



وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية

الموسوعة الفقهية

الجزء الحادي والعشرون

دفع - ذيل

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وَمَا كَانَ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنفِرُوا كَافَّةً فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ
فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَائِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ
إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ .

(سورة التوبة آية ١٢٢)

من يرد الله به خيراً يفقهه في الدين :

(أخرجه البخاري رحمه الله)

الموسم الفقهية

إصدار

وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية - الكويت

الطبعة الثانية

١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م

طباعة ذات السلسلة - الكويت

حقوق الطبع محفوظة للوزارة

ص.ب ١٣ - وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية - الكويت

بمعنى الإعطاء، أو لإخراج، أو الأداء كما في
الركعة^(١).

ويستعملونه أيضا بمعنى الرد كما في رد
التوبة إلى التوبة^(٢).

ويستعملونه أيضا بمعنى انتهاء الشريعة
كما في دفع الصائل^(٣).

ويستعملونه أيضا بمعنى رد خصومة المدعي
وإبطال دعواه^(٤).

الألفاظ ذات الصلة :

١ - دوى -
٢ - ومعناه في اللغة : الدفع ، قال في المصباح :
دوات الشيء ، بالضمزة - دوى من باب نفع ،
دفعته ، ودأرائه دفعته ، وتدارعوا تدافعوا .

وفي الاصطلاح : أيضا معناه الدفع .

(١) فتح القدير ٢/٢٨٠ ط بولاق ، جواهر الإكليل ١/١٤٠ -
ط النصرية ، حاشية الفيلسوف ٢/١٩٥ - ط الحسي ، مسي
٢/٦٨٤ - ٦٨٥ - ط الرياض .
(٢) جواهر الإكليل ٢/١٢٣ - ١٤٤ - ط النصرية ، حاشية
القيومي ٣/١٨٦ - ط الحقي ، المقى ٢/٣٩٦ - ط
الرياض .

(٣) حاشية ابن عابدين ٥/٣٥١ - ط الصبوة ، جواهر الإكليل
٢/٣٩٧ - ط النصرية ، حاشية الفيلسوف ١/٢٠٦ - ط
الحسي ، المقى ١/٣٢٩ - ٣٣٠ ط الرياض .

(٤) حاشية ابن عابدين ١/٢٣٤ - ط النصرية ، النصرية
١/١٣٧ - ط العلمية ، روضة الطالبين ١/١٣ - ط
المكتب الإسلامي

دفع

التعريف :

١ - الدفع : مصدر دفع . ومن معاني مادته في
اللغة : التنحية والمباذلة والمحااجة عن العير
والرد ، ويشمل رد القول ورد غيره ، كالتوبة
مثلا ، والارتحال عن الموضوع ، والنهي بمررة .
وإذا بني فعلة للمفعول كان بمعنى «إشياء إلى
الشيء»^(١).

وأما معناه في الاصطلاح : فهو كما جاء في
الكليات^(٢) : صرف الشيء قبل الورود ، وإذا
عُني فعلة بآلى كان معناه الإنالة نحو قوله
تعالى : ﴿فادفعوا إليهم أموالهم﴾^(٣) ، وإذا
عُني بمن كان معناه الحماية كما في قوله تعالى :
﴿إن الله يدافع عن الذين آمنوا﴾^(٤).

وأما الشفهاء فليتهم يستعملون للدفع

(١) الصحاح والقاموس واللسان والمصباح مادة دفع

(٢) الكليات ٢/٣٣٩ ط حشوق

(٣) سورة النساء ١٠

(٤) سورة الحج ٣٨

يستعملون الدفع ويريدون منه المنع كما في دفع
العائش^(١).

الأحكام الإجمالية ومواطن البحث :

٥ - ذكر الفقهاء الأحكام الخاصة بمصطلح دفع
في عدد من المواطن كما يلي :

أ - الزكاة :

٦ - ذكر الفقهاء لفظ دفع في الزكاة في أكثر من
موطن وأرادوا به أكثر من معنى ، فقد استعملوه
بمعنى 'إعطاء أو الأداء' ، كقولهم من يجوز أن
تدفع له الصدقة ومن لا يجوز ، واشترطوا فيه
عند دفعها ، وبمعنى الإخراج كقولهم وقت دفع
الزكاة^(٢) ، والتفصيل في مصطلح : (زكاة) .

ب - الوديعة :

٧ - ذكر الفقهاء لفظ الدفع أيضا في الوديعة ،
وأرادوا به الرد ، أي ردها إلى المودع ودفعها إليه ،
أو إلى وكيله عند طلبها ، فإن أخرها حتى تلفت
ضمن^(٣) ، والتفصيل في مصطلح : (وديعة) .

والفقهاء يستعملونه بهذا المعنى كقولهم : الحدود
تندري ، بالشبهات^(٤).

ج - ود :

٣ - ومن معانيه في اللغة : انزع ، والرجوع ، أو
الإرسال . قال في المصباح : رددت الشيء ودا
منعته فهو مردود ، وقد يوصف بالمردف يقال :
فهو مردود ، ورددت عليه قوله . ورددت إليه جوابه

أي رجعت وأرسلت . ومنه رددت عليه الوديعة
أي دفعتها إليه^(٥).

د - رفع :

٤ - وهو في اللغة : خلاف الخفض . ومن معانيه
في اللغة أيضا إذاعة الأمر ، والشرف في النسب ،
والإسراع في السير ، وقبول العمل ، وهو في
الأجسام حقيقة في الحركة والانتقال . وفي المعاني
عمول على ما يقتضيه المقام ، ومعناه في
الاصطلاح : يقابل معنى الدفع إذ معناه صرف
الشيء بعد وروده ، والدفع صرفه قبل
وروده^(٦).

ه - منع :

٥ - ومن معانيه في اللغة : الحرمان من الأمر ،
والكف عنه ، ومناعه انشيء ، والمنع بالقوم :
التنقوى بهم . وفي الاصطلاح : خلاف العطاء ،
والصلة بينه وبين المدفع هي أن الفقهاء

(١) المصباح مادة : (دعي ، المغرب / ١٦٩ - ط العربي .

(٢) المصباح مادة : (رد ، والمغني / ٣٩٢ - ط الريس .

(٣) المصباح مادة : (رفع ، المكنيات / ٣٣٩ - ط دمشق .

(٤) المصباح مادة : (منع ، المغرب / ٤٣٥ - ط العربي . حاشية
ابن حبان ٣٥١/٥ - ط حسرة .

(٥) فتح القدير ٢٨٨/٢ - ط بولاق ، جواهر الإكمال ١/ ١٤٠ -
ط بيروت ، حاشية القليوبي ١٩٥/٢ - ط الحلبي ، المحي
٦٨٥/٢ - ط الريس .

(٦) حاشية ابن حبان ٤٩٥/٤ - ط المصرية ، جواهر الإكمال

١٤٣/٢ - ١٤٤ - ط المصرية ، حاشية القليوبي ١٨٦/٣ -

ط الحلبي ، المحي ٣٩٣/٢ - ط الريس .

جـ - الصيال :
٨ - يذكر الفقهاء المدفع في الصيال ويعنون به

منع الصائل من تحقيق غرضه وإتقائه شراً .
والصائل هو من قصد غيره بشر سواء أكان الصائل مسلماً أم ذمياً أم عبداً أم حراً أم صبياً أم مجنوناً أم بهيمه ، فيجوز دفعه عن كل معصوم من نفس ، أو طرف ، أو منفعة ، وعن البضع ، ومقتناته ، وعن المال ، وإن قل ، مع رعاية التدرج في كيفية الدفع بأن يبدأ بالأهون ، فإن لم يمكنه دفعه إلا بقتله فله . ولا ضمان عليه بفصاص ، ولا ذبة ، ولا كفارة ، ولا قيمة .
فإن قتل المدافع كان شهيداً بالخبر : « ومن قتل دون ماله فهو شهيد »^(١) ولأنه قتل لدفع ظالم ، فكان شهيداً كالمعدل إذا قتله الباغى .^(٢)
والتمصيل في مصطلح : (صيال) .

د - دعوى :

٩ - يذكر الفقهاء الدفع في الدعوى ويعنون به رد كلام المدعي وإبطال دعواه . وما ذكروه في هذا الشأن أن يقول المدعي عليه هذا الشيء .

أوردناه لأن الغائب أورده عندي ، أو غصبته منه ، لو أعارني ، أو أجزني . وأقام على ذلك

(١) حديث : « من قتل دون ماله فهو شهيد ، ومن قتل دون دينه فهو شهيد . ومن قتل دون ماله فهو شهيد ، ومن قتل دون أهله فهو شهيد . أخرجه المزيني (١/٢٠٠ ط الحلبي) من حديث سمع بن زيد . وقال : « حديث حسن صحيح » .

(٢) حاشية ابن عابدين ٢/٥٠٦ ط المصرية ، جواهر -

الدفع أقوى من الرفع :

١٠ - وهي قاعدة فقهية ذكرها الزركشي في المشور . ومن فروعها أن الماء المستعمل إذا بلغ فلتين لا يمسوه طهوراً في وجهه ، وفي وجه يهود ، فأما إذا كان الماء فلتين قبل الاستعمال فإنه لا يصير مستعملاً به . والمرتق أن الماء إذا استعمل وهو فلتان كان دافعاً للاستعمال ، وإذا جمع كان دافعاً ، والدفع أقوى من الرفع .

- الإكمال ٢/٢٩٧ ط المعرفة ، الدررقي ١/٣٥٧ - ٣٥٨ .
- ط الفكر ، شرح الزركشي ٨/٦١٨ ط الفكر ، التبصرة ٢/٢٥٠ - ٢٥١ ط الأولى ، حاشية القيسري ١/٢١٦ - ط الحلبي ، روضة الطالبين ١٠/١٨٦ - ١٨٧ ط المكتب الإسلامي ، نهاية المحتاج ٨/٢١٠ ط المكتب الإسلامي .
المني ٨/٣٢٩ - ٣٣٠ ط الرياض
(١) الاختيار ٣/١١٦ ط المصرية ، حاشية ابن عابدين ١/٣٢١ ط المصرية ، حاشية ابن عابدين ١/١٣٢ ط المصرية ، روضة الطالبين ١٢/١٣ ط المكتب الإسلامي ، الفتي ٢/٢٧٢ ط الرياض .

ومن فروعها أيضا أن السمرقاني الشروخ في
الحجامة يبيح القطر. ويدفع الصوم. ولا سافر في
ثلاث يوم من رمضان لا يباحه. ولا يرمع
لصوم. والمدفع أقوى من الرفع^١

هذا ويرد ذكر المدفع في كلام الفقهاء في كثير
من أبواب الفقه ومثاله، كالصلاة، والإحرام،
والنسيء، والطهارة، والرهق، والغسل،
والكفالة، والمضاربة، والمقارعة، والوكالة،
والعقوبة، والناقص، والنفق، والنوصية،
والنفقات، والجدليات، والحدود، والجهاد،
والجزية. واستقصى في المصطلحات الخاصة
بذلك الأبواب والمصائل.

دفن

التمريض .

١ - اندفن في السنة بمعنى المورث والستر
بقائ: دفن الميت: وإراة، ودفن سره أي
تتمه^١.
وفي الاصطلاح: موداة أنت في
الزنا^٢.

دفع الصائل

انظر . صبا

الحكم الإجمالي :
٢ - دفع السلم فوض كفاية إجماعا إن أمكن.
والدليل على وجوبه: تروث لمن من بدن آدم
عليه السلام إلى يومنا هذا مع التكبير على
تذكرة.

وأول من قام بالدفع هو قابيل الذي أرضه
الله إلى دفن أخيه هابيل،^٣ لما جنة في قوته

دف

انظر . علامي

١: سطر العرب النجدة - ونجد الصحاح مادة: دفعه
٢: حاشية هيدوي ١٧/١ ط دار الفكر
٣: ابن عسطين ٥٩٨/١ ط دار إحياء التراث العربي.
والمطبع ٣١٨/١ ط دار نكتاب العربي. والناج والإكليل
على هاشم مراهب الجليل ٢٠٨/٢ ط دار الفكر. وحاشية
شمسوي ١٧/١، ١٠٨، وروضة الطالبين ١٣١/٢ ط
المكتب الإسلامي. ونكتات الشافعي ١٣١، ١٣٢.

١: المنصور ١٥٥/٢ ط الأثرى

خاص كما يفعله من يبي مدرسة ونحوها ويبي
له بقره مدفنا. ^(١)

وأما الدفن في المساجد، فقد صرح المالكية
بأنه يكره دفن الميت في المسجد الذي هي
للصلاة فيه.

ويرى المختلطة أنه يحرم دفنه في مسجد ونحوه
كمدرسة، ورباط، لتعيين الواقف الجهة لغير
ذلك قبش عندهم من دفن بمسجد تداركا
للمعمل بشرط الواقف، كما يحرم دفنه في ملك
غيره بلا إذن ربه، للعدوان، ولأنه إثم دافعه
مخرجته ونقله ليخرج له ملكه عما شغله به بغير
حق. والأولى له تركه حتى يلبى نأفيه من هناك
حرمة. ^(٢)

نعمالي: فثبت لله غرابا يبحث في الأرض
ليريه كيف يوارى سواة: خيب قال ياريلتي
أعجزت أن أكون مثل هذا الغراب فلواري سواة
أعني فأصبح من الشاميين. ^(٣)

وإذا لم يمكن: كما لو مات في سفينة، غل
وكفن وضل عليه ثم ألقي في البحر وإن لم يكن
قريبا من البر. وتقدير القرب: بأن يكون بينه
وبين البر مدة لا يتغير فيها الميت.

وصرح بعض الفقهاء أنه يتحمل بشيء
غيره، وقال الشافعي: يتحمل إن كان قريبا من
دار الحرب، ولا يربط بين لوحين ليحملة البحر
إلى الساحل، غربا وقع إلى قوم يدفنون. ^(٤)

أفضل مكان للدفن :

٣ - المقبرة أفضل مكان للدفن، وذلك للاجتماع،
وتيسر دعاء الطافين، وفي أفضل مقبرة بالبلد
أولى. وإنما دفن النبي ﷺ في بيته لأن من
خو من الأنبياء أنهم يدفنون حيث يعمون.

ويكره الدفن في ائدار ولو كان الميت صغيرا.
وقال ابن عابدين: وكذلك الدفن في مدفن

(١) ابن عابدين ١/ ٦٠٠، حاشية الدسوقي ١/ ٤٢٤،
والقليوبي ١/ ٣٤٩، وحاشية الجمل ٢/ ٦٠٠، وأبو
المطلب ١/ ٣٦٤، وروضة الطالبين ٢/ ١٣١، والمصنف
١٠/ ٢٢

(٢) مواهب الخليل ٢/ ٢٣٩، وحاشية الدسوقي ١/ ٤٢٨،
وكشكاش الضاع ٢/ ١٤٤

(١) سورة المائدة ٣١

(٢) ابن عابدين ١/ ٥٩٨، ٥٩٩، ٦٠٠، وجوامع الإكمال

١/ ١١٧ ط دار الباز مكة المكرمة، والقوانين الفقهية ١/ ٩٥

ط دار الكتاب العربي، وروضة الطالبين ٢/ ١٤١،

١٤٢، والمصنف ٢/ ٥٠٠، ٥٠١ ط الرامس.

بقرب مكة، أو المدينة، أو بيت المقدس. فيختار أن ينقل إليها لفصل الدفن فيها، وقال بعض الشافعية: بكره نقله، وقال صاحب الشبهة: وأخرون: يحرم نقله. (١)

وأما المالكية فيجوز عندهم نقل الميت قبل الدفن وكذا بعده من مكان إلى آخر بشرط هي:

- أن لا يفجر حال نقله.

- أن لا تنتهك حرمة.

- وأن يكون نصيحة: كان يخاف عليه أن يأكله النحور، أو ترجي بركة الموضع المقول إليه، أو ليدفن بين أهله، أو لأجل قرب زيادة أهله، أو دفن من أسلم بمقبرة الكفار، فيدأرك بإخراجه منها، وذهبه في مقبرة المسلمين. فإن تخلف شرط من هذه الشروط الثلاثة كان النقل حراماً. (٢)

واتفق الأئمة على أن الشهيد يستحب دفن حيث قتل. ما روي أن النبي ﷺ وأمر بقتلى أحد أن يردوا إلى مصارعهم. (٣) وأنه ينزع عنه

وهي غائبة في غير بلدها فلم تنصر، وأرادت نقله على أنه لا يسمعها ذلك، فتجوز بعض المتأخرين لا يفتن إليه

وأما نقل يعقوب ويوسف عليها السلام من مصر إلى الشام ليكونا مع آبائهما الكرام فهو شرع من قبلنا، ولم يتوفر فيه شروط كونه شرعاً لنا

وأما قبل دفنه فيرى الشافعية وهو رواية عن أحمد أنه لا بأس بنقله مطلقاً، وقيل إلى ما دون مدة السفر، وفيه عدد بقدر ميل أو ميلين.

وذهب جمهور الشافعية واختاره إلى أنه لا يجوز نقل الميت قبل الدفن من بلد إلى آخر، لا لغرض صحيح. وبه قال الأوزاعي وابن المنذر. قال عبد الله بن أبي مليكة: توفي عبد الرحمن بن أبي بكر بالخيش، فحمل إلى مكة فدفن، فلما قدمت عائشة رضي الله تعالى عنها أتت قبره، ثم قالت: والله لو حضرتك ما دفنت إلا حيث مت، ولو شهدتك ما رزتك. (٤)

ولأن ذلك أخف المؤتممة، وأسلم له من التغيير، وأما إن كان فيه غرض صحيح جاز.

قال الشافعي رحمه الله: لا أخيه إلا أن يكون

(١) حديث: «أمر عائشة في إتيانها قبر عبد الرحمن بن أبي بكر» أخرجه الزمعي (٣/٢٦٢). ط الحلي،
وعبد الرزقي في «المصنف» (٣/١٧، ١٨). ط المجلسي
(الصبي)

(١) ابن عثيمين ٢٠٦/١. وروضة الطالبين ١٤٣/٢، والمغني ٥٠٩/٢

(٢) شرح الزرقاني ١٠٢/٢ ط دار الفكر، ومروا في إكمال ١١١/١، وعائشة لموسلي ٢٦١/١

(٣) حديث: «أمر بقتلى أحد أن يردوا إلى مصارعهم» أخرجه النسائي (١/٧٩). ط مكتبة البخاري، من حديث جليبر بن عبد الله وأخرجه الزمعي (١/٢١٥). ط الحلي، بلفظ مغلوب. وقال: «حديث حسن صحيح».

وتقطع بعد دفنه ترك. ونيس حرم المدينة كحرم مكة فيا ذكر لا اختصاص حرم مكة بالنسك. (١)

دفن الأقارب في مقبرة واحدة:

٥ - صرح جمهور الفقهاء بأنه يجوز جمع الأقارب في الدفن في مقبرة واحدة، لقول النبي ﷺ، لما دفن عثمان بن مظعون: «ادفن إله من مات من أهلي». (٢) ولأن ذلك أسهل لزيارتهم وأكثر للرحم عليهم، ويسن تقديم الأب، ثم من يليه في السن والفضيلة إذا أمكن. (٣)

الأحق بالدفن:

٦ - ذهب جمهور الفقهاء إلى أن الأولى بدفن المرأة محارمها الرجال الأقرب فالأقرب وهم الذين كان يحمل هم النظر إليها في حياتها ولها الفضل معهم، لما روى عن عمر رضي الله عنه أنه قام عند منبر رسول الله ﷺ حين توفيت زينب بنت جحش رضي الله عنها فقال: ألا

الحديد والصلح، ويترك عليه خفاه، وقتل نسوته، لما روى عن ابن عباس: وأن رسول الله ﷺ أمر بقتلي أحد أن ينزع عنهم الحديد والجلود، وأن يدفنوا في ثيابهم مدماتهم. (٤) ودفن الشهيد بثيابه حتى عند الخنفة والمالكية عملاً بظاهر الحديث، وأولى عند الشافعية والحنابلة. فلولي أن ينزع عنه ثيابه، ويكفنه بغيرها. (٥)

وتفصيل ذلك في مصطلح: (شاهد) و(تكنين).

وصرح الشافعية بأن الكافر إن مات في الحجاز، وشق نقله منه ليقطعه، أو بعد المسافة من غير الحجاز أو نحو ذلك دفن ثم، أما الحربي فلا يجب دفنه، وفي وجه لا يجوز. فمن دفن فيترك.

وأما في حرم مكة فيقبل منه ولو دفن، لأن المحلل غير قابل لذلك، وإن كان يؤذن من الإمام، لأن إذن الإمام لا يؤثر في ذلك. ولأن بقاء جيفته فيه أشد من دخوله حياً إلا إذا تهرى

(١) حاشية الجمل ٥/ ٦١٥، ٦١٦، ونيس المطالب ١١١/ ٢، ١١٢.

(٢) حديث: «ادفن إله من مات من أهلي» أخرجه أبو داود (٥٤٣/ ٣) - تحقيق عزت حبيب دحلان - من الطب ١١٠٠. حاشية ابن عثاب من رجل من الصحابة، وحسنه ابن حجر في التلخيص (١٣٣/ ٢) - حاشية الطائفة الصنية.

(٣) حاشية النسوي ١/ ٤٣٩، والطب ١/ ٣٥١، وروضة الطالين ١٢٢/ ٢، والمغني ٢/ ٥٠٩.

(٤) حديث ابن عباس: «أن رسول الله ﷺ أمر بقتلي أحد أن ينزع عنهم الحديد والجلود، وأن يدفنوا في ثيابهم مدماتهم» أخرجه ابن ماجه (١٠٠/ ١) - ط الحلبي: وضحه ابن حجر في التلخيص (١١٨/ ٢) - حاشية الطائفة الصنية.

(٥) البدائع ٢/ ٣١٤، والمرعطي ١/ ٦١٠، وجواهر الإكليل ١/ ١١١، والطب ١/ ٣٣٩، وروضة الطالين ١٢٠/ ٢، والمغني ٢/ ٥٠٩، ٥١١، ٥١٢.

إني أرسلت إلى النسوة من يدخلها قبرها؟
فأرسلن: من كان يحل له أن يدخل قبرها فيها في
حياتها، فوأيست أن قد صدقن.

ولأن امرأة عمر رضي الله تعالى عنها لما
توفيت قال لأهلها: أنتم أحق بها. ولأنهم أولى
الناس بولايتها حال الحياة، فكذا بعد الموت،
ثم زوجها، لأنه أشبه بمحرمها من النسب من
الأجانب، ولو لم يكن فيهم ذو رحم فلا بأس
للأجانب وضعها في قبرها. ولا يحتاج إلى
إحضار النساء للدفن. لأن النبي ﷺ وحيد
صارت ابنته أمراً باطلاً، فتول في قبر
ابنته. (١) وهو اجني، ومعلوم أن محارمها كن
هناك، كأختها فاطمة. ولأن تولي النساء لذلك
لو كان مشروعاً لفعل في عصر النبي ﷺ وعصر
خلفائه، ولم يفعل. ثم يقدم عصي، ثم شيخ،
ثم أفضل ديناً ومعرفة. فإن لم يكن، فقد روي
عن أحمد أنه قال: إنه أحب إلي أن يدخلها
النساء، لأنه مباح لمن النظر إليها ومن أحق
بغسلها، القريب فالقريب كالرجل.

واستثنى الشافعية الزوج، فإنه أحق من
غيره، لأن منظوره أكثر. (٢)

(١) حديث: وأمر لها طليعة بالزول في قبر ابنته. والمعبره
طليخاري (نسخ ٢٠٨/٣ - ط الشافعية) من حديث
النس من مالك.

(٢) طليخاري ٣١٠/١. وكشاف القناع ١٣٢/٢، ١٣٣.
وروضة الطالبين ١٣٢/٢

ونص المالكية بأن الميت إن كان رجلاً فوضعه
في قبره الرجال، وإن كانت امرأة فتتولى ذلك
زوجها من أسفلها ومحارمها من أعلاها، فإن لم
يكن فصالحوا المؤمنين، فإن وجد من النساء من
تتولى ذلك فهو أولى من الأجانب. (٣)

وقال الشافعية والحنابلة: إن الأولى بدفن
الرجال ولاهم بغسله والصلاة عليه، فلا ينزل
القبر إلا الرجال متى وجدوا، لأن النبي ﷺ
أخذ العباس وعلي وأمامة رضي الله عنهم،
وهم الذين كانوا تولوا غسله، (٤) ولأن القدم
بغسله أقرب إلى ستر أحواله، وقلة الاطلاع
عليه، ثم أقرب الغصبة، ثم ذؤ أرحامه
لأقرب فالأقرب، ثم الرجال الأجانب، ثم
من محارمه من النساء، ثم الأجنبيات للحاجة
إلى دفن وعدم غيرهن. (٥)

لما دفن القاتل للمقتول: فقد صرح الحنابلة
بأنه لا حق له في دفنه لمبايغته في قطيعة
الرحم. (٦)

دفن المسلم للكافر.

٧ - لا خلاف بين الفقهاء في أنه لا يجوز للمسلم

(١) القرائن الشافعية ٩٤، ٩٥.

(٢) أخرجه أحمد (١/٢٩٩ - ط البيهقي) من حديث ابن
عباس، وأعله حلق المسند الشيخ أحمد شكري بهيف أحمد
رواه المسند ١٠٤/٤ - ط دار المعارف.

(٣) روضة الطالبين ١٣٣/٢، وكشاف القناع ١٣٦/١،
١٣٣، والمغني ١٢/٢.

(٤) كشاف القناع ١٢/٢.

وفيه أقوال أخرى ذكرت في كتب الفقه.^(١)
ثم نحل عقد الكفن للاستغناء عنها، ويسوى
الأسن على التلحيد، وتسد الفرج بملدور والقصب
أو غير ذلك كيلا يتزلزل ثراب منها على الميت،
ويكره وضع الأجر المطبوخ إلا إذا كانت الأرض
رحوة، لأنها تستعمل للزينة، ولا حاجة للميت
إليها، ولأنه مما مسته الطر. قال مشايخ بخاري:
لا يكره الأجر في بلادنا للحاجة إليه لضعف
الأرضي، وكذلك الخشب.

ويستحب حية من قبل رأس ثلاثاً: ما روي
عن أبي هريرة: «أن رسول الله ﷺ صلى على
جنازة، ثم أتى القبر فحشي عليه من قبل رأسه
ثلاثاً».^(٢) ويقول في الخبة الأولى: منها
خلقتكم، وفي الثانية: وفيها نعبدكم، وفي
الثالثة: ومنها نخرجكم نارة أخرى.

وقيل: يقول في الأولى: اللهم جاف الأرض
عن جنبيه، وفي الثانية: اللهم افتح أبواب
السماء لروحه، وفي الثالثة: اللهم رزقه من
الحور العين، وللمرأة: اقلهم دخلها الجنة
برحمتك.

استحاب أخذ من أسفل القبر إن كان طلياً
للسهولة عليهم والرفق بهم، فإن كان الأسهل
غيره كان مستحباً، قال أحمد رحمه الله: كل
لا بأس به.^(٣)

ثم يوضع على شفة الأيمن متوجهاً إلى
المقبلة، ويقول واضمعه: بسم الله وعلى ملة
رسول الله، لما ورد عن عبدالله بن عمران
النبي ﷺ كان إذا أدخل الميت في القبر،
قال مرة: وبسم الله وبالله وعلى ملة
رسول الله، وقال مرة: بسم الله وبالله وعلى
ملة رسول الله ﷺ.^(٤)

ومعنى بسم الله، وعلى ملة رسول الله:
بسم الله وضعناك، وعلى ملة رسول الله
سلمناك.

وقد اختلف في هذا ليس دعاء للميت،
لأنه إن مات على ملة رسول الله ﷺ لم يجر أن
يبدل حاله، وإن مات على غير ذلك لم يبدل
أيضاً، ولكن المؤمنين شهداء الله في أرضه،
فيشهدون بوفاء الميت على الملة، ومعنى هذا
جرت الملة.

(١) ابن حبان ٦٠٠/١، والبداية ٣١٩/١، والزرقاني
٩٩/٢، وروضة الطالبين ١٢٤/٢، ونقي ٥٠٠/٢
(٢) حديث: «أن رسول الله ﷺ صلى على جنازة، ثم
تبعه من حديث أبي هريرة، رزقا ورد من حديث أبي
قحافة بلفظ مغرب، أخرجه أحمد (٢٥٤/٥) - ط البصرة،
وضعه النووي في المجموع (٢٩٤/٥) - ط المطبعة

(١) روضة الطالبين ١٢٣/٢، وكشاف نقصان ١٣١/٢،
والنقي ٤٩٦/٢، ٤٩٧/٢
(٢) حديث جندب بن حمر، «أن النبي ﷺ كان إذا أدخل
الميت، أخرجه البوسدي (٣٥٥/٣) ط الحنفية وابن
ماحة (٤٩٥/١٩) وقال الترمذي: هذا حديث حسن غريب
من حد الوجه

ثم يمال التراب عليه، وتكره الزيادة عليه،
لأنه بمنزلة البناء.^(١)

ويحرم أن يوضع تحت الميت عند الدفن غدة
أو حصير أو نحو ذلك، لأنه إتلاف مال بلا
ضرورة، بل المطلوب كشف غدة، والإفشاء
إلى التراب استكساة وتواضعا، ورجاء
لرحمة الله. وما روي أنه لحمل في قبره ﷺ
قطيفة،^(٢) قيل: لأن المدينة سيخة، وقيل: إن
العباس وعليهما رضي الله عنهما تنازعا فبسطها
شهران تحته لقطع النزاع. وقيل: كان عليه
الصلاة والسلام يلبسها ويفرشها، فقال
شهران: والله لا يلبسك أحد بعده أبدا فألقاها
في القبر، ولكنه لم يشهر ليكون إجماعا منهم،
بل ثبت عن غيره خلافه كما رواه الترمذي أن
بن عباس كره أن يلقى تحت الميت شيء عند
الدفن.

وعن أبي موسى قال: (لا تجعلوا بي وبين
الأرض شيئا).^(٣)

(١) ابن عابدين ٦٠٠/١، والبدائع ٣١٩/١،
وحاشية الدسوقي ٤٩٩/١، وشرح الزواج ٩٩/٢،
وحول مصر الإكمال ٩٩٩/١، وروضة الطالبين ١٣٦/٢،
والمنهاج ١٩٩/١، ٥٠٠.

(٢) حديث. (جمل في قبره ﷺ قطيفة، أخرجه مسلم
٦٦٦/١ - ٦٦٦/٢، في الحلي) من حديث بن عباس.

(٣) ابن عابدين ٥٩٩/١، وحاشية الدسوقي ٤٩٩/١،
والفتاوى ٣٤٩/١، والمنهاج ٤٩٨/٢، ٤٩٩.

ولا تعين في غدة من يدخل القبر عند جمهور
الفقهاء، فعلى هذا يكون عددهم على حسب
حال الميت، وحاجته، وما هو أسهل في أمره.

ونذهب الشافعية، وهو قول القاضي من
للمناقلة، إلى أنه يستحب أن يكون وترا، لأن
النبي ﷺ الحدة ثلاثة.^(١)

ولومات أقارب الشخص دفعة واحدة،
وأمكنه دفن كل واحد في قبر، بدأ بمن يحسن
تعيبه، ثم الذي يليه في التعيب، فإن لم يحسن
تعيبه بدأ بأبيه، ثم أمه، ثم الأقرب فالأقرب،
فإن كانوا أخوين فأكثرهما، وإن كانوا زوجتين
أقرب بينهما.^(٢)

أقل ما يجزى في الدفن:

٩ - صرح جمهور الفقهاء بأن أقل ما يجزى في
الدفن حفرة تكتم رائحة الميت، ويحرسه عن
الساع، لعربيش مثلها غالباً، وقدر الأقل
نصف القامة، والأكثر بالقامة، ويندب عدم
تعفيفه أكثر من ذلك، وصرح المالكية بأنه
لا حد لأكثره، وإن كان التذنب عدم عمقه.

ويجوز الدفن في الشق والمعد، فاللهد: أن

(١) البدائع ٣١٩/١، والقوانين الفقهية ٩٤، وروضة
المطالع ١٣٤/٢، ١٣٥، والمنهاج ٥٠٣/٢، وتكشف
الفتاوى ١٣٦/٢.

(٢) أسنى المظلل ٣٣٣/١، وروضة الطالبين ١٤٢/١.

بمحفر حائط القبر مائلا عن امتوانه من أسفله
فما يوضع فيه الميت من جهة القبلة .
والشئ : أن يمحفر وسطه كالنهر ، ويسقف . فإن
كانت الأرض صلبة فلنحده أفضل ، وإلا
فالشئ ، ^(١) وتفصيل ذلك في مصطلح : «قبره» .

تغطية القبر حين الدفن :

١٠ - لا خلاف بين الفقهاء في أنه يستحب
تغطية قبر المرأة حين الدفن لأنها عورة ، ولأنه
لا يؤمن أن يبدو منها شيء غيره المحضرون ،
وبناء أمرها على الستر والخش في ذلك
كالأنثى احتياطا .

واختلفوا في تغطية قبر الرجل ، فذهب جمهور
الفقهاء إلى أنه يكره تغطية قبر الرجل إلا لعذر
من مطر وغيره ، فأردى عن علي رضي الله
عنه ، أنه مر بفوم وقد دفنوه ميتا ، وقد بسطوا
على قبره الثوب ، فجذبه ، وقال : إنها جمع
هذا بالنساء ، مع ما فيه من تباع أصحاب
رسول الله ﷺ . ^(٢)

ويرى الشافعية في المذهب أنه يستحب

(١) ابن عابدين ٥٩٩/١ ، وجواهر الإكليل ١/١٦١ ،
وحاشية الدسوقي ٢/٢٩٩ ، وشرح الزرقاني ٤/١١٦ ،
والفتاوى ١/٣٣٩ ، ٣٤٠ ، وروضة المصلين ٢/١٣٢ ،
١٣٣ ، وكشاف القناع ٢/١٣٣ ، ١٣٤ .

(٢) الباناع ٢/٣١٩ ، وابن عابدين ١/٦٠٠ ، وجواهر
الإكليل ١/١٠٠ ، والفتاوى ١/٣٤٩ ، وأمنى الطالب
٢/٣٢٩ ، والفتاوى ١/٤٠٠ ، وكشاف القناع ٢/١٣١ .

ذلك ، سواء كان رجلا أو امرأة ، والمرأة أكد
لأنه ربما يكشف عند الاضطجاع وحل
الشدة ، فيظهر ما يستحب إغماؤه .

الحقائب التابوت :

١١ - لا خلاف بين الفقهاء في أنه يكره الدفن في
التابوت إلا عند الحاجة كرخوة الأرض ، وذلك
لأنه لا يغفل عن النبي ﷺ ولا عن أصحابه
رضوان الله تعالى عليهم ، وبه شبه بأهل
الدين ، والأرض أنشف لفضلاته . ولأن فيه
إضاعة مال .

وفرق الحنفية بين الرجل والمرأة ، فقالوا :
لا بأس بالحقائب التابوت لما مطلقا ، لأنه أقرب إلى
الستر ، وتحرز عن معها عند الوضع في
القبر . ^(١)

الدفن ليلا وفي الأوقات المكروهة :

١٢ - ذهب الحنفية والمالكية والشافعية وهو
المذهب لدى الحنابلة إلى أنه لا يكره الدفن
ليلا ، لأن أبنا بكر رضي الله تعالى عنه دفن
ليلا ، وعلي دفن فاطمة رضي الله تعالى عنها
ليلا ، ومن دفن ليلا عثمان بن عفان ، وعائشة ،
وآمين مسعود رضي الله تعالى عنهم ورضي

(١) الفتاوى الهندية ١/١٦٦ ، وابن عابدين ١/٥٩٩ ،
والزرقاني ٢/١٠٠ ، وحاشية الدسوقي ٢/٢٩٩ ، ١٢٠ ،
وجواهر الإكليل ١/١١٢ ، والفتاوى ١/٣٤٩ ، وانتهى

ويرى الحنفية والشافعية أنه لا يكره الدفن في الأوقات التي نهي عن الصلاة فيها، وإن كان الدفن في غيرها أفضل. ^(١)

الدفن قبل الصلاة عليه ومن غير غسل وبلا كفن:

١٣ - إن دفن الميت من غير غسل، فذهب جمهور الفقهاء (المالكية والشافعية والحنابلة) إلى أنه ينشئ ويغسل، إلا أن يخاف عليه أن يتسخ، فيترك، وبه قال أبو ثور.

وقال الحنفية وهو قول لدى الشافعية: إنه لا ينشئ، لأن النشئ مثله وقد نهي عنها. ^(٢) ولا تنصّل ذلك في (نشي).

أما إن دفن قبل الصلاة عليه، فذهب الحنفية والشافعية، وهو رواية عن الحنابلة انحصارها القاضي أنه يصلى على القبر ولا ينشئ. لأن النبي ﷺ صلى على قبر السكينة، ^(٣) ولم ينشئها، ويرى المالكية، وهو رواية عن أحمد أنه ينشئ ويصلى عليه، لأنه دفن قبل واجب، فينشئ، كما لو دفن من غير

فيه عقبة بن عامر، وسعيد بن المسيب، وعطاء، والثوري، وإسحاق، ولكنه يستحب أن يكون نهلاً إن أمكن، لأنه أسهل على منعي الجنائزة، وأكثر للمصلين عليها، وأمكن لاتباع السنة في دفن.

وكرهه أحد في رواية، والحسن، ^(٤) للموردة أن النبي ﷺ خطب يوماً، فذكر رجلاً من أصحابه فبُسر فكفن في كفن غير طائل، وقبر ليلا، فزجر النبي ﷺ أن يقبر الرجل بالليل إلا أن يضطر إنسان إلى ذلك. ^(٥)

أما الدفن في الأوقات المكروهة فصرح المالكية والحنابلة بأنه يكره الدفن عند طلوع الشمس، وعند غروبها، وعند قيامها، ^(٦) لقول عقبة بن عامر الجهني: ثلاث ساعات كان رسول الله ﷺ ينهاي أن نصلي فبين، أو أن نقبر فبين موتاناً: حين تطلع الشمس بازغة حتى ترتفع، وحين يقوم قائم الظهيرة، وحين تضيف الشمس للغروب حتى تغرب. ^(٧)

(١) ابن عسك ١/ ١٠٢، ومواهب الجليل ١/ ٢٢١،

والفتاوى ١/ ٣٥٠، وروضة الطالبين ٢/ ١٤٩، وحاشية

الجليل ١/ ٢٠٠، والمغني ٢/ ٥٥٥

(٢) حديث: وأن النبي ﷺ خطب يوماً فذكر رجلاً من أصحابه، أخرجه مسلم ١/ ١٥٦، ط الحلي، من حديث جابر بن عبد الله

(٣) مواهب الجليل ٢/ ٢٢٢، وكتشاف الضم ٢/ ١١٨

(٤) حديث عقبة بن عامر: ثلاث ساعات... أخرجه

مسلم ١/ ٥٦٨، ٥٦٩، ط الحلي.

(١) الإختصار ١/ ٤١، والفتاوى ١/ ٣٥٠، وروضة الطالبين

١/ ١٤٩، ١/ ٢٢١

(٢) فتح المقي ١/ ١٥٢، ط دار صادر، والاختصار ١/ ٩٤،

وابن عسك ١/ ١١١، ومواهب الجليل ١/ ١١١،

وروضة الطالبين ٢/ ١٤٠، والمغني ٢/ ٥٥٣

(٣) حديث: وأن النبي ﷺ صلى على قبر السكينة، أخرجه

طبرخزني (الفتح ١/ ٥٥٢، ط السلفية)، ومسلم ٢/ ٩٥٩

- ط الحلي، من حديث أبي هريرة.

غسل، وهذا إذا لم يتغير، أما إن تغير فلا ينشئ بعدال. (١)

وإن دفن بغير كفن، فلا يصح عند الشافعية وهو وجه عند الحنابلة، أنه يترك اكتفاء بسائر القبر، وحفظاً لحرمة، ولأن القصد بالكفن الشروفاً حصل. ومقابل الأصح عند الشافعية وهو وجه آخر عند اختلافة بنين، ثم يكفن، ثم يدفن، لأن التكفين واجب فأشبهه الغسل. (٢) وتفصيل ذلك في (كفن).

دفن أكثر من واحد في قبر واحد:

١٤ - لا خلاف بين الفقهاء في أنه لا يدفن أكثر من واحد في قبر واحد إلا لقسوة كضيق مكان، أو عذر جاف، أو تربة أخرى، لأن النبي ﷺ كان يدفن كل ميت في قبر واحد. (٣) وعلى هذا فعل الصحابة ومن بعدهم.

فلذا دفن جماعة في قبر واحد: قدم الأفضل منهم إلى القبلة، ثم الذي يليه في الفضيلة على

(١) ابن حبان ٥٩٢/١، والاعتبار ٩٨/١، وشرح الزرقاني ١١٢/٢، وحواهر الإكنيل ١١١/١، وأبى القاسم ٣٢٣/١، وروضة الطالبين ١٣٠/٢، والمعي ٥٥٣/٢.

(٢) روضة الطالبين ١٤٠/٢، والمعي ٥٥١/٢.

(٣) غير: أن النبي ﷺ كان يدفن كل ميت في قبر واحد قال ابن حجر: «لم أره هكذا، لكنه معروف بالاستفراء». كذا في التلخيص المبر ١٣٦/٢ - ط شركة المطبوعات العلمية.

حب تقديمهم إلى الإمامة في الصلاة، لما روى هشام بن عامر قال: شكونا إلى رسول الله ﷺ يوم أحد فقلنا: يا رسول الله: الحفر علينا لكل إنسان شديد. فقال رسول الله ﷺ: واحفروا وأعمقوا، وأحسنوا، وادفنوا الاثنين والثلاثة في قبر واحد، قالوا: فمن تقدم يا رسول الله؟ قال: «قدموا أكثرهم قرآنًا». (١)

ثم إن شاء سوى بين رؤوسهم، وإن شاء حفر قبراً طويلاً، وجعل رأس كل واحد من الموتى عند رجل الآخر، وهذا صرح أحمد.

ويجعل بين ميت وآخر حفيز من تراب، ويخدم الأب على الإبن، وإن كان أفضل من، لحرمة الأبوة، وكذا تقدم الأم على البنت. ولا يجمع بين النساء والرجال إلا عند تكد الضرورة، ويقدم الرجل وإن كان أينا.

فإذا اجتمع رجل وامرأة ونثنى وصي، قدم الرجل، ثم المصبي، ثم الخنثى، ثم المرأة.

ولذلك فيكره المدفن في القسقي، وهي كبيت معقود بالبناء يسمج لجماعة قيامه، فمخالفتها السنة، والكره فيها من وجوه وهي:

عدم اللحد، ودفن الجماعة في قبر واحد بلا ضرورة، واختلاط الرجال بالنساء بلا حاجز،

(١) حديث هشام بن عامر واحفروا وأعمقوا. أخرجه النسائي (٨١/٤) - ط المكتبة النجارية. - والترمذي (٢١٣/٤) - ط المحلى. - واللفظ للنسائي، ونقل الترمذي. - حسن صحيح.

القر، أو ينش بعض القبرودفن فيه ، ولا حاجة إلى كشف الميت ، لأن ضرورتنس الميت وكشفه أعظم من الضرر بخرقة أجزائه.^(١)

دفن المسلم في مقابر الشركين وعكسه :

١٦ - اتفق الفقهاء على أنه يحرم دفن مسلم في مقبرة الكفار وعكسه إلا للضرورة. أما لو جعلت مقبرة الكفار المدرسة مقبرة للمسلمين بعد نقل عظامها إن كانت حارة، كجعلها مسجداً، لعدم احترامهم. ولا دفن في غير مقبرة الكفار المدرسة أولى إن أمكن ، تباعداً عن مواضع العذاب. ولا يجوز العكس ، بأن تحج إلى مقبرة المسلمين المدرسة مقبرة للكفار. ولا نقل عظام المسلمين لدفن في موضع آخر، لاحترامها.^(٢)

أما امرئ قد ذكر الآلة وي غلا عن الماوردي أنه لا يدفن في مقابر المسلمين لخروجه بالردة عنهم ، ولا في مقابر الشركين لما تقدم له من حرمة الإسلام.

وتخصيصها والبناء عليها ، وخصوصاً إذا كان فيها ميت لم يبل ، وما بعده جهلة الحفارين من بشن القبور التي لم تبل أربابها ، وإدخال أجانب معهم ، فهو من المكر الظاهر ، وليس من الضرورة المبيحة لدفن ميتين فأكثر في قبر واحد .

وسرى بعض الفقهاء أنه يكره ذلك حتى إذا صار الميت تراباً ، لأن الحرمة باقية^(٣)

دفن أجزاء الميت بعد دفته :

١٥ - إذا وجدت أطراف ميت ، أو بعض يده لم يغسل ، ولم يصل عليه عند الخنيفة ، بل يدفن.^(٤)

ويرى الشافعية أنه لو وجد عضو مسلم علم موته يجب موارنه بخرقة ودفنه ، ولو لم يعلم موته صاحب العضو لم يصل عليه ، لكن يندب دفته ، ويجب في دفن الجزء ما يجب في دفن الجمل .

أما الخنابلة فقالوا : إن وجد جزء الميت بعد دفته غسل ، وصل عليه ، ودفن إلى جانب

(١) مع القدير ٧٦/٢ ط دار إحياء التراث العربي . وابن عابدين ٥٧٦/١ ، والفتاوى ٣٣٨ ، ٣٣٧/١ ، وروضة الطائفة ١١٧/٢ ، والمص ٥١٠/٢ ، وكشاف الفاع ٩٢٤/٢

(٢) ابن عابدين ٥٩٩/٢ ، ورواها الإكليل ١١٧/١ ، ١١٨ ، والفتاوى ٣٢٩/١ ، والجمل ٢٠١/٢ ، وروضة الطائفة ١١٢/٢ ، وكشاف الفاع ١٢٤/٢

(٣) الاحتياط ٩٦/١ ، ٩٧ ، والبدائع ٣١٩/١ ، وابن عابدين ٥٩٨/١ ، ٥٩٩ ، وحاشية المدوني ٤٢٢/١ ، ورواها الإكليل ١١٤/١ ، وشرح الزرقاني ١٠٣/٢ ، ورواها المجلد ٢٤٥ ، ٢٤٦ ، وروضة الطائفة ١٣٨/٢ ، ٩٤٦ ، وكشاف الفاع ١١٣/٢ ، والمص ٥٦٢/٢

(٤) ابن عابدين ٥٧٦/١ ، وفتح القدير ٧٦/٢ ط دار إحياء التراث العربي

المشركين، لأن الولد في حكم جزء منها مادام في بطنها، وقال واثلة بن الأسقع: يتخذ لها معبرة على حدة، وهو ما أخذ به الجمهور كما سبق، وهو الأحوط، كما ذكره ابن عابد بن بقلان عن أخيه

والفهر كما ائضح به بعضهم: أن المسألة مصورة فيما إذا نضح فيه الروح وإلا دفنت في مقابر المشركين.^(١)

الجنوس بعد الدفن :

١٨ - صرح جمهور الفقهاء بأنه يستحب أن يجلس المشيعون للميت بعد دفنه لدعاء وقراءة بقدر ما ينجر الجوزور، ويفرق لجمعه، لما روي أن النبي ﷺ كان إذا فرغ من دفن الميت وقف عليه، فقال: «استغفروا لأخيك وسلوا له الثبوت، فإنه الآن يسأل».^(٢) وكان ابن عمر رضي الله عنهما يستحب أن يقرأ على القبر بعد الدفن أول سورة البقرة وخاتمتها، ولما روي أن عمرو بن العاص رضي الله تعالى عنه لما حضرته الوفاة قال: احملوا عند قبوري فذر ما بهجر جزور ويقسم، فإن استأنس بكم.^(٣)

وأما من قتل حدا فدفن في مقابر المسلمين، وكذلك تارك الصلاة^(٤)

دفن كافر حامل من مسلم :

١٧ - اختلف الفقهاء في دفن كافر حامل من مسلم على أقوال: مذهب الحنفية، وهو الأصح عند الشافعية، والمذهب لدى الحنابلة إلى أن الأحوط دفنها على حدة، ويجعل ظهرها إلى القبلة، لأن وجه الولد لظهره واستدل الحنابلة لذلك بأنها كافرة، فلا تدفن في مقبرة المسلمين فيتأذوا بعذابها، ولا في مقبرة الكفار، لأن أصلها مسلم، ويتأذى به دأبهم، وتدفن معفرة، وقد روي مثله عن واثلة بن الأسقع

وفي قول آخر للشافعية: إنها تدفن في مقابر المسلمين، وتنزل منزلة صندوق الولد، وقيل: في مقابر الكفار، وهناك وجه رابع قطع به صاحب «التمه» بأنها تدفن على طرف مقابر المسلمين، وحكي عن الشافعي: أنها تدفع إلى أهل دينها ليغسلوها ودفنها.^(٥)

واختلف لصحابة في هذه المسألة على ثلاثة أقوال: قال بعضهم: تدفن في مقابرنا ترجيحاً لحاد - الولد، وقال آخرون: تدفن في مقابر

(١) ابن عابد بن بقلان ١/ ٥٧٧

(٢) حديث: «كان إذا فرغ من دفن الميت...» أخرجه أبو داود (١٣٠٠ - ٥٥٠) بتحقيق عرت جيد دهمس، وجود إسناده النووي في المجموع (٤/ ٢٩٢ - ٥) في التبرئة

(٣) ابن عابد بن بقلان ١/ ١٠٠ - ٦٠، بروضة الطائين ٢/ ١٢٧، والمصنف ٤/ ٢٠٠

(٤) أنس الطائين ١/ ١٢٢، بروضة الطائين ١/ ١٠٠ - ١٠٠

(٥) بروضة الطائين ٢/ ١٢٥، والمصنف ٤/ ٢٠٠

النبي ﷺ قال: «كان يصحبه دفن الدم» (١)
وقال أحمد: كان ابن عمر يفضله. وكذلك تدفن
العلة والمضغة التي تلقىها المرأة (٢).

دفن المصحف :

٢٢ - صرح الحنفية والحنابلة بأن المصحف إذا
صار بحال لا يقرأ فيه، يدفن كالمسلم، فيجعل
في خربة طاهرة، ويدفن في محل غير ممتلئ
لا بوطاء، وفي الدخيرة: وينبغي أن يلحد له
ولا يثنى له، لأنه يحتاج إلى بهالة التراب
عليه، وفي ذلك نوع تخفيف إلا إذا جعل فوقه
سقفا بحيث لا يصل التراب إليه فهو حسن
أيضا. ذكر أحمد أن أبا الجوزاء بنى قد مصحف،
فحضره في مسجده، فدفعه، وقادري أن
عثمان بن عفان دفن المصاحف بين القبر والمبني.
أما غيره من الكتب فالأحسن كذلك أن
تدفن (٣).

القتل بالدفن :

٢٣ - ذهب الشافعية والحنابلة وهو مقتضى

- (١) ابن عابدين ٥٧٩/١، وحاشية المدسني ٤١٣/١.
(٢) شرح الزرقاني ٩٢/٢، وجامع الإكليل ١١٨/١، وهبة
المناع ١/١ ط الحلي، وكتاب الفناح ١٢٩/٢
(٣) ابن عابدين ٥٩٥/١، وشرح الزرقاني ١١٢/٢، وجامع
الإكليل ١١٦/١، وروضة الطالبين ١١٧/٢، والمبسوط
٥٢٢/٢
(٤) ابن عابدين ٦٦٠/٥، ونسابة الفناح ٣١١/١، وأسنن
الطحاوي ٣١٣/١، وروضة الطالبين ١١٧/٢، وكتاب
الفناح ١/١
(٥) ابن عابدين ١١٩/١، والفتاوى ٣٦/١، وكتاب الفناح
١٣٧/١

أجرة الدفن :
١٩ - ذهب جمهور الفقهاء (الحنفية والمالكية
والشافعية) إلى أنه يجوز أخذ الأجرة على
التدفن، ولكن الأفضل أن يكون مجانا، وتدفع
من مجموع التركة، وتقدم على ما تعلق بذمة
الميت من دين. ويرى الحنابلة أنه يكره أخذ
الأجرة على الدفن، لأنه يذهب بالأجر (١).

دفن السقط :

٢٠ - لا خلاف بين جمهور الفقهاء في أن السقط
إذا استبان بعض خلقه يجب أن يدورج في خربة
ويدفن (٢).

دفن الشعر والأظفار والدم :

٢١ - صرح جمهور الفقهاء بأنه يستحب أن
يدفن ما يزيله الشخص من ظفر وشعر ودم، لما
روى عن مثله بنت مشرح الأشعرية، قالت:
«رأيت أبي يقتل أظفاره، ويدفعه ويقول: رأيت
النبي ﷺ يفعل ذلك» (٣) وعن ابن حريم عن

- (١) ابن عابدين ٥٧٩/١، وحاشية المدسني ٤١٣/١.
(٢) شرح الزرقاني ٩٢/٢، وجامع الإكليل ١١٨/١، وهبة
المناع ١/١ ط الحلي، وكتاب الفناح ١٢٩/٢
(٣) ابن عابدين ٥٩٥/١، وشرح الزرقاني ١١٢/٢، وجامع
الإكليل ١١٦/١، وروضة الطالبين ١١٧/٢، والمبسوط
٥٢٢/٢
(٤) ابن عابدين ٦٦٠/٥، ونسابة الفناح ٣١١/١، وأسنن
الطحاوي ٣١٣/١، وروضة الطالبين ١١٧/٢، وكتاب
الفناح ١/١
(٥) ابن عابدين ١١٩/١، والفتاوى ٣٦/١، وكتاب الفناح
١٣٧/١

قواعد المالكية ومحمد بن الحنفية، إلى أن من
دفن حيا لمات أنه يجب فيه القصاص. ويرى
الحنفية ما عدا عمدا أن فيه البرية. (١)

دليل

التعريف :

١ - الدليل لغة: هو المرشد والكاشف، من
دللت على الشيء وتللت إليه.

والمصدر دنولة ودلالة، بكسر الدال وفتحها
وصمها. والدال وصف للفاعل. (٢)

والدليل ما يتوصل بصحيح النظر فيه إلى
الحكم المطلوب خبري ولو ظنا، وقد يخصه
بعضهم بالقطعي.

ولذلك كان تعريف أصول الفقه بأنه أدلة
الفقه جاريا على الرأي الأول للغالب بالتعميم
في تعريف الدليل بما يشمل القطعي، لأن أصول
الفقه التي هي أدلة الفقه الإجمالية تشمل ما هو
قطعي، كالكتاب والسنة الفتاوى، وما هو ظني
كالمنومات وأخبار الأحباء والقياس
والاستصحاب. ومن هنا عرفه في المحصول وفي
المعتمد بأنه: وطرق الفقه، ليشمل القطعي
والظني. (٣)



(١) ابن عابدين ٢١٩/٥، وشعر الحنبل ٢٢٩/٤
وما يملأها، وروضة القائلين ١٢٥/٩، ونظمت لولي
الله ٨/٦

(٢) لسان العرب والمصباح الكبير مادة: دلل
(٣) حاشية السؤل بفتح الظرف والتعبير ٨/١، والإحكام

الألفاظ ذات العينة :

أ - الأمانة :

٢ - الأمانة في اللغة : العلامة وزناً ومعنى - كما في الصباح - وهي عند الأصوليين : ما أوصل إلى مطلوب تجري طبي .

الأدلة المثبتة للأحكام :

٥ - الأدلة المثبتة للأحكام نوعان : متفق عليه ويختلف فيه . فالمتفق عليه أربعة وهي : اكتساب والنسب والإجماع والقياس ، التي ترجع إليها أدلة لفقه الإجمالية ، والمختلف فيه كثير جمعها القرافي في مقدمة الذخيرة ، منها :

الاستصحاب ، والمصالح المرسلة ، وسد الذريعة ، والعرف ، وقول الصحابي ، وشرع من قبلنا ، والاستصحاب ، وإجماع أهل المدينة ، وغيرهما .^(١) ويقصد بالأحكام : الأحكام التكليفية الخمسة : الوجوب ، والنهي ، والإباحة ، والكرهية ، والحرمية . والأحكام الوضعية : كالشرط ، والمنع ، والسبب ونحوها .^(٢)

الدليل الإجمالي والدليل التفصيلي :

٦ - عرف الأصوليون أصول الفقه ثقباً بأنه أدلة

ولم يفرق الفقهاء بين الأمانة والدليل . وعند المتكلمين : الأمانة ما يؤدي النظر الصحيح نيه إلى لقن ، سواء كان عقلياً أم شرعياً . أما الفقهاء فالأمانات العقلية عندهم أدلة كذلك .^(٣)

ب - البرهان :

٣ - البرهان : الحجة والدلالة ، ويطلق خاصة على ما يقتضي الصدق لا محالة . وهو عند الأصوليين ما فصل الحق عن الباطل ، ويميز الصحيح من الفاسد بالبيان الذي فيه .^(٤)

ج - الحجة :

٤ - الحجة : البرهان اليقيني ، وهو ما ثبت به المدعى من حيث الغلبة على الخصم .

والحجة الإقناعية ، هي التي تصدق القائلين

١ - في أصول الأحكام للأمامي ٩/١ ، والمصنوع ج ١

٢/١ ، ٩٧/١ ، ١٠٥ ، ١٠٦ ، وفرائض الموت ١٠/١ ، والنقد

١٠٠ - ١٠١ - ١٠٢ - ١٠٣

١١) المنع ١٢/١ ، المصنوع ج ١ ١٠٥/١ - ١٠٦/١

١٢) التلخيص للفتاوى ٤٣٣/١ ، الفرق للمعري ص ٦٢

١١) التلخيص للفتاوى ١٧٢/٢

١٢) الدخيلة ١١/١

١٣) التصريح على التوضيح ١٢٣/١ ، المنع ٢/١ ، ٣٠٨

كشف الأسرار ٣٠٨/٢ ، الإحكام في أصول الأحكام

١٨٩/٣ ، نوبة السؤال ١٦/١ (مع شرح البيهقي).

الفقه الإجمالية من حيث إن موضوعه الأدلة الإجمالية، وهي الكتاب والسنة والإجماع والقياس، وهي الأدلة المتفق عليها، وما يتبعها من أدلة تختلف فيها إلا أنها ترجع إلى الأدلة المتفق عليها، وهي الاستحسان، والاستصحاب، وشرع من قبلنا، وقول الصحابي، والاستصلاح. وعلم أصول الفقه يبحث في إثبات حجية الأدلة وطرق دلائلها على الأحكام.

١ - وقطعي الثبوت ظني الدلالة، كيمض النصوص المتواترة التي يختلف في تأويلها.

٢ - وظني الثبوت قطعي الدلالة، كأخبار الأحاد ذات المفهوم القطعي.

٣ - وظني الثبوت والدلالة، كأخبار الأحاد التي مفهومها ظني.^(١)

ورب أصولو الحنفية على هذا التقسيم ثبوت الحكم بقدر دليله:

فبالقسم الأول ثبت الفرض، وبالقسم الثاني والثالث ثبت الوجوب، وبالقسم الرابع ثبت الاستحباب والسنة.

وهذا التقسيم جار على اصطلاح الحنفية في التفسير بين الفرض والسوجب، خلافاً للجمهور. وينظر في تفصيل ما تقدم الملحق الأصولي في مواضعه. وكذلك مصطلح:

واستدلال وترجيح.

ومن حيث إنه أمر يتعلق بوجوب الصلاة على وجه الخصوص كان دليلاً تفصيلياً.^(٢)

والدليل إن نظر إليه من حيث هو، مع قطع النظر عما يتعلق به من الأحكام كان دليلاً إجمالياً، وإن نظر إليه من حيث ما يتعلق به من الأحكام كان دليلاً تفصيلياً، ومثال ذلك قوله تعالى: ﴿وَأَقِمُوا الصَّلَاةَ﴾^(١) فمن حيث إنه أمر، وإن الأمر يفيد الوجوب، كان دليلاً إجمالياً.

ومن حيث إنه أمر يتعلق بوجوب الصلاة على وجه الخصوص كان دليلاً تفصيلياً.^(٢)

والدليل القطعي والدليل الظني:

١ - تنقسم الأدلة السماعية إلى أربعة أقسام من حيث الثبوت والدلالة:

١ - قطعي الثبوت والدلالة، كيمض النصوص



(١) سورة البقرة/ ٤٣

(٢) جمع المجموع بحاشية العطار ١/ ٤٥، الفهرستي على التحرير ١/ ٢٦

(١) سورة البقرة/ ١٩٦

(٢) كشف الأسرار ١/ ٨٤

انصار من الدم والقيح، كما قال أبو إسحاق^(١) في تفسير قوله تعالى: ﴿وَيَسْقَىٰ مِنْ مَّاءٍ صَدِيدٍ، يَتَجَرَّعُهُ﴾^(٢).

ب - القيح :

٣ - القيح : المدة الخاصة لا يخالطها دم . وقيل : هو الصديد الذي كأنه الماء ، وفيه سُكُلة دم .^(٣)

الحكم الإجمالي :

٤ - اتفق الفقهاء على أن الدم حرم بحسب لا يؤكل ولا يتعمع به ، وقد حمل انطلق في سورة البقرة على المنع في سورة الأنعام ، في قوله تعالى : ﴿أَوْ دُمًا مَسْفُوحًا﴾^(٤).

واختلفوا في سببه على أن كان ، كما اختلفوا في تعريف اليسير .^(٥) وتفصيل ذلك في كتب الفقه . و : مصطلح : (أطعمة) (وأشربة) و(نجاسة).

مواطن البحث :

٥ - تتعلق بالدم أمور كثيرة بحثها الفقهاء في مواضعها :

(١) لسان العرب المحيط والشرح للمطوري مادة : صديد ، وتفسير المطري ٣٥١/٩ ط دار الكتب المصرية ، وحاشية الدسوقي ٥٦/١

(٢) سورة إبراهيم/ ١٠

(٣) حاشية الدسوقي ٥٦/١ ولسان العرب المحيط ص ٥٤٠ ، وقبحه

(٤) سورة الأنعام/ ١٢٥

(٥) أحكام القرآن لابن العربي ٧٩/٩

دم

التعريف :

١ - الدم بالكخفيف ، هو ذلك السائل الأحمر الذي يجري في عروق الحيوانات ، وعليه تقوم الحياة .^(١)

واستعمله الفقهاء بهذا المعنى ، وكذلك غيره ، لا عن انحصار والهدي في قروهم : مستحق الدم (يعني ولي انقصاص) وقروهم : يلزمه دم . كما أطلق نقوه على ما تراه المرأة في الحيض ، والاستحاضة ، والنفاس أيضا .^(٢)

الألفاظ ذات الصلة :

أ - الصديد :

٢ - صديد الجروح . مأوّه الرقيق المختلط بالدم . وقيل : هو القيح المختلط بالدم . والصديد في القرآن الكريم : معناه : ما يسيل من جلود أهل

(١) من اللغة ، ولسان العرب المحيط مادة : دم .

(٢) الاعتبار ٣٠/١ ، ١٤٣ ، ١٥٨ وما بعدها ، والفتاوى

الفتوية ٩٩/١ ، ١٣٧ ، وروضة الطالبين ١٣٤/١ ، ١٧٢

وما بعدها . وتكشاف القناع ١٩٦/١ وما بعدها ٢١٨/١

والإحصار^(١) وانظر مصطلح: (إحرام)
(إحصار) (عدي) (وقران).
وكونه مما يحرم أكله أو يجل في الأضمة^(٢).
كما تطرق إليه الفقهاء في الذكاة^(٣)،
والعقيقة^(٤)، والفصاص^(٥)، وغير ذلك.



فسياسة نقص الحيض، بخروج الدم تطرق
إليه الفقهاء في التوضوء عند الحديث عن نوافض
التوضوء^(٦)، وكونه نجسا تحجب إزالته عن بدن
المصلي وشربه ومكانه بحث في باب النجاسات
عند الكلام عن إزالة النجاسات^(٧)، وفي باب
المصلاة عند الحديث عن شروط صحتها^(٨)،
واعتباره حيزا أو استحاضة أو غائبا، فصل
الكلام عليه في أبواب الحيض والاستحاضة
والنفاس^(٩)، وكونه من مفسدات الصوم في باب
الصوم عند الحديث عن المقصرات^(١٠)، وانظر في
الموسوعة المصنوعة الآلية: (حدث)
(ونجاسة) (وطهارة) (وحيض) (واستحاضة)
(ونفاس) (وحجامة).

وكونه بمعنى الهدي الذي يترتب على
ارتكاب عظم من محظورات الإحرام قد
بحث في الملح عند الكلام عن محظورات
الإحرام، ووجوب الهدي في التمتع، والقران،

(١) الاختصار ١١٣/١، ١٥٨ وما بعدها، والقوانين الفقهية
١٣٧/١، وتبلي للآراء ١٦٩/١، ٢٩٨ وما بعدها
(٢) شيدائع ٥/٥، وابن حبيبين ٥/٥٧٧، والموسوعة
الفقهية مصطلح، والمقدمة ٥/٧٥، ٧٧
(٣) شرح المنهاج للحقوقي ١٤٦/١ - طبعته في الحلبي، وتبلي
الآراء ٥/٧٧
(٤) المنهاج للفرم ١٤٩/١، وتبلي للآراء ٣١٧/١
(٥) مناج والأكليل على سواها الجليل ١٣٠/١، والشرح
الصغير ٣٣٥/١

(٦) الاختصار ١١٣/١
(٧) الاختصار ٣١٦/١، ٣٢٠، والقوانين الفقهية ٢٩٨-٣٠٠،
وردوة الطالبين ١٦/١ وما بعدها ٢٧/١، وتبلي للآراء
١٠٦/١، ١١٣/١
(٨) ردوة الطالبين ١٦/١، ٢٨٩-٢٩٠، وتبلي ٧٨/١
(٩) الاحتيل ٢٦/١، ١٧، والقوانين الفقهية ١٤١، وردوة
الضالين ١٤١/١ وما بعدها، وكشاف القناع ١٩٦/١ وما
بعدها، وتبلي للآراء ١٠٤/١ وما بعدها
(١٠) تبلي للآراء ١٧٧/١

ب - البند.

٣ - البند من ضرب من الدراهم والدنانير والفلوس وهو أعم من الدينار.

دنانير

ج - الفلوس :

٤ - الفلوس ما ضرب من المعادن من غير الذهب والفضة.

د - مكة :

٥ - مكة ما يصرب بها الفد.

تعامل العرب بالدينار وموقف الإسلام منه :

٦ - ذكر البلاذري في رواية عبد الله بن ثعلبة بن صمعرة أن دنانير هرقس كانت ترد على أهل مكة في الجاهلية ، وكانوا لا يتابعون بها إلا على أنها نير ، وكان المتغال عندهم معروف الوزن ، وزنه اثنين وعشرون قيراطا إلا كسرا ، وإن رسول الله ﷺ أقر أهل مكة على هذا النوع .^(١) وأقره أبو بكر وعمر وعثمان وعلي ومعاوية .^(٢)

وعلى النووي عن أبي سليمان الخطابي أن

(١) بحر ، إفراة الرسول ﷺ على ورد المتقال . انخرجه البلاذري في فتوح البلدان ص ٥٢ - نشر دار الكتب العلمية ، وفي إسناده محمد بن عمر الأصبغي الوافدي ، وهو مؤلفه . كما في نوعه من التراث . للذهبي (٢/ ١٢٣ ط الحلبي) .

(٢) فتوح البلدان للبلاذري/ ٢٥٢

العريق :

١ - الدنانير جمع دينار ، وهو فارسي معرب . والدينار سم للقطعة من الذهب الضرورية المقدرة بالثقال ، ويرادف الدينار المثقال في عرف الفقهاء ، فيقولون : فصاب اذهب عشرون مثقالا ، ونقل ابن عابد عن النخعي : أن المثقال اسم للمقدار القدرية ، والدينار اسم لمقدريه يقيد كونه ذهبا .^(١)

والدنانير أصلا من ضرب الأعجم . وكان وزنه عشرين قيراطا على ما ذكره البلاذري وابن خلدون والمأوردي .^(٢)

الألفاظ ذات الصلة :

١ - الدراهم :

٢ - الدراهم جمع درهم وهو فارسي معرب ، وهو نوع من البند ضرب من الفضة . انظر (درهم) .

(١) لسان العرب والصحاح الخبر . وابن عابد ص ٢٨٧ - ٢٩ .
وسل اشار ١/ ٢٥٠ ، والجموع ١/ ٤٧٦ - ٤٧٧ .
(٢) فتوح البلدان / ٤٥١ ، ومقدمة ابن خلدون / ١٨٣ ،
والأحكام السلطانية للمأوردي/ ١٨٣

وخالقهم في ذلك الحنفية فهو عندهم مائة شعيرة. والظاهر أن منشأ هذا الاختلاف هو في تقدير القيراط. فقد ذكر ابن عابدين أن وزن المئقال عشرون قيراطا، وأن القيراط خمس شعيرات، فالمئقال مائة شعيرة.

عبد الملك بن مروان لما أراد ضرب الدينار، سأل عن أوزان الجاهلية، فأجمعوا له على أن المئقال اثنان وعشرون قيراطا إلا حبة بالشامي فصرها كذلك. (١)

الدينار الشرعي :

٧ - الدينار الذي ضرب به عبد الملك بن مروان هو الدينار الشرعي، تطابقته للأوزان المكية التي أنزلها رسول الله ﷺ والصحاب. ووزنه كما ذكرت الروايات اثنان وعشرون قيراطا إلا حبة بالشامي، وهو أيضا بزنة اثنين وسبعين حبة شعير من حبات الشعير المتوسطة التي لم تقصر وقد قطع من طرفيها ما امتد. (٢)

وقال ابن خلدون: الإجماع منعقد منذ صدر الإسلام وعهد الصحابة والتابعين أن الدرهم الشرعي: هو الذي تزن العشرة منه سبعة مثاقيل من الذهب، وهو على هذا سبعة أثمان الدينار، ووزن المئقال من الذهب اثنان وسبعون حبة من الشعير. (٣)

وبهذا قال جمهور الفقهاء (المالكية والشافعية والحنابلة).

(١) القريبي في مسائل النفوس القديمة والإسلامية حاشي الأحكام السلطانية لأبي يعلى ١٧٥، ١٧٦، وانجموع للتتوي ١٧٥/٢

(٢) فروع المبداء ٤٥٣

(٣) مقدمة ابن خلدون ١٨٤

وقد ذكر ابن عابدين أن المذكور في كتبه الشافعية والحنابلة أن المئقال اثنان وسبعون شعيرة معتدلة لم تقصر وقطع من طرفيها ما دق وطال، وهو لم يتغير جاهلية ولا إسلاما.

ثم قال وقد ذكرت أنواع كثيرة في تحديد القيراط. (٤)

تقدير الدينار الشرعي في العصر الحاضر :

٨ - تبين مما سبق أن الدينار الذي ضرب به عبد الملك بن مروان هو الدينار الشرعي تطابقته لأوزان العرب في الجاهلية وهي الأوزان التي أنزلها النبي ﷺ والصحابة، وأن السلف الصالح

(١) ابن عابدين ٢٨/١ - ٣٠، والنفوس القديمة ٣٨٢/١

ومعشر الصغير ٢٦٧ ط الخليلي، والمنجموع للتتوي

١٦٦/٥ - ١٧٥ - ١٧٦، وبغني المحتاج ٣٨٩/١، وشرح

منهجي الإبداعات ٤٠٢/١

يجب فيه الزكاة عشرون ديناراً، فلذا تمت فيها ربع انشوره لما ورد عن عمرو وعائشة، أن النبي ﷺ كان يأخذ من كل عشرين ديناراً فصاعداً نصف دينار ومن الأربعين ديناراً (١) وروى سعيد والأثرم عن علي: في كل أربعين ديناراً دينار وفي كل عشرين ديناراً نصف دينار.

هذا مع الاختلاف هل لا بد أن تكون قيمتها مائتي درهم أو أن الزكاة تجب من غير اعتبار قيمتها بالدرهم (٢) وينظر تفصيل ذلك وغيره في مصطلح: (زكاة).

ب - الدية :

١٠ - اتفق الفقهاء على أن الدية إن كانت من الذهب فإنها تقدر بالف مثقال، وذلك لما روى عمرو بن حزم في كتابه وأن رسول الله ﷺ كتب إلى أهل اليمن: وأن في النفس المؤمنة مائة من الإبل وعلى أهل الذمة الف دينار (٣).

وأما دينار عبد الملك وأقرؤه ولم ينكره، وقبضوا به.

إلا أن السكك اختلفت بعد ذلك، يقول ابن خلدون: وقع اختيار أهل السكة في الدول على مخالفة المقدار الشرعي في الدينار والدرهم، واختلفت في كل الاقطار والأفاق (١).

لذلك كان السبيل الوحيد لتقدير الدينار الشرعي هو معرفة الدينار الذي ضرب في عهد عبد الملك بن مروان.

وقد توصل إلى ذلك بعض الباحثين، عن طريق الدناشير المحفوظة في دور الآثار الخيرية وثبت أن دينار عبد الملك بن مروان يزن ٤,٢٥ (أربعة جرامات وخمسة وعشرون من المائة من الجرام) من الذهب (٢) وبذلك يكون هذا الوزن هو الأساس في تقدير الحقوق الشرعية من زكاة وديات وغير ذلك.

تقدير بعض الحقوق الشرعية بالدينار:

حدد الإسلام مقادير معينة بالدينار في بعض الحقوق الشرعية ومن ذلك:

أ - الزكاة :

٩ - اتفق لفقهاء على أن نصاب الذهب الذي

(١) حديث عمرو وعائشة. وأن النبي ﷺ كان يأخذ من كل عشرين ديناراً. أخرجه ابن ماجه (١/٥٧٦) - ط (الجلي). وضعه السوسيري إسناده ولكن له شواهد ينسوي بها، فوردها ابن حجر في التلخيص ١٧٥/٢١ - ١٧٦ - ط شرعة للطباعة الفنية

(٢) الغني ٦/٢

(٣) حديث عمرو بن حزم في كتابه. وأن رسول الله ﷺ كتب إلى أهل... أخرجه شافعي (٨/٥٨) - ط المكتبة التجارية. ثم ضعفه لضعف راو فيه. وورد من فصل عمر بن الخطاب. أخرجه أبو داود (٤/٦٧٩) - تحقيق عزت عبيد دعاس وإسناده حسن.

(١) مقدمة ابن خلدون / ١٨٤

(٢) المخرج والنظم المالية للدكتور محمد ضياء الربيع / ٢٨٢، وقد ذكره ١/ ٦٥٣

من حيث حكم كسرهما، وقطعها، واتخاذها حلية، وكذلك حكم من المحدث الدنانير التي عليها شيء من القرآن، أو حملها حين دخول الخلاه. وقد ذكرت هذه الأحكام في مصطلح دراهم، وهي نفس الأحكام التي تتعلق بالدنانير، فنظر في: (دراهم). (ف، ٧، ٩، ١٠).

أما ما يتعلق بها من حيث الحكم في إيجارها، أو رهنها، أو وقفها، أو غير ذلك فنظر في أبوابها ومصطلحاتها.

وهذا بالنسبة للرجل الحر المسلم. ^(١) وينظر التفصيل في: (ديات).

ج - السرقة :

١١ - ذهب جمهور الفقهاء إلى أن النصاب الذي يقطع به السارق بالنسبة للمذهب ربع دينار، أو ما قيمته ربع دينار، لقول النبي ﷺ: «لا تقطع يد السارق إلا في ربع دينار فصاعدا» ^(٢) وإجماع الصحابة على ذلك. أما عند الحنفية فنصاب السرقة دينار أو عشرة دراهم ^(٣) لقول النبي ﷺ: «لا تقطع اليد إلا في دينار أو في عشرة دراهم» ^(٤).

وفي الموضوع تفصيلات كثيرة تنظر في: (سرقه).

ما يتعلق بالدنانير من أحكام:

١٢ - يتعلق بالدنانير بعض الأحكام الشرعية

(١) المني ٧٧٩/٧ - ٧٩٠.

(٢) حديث: «لا تقطع يد السارق إلا في ربع دينار فصاعدا».

للمرجه البخاري والفتح ٩٦/١٢ - ط السلفية، ومسلم

١٣٧١/٣٧ - ط الحلبي) من حديث عائشة، واللفظ

للمسلم.

(٣) البيهقي ٧٧/٧٧، وجواهر الإكليل ٢١٠/٢، والتهذيب

١٧٨/١، والمني ٨/٢٤٢.

(٤) حديث: «لا تقطع اليد إلا في دينار أو في عشرة دراهم».

ورد من حديث عبدالله بن مسعود موقولا عليه وليس مرفوعا

من قول النبي ﷺ. للمرجه عبد الرزاق (١٠/٢٣٣ - ط

المجلس العلمي)، وأشار إليه قزامل في الجامع (٤١/٤١ -

ط الحلبي، وحكم عليه بالانقطاع في سنته.



وهذا إنكار منهم للأجرة، وتكذيب للبعث
وإبطال لنحوها، كما يقول القرطبي.^(١)

الألفاظ ذات الصلة .
١ - الزنديق .

ذهري

التعريف .

١ - الدهري في اللغة : منسوب إلى الدهر،
والدهر يطلق على الأبد والزمان، ويقال للرجل
الذي يقول بفساد الدهر ولا يؤمن بالبعث :
دهري . بالفتح على المقاس .

وأما الرجل المسمى إذا نسب إلى الدهر يقال
له : (دهرى) بالضم على غير قياس^(٢)
والدهر . ون في الاصطلاح فرقة من الكفار
ذهبوا إلى قدم الدهر وإسناد الحوادث إليه .
منكرين وجود الصانع المختار سبحانه .^(٣) كما
أحمر الله تعالى عنهم بقوله : (وإن هي إلا حياتنا
الدينا ، نموت ونحيا وما يهلكنا إلا الدهر) .^(٤)
يقول الرازي في تفسير الآية : يرعون أن
الموجب للحياة والموت تأثيرات الصانع ،
ولا حاجة في هذا الباب إلى إثبات الفاعل
المختار .^(٥)

٢ - عرف أكثر الفقهاء الزنديق بأنه هو من يظن
الكفر ويظهر الإسلام . وهو بهذا المعنى قريب من
المنافق . وقيل هو من لا ينتحل دينا ، أي
لا يستقر عليه .^(٦)

ب - الملحد .

٣ - الملحد : هو من يظن في الدين مع ادعاء
الإسلام أو التأويل في ضرورات الدين لإجراء
أذهوا . وعرف ابن عابدس بأنه من مال عن
النشر القويم إلى جهة من جهات الكفر .^(٧)

ج - المنافق :

٤ - المنافق : هو من يصور الكفر اعتقداً ، ويظهر
الإسلام قولاً . أو الذي أظهر الإسلام لأهله ،
وأخضر غير لإسلام . وعلى لنفاق الغلب^(٨)

(١) تفسير القرطبي ١٦ / ١٧ ، ٧٤

(٢) ابن عابدين ٢ / ٢٩٩ . وحواضر الإكسل ١ / ٢٥٦ ،

وحاشية تظهير ٣ / ١٩٨ . والمفاتيح لابن قدامة ٨ / ١٢٦

(٣) الصبايح للبرهان ١ / ١٠٤ . وابن عابدين ٣ / ٢٩٦

(٤) تفسر بصف الجهر صلي في الصبايح للبرهان . ونفق .

والفروق في اللغة ص ٢٢٢

(٥) الصبايح للبرهان العرب ص ١٠٤ ، دهر

(٦) كتاب اصطلاحات الفنون ٢ / ٤٨٠ . وابن عابدين

٢٩٦ / ٢٢

(٧) سورة الجاثي ٢٦

(٨) تفسير فخر الرازي ١٣٧ - ٢٧٠

د- المرند :

٥ - المرند : هو الرجوع عن دين الإسلام بوجوه
كلمة انكسر على اللسان، أو فعل بتضيقه بعد
الإيران، فالارتداد كفر بعد الإسلام^(١).
وجميع هؤلاء يشتركون مع الدهري في
الكفر.

دهن

التعريف :

١ - الدهن - بالضم - ما يدعى به من زيت
وعجوة وجمعه دهان بالكسر. ولا يخرج استعمال
الفقهاء لهذا اللفظ عن المعنى اللغوي^(٢).

الألفاظ ذات الصلة :

أ - السمن :

٢ - السمن : ما يكون من الحيوان^(٣) والدهن
أعم من السمن.

ب - الشحم :

٣ - الشحم : ما يذوب من الحيوان بالانحار^(٤)
وينسب عموم وخصوص مطلق، فكل شحم
دهن، وليس كل دهن شحم.

الأحكام المتعلقة بالدهن :

تطهير الدهن المتنجس :

٤ - ذهب جمهور الفقهاء (المالكية والشافعية

أخكم الإجمالي ومواطن البحث :

٦ - الدهري إذا كان كافراً الأصل، أي لا يسق
له أن اعتنق الإسلام، فإما أن يعيش في دار
الحرب، فهو حربي ينظر حكمه في مصطلح :
(أهل الحرب). أو يعيش في دار الإسلام بأمان
مؤقت فهو مسلم - حكمه في مصطلحي :
(أمان ومسلم). أو يعيش في دار الإسلام
بأمان مؤبد، أي بعقد الدمة فهو ذمي، وحكمه
في مصطلح : (أهل الذمة).

أما إذا كان مسلماً، ثم كفر بقوله يقدم الدهر
ونكاز إساد الجوارث إلى المصانع الخسار
سبحانه وتعالى فهو مرتد. وحكمه في مصطلح :
(ردة).



(١) لمصباح الثريماند دهر.

(٢) تنقيت لأبي الفداء الكفوي ١/٢٢٧.

(٣) مطلق أول الدهر ١/٢٩٧.

(٤) ابن عابدين ٣/٢٨٢، وجمواهر الإكليل ٢/٢٧٧.

وحاشية الظهري ١/١٧٤، والمغني لأبي قدامة ٨/١٦٣.

تتحس بصهر بالغسل ، وكيفية تطهيره أن يجعل
الدهن في إناء ، ويصب عليه الماء ويكثريه ،
ويحرك خشبة ويحركها تحريكاً شديداً على الظن
أنه وصل إلى جميع أجزائه . ثم يترك حتى يعلو
الدهن ، فيؤخذ أويشب أسفل الإناء حتى
يخرج الماء فيظهر الدهن .^(١)

هذا بشرط التثبيت لتطهيره .
عند الحنفية كما جاء في الفتاوى نقلاً عن
الزهدي .^(٢)

وفإن في الفتاوى الحيرية : ظاهر كلام
الحلي أنه عدم الشروط التثبيت ، وهو مبني على
أن غلبة الظن عزمة عن التثبيت .

كما يرى صاحب الفتاوى الحيرية أن شرط
عليان الدهن لتطهيره المذكور في بعض الكتب
ليس هو من زيادة السابغ ، أو يعمل على ما إذا
جد الدهن بعد تنجسه .^(٣)

استعمال الدهن للمحرم :

٥ - اتفق الفقهاء على أنه لا يجوز للمحرم أن
يأكل من دهن بيته طيب ، لأنه يتخذ الطيب
ويتصدق رائحته فكان طيباً كما هو المورد^(٤) وأما

(١) المجموع ٥٩٩/٢ . وكشاف المتع ١٨٨/١ ، والمعي
٣٧/١ ، والفتاوى لمدة ٩٢/١ .

(٢) الفتاوى نسخة ١٢/١ .

(٣) بن علي بن ٢٢٢/١ - ٢٢٣ .

(٤) بدائع الصنعة ١٢ - ١٩ ط الحلي ، ومراقي الملاح
ص ٢ - ٤ ، والنسوط ١٢٢/٢ ، وحاشية الدسوقي -

على الأصح وهو قول القاضي وابن عجيل من
الحنابلة ومحمد من الحنفية إلى أن الدهن لا تنفع
إذا تحس لا يفي في التطهير . لقوله تعالى « مثل
عن الذرة ثوبت في السم » وإن كان حامداً^(١)
فالمقصود وما حوفاً ، وإن كان مائلاً فلا تقصروا ،
وفي رواية الخطابي : « فأريقوه »^(٢) فلو تمكن
تطهيره شرعاً لم يقل فيه ذلك لما فيه من إصاعة
المال ، ولبيته فم ، وقياساً على الدبس واخذ
وغيرهما من المائعات إذا تنجست فإنه لا طريق
إلى تطهيرها إلا خلاف .^(٣)

وسرى التثنية في وجهه ، وأبو يوسف من
الحنفية وأبو الخطاب من الحنابلة أن الدهن

(١) الحامد هو الذي إذا أخذت قطرة لا تزد من البقي ما يلا
يحتمل من قرب ، وفتح بحالاه (نهاية المحتاج ١٢٤٦/١) .
قال ابن قدامة : حد الحامد الذي لا يسي في التجاسة إلى
حمده هو التماسك الذي قد قوة تخيم تتعان التجاسة عن
الموضع الذي وقعت عليه الحيلة إلى ما سواه والمضي لا ير
تداع ٣٨/١ .

(٢) حديث « إن كان حامداً فاقوه » . وأخرجه ابن جابر
الإمام ٣٢٥/٢ ط دار الكتب الحنفية من حديث
أبي هريرة . وأما في صحيح البخاري الفتح ١٩٨/٩ .
ط الحلي . وفي رواية الخطابي « فأريقوه » ،
فخطابي لم يفسده بل قال « روي في بعض الأحاديث أنه
قال : فأريقوه » كما في معجم السنن ٢٥٨/٤ - ط
حلب ، وكذا قال ابن حجر في التلخيص ١/٢ - ط شركة
الطبعة العلمية أن الخطابي لم يفسدها .

(٣) المجموع ٥٩٩/٢ نشر السلفية ، ونهاية المحتاج ٢٤٦/١ .
وخواهر الإكمل ١١/٩ ، وكشاف المتع ١٨٨/١ ، والمعي
٣٧/١ . وابن علي بن ٢٢٢/١ .

بيع لدهن المتنجس :

٦ - يرى جمهور الفقهاء (المالكية والشافعية والحنابلة) على المشهور والأصح من مذاهم عدم صحة بيع الدهن المتنجس لأن أكله حرام فلا خلاف ، فقد سئل السيوطي عن الفأرة ثوت في السمن فقال : « إن كان مناعاً فلا تقربوه »^(١) وإذا كان حراماً لم يميز بيعه لقول النبي ﷺ : « وإن الله إذا حرم على قوم أكل شيء حرم عليهم شربه »^(٢) ولأنه نجس ، فلم يميز بيعه قياساً على شحم الخنزير^(٣)

وذهب الحنفية والمالكية - على مقابل المشهور عددهم - والشافعية في وجه إلى صحة بيع الدهن المتنجس - وهو السلي - عرضت له لئلا - لأن نجسه سقوط البجادة فيه لا يفسد ملك ربه عنه ، ولا يذهب جملة النافع منه ، ولا يجوز أن يتلف عليه فجازه أن يبيعه من يصرفه فيما كان له هو أن يصرفه فيه .^(٤)

وروي عن الإمام أحمد حوز بيع الدهن

مالاً حبيب فيه ، فقد اختلف الفقهاء ، في استعماله للمحرم ، فبنى الحنفية والمالكية حظر استعمال الدهن للمحرم في رأت ولحمه ودهنه بدنه تغير عنه ، وإلا جاز^(٥)

وذهب الشافعية إلى أن الأدهان نظية كالزيت ، والشبرج ، والسمن والزبد ، لا يحرم على المحرم استعمالها في بدنه ، وتعم عليه في شعر رأسه وجنبه^(٦) واستدلوا بما روي « أن النبي ﷺ أدهن زيت غير مفت (أي غير مطيب) وهو محرم »^(٧)

ويرى الحنابلة - على المعتمد عندهم - جواز الأدهان بدهن غير مطيب في جميع البلدان^(٨) ولتخصيص ذلك فنظر مصطلح : (أحرأه) ٧٣ - ح ٢ ص ١٥٩

- ١ - ٦٩ / ٢ تنوير الفكر ، المجموع ٦٧ / ٢٧٩ ، والمغني ٣٢٢ / ٣ ، والإصباح لأبي حنيفة ١٨٧ / ١
- ٢ - إنبية ٤٨٢ / ٣ ، ريدائع المحتاج ١٩٠ / ١ ، وابن عابد بن ٢٠٢ / ٢ ، والعاوي المدية ١٤٠ / ١ ، والوسط للشرحي ١٦٢ / ١ ، ١٦٣ ، وحشية التمولي ١٠٠ / ١ ، ١١ ، والشرح المفصل ٨٥ / ٢ ، والنوسوعة الفقيه ١٥٩ / ٢
- ٣ - للمصنف ١٧٩ / ٢ ، ١٨٢
- ٤ - حديث : « أن النبي ﷺ أدهن زيت غير مفت » أخرجه ابن أبي شيبة ٢٨٥ / ٣ ، ط الحنفية من حديث فيه « من غير » ، وسمعه الترمذي في المجموع ٢٨٢ / ١٧٦ ط الميرزا
- ٥ - مطالب أولي النهى ٢٢٢ / ٢ ، ٢٢٣

- ١ - حديث : « إن كان مناعاً فلا تقربوه » سبق ترجمه في ٤
- ٢ - حديث : « إن الله إذا حرم على قوم أكل شيء حرم عليهم شربه » أخرجه أبو داود (٧٥٨ / ٢) ، تحقيق هزرت عبيد وعاصي ، وإسناده صحيح
- ٣ - (المجموع ٣٣٨ / ٩ ، والشرح الكبير بذي المعني ١ / ١ ، ١٥ ، وكنتاف الضاع ١٣ / ١٥٦ ، وحاشية التمولي ١٠ / ٣ تنوير الفكر
- ٤ - (المجموع ١٠ / ٣ ، ونقطة المحتاج ١٩ / ٢٣٦ ، وابن عابد بن ١١٤ / ١

سئل عن قذرة وقعت في سمن فقال: إن كان كان
جافاً، فامسحوها بما حولها، وإن كان مائتاً
فاستصبحوا به، أو فامسحوا به^(١). وللحوايز
الاستسباح بالحناء على وجه لا تصدئ. أما
الاستسباح به في المسجد فلا يجوز مثلاً يؤذي
إلى تنجيسه^(٢).

ويبين الأصولي إلى حرر الاستسباح
بالدهن المنجس في المسجد حيث قال:
وطأهم يقتضي الجواز، وسببه فله
للدخان^(٣).

والتفصيل (ر): استسباح يومه جدد.

المتنجس لكافر يعلم نجاسته، لأنه محذروي عن
نبي موسى: لتوابه السريق ويغوه ولا تبعوه من
سليم وبنوه^(٤).

هذا وبعد أن فصل الدسوقي الخلاف في
المذهب، لما لكي حول جوار وعلمه جواز بيع
الزيت المتنجس قال: هذا في الزيت على
مذهب من لا يميز عمله، وأما على مذهب من
يجبر غسله - وروى ذلك عن مالك - فيبطله في
البيع حبل الزيت المتنجس^(٥).

أما لودك (دهن البنية) فلا يجوز بيعه اتفاقاً،
وكذا الاستسباح به^(٦). خذت لبحاري وإن الله
ورسوله حرم بيع القمير والبينة والخزير
والأصنام، فقيل: يارسول الله أرايت شحوم
البينة فإنه يطللى به السفن ويدهن به الخلود
ويتصيح به الناس، قال: لا هو حرام^(٧).

والتفصيل: (ر) بيع مبي عنه) ف ١١ ح ٩

ص ١٥٠

دواء

نظر (تدوي، تطيب).

الاستسباح بالدهن المتنجس:

٧ - يرى جمهور الفقهاء حرر الاستسباح
بالدهن المتنجس في غير المسجد، لأنه الذي يكره

(١) حبيب: ١٠٢ كذا جاسد - وعنه صاحب، أنس

الطائفة ٢٧٤/١ نشر المكتبة الإسلامية إلى الطحاوي

ومس عنه أنه قال: وحالة تفات

(٢) من جاسد ٣٢٠/١، ١١٤/١، وموافق الخليل

١١٧/١، وأمسر طائفة ٢٨٧/١، وإسلام الساجد

بالحكم المساعد ص ٣٩١، وكشاف النفاذ ١٨٨/١

(٣) أنس طائفة ٢٧٥/١

(٤) الشرح الكبير بنيل الفتى ١٥١/١ ط قفا

(٥) حاشية الدسوقي ١٠/٣

(٦) ابن حبان ١١١/١١١، وعدة الغاري ٥٤/١٢

(٧) حبيب: إن الله ورسوله حرم بيع الخمر - الشرح

البحاري (الفتح ١٢١/٢ - ط الشفاعة) من حديث

خابر بن عمار

أما في الاصطلاح فلم يشع استعمال الفقهاء هذا المصطلح ، وورد استعماله في بعض كتب السياسة الشرعية والأحكام السلطانية .^(١) وسار الفقهاء في الكلام عن اختصاصات والدولة على إدرائهما ضمن الكلام عن صلاحيات الإمام واختصاصاته حيث اعتبروا أن «الدولة» عتلة في شخص الإمام الأعظم ، أو خليفة وما ينبع من ولايات وإجبت وحقوق .

ولا أن المفهوم أن «الدولة» هي مجموعة الإيالات^(٢) نجتمع لتحقيق السيادة على أقاليم^(٣) معينة ؛ لها حدودها ، ومستوطناتها ، فيكون الحاكم أو الخليفة ، أو أمير المؤمنين ، على رأس هذه السلطات .

وهذا هو المقصود باستعمال «مصطلح» دولة عند من استعمله من فقهاء السياسة الشرعية أو الأحكام السلطانية .^(٤)

(١) كلب «دافع الملك في طاعة الملك» محمد بن الأزرقي وكتاب «تسهيل النظر وتحويل النظر» للمازدي
(٢) «السياسة السياسية» وأعدادت في بعض كتب الأنظمة الإسلامية بمعنى السلطة ، يقال «سلطة القضاء» «سلطة الخليفة» وهكذا (المعاني ٢٥٦)

(٣) ورد استعمال هذا المصطلح عند المالكية في معرض كلامهم عن أصناف السلطات (العرفاني ١/ ١٢٦) ، وشذوقي (١٩٥٢) عند تعليقهم على كلام خنبل (تكملة ابن عمر ، إقليد)

(٤) انظر مثلا بدائع اسلك (١/ ١٠٨ ، ١١١ ، ١١٤ ، ١٣٤ ، ١٤٨ ، ١٥١) وانظر كذلك تسهيل النظر -

دولة

التعريف :

١ - الدولة في اللغة حصول الشيء في يد هذا ثوة وفي يد هذا أخرى ، أو العتة في المال والحرب (أي التعاقب) ، والدولة والدولة في المال وتخرب سواء ، وقيل : الدولة بالضم في المال ، والدولة بالفتح في الحرب .

والإدانة معابها الغلبة ، يقال : «دبل لنا على أعدائنا أي نصرنا عليهم» وفي حديث أبي سفيان : «يدل علينا مرة» وذلك عليه الأخرى .^(١) أي نعتة مرة ويغلبنا مرة ، من انتدول ، ومن ذلك قوله تعالى : «وذلك الأيام تدواخا بين الناس»^(٢) وقوله : «كفي لا يكون دولة بين الأغنياء» متكه^(٣) أي يتداولون المال بينهم ولا يعملون لتفقره ، فيه نصيبا .^(٤)

(١) حديث أبي سفيان أخرجه البخاري والفتح ٢٩ - ١١ - ط (القبلة)

(٢) سورة آل عمران / ١٤٠

(٣) سورة احقر / ٧

(٤) لسان العرب : دولة ، والكليات ٢/ ٣٤٠ ، ولجج المير

والرعية هم المقبوضون في حدود الدولة من المسلمين وأهل الذمة.

والبيعة هي ظهور حكم الإسلام ونفاذه.

وعدم الخروج عن طاعة ولي الأمر، وعدم الاقتيات عليه، أو على أي ولاية من ولايات الدولة، لأن الاقتيات عليها افتيات على الإمام. ويكون الاقتيات بالسبق يفعل شيء.

دون استئذان من يجب استئذانه، والاقتيات على الإمام يوجب التعزير، فإذا آمن أحد الرعية كافرًا دون إذن الإمام، وكان في تأييده مقصدة، فإن للإمام أن ينشد هذا الأمان، وله أن يعزر من اقتات عليه، وكذلك إذا باشر المشتق فأقام الحد أو القصاص دون إذن الإمام عزره الإمام لاقتبائه عليه. وينظر تفصيل ذلك في مصطلحات: «أمان» و«افتيات» و«دار الإسلام».

٣ - وتتألف الدولة من مجموعة من النظم والولايات بحيث تؤدي كل ولاية منها وظيفة خاصة من وظائف الدولة، وتعمل مجتمعة لتحقيق مقصد عام، وهو رعاية مصالح المسلمين الدينية والدنيوية.

يقول الساوردي: (الإمامة موضوعه خلافة النبوة في حراسة الدين وسياسة الدنيا)^(١) والإمام هو من تصدر عنه جميع الولايات في الدولة،

ونتيجة لذلك يمكن القول أن الدولة تقوم على ثلاثة أركان وهي: الدار، والرعية، والبيعة^(٢) (السيادة).

٢ - ولقد بحث الفقهاء أركان الدولة عند بحثهم عن أحكام دار الإسلام، يتضح هذا من تعريفاتهم لدار الإسلام:

التعريف الأول: «كل دار ظهرت فيها دعوة الإسلام من أهله بلا خفير ولا مجبر، ولا يذل جزية، وقد نفذ فيها حكم المسلمين على أهل الذمة إن كان فيهم شيء، ولم يقهر أهل البدعة فيها أهل السنة»^(٣).

والتعريف الثاني: «كل أرض سكنها مسلمون وإن كان معهم فيها غيرهم، أو نظهر فيها أحكام الإسلام»^(٤).

فالدار هي البلاد الإسلامية وما تشمله من أقاليم داخلة تحت حكم المسلمين.

- ص ١٥٧ ويقابل كلام الفقهاء من الدولة في الفوتنن المبصرة، القانون الدستوري الذي يحدد شكل الدولة، والسلطات التي تتشعب حولها، واختصاص كل سلطة، وعملاتها بعضها ببعض، وعلاقة المواطنين بها (١) لفظ الذمة أو عبادة لمن الرعية بمن المسلمين، يستخدمها الفقهاء بما يقابل لفظ السيادة. لما يحصل بذلك من حفظ حقوق الدولة من الانتقام. المرفق ٦/٢٧٧، فتح القدير ١/١١٤، المذبح ١/١٣٠، مجلة المحتاج ٧/٢٨٦

(٢) أصول الدين ص ٢٧ لغير منصور عبد القادر البغدادي

(٣) حاشية الجعيري ٢/٢٢٠، مجلة المحتاج ٨/١٨٤

(٤) الأحكام السلطانية ص ٤

ويقول ابن تيمية: «فالمقصود الواجب بالولايات إصلاح دين الخلق انساني متى فاتهم خسروا حراما مينا، ولم يتقهم ما معجابه في الدنيا، وإصلاح ما لا يقوم الدين إلا به من أمر دنياهم»^(١).

ويقول ابن الأزرق: «إن حفيضة هذا الوجوب الشرعي - يعني وجوب نصب الإمام - راجعة إلى النيابة عن الشارع في حفظ الدين وسباسة الدنيا به، وسمي باعتبار هذه النيابة خلافة وإمامة، وذلك لأن الدين هو المقصود في إيجاد الخلق لا الدنيا فقط»^(٢).

وبعد هذا نعرض إلى مجموع الولايات في الدولة وما يخص كلا منها من وظائف:

أولاً: الحاكم أو الإمام الأعظم:

٤ - الإمام وكيل عن الأمة في خلافة النبوة في حراسة الدين وسباسة الدنيا، ويتولى منصبه بموجب عقد الإمامة^(٣).

والأصل في الإمام أن يباشر إدارة الدولة بنفسه، ولكن لما كان هذا متعظراً مع اتساع الدولة وكثرة وظائفها، وتعدد السلطات فيها جاز له أن ينوب عنه من يقوم بهذه السلطات من ولاته، وأسرا، ووزراء، وقضاة، وغيرهم،

ويكونون الوكلاء عنه في إدارة ما وكل إليهم من أعمال. فإدارة الإمام للدولة دائمة من أن يكون وكلاء عن الناس وثانياً عنهم، وبين أن ينوب هو ويوكل من يقوم بأعباء الحكم شريطة ألا ينصرف عن النظر العام في شؤون الدولة، ومظالمة كليات الأمور مع البحث عن أحوال من يؤيهم ليتحقق من كفايتهم لأصعبهم^(٤). وتفصيل ذلك في مصطلح: (إمامة كبرى).

ثانياً: ولي العهد:

٥ - وهو من يولي: الإمام عهد الإمامة بعده وفاته. ومن المعلوم أنه ليس لولي العهد تصرف في شؤون الدولة مادام الإمام حياً، ولا يلي شيئاً في حياة الإمام، وإن بدأ إمامته وسلطته بموت الإمام، فتصرفه كالوكالة المعلقة بشرط، وليس للإمام عزل ولي العهد ما لم يتغير حاله، لأنه استخلفه في حق المسلمين، فلم يكن له عزله. قياساً على عدم جواز خلع أهل الحل والعقد لمن بايعوه إذا لم يتغير حاله^(٥).

وتفصيله في مصطلح: (إمامة كبرى).

ثالثاً: أهل الحل والعقد:

٦ - وجه اعتبارهم سلطة مستقلة أن لهم قدرة

(١) السياسة الشرعية ص ٦٢

(٢) بدائع المسلك ٩٣/١

(٣) الموسوعة ٦١٥/٦

(٤) الغني عن الصلوات ص ٢٩١ - ٢٩٢

(٥) نية الحاج ٣٩١/٧، أسنى المطلب ١١١/٣، الأحكام

السلطانية للهاوري ص ١١

القيام بتوع خاص من واجبات الدولة وهي :
 أ - اختيار الإمام ومبايعته .

ب - استئنافبيعة ولي العهد عند توليته إماما .
 حيث تعتبر شرط الإلزام فيه من وقت العهد إليه . فإن كان صغيرا أو ذاقا وقت العهد وكان بالغا عدلا عند موت المولى لم يصح خلافته حتى يستأنف أهل الاختيار بيعته .

ج - تعيين نائب عن ولي العهد في حال غيبته عند موت الخليفة .

د - علاج الإمام إذا قام ما يوجب حله .

وينظر التفصيل في مصطلح : « أهل الحل والعقد »^(١)

رابعا : المحتسب :

٧ - هو من يوليه الإمام أو نائبه للقيام بوظيفة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، وللنظر في

أحوال الرعية والكشف عن أسودهم ومصلحتهم ، وهو فرض في حقه متعين عليه بحكم الولاية . وموضوع هذه الولاية إلزام الحقوق والمعونة على استيفائها ، وحمل ولايته كل منكر موجود في الحال ، فظاهر للمحتسب بغیر

نجس ، معلوم كونه منكرا بغیر اجتهد ، والمحتسب أن يتخذ على إنكاره أعرافا لأنه

مضروب لهذا العمل ، ومن صلاحته أن يجتهد رأيه فيها يتعلق بالعرف دون الشرع ، ولهذا يجب

خامسا : القضاء :

٨ - عرف لقضاء بأنه . إنشاء إلزام في مسائل

(١) الموسوعة ١١٥/٥ . وكذلك الماوردي في الأحكام السلطانية ص ٦٠ ، ١١ ، الثاني ص ١٢٦

(١) معالم الفريسة ص ٧٦ . نهاية النونية ص ٦٠ ، الأحكام السلطانية ٢٤٠ - ٢٤٦ ، إيجابا فهو الدين ١/ ٣٢٤

والقضاء من المصالح العامة التي لا يتولاها إلا الإمام، كعقد الذمة، والقاضي وكيل عن الإمام في القيام بالقضاء، ولذا لا تثبت ولايته إلا بتولية الإمام أو نائبه، وهو عقد ولايته، فيشترط فيه الإيجاب والقبول، ولا بد فيه من معرفة المعقود عليه كالوكالة، ويشترط لصحتها معرفة الإمام أو نائبه أهلية من يتولى القضاء، وكذلك تعيين ما يدخل تحت ولايته من أعمال ليحكم عنها فلا يحكم في غيرها.^(١)

والمنفصل انظر مصطلح: «قضاء».

سادسا: بيت المال:

٩ - بيت المال هو الجهة التي يسند إليها حفظ الأموال العامة للدولة، والمال العام هو كل مال استحقه المسلمون ولم يتعين مالكة منهم، وذلك كالزكاة، والغني، وخمس الغنائم المنقولة، وخمس الخراج من الأرض، والمعادن، وخمس الركاز، والمدايا التي تقدم إلى القصة، أو عمل الدولة مما يحصل شبهة الرشوة أو المحاباة، وكذلك الضرائب الموطقة على الرعية فصلحتهم، وموارث من مات من المسلمين بلا وارث، والغرامات والمصادرات. ويقوم بيت

الاجتهاد المتضاربة فيها يقع فيه النزاع لمصالح الدنيا وعرف كذلك بأنه: الإلزام في الظاهر على صيغة مخصصة بأمر ظن لزومه في الواقع.

فالقضاء سلطة تمكن من توليها من الإلزام بالأحكام الشرعية، وفصل الخصومات، وقطع المنازعات بين الناس. وقضاء القاضي مظهر للحكم الشرعي لا مثبت له.

وتجتمع في القاضي صفات ثلاثة: فهو شاهد من جهة الإنصات، ومفت من جهة الأمر والنهي، وفوضيلطان من جهة الإلزام. ويدخل في ولاية القضاء فصل الخصومات، وإستيفاء الحقوق، والنظر في أموال اليتامى، والمجانين، والفقهاء، وأخبر على السفينة، والمفلس، والنظر في الوقوف، وتجهيز السجون، وتزويج السلاحي لا ولي لهم، لقوله ﷺ: «فإن استعجروا فانسلطوا ولي من لا ولي له».^(٢) والقاضي ينوب عن الإمام في هذا.

وليس هناك ضابط عام لما يدخل في ولاية القاضي وما لا يدخل، فالأصل فيه العرف والعادة باختلاف الزمان والمكان، فقد توسع صلاحية القاضي لتشمل ولاية الحرب، والقيام بأعمال بيت المال، والعزل، والولاية، وقد تقتصر على النظر في الخصومات والمنازعات.

(١) كتشاف القضاء ١/ ٢٨٥. حاشية التيسوي ١/ ٢٨٩، حواشي مجلة المحتج ١٠/ ١٠٢، ١٢٠، نصرة الحكام ١٤/ ١٣، حاشية زين العابدين ١٤/ ٢٩٦، ٢٩٧.

(٢) حديث. «فإن استعجروا فانسلطوا ولي من لا ولي له»، أخرجه الترمذي (٣٩٩/٢) ط (طبري) من حديث عائشة - وقال «حديث حسن».

ثالثها: أن للإمام أن يعزل من قبله لوزير.
وليس للوزير عزل من قبله الإمام.

والوزارة ولاية تختص إلى عقد، والعقد لا
تصح إلا بالنقض الصريح المشتمل على
شروطين: أحدهما: عموم النظر، والثاني:
النيانة.

فإذا اقتصر الإمام على عموم النظر دون
النيانة كان النقص خاصا بولاية العهد، إذ أن
نظرة عام كتظر الإمام إلا أنه لا ينوب عنه حال
حياته، وأما إذا اقتصر على النيانة دون عموم
النظر كانت نيابة مبهمه لا تبيّن ما استأنه فيه،
فلا بد أن يجمع له بين عموم النظر والنيانة لتتحدد
وزارة التفويض.

أما وزير التنفيذ فلا يستقل بالنظر كوزير
التفويض، فتقتصر مهمته على تنفيذ أمر الإمام
فهو واسطة بين الإمام والمرعية يبلغهم أوامره
وتعبرهم بتقليد السيادة، ولهذا لا يحتاج وزير
التنفيذ إلى عقد وتقليد، وإنما يراعى فيها مجرد
الإذن، وتقتصر في شرطها عن شروط وزارة
التفويض. وإذا قصرت مهمته على تبليغ الخليفة
والتبليغ عنه، اشترط فيه الأمانة، والصدق،
وقلة الطمع، وأن يسلم من عداوة الناس فيما
بينه وبينهم، وأن يكون صديقا لا ينقل، وأن
لا يكون من أهل الأهواء. وقد يشارك وزير
التنفيذ في المشورة والرأي فلا بد من أن يكون

السلطان بصرف هذه الأموال في مصارفها كل
بحسبه، ولا بد أن يكون له سجل هو ديوان بيت
المال لضبط ما يرد إليه وما يصدر عنه من أموال،
ولضبط مصارفها كذلك.
وللتفصيل انظر مصطلح: «بيت المال»^{١٩}.

سابعها: الوزراء:

١٠- لما كان المتصرف على الإمام القيام بنفسه
بأعباء الحكم وتسيير شؤون الدولة مع كثرتها كان
لا بد له من أن يستعين بالوزراء ذوي الكفاية
لذلك.

والوزير إما أن يكون وزير تفويض، أو وزير
تنفيذ. أما وزير التفويض فهو من يفوض له
الإمام تدبير أمور الدولة وإمضاءها باجتهاده،
وله النظر العام في شؤون الدولة، وهو وكيل عن
الإمام فيما دلي عليه، وأستد إليه، وبشرط في
وزير التفويض ما بشرط في الإمام باستثناء كونه
قرشيا، وكونه مجتهدا عتقى خلاف فيه، وكما يجوز
لوزير التفويض أن يباشر شؤون الدولة، يجوز له
أن يستعين من يباشرها، وكل ما صح من
الإمام صح من الوزير إلا أمور ثلاثة:
أحدها: ولاية العهد، فإن للإمام أن يعهد،
وليس ذلك للوزير.

ثانيها: أن للإمام أن يطلب الإعضاء من
الإمامة، وليس ذلك للوزير.

بنتجارة أو زراعة، حتى لا تصرف عن مصابرة العدو.^(١)

وتجهيز المستنير في ديوان الجند من الغزاة في سبيل الله واجب باتفاق الفقهاء، ومعه بيت مال المسلمين، فإن لم يوجد، فعلى أفراد المسلمين وأعبائهم.

وللتفصيل انظر مصطلح: جهاد.

١٢ - نزول الدولة بزوال أحد أركانها: الشعب، أو الإقليم، أو النعمة (البيعة) أو تحوّل من دار إسلام إلى دار حرب ويغفر تفصيل ذلك في مصطلح: دار الإسلام.

تعدد الدول الإسلامية:

١٣ - يتعلق حكم تعدد الدول الإسلامية بحكم تعدد الأئمة حيث إن الدولة الإسلامية تقتل شخص الإمام، لأن مصدر السلطة فيها، عنه تصدر جميع سلطات الدولة وصلاحياتها. وقد ذهب جمهور الفقهاء إلى أنه لا يجوز كون إمامين في العلم في وقت واحد، ولا يجوز لإمام واحد، ودليله قوله ﷺ: «إذا بويع لخليفتين فاقتلوا الآخر منهما»^(٢).

(١) الأحكام السلطانية للماوردي ص ٣٥ - ٥٩.

(٢) حديث «إذا بويع لخليفتين فاقتلوا الآخر منهما» أخرجه مسلم (١٢٨٠/٣) ح. الحلبي من حديث أبي سعيد الخدري.

صاحب حنكة وتجربة نؤديه إلى إصابة الرأي وحسن المشورة^(١).

إمارة الحرب

١٤ - تتولى هذه الإمارة ولاية الحرب وحماية الدولة من الاعتداء عليها من الخارج.

وهي إما أن تكون إمارة خاصة مقصورة على سياسة الجيش، وإعداده، وتدريبه أو أن تسع صلاحيتها فيما ينحصر إليها الإمام فتشمل قسم الغنائم، وعند الصلح.

ويلزم الأمر الجيش في سياسته للجيش عشرة أشياء.

- ١) حرمتهم من غرة يظفر بها العدو منهم.
- ٢) تحرير موضع نزولهم لمحاكمة العدو.
- ٣) إعداد ما يحتاج الجيش إليه.
- ٤) أن يعرف أخبار عدوه.
- ٥) ترتيب الجيش في مصاف الحرب.
- ٦) أن يفوي أنفسهم بما يشعرون من الخطر.
- ٧) أن يعدّ من الصبر واللبلاء منهم يتوب الله.
- ٨) أن يشاور ذوي الرأي منهم.
- ٩) أن يأخذ جيشه بما أوجبه الله تعالى من حقوقه.

١٠) أن لا يمكن أحد من جيشه أن يتشاغل

(١) الأحكام السلطانية للماوردي ص ٢٢، ٢٣، ٢٧، ٢٩. النباهي ١٤٩ - ١٥٨، ملحق السلك ١/ ١٨٥، ١٨٦.

الظلم. وتضامني عند الفقهاء على الواجب يندرج
عدد في جسيمة ليس فيها مقدار معين من المال.
فهي تختلف عن الأرض واندية في أنها غير مقدرة
في النسخ، ونحوه ويتقرر بحكم العدل^(١)

هـ - الضمان

٦ - لضمان لغة: الالتزام، وشرع: يطلق على
معنيين:
١ - المعنى الخاص: وهو دفع من الشيء في
الثلثيات، وقية الشيء في القبيبات^(٢).

فهو بهذا المعنى يعلق عاليا على ما يدفع
مقابل إتلاف لأموال، بخلاف الذبة التي تدفع
مقابل التعدي على النفس.

ب - أفغني العام الشامل للكدالة: وعندها
مهور الفقهاء، بأنه التزام دين أو إحصاء عين أو
بدن. ويقال للعقد المحصل لذلك أيضا، أو هو
شغل دعة أخرى بالخلق^(٣).

مشروعية الذبة :

٧ - الأصل في مشروعية الذبية قوله تعالى:
﴿ومن قتل مؤمنا خطأ فتحرير رقبة مؤمنة ودية

القطع، والفصاحش في النسخ هو القود، وهو أن
يعمل بانجائي مثل ما فعل^(٤) فإنه قتل نذر
منه، وإذا جرح جرح مثله. (و: قصاص)
ب - المغرة :

٣ - المغرة من كل شيء، أوله، والمغرة: العبد أو
الأمه، ومن معانيها في النسخ: ميران يجب في
الجبية على الجنين، وتبلغ قيمتها نصف عشر
الدية، وهي خمس من الإبل أو خمسة درهم
على تفصيل يذكر في مصطلح: (مغرة)، سميت
غرة لأنها أول مفادير الدية، وأقل ما قدره النسخ
في الحدقات^(٥).

ج - الأرض :

٤ - الأرض يطلق غالبا على المال الواجب في
الجنسية على ما دون النفس، فهو أخصر من
الدية بهذا المعنى، لأنها تشمل المال المادي
مقاسل النفس وما دون النفس. وقد يطلق
الأرض على بدل النفس أيضا، فيكون بمعنى
الدية^(٦).

د - حكومة العدل :

٥ - من معاني حكومة العدل رد الظالم عن

(١) التعريفات للجرجاني، والمصباح للبز

(٢) ابن عديمين ٣٨٧/٤، وجواهر الإكليل ٣٠٢/١،

وحاشية الجس ١٠١/٥، ونهي ٨٠٩/٧

(٣) المسالك شرح مكتاب، ١٤٢/٣، ونكطة المنع ٢٠١/٩،

٢٠٥، ولاختبار ٣٥١/٥، والتعريفات للجرجاني.

(٤) نوري الخلفاء ١٢٢/٦، ونكطة المنع ٣١٨/٩

(٥) حكمة الأحكام العقلية ٤٦٥/١، والزرناني ١٤١/١، ١٤٢/١

(٦) منتقوس ٣٩٣/٢، وجواهر الإكليل ١٠٩/٢، ومطالع

أولي النهي ٢٩١/٣

وقد أجمع أهل العلم على وجوب الدية في
أحمله.

والحكم في وجوبها هي صون نيات الأديب
عن القتل، ودمه عن القتل.^(١)

أقسام الدية

٨ - تختلف الدية ومقدارها بحسب اختلاف نوع
أختلاف وصفة النجس عليه.

فهناك دية النفس ودية الأعضاء، كما أن
هناك دية مغلطة ودية غير مغلطة، فدية العمد
إذا سقطت الأعضاء بسبب من أسباب سقوطها
كالنقص أو عدم توفر شرط من شروط القصاص
أو بوجوب شبهة، دية مغلطة، كما أن دية شبه
العمد مغلطة، ودية خطأ وما يجري مجراه دية
غير مغلطة. وهذا في الجملة، وسيأتي تفصيل
هذه المسائل مع بيان معنى العمد وشبه العمد
والخطأ. وأسباب التغليب والتخفيف في الدية،
واختلاف الفقهاء في بعض الفروع فيها بعد.

شروط وجوب الدية :

٩ - أ - يشترط وجوب الدية أن يكون المجني
عليه معصوم الدم، أي مصون الدم، وهذا
بإتفاق الفقهاء.

مسئله إلى أهله،^(١) وسنه به يترك، فقد روى
أبو بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن أبيه عن
جده أن رسول الله ﷺ كتب إلى أهل اليمن
كتاباً فيه الافتراض والسنن والديات، ومعه مع
عمرو بن حزم ففرضت على أهل اليمن هذه
نسختها: من محمد النبي ﷺ إلى شرحبيل بن
عبد كلال، ونعيم بن عبد كلال، والحارث بن
عبد كلال، قيس ذي رعين ومعاوية وهمدان أما
بعد، وكان في كتابه: وأن من اعتبط مؤمناً قتلاً
عن بيعة فإنه قود إلا أن يرضى أولياء القتلون،
وأن في النفس الدية مائة من الإبل، وفي الأنف
إذا أوجع جده الدية، وفي اللسان الدية، وفي
التيمن الدية، وفي البيضتين الدية، وفي الذكر
الدية، وفي الصلب الدية، وفي العينين الدية،
وفي الرجل الواحدة نصف لدية، وفي المأخوذة
ثلث الدية، وفي الجائفة ثلث الدية، وفي المفلة
خمس عشرة من الإبل، وفي كل أصبح من
أصابع اليد والرجل عشرون من الإبل، وفي السن
خمس من الإبل، وفي الموضحة خمس من الإبل،
وأن الرجل يقتل بالرمم، وعلى نفس القاتل
الف دينار، وفي رواية زيادة وفي اليد الواحدة
نصف الدية.^(٢)

(١) سورة النساء/٩٢

(٢) حديث أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن أبيه عن جده في
الديات والقرائن: أخرجه الشيخ (٨) ٥٨-٥٩ ط المكتبة
التجارية، وأخرجه ابن حجر في الشخص (٦/١٢-١٣) ٥٨-٥٩

= ط شركة الطباعة الفنية، وتكلم على تسليده، ونقل
تصحيحه عن جماعة من العلماء.

(١) الأحياء ٣٥/٥، والفواكه النبوية ٢٥٧/٤، والتهذيب
١٩٩/٤، ١٩٩/٤، وكشاف القناع ٥/١٠، والمغني لابن قدامة

فيها المسلم - ولو كان في دار الحرب - كما يدخل فيها الذمي ، والمسلمان ، والمعقود معهم عقد المواعدة ، والهدنة .^(١)

أسباب وجوب الدية :

أولاً : القتل :

١١ - القتل هو لفقة ، زهاق الروح ، يقال : قتله قتلاً ، إذا أزهقت روحه .

وأطلقه الفقهاء أيضاً على الفعل المزعق ، أي القاتل للمفسر ، أو فعل ما يكون سبباً لزهوق النفس ، والزهوق هو مفارقة الروح البدن .^(٢)

وقسم الشريعة الغيبة والخسارة القتل إلى عمد ، وقب عمد ، وحطاً .

وقسمه الحنفية إلى حصة أقسام : العمد ، وشبه العمد ، واخطأ ، وما يجري مجرى الخطأ ، والقتل بالسبب .

وعند المالكية ليس هناك إلا قتل العمد ، وقتل الخطأ .

وتفصيله في مصطلح : (قتل) .

فإذا كان مهدي الدم ، كأن كان حربياً ، أو مستحق القتل حداً أو قصاصاً فلا تحب الدية بقتله لعقد العصمة ، ونيسان معنى العصمة وشروطها ينظر مصطلح : (عصمة) .

وأما الإسلام فليس من شرائط وجوب دية لا من جانب القتيل ولا من جانب القاتل ، فتحب الدية سواء أكان القاتل أو المقتول مسلماً ، أم ذمياً ، أم مستاناً .

وكذلك لا يشترط العقل والبلوغ ، فتحب دية بقتل الصبي والمجنون اتفاقاً ، كما تحب في ماك الصبي والمجنون (مع خلاف وتفصيل) . وذلك لأن الدية ضمان مالي فتحب في حقها ،^(٣) وسباني تفصيله فيمن تحب عليه الدية .

ب - وجود المجني عليه بدار الإسلام :

١٠ - ويشترط لوجوب الدية عند الحنفية أن يكون المجني عليه بدار الإسلام ، قال الكاساني : وعلى هذا فإن الخرمي إذا أسلم في دار الحرب ولم يهاجر إليها فقد مسلم أو ذمي حطاً لا تحب دية عند أصحابنا .

ولا يشترط جمهور الفقهاء هذا الشرط فيرون أن العصمة تحصيل بالإسلام أو الأمان ، فيدخل

(١) تراجع السابقة ، وانظر بوزغاري ٤/٨ ، والفلبيري ١١/٤

(٢) الصحاح للنسب ، والبساتيع ٢٢٢/١ ، وتكملة الفتح

٢٤٤/٨ ، والاحتيار ٢٢ - ٢٦ ، وجواهر الإكليل

٢٥٦/٣ ، وأعطى ١٦ - ٢٤٠ - ٢٤٢ ، رتبني المحتاج

١ - ٦/٢ ، ٢٩ ، وكتاب الفتن ١٣/٥ ، ٥٠٤ - ٥٠٥

(٣) المبداء للكنز ٦٥٣/٧ ، وطاج والإكليل من حاملي

أعطى ٢٣١/٦ ، والإتقان ١٤٣/٤ ، وكتاب الفتن

أنواع القتل الذي تجب فيه الدية:
الأول القتل الخطأ:

١٢ - اتفق الفقهاء على أنه لا قصاص في القتل الخطأ، وإنما تجب الدية والكفارة. فكل من قتل إنساناً ذكراً أو أنثى، مسلماً أو ذمياً، مستمناً أو مهانداً، وجبت الدية، شوله تعالى: ﴿وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِناً خَطَأً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٌ وَدِيَةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ إِلَّا أَنْ يَصَدَّقُوا﴾^(١) وقوله سبحانه: ﴿وَأِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ يَبْتَغُونَ مِنْكُمْ مَبْشَرًا خَبِيرًا فَدِيَةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَى أَهْلِهِمْ﴾^(٢)

ودية الخطأ تجب على عاقلة الحاني مزجلة في ثلاث سنين باتفاق الفقهاء لحديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: «اقتلت امرأتان من هذيل هربت إحداهما الأنخري بحجر فقتلها وما في بطنها، ففرض رسول الله ﷺ دية المرأة على عاقلتها»^(٣) أي على عاقلة القاتلة.

ودليل تأجيلها كما قال الكاساني: إجماع الصحابة رضي الله عنهم على ذلك، فإنه روي أن عمر رضي الله عنه قضى بذلك بمحضر من الصحابة، ولم ينفل أنه مخالفه أحد، فيكون إجماعاً^(٤)

حكمة وجوب دية الخطأ على العاقلة:

١٣ - الأصل وجوب الدية على الحاني نفسه، لأن سبب الوجوب هو القتل، وأنه يجب من القاتل، ولا يؤاخذ أحد بدين غيره، لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى﴾،^(٥) ولهذا لم تتحمل العاقلة ضمان الأموال، ودية العمد. لكنه ترك هذا الأصل في دية الخطأ بنص الحديث السابق، ويفعل الصحابة كما تقدم، والحكمة في ذلك كما قال البيهقي: إن جنایات أخطأ نكسر، ودية آدمي كثيرة، فأجابه على الحاني في ماله بحذفه، فاقنضت الحكمة، إيجابها على العاقلة على سبيل التماسه للمقاتل والإعادة له تخفيفاً^(٦)

وقال الكاساني: في حكمة: إن حفظ القتل واجب على عاقلته، فإذا لم يحفظوا فقد فرطوا، ولتضرب منهم ذنب.

ويدخل القاتل في تحمل دية الخطأ مع العاقلة عند الحنفية والمالكية فيكون في يؤدي مثل أحدهم، خلافاً للشافعي والحنابلة كما سيأتي^(٧)

١ - والشرح الكبير للدردير ٢/٢٨٩، ومغني المحتاج ٥٥٠/٢، والمهذب ٢/٢٢٠
(١) سورة الأنعام/ ١٦٤
(٢) كتاب الفاع ١/٦، وانظر الشرح الكبير للدردير ٢٨٦/٢
(٣) فبدائع ٢/٢٥٥، واللبات شرح الكتاب ٢/ ٢١٠

(١) سورة النساء/ ٩٢
(٢) سورة النساء/ ٩٢
(٣) حديث أبي هريرة، انقلبت امرأة من هذيل، أخرجه البخاري (الفتح ٢/ ٢٥٢) ط (تفسير) ومسلم (١٣١٠ - ١٣١١ ط (علي
(٤) البدائع ٢/ ٢٥٥، والمغني ٢/ ٧٦٩، ٧٧١ .

القتل الخطأ إحساساً بفنائه القهصاء، وهي عشرون بنت محاسن، وعشرون بنت لبون، وعشرون حقة، وعشرون جدعة انشقاقاً^(١) واختناقاً في العشرين البياض: مقال الحنيفة والحائلة هي من بني الحنظلة، وهذا قول ابن مسعود، والحنفي، وابن المنذر أيضاً^(٢).

ثم ورد في حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه بقدره، إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم: «في دية الخطأ عشرون حقة، وعشرون جدعة، وعشرون بنت محاسن، وعشرون بنت لبون، وعشرون بنتي نخاض ذكره»^(٣) (راجع بيان هذه الأنواع من الإبل في مصطلحاتنا).

أما المالكية والشافعية فتقولان في العشرين البياض: هي من بني اللجون، وهذا قول عمر بن عبد العزيز، وسليمان بن يسار، والرهري، والليث، وربيعة. لما روي أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم الذي قتل مجير يمانية من إبل الصدقة^(٤) وليس

في بيان الأرواح من العاقلة، ونحن نرى، وكيفية تحصيلها الدية، وقد ارجعنا تنجيد المعافاة من الدية خلاف وتخصيص ينظر في مصطلح (عاقلة).

١٤ - دية القتل الخطأ دية خمسة، ولا قذف في أي حال عند الحنفية والمالكية، خلاف الشافعية والحائلة حيث قالوا بتغليظها في ثلاث حالات.

١ - إذا حدث القتل في حرم مكة، فحققت الإبل.

٢ - إذا قتل القاتل دارحم محرم له. بقي هذه الحالات لجب دية مغلظة، لما روي بجاهد بن

عمر رضي الله عنه قصي فسن قتل في الحرم، أو في الأشهر الحرم، أو تحرق بالدية وثلاث الدية ولا تغلظ الدية في القتل في الدية عند جمهور الفقهاء. وفي وجه عند الشافعية تغلظ، لأنها كالحرم في تحريم الصيد فكذلك في تعاطف الدية^(٥).

ثما تغليظ الدية في القتل العمد ودية العمد فليكني تفصيله في موضع آخر، مع أن معنى التغليظ والتخفيف في الدية.

وتجب الدية من صنف الماء الذي يملكه من نخع عابه الدية فإن كانت من إبل تزدى في

(١) البدائع ١٥٤/٢، رواية الجوهري ٣٧٥/٢، ومعي الفرج ٥٥/١، والهدى ١٩٧/٢، والمغني ٥١٩/٢، ٥٢١.

(٢) التذرع ٣٥١/٢، ومعي ٧٥/٢، ٧٦.

(٣) حديث ابن مسعود في رواية الخطأ عشرون حقة، فمهر أبو ذؤاد ١١٠/٢، حقل حرق مبدده ابن، ونسب وقضى ١٧٢/٢، زاد المحسنين، وبمسند الدارقطني، وأصل في بيان وجوه البحث.

(٤) حديث، روى الذي قتل مجير يمانية من إبل الصدقة -

(٥) معني احتج ٥٥/١، والهدى ١٩٩/٢، ١٩٧، والمغني ٥٧٩/٢، ٥٨١.

وتجب هذه السدية على عاقلة الجاني عند
جهور القائلين بشبه العمد، وبه قال الشعبي
والنخعي، والحكم، والثوري، وإسحاق،
وابن المنذر، وذلك لشبهة عدم القصد، لوقوع
القتل بما لا يقصد به القتل عادة، أو لا يقتل
غالباً. ^(١)

ولا يشترك فيها الجاني عند الشائعية
والحنابلة، وشترك فيها عند الحنفية كما في القتل
الخطأ.

ودليل وجوبها على العاقلة ما روي عن أبي
هريرة رضي الله عنه قال: «أقتلت امرأتان من
هذيل فرمت إحداهما الأخرى بحجر فقتلتهما
وما في بطنها، فقتل رسول الله ﷺ بذية المرأة
على عاقلتها». ^(٢)

وقال ابن سيرين، والزهرري، والحارث
المكلي وابن شبرمة، وكثافة، وأبو نؤير: إنها تجب
على القاتل في ماله، لأنها موجب فعل قصده،
فتم تحمله العاقلة، كالعمد المحض. ^(٣)

وجوه تغليظ الدية وتغفيفها في شبه العمد:

١٦ - إن القتل شبه العمد واسطة بين العمد

والعمياء. أخرجه الترمذي (١١/٨) ط شركة المطباعة
القنية، وصححه ابن القطايف كما في التلخيص لابن حجر
(١٦/٤) ط شركة المطبعة القنية.

(١٧) بالفتح ٢٥١/٧، وسني المحتاج ١/٥٥، والمغني
لايس قدامة ٢/٢٦٦، ٢٦٧

(٢٤) الحديث تقدم ترجمته ف٩٢

(٣) المغني ٧/٢٦٧، وما بعدها.

فيها ابن غاضي. ^(١)
والسدية من المذهب ألف دينار بانفاق
الفقهاء، أما من الورق (الفضة) فهي عشرة
ألاف درهم عند الحنفية، وأثناعشر ألف درهم
عند جمهور الفقهاء، وسأني تغصيله عند
الكلام عن مقدار الدية.

الثاني: القتل شبه العمد:

١٥ - القتل شبه العمد هو القتل بما لا يقتل
غالباً، كما هو تعبیر الشائعية والحنابلة، أو هو
القتل بما لا يفسد الأجزاء، كما هو تعبیر
الحنفية. ولا يقول به المالكية كما تقدم.

ولا خلاف بين الفقهاء عن يثولون بشبه
العمد في أنه موجب للدية.

والدية في شبه العمد مختلفة. ودليل وجوبها
وتغليظها في القتل شبه العمد قوله ﷺ: «ألا وإن
قتل الخطأ شبه العمد ما كان بالسوط والعصا
مائة من الإبل، أربعون في بطنها أولادها». ^(٢)

١ - أخرجه البخاري (الفتح ١٢/٢٢٩، ٢٣٠ ط السلفية)
من حديث سهل بن أبي حمزة.

(١٦) الهلاب ٢/٢٩٧، وسني المحتاج ١/٥٢، وبداية المجتهد
٢/٣٢٥ ط المكتبة التجارية.

وبت مخاض: هي الإبل التي طمئت في السنة الثانية
وبت يثولون: هي التي طمئت في الثالثة وحت: هي التي
طمئت في الرابعة ويغذه: هي التي طمئت في الخامسة
(الهلاب ٢/٤٤٤)

(٢) حديث «ألا وإن قتل الخطأ شبه العمد ما كان بالسوط -

وخمس وعشرون جلدعة ^(١)
وفي بيان مقدار ما تتحمله العاقلة خلاف
وتفصيل: (ر: عاقلة).

الثالث: القتل العمد:

١٧ - الأصل أن القتل العمد موجب للقصاص
بدليل قوله تعالى: ﴿بِأَيِّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ
عَلَيْكُمْ الْقَتْلُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ الْحَرُّ بِخُرِّ الْعَدِّ
بِالْعَدِّ وَالْأَنْثَى بِالْأُنْثَى... الآية﴾ ^(٢).

فمن قتل شخصاً عمداً عدواناً يقتل قصاصاً
بما تلاقى الفقهاء.

وذهب جمهور الفقهاء إلى أن الدية ليست
عقوبة أصلية للقتل العمد، وإنما تجب بالصلح
(برضا الجاني)، كما هو رأي الحنفية والمالكية، أو
مدلاً عن القصاص، ولو بغير رضا الجاني، كما
هو المعتقد عند الشافعية. فإذا سقط القصاص
لسبب ما وجبت الدية عندهم.

وذهب الحنابلة وهو قول عند الشافعية: إلى
أن الدية عقوبة أصلية بجانب القصاص في
القتل العمد. فلو اجب عندهم في القتل العمد
أحد شيئين: لفسد أو الدية، ونحو الرول بينهما
ولو لم يرض الجاني. ^(٣)

(١) السبب شرح الكتاب ١/٣، ٧١، وفي المحتاج
٥٥/١، والمعني ٧٦٧-٧٦٨

(٢) سورة بقره ١٧٨

(٣) البدائع ١/٢٤٦، والدموقي ١/٢٢٩، وفي المحتاج
١٥/١، وكشف القناع ٥/٥٢٣، ٥٢٤

والخطأ، فمن جهة أن القاتل قصد الفعل يشبه
العمد، ومن جهة أنه لم يقصد القتل يشبه
الخطأ. ولهذا روعي في عقوبته التغليب
والتخفيف معاً، فتلاظ الدية فيه من ناحية
أसन الإسن، وتخفف من ناحية وجوبها على
العاقلة، ومن ناحية التأجيل فتؤدى من قبل
العاقلة في ثلاث سنين في آخر كل سنة ثلثها.
قال ابن قدامة: لا أعلم في أنها تجب مؤجلة
خلافاً بين أهل العلم، وروي ذلك عن عمر
وعبي وابن عباس رضي الله عنهم. ^(١)

ولا تلتظ الدية في غير الإسن عند الفقهاء،
لأنها مفترقة، ولم يرد النص في غير الإسن فيقتصر
على التوقيف. ^(٢)

واختلف الجمهور في أسنان الإسن للجواجة في
دية القتل شبه العمد:

فقال الشافعية وهو رواية عند الحنابلة وقول
محمد بن الحنفية: إنها مثلثة: ثلاثون حقة،
وثلاثون جلدعة، وأربعون خلفه في بطونها
أولادها. وقال أبو حنيفة وأبو يوسف، وهو
المشهور عند الحنابلة: هي مائة من إسن
أرباعاً: خمس وعشرون بنت مخاض، وخمس
وعشرون بنت لبون، وخمس وعشرون حقة،

(١) في المحتاج ٥٥/١، وفي ابن قدامة ٦/٧٦٧

(٢) القاب ١/٢٢، وكشف القناع ١/١٩

تغليظ الدية في القتل العمد :

١٨ - لدية في القتل العمد مغلظة، سواء أوجب فيه القصاص وسقط بالعقر، أو شبهة أو نحوهم، أم لم يجب أصلاً، كقتل المولد ولده . واختنفوا في كيفية تغليظ لدية في القتل العمد :

فقال المالكية والحنابلة : يجب أربعاً، خمس وعشرون حققة، وخمس وعشرون جذعة، وخمس وعشرون بنت مخاض، وخمس وعشرون بنت لبون، ويجب في مال الجاني حالة، وذلك تغليظاً على القاتل .

لكن المالكية قالوا : تثبت الدية في قتل الأب ولده عمداً إذا لم يقتل به .

ففي هذه الحالة يكون التلخيص بثلاثين حققة، وثلاثين جذعة، وأربعين خلفه أي حاملاً .

وقال الشافعية : دية العمد مثثة في مال الجاني حالة فهي مغلظة من ثلاثة أوجه : كونها على الجاني، وحالة، ومن جهة السن .^(١)

ولا تزجل الدية في القتل العمد عند جمهور الفقهاء، لأن الأصل وجوب الدية حالة بسبب القتل، والتأجيل في الخطأ ثبت مصدراً به عن الأصل، لإجماع الصحابة رضي الله عنهم، أو معولوا بالتخفيف على القاتل، حتى تحمل عنه

العاقلة، والعمد يستحق التغليظ، ولهذا وجب في ماله لا على العاقلة .

وقال الحنفية : التغليظ في القتل العمد كتغليظ في شبه العمد من ناحية أسنان الإبل، فتجب أربعاً عند أبي حنيفة وأبي يوسف، وأثلاثاً عند محمد، كما تقدم في شبه العمد . إلا أنها تجب في مال الجاني وحده ولا تحملها العاقلة، لأنها جزء فعل ارتكبه قصداً وقد قال الله تعالى : ﴿ ولا تزدوا زوراً ﴾ أخرى ﴿^(٢) وقال ﷺ : «ولا ينجي جان إلا على نفسه»^(٣)

وتجب الدية في القتل العمد مؤجلة أيضاً في ثلاث سنين عند الحنفية (خلافاً لجمهور الفقهاء) لأن الأجل وصف لكل دية وجبت بالنص، فدية القتل العمد مغلظة من وجهين فقط : أحدهما من ناحية الأسنان، والثاني أنها تجب في مال الجاني .^(٤)

حالات وجوب الدية في القتل العمد :

أ - العقر عن القصاص :

١٩ - رغب الشارع في العقر عن القصاص فقال

(١) سورة الأنعام / ١٦٤

(٢) حديث «لا ينجي جان إلا على نفسه» أخرجه الترمذي

(٣) ١٦١ / ١ - ط الحلي من حديث مسروق بن الأحمس،

وقال : حدثت عن صحيح .

(٤) البدائع ٢٥٦ / ٧ ، ٢٥٧

(١) الصواكه السوداوي ٢٥٨ / ٢ ، ٢٥٩ ، جواهر الإكليل

٢٦٥ / ٢ ، وكذلك الفتاوى ١٩ / ٢٠ ، ومغني المحتاج

٥٤ - ٥٣ / ٤

منه، فإذا سقط انقصاص بالعفو فلا بدليل له من الدية، إلا عن طريق التراضي والصلح بين الأولياء والجاني، وإذا حصل الصلح بينهم جاز العفو على الدية أو أكثر أو أقل منها برضا الجاني، لأن بذل الصلح عبر مقدر^(١)

وقال الشافعية والحنابلة: للأولياء أن يعفوا عن القود على الدية بغير رضا الجاني.

والذهب عند الشافعية أنه لو طلق العفود لم يتعرض للدية بنفي أو إثبات فلا تجب الدية بناء على القول المرجح عندهم، وهو أن موجب العمد القود، لأن القتل لم يوجب الدية على هذا القول، والعفو إسقاط شيء ثابت، لا إثبات معدوم.

وعلى قول آخر عندهم: تجب الدية، لأن الواجب أحدهما، فإذا ترك أحدهما وهو القود وجب الآخر أي الدية.

وقال الحنابلة: يجزى الأولياء بين القود وأخذ الدية، بقوله ﷺ: «من قتل له قتيل فهو بخير النظرين، إما أن يردى وإما أن يقاد»^(٢) وحيث إن الدية دون القصاص فللولي أن ينتقل إليها ولو سخط الجاني، لأنها أقل من حقه.

سبحانه وتعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ﴾^(٣) ثم قال: ﴿مَنْ عَفَى عَنْهُ فَمِنْ غَيْرِهِ شَيْءٌ فَإِنَّهَا بِالْمَعْرُوفِ وَأَدَاءٌ إِلَيْهِ بِإِحْسَانٍ ذَلِكَ تَخْفِيفٌ مِنْ رَبِّكُمْ وَرَحْمَةٌ﴾^(٤) وفي الحديث عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «ما تقتصت صدقة من مال، ولا عفا رجل عن مظلمة إلا زاده الله عزاء»^(٥)

وانظر الفقهاء على أنه إن عفا عن انقصاص مجانا فهو أفضل وتجب الدية في العفو عن القصاص في الحالات التالية:

١ - عفو جميع أولياء القتل:

٢٠ - إذا عفا جميع أولياء القتل ولم يكن بينهم صغير ولا عتوان يسقط القصاص عند جميع الفقهاء، وتسقط الدية أيضا عند الحنفية وهو المرجح عند المالكية، لأن موجب العمد هو القصاص، وهو الواجب عند أي متبنا عندهم، فليس للأولياء أن يجزوا الجاني على دفع الدية، وإذا هم أن يعفوا مجانا أو يقتصوا

(١) البيهقي للكثير ٧/٢٤٧، وندسوقي مع الشرح الكبير

للدردير ١/٢٣٩، ٢١٠

(٢) حديث: «من قتل له قتيل فهو بخير النظرين» أخرجه

البخاري (المعجم ١٦/٣٠٥ ط نسخة) ومسلم (٢/٩٨٩ ط

ط الحديث) من حديث أبي هريرة.

(٣) سورة المائدة ١٧٨

(٤) سورة المائدة ١٧٨

(٥) حديث: «ما تقتصت صدقة من مال» أخرجه مسلم

(١/٢٠٠ ط الحديث) وأحمد (١/٢٣٥ ط البيهقي) من

حديث أبي هريرة، وظنظ لأحمد

وهذا بالتفريق الغفهاء، لأنه من التصرفات المفردة المحضة، فلا يملكه كالتفريق والعناق ونحوهما. ^(١)

ب - موت الجاني (قوات محل الفصاص):

٢٢ - صرح الحنفية والمالكية بأن القاتل إذا مات أو قتل سقط الفصاص بموت محله ولا تجب الدية، لأن الفصاص في العمد هو الواجب عيناء لقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقَتْلُ فِي الْقَتْلَى﴾. ^(٢) الآية، حتى لا يملك الولي أن يأخذ الدية من القاتل بغير رضا.

وقال الحنابلة: إن مات القاتل أو قتل وجبت الدية في تركته، لأن الواجب بقتل العمد أحد شيئين: القود أو الدية، وبغير الولي بينهما، ولم يرض الجاني. فإذا عذر استيفاء الفصاص بموت الجاني بقي حقه في استيفاء الدية.

وللشافعية في المسألة قولان: الأول وهو المعتمد: أن موجب القتل العمد القود عيناء، وهذا متفق مع قول الحنفية والمالكية، إلا أنهم قالوا: إن الدية بدل عند سقوط الفصاص بموت

وإن عفا مطلقاً بأن لم يقبده بقود ولا دية، أو قال: عفو عن القود، فله الدية، لانصراف العفو إلى القود في مقابلة الانقضاء، والانتقام إنما يكون بالقتل. ^(٣)

٢ - عفو بعض الأولياء:

٢١ - إذا عفا بعض الأولياء عن القود دون البعض سقط الفصاص عن القاتل، لأنه سقط نصيب العافي بالعمو، فيسقط نصيب الآخر في القود ضرورة، لأنه لا يتجزأ فلا يتصور استيفاء بعضه دون بعض.

وفي هذه الحالة يبقى للأخرين نصيبهم من الدية، وذلك بالتفريق الغفهاء لإجماع الصحابة رضي الله عنهم، فإنه روي عن عمر وعبد الله بن مسعود وابن عباس رضي الله عنهم أنهم أوجبوا في عفو بعض الأولياء للمدين لم يحفوا نصيبهم من الدية، وذلك بمحض من الصحابة رضي الله عنهم، وقد يُقتل أنه أنكر أحد عليهم، فيكون إجماعاً.

ويستوي في هذه الحالة عفو أحد الأولياء مجازاً أو إلى الدية.

ولا يصح العفو عن الفصاص من قبل الصغير والمجنون، وإن كان الحق ثابتاً لهم،

(١) مني المحتاج ١/ ٤٨، ١٩، والذهب ٢/ ١٨٩، كشف القناع ١/ ٥٢٣، ٥٢٤، والمقي ٧/ ٧٤٢، ٧٤٤.

(١) ينال الصنائع في ترتيب التصاريح للكناسي ٧/ ٢٦٦، وحاشية اندسولي مع الشرح الكبير ١/ ٢٦١، والذهب للشرازي ٢/ ١٩٠، والفتاوى لابن قدامة ٢/ ٧٢٢ (٢) سورة البقرة ١٧٨.

وهذا بخلاف قتل الولد لوالده فيجب القصاص عند الجميع . وعمل الفقهاء ذلك بأن القصاص شرع لتحقيق حكمته الحجة بالزجر والردع ، والحاجة إلى الزجر في جانب الولد لا في جانب الوالد . ولأن الوالد كان سببا في حياة الولد فلا يكون الولد سببا في موته .

أو غيره كموت الجاني ، فتجب الدية بغير رضا الجاني .
وفي قول آخر : موجب العمد أحد شيئين (القود أو الدية) مبهما لا بعينه ، وعلى كلا القولين تجب الدية عند سقوط القصاص بموت الجاني عند الشافعية .^(١)

وقال المالكية : إذا قتل الرجل ابنه متعمدا ، واعتزف بقصد قتله ، أو فعل به فعلا من شأنه القتل مثل أن يذبحه أو يشق بطنه ، ولا شبهة له في إعداء الخطأ ، يثقل به قصاص .^(٢)

ج - الدية في أحوال سقوط القصاص :

٢٣ - إذا وجد ما يمنع القصاص ، فتجب الدية بدلا عنه . وقد ذكر الفقهاء لموجب الدية حال سقوط القصاص بسبب الشبهة أمثلة ، منها :

٢ - الاشتراك مع من لا قصاص عليه :

١ - قتل الوالد ولده :

٢٥ - لو اشترك اثنان في قتل رجل أحدهما عليه القصاص لو انفرد ، والآخر لا يجب عليه لو انفرد ، كالصبي مع البالغ ، والمجنون مع العاقل ، والخطأ مع العاقل فإنه لا قصاص على أي واحد منهما ، وهذا مذهب الحنفية والشافعية والحنابلة ، وهو مذهب المالكية في شريك الخطأ ، والمجنون . فتجب على المتعمد نصف الدية في حاله وتصرفها على عاقلة الخطأ ، والمجنون . واستدلوا بسقوط القصاص

٢٤ - ذهب جمهور الفقهاء إلى أنه إذا قتل الوالد ولده فلا قصاص ، لحديث : « لا يقات الأب من ابنه »^(٣) وإنما سقط القصاص عن الوالد لشبهة الجزئية وتجب عليه الدية في ماله .

وفي حكم الوالد الجد والوالدة عند جمهور الفقهاء . وفي رواية عند اختلافة تقتل الأم بقتل ولتها .

(١) البدائع ٧/ ٢٢٦ ، والشمسوني مع الشرح للمكبر للدردير ٢٣٩/٤ ، مغني المحتاج ٤/ ٤٨٨ ، كشف القناع ٧/ ٥٤٣ .

(٢) بدائع الصنائع ٧/ ٢٣٥ ، وحاشية ابن عابدين ٥/ ٣٤٣ ، مغني المحتاج ٤/ ١٨٨ ، والمهذب ٩/ ١٧٢ ، والمغني ٧/ ٦٦٦ ، ٦٦٧ ، والفسوفي ٤/ ٢٤٢ ، والفرواني

(٣) حديث : « لا يقات الأب من ابنه » . أخرجه البيهقي في السنن ٨/ ٣٨ - طائفة المصنفات الفقهية (من حديث عبد الله بن عمر ، ونقل الزيلعي في نصب الرية ٤/ ٢٣٩ - طائفة المصنفات) عن البيهقي أنه صحيح .

في هذه الحسالات - كما قال الكاساني - يتمكن الشبهة في فعل كل واحد منها، لأنه يحتمل أن يكون فعل من لا يجب عليه القصاص أو انفراد مستقلاً في القتل، فيكون فعل الآخر فضلاً^(١) وفي شريك الصبي قال المالكية: عليه القصاص إن عملاً على قتله عمداً، وعلى عاقلة الصبي نصف الدية، لأن عمده كخطئه. وإن لم يتيلاً على قتله وتعمداً قتله، أو تعمداً الكبير عليه نصف الدية في ماله، وعلى عاقلة الصبي نصفها.

أما إذا اشترك اجني مع الأب في قتل ولده فاجتهور: (المالكية والشافعية) وهو الراجح عند الحنابلة) على أنه يقتل شريك الأب، وعلى الأب نصف الدية مغالطة عند من يقول بعدم القصاص عليه.

وقال الحنفية، وهو رواية عند الحنابلة: لا قصاص على واحد منها، لشعكن الشبهة في فعل كل واحد منها، كشريك الخطيء والصبي والمجنون، وعلى ذلك فعلى كل واحد منها نصف الدية.^(٢) وتفصيله في: (قصاص).

٣ - إرث الولد حق الاقتصاص من أصله:
٢٦ - إذا ورث الولد القصاص من أحد الأبوين على الآخر بسقط القصاص وتحب الدية وذلك لشبهة الوراثة، فلو قتل أحد الأبوين صاحبه وفها ولد لم يجب القصاص، لأنه لو وجب لوجب لولده، ولا يجب لولده قصاص على والده. لأنه إذا لم يجب باجناية عليه فلا لا يجب له باجناية على غيره أولى. وسواء أكان الولد ذكراً أم أنثى. أو كان للمستول ولد سواء أو من يشاركه في الميراث أم لم يكن، لأنه لو ثبت القصاص لوجب له جزء منه ولا يمكن وجوبه. وإذا لم يثبت بعضه سقط كله، لأن القصاص لا يتبعض، وصار كما لو عفا بعض مستحقي القصاص عن نصيبه منه. وهذا عند من يقول بعدم وجوب القصاص على الوالد بسبب قتل ولده، وهم الجمهور.

وكذا لو قتل رجل أخاه أو أحد يرث ابنه حق القصاص أو شيئاً منه.

وهناك أنواع أخرى تمنع القصاص.^(٣) ينظر تفصيلها في مصطلحات: (قصاص، قتل، شبهة).

والندسوقي ١/١٩٤٦، ٢٤٧. ومنه المحتاج ١/ ٢٠٠، والمضي ٧/ ٦٣٦، ٦٦٦.

(١) الزيلعي ١/ ١٠٥٦، ١٠٦. والمواكك الفتاوى ٢/ ٢٥٧. ومباية المحتاج ١/ ٢١. المفتي لابن قدامة ٧/ ٦٦٨ - ٦٦٩.

(١) البدائع ٧/ ٢٣٥، وجواهر الإكليل ٦/ ٢٥٧، والمصنف مع التشرح الكبير ١/ ٣٤٦، ٢٤٧. والمضي ٧/ ٦٧٦، ٦٧٧، ٦٨٠. ومنه المحتاج ١/ ٢٠٠، ٢١. ومسانة الفتاوى ٤/ ١٠٨.

(٢) البدائع ٧/ ٢٢٧، وجواهر الإكليل ٣/ ٢٥٧.

د - القتل بالنسيب :

٢٧ - ذهب الحنفية إلى عدم وجوب القصاص في القتل بالنسيب مطلقاً، بل يجب الدية لأهم اشتراطوا في القصاص أن يكون القتل مباشرة، ولا يشترط ذلك عند سائر المذاهب فيقتصر من اتفاقاً في بعض حالات نسيب عندهم .

وهذا في الجملة، وإن اختلفوا في بعض الحالات، ولم يقولوا بالقصاص في حالات أخرى بل قالوا بوجوب الدية .^(١)

وتفصيله في مصطلح : (قتل بالنسيب) .

ما يجب منه الدية : (أصول الدية) :

٢٨ - اتفق الفقهاء على أن الإلصاق أصل في الدية، فتقبل إذا أدبت منها عند جميع الفقهاء .^(٢) واختلفوا فيما سوى الإلصاق فذهب المالكية وأبو حنيفة إلى أن أصول الدية أي ما تقضى منه الدية من الأموال ثلاثة أجناس : الإبل والذهب والفضة، لقول النبي ﷺ : إن

(١) البدائع ٢٢٩/٧، ٢٧٤، والمصيب ٢/١٤٤، المعنى

٢/١٤٤، ٨٩٢، ٨٩٣، السامري مع الشرح الكبير

١/١٤٣، ٢٤٤، ونواحي ١/٣٩٩، ومبي المحتاج ٢/٦٢٤

وحواهر الإكليل ٢/٢٤٥

(٢) البدائع ٢/٢٥٣، ٢٥٤، والقواعد الدوي ٢/٢٥٧

وحاشية السامري على الشرح الكبير ٢/٣٦٦، ومبي

المحتاج ٢/٥٥، ٥٦، وكشاف الفتح ١/١٨، ١٩، والمبي

والمبي ٢/٢٥٩ وما بعدها

في النفس مائة من الإبل،^(٣) وقوله عليه الصلاة والسلام : « على أهل الذهب ألف دينار وعلى أهل الورق اثنا عشر ألف درهم »^(٤) فالدية على أهل الإبل مائة من الإبل، وعلى أهل الذهب ألف دينار من الذهب وعلى أهل الورق (الفضة) اثنا عشر ألف درهم، عند المالكية والشافعية والحنابلة، لقوله ﷺ : « على أهل الذهب ألف دينار وعلى أهل الورق اثنا عشر ألف درهم »، ولا روى ابن عباس رضي الله عنهما أن رجلاً قتل فجعل رسول الله ﷺ دية النبي عشر ألفاً .

قال النفراني المالكي : صرف ديناراً دية اثنا عشر درهماً . كدينار السرقة والنكاح، بخلاف دينار الجزية والزكاة فصوره عشرة دراهم، وأما دينار الصرف فلا يضطر .^(٥)

(١) حديث (١) في تفسير مائة من الإبل . تقدم من حديث عمرو بن حزم ٢/٧٢

(٢) حديث (٢) على أهل الذهب ألف دينار، وعلى أهل الورق

اثنا عشر ألف درهم .

مرتب من حديث (٣) الأوز تقدم من حديث عمرو بن

حزم ٢/٧٢، والشافعي ورد من فضائه ٢/٢٢٢، تخرجه أبو داود

(٤) ١/٦٨١ - ٦٨٢ - تحفيز عرب حبيد (عاصم) من حديث

أبي حنيفة، وأهل الإرسال كما في التلخيص لابن حجر

(٥) ٢/٢٢٢ ط شركة الطباعة الفنية

(٦) شريفي ١/١٢٧، والقواعد الدوي ٢/٢٥٧، ومبي

المحتاج ٢/٥٩، وكشاف الفتح ١/١٨، والمبي ٢/٢٥٩

وحديث (٧) أن رجلاً قتل فجعل رسول الله ﷺ دية النبي

عشر ألفاً

تقدم في تعليق على الحديث السابق

وقال الحنفية: الدية من الورق عشرة آلاف درهم لقول عمر رضي الله عنه: (الدية عشرة آلاف درهم)، وكان ذلك بمحض من الصحابة رضي الله عنهم ولم ينقل أنه أنكر عليه أحد، فيكون إجماعاً مع أن المقادير لا تعرف إلا سماعاً فالظاهر أنه سمعه من رسول الله ﷺ، ولا يرى ابن عبد راضي الله عنه بما أن النبي ﷺ قضى بالدية في قتل بعشرة آلاف درهم،

ولأن الشيعر مقوم في الشريعة بعشرة دراهم، كما في الزكاة، فإن نصاب الفضة في الزكاة مقدر بمائتي درهم، ونصاب الذهب فيها بعشرين ديناراً.

قال الزبلي: يحمل ما رواه الشافعي ومن معه على وزن خمسة، وهو أروناه على وزن ستة، وهكذا كانت دراهمهم في زمان رسول الله ﷺ إلى زمان عمر رضي الله عنه فاستويا. ^(١) وهذا ظهر أن الاختلاف في مقدار الدية يرجع إلى سعر صرف الدينار.

والمذهب عند الحنابلة، وهو قول الصحابين من الحنفية أن أصول الدية خمسة: الإبل

(١) بدائع ٢٥٤/٧

وهديث: وقضى بالدية في قتل بعشرة آلاف درهم. وقال عنه الزبلي: «هريبه كذا في نصب التوبة (٤١/٣٦٢ ط المجلس العلمي) يعني أنه لا أصل له».

والذهب والورق والبقر والغنم. وهذا قول عمر وعطاء وطاوس ونفهاء المدينة السبعة، وابن أبي ليلى. وزاد عليها أبو يوسف ومحمد من لحظية. وهرونية عن أحمد - الحنبل، فتكون أصول الدية ستة أجناس.

واستدلوا بما روى عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، أن عمر قد خطباً فقال: «والأإن الإبل قد غلت.. ففرضها على أهل الذهب ألف دينار وعلى أهل الورق اثني عشر ألفاً وعلى أهل البقر مائتي فقرة، وعلى أهل الشاة ألفي شاة، وعلى أهل الحنبل مائتي حلة» ^(٢).

وعلى ذلك فأي شيء أحضره من عليه الدية من الجاني أو العاقلة من هذه الأصول لزم الولي أو الجاني عليه أخذها، ولم يكن له المطالبة بغيره، سواء أكان من أهل ذلك النوع أم لم يكن، لأنها أصول في قضاء الواجب يجزى واحد منها، فكانت الخيرة إلى من وجبت عليه. ^(٣)

وقال الشافعي: وهرونية عن أحمد وظاهر كلام الحنفي من الحنابلة، وقول طاوس وابن المنذر: إن الأصل في الدية الإبل لا غيره لقوله ﷺ: «والأإن قتل الخطأ شبيه العمد ما كان بالسوط والعصا مائة من الإبل» ^(٤). ولأن النبي ﷺ فرق بين دية العمد والخطأ فغلط

(١) المغني ٧٥٩/٧، والبدائع ٢٥٤/٧

(٢) الزبلي ٦٧/٦، والمغني ٧٦١/٧

(٣) حديث: «والأإن قتل الخطأ» تقدم فقرة ١٥

إقليم من أهل الإبل فإن لم يوجد عندهم إلا
أخيل والبقر والنعص، والمضغ نكلياتهم بها
يجب على حاضريهم من ذهب أو فضة، وقيل:
بكنفون قيمة الإبل.^(١)

مقدار الدية.

أولاً: مقدار الدية في النفس:

أ- دية الذكر الحر:

٢٩- لا خلاف بين الفقهاء في أن دية الذكر الحر
لمسلم هي مائة من الإبل أو ما يقوم مقامها على
ما سبق تفصيله. كما أنه لا خلاف في مقدار
الدية من البقر والغنم والحمل عند من يقول
بها.^(٢)

دية الأنثى:

٣٠- ذهب الفقهاء إلى أن دية الأنثى الحرة
المسلمة هي نصف دية الذكر الحر المسلم،
هكذا روي عن النبي ﷺ وعن عمر وعلي وابن
مسعود وزيد بن ثابت رضي الله عنهم. قال ابن
المنذر وابن عبد البر: أجمع أهل العلم على أن
دية المرأة نصف دية الرجل، لما روي معاذ عن
النبي ﷺ قال: ودية المرأة على النصف من دية

بعضها وخلف بعضها، ولا يتحقق هذا في غير
الإبل، ولأنه بدل متلف (وجب) جعلاً لدمي،
فكان متعين كعروض الأموان.^(٣)

وعلى ذلك فمن يجب عليه الدية وله إبل
تؤخذ الدية منها سليمة من العيوب، وأبها أود
المعدول عنها إلى غيرها فلا تخر منه،
ولا يعدل إلى نوع آخر أو قيمته إلا براض من
المؤدي والمستحق، لأن الحق متعين في الإبل
فستحق كاتل في الثمنيات المتلفة.

ولو عدت إبل الدية حسبان لم توجد في
موضع يجب تحصيلها منه، وشرها بأن وجدت
فيه بأكثر من ثمن مثله، فانوجب ألف دينار
على أهل الأديان أو اثنا عشر ألف درهم فضا
على أهل الدراهم، وهذا قول لشافعي في
التقديم لحديث: «على أهل الذهب ألف دينار
وعلى أهل الورق اثنا عشر ألف درهم»^(٤) وفي
القول الجديد لشافعي يجب قيمتها وقت وجوب
تسليمها بنقد بلغة الأغلب باللغة ما بلغت، لأنه
بدل متلف، فيرجع إلى قيمتها عند عواز
الأصل.^(٥) وقال المالكية: أهل البوادي من كل

(١) مفتي المصالح ٥٥/١، ٥٦، والمعي لأين قداسة ٧٨٩/٧، ٧٩٠.

(٢) حديث: «على أهل الذهب ألف دينار» متقدم في نفس
الفقرة.

(٣) مفتي المصالح ٥٥/١، ٥٩، والمعي لأين قداسة ٧٩١/٧،
وكتابات الخياص ١٤/٦.

(١١) البراهنة الدورية ٥٧/٢.

(١٢) السرياني ١٢٦/٦، ١٢٧، والبدائع ١٤٢/٧، ١٤٣، ٢٥٤.
وعواصر الإكثار ٢٦٦/٦، والمعي لأين قداسة ٧٩٠/٧،
وما بعدها.

حتى يبلغ الثلث من ديتها^(١) وهو نص يقدم على ما سواه^(٢).

دية الحشى :

٣١ - إذا كان المقتول حشى مشكلاً فقيه نصف دية ذكر ونصف دية أنثى عند المالكية والحنابلة، لأنه يحتمل الذكورية والأنوثة، وقد يستأن من انكشاف حاله فيجب التوسط بينهما بكل الاحتمالين^(٣).

وقال الحنفية: إذا قتل خطأ وجبت دية المرأة ويؤخذ الباقي إلى النجس^(٤).

وقال الشافعية: الحشى كالأنثى في النية فيجب في قتلها نصف الدية، لأن زيادته عليها مشكوك فيها^(٥).

دية الكافر :

٣٢ - اتفق الفقهاء على أنه لا دية لنحربي لأنه لا عصمة له.

(١) حديث: عقل المرأة مثل عقل الرجل. وأخرج عنه الباقون (١١/٨٤ - ١٥ - ط المكتبة التجارية) وفي إسناده ضعف كما في نصب الرتبة (١٤/٣٦٤ - ط المطبع المسمى).

(٢) حاشية ابن عابدين ٣٩٨/٥، والاحتفال للموصلي ٣٦/٥، والفوائد الصغرى ٢/٢٥٩، ومنه المحتاج ١/٥٦، ٥٧، والمغني لابن قدامة ٧/٧٩٧ وما بعده.

(٣) مواهب الجنيل للخطيب ومبادئ التاج والإكليل للموفق.

(٤) والمغني ٨/١٢٣.

(٥) حاشية ابن عابدين ٣٩٩/٥.

(٥) معني المحتاج ١/٥٧، وروضة الطالبين ٩/١٥٩.

الرجل^(١)، ولأنها في الشهادة والميراث على النصف من الرجل فكذلك في الدية.

وهذا في دية النفس، أما في دية الأخراف والحروب فاختلفوا: فقال الحنفية والشافعية إنها على النصف من دية أطراف وجراح الرجل أيضاً، لما روي عن علي رضي الله عنه قال: (عقل المرأة على النصف من الرجل في النفس وفيها ديةها). وروي ذلك عن ابن سيرين، ومه قال الثوري والليث وابن أبي ليلى وابن شبرمة وأبو ثور، واختاره ابن المنذر: لأنها شخصان تختلف ديتها في النفس فاختلفت في الأطراف.

وقال المالكية والحنابلة: تساوي المرأة الرجل في دية الأطراف إلى ثلث دية الرجل، فإذا بلغت الثلث رجعت إلى عقلها، فإذا قطع ثلثاً ثلاث أصابع ظلها ثلاثون من الإبل كالرجل، وإذا قطع لها أربع أصابع ظلها تأخذ نصف ما تأخذه الرجل: أي تأخذ عشرين من الإبل، وروي ذلك عن عمر وابن عمر وزيد بن ثابت رضي الله عنهم، وبه قال سعيد بن المسيب وعمر بن عبد العزيز، وعروة والزهرى، وهو قول فقهاء المدينة السبعة، وذلك لما روى عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال: قال رسول الله ﷺ: «عقل المرأة مثل عقل الرجل».

(١) حديث: دية المرأة على نصف من دية الرجل، أخرجه البيهقي (٨/٩٥ - ط دائرة المعارف المصرية) وقال:

«إسناده لا يثبت مثله»

وقال الخنابلة: جراحات أهل الكتاب من ديانتهم كجراح المسلمين من ديانتهم. وتغلظ ديانتهم باجتماع الحُرُمات عند من يرى تغلظ ديانت المسلمين.^(١)

والصحيح عند الخنابلة أن الذمي - كتابيا كان أو غيره - والمسلم والمسلم في الديانة سواء، وهذا قول إبراهيم النخعي والشعبي - وروي ذلك عن عمر وعثمان وابن مسعود ومعاوية رضي الله عنهم.

فلا يختلف قدر الديانة بالإسلام والكفر عند الخنابلة لتكافؤ العلماء، وذلك لقوله تعالى: ﴿وإن كان من قوم بينكم وبينهم ميثاق ذنية مسلمة إلى أهله﴾.^(٢) أطلق سبحانه وتعالى الفضول بالذنية في جميع أنواع القتل من غير فصل، فدل على أنه الواجب في الكل واحد.

وروي أن عمرو بن أمية الضمري قتل مشأمتين فقتل رسول الله عليه وسلم فيها بدية حزين مسلمين.^(٣) وروي الزهري أن أما بكر وعمر رضي الله عنهما قضيا في ذية الذمي

أما الذمي والسأم فقد احتلفوا في مقدار الذية فيها: فذهب المالكية والحنابلة، وهو مذهب عمر بن عبد العزيز وعروة وعمرو بن شعيب أن ذية الكتابي الذمي والمعاهد نصف ذية الآخر المسلم، لما روى عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي ﷺ قال: «ذية المعاهد نصف ذية الحر»، وفي لفظ: «ذية عقل الكافر نصف ذية عقل المؤمن».^(٤)

وروي عن حديث عبد الله بن عمر: «ذية المعاهد نصف ذية المسلم»^(٥) وأهل الكتاب هم اليهود والنصارى، وذية المجوسي ثمانمائة درهم عند المالكية والحنابلة، وبه قال عمر وعثمان وابن مسعود رضي الله عنهم، وكذلك المرتدة عند المالكية.^(٦)

وهذا في ذية النفس. قال المالكية: وذية جراح أهل الكتاب كذلك على النصف من ذية جراح المسلمين.^(٧)

(١) حديث: «ذية المعاهد نصف ذية الحر». أخرجه أبو داود (٢٠٧/٢) - ٨٠ - ٧٠ - تحقيق عزت عبيد ومحمد، وظلظت كتاب أخرجه الترمذي (٢٥/٤) - ط الحلي، وقال: «حديث حسن».

(٢) حديث: «ذية المعاهد نصف ذية المسلم». أوردته الحلي في مجمع الزوائد (٢٩٩/٦) - ط النفسي، وقال: «رواه الطبراني في الأوسط، وفيه جماعة مأمون».

(٣) الفوائد القدوة (٢/٢٥٩) - ٢٦٠ - والنفسي (٧/٧٩٣ - ٧٩٩).

(٤) الفوائد القدوة (٢/٢٦٠).

(١) النفسي (٧/٧٩٥).

(٢) سورة النساء/٩٢.

(٣) حديث عمرو بن أمية الضمري ذكره ابن إسحاق في سيرته بدون إسناد، ونقله عنه ابن هشام في سيرته فقلت (١٨٦/٩) - ط الحلي، وأخرجه موصولا للترمذي من حديث ابن عباس (٢٠/١) - ط الحلي، وقال: «هذا حديث غريب».

التي ترتب عليها انفصال الجنين عن أمه ميتا هو غرة، سواء أكانت الجنابة بالضرب أم بالتخويف أم الصياح أم غير ذلك، وسواء أكانت الجنابة عمدا أم خطأ، ولو من الخامل نفسها أو من زوجها. ^(١) لما ثبت عن النبي ﷺ من حديث أبي هريرة رضي الله عنه: «إن امرأتين من هذيل رمت إحداهما الأخرى فطرحت حنثها، فقتل فيهما رسول الله ﷺ بغرة عبد أو وليدة». ^(٢) والغرة نصف عشر الدية الكاملة، وهي خمس من الإبل، وخسون ديناراً، ولا تختلف العرة بذكورة أنثى وأنثى، فهي في كليهما سواء (ز: غرة).

وأما جنين الكتابية والمجوسية من هن أمان إذا كان يحكموا بكفره ففيه عشر دية أمه، لأن جنين الحرة المسلمة مضعون بعشر دية أمه فكذلك جنين الكافرة. ^(٣)

وهذا إذا ألقته نتيجة للجنابة ميتا في حياتها. ^(٤) أما إذا ألقته حيا حياة مستقرة ثم مات نتيجة

بمثل دية المسلم. ولأن وجوب كمال الدية يعتمد على كمال حال لتصل فيما يرجع إلى أحكام الدنيا وهي المذكورة والحربة والحصة وقد وجدت، ونقل عن بعض الخصية أنه لا دية في المستامن. ^(٥)

وقيل المشافعة: دية كل من اليهودي أو النصراني إذا كان له أمان وتعمل منكمته ثلث دية المسلم نفسها وغيرها، ودية الوثني والمجوسي إذا كان لها أمان ثلثا عشر دية المسلم، ومثل المجوسي عابد الشجر والفر ولينديق عن له أمان. وذلك لما روى سعيد بن المسيب أن صخر رضي الله عنه جعل دية اليهودي والنصراني أربعة آلاف درهم ودية المجوسي ثمانمائة درهم، وهذا التقدير لا يفعل بلا توقيف، فأما غير المصوم فدمه هدر. ^(٦)

وهذا كنه في الذكورة، أما الإناث من الكفار اللواتي لم أمان فديتهن نصف دية الذكور منهم اتفاقا. قال ابن قدامة: لا نعلم في هذا خلافا، ونقل ابن السدر إجماع أهل العلم على أن دية المرأة نصف دية الرجل. ^(٧)

(١) ابن عابدين ٣٧٧/٥، وحاشية الدسوقي مع الشرح الكبير للدردير ٢٩٩/١، وأسن المطالب ٨٩/١، والمغني لابن قدامة ٧٩٩/٧-٨٠٠.

(٢) حديث أبي هريرة: «إن امرأتين من هذيل رمت إحداهما الأخرى فطرحت حنثها» (١٥).

(٣) المغني ١٧/٨٠٠.

(٤) مسمل المحتاج ١٣/٤.

دية الجنين :

٣٣ - اتفق الفقهاء على أنه الواجب في الجنابة

(١) البدائع ٢٥٤/٧، ٢٥٥، وحاشية ابن عابدين ٣٦٩/٥.

(٢) المهذب ١٩٨/٦، ومغني المحتاج ٥٧/٤.

(٣) المغني ٧٩٥/٧.

يخرج باقيه فقيه غرة أيضا عند الحسالة وهو الأصح عند الشافعية. وقال مالك، وهو مقابل الأصح عند الشافعية: لا تحجب الغرة حتى تلفه كاملا.^(١)

قال الشافعية: ولو ألفت يدا أو رجلا وماتت فتحجب غرة. لأن العلم قد حصل بوجود الجنين، والغالب على الظن أن اليد يات بالجنانية، ولو عاشت ولم تنجب جنينا فلا يجب إلا نصف غرة، كما أن يد الحية لا يجب فيها إلا نصف دية ولا يضمن باقيه، لأنها لم تحقق تلفه.

وظاهره أنه يجب للمعصوم لزام حكومة، ولو ألفت يدا ثم جنينا ميت بلا يد فللاندمال وزال الألم من الأم قفرة، لأن الظاهر أن اليد مبادئة من الجنانية، أو حيا فمات من الجنانية فدية ودخل فيها أرض اليد، فإن عاش وشهد القوايل أو علم أنها يد من خلقت فيه الحياة فتصف دية فليد، وإن لم يشهد القوايل بذلك ولم يعلم فتصف غرة لليد عملا باليتيم، أو ألفت بعد الاندمال وزال الألم أهدر الجنين لروان الألم الحاصل بالجنانية، ووجب لليد النقصة قبله إذ حرج ميتا نصف غرة، أو حيا ومات أو عاش فتصف دية إن شهد

للجنانية: كان مات بعد خروجه مباشرة وأدام ألمه ثم مات ففيه دية كاملة اتفاقا، لأنه فتن إنسان حي.^(٢)

وإذا ألفت نتيجة للجنابة عليها ميتا بعد موتها فاختصوا فيه:

فقتل الحنفية والمالكية: في الأم الدينة، ولا شيء في الجنين، لأن موتها سب لموته، لأنه يفتن بموتها، فإنه إنما يتفلس بنفسها، واحتمل موته بالضرية فلا تحجب الغرة بالثبوت^(٣)

وقال الشافعية والحنابلة: تحجب فيه غرة أيضا، لأنه جنين تلفت بجنابة، وعلم ذلك بخروجه فوجب ضمانه، كما لو سقط في حياتها، ولأنه آدمي موروث فلا يدخل في ضمان أمه كما لو خرج حيا.^(٤) وإن ألفت جنينين ميتين أو أكثر ففي كل واحدة غرة بانفاق الفقهاء، لأنه ضمان آدمي فتعدد الغرة بتعدد كالديات.

وإن ألفتهم أحياء ثم ماتوا ففي كل واحد دية كاملة، وإن كان بعضهم حيا فمات، وبعضهم ميتا، ففي الحي دية كاملة، وفي الميت غرة^(٥) وإن ظهر بعض خلف من بطن أمه ميت ولم

(١) الاختيار ١٤/٥، والدمسوقي ٢٦٩/٤، ومعنى المحتاج

١٠٣-١٠٤، والمفني ٧٢٩/٧، ٨٠٦

(٢) الاختيار ١٤/٥، والدمسوقي ٢٦٩/٤

(٣) معني المحتاج ١٤/٤، والمفني ٧٢٩/٧، ٨٠٦

(٤) المراجع السابقة.

(٥) الاختيار ١٤/٥، والدمسوقي ٢٦٩/٤، ومعني المحتاج

١٠٣-١٠٤، والمفني ٧٢٩/٧، ٨٠٦. وقد راجعت للنجدة

كتاب الاختيار وأمر عبيدين ومعجم الصيغ والمبسوط ولم

جدد للمحنة نصا في هذه العبارة

المقابل لو علم أنها بد من خلت فيه الحياة، وإن انفصل بعد إلقاء اليد من كامل الأطراف بعد لا يدمال فلا شيء به، وفي اليد حكومة، أو قيل: لا يدمال ميثا فقرة فقط لا حتى أن اليد التي ألقوا كانت رائدة هذا الجسد وتمحق أثرها، وأحياء من فقرة لا مرة، وإن عاشت بحكومة، وتأخر اليد عن الجسد إلقاء كقدم لذت فيها ذكر، وكذا لم أنقته امرأة بجناية عليها يح فيه مرة إن قال المقابل ومن أهل الخبرة فيه صورة خفيه على غيره فلا يعرفها سواهم الخفيين، ونحوه للمجابهة.^(١٥)

ثانياً: الاعتناء على ما دون النفس

موجبات الدية في الاعتناء على ما دون النفس ثلاثة أقسام، وهي إدامة الأطراف، وإزالة نعي، والشجاج والجروح.

القسم الأول: إدامة الأطراف : (قطع الأعضاء):

٣٤ - تنقل الفقهاء في إجملة على أن في قطع ما لا يضره في بدن الإنسان كالأنف واللسان والذكر والخشفة والصب إذا تنقطع الخي، ومسلك لبول، ومسلك لغائط دية كاملة ومن أنفق في البدن منه شئ من كالعينين

(١٥) وصي المحتاج ١٠٤١/٧، وصي ٨٩٤/٧، وصي ٨٩٥، وكذلك الفاع ٢٠/٦

والأذن، واليد، والرجلين، ولشفتين والحاجبين إذا ذهب شعرهما ما لبس ولم ينبت، والشددين، والحنثتين، والأنتهين، والشفرين والشعبي. والإثنين إذا تلقى مع فتيه يادية كاملة: وفي إحداها نصف الدية، ومن أنفق ما في الإنسان من أربعة أشياء، كاشجار العين والأصابع ففبه الدية، وفي كل واحد منها ربع الدية، وما فيه منه عشرة أشياء: كأصابع اليدين، وأصابع الرجلين فقي جميعها الدية الكاملة، وفي كل واحد منها عشر الدية، وما في الأصابع من المقاصل (السلامات) فقي أحدها ثلث دية الأصبع، ونصف دية الأصبع فيما بينها مفصلان وهي الإبهام خاصة، وفي جميع الأصابع دية كاملة، وفي كل من خمس من الإبل. وهذا في الجملة.

والأصل فيه ما ورد في الكتاب الذي كتبه ﷺ إلى أهل اليمن أن في انفص الدية وفي النفس الدية وفي الأنف إذا أوع جدهه لدية.^(١٦) فالنفس السواد في البعض يكون واردا في باقي دلالة لأنه في معناه.

والأصل في الأعضاء أنه إذا فوت جنس منضم على الكمال، أو أزال جمالا مقصودا في الأدمي على الكمال يجب كل الدية، لأن فيه إزاله النفس من وجهه، إذ النفس لا تبقي

(١٦) حديثه: في انفص الدية، وفي ثلث الدية: تقدم من حيث عمره من يومه ٧

بحسابه من الدية ، والنفس يقاس من المارن ،
لا من الأصل .^(١)

ب - دية اللسان :

٣٦ - اتفق لعقهاء على أنه نجس الدية الكاملة
في قطع اللسان التكلم به إذا استوعب قطعاً ،
وروى ذلك عن أبي بكر وعمر وعلي رضي الله
عنهم . وورد في كتاب النبي ﷺ إلى أهل
اليمن : « وفي اللسان الدية »^(٢) ولأن فيه حملاً
ومضعة . أما الجاهل فقد روي أن النبي ﷺ سئل
عن الجاهل فقال : « في اللسان »^(٣) وأما المنفعة
فإن به تبلغ لأغراض ويستخلص المحقوق
وتنقضي الحاجات ويتم العبادات ، والطق يعتمد
به الأدمي عن مائس الحيوانات ، وبه من الله
تعالى على الإنسان^(٤) بقوله تعالى : « فخاف
الإنسان علمه البيان »^(٥) وكذا نجس الدية
بقطع بعضه إذا احتنع من الكلام ، لأن الدية

منتفعة بها من ذلك الوجه ، وإثلاف النفس من
وجه منحز بالإثلاف من كل وجه في الأدمي
نظماً له كما قال الزبيدي .^(٦)

وفيما يلي تفصيل ذلك عند العقهاء :

أولاً - دية ما لا نظير له في البدن من الأعضاء .

أ - دية الأنف :

٣٥ - الأنف إذا قطع كله أو قطع ثلث من منه (وهو
ما لأن من الأنف بخلاً من العظم) فقيه دية
كاملة ، لما روي في كتاب رسول الله ﷺ إلى أهل
اليرس : « وإن في الأنف إذا رُعب جدعه
الدية »^(١) ولأن فيه حملاً ومضعة والثالث القطع
فوجب الدية الكاملة .^(٢)

ثم إن الشافعية والمخيلة قالوا : في قطع كل
من طرفي المارن المسميين بالمنحجرين ، وفي
الحاجز بينها ثلث الدية ، توزعاً للدية عليها
وفي قول عند الشافعية وهو وجه عند الحنابلة في
الحاجز حكمة وعدل ، وفيها دية ، لأن الجاهل
وكمال النفعة فيها دون الحاجز .^(٣)

وقال المالكية : ما نقص من الأنف ففيه

(١) اعطى ٢٦١/٦

(٢) حديث : « وفي اللسان الدية » تقدم من حديث عمرو بن
حزم ٢/١

(٣) حديث : « الجاهل في اللسان » أخرجه الحاكم في المستدرک
(٣) ٣٢٠ ط وشركة المطابع المشاهير من حديث علي بن
الحسين مرسلًا ، وكذا أخرجه به الذهبي في تلخيص
المستدرک .

(٤) « تزني » ٢٦٩/٦ ، وفي المحتاج ٦٢/٤ ، ولطوف علر
المطالع ٢٦٣/٦ ، والمغني ١٥/٨

(٥) سورة الحجر ٣١

(١) بين الحقائق الزبيدي ٢٢٩/٦

(٢) حديث : « في الأنف إذا رُعب جدعه دية » . تقدم من
حديث عمرو بن حزم ٢/١

(٣) بدائع الصنائع للكاظمي ٣١١/٧ ، وحاشية الصوفي مع
الشرح الكبير لندويير ٣٧٦/٤ ، وفي المحتاج ٦٢/٤ ،
وكتفيل القناع ٣٧/١٩

(٤) وفي المحتاج ٦٢/٤ ، والمغني ١٢/٨ ، ١٣

نحب لتفويت لصحة، وقد حصل بالامتناع عن الكلام^(١).

ولو قدر على الكلام ببعض الحروف دون بعض، تقسم الندية على عدد الحروف وهي ثمانية وعشرون، فما نقص من الحروف وجب من الندية بقدره، وقيل: تقسم الندية على الحروف التي تتعلق باللسان دون الشفة والحنك، فتشتى منها الحروف الشفوية، وهي أربعة: الداء، الميم، والغاء، والواو، وحروف الخلق وهي ستة هي: الفعزة، والهاء، والعين، والحاء، والغين، والحاء، فبقي ثمانية عشر حرفاً تنقسم الندية عليها^(٢).

وقال المالكية: في اللسان الندية، فإن قطع بعضه فإن منع جملة الكلام ففيه الندية. وقانو أيضاً: الندية في الكلام لا في اللسان، فإن قطع من لسانه ما ينقص من حروفه فعليه بقدر ذلك، ولا يختصب في الكلام على عدد الحروف، فرب حرف أثقل من حرف في النطق، ولكن بالاحتجاج فيما نقص من الكلام^(٣).

(١) المرجع نفسه

(٢) السزلي ٢٢٩/٦، وهابية المحتاج ٢٣٠/٧، ٢٣١، والفتي ١٨/١١ - ١٢

(٣) الموا على الحساب خلا من المدونة ٢٦٢/٢، وجواهر الإكليل ٢٦٩/٢

قطع لسان الأخرس والصغير:

٢٧ - لادية في قطع لسان الأخرس عند الفقهاء بل يجب فيه حكومة عدل، لأن المقصود منه الكلام، ولا كلام فيه فصلاً كاليد انشلاء^(١). وهذا إذا لم يذهب بقطعه الذوق، وإلا يجب الندية كما سيأتي عند الكلام عن إزالة المتاع، أما إذا قطع لسان الصغير الذي لا يتكلم لصغره، فقال الشافعية والحنابلة: يجب فيه الندية، لأن ظاهره السلامة، وإن لم يتكلم لأنه لا يحسن الكلام، فوجب به الندية كالكبير، ويخالف لأخرس، فإنه علم أنه أثل، ولأن الندية يجب في سائر أعضاء الصغير فكذلك في قطع لسانه. وإن بلغ حداً يتكلم مثله فلم يتكلم ففقط لسانه لم يجب الندية، لأن الظاهر أنه لا يقدر على الكلام فيجب فيه ما يجب في لسان الأخرس^(٢).

وفي قول عند الشافعية: يشترط لوجوب الندية في لسان الصغير ظهور أثر نطق بتحريره لبكاء ومعى لذي ونحوهما، لأنها أمارات ظاهرة على سلامة اللسان، فإن لم يظهر فحكومة، لأن سلامته غير متيقنة، والأصل براءة الذمة^(٣). ولم نثر للمالكية على نص في هذه المسألة.

(١) ابن عابدين ٣٦٩/٥، وجواهر الإكليل ٢٦٩/٢، ومغني المحتاج ١٣/٤، للفتي لابن قدامة ١٦/٨

(٢) ابن عابدين ٣٥٦/٥، ومغني المحتاج ١٢/٢، ١٣، والفتي ١٩/٨

(٣) مغني المحتاج ١٣/٤

الديبة. ^(١) وقال الخنفيه في الصغير: إن علمت
صحة مدركك للبول وصحة فقيه الديبة، وإن لم
تعلم صحة فقيه حكومة عدل. ^(٢)
أما ذكر العتق والخصي فقال الشافعية وهو
رواية عند الخنابلة: إنه يجب فيها الدية لعدم
الحديث ^(٣) وأن ذكر الخصي مبني على
الإبلاج وإنما لم يثبت الإبلاج، والعتة يجب في
غير الذكر، لأن الشهوة في القلب والمي في
الصلب.

وقال الخنفيه وهو رواية أخرى عند الخنابلة:
لا تكمل دينهما، لأن منفعة الإزال والإحيال
والجساع وقد عدم ذلك فهي على وجه الكمال،
فتم تكمل دينهما، وإذا لم يجب فيها دية كاملة
فجب فيها حكومة عدل. ^(٤)

وفصل المالكية في الثمن والخصي فقالوا: إذا
كان مَعْرُضاً عن جميع النساء فيه قولان: لزوم
الدية، وقبل حكومة عدل، وإن كان مَعْرُضاً
عن بعض النساء فقيه المالكية اتفاقاً عندهم. ^(٥)

(١) حجة: أولي المدكر الديبة. تقدم من حديث
عمر بن حرم ٧.

(٢) اللبائ شرح الكتاب ١٦/٢، والبدائع ٣١١/٧، وابن
عابدس ٣٧١/٥، وهو مذهب الإكليل ٢٦٩/٢، ولم يثبت
٢٨٧/٩، والمغني ٣٤/٨، ٣٥.

(٣) معني المحتج ١٧/٤، والروضة ٢٨٧/٩، والمغني لا يبر
تداع ٤٣/٨، والجزمي على الخطيب ٢٦/٤.

(٤) المراجع السلفي وابن عابدس ٣٨٦/٥.

(٥) جوهر الإكليل ٢٦٥/٢، وأبو ج ٢٦١/١.

ج - دية الذكر والخنفة.
٣٨ - تقر الفقهاء على أنه يجب لدية الكاملة
في قطع ثام الخنفة (رأس الذكر) كما يجب في
قطع الذكر من أصله. ^(١) لأن معظم منافع
الذكر من لغة الحبس، وأحكام الوضوء،
والإبلاج، واستمسك البول ونحوها تتعلق بها،
والخنفة أصل في منفعة الإبلاج والدفع،
والغصبة كالتابع لها.

وإذا قطع بعض الخنفة فقيه بحال به من
الدية، ويقاسر من الخنفة لا من أصل الذكر،
وقال الخنابلة وهو قول عند الشافعية: يجب
بقسطه من كل الذكر، لأنه هو المقصود بكمال
الدية. ^(٢) قال الشافعية: وهذا إذا لم يخل مجرى
البول، فإن اختل ولم ينقطع البول فعليه أكثر
الأمرين من قسط الدية وحكومة فساد
المجرى. ^(٣) أما إذا تقطع البول فسد مسئلة
فصيان بيانه.

وجب الدية في ذكر الصغير والكبير والشيخ
والشاب عن سواء، سواء أقر على الجميع أم
لم يقرر عند جمهور الفقهاء، لعدم ما ورد في
كتاب النبي ﷺ لأهل اليمن «وفي الذكر

(١) جوهر الإكليل ٢٦٨/٢، وابن عابدس ٣٦٩/٥، ومغني
المحتج ٦٧/٤، والمغني ٣٢/٨.

(٢) معني المحتج ١٧/٤، والمغني ٣٤/٨.

(٣) نفس المرجع.

هذه الحالة نجب دية كاملة عند الخنفة والشافعية

وهو قول ابن القاسم من المالكية إذ به تفوت المتعة بالكلية لأنه يمتنعها من اللذة، ولا تمسك الولد ولا البول إلى الخلاء، ولأن مصيبتها أعظم من المصابة بالفسخين، كما علله ابن شعيبان من المالكية^(١).

وفي قول آخر للمالكية، وهو مذهب المدونة، في الإقضاء حكومة عدل^(٢).

وقال الحنابلة: في الإقضاء ثلث الدية، كما روي عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه قضى فيه بذلك.

وقالوا: إن استطلق بوجامع الإقضاء فدية كاملة^(٣).

د - دية الصلب :

٣٩ - صلب الرجل إذا انكسر وذهب مشيه أو جماعه ففيه دية كاملة عند جميع الفقهاء. وكذلك إذا انكسر واحد ركب وانقطع الماء، فلم يجبر وإن لم يذهب جماعه ولا مشيه، لما ورد في كتاب النبي ﷺ: «وفي الصلب الدية»^(١) وعن سعيد بن المسيب أنه قال: وضعت السنة أنه في الصلب السدية، ولأنه عضو رئيس في البدن مثله، وفيه جمال ومنفعة، فوجب فيه دية كاملة كالأنف^(٢).

وأطلق الحنابلة القول بوجوب الدية في كسر الصلب وإن لم يذهب متاعه من المشي والقدرة على الجماع، ولم ينقطع الماء^(٣).

هـ - دية إنلاف مسلك البول ومسلك الغائط :

٤٠ - نجب الدية الكاملة في إنلاف مسلك البول ومسلك الغائط، وفي إفضاء المرأة من قبل الزوج أو غيره، وهو رقع ما بين مدخل ذكر ودير، فيصير مسلك جماعها وغائطها واحدا. وقيل: الإفضاء رقع ما بين مدخل ذكر ومخرج بول، فيصير مسلك جماعها وبولها واحدا، وفي

(١) حديث: وفي طهش السرية، تقدم من حديث عمرو بن حزم ج ١/٧.

(٢) الباقع ٣١١/٧، وجواهر الإكليل ٢٦٨/٢، والروضة ٣٠٢/٩، والبدعي ٣٢٢/٨، ومغني المحتاج ٧٤/١.

والاعتبار ٢٧/٤.

(٣) المغني ٣٦/٨.

ثانيا - الأعضاء التي في البدن منها اثنان :
الأذنان :

٤١ - ذهب جمهور الفقهاء (الحنفية والحنابلة وهو المذهب عند الشافعية ورواية عند المالكية) إلى أن في امتصاص الأذن قلعا أو قطعاً كمال الدية، وفي قلع أو قطع إحداهما نصفها.

وروي ذلك عن عمر وعلي رضي الله عنهما، وبه قال عطاء، ومجاهد وأخسن وقتادة، وأبو ثوري

(١) الباقع ٣١١/٧، والبدعي ٢٧٧/٤، ٢٧٨، ومغني المحتاج ٧٤/٤، ٧٥، والمغني ٥١/٨.

(٢) البدعي مع الشرح الكبير للفردي ٢٧٧/٤.

(٣) المغني ٥١/٨.

النبي ﷺ: «وفي العينين الذبّة»^(١)
ولأن في تقويم الأثنين منها تقويت جنس
الشفعة أو الجمال على الكمال، فيجب فيه كمال
الذبة، وفي تقويم أحدهما تقويت النصف،
فيجب نصف الذبة.^(٢)

هذا في العينين البصرة، أما العين الغوراء
فلا ذبة في قلعها بل تجب حكومة عدل.^(٣)
واختلفوا في قلع العين السليمة من الأعور،
فقال المالكية والمناطقة، وهو قول ضعيف
عند الشافعية: تجب في قلع عين الأعور التسليمة
دونه كاهله، وبه قال الزهري والليث وقنادة
ورسحان، لأن عمر وعثمان وعلياً ومن عمر
رضي الله عنهم فظروا في عين الأعور بالذبة، ولم
يعلم لهم في الصحابة مخالف، فيكون إجماعاً
ولأن قلع عين الأعور يتضمن إذهاب البصر
كله، فوجب الذبة الكاملة، كما لو أذهب من
العينين، لأن التسليمة التي عطلها بمنزلة عيني
غيره.^(٤)

والأزاعي، وذلك خبر عمرو بن حزم: وفي
الأذن حسون من الإبل^(٥) ولأعيا عقولاً فيها
جنان ومنفعة، وفي قلعها أو قطعها تقويت
الجمال على الكمال، فوجب أن يكون فيها الذبة
الكاملة.

وسواء أذهب السمع أم لم يذهب، وسواء
كان سميماً أم حميماً، لأن السمع ينقص في غير
الأذن فلم يؤثر في دينها.^(٦)

وفي وجه أو قول مخرج عند الشافعية وردية
عند المالكية: تجب في الأذنين حكومة عدل إلا
إذا ذهب السمع ففيه ذبة اتفاقاً. وثالث الأقوال
عند المالكية: هو أن في الأذنين حكومة مطلقة.
قال المؤلف: وهذا هو المشهور.^(٧)

العينان :

٤٢ - لا خلاف بين الفقهاء في أن قطع أوفى
العينين ذبة كاملة، وفي إحداهما نصف الذبة.
سواء أكانت العين كبيرة أم صغيرة، صحيحة
أم مريضة، سليمة أم حولة، وذلك لقول

(١) حديث: «وفي العينين الذبة» تقدم من حديث عمرو بن
حزم ق: ٧

(٢) ابن عاصم ١٥ - ٣٧٠ وما تبعها، والشافعية والإكليل عمر
عاش الخطيب ٢٦١/٢، ومعنى المحتاج ٦٦/٢، والمصنف
لاين مقدمة ٢/٨ - ٥

(٣) نفس فرائع

(٤) الشافعية على عيش الخطيب ٢٦١/٦، وشاذية الدمشقي
على الشرح الكبير للمردبر ٢٧١/٤، وشاذية المحتاج
٢٠٩/٧ - والمحرني ٣٩/٨، والنفس لابن قدامة ٢/٨ - ٥

(٥) حديث: «وفي الأذن حسون» أخرجه عبد الشطر
الخرقظي ٢٠٩/٣ - طدار العباسي، وهو شطر من
حديث عمرو بن حزم ص: ٦

(٦) الشاذلي ١٢٩/٦، والشافعية والإكليل ٢٦١/٢، وروضة
فطالين ٢٧١/٩، ومعنى المحتاج ٦٦/٢، والمصنف
٩/٨/٨

(٧) المراجع فسيحة.

من جنسهم غيرهما، فكان فيها الدية كالعينين^(١)

ويجب في قطع الكف ثلث الوسخ ما يجب في الأصابع، على ما يأتي تفصيله، لما روي أن النبي ﷺ قال في الأصابع: «في كل أصبع عشر من الإبل»^(٢) من غير فصل بين ما إذا قطعت الأصابع وحدها أو قطعت الكف التي فيها الأصابع.^(٣) وهذا في اليد السليمة، أما اليد الشلاء فذهب جمهور الفقهاء إلى أنه لا دية في قطعها بل فيه حكومة عدل، وهذا ما ذهب إليه الحنفية والمالكية والشافعية وهو رواية عند الحنابلة لأنها قد دعت منقطعها من قبل، فلم يفت الشقة بالقطع، ولا تقدير فيها، فتجب فيها حكومة عدل.^(٤)

وفي رواية عند الحنابلة أن في اليد الشلاء ثلث ديتها،^(٥) لما روى عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال: «نقض رسول الله ﷺ في اليد الشلاء إذا قطعت يثلث ديتها»^(٦)، وحده اليد

وقال الحنفية، وهو المشهور في المذهب عند الشافعية وقول مسروق وعبد الله بن مغفل والشوري والنحسي: إذا قطع عين الأعور الأخرى ففيها نصف الدية، لقوله ﷺ: «وفي العين خمسون من الإبل»^(٧)

وقول النبي ﷺ: «وفي العينين الدية»^(٨) يقتضي أن لا يكون فيها أكثر من ذلك، فإذا قلعت عين شخص ووجبت فيها نصف الدية ثم قلعت الثانية، فقلع الثانية قلع عين أعور، فهو رحيث فيه دية كاملة لوجوب فيها دية ونصف دية.^(٩)

اليدان:

٤٣ - تنظر الفقهاء على وجوب الدية في قطع اليدين ووجوب نصفها في قطع إحداهما، لما روي من حديث عمرو بن حزم: «وفي اليدين الدية، وفي اليد خمسون من الإبل»^(١٠) ولأن فيها جملاً ظاهراً ومنفعة كاملة، وليس في البدن

(١) حديث: «في العين خمسون من الإبل» أخرجه الأذاريطي (٣/٦٠٩، ح ٤٠١ المحدث) ضمن حديث مسروق بن حزم ق/٧

(٢) حديث: «وفي العينين الدية» تقدم من حديث عمرو بن حزم ق/٧

(٣) حاشية ابن عابدس مع المراجعين ٣٧٠/٥، ورواية الطالبين ٩/٦٧٢، وصحابة المحتاج ٧/٣٠٩، ومغني المحتاج ٤/٦٦٦، ٦٦

(٤) حديث: «وفي اليد خمسون من الإبل» تقدم ق/٧

(٥) مهملات ٧/٣١١، والشيخ والإكليل ٩/٢٦٦، ونروضة ٩/٢٨٢، والمغني لابن قدامة ٨/٢٧

(٦) حديث: «في كل أصبع عشر من الإبل» تقدم من حديث عمرو بن حزم ق/٧

(٧) المحتاج ٧/٣١٤

(٨) الاختيار ٥/٤٠، والبدوي ٩/٢٧٧، والمغني ٨/٣٩، وكشافه ٦/٥٠

(٩) المغني لابن قدامة ٨/٩، ٤٠

(١٠) حديث: «نقض في اليد الشلاء إذا قطعت...» أخرجه

يسمى يدا، فإذا قطعها من فوق الكوع لم يقطع
إلا يدا واحدة، والشرع لوجب في اليد الواحدة
نصف اليد فلا يزد على تقدير الشرع.^(١)

وفصل المالكية فقالوا: في اليدين سواء من
المنكب أو المرفق أو الكوع يد، وكذلك في
الأصابع، وأما إن قطع الأصابع أومع الكف
فأعذت اليد ثم حصلت جناية عليها بعد إزالة
الأصابع فحكومت، سواء أقطع اليد من الكوع،
أم المرفق، أم المنكب.^(٢)

وسبغني تفصيل دية الأصابع في موضعها.

الأثنين

٤٤ - الأثنين والبيضتان في قطعهما دية كاملة
بالتساق الفقهاء، لما ورد في حديث عمرو بن
حزم: «وفي البيهتين الدية»،^(٣) ولأن فيهما
الحبال والعضة، فإن الس يكون بهما بإرادة الله
تعالى، فكانت فيهما الدية الكاملة، وروى
الزهري عن سعيد بن المسيب أنه قال: مضت
السنة أن في العضل الدية، وفي الأثنين الدية،
وفي إحداهما نصف الدية.

ولا فرق بين اليسرى واليمنى فتجب في كل

التي تجب فيها الدية من الرسغ أو الكوع، لأن
اسم اليد عند الإطلاق ينصرف إليه، مدليل أن
الله تعالى قال: «والسارق والسارقة فاقطعوا
أيديهما»^(٤) والواجب قطعهما من الكوع.

وختلف الفقهاء فيما إذا قطع ما فوق
الكوع أي من بعض الساعد أو المرفق أو
المنكب: فقال الشافعية والخنفرة فيما رواه أبو
يوسف: إن قطعهما مع نصف الساعد أو من
المرفق أو المنكب بقي الكف نصف اليد، وفي
الزيادة حكومت عدد، لأنها ليست بتابعة
للكف.^(٥) وهو إحدى روايتين عن أبي يوسف.

وقال الخنابلة، وهو رواية أخرى عن أبي
يوسف: إن مازاد على أصابع اليد فهو شيع
للأصابع إلى المنكب، فإن قطع يده من فوق
الكوع مثل أن يقطعها من المرفق أو نصف
الساعد فليس عليه إلا دية واحدة، لأن اليد
اسم للجميع إلى المنكب بدليل قوله تعالى:
«وأيدىكم إلى المرفق»^(٦) ولما زكمت أمة التميم
سبح الصحابة إلى المنكب، وقال ثعلب: اليد
إلى المنكب، وفي عرف الناس أن جميع ذنك

- التتائي (٨/ ٥٥ هـ المكية فنجارية)، والراوي عن
عمرو بن شعيب وهو الملا بن الحارث بن مقال كوفي
توجه من الشهيد لابن حجر (٨/ ١٧٧ هـ) وقرعة لغزوات
ثعلبية

(١) سورة المائدة/ ٣٨

(٢) إحداهما مع الفتح (٨/ ٢١٥)، والروضة (٩/ ٢٨٢)

(٣) سورة المائدة/ ٩

(٤) المائدة مع الفتح (٨/ ٢١٥)، والروضة (٩/ ٢٨٢)

(٥) الروضة (٨/ ٣٧)، والروضة (٩/ ٢٨٢)

(٦) حدث أبو البيهتين الدية، تقدم من حديث

عمرو بن حزم ف- ٧

اللحيان :

٤٥ - اللحيان هما العظمان اللذان تبث عليهما الأسنان السفلى، وملتحاقهما الذقن، وقد صرح فقهاء الشافعية والحنابلة بأن في اللحيين دية كاملة، وفي إحداهما نصف الدية كالأذنين. وعزلوا وجوب الدية فيهما بأن فيهما جمالا ومنفعة، وليس في البدن مثلها فكأن فيهما الدية كسائر ما في البدن منه شيئا، وإن قلصها بما عليهما من أسنان وجبت ديتها ودية الأسنان، ولم تدخل دية الأسنان في ديتها، بخلاف دية الأصابع لأنها تدخل في دية اليد. ووجه الفرق أن اللحيين يوجدان قبل ويوجد الأسنان في الخلقة ويغيبان بعد ذهابها في حق الكبير، وأن كل واحد من اللحيين والأسنان ينفرد باسمه، ولا يدخل أحدهما في اسم الآخر، بخلاف الأصابع والكف، فإن اسم البد يشملهما، وأن الأسنان مغروزة في اللحيين ولا تعتبر جزءا منها بخلاف الكف مع الأصابع لأنها كالعضو الواحد.^(١)

واستشكل الثولي من الشافعية إيجاب الدية في اللحيين بأنه لم يرد فيهما خبر، والقياس لا يقتضيه، لأنها من العظام الداخلة فيشبهان الترقوة والضلوع، وأيضا فإنه لا دية في أنساع العضد والساق والفخذ، وهي عظام فيها جلال

(١) من المحتاج ٦٥/١، والجبر ١٠٤/١، والمضي ٢٧/٨

واحدة منها نصف الدية.^(٢)

وانفق الفقهاء على أنه لو قطع الأثنين والذكر معا تجب ديتان. وكذا لو قطع الذكر ثم قطع الاثنين عند جمهور الفقهاء (الخفية والشافعية والحنابلة).^(٣) أما إذا قطع اثنين ثم قطع ذكره ففيه دية للأثنين، وحكومة للذكر عند الحنفية، وهو المشهور عند الحنابلة، لغوات منفعة الذكر قبل قطعه، فهو ذكر حصي.^(٤)

وعند الشافعية وهو رواية أخرى عند الحنابلة، تجب في هذه الصورة ديتان بناء على قولهم بوجوب الدية في قطع ذكر الحصي والعين.^(٥)

أما المالكية فقالوا: إن قطعت الأثنين مع الذكر ففي ذلك ديتان، وإن قطعنا قبل للذكر أو بعده ففيهما الدية، وإن قطع الذكر قبلهما أو بعدهما ففيه الدية، ومن لا ذكر له ففي اثنين دية، ومن لا اثنين له ففي ذكره الدية.^(٦)

(٢) أصدية مع الفتنح ٣٩٠/٨، ومواهب الجليل ٦/٢٦١، ورسلي المحتاج ٦٧/٤، والمضي لابن عذامة ٣٤/٨، وكتاب الفناح ٤٩/٦

(٣) ابن علبين ٥/٣٧٠، والناج والإكليل ٦/٢٦١، ومعني المحتاج ١٧/٤، والمضي ٣٣/٨، ٣٤، وكتاب الفناح ٤٩/٦

(٤) ابن علبين ٥/٣٧٠، والمضي ٣٤/٨، وكتاب الفناح ٤٩/٦

(٥) من المحتاج ٦٧/٤، والرفعة ٢٨٧/٩، والمضي ٣٣/٨

(٦) المواق على مجلس الخطاب ٢٦١/٩

ومضغة.^(١١)

بالأصابع.^(١٢)

وقال الزينبي من الخفية: إن المحيين من النوحه فيحقق الشجاع وبها، فيجب فيها موجه، خلافا لما يقوله ذلك أنها ليس من الوجه، لأن المواجهة لا تقع بها.^(١٣)

ولم نعثر في كتب المالكية على نص في هذا الموضوع.

التدبيان :

٤٦ - لا خلاف بين الفقهاء في أن في قطع الثدي المرأة دية كاملة، وفي الواحد منها نصف الدية قال ابن المنذر: أجمع كل من حفظ عنه من أهل العلم على أن في ثدي امرأة نصف الدية، وفي الثديين الدية، ولأن فيها جمالا ومنفعة فتشبه الثديين والرجلين.^(١٤)

كذلك تحب الدية لكاملة في قطع حلمي^(١٥) الثديين عند جمهور الفقهاء (الحنفية والشافعية والحنابلة) وفي إحداهما نصف الدية، وروي نحوه هذا عن الشعبي والتخفي، لأن المنفعة الكاملة وجان الثدي فيما كسفة الثديين وجمالها

وهذا المالكية. تحب الدية في حشمتيها إذا بطل اللبن أو فسده، وإلا وجبت حكومة بقدر الثمن. قالوا: وكذا تلزم الدية كاملة إن بطل اللبن أو فسده من غير قطع الحلمتين، قال دية عناهم نساء اللبن لا يقطع الحلمتين، ومن ثم استطهر ابن عروة أن في قطع حلمي لعجوز حكومة كذئب السلاء.^(١٦)

وهذا في ثدي المرأة، أم ثدي الرجل ففيها حكومة عدل عند جمهور الفقهاء (الخنفية والمالكية وهو المذهب عند الشافعية)^(١٧) إذ ليس فيها منفعة مقصودة، بل مجرد جمال. وعند الحنابلة وفي قول عند الشافعية تحب فيها الدية كثدي المرأة.^(١٨)

الألبان -

٤٧ - الألبان هما ما علا وأحسره من أسنن الظاهر عند استبراء الفحدين، وفيهما الدية الكاملة إذا انحزتا إلى العظم الذي تحتهما، وفي كل واحدة منها نصف الدية. وهذا عند جمهور الفقهاء، لما فيها من الجمال والمنفعة في التركيب

(١١) المبدائع ٣١١/٧، والمواشي ١٣٦/٩، والمغني ٢٠/٨.

ومغني المحتاج ٦٦/٤

(١٢) التوسمي مع الشرح الكبير للدردير ٢٧٣/٤

(١٣) التوسمي ١٣٦/٩، والمبدائع ٣١١/٧، والتوسمي ٢٧٣/٤.

ومغني المحتاج ٦٦/٤

(١٤) المغني ٣١١/٨، ومغني المحتاج ٦٦/٤

(١٥) معنى المحتاج ٦٥/٤، والمغني ٢٧/٨

(١٦) الزينبي ١٣٢/٩

(١٧) المبدائع ٣١١/٧، وحاشية التوسمي على الشرح الكبير للدردير ٢٧٣/٤، ومغني المحتاج ٦٦/٤، والمغني ٣٠/٨

(١٨) الحلمة هي الجميع للمنفعة على رأس الثدي.

الشفستان :

٤٩ - اتفق الفقهاء على أن في قطع الشفتين دية كاملة، لما ورد في حديث عمرو بن حزم روي الشفتين الدية^(١) ولأنها عضوان ليس في البدن مثلها، فهي جمال ظاهر ومنفعة مقصودة، فإنها طبق على انتم تفتيان ما يؤذيه، ويثران الأسنان، ويروان الريق، وينفخ بهما، ويتم بها الكلام وغير ذلك من المنافع، فتجب فيها الدية كالتيدين والرجلين.

وبجمهور الفقهاء على أنه تجب في كل واحدة منهما نصف الدية من غير تفریق، وروي هذا عن أبي بكر وعلي رضي الله عنهما. وفي رواية عند الحنابلة، يجب في الشفة العليا ثلث الدية، وفي السفلى الثلثان، وبه قال سعيد بن المسيب والمزهرى، لأن النصف بها أعظم، لأنها هي التي تدور وتحرك، وتحفظ الريق، والطعام، والعلية سكتة^(٢).

الحاجبان واللمحة وقرع الرأس :

٥٠ - ذهب الحنفية والحنابلة إلى أن في إتلاف

والنعمود وهذا إذا أخذنا إلى العظم واسترحل خصلها حتى لا يبقى على السورك لحم. أما بعض اللحم فإذا عرف قدره فبقت طه من الدية، وإلا فالحكومة، كما صرح به الشافعية والحنابلة، وقالوا: لا فرق في ذلك بين الرجل والمرأة^(٣).

وقال المالكية: في أنفي الرجل حكومة، وكذلك في أنفي المرأة في المشهور عندهم. وقال أشهب: فيها الدية، لأنها أعظم عليها من تدبيرها^(٤).

الرجلان :

٤٨ - لا خلاف بين الفقهاء في أنه تجب الدية الكاملة في قطع الرجلين كليتهما، وأن في إحداهما نصف الدية، وحد القطع هنا هو مفصل الكعبين.

والخلاف فيما إذا قطع أكثر من الكعبين إلى أصل الفخذ من الورك أو الركبة، كالخلاف في قطع اليدين فوق الكوعين في وجوب حكومة عدل مع اندرة أو عدم وجوبها عند الفقهاء (ز: ٤٣)، ورجل الأعرج كرجل الصحيح، كما أن يد الأعرج كيد الصحيح^(٥).

• والروضة ٢٨٥/٩، والمحرر ٣٥/٨، والمسمى من الفرق والرجع نرجع منه اليد والقدم، الحسن - مادة (صم).

(١) حديث: «وفي الشفتين الدية» تقدم بحريه فـ ٧.

(٢) نيسب الحقائق على كسر شدقتين للريعي ٢٩/٦.

وروضة الطالين ٢٧١/٩، وسنن المحتاج ٩٢/٤، والمحرر

لا من قدامة ١٤/٨.

(١) لا حقيار ٣٨٥/٥، وسنن المحتاج ٦٧/٤، والمحرر

لا من قدامة ٣١/٨.

(٢) للمسمى مع الشرح الكبير ٢٧٧/٤.

(٣) المحرر ٣١٥/٨، وجواهر الإكليل ٢/٢٦٨.

شعر الحاجبين إذا لم يثبت الدية، وفي أحدهم نصف الدية. وكذلك في شعر النخبة إذا لم يثبت الدية، وهذا قول سعيد بن المسيب وشريح والحسن وقتادة، ويروي ذلك عن علي وزيد بن ثابت رضي الله عنهما، لأن فيه إدهاب الجمال على الكمال، وفيه إدهاب منفعة، فإن الحاجب يرد العرق عن العين ويفرقه. وهذب العين يرد عنها ويصومها. (١)

وقال الشافعية والمالكية: لا يجب في إنلاف الشعور غير الحكومة، لأنه إنلاف حال من غير المنفعة، فلم يجب فيه غير الحكومة، كإنلاف العين القائمة وألبس السلام. (٢)

الشقراء:

٥٩ - الشقراء بالضم هما اللحمان المحيطان بفرج المرأة المغطيان له، وفي فطحها أو إنلافها إن بدا أعظم من فرجها الدية الكاملة، وفي إنلافها أو قطع أحدهما نصف الدية عند جمهور الفقهاء المالكية والشافعية والحنابلة والمذاهب على ذلك ما روي عن ابن وهب عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه قضى في شقري المرأة بالدية. ولأن فيها جمالا ومنفعة مقصودة، إذ بها يقع الالتذاذ بالجميع. (٣) ولا فرق في ذلك بين الرنقاء والقرناء وغيرهما، ولا بين البكر والثيب،

شعر الحاجبين إذا لم يثبت الدية، وفي أحدهم نصف الدية. وكذلك في شعر النخبة إذا لم يثبت الدية، وهذا قول سعيد بن المسيب وشريح والحسن وقتادة، ويروي ذلك عن علي وزيد بن ثابت رضي الله عنهما، لأن فيه إدهاب الجمال على الكمال، وفيه إدهاب منفعة، فإن الحاجب يرد العرق عن العين ويفرقه. وهذب العين يرد عنها ويصومها. (١)

وأما النخبة فلأن فيها جمالا كاملا، لقوله عليه الصلاة والسلام: «إن ملائكة سيما الدنيا تقول: سبحان من زين الرجال باللحمي والنساء بالذوائب». (٢)

وعن علي رضي الله عنه أنه أوجب في شعر المرء إذا حلق فلم يثبت دية كاملة. ونقل الموصلي عن أبي جعفر الخليلي قوله: إنها نجس الدية في النخبة إذا كانت كاملة يتجمل بها. أما إذا كانت طاقات متفرقة لا يتجمل بها فلا شيء فيها، وإن كانت غير متفرقة ولا يتجمل بها وليست الجنابة عليها مما تشبهها ففيها حكومة عدل. (٣)

وقال ابن قدامة: ولا نجس الدية في شيء من

(١) المغني لابن قدامة ٨/ ١٠، ١١

(١) القليدات ٧/ ٣١١، والأختار ٤/ ٣٨، ٣٩، المغني لابن قدامة ٨/ ١٠، ١١

(٢) حديث «ملائكة سيما الدنيا» أخرجه الديلمي في مسند الفردوس ٤/ ٦٥٧ - ط دار الكتب العلمية.

(٣) الأختار ٨/ ٢٩

(٢) المدوني مع الشرح الكبير ١/ ٢٦٩، وأنها ٢/ ٢٠٨

(٣) المدوني مع الشرح الكبير للدردير ١/ ٢٦٨، ومعي المحتاج لمخطوط الشريفي ١/ ٢٧٤، والمغني لابن قدامة

١٤/ ٢١، ط. الرصاص، والمحرشي ٨/ ٤٥

والكبيرة والصغيرة ، كما صرح به الشافعية والحنابلة ^(١)

ولم نجد فيها اطلعنا عليه من كتب الحنفية كلاما في هذا الموضوع .

الأعضاء التي في البدن منها أربعة :

أشجار العينين وأهدابها :

٥٢ - الأشجار هي حروف العين التي بنيت عليها الشعر ، والشعر النابت عليها هو الهدب ^(٢)

وذهب جمهور الفقهاء إلى أن في قطع أو قلع أشجار العينين الأربعة دية كاملة ، وفي أهدابها ربع الدية ، وهذا إذا اختلفت بالكلية بحيث لا يرجح عودها عند الحنفية والشافعية والحنابلة ، وذلك لأنه يتعلق بها الجمال على الكمال ، وتعلق بها النعمة وهي دفع الأذى والقذى عن العين ، وتسميت ذلك بنقص البصر ، ويورث العمى ، فإذا وجب في الكل الدية وهي أربعة وجب في الواحد منها ربع الدية ، وفي الاثنين نصف الدية ، وفي الثلاثة ثلاثة أرباع الدية .

ولو قطع أو قلع الجفون مع الأهداب والأشجار تجب دية واحدة ، لأن الأشجار مع الجفون كشيء واحد كاللحار مع القصب ^(٣)

ولو قطع أو قطع الأهداب وحدها دون الأنصار . قال الحنفية والحنابلة ^(٤) تجب فيها دية مثل قطع الأشجار ، لأن فيها جمالا ونفعاً ، فإنها تقي العين وتروى عنها ، وتحملها وتحسنها ، فوجب فيها الدية كما تجب في حلمتي الثدي والأصابع .

وقال الشافعية : في قطع الأهداب وحدها حكومة عدل كسائر الشهور ، لأن الفأنت بقطعها الزينة والجمال دون المقاصد الأصلية ، وهذا إذا فسد منبتها ، وإلا فالعزير ^(٥)

أما المالكية فقالوا : لا دية في قلع أشجار العينين ، ولا في أهدابها ، بل تجب فيها حكومة عدل مطلقاً ، قال المواق نقلاً عن المدونة : ليس في أشجار العين وجزئها إلا الاجتهاد . أي حكومة عدل ^(٦)

ما في البدن من عشرة :

أصابع اليدين وأصابع الرجلين :

٥٣ - انشقق المقصداً على أن في قطع أو قلع أصابع اليدين العشرة دية كاملة ، وكذلك في

- ٣١١/٧ ، ٣٢١ ، الاختيار ٣٨/٥ ، وحاشية العمولي مع الترحيم الكبير ٣٧٧/٤ ، ومعني المحتاج ١/١٢٢ ، والمغني ٧/٨

(١) الزهني ١/١٣٠ ، والاختيار ٣٨/٥ ، والمغني ٨/٧٨

(٢) معني المحتاج ٤/٢٢

(٣) الفتح والإكمال على غرض المطلب ٦/٢١٣

(٤) معني المحتاج ٤/٦٧ ، والمغني ٨/٤١ ، ٤٢

(٥) المصباح الكبير

(٦) تبين المحاشي للزلمي ١/١٣٠ ، ويدائع الصنمق -

جمهور الفقهاء (الحنفية والشافعية وهو الأصح عند الحنابلة) لعدم ورود النص فيها، والتقدير لا بصار إليه إلا بالتوقيف^(١).

وقال المالكية: في إلتلاف الأصبع الزائدة في يد أو رجل إذا كانت قوية على التصرف قوة الأصابع الأصلية عشر الدية إن أوردت بالإلتلاف، وإن قطعت مع الأصابع الأصلية فلا شيء فيها.^(٢)

ودوي عن زيد بن ثابت رضي الله عنه أن فيها ثلث دية الأصبع، وذكر القاضي أنه قياس المذهب عند الحنابلة على رواية إيجاب الثلث في اليد الشلاء.^(٣)

ما في البدن من أكثر من عشرة:

دية الأسنان -

٥١ - لا خلاف بين الفقهاء في أنه يجب في كل سن نصف عشر الدية، وهو خمس من الإبل أو خمسون ديناراً، لقوله عليه الصلاة والسلام: دوفي السن خمس من الإبل^(٤)، والأسنان كلها سواء، لإطلاق الحديث، وقد دوي في بعض طرق الحديث: والأسنان كلها سواء، ولأن

قطع أصابع الرجلين، وفي قطع كل أصبع من أصابع اليدين أو الرجلين عشر الدية أي عشرة من الإبل، حديث عمرو بن حزم: وفي كل أصبع من أصابع اليد والرجل عشر من الإبل^(٥)، ودوي ابن عباس رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: ودية أصابع اليدين والرجلين عشر من الإبل لكل أصبع^(٦)، ولأن في قطع الكل نفويت منفعة البطش أو المشي، فتجب فيه دية كاملة، وأصابع كل من اليدين والرجلين عشر، ففي كل أصبع عشر الدية، ودية كل أصبع مفرومة على أنسلها (سلامياتها)، وفي كل أصبع ثلاث أسنان إلا الإبهام فإنها أسناتان وعلى ذلك ففي كل أسنة من الأصابع غير الإبهام ثلث دية الأصبع وهو ثلاثة أبعرة وثلث، وفي الإبهام في كل أسنة نصف عشر أسنة وهو خمسة أبعرة، والأصابع كلها سواء لإطلاق الحديث.^(٧)

أما الأصبع الزائدة ففيها حكومة عدل عند

(١) حديث: وفي كل أصبع من أصابع اليد والرجل عشر من الإبل، تقدمه ص ٧

(٢) حديث: ودية أصابع القدم والرجلين سواء، عشر من الإبل لكل أصبع، أخرجه الرملي (١٣/١٤ - ط الحلي)، وبذلك، حديث حسن صحيح.

(٣) يبين اعطاش الرملي ١٣١/٩، وصواهر الإكتل ٢٧٠/٩، وصحي النجاشي ٦٦/٤، والقي لابن قدامة ٣٦، ٣٥/٨

(٤) الرملي ١٣١/٦، وسنن النجاشي ٦٦/٤، وصواهر الإكتل ٢٧٠/٩، والقي لابن قدامة ٣٦، ٣٥/٨

(٥) صواهر الإكتل ٢٧٠/٩

(٦) القتي ٣٦/٨

(٧) حديث: وفي أسن من الإبل، تقدم من حديث عمرو بن حزم ص ٧

السواد أو إلى احمر أو إلى الخضرة ففيها
لأرض تاما، لأنه ذهب منفتحها، وذهب منفعة
العصو كذهب العضو، وإن كان التغير إلى
الخضرة ففيها حكومة عدل.^(١)

وقال الخالكية: تحب الدبة في الاستان بقلع أو
سوداك أو بها، وباحمرة بعد بياض، أو بصفرة
إن كانا عرف كالسوداك في إذهب الجمال، وإلا
فعلى حساب ما نقص، كما تحب الدبة
باضطرابها جدا بحيث لا يرمى شيئا، وفي
الاضطراب الخفيف الأرض بقدره.^(٢)

وقال الشافعية: تكمل دبة النسن بقلع كل
من أصلية تامة مشورة غير متقلقة.^(٣)

فلا تحب الدبة في النسن الشاغية،^(٤) وتجب
فيها حكومة، ولو سقطت منه فالتخذ سنة من
ذهب أو حديد أو عظم ظاهر فلا دبة في قنمها،
وإن ذلعت قبل الالتئام لم تحب الحكومة لكن
يعزر القالع، وإن قلعت بعد تشبث اللحم بها
واستند دها للمضع والقطع فلا حكومة أيضا
على الأظهر، وتكمل دبة النسن بكسر ما ظهر

الكمل في أصل المنفعة سواء، فلا يعتبر التفاوت
فيه، كالأيدي والأصابع، وإن كان في بعضها
زيادة منفعة ففي الآخر زيادة جمال.

وعلى ذلك تزيد دبة الأسنان كلها على دبة
التنفر بثلاثة أخماس الدبة عند جمهور الفقهاء،
لأن الإنسان له ثمان وثلاثون سنًا، فإذا وجب
في الواحدة نصف عشر الدبة يجب في الكل مائة
وستون من الإبل.^(٥)

وفي قول عبد الشافعية: لا يزيد على دبة إن
تعد الجاني واغدت الحذابة، كان سقطها،
يلسب دو، أو يضرب أو ضربت من غير تحلل
تسد مال، لأن الأسنان جنس متعدد فأشبه
الأصابع، فإن تحلل الأسنان بين كل سن
وأخرى أو تعدد الجاني فإنها تزيد نفعًا.^(٦) وهذا
في قلع الأسنان الأصلية المنقورة (الدائمة)، ولو
ضرب أسنان رجل فتحركت أو تغيرت إلى
السود أو الحمر أو الخضرة أو نحوها ففيه عند
الفقهاء تفصيل:

فقال الحنفية: لو ضرب أسنان رجل وتحركت
ينتظر مضي حول، لأنه مدة يظهر فيه حقيقة
حياة: من السقوط والتغير والثبوت، سواء أكان
المضروب صغيرًا أم كبيرًا، فإن تغيرت إلى

(١) البدائع للكاظمي ٣١٥/٧

(٢) جواهر الإكليل ١٢٠/١

(٣) الروضة ١٧٦/٩

(٤) السن تصانيعه هي السن المزادة على الأسنان التي حالك

منها منبت غيرها (انصباح).

(٥) الزيلعي ١٣١/٦، وجواهر الإكليل ١٢٠/١، ومعي

المنهاج ١٤٢/٤، وكتيب النجاشي ٤٢/٩

(٦) معي المنهاج ٦٥/٤

انها من عودها وجبت دينها، وإن عادت
فصيرة أو شوهاء أو أخول من أخوانها أو صفراء
أو حمراء أو سوداء، أو خضراء فحكومة، لأنها لم
تذهب بمسغنتها فلم تجب دينها، ووجبت
الحكومة لتقصها، وإن جعل المجني عليه مكان
الس المفلوكة مسا أخرى فثبت لم يسقط دية
المفلوكة، كي لو لم يجعل مكانها شيئاً، ثم إن
قلعت الس المجهولة ففيها حكومة لتنفص،
وإن قلع سنة فردة فأنجم ذبه أو شى نقصه فقط
وهو حكومة، ثم إن أبانها أجنبي بعد ذلك
وجبت دينها كي لو لم تقدم جناية عليها. (١)

دية المعاني والمنافع :

٥٥ - الأصل في دية المعاني - مفضلاً عما ورد في
بعضها من نصوص - أنه إذا فوت جنس منقعة
على الكمال، أو أزال جملاً مفصوداً في الأدمي
على الكمال يجب كل الدية، لأن فيه إتلاف
النفس من وجه، إذ النفس لا تفي منتفعاتها
من هذا الوجه. وإتلاف النفس من وجه ملحق
بالإتلاف من كل وجه في الأصم تعطيلاً له. (٢)

وهذا الأصل كما هو معتبر في الأعضاء معطية
كذلك في إذهباب المعاني والمنافع من الأعضاء
وإن كانت باقية في الظاهر. وما تجب فيه الدية

منها وإن بقي السخ بحاله. (٣) ولو قلع السن
من السخ وجب أرش السن فقط على
المذهب، وإن قلع سن صغير لم يعمر ينتظر
عودها، فإن عادت فلا دية وتجب الحكومة إن
بقي شين. وإن مضت السنة التي يتوقع فيها
العود ولم تعد وفسد الميت ثيب الدية. وإن قلع
مسا وكانت متقلطة (متحركة) فإن كان بها
اضطراب شديد يهرم أو مرض أو جوهراً وبطلت
منتفعاتها ففيها احكومة، وإن كانت متحركة
حركة بسيرة لا تنقص المنافع فلا أثر لها وتجب
الدية. (٤)

ولو تزلزلت سن صحيحة بجناية ثم سقطت
بعدها لزيم الأرش، وإن ثبت وعادت كما كانت
ففيها حكومة عدل. (٥)

وقال الجناينة : في كل من قد أضر جنس
من الإمل سواء أفلعت بسخنها أو قطع الظاهر
منها فقط، وسواء أقرعها في دفعة أو دفعات،
وإن قلع منها السخ فقط ففيه حكومة، ولا يجب
مقلع من الصغير الذي لم يشتر شي. في الحال،
لكن ينتظر عودها، فإن مضت مدة يحصل بها

(١) نسخ بالكسر أصل السخ. والنسخ الأصل و كل شيء
المسح :

(٢) الروضة ٢٧٦/٩، ٢٨٠.

(٣) مني المساج ١/ ٦٣، ٦٤، ٦٥، وروضة الطالبين

٢٨٠ - ٢٧٦/٩

(٤) كشاف الضاع ٢/ ٢٣، والنفى ١/ ٢١

(٥) بين المحققين للربلي ١/ ١٢٩

من المعاني العقل والنطق وقوة الجوارح والإماء في
الذكر والحمل في المرأة، بالسمع والبصر والشم
والذوق واللمس.

وهذا إذا تألفت المعاني دون إتلاف الأعضاء
لمصلحة عليها. وإن تلف الحسوس والمنفعة معا
ففي ذلك دية واحدة. وإن أتلفها بجنايتين
مفردتين تحملها الدية فدية كل عضو أو منفعة
بحسب الحالة.

وبأن ذلك فيما يلي:

أ - العقل :

٥٦ - لا خلاف بين الفقهاء في وجوب الدية
الكاملة في إذهب العقل، لأنه من كرم المعاني
قدرا وعظمت نفعا، فإل به يتميز الإنسان
ويعرف حقائق الأشياء، ويتلذذ إلى مصالحه،
ويضي ما يفهمه، ويدخل في التكليف. ^(١) وقد
ورد في حديث عمرو بن حرم: «وفي العقل
الدية». ^(٢)

قال ابن قدامه: فإن أذهب عقله تماما
بالصرب وغيره تحب الدية الكاملة، وإن نقص
عقله نقصا معلوما بالزمان وغيره، مثل أن صار
يحيى يوما ويفيق يوما فعليه من الدية بقدر ذلك،
وإن لم يعلم مثل أن صار مدهوشا، أو يفرغ مما
لا يفرغ منه ويستوحش إذا خلا، فهذا لا يمكن

(١) حاشية ابن عابدين ٥/ ٣٩٩، والسريلي ٩/ ٢٩٩،
وحاشية المنزوي ٨/ ٣٥٠، روضة المطهرين ٩/ ٢٨٩،
والفهي لابن تيمية ٨/ ٥٧٨، وما بعدها.

(٢) حديث «وفي العقل لدية» تقدم ترجمته ف: ٧.

نقديره، فتجب فيه حكومة. ^(١)

ومثله «أي كتب الحسية والمالكية
والشافعية». ^(٢)

وتقدير الجناية يكون بتقدير القاضي مستعينا
بقول أهل الخبرة.

ب - قوة النطق :

٥٧ - ذهب الفقهاء إلى أن في إذهب قوة النطق
دية، فإذا فعل بلسانه ما يعجزه عن النطق
بالكمال تحب الدية الكاملة، وإن عجز عجزا
جزئيا بأن كان يشتر عنى نطق بعض الحروف
دون بعضها فالدية تقسم بحسب الحروف عند
جمهور الفقهاء، للاروي عن عبي رضي الله عنه
أنه قسم الدية على الحروف، فإ قادر عليه من
الحروف أيسر بحسابه من لدية، وما لم يقدر
عديه ألزمه بحسابه منها.

وقيل: تورخ الدية على الحروف المتعلقة
باللسان دون حروف الحلق والحنجرة والخروف
الشفوية الحسة، كما تقدم في دية اللسان ^(٣)
وقال المالكية: يقدر نقص النطق بالكلام
اجتهادا من العارفين، لا يقدر الحروف،
لاختلافها بالخفة والنقل. ^(٤)

(١) الفهي لابن تيمية ٨/ ٣٧٨، ٣٨٠.

(٢) ابن عابدين ٥/ ٣٩٩، والروضة ٩/ ٢٨٩.

(٣) سريلي ٩/ ٢٩٩، وابن عابدين ٥/ ٣٩٩، وحواضر
الإكمل ٩/ ٢٩٨، ٣٦٩، وروضة الطالبيين ٩/ ٢٩٩،
وكتابات الفقهاء ٩/ ٤٠٠.

(٤) حواضر الإكمل ٩/ ٢٩٨، ٢٩٩.

الفقهاء،^(١) ولو أذهب البصر من إحدى العينين أو السمع من إحدى الأذنين فبعض نصف الدية أما لو أذهب بعض البصر أو بعض السمع من إحدى العينين أو الأذنين أو كليهما، فعليه الدية بحسب ما ذهب إليه كان مضطرباً، كما يقول المالكية والشافعية، وقال الحنابلة: في نقصان السمع أو البصر حكومة مطلقاً.^(٢)

ولو أزال أذنيه وسمعته نجب ديتان كما صرح به ائشافعية والحنابلة، لأن محل السمع غير محل لقطع، والسمع قوة لودعها الله تعالى في العصب المروث في الصياح، بخلاف ما لو قطع عينيه فأذهب بصره فتجب دية واحدة، لأن البصر يكون بهما.^(٣)

هـ - قوة الشم :

٩٠ - ذهب جمهور الفقهاء (الحنفية والمالكية والحنابلة وهو الصحيح عند الشافعية) إلى أنه نجب الدية الكاملة في إلتاف الشم كاملاً، لأنه حاسة تختص بمنفعة، فكانت فيه الدية كسائر الحواس.

وقد ورد في حديث عمرو بن حزم : «وفي

ونجب هذه الدية بالحنابة على النطق، وإن كان اللسان باقياً.

ج - قوة الذوق :

٥٨ - الذوق قوة مشقة في العصب المروث عنى جرم اللسان، تدرك به الطعيم لمخالطة الرطوبة اللعابية التي في الفم، ووصولها إلى العصب.^(٤)

وقد ذهب الفقهاء إلى وجوب الدية في إلتاف حاسة الذوق، ونرجى عليه فأنجب كلامه وذوقه معاً فعليه ديتان، لأن كل واحد منهما منفعة مقصودة في الإنسان.^(٥)

قال النووي : يبطل الذوق بالحنابة على اللسان أو السفوية أو نحوهما. والمدرك بالذوق خمسة أشياء : الخلوة والحموضة والمرارة والثلوجة والغذوية. والدية تنوزع عليها.

فإذا أبطل إدراك واحدة وجب خمس لدية. وإذا أبطل إدراك اثنين وجب خمساً الدية وهكذا. ولو نقص الإحساس فلم يدرك الطعيم على كمالها فالواجب الحكومة.^(٦)

د - السمع والبصر :

٥٩ - نجب الدية الكاملة في إذهاب قوة السمع أو قوة البصر إذا دعت المنفعة بشامها. عند جميع

(١) حاشية ابن عديم ٢٩٩/٥، راسيدي ١٢٩/٦، وحاشية الدسوقي ٢٢٢/١، والروضة ٢٩٩/٩، ومغني

الحجاج ٢٩٩/٤، وكشاف القناع ٣٤١/٦، ٣٥٠

(٢) الدسوقي ٢٢٢/٤، والروضة ٢٩٩/٩، وتنفيد ٣٠٢/٨،

٢، كشاف القناع ٣٦٦/٦

(٣) مغني الحجاج ٢٩٩/٤، والمغني ٢٠٢/٨

(٤) المحرشي ٢٥٠/٨

(٥) الحاشية مع الفتح ٣٠٨/٨، وابن عديم ٣٩٩/٥،

والمحرشي ٣٥٠/٨، وحاشية الدسوقي ٢٢٢/١، ومغني

الحجاج ٢٩٩/٤، وكشاف القناع ٣٠٢/٨

(٦) الروضة ٣٠٢/٩

جنس المتعة من التوالد والتناسل.^(١)

ولا تندرج في إتيلاف الخصاع أو لإمشاء ذية الصلب وإن كانت قوة الخصاع فيه كما قال المالكية. فلو ضرب صلبه فأبطله وأبطل جماعه فعليه ديتان.

وذكر انشافعية من هذا القليل إتيلاف قوة حبل المرأة فيكمل فيه ديتها، لانقطاع النسل.^(٢)

ذية الشجاج والجراح :

٦٣ - الشجاج ما يكون في الرأس أو الوجه، والجراح ما يكون في سائر البدن.

وقد اختلف الفقهاء على أنه لا يجب إرثس مفترق في سائر جراح البدن، باستثناء الجائفة، وإنما يجب فيها الحكومة،^(٣) وذلك لأنه لم يرد فيها نص من الشرع ويصحب ضبطها وتقديرها.^(٤) أما الجائفة، وهي ما وصل إلى الجوف من بطن أو ظهر أو صدر أو ثغرة نحر أو ورك أو جنب أو خاصرة أو مشاة أو غيرها فاتفق الفقهاء على

المشم الدية.^(٥)

وإن نقص الشم بأن علم قدر الذاهب وجب قسطه من الدية، وإن لم يعلم وجبت حكومية بفدرها الحاكم بالاحتياط.^(٦)

وفي قول عند الشافعية: لا تجب الدية في الشم بل فيه حكومية.^(٧)

و- اللبس

٦١ - اللبس قوة منبشة على سطح البدن تدرك به الحرارة والبرودة والنسومة والخشونة ونحوها عند المساس. وقد ذكر ضهاء المالكية أن في إذهاب هذه القوة ذية كاملة قياسا على الشم.^(٨) ولم نجد لبيعة الفقهاء كلاما في هذا الموضوع.

ز- قوة الجراح والإمشاء :

٦٢ - صرح الفقهاء بأنه تجب الدية الكاملة بالجناية على قوة الجراح إذا عجز عنه كاملا، بإجماع إنعاطه، ولو مع يقاض المني وسلامة لصلب والذكر، أو انقطع ماؤه، سواء أكان بالضرب على الصلب أو غير ذلك. لأن الجراح منفعة مقصودة تتعلق به مصالح همة. فإذا فات وجبت به ذية كاملة. وكذلك بانقطاع الماء بغوت

(١) حديث: «من شام دية» تقدم لمرجه ٧/١

(٢) حاشية ابن عابدين ٥/٢٦٩، وجواهر الإكليل ٢/٢٨٨.

(٣) ردود الطالين ٢/٢٩٥، ومغني المحتاج ٤/٧٠-٧١.

والغني لابن قدامة ١١/١٢٠

(٤) مغني المحتاج ١/٧١

(٥) حاشية الشارقي على الشرح الكبير ٤/٣٧٢

(١) الأختار ٥/١٣٧، وحاشية الدررقي ٤/٢٧٢، وقليوبي

١٤٢/١، وبيضة العلاج ١٧/٣٣٣، ٢٢١، والمغني ٢٦/٩

(٢) القليوبي ١٣/١٤٢، وحاشية الدررقي مع الشرح الكبير

٢/١٧٢، ومغني المحتاج ٤/٧١

(٣) الحكومة هي ما تدفع للمجني عليه من قبل الجاني باعتباره

القاتل أو بتفسير أهل آخره، وذلك فيما لا يكون له إرث

مقدر (ر) حكومة عدل.

(٤) الاختصار لتدوين المحتار ٥/١٢٠، والزيلمي ٢/١٢٢.

(٥) ١٣١، وجواهر الإكليل ملخص حقل ١٧/٢٧٧، وردود

الطالبين ١٩/٢١٥، والمغني ٤/٤٤

بأن كان على رأسه موضحة إذا قيس بها
الباضعة مثلاً عرف أن المقطوع ثلث أو نصف في
عنى اللحم وجب قسطه من أرش الموضحة .
قال النووي : فإن شككنا في قدرها من الموضحة
أوجبت اليقين ، قال الأصحاب : ونعبر مع ذلك
الحكومة ، فيجب أكثر الأمرين من الحكومة
وما يقتضيه التفسير ، لأنه وجد سبب كل واحد
منها .^(١)

أما الموضحة والمباشرة والمقتلة والأمة أو
للمسومة ففي كل واحد منها أرض مقدر ، وببانه
فيها يلي :

أ - الموضحة :

٦٥ - الموضحة هي أقل شجة فيها أرض مقدر
من الشارع ، ولها أهمية عند الفقهاء ، لأنه
يجب فيها الضمان إذا كانت عمداً ، وهي
الفاصل بين وجوب المقدر أي الأرض وغير المقدر
أي الحكومة .

وانتق الفقهاء على أنه في الموضحة نصف
عشر الدية ، وهو خمس من الإبل في الحر الذكر
المسلم .^(٢) لما ورد في حديث عمرو بن حزم « وفي
الموضحة خمس من الإبل » .^(٣)

إلا أن المالكية لا يعتبرون الجرح على

أن فيها ثلث الدية ، سواء أكانت عمداً أم
خطأ ، وذلك لما ورد في حديث عمرو بن حزم :
« وفي الجائفة ثلث الدية » .^(٤)

كما اتفقوا على أن الجائفة إذا نفذت من
جانب لأخر تعتبر جائفتين ، وفيها ثلثا
الدية .^(٥)

أما الشجاج وهي الجروح الواقعة في الرأس
والوجه فقد قسمها أكثر الفقهاء إلى عشرة
أنقسام ، على اختلاف في تسميتها ، ويتنظر ذلك
في مصطلح كل منها .
جزء هذه الشجاج :

٦٤ - ذهب جمهور الفقهاء (الحنفية والمالكية
والحنابلة) وهو وجه عند الشافعية) إلى عدم
وجوب أرض مقدر فيها يكون أقل من الموضحة ،
أي قبل الموضحة ، وهي الحارصة ، والدائمة
والدائمة والباضعة والمتلاحة والسحلي ، وإنما
يجب في كل من هذه الشجاج حكومة عدل .^(٦)
لأنه ليس فيها أرض مقدر ، ولا يمكن
إهلاكها ، فتجب الحكومة .^(٧)

والقول الثاني عند الشافعية أنه إن لم يمكن
معرفة قدرها من الموضحة فكذلك . وإن أمكن

(١) حديث : « وفي الجائفة ثلث الدية » . تقدم ترجمته ج ٧ /

(٢) « الاختصار » ٤٦ / ٥ . وابن عسدين ٣٥٦ / ٥ . والهيوف

٢٤٩ / ٨ ، ٢٥٨ ، وجوامع الإكليل ٢٦٧ / ٢ ، والروضة

٢٦٦ / ٨ ، وما بعدها ، والفتي ٤٩ / ٨

(٣) الزيلعي ١٦٣ / ٨ ، والاختصار ٢١ / ٥ ، والفتاوى المدونة

٢٦٣ / ٢ ، والروضة ٢٦٥ / ٨ ، والمضي ٤٢ / ٨

(٤) المراجع السابقة ، والاختصار ٤٢ / ٥

(١) روضة الطالين ٢٦٥ / ٩

(٢) ابن عسدين ٣٧٢ / ٥ ، والحدود ٣١٠ / ٩ ، وجوامع

الإكليل ٢٦٧ / ٢ ، والروضة ٢٦٣ / ٨ ، والمضي ٤٢ / ٨

(٣) حديث : « وفي الموضحة خمس من الإبل » سبق ترجمته

٧ / ٨

رضي الله عنها ومعه قاله شريح ومكحول
والشعبي والزهري وربيعة.

وروي عن سعيد بن المسيب وهو رواية عن
أحمد أن موضحة الوجه فيها عشر من الإبل لأن
شبهها أكثر، وموضحة الرأس يسترها الشعر
والعمامة. (١)

ب. الهاشمة :

٦٦- الهاشمة هي التي تتجاوز الموضحة وتشم
العظم أي فكرك، كما تقدم.

ويذهب جمهور الفقهاء إلى أن فيها عشر
الدبة، وهو عشرة أبعرة، وهذا عند الحنفية
والحنابلة، وهو قول الشافعية إذا كانت مع
الإيضاح. وروي ذلك عن زيد بن ثابت
رضي الله عنه، وهو لا يكون إلا عن ثوبان،
وبه قال قتادة والثوري. (٢)

أما في الهاشمة دون الإيضاح ففيها حنة
أبعرة على الأصح عند الشافعية، وقيل:
حكومة. (٣)

وقال ابن النفر: تحب في الهاشمة الحكومة،
إذ لا سنة فيها ولا إجماع، فتجب فيها الحكومة

الأنف واللعلي الأسفل موضحة، فلا يقولون
فيها بأرشد مقلد، فتجب فيها حكومة عدل،
كأثر جراحات البدن. (٤)

وقيدها الحنفية بأن لا يكون المجني عليه
أصمعا، وإلا ففيها حكومة عدل، لأن جلده
أقلص زينة من غيره. (٥)

وقال الشافعية وإنما يجب في الموضحة خمس
من الإبل في حق من يجب الدبة الكاملة بقتله،
وهو الحر المسلم المذكور وهذا المبلغ نصف عشر
دينه، فتراعى هذه النسبة في حق غيره فتجب
في موضحة اليهودي نصف عشر دينه وهو يعبر
وثلاثان، وفي موضحة المرأة يبران ونصف، وفي
موضحة المجوسي ثلاثا يعبر. (٦)

وذهب الحنابلة إلى النسوية بين الذكر
والأنثى في موضعيتها لما ورد في حديث عمرو بن
حزم: «وفي الموضحة خمس من الإبل»، (٧) وهو
مطلق، فالرجل والمرأة لا يختلفان في أرشد
الموضحة لأنه دون الثلث، وهما يستويان فيما
دون الثلث ويختلفان فيما زاد على الثلث. (٨)

ويذهب أكثر الفقهاء إلى أن موضحة الرأس
والوجه سواء، وروي ذلك عن أبي بكر وحمر

(١) للثوبان ١/٦٠

(٢) ابن علقين ٥/٣٧٢

(٣) الروضة ١/٢١٣

(٤) حديث: «وفي الموضحة خمس من الإبل». حتى تحرقه

٧/٢

(٥) المعنى لابن قتادة ٨/٤٢، ٢٢

(٦) نفس المرحم.

(٧) القزلي ١/١٣٣، ١٣٤، وانظر نصب الرتبة ١/٣٧٤.

ومائة المحتاج ٧/٣٠٤، والمعنى ٨/١٥، ١٦

(٨) معني المحتاج ١/٨٨

مرفوعا، وقد حكى ابن المنذر إجماع أهل العلم عليه^(١).

وقد سبق كلام بعض المالكية أن المتقلة يقال لها الهاشمة أيضا عندهم^(٢).

د - الأمة أو الأمومة :

٦٨ - الأمة والأمومة شيء واحد، قال ابن خلدون نقلا عن ابن عبد البر: أهل العراق يقولون لها الأمة، وأهل الحجاز يقولون لها الأمومة، وهي الجراحة الواصلة إلى أم الدماغ، وهو الجلد الذي تجمع الدماغ وتستره.

وعب في الأمومة ثلث الدية عند جمهور الفقهاء (الحنفية والمالكية والشافعية)، وفي الصحيح عند الشافعية^(٣) لما ورد في حديث عمرو بن حزم: «في الأمومة ثلث الدية»^(٤) وعن ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي ﷺ مثل ذلك.

كما نجب فيها دون الموضحة^(٥).

أما المالكية فقد اختلفت أقوالهم: فقد جاء في مختصر خليل وشروحه أن الهاشمة أو شها عشر الدية ونصفه^(٦) ونقل المواق عن ابن شماس أن الهاشمة لا دية فيها بل حكومة.

وقال ابن رشد: لم يعرفها مالك، وفي قول عندهم فيها عشر الدية مائة دينار^(٧).

وقال الشافعي المالكي: المتقلة، ويقال لها: الهاشمة أيضا، فيها عشر الدية ونصف عشرها وهي خمسة عشر بعيرا^(٨).

ج - المتقلة :

٦٧ - المتقلة هي التي تنقل العظام بعد كسرها وتزيلها عن مواضعها.

ولا خلاف بين الفقهاء في أنه يجب في المتقلة عشر الدية ونصفه - أي خمسة عشر بعيرا - وذلك لما ورد في حديث عمرو بن حزم: «وفي المتقلة خمس عشرة من الإبل»^(٩) ومثله ما ورد في حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده

(١) حاشية ابن عابدين ٣٧٢/٥، والاختيار ٤٢/٥، والمواق على حاش الخطيب ٢٥٨/٦، وسنن المحاج ٢٥٩، والروضة ٢٦٦/٩، والمضي ٤٦/٨.

(٢) الفواكه الدواني ٢٦٢/٢، الزرقاني ٣٨/٨، ٣٥.

(٣) الاختيار ٤٢/٥، والزيلعي ١٣٦/١، وجواهر الإكليل ٢٦٠/٢، والمواق ٢٥٩/٦، والروضة ٢٦٦/٩، والمضي ٤٦/٨.

(٤) حديث: «في الأمومة ثلث الدية». تقدم من حديث عمرو بن حزم ف ٧/٤.

(٥) المضي ٤٦/٨، ٤٦.

(٦) جواهر الإكليل ٢٦٧/٢.

(٧) المواق جاش الخطيب ٢٥٨/٦، ٢٥٩.

(٨) الفواكه الدواني ٢٦٢/٢.

(٩) حديث: «وفي المتقلة خمس عشرة من الإبل». سبق ترجمته ٧/٤.

وإتلاف الأعضاء أو المعاني المختلفة إذا لم تفعل
إلى الموت فإن قطع يديه ورجليه مع ولا يموت
المحني عليه تحب ديتان .

ونقل النووي عن المؤيد أن فيها ثلث
الدية وحكومة .^(١)

هـ - الدامغة :

٦٩ - الدامغة هي الشجة التي تتجاوز عن الأمة
فتخرق أخلده وتصل إلى الدماغ وتخسف .^(٢)
ولم يذكرها بعض الفقهاء في بحث الشجاج .
لأن المحني عليه يموت بعدها عادة . فيكون
قتلا ، لا شجا .

وإن جنى عليه فأذهب سمعه وبصره وعقله
وجب ثلاث ديات ، وهكذا ، وقد روي عن
عمر بن الخطاب رضي الله عنه في رجل رمى
الحرس بحجر فذهب عقله وبصره وسمعه وكلامه
فقتل في يارببع ديات وهو حي ، لأنه أذهب
منافع في كل واحدة منها دية ، فوجب عليه دياتها
كما لو أذهبها بجنايات مختلفة .

فإن عاش المحني عليه بعد الدامغة ، فذهب
جمهور الفقهاء (الخفية والمالكية في المعتد وهو
المذهب عند الحنابلة والأصح المنصوص عند
الشافعية) إلى أن فيها ما في الأمة ، وهو ثلث
الدية .

وفي قول عند الشافعية والحنابلة تحب فيها
مع الثلث حكومة لحرق غشاء الدماغ . وفي قول
عند المالكية تحب في الدامغة حكومة عدل .^(٣)

أما إذا أفضت الجناية إلى الموت فتدخل
ديات الأطراف والمعاني في دية النفس فلا تحب
إلا دية واحدة .^(٤)

٧١ - وينتد على هذا الأصل اتفق الفقهاء في
الجمعة على أن الجناية على ما دون النفس إذا لم
يطرأ عليها البرء والاندمال وكانت من جاني
واحد فتدخل مع الجناية على النفس .

تداخل الديات وتعددتها :

٧٠ - الأصل أن الدية تتعدد بتعدد الجناية

(١) الروضة ١٩/٦٦٤

(٢) تصحيح الشرح ، «دماغ» ، والربيع ١٦/١٣٠ ، ١٣١ ،
ومنه المحتاج ١/٥٨ ، والمغني ٨/١٧

(٣) المحرمي ٨/١٩٦ ، والزرقي ٨/١٧٤ ، وحواشر الإكليف
٦/٢٠ ، والمواق ٦/٢٤٦ ، والتصديق ٦/٢٧٠ ، ومنه

المحتاج ١/٥٨

(٤) بدائع تنصيص ٧/٣٠٢ ، وضع القسطنطين ٨/١٨٢ ،

والاختيار ٥/١٤٢ ، والزيغري ٦/١٣٥ ، والمواق ٦/٢٦٤ ،

وجانبية شروقاني ٨/٨٣ ، وحواشر الإكليف ٦/٢٧٠ ،

ومنه المحتاج ٤/٧٦ ، والروضة ٩/٢٠٩ ، والمغني

٧/٦٨٥ وما بعدها ، ٨/٣٨

الجناية على الأطراف إلى النفس فثبت منها (١) كما انفقوا على أنه تتداخل الأعضاء في منافعتها، والمنافع في الأعضاء إذا كانت الجناية على نفس المحل، سواء أكانت مرة واحدة لم بدفعات مختلفة، إذا لم يضراً عليها البرء. فإذا قطع أنفه وأذهب شبهه لا تجب الإديّة واحدة، وإذا أذهب بصره ثم فقأ عيبيه لا تجب الإديّة واحدة وهكذا. وسواء أحصلت الجنايتان معاً أم بالتراخي بشرط أن لا يتخلل بينهما برء.

٧٢ - يقول الخنفي: من قطع يدا رجل خطأ ثم قتله عمداً قبل أن يبرأ، أو قطع يده عمداً ثم قتله خطأ أو قطع يده خطأ فبرئت يده ثم قتله خطأ، أو قطع يده عمداً فبرأت ثم قتله عمداً فإنه يؤخذ بالأمرين جميعاً. جاء في الهدية وقنع القدير: الأصل فيه أن يجمع بين الجزاءات واجب ما أمكن تنميها للأول لأن القاتل في الأعم يقع بضربات متعاقبة وفي اعتبار كفي ضرورة بنفسها بعض الحرج إلا أن لا يمكن الجمع فيعطى كل واحد حكم نفسه وقد تعذر الجمع في هذه الفصول في الأولين لاختلاف حكم القمطين وفي الآخرين لتدخل البرء، وهو قاطع للسراية حتى لو لم يتدخل وقد تجانس بان كاسا خطاين يجمع بالإجماع لإمكان الجمع واكتفي بدية واحدة. (٢)

وقال الموصني الخنفي: من شج رجلاً فذهب عقله أو شعر رأسه دخل فيه أرض الموضحة لأن العقل إذا مات فانت منقعة جميع الأعضاء قصار كما إذا شجبه فمات، وأما الشعر فلا أن أرض الموضحة يجب لموات بعض الشعر حتى لو نبت

وهذا إذا انفقت صفة الجناية على النفس والأطراف في العمد والخطأ، وكانت الجناية في الأطراف بالقطع والذلاف المعاني في محل واحد، ولم يطرأ على الجنايتين اندمال.

وإذا طرأ البرء والاندمال بين الجنايتين على الأطراف، أو على طرف ومحمس من نفس الطرف تعدد الديات. فإذا قطع أنفه واندمل ثم أظف شبهه تجب عليه ديتان. وإذا قطع يديه ورحليه ولم يسر إلى النفس والذملت تجب عليه ديتان. وهكذا. (٣)

وإذا طرأ البرء والاندمال بين الجنايتين على الأطراف، أو على طرف ومحمس من نفس الطرف تعدد الديات. فإذا قطع أنفه واندمل ثم أظف شبهه تجب عليه ديتان. وإذا قطع يديه ورحليه ولم يسر إلى النفس والذملت تجب عليه ديتان. وهكذا. (٣)

أما إن اختلفت الجناية صفة، بأن كانت إحداها عمداً والأخرى خطأ، أو لم يكن محل الجنايتين واحداً، ولم يتخلل بينهما برء، أو كانت

(١) البدع ٣٠٣/٧، وجواهر الإكمال ٢/٦٧٠، والروضة ٣٠٧/٩

(٢) نفس المراجع السابقة.

(٣) الهداية مع الفتح ٨/٢٨٦، ٢٨٢

كسائر الجنايات. (١)

٧٣ - يقول المالكية: تعدد الدية بتعدد الجناية إلا المنفعة بمحلها، فلو ضرب صلبه فبطل قيامه وقوة ذكره حتى ذهب منه أمر النساء لم ينسج. ووجبت ديشان، كما أن من شج رحلا موضحة فذهب من ذلك سمعه وعقله فعلى عاقلته دينان بجانب أرض الموضحة.

أما إذا ذهبت المنفعة بمحلها فتسدرج الجنائيات، فتجب دية واحدة، على المنفعة ومحلها معا. (٢)

وكذا إذا جرى على لسانه فأذهب ذوقه ونطقه أو فعل به ما منع به واحدا منها، أوهما مع بقا الإنسان إذا ذهب كله بضربة أو ضربات في نوز. وأما بضربات بخير فور فتعدد بمحلها الذي لا توجد إلا به. فإن وجدت بغيره وبه ولو أكثرها، كان كسر صلبه فأذهب ذوقه وقوة الجوارح قلبه دية شع قيامه. ودية لعدم قوة الجوارح وإن كان أكثرها في الصلب.

والتختلف أقوال المالكية في الأذن والأنف. فقد نقل أكثر شراح خليل عن ابن القاسم أن في الشم دية وينسج في الأنف كالصبر مع العين والسمع مع الأذن. وهذا مطابق لقاعدة: إن المنفعة لا تتعدد بمحلها، كما اقتضاه نص خليل: (وتعددت الدية بتعدد محلها إلا المنفعة

سقط الأذن. ولدية نجس بفوات جميع الشعر. وقد تعفنا بفعل واحد فدخل الجزء في الكل كما لو قطع أصبحه حشيت يده.

وإن ذهب سمعه أو صره أو كلامه لم تدخل. ويجب أرض الموضحة مع ذلك، لا ريب عن عموم رضي الله عنه أنه قضى في ضربة واحدة بأربع ديات، ولأن منفعة كل عضو من هذه الأعضاء مختصة به لا تعدى إلى غيره فأشبه الأعضاء المختلفة. بخلاف العقل فإن منفعته تعدى إلى جميع الأعضاء. وعن أبي يوسف أن الشجة تدخل في دية السمع والكلام دون البصر. لأن السمع والكلام أمر باطن فاعتبره بالعقل. أما البصر فأمر ظاهر فلا يلحق به. (٣)

وقال الريلي: الجناية إذا وقعت على عضو واحد فألفت شيئين، وأرض أحدهما أكثر، دخل الأقل فيه، ولا فرق في هذين أن تكون الجناية عمدا أو خطأ، وإن وقعت على عضوين لا يدخل، ويجب لكل واحد منهما أرضه سواء كان عمدا أو خطأ عند أبي حنيفة رحمه الله، لسقوط القصاص به عنده، وعندهما يجب للأول القصاص إن كان عمدا وأمكن الاستيفاء، وإلا فكما قال أبو حنيفة وقال زفر: لا يدخل أرض الأعضاء بعضها في بعض لأن كل واحد منهم جناية فيها دوز النفس فلا يتداخلان

(١) الريلي ١٢٥/٦

(٢) فراق ٢٦٤/٦

(٣) الاختصار للموصلي ١٢٥/٥

بمحلها)، وهذا هو الصواب، كما قال
البناني^(١٦).
وقال الزرقاني: ولا يشمل قوله (بمحلها)
الأذن والأنف، وإن اقتضاء كلام بعض
المشراح، بل في قطع الأذن أو الأنف غير المأذون
حكومية، والدية في السمع والشم، لأن السمع
ليس عمله الأذن، والشم ليس عمله الأنف
بشليل تعريفها^(١٧).
٧٤ - أما الشافعية فقالوا الشريبي في شرحه على
المحتاج: إذا أزال الجاني أطرافاً تقتضي ديات
كقطع الأذن، وسدين ورجلين، ولطائف
(معاني) تقتضي ديات، كإبطال سمع، وبصر،
وشم، فإن سرية منها، وكذا من بعضها لم
يُدخل البعض كما اقتضاء نص الشافعي،
واعتمده البلقيني إذا كان قبل الاندخال للبعض
الأخر فدية واحدة وسقط بدل ما ذكره، لأنها
صارت نفساً، أما إذا مات بسرية بعضها بعد
اندخال بعض آخر منها لم يدخل ما اندخل في دية
النفس قطماً، وكذا لو جرحه جرحاً يخترق
لا مدخل للسرية فيه ثم أجافه (أصابه بجائفة)
فمات بسرية الجائفة قبل اندخال ذلك الجرح فلا
يُدخل أوشه في دية النفس كما هو مقتضى كلام

(١٦) جواهر الإكليل شرح مختصر خليل ١/ ٢٧٠، والراجح
والإكليل يمشي الخطأ ١/ ٢٦٩، وحاشية البناني على
مزرقاني ٨/ ٤٣

(١٧) شرح الزرقاني على مختصر خليل ٨/ ٤٣

(١٦) مغني المحتاج ١/ ٢٦٦، ٢٧٠، وبهاية المحتاج ١/ ٣٢٤
ونظر هروضة ٩/ ٣٠٩، ٣٠٧

٧٥ - وقال الخنابلة : إذا قطع يديه ورجليه ثم عاد فغيب عنه قبل أن تدخل جراحه ، وصار الأمر إلى الدية بعقوبته أو كون النفس خطأ أو شبهه عند أو غير ذلك فالواجب دية واحدة ، لأنه قاتل قبل استقرار الجرح ، فدخل رأس الجراحه في رأس النفس ، كما لو سرت إلى النفس ، وقال بعضهم : يجب دية الأطراف المقطوعة ودية النفس . لأنه لما قطع بسراية الجرح بقتله صار كالنفس ، فأشبه ما لو قتل غيره ،^(١) وإن قطع الجاني بعض أعضائه ثم كتبه بعد أن برأت الجراح ، مثل أن قطع الجاني يديه ورجليه فبرأت جراحته ثم قتله فقد استقر حكمه تقطع بالدرء ولولي القتل خيار ، إن شاء عفا وأخذ ثلاث ديات ، وإن شاء فقتله وأخذ دينين ، دية للبيدين ودية للرجلين ، لأن كل جنابة من ذلك استقر حكمها ، كما قال الشافعي .^(٢) وهذا يعني أنه لا تدخل بعد الاندماح عندهم لا في النفس ولا في الأعضاء .

ولا تغفل العوافل عمدا ولا عبدا ولا صلحا ولا اعتقافا .^(٣)

ويشترك مع العاقلة في تحمل دية الخطأ الجاني نفسه عند الخفية والمالكية ، بخلاف الشافعية ومن معهم . حيث قالوا : ليس على الجاني المخطئ شيء من الدية .^(٤)

وقد تقدم دليل وحكمة تحمل العاقلة دية الخطأ وشبه للعمد .

وينظر تفصيل هذه المسائل في مصطلح : (عاقلة) .

لما إذا كانت الجنابة عمدا وسقط الفصاحش بشبهة أو نحوها ، أريحت باعتراف الجاني أو الصلح فإن الدية تحب في مان الجنابي نفسه ، لأنها دية معقولة ، ومن وجوه التقنين في العمد وجوب الدية على الجاني نفسه كما سبق .

وختلفوا في عبد الصبي والمجنون : فقال جمهور الفقهاء (الخفية والمالكية والحنابلة) وهو مقابل الأظهر عند الشافعية) إن عبد الصبي والمجنون خطأ تحمله العاقلة ، لأنه لا يتحقق فيها كمال التقصد ، فليس عليها عاقلة كسبها

من تحب عليه الدية :

٧٦ - الأصل أن الدية إذا كان مرجعها الفعل الخطأ أو شبه العمد ، ولم تكن أقل من الثلث تحملها العاقلة ، إلا دية العبد أو ما وجب بإقرار المجني عليه أو الصلح ، لقوله ﷺ :

(١) سميت . ولا تغفل العوافل عمدا ولا عبدا ولا صلحا ولا اعتقافا . أورده الزيلعي في نصب الراية ١/١ - ٣٩٩ ط المجلس العلمي ، وقال : غريب ، يعني لا تحمل له .

(٢) حاشية من عابدين ١/٤ ، ٤١٢ ، وحاشية القليوبي ١ - ١٥٦ ، وجواهر الإكليل ١/٢ ، ٢٩٥ .

(٣) المعنى ١/٧ ، ١٨٩ ، وكشاف الضاع ٥/٥٣٩

(٤) كشاف الضاع ٥/٥٤٠

وجوب الدية في بيت المال :

بتحمل بيت المال الدية في الحالات التالية :

١ - عدم وجود العاقلة أو عجزها عن أداء الدية :

٧٨ - صرح الفقهاء بأن من لا عاقلة له، أو كان

له عاقلة وعجزت عن جميع ما يجب بخطة أو

تتمتع بكون دية في بيت المال، لقوله تعالى : «أما

وارث من لا وارث له اعقل عنه وأئتمه»^(١)

وقال الشافعية والشافعية والخاتبة : هذا إذا

كان الجاني مسلماً فإن كان مستاناً أو ذمياً فدية

في مال الجاني عند اخصائه في المراجع، وهو

الذهب عند الشافعية، وقيل : عندهم قولان .

كمسلم لا عاقلة له ولا بيت مال^(٢) .

قال ابن قدامة : من لا عاقلة له هل يؤدى

عنه من بيت المال أولاً ؟ فيه روايتان :

أحدهما : يؤدى عنه منه ، وهو مذهب

الزهري والشافعي ، قال النبي ﷺ ودى

الأنصاري الذي قتل بحير من بيت المال . ولأن

العهد^(٣) ولأن محسناً صال على رجل سيف

فضربه ، فرفع ذلك إلى علي رضي الله عنه

فجعل عمله على عاقلة مدحضر من الصحابة

رضي الله عنهم وقال : (عمده وخطوه سواء) .

ولأن الصبي مظنة المرحمة ، والعاقلة الخطي ، لما

استحق التخفيف حتى وجبت الدية على

عاقلة . فهذا - وهم أقرار - أولى بهذا

التخفيف^(٤) .

وقال الشافعية في الأظهر : إن عهد الصبي

والمجنون عهد إذا كان مما نوع غيبز ، إلا أنه

لا يجب عليهم القصاص للشبهة لأنها ليست من

أهل العقوبة ، فيجب عليها موجه الآخر وهو

الدية^(٥) .

وجوب الدية على أهل القرية :

٧٧ - إذا وجد قاتل في قرية أو مكان مملوك

لخماة ، ولا يعرف قاتله ، وأدعى الأولياء القتل

على أهل القرية ، وجبت الدية بعد القسامة ،

على خلاف وتفصيل في شروط وأحكام

القسامة^(٦) ، انظر في مصطلح : (قسامة) .

(١) حديث : «ما وارث من لا وارث له اعقل عنه وأئتمه» .

أخرجه ابن ماجه ٨٨٠/٢٢ - ط الخطي ، من حديث

أحمد بن محمد بن عيسى ، وحسنه أبو زهرة الرازي كما في

التنبيه لابن سيرين ٨٠/٣ - ط شركة المطبعة العلمية .

(٢) ابن عابدين ١١٣/٥ - لمناق على هامش الخطب

٢٩٩/١٩ - وحسنه الإكليل ٢٧٩/١٩ ، والروضة

٢٥٤/٩ ، والمغني ٧٩١/٧ ، وبلدها ، ومغني المحتاج

(٣) تبين الحقائق للزبيدي ٧٣٩/٦ ، والدروري مع الشرح

عقبه ٦٨٣/١ ، ومغني المحتاج ١٠٠/٤ ، والمغني

لاين قدامة ٧٧٦/٧

(٤) نفس المرجع السابقة .

(٥) مغني المحتاج ١٠/٤

(٦) ابن عابدين ١١٠/٥ - وسددها : جواهر الإكليل

١٥٠/١٩ ، وحاشية القليوبي على فتح ١٦٣/٤ ، والمغني

المسلمين يرسلون من لا وارث له، فيعقلون عنه عند عدم عاقلته، كعصباته ومواليه.

والثانية: لا يجب ذلك، لأن بيت المال فيه حق للنساء والعبيان والمجانين والفقراء، ولا عقل عليهم، فلا يجوز صرفه فيها لا يجب عليهم. (١)

وقال المالكية: الكافر الذي يعقل عنه دونه النبي يؤذون معه الجزية، والصليحي يعقل عنه أهل صلحه. (٢)

ب - خطأ الإمام لو الحاكم في حكمه :

٧٩ - إذا أخطأ ولي الأمر أو القاضي في حكمه فتلف بذلك نفس أو غصوه فدينه على بيت المال عند جمهور الفقهاء وهم الحنفية، وهو الأصح عند الحنابلة وقول عند الشافعية، ومثاله من مات في التعزير بسبب الزردة والتجاوز بأمر الإمام، فإن دينه يجب في بيت المال، لا على العاقلة.

واستدلوا على وجوبها في بيت المال بأنه خطأ بكثير وجوده، فلم يجب ضمانه على عاقلة الإمام الجحيف بهم. (٣)

وفي الأشهر عند الشافعية وهو الرواية الثانية عند الحنابلة: أنها تجب على عاقلته لأنها وجبت

(١) المغني ٧٩١/٧

(٢) جواهر الإكليل ٢٥١/٢

(٣) حاشية ابن حارمين ١٩٠/٥، رد المحتار للفتاوى

٣٩٢/٨، والمغني ٣٠٨/١١

خطئه، كما لو رمى صيدا فقتل أميا. (١)

وعند المالكية: إن زاد في التعزير بظن السلامة فخطأ عنه فهتد، وإن شك فالدية على العاقلة، وهو كواحد منهم. (٢)
ج - وجود الفتيل في الأماكن العامة :

٨٠ - إذا وجد الفتيل في مكان يكون التصرف فيه لعامة المسلمين، كالشارع الأعظم النافذ، والجامع الكبير، والسجن وكل مكان لا يختص بالتصرف فيه لواحد منهم، ولا لجماعة محصون، فالدية في بيت المال، لأن الغرم بالغنم، فلما كان عامة المسلمين هم المتصرفين بهذه الأماكن كان الغرم عليهم، فيدفع من ماله الموضوع لهم في بيت المال. وكذلك إذا نزل شخص في زحام طوافه أو مسجد عام أو الطريق الأعظم ولم يعرف قاتله، فدينه في بيت المال. (٣) لقول علي رضي الله عنه: (لا يظل دم امرئ مسلم). (٤)
تعلق حصول الدية من بيت المال :

٨١ - إذا لم يكن للجاني عاقلة، وتعذر حصول الدية من بيت المال، لعدم وجوده أو عدم ضبطه، فمثل يسقط الدم أو تجب الدية كاملة على "جاني نفسه؟ اختلف الفقهاء: فقال الحنفية والمالكية وهو الأظهر عند الشافعية

(١) الروضة ٢٩٨/٩ و٣٠٨/١٦، والمغني ٣١٦/٨

(٢) القسوي ٣٥٥/٤

(٣) ابن حارمين ١٠٦/٥، وبني المذهب ١١٠/٢

(٤) أثر علي رضي الله عنه، لا يظل دم امرئ مسلم، أخرجه

سعيد بن منصور في سننه كما في المغني لأن قدامة ٦٩/٨ -

طه الرضا.

واختاره ابن قدامة من الحائلة : أنها نجب في مال الجاني. ^(١) وذهب الحائلة إلى أنها تسقط ^(٢) بتعذر أخذها من بيت المال حيث وجبت فيه ، ولا شيء على القتيل ، وهذا هو المذهب عندهم ، ولا على العاقلة أيضا لحجزها عن أداء ما يجب عليها من الدية . ولو أسررت العاقلة بعد ذلك أخذت الدية منها كاملة ثلثا بضحك دم المسلم هتوا ، قال الرحياني : وهذا منجس ، ويتجه أنه إذا تعذر أخذ الدية من بيت المال تجب في مال القتيل. ^(٣)

وفي وجه عند الشافعية : لا يؤخذ من الجاني بل نجب على جماعة المسلمين كخفة الفقراء ، كما ذكره النووي في الروضة ، وقال : لو حدث في بيت المال مال هل يؤخذ منه الواجب ؟ وجهان : أعدوها لا ، كما لا يطالب فقير العاقلة لغناه بعد الحزن. ^(٤)

من يستحق الدية :

٨٢ - لا خلاف بين الفقهاء في أن المستحق للدية في الجناية على ما حوّن النفس أي قطع الأطراف وإزالة المعاني هو المجني عليه نفسه ، إذ هو المتضرر ، فله أن يطالب بالدية ، وله حق الإبراء والعفو عنها . وإذا عفا عن الدية فليس

(١) ابن عديم ٤١٣/٥ - الحارثي ٤٦/٨ ، ومضى للمعاج ٩٧/٤ ، والروضة ٣٥٧/٩ ، والمغني ٧٩٧/٧ و ٧٩٣/٧

(٢) بل القرب ١٢/٢

(٣) مطالب تولي الدية ١٢٩/٩ - ١١٠

(٤) فروضة ٣٥٧/٩

للأولياء المطالبة بشيء إذا لم تسر الجناية إلى النفس .

أما إذا سرت الجناية إلى النفس ومات المجني عليه بعد عفو عن قطع الأطراف والمعاني فهل للأولياء المطالبة بدية النفس لأن العفو حصل عن القصاص لا عن القتل ؟ أليس هم المطالبة بالدية الكاملة لأن العفو عن موجب الجناية وهو القصاص ، ينظر في مصطلح : (فصاح ، وعفو ، وسراية) .

أما دية النفس فهي مورثة كسائر أموال الميت حسب الفرائض المقدرة شرعا في تركته فيأخذ منها كل من الورثة الرجال والنساء نصيبه المقدور له باستثناء المقتل ، وذلك لقوله تعالى : ﴿ ودية مسلمة إلى أهله ﴾ ^(١) ولما رواه عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن رسول الله ﷺ قال : والعقل ميراث بين ورثة القتل على فرائضهم. ^(٢) وهذا قول أكثر الفقهاء. ^(٣)

(١) سورة النساء / ٩٢

(٢) حديث : « العقل ميراث بين ورثة القتل على فرائضهم » - أخرجه الترمذي (٣/٨) ط المكتب الجليلية ، وليس دار (١/٦) ٦٩٢ - لحقن عزت حيد (عاص) وإسلام حسن .

(٣) فتح القدير مع الهداية ٢٨٩/٨ ، ٢٨٩ ، وكفاية الطالب

شرح الرسالة ٢٥٧/٢ ، والوفاء مع الخطاب ٢٥٨/٦ ،

وحاشية الجليل ١٠٩/٥ ، ١٠٩ ، ومضى للمعاج

١٠٥/١ ، ومطالب تولي الدية ١٢٩/٢ ، ١٢٩ ، والأهم

للمغني ٧٩٩/٢ ، والمغني لابن قدامة ٣٩٠/٦

لنستحق الوحيد في دية الأطراف والمعاني .
وانفقوا على أن دية النفس تسقط بعضو أو
إبراء جميع الورثة المستحقين لها . وإذا عفا أو أبرأ
بعضهم دون البعض يسقط حق من عفا وتبقى
حصصة الآخرين في ما أمان الجاني إن كانت الجنابة
عمداً ، وعنى العاقلة إن كانت خطأ .

وانفقوا في الجملة على أن المجني عليه له
المفروع دم نفسه بعدما وجب له الدم مثل أن
بعضو بعد انتفاذ مقاتله عمداً كان اقتل أو خطأ .
وإذا صار الأمر إلى الدية يكون المفروب منزلة
الرسمية فينقد في الثلث .^(١)

أما إذا عفا المجني عليه عن دية قطع عضو ،
فُسرت الجنابة إلى عضو آخر أو مات من ذلك
فهل يشمل المعمودية النفس أو العضو الذي
سرت إليه الجنابة ؟ ففيه ما يأتي من التفصيل :
١- إذا عفا عن القطع بلفظ الجنابة يأتي قال :
عفوت عن جنابتك ، أو قال : عفوت عن القطع
وما يحدث منه ، شمل العفو ما يحدث من القطع
من إتلاف عضو آخر أو الموت .

وإن عفا عن القطع مطلقاً بأن لم يقيده بقود
ولا دية ، ولم يكن يلفظ الجنابة ، ولم يذكر
ما يحدث منه فهذا العفو يخص القطع ،
ولا يتناول ما يسري منه من إتلاف أعضاء

وذكر ابن قدامة رواية أخرى عن علي
رضي الله عنه قال : لا يبرئ الدية إلا عصب
المفروق الذين يعقلون عنه ، وكان عمر رضي الله
عنه يذهب إلى هذا ثم رجع عنه لما بلغه عن
النبي ﷺ ثورث امرأة من دية زوجها .^(٢) فقد
ورد في حديث الضحاک الكلابي قال : كتب
إلي رسول الله ﷺ أن ثورث امرأة أشيم تضبابي
من دية زوجها أشيم .^(٣)

وإذا لم يوجد للمعتسر و وث تؤدى دينه
ليبت المال ، لقوله ﷺ : وأنا وارث من لا وارث
له ، أعقل عنه وارثه .^(٤)

العفو عن الدية :

٨٣ - لا خلاف بين الفقهاء في أن الدية تسقط
بالعفو عنها . فإذا عفا المجني عليه عن دية الجنابة
عني ما دون النفس من القطع وإتلاف المعاني
تسقط ديتها ؛ لأنها من حقوق العباد التي تسقط
بمسامحة له حتى العففر ، والمجني عليه هو

(١) الترمذ الساجدة ، والنهي لابن قدامة ١/ ٣٢٠ ، ٣٢١ ،
وسواصر الإكليل ٢/ ٢٦٤

(٢) حديث : أنه وث امرأة أشيم الضبابي . أخرجه أبو دار
(٣) ٣٣٩ - ٣٤٠ - تحقيق عزت ميهدي دحلان ، ونقل
شزيلي من ابن القطان أنه نقله بالانقطاع بين عمر بن
الحطاب والرقوي وهو صحيح بن السب ، كما في نصب
الراية للزبيدي (٤/ ٣٥٢) ط المجلس العلمي

(٣) حديث : وأنا وارث من لا وارث له ، أعقل عنه وارثه ،
سبحن ترجمه له ٢٨

(١) تنح القمبر مع المداية ٨/ ٢٨٥ . وسواصر الإكليل
١/ ٢٦٤ ، وغضابة الطلاب ٢/ ٢٢٧ . وحاشية المجلس
٥٥ / ٥٦ ، وكشاف القواعد ٥/ ٥١٣ وما بعدها

لو اقتصر، أو القتل إذا سري، فكان العفو عنه
عضواً عن موجب أياً كان. ولأن اسم القطع
يتناول الساري والمقتصر، فيكون العفو عن
القطع عضواً عن نوعه، وصار كما إذا كان العفو
عن الجنابة، فإنه يتناول الجنابة السارية
والمقتصرة فكذا هذا.

وعلى ذلك فتسقط بعض المحني عليه عن
القطع ولو سرت الجنابة إلى النفس عندهم^(١).
وتتصيل هذه المسائل في مصطلحات:
(قتل، قصاص، سرية).



أخرى أو النفس عند أكثر الفقهاء (المالكية
والشافعية، وهو قول أبي حنيفة ورواية عند
اختلافه). وعلى ذلك فإن الجنابة ضامن للجنابة
وما تسري إليه من نفس أو عضو. حتى إن
المالكية قالوا بالقصاص بعد الغسيمة إن كانت
الجنابة عمداً من واحد نعين لها.

وامتدل الفقهاء لعدم شعور العفو بما يسري
منه من إتلاف الأعضاء أو النفس بأن سبب
الضمان قد تحقق وهو قتل النفس المضمومة (أو
إتلاف العضو)، والعفو لم يتناول به صريحه، لأنه
عفا عن القطع، وهو غير القتل، والسرية تبين
أن الواقع قتل، فوجب ضمانه، وكان ينبغي أن
يجب القصاص في العمد إلا أنه تجب الأدية لأن
صورة العفو أوردت شبهة وهي دائرة للقود،
بخلاف العفو عن القطع بلقط الجنابة لأنها اسم
جنس وبخلاف العفو عن القطع وما يحدث منه
لأنه صريح في العفو عن السرية والقتل^(٢).

وفي رواية عند الخبابة، وهو قول أبي يوسف
ومحمد من الحنفية يصح العفو، ويتناول
ما يسري عن القطع من إتلاف عضو آخر أو
النفس، فلا شيء على القاتل، وذلك لأن
العفو عن القطع عفو عن موجه، وموجه القطع

(١) فتح القدير مع الشفاء ٢٨٤/٨، ٢٨٥، والبهجة

٢٤٩/٧، وسواها الجبل مع الموفق ٨٩/٥، ٨٧،

٢٥٥/٦، وبيرواير الإكمال ٢٦٦/٦، وحاشية المجلس

على الشيخ ٥٤/٥، ٥٦، والمغني ٧٤٨/٧ ومبطلها.

(٢) المراجع السابقة.

المفاد وسكون الراء - والقرآن^(١).

الألفاظ ذات الصلة :

١ - قيادة :

٢ - القيادة ذات الصلة بالديانة هي : السعي

بين الرجل والمرأة بالجنود، وهي فعل القود،

كما أن الديانة فعل الذبوت، وهما متقاربان في

المعنى^(٢).

الحكم التكليفي :

٣ - الديانة من الكبائر لقوله ﷺ : وثلاثة

لا يدخلون الجنة : العلق لوالديه، والذبوت،

ورجلة النساء^(٣).

فإن كانت عامة يمكن احتسابها من الإفلاس

في الأرض. قال القاضي أبو بكر بن العربي :

- لمدينة ١٦٨/٢ ط. المكتبة الإسلامية، أسن الطالب

٣٢٧/٣ ط الميعة، روضة القاريين ١٨٥/٨ - ١٨٦ ط.

المكتب الإسلامي، معنى المصاح ٣٢١/٣ ط هنري،

راية المحتج ١٩/٧ - ٥٣ ط المكتبة الإسلامية، حالية

الطهري ٣٦٩/٣ ط الحشمي - كتاب الفقه ١١٢/٩ ط.

النصر، المعنى ٢٢٢/٨ ط، الرياض

(١) المصباح مادة: يقرود، الديبوتي ٣٢٩/١ ط الفكر.

جواهر الإكليل ٢٨٨/٢ ط، المرفعة، الزواقي ٨٩/٨ ط.

الفكر، الشياخ والإكليل ٣٠١/٩ ط، المصباح، الحرشي

٨٨/٨ - ٨٩ ط بولاق، الفني ٢٣٣/٨ ط، الرياض.

(٢) لسان العرب، والمعجم طريبط.

(٣) حديث، وثلاثة لا يدخلون الجنة، أخرجه المحاكم

(١٧/٧٢ ط، قاله القصارف الحشانيّة) من حديث

جندب بن عمر - وصححه، ووافقه الذهبي.

ديانة

التعريف :

١ - الديانة لغة: الانكواء في اللسان، ولعله من

التذليل والتلين، وهي مأخوذة من ذات انشيء

ديشا من باب باع لأن وسهل، ويعدى بالتثنية

فيقال ديث غيره، ومنه اشتقاق الذبوت، وهو

الرجل الذي لا غيرة له على أهله، والديانة

بالكسر: فعله^(١).

وفي اصطلاح الفقهاء عرفت لديانة بالفظ

متعارفة يجمعها معنى واحد لا يخرج عن المعنى

التقوي وهو عدم الغيرة على الأهل

والمحارم^(٢).

ومثل الذبوت عندهم القرطبان^(٣) - يفتح

(١) المصباح والغاموس واللسان والمصباح مادة: ديث،

وقرّب ١٧٣ ط هنري.

(٢) الدر المختار مع حاشية ابن عايق ١٨٤/٣ ط النصر،

ولسنى الطالب ٣٢٧/٣ ط الميعة، روضة القاريين

١٨٥/٨ - ١٨٦ ط، المكتب الإسلامي، كتاب الفقه

١١٢/٩ ط، النصر، المعنى ٢٢٢/٨ ط الرياض

(٣) المصباح مادة: يقرود، حاشية ابن عايق ١٨٤/٣ ط

الفسرية، تبين الحقائق ٢٠٨/٣ ط بولاق، الفتاوى =

جـ - الشهادات :

٦ - ذكر الشافعية والحنابلة أن الدبابة من الأمور المنسقة لعدم اليقين^(١) وتفصيل ذلك ينظر مصطلح : (شهادة).

(إن الحرابة في الفروج أفضح منها في الأموات، وإن الناس كلهم ليرضون أن تذهب أموالهم وتحرب من بين أيديهم ولا بحرب المرأة من زوجته أو بنته، ولو كان فوق ما قال الله عنوة، لكانت لمن يسلب الفروج).^(٢)

ما يتعلق بالدبابة من أحكام :

أ - الطلاق :

٤ - ذهب الفقهاء إلى أن الدبابة من مقتضيات الطلاق وأسبابها، على اختلاف في الحكم من حيث الوجوب أو السلب.^(٣) وتفصيل في مصطلح : (طلاق).

ب - القاذف والتعزير :

٥ - ذهب الفقهاء إلى أن من شتم آخر بأن قال له : ياديسوث، فإنه يعزر ولا يحد، لأنه أذاه بإخفاق التشين به، ولا مدخل للقياس في باب الحدود فوجب التعزير.^(٤)

الإسلامية، المدسوقي ٣٢٩/١ ط الفكر، جواهر الإيجال ٢٨٨/٢ ط المطبعة، لزرقار ٨٩/٨ ط الفكر، فتاوى الإكليس ٣٠١/٦ ط، الشجاع، الحارثي ٨٨/٨ - ٨٩ ط بولاق، روضة الطالبين ٣١٣/٨ ط، المكتب الإسلامي، فتاوى الفتاوى ١١٢/٢ ط، الناصر، لمحي الرضا ٢٢٢/٨ ط.

(١) حاشية الدرر على الفروع ١٢٩ ط، الفتوى، حاشية ابن عابدين ٣٧٧/٢ ط المصرية، فتح القدير ٣٨١/٢ ط الأندلسية، مؤلف تحليل ١٥٩/٢ ط الشجاع، المدسوقي ١٦٥/١ ط الفكر، الحارثي ١٧٧/٢ ط بولاق، الشروقي ١٥٨/٢ ط الفكر، جواهر الإكليس ٢٢٢/٢ ط، المعرفة، أسنى القلوب ٣٤١/٢ ط الهندية، روضة الطالبين ٢٧٢/١ ط المكتب الإسلامي، كتاب الفتاوى ١٢٩/٥ ط الناصر

(١) أحكام القرآن لابن العربي ٥٩٤/٢، الشرح الصغير للدرر ٢٩١/٢، الكاظمي للعلمي ص ١٠٠، كبيرة ٢٧٠ (٢) أسنى المطالب ٣٢٢/٢ ط الهندية، روضة الطالبين ١٨٥/٢ - ١٨٦ ط المكتب الإسلامي، منير المحتاج ٣٣١/٢ ط بيروت، وهبانية المحتاج ٥١/٢ - ٥٢ ط المكتبة الإسلامية، روضة القلوب ٣/٢ ط إكيلي، كتاب الفتاوى ٢٣٣/٥ ط، الناصر، الفتوى ٩٧/٢ ط الرضا

(٣) حاشية ابن عابدين ١٨١/٣ ط المصرية، تبيين الخطأين ٢٠٨/٢ ط بولاق، الفتاوى الهندية ١٦٨/٢ ط المكتبة

ب - الإفتاء :

٣ - الإفتاء لغة : إبانة الحكم ، واصطلاحاً : هو إظهار الحكم الشرعي في الواقعة لا على سبيل الإنزام .

ديانة

الحكم التكليفي :

٤ - لا خلاف بين الفقهاء في أنه إذا تلفظ بلفظ صريح بالطلاق كان يقول مخاطباً زوجته : أنت مطلقة أو أنت طالق ، ثم يقول : أردت أنت مطلقة من قيد حسي أو من دين كان عليها ، أو يقول : أردت أن أقول : أنت حائض مثلاً فسبق لساني إلى أنت طالق ، ولم أقصد إليه ، فإنه لا يقبل قضاء ، لأنه خلاف الظاهر ، وقبل ديانة ، لأنه صرف اللفظ إلى معنى محتمل . ويترك شأنه فيها بينه وبين الله تعالى .^(١)

وقال المالكية : إن سألته الطلاق وكانت موثقة ، فقال : أنت طالق ، وادعى أنه لم يرد الطلاق ، وإنها أراد من الوثاق ، أو كانت موثقة لم نسأله ، فقال : أنت طالق ، أو لم تكن موثقة وقال لها : أنت طالق ، فالحكم في الأول بدين بلا خلاف ، وفي الثابت لا يدين من غير خلاف ، أما الثاني فقبل : يدين وقيل : لا يدين .^(٢)

التعريف :

١ - الديانة في اللغة : مصدر دان يدين بالدين ديانة إذا تعبد به . وتدين به كذلك ، فهو دين ، مثل ساد فهو سيد ، ودينه (بالتشديد) وكلته إلى دينه ، وفركته وما يدين : لم اعترض عليه فيما يراه سابقاً في اعتقاده .^(٣)

وفي الاصطلاح الفقهي : هي قبول دعوى الخالف ، أو المطلق ونحوهما بلفظ صريح بالنية ، لا قضاء إذا ادعى أنه قصد باللفظ ما يخالف ما يقتضيه ظاهر اللفظ عرفاً ، ولكنه محتمل ، احتيالا بعيدا .^(٤)

الألفاظ ذات الصلة :

أ - القضاء :

٢ - القضاء لغة : الحكم ، واصطلاحاً : هو الإنزام عن حكم شرعي على سبيل الإنزام .^(٥)

(١) المصباح المنير ونجاشي ونحوه ص ١٠٢ د ١٠٢٠ .

(٢) ابن عابدين ٩٧/٣ ، روضة الطالبين ١٨/٨ ، المغني ١٦٦/٧ .

١٦٢/٧ .

(٣) معجم الحكم من ٦ ، نهاية المحتاج ٢٣٥/٨ .

(٤) ابن عابدين ١٢١/٢ ، المغني ١٦٦/٧ ، روضة الطالبين

١٨/٨ .

(٥) الذموي ٣٢٨/٢ .

مطلقاً، بأن يقول: أنت طالق، ثم يقول: أردت عند دخول الدار، فلا يقبل ظاهراً، وفي التدين خلاف.

ثالثها: أن يرجع ما يدعيه إلى تخصيص عموم فدين، وفي القول ظاهراً خلاف.

رابعها: أن يكون اللفظ عتلاً للطلاق من غير يسوع وظهور، وفي هذه المرتبة تقع الكتابات، ويعمل فيها بالنية (أي قضاء وديانة).

والشافعية ضابط آخر: قالوا: ينظر في التفسير بخلاف الظاهر، فإن كان لو وصل باللفظ لا ينتظم الكلام ولا يستقيم معناه لم يقبل قضاء، ولا ديانة، كمن يقول: أردت طلاقاً لا يقع، وإن كان الكلام ينتظم ويستقيم معناه بالوصل، فلا يقبل ظاهراً، ويقبل ديانة. كمن يقول: أردت طلاقاً في وثق، أو: أردت إن دخلت الدار، لأن اللفظ يحتمله.^(١)

واستثنوا من هذا نية التعليق بمشيئة الله تعالى فقالوا: لا بد من فيه على المذهب.

٦ - والمبدين، والإيماء، والظهار، ونحو ذلك كالطلاق، فلا يقبل منه قضاء إذا ادعى أنه أراد

ومعنى الديانة هنا مع نفي القبول ظاهراً، أن يقال للمرأة: أنت حرام علي، ولا يجوز لك تمكينه من نفسك إلا إذا غلب على ظنك صدقه بقريته. ويقال للزوج: لا تمكنت من تبعها، ولك أن تبعها، والطلب فيما بينك وبين الله إن كنت صادقاً، وتحمل لك إذا راجعتها.^(٢)

وقال الحنفية: معنى الديانة أنه يجوز للمفشي أن يفنيه بعدم وقوع الطلاق. أما القاضي فلا يجوز له تصديقه، وقضي عليه بالوقوع، لأنه خلاف الظاهر، بلا قريته، والمرأة كاتقاضي، لا يحمل لها تمكينه من نفسها، وليس لها دفعه عنها بقتله، بل تنادي نفسها بهال أو تهرب منه.^(٣)

ضابط ما يدين فيه، وما يقبل ظاهراً:

٥ - قال القاضي حين من الشافعية: ما يدعيه الشخص من النية: أربع مراتب: أحدها: أن يرفع ما صرح به بأن قال: أنت طالق، ثم قال: أردت طلاقاً لا يقع عليك، أو لم أرد إيقاع الطلاق، فلا تؤثر دعواه ظاهراً، ولا يدين بأحدها، لأنه خلاف الظاهر، ولم يذكر معنى يحتمله اللفظ.

ثانيها: أن يكون ما يدعيه مقيداً باللفظ به

(١) روضة الطالبين ١٨/٦٨ - ٦٩.

(٢) ابن عديم ٢/٤٣٢، وفيه تعليل لا بد من الخروج إليه لفظ الشافعية.

(٣) روضة الطالبين ٨/٦٦ و ٦٧.

تكون قرينة مصدقة. ونقل فيمن قال: أنت
صالح، ونوى من وثاق، أنه قيل: يدين، وقيل:
لا إلا أن يكون جواباً^(١)

باللفظ المصريح فيما ذكر ما يخالف ما يقتضيه
ظاهر اللفظ، فإن حلف أنه لا يأكل خبزاً أو
لا يشرب لبناً، ثم قال: أردت نوعاً خاصاً من
الخبز واللبن، فلا يقبل منه قضاءه لأنه خلاف
الظاهر ويقبل ديانة، لأن تخصيص العام بالثنية
جائز والاحتياط قائم، فيوكل إلى دينه باطناً، أما
في الظاهر فيحكم بحثه، لأنه يدعي خلاف
الظاهر^(٢).

وسنن نحكم الظواهر والله يتولى السرائر.

وفي الإيلاء: إن قال: والله لا وطئتك، أو
والله لأجاسمتك، أو لا أصبتك، أو
لا باشرتك، ثم قال أردت بالسوط: بالقدم،
وبالجماع: اجتماع الأجزاء، وبالإصابة:
الإصابة باليد، لم يقبل منه في الحكم، لأنه
خلاف الظاهر والعرف، ويقبل منه ديانة لأن
اللفظ يحتمله.

وتنظر الأمثلة والتطبيقات في أبواب الطلاق
والأيمان، والإيلاء، والظهار وغيرها.

وقد تعرض المالكية لهذا في مسألة نفوذ حكم
الحكم ظاهر وأباحتها بما يدل على أن المعبرة للثنية
ولعلم الشخص، لا للحكم الظاهر فيما يلزم
عليه في الباطن فعل المحرم، وقال القرافي:
يؤخذ الناس بالفاظهم ولا تنفعهم نيتهم إلا أن

(١) الصروق للقرطبي ١/١٦١، شرح الصغير ١/٢٢٢.

الفرانج انطوية ١٥٣: الغلوبي ١/١٠، المص ٧/٣٦٧

(٢) ابن عديم ١٨/٣

١ - الاستجهار به :

٤ - ذكر الحنفية أنه يكره الاستجهار بخيرقة
الديباج لما فيه من إفساد المال من غير ضرورة .
وجوز الشافعية ذلك حتى للرجال ، لأن
الاستجهار به ، لا يعد استعمالاً له في العرف .
وليزيد من التفصيل ينظر : (حرير) .

ديباج

التعريف :

١ - الديباج ضرب من الثياب سدها ولحمته من
الإبريسم (الحرير الطيبي)^(١)

دير

الألفاظ ذات الصلة :

٢ - يتصل بلفظ ديباج عدد من الألفاظ وهي :
إبريسم - استبرق - خز - دققس - سندس - قز .
وقد تقدم الكلام فيها مفصلاً في مصطلح :
(حرير) فليرجع إليه .

انظر : معابد

الأحكام الإجمالية :

٣ - أحكام الديباج في الجملة هي الأحكام التي
ذكرت في مصطلح حرير ، إذ الديباج لا يخرج
عن كونه حريراً ، ولم يذكر الفقهاء أحكاماً خاصة
بالديباج إلا في بعض الفروع .



(١) اللسان والمصباح والمصباح مادة : «دبج» ، والضرب

١٥٩ / - ١٦٠ - ط . المصري ، والمصباح مادة : «سده» .

ومادة : «خز» ، وفي معنى : الإبريسم . راجع تاج التروس

باب الميم فصل المياه مادة : «برسم» .

الالفاظ ذات الصلة :

أ - الدين :

٣ - يطلق الفقهاء في اصطلاحهم كلمة «الدين» في مقابل «الدين» باعتبار أن الدين هو ما يثبت في الذمة من غير أن يكون معينا شخصا سواء أكان نقدا أم غيره. ^(١) أما الدين «فهو الشيء المعين المشخص، كبيت». ^(٢)

ب - الكفالي :

٤ - الكفالي في اللغة معناه المؤخر. ^(٣) وقد جاء في الحديث «أن النبي ﷺ نهي عن بيع الكفالي» بالكفالي. ^(٤) والمراد به عند الفقهاء بيع النسيئة بالنسيئة، أو الدين المؤخر بالدين المؤخر. ^(٥)

(١) انظر رد المحتار (بمطابق سنة ١٣٧٦ هـ) ٢/ ٢٥٨، والفتاوى (٢٨٨) من مجلة الأحكام العدلية.

(٢) انظر ١٥٩ من مجلة الأحكام العدلية.

(٣) لسان العرب، معجم مطبوع اللغة، الصحاح.

(٤) حديث. «نهى عن بيع الكفالي، بالكفالي». أخرجه السارقي (٧١/ ٢) ط دار الفحاحين من حديث ابن عمر، ونقل ابن حجر عن تشافعي أنه قال: «أصل الحديث يؤمنون هذا الحديث» وذكر ابن حجر سبب ضعفه، كما في التلخيص لمصنف (٣٦/ ٢٧) ط شركة الطباعة العلمية.

جاء أن الأمة تلتفت بالقبول، كما اتفقت الإجماع على عدم حواز بيع الكفالي، بالكفالي.

وهذا يزيد قوله ويشهد تصححه الاحتجاج به.

(٥) انظر الوفا ٢/ ٩٢٨، الأم ٣/ ٣٣، المهذب ١/ ٢٧٨، شرح منتهى الإرادات ٢/ ٢٠٠، فبدع ٤/ ١٥٠، الشافعية على الهداية ٢/ ٥٥٠، المغني ٤/ ٥٤، نظرية العقد لأبن تيمية ص ٢٣٥، تكملة المجموع المنيرة ٢/ ١٠٧، بداية المجتهد ٢/ ١٢٢، الإجماع لأبن المنذر ص ١٩٧.

دين

التعريف :

١ - الدين في اللغة: يقال دان الرجل يدين ديناً من المداينة. ويقال: دانت فلانا إذا عاملته ديناً، إما أخذاً أو عطفاً. من أدنت: أقرضت وأعطيت ديناً. ^(١)

ب - معنى الدين في اصطلاح الفقهاء :

٢ - قيل في معناه أقوال متعددة أوضحها ما قاله ابن نجيم: «الدين لزوم حق في النعمة». يشمل المال والخقوق غير المادية كصلاة فائقة وزكاة وصيام وغير ذلك، كما يشمل ما ثبت بسبب فرض أو بيع أو إجازة أو تلاف أو جناية أو غير ذلك. ^(٢)

(١) لسان العرب، معجم مطبوع اللغة.

(٢) شرح الفخر شرح القارط. مصنف إمامي الخليل بمصر سنة ١٣٥٥ هـ ٢٠/ ١٣، والفتاوى شرح الهداية (مطبوعة المبدئية بمصر سنة ١٣٠٦ هـ) ٢٦/ ٣٢٦، وانظر الفروق للرافي ٢/ ١٣١، فتح البهي ١/ ٣٦٢ وما بعدها، بداية المحتاج ٣/ ١٣٠ وما بعدها، أسنى المطالب ١/ ٣٥٣، المغيب، القاض شرح عمدة القارط ١/ ١٥٥، والهداية على خليل ٢/ ١٦١، ١٧٨، وشرح منتهى الإرادات ١/ ٣٦٨، والفوائد لأبن رجب ص ١٤١.

يكون ديناً في الذمة ، ومن هنا جاز إقراضه والمسلم فب باتفاق الفقهاء . فإذا وجب شيء منه في الذمة ، كانت المطالبة به متعلقة بعين موصوفة غير مشخصة ، وكل عين تتحقق فيها تلك الصفات لمعية يصح للمدين أن يقضي بها دينه ، وليس للدائن أن يعتنع عن قبولها .^(١)

ب- وأما القيمي : فله حالتان :

٨- الأولى : أن يكون مما يضبط بالوصف ، ولا خلاف بين الفقهاء في صحة أن يكون ديناً في الذمة ، وقد نص على ذلك الحنفية في الاستصناع والمالكية والشافعية والحنابلة في القرض والسلم .^(٢) وجاء في المذهب فليسير أزي : ويجوز قرض كل مال يملك بالبيع ويضبط بالوصف ، لأنه عقد عليك بثبت الحوض فيه في الذمة ، فجاز فيها يملك ويضبط بالوصف كالسلم .^(٣) وقال : ويجوز السلم في كل

ج - القرض :

٥ - القرض عقد مخصوص يرد على دفع مال مثنى لأخر يرد مثله .^(٤) ويطلق عليه أحياناً اسم «دين» فيقال : دان فلان بدين ديناً . استقرض ودعت الرجل . أقرضت .^(٥) والقرض أحص من الدين .

ما يشيل الثبوت في الذمة ديناً من الأموال

٦ - عرف الحنفية الدين بأنه عبارة عن «ما ثبت في الذمة من مال في معاوضة ، أو إلتاف ، أو قرض» .

وهو عند جمهور الفقهاء من الشافعية والمالكية والحنابلة عبارة عن «ما ثبت في الذمة من مال بسبب يقتضي ثبوته» . وهذا الخلاف في حقيقة الدين - بالنظر إلى سبب الرجوع في الذمة - ليس له أثر على قضية أي الأموال يصح أن تثبت ديناً في الذمة ، وأياً لا نقل ذلك ؟

وبما ذلك أن المال ينقسم عند جمهور الفقهاء (المالكية والشافعية والحنابلة) إلى قسمين : أعيان ومنافع .

أولاً : أما الأعيان فهي نوعان : مثلي ، وقيمي .

أ- أما المثلي :

٧ - فلا خلاف بين الفقهاء في صحة أن

(١) رد المحتار (ج ١ ص ١٢٢) ١٧١/٢

(٢) الصحاح للجمهور وللصاح المير مائة . (دين ١) كشف

اصطلاحات الفنون للتهانوي (ط - كلكم) ٥٠٢/٢

(١) انظر ٥٧٦ ، و ٧٩٥ من مرشد الخيران

(٢) انظر رد المحتار ٢١٢/٤ ، فتح العزيز ٢٦٨/٩ ، اختلاف

الفتاوى للطنبري (ط - فرديريك كرن) ص ٦٠ وما بعدها

١٠٩ ، الإشراف على مسائل الخلاف للقاضي عبد الوهاب

(ط - تونس) ٢٨١/١ - ٢٨٢ ، القوانين الفقهية ص ٢٩٥ ،

٣١٥ ، شرح المحرشي ٢١٩/٥ وما بعدها ، الزرقاني على

حليل ٦١٣/٥ وما بعدها ، شرح منتهى الإرادات

٢١٤/٢ ، كشف القناع ٢٧٧/٣ وما بعدها ٣٠٠/٣ ،

واتظر ٣٨٨ - ٣٩٩ من مجلة الأحكام العدلية وم ٥٧١ من

مرشد الخيران

ما لم يجوز بيعه وتضبط صفاته كالإيمان والحبوب والثمار والثياب.^(١)

٩ - والحائسة الثانية للقيمي : أن يكون مما لا يضبط بالصفة ، كالجواهر من لؤلؤ وعقيق وفيرور ونحوها مما تختلف أحاده وتتفاوت أقراده ولا يقبل الانضباط بالأوصاف .

وفي هذه الحالة تختلف الفقهاء في صحة كون هذا المال ديناً في الذمة على قولين : (أحدهما) لجمهور الفقهاء من الحنفية والمالكية والحنابلة والشافعية في الأصح ، وهو أنه لا يصح جعله ديناً في الذمة ، لأنه توضح اشتغال ذمة الملتزم بذمت المال لكان غير متعين ، وتوجب عندئذ أن تفرغ الذمة ويوفى الالتزام بأداء أي فرد كان من أمثاله ، ولا مثل له .

وعلى هذا شرطوا في صحة القرض والسلام والاستصناع أن يكون المال الثابت في الذمة منضبط بالصفة بالقررة والفعل ، لأن ما لا تضبط صفته تختلف أحاده كثيراً ، وذلك يؤدي في الغالب إلى المنازعة والخسومة عند الوفاء ، وعدمها مطنوب شرعاً.^(٢)

(١) المهذب ١/١٠٠

(٢) رد المحتار ١/١٧٦ ، ٢٠٣ ، كتاب القناع ٢/٢٧٦ ، ٢٧٨ ، شرح منتهى الإرادات ١/١١٤ ، ٢٢٥ ، شرح الحرشي ٢/٢١٢ ، ٢٢٩ ، الزرقاني على خليل ١/٢١٣ ، الفوائد القفية ص ٢٩٤ ، ٣١٥ ، المهذب ١/٣١٠ ، المنتهى للشيخ الرزقي (ط . مصطفى الحلبي) -

وقد استثنى مالك والحنفية من هذا الأصل دين المهر ، فأجبروا أن يكون قيمياً معلوم الجنس ، وإن كان مجهول الصفة ، وجعل مالك لها الوسط عما سمي إن وقع النكاح على هذا النحو . وقال الحنفية : للزوج الخيار في أداء الوسط منه أو قيمته ، وعلوا ذلك بأن الجهالة فيه لا تفسر ، إذ المال غير مقصود في الزواج ، فيستباح فيه بما لا يستباح به في عقود المعاوضات المالية الأخرى . لأن المعاوضات تنسب على الشاعة والمكائنة ، فكان الجهل بأوصاف العوض فيها محلاً بالمقصود منها ، بخلاف النكاح فإنه مبني على الكرامة والمساهلة ، وليس المقصود من الصداق أن يكون عوضاً مماثلاً ، ولذلك ساء الشارع نحفه ، فهو كذبية ، وعلى ذلك لا يصير الجهل به كما لا يصير بالهبة.^(١)

(والقول الثاني) للشافعية ، وهو غير الأصح ، أنه يصح كونه ديناً في الذمة إذا كان معلوم القدر.^(٢) وفيها يكون به الوفاء في هذه الحالة وجهان :

- ص ٦٨ ، ٧٠ ، مجلة الصحاح ١٩٤/٢ ، ٢٢٢ ، أمسي الطالب ١/١٤١ ، اختلاف الفقهاء لطري ص ١٠١ ، ١١٤ ، وانظر ٢٨٨ من مجلة الأحكام العدلية وم ٥٥٦ من مرشد الخريز .

(١) رد المحتار ١/٣٩٧ ، الكافي لأبي عبد الله ١/٤٥٣ ، بداية المصنف ١/١٩٠ ، البسيط ١/٦٢ ، ١٨ .

(٢) فتح الميزان ١/٢٤٥ ، ٢٤٦ ، ٣١٤ ، رد المحتار ، المهذب ١/٣١٠ ، ٣١١ ، بداية الصحاح ١/٢٢٢ .

معينة . كما إذا استأجر شخص دابة موصوفة لتحملة من مكان إلى مكان ، فإن المنفعة المشقة بالعقد تثبت دينا في ذمة المؤجر أو الكاري ، وعليه أن يحمله من مكانه إلى المكان المطلوب على أبة دابة يحضرها إليه . ولهذا لا يفسخ العقد إذا هكت الدابة التي عينها المؤجر أو استحققت ، بل يرجع المستأجر عليه قطالبة بثبرها ، لأن المقود عليه غير معين ، بل متعلق في الذمة ، وعلى المؤجر الرضاء بتلك المنفعة بأية دابة أخرى يحضرها له .

وقد اعتبر المالكية والشافعية إجازة الذمة سائيا في المذموم ، ولهذا اشترطوا في صحتها تعجيل الإجارة كما هو الشأن في السلم ، سواء عقدت بلفظ : لإجارة أو السلم أو غير ذلك . ووافقهم على ذلك الشرط الحنابلة إذا عقدت بلفظ : سلم ، أما إذا عقدت بغيره ، فلم يشترطوا تعجيل الإجارة .^(١)

أما الحنفية ، فقد ذهبوا إلى أن المنافع لا

(أحدهما) : أنه يتحقق بإداء القيمة المالية ، كما لو أتلقت لشخص عينا مالية قيسية ، فإنه يلزم قيمتها . قال الشيرازي : ولأن ما ضمن بالمثل إذا كان له مثل ، ضمن بالقيمة إذا لم يكن له مثل كالمثلقات .^(٢)

والوجه الثاني : أنه يتحقق برد مثله من حيث الصورة والخلقة مع التماثل عن التفاوت اليسير في القيمة .

ثانيا : أما المنافع ، ومدى قبيلها للثبوت دينا في الذمة :

١٠ - فإن جمهور الفقهاء من المالكية والشافعية والحنابلة ذهبوا إلى أن المنافع تعتبر أمورا بعد ذاتها ، وأنها تحاز بحجارة أصولها ومصادرها ، وهي الأعيان المنتفع بها ، ولهذا جازت المعايضة عنها بالمال في الإجارة بشئ صورها . كما ذهبوا إلى أن المنافع تعتبر صالحة لأن تثبت دينا في الذمة إذا كانت مثلية أو قابلة لأن تصبغ بالوصف ، كما هو الشأن في الأعيان ولا فرق ، ويسواء أكانت منافع أعيان أم منافع أشخاص .

وعنى هذا نصوا في باب الإجارة على جواز التصاقه على منفعة موصوفة في الذمة غير معينة بالذات ، ويسمونها إجارة الذمة نظرا لتعلق المنفعة المقود عليها بذمة المؤجر ، لا بأشياء

(١) نصح التعرير ١٦/٢٠٥ ، الهذب ١/٢٠٦ ، مني الحاج ٢/٢٢٤ ، روضة الطالبين ٥/١٦٦ ، نهاية المحتاج ١/٢٠٨ ، ٣٠١ ، ١٦٦/٥ ، حاشية الشيرازي على نهاية المحتاج ١/٢١٨ ، شرح منتهى الإشارات ٢/٣٦٠ ، كشف الحاج ٣/٥٥٩ ، الفروق للقرافي ٢/١٣٣ ، مبرا على تحفة ابن عاصم ٢/٩٨ ، فلولان في الفقه ص ٢٠٣ ، شرح الحرشي ٧/٢ ، الأشباه والنظائر للسيوطي ص ٢٨٩ ، شرح الأبي على صحيح مسلم ٤/٦٢٥

تعتبر أموالاً، لأن المال عندهم هو: «ما يميل إليه طبع الإنسان، ويمكن لأخذه له وقت الحاجة»^(١)، والتألف غير قابلة للإحراز والإدخال، إذ هي أعراض تحدث شيئاً فشيئاً، وأنا فأننا، وننتهي بانتهاء وقتها وما يحدث منها غير ما ينتهي... وبناء على عدم اعتبارهم المنافع أموالاً، ونصرهم الذين على المال، فإن المنافع لا تقبل الثبوت في الذمة دينا وفق قواعد مذهبهم، ومن أجل ذلك لم يجزوا في باب الإجارة أن يرد العقد على منفعة موصوفة في النعمة، وشرطوا لصحة عقد الإجارة كون المؤجر معيَّناً^(٢).

محل تعلق الدين واستثناءاته:

١١ - تقدم أن الدين في اصطلاح الفقهاء، هو «ما يجب من مال في الذمة...» وعلى ذلك فإنه يكون تعلقه بذمة المدين، ولا يتعلق بشيء من أمواله، سواء أكانت مملوكة له عند ثبوت الدين أم ملكها بعد ذلك، وتكون جميع أمواله صالحة لوفاء أي دين ثبت عليه، ولا يكون الدين مانعاً له من التصرف في أمواله بأي نوع

من أنواع التصرفات.

هذا هو الأصل في جميع الديون، ولكن لهذه المساعدة استثناءات، حيث إن بعض الديون تتعلق بأعيان المدين المالية تأكيداً للحق الدائن وتوثيقاً له، ومن ذلك:

١٢ - أ - الدين الذي استوثق له صاحبه برهن، فإنه يتعلق بالعين المرهونة... وعلى ذلك فلا يكون لصاحبها أن يتصرف فيها إلا بإذن المرتهن، ويقدم حق الرهن في استيفاء دينه منها على من عده من الدائنين. ولا خلاف بين الفقهاء في ذلك. (ر: رهن، تركة، إفلاس).

١٣ - ب - الدين الذي حجب على المدين بسببه، فإنه يتعلق بأمواله باتفاق العلماء^(٣)، لأن حجب النفس يعني «خلع الرجل من ماله لغرمائه»^(٤)، ولأنه لو لم يكن حق الغرماء متعلقاً بماله لما كان في الحجر عليه فائدة، ولأنه يباع ماله في ديونهم، فكانت حقوقهم متعلقة به كالرهن^(٥).

ولا يخفى أن الدين ههنا إنما يتعلق بمالية الأعيان المطلقة بذواتها، بمعنى أن المدين ليس

(١) الهداية (مع فتح القدير مطبعة الميمنية) ٢٠٢/٨، مع ملاحظة أن أبا حنيفة يمنع الحجر على النفس. شرح المحرر ٦٦٢/٥، فتح العزيز ١٩٦/١٠، كشف القناع ٢٩١/٣ (مضمة الحكومة بمكة المكرمة)، نهاية المحتاج ٣٠٥/٤.

(٢) شرح المحرر ٢٦٢/٥.

(٣) كشف القناع ٤١١/٣.

(١١) ١٦٦م من مجلة الأحكام العدلية.

(٢) جاء في ٢٢٩م من مجلة الأحكام العدلية ويلزم تعيين المأجور، بناءً على ذلك لا يصح إيجار أحد آخرتين من دون تعيين أو تعيينه. وجاء في ٨٨٠م من مرشد الميرزا «بشرط لصحة الإجارة رضا المالكين وتعيين المؤجر».

له أن يتصرف تصرفاً ينقص من قيمتها المالية،
فليس له أن يشيع بشيء منها، ولا أن يعاوض
عليها بغين يلحقه، كما في ذلك من الإصرار
بحقوق الدائنين... وتصح فيه التبادلات المالية
التي لا غبن عليه فيها، لأنها إذا تخرجت من
ملكه شيئاً، فقد أدخلت فيه ما يعادله، فبقيت
قيمة الأموال ثابتة... (١)

١٤ - ج - حقوق الدائنين والورثة في مال
المريض مرض الموت، حيث إنها تتعلق فيه بمال
المريض بعد أن كانت متعلقة بذمة في حال
الصحة.

وعلة ذلك أن مرض الموت مرحلة تنها فيها
شخصية الإنسان وأعلية لذوائه، كما أنه مقدمة
لثبوت الحقوق في أموال المريض لمن يستقبل
إليهم هذه الأموال بعد موته من دائنين وورثة.
فينتج عن ذلك أن تصبح الديون متعلقة بمال
المريض بعد أن كانت متعلقة بذمة قبل
لمرض، لأن الدمة تضعف بالمعرض لمعجز
صاحبها عن السعي والاكتساب، فيتحول
التعلق من ذمة - مع بقائها - إلى ماله توثيقاً
للدين، فتتقيد تصرفاته بها لا يضر بحقوق
الدائنين. كما ينشأ عن ذلك تعلق حق الورثة
بماله ليخلص لهم بعد وفاته ثلثي ما كان
يقضي بعد سداد قديون إن كانت هناك ديون،

(١) الهداية (مطبعة الميمنية) ٢/ ٢٠٦

فتتقيد تصرفاته أيضاً بها لا يضر بحقوق الورثة.
أما الثالث فقد جعله الشارع حقاً للمريض
ينفقه فيها يرى من سبل الخير ونحوها، سواء
بالتبرع المجزأ حال الغرض، أو بالوصية، أو غير
ذلك. (٢)

١٥ - على أن هناك فرقاً بين تعلق حق الدائنين
وتعلق حق الورثة بمال المريض، وهذا الفرق
يؤول إلى أمرين:

أحدهما: أن حق الدائنين يتعلق بمال
المريض معنى لا صورة، أي أنه لا يتعلق بذات
الأشياء التي يملكها، وإنما يتعلق بمقدار ما فيها
من مائة، لأن الغرض من تعلق حقهم بماله هو
التمكن من استيفاء ديونهم. (٣)

أما تعلق حق الورثة بمال المريض فقد
يختلف الفقهاء فيه هل يتعلق بهائنه أم يعينه؟
على قولين:

- فذهب المالكية والشافعية والحنابلة وابن أبي
يعلى وأبو يوسف وعبد بن الحسن إلى أنه
كحق الفرما يتعلق بمال المريض معنى
لا صورة، فصح بيع المريض بمثل القيمة

(١) نظرة عين الأخبار ١/ ١٢٧، مني الصالح ٢/ ١٦٥.
شرح المحرشي ٥/ ٣٠٥، المعق ٤/ ٥٠٨ (ط المسار
١٤١٤هـ)، كشف الأسرار على أموال السزوني
١٤٢٧/ ٤ واستأصول ١٢٠٧هـ، فواصع الصرحوت
١/ ١٧٢، بدائع الصالح ٧/ ٢٢٤

(٢) نظر حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ٣/ ٢٠٧

في الشئلق بئال المريض مقدم على حق الورثة، لأن وفاة الدين مقدم على توزيع الميراث، فيتعلق حق الدائنين بجميع ماله إن كانت ديونهم مستغرقة، في حين لا يتعلق حق الورثة بأشئ من ثلثي المركة بعد وفاة الديون، لأن للمريض حق التصرف في ثلث ماله بطريق التبرع، سواء أكان متجزأ أم مضافا إلى ما بعد الموت، وبأخذ تبرعه هذا حكم الوصية.

١٦ - د - ما يتعلق في سبيل تسديد الديون المحبطة بأموال الدين المحجور عليه عند بيع أمواله للوفاء بديونه، كأجرة المأضي والكيال والحبال ونحوها من المؤن، فإنها تتعلق بأموال الدين، ويقدم الوفاء بها على سائر الديون المطلقة. (١)

١٧ - هـ - دين مشترى المتاع الذي باعه المالك من أموال المدين المفلس إذا ظهر مستحقا ونلف الثمن المقبوض، فإنه يتعلق بآل المدين، ويقدم بدل الثمن الذي دفعه على باقي الغرماء، ولا يضارب به معهم لئلا يرغب الناس عن شراء مال المفلس. (٢)

١٨ - و - الدين الذي يستحقه الصانع كصانع ونساج وخياط أجرة على عمله إذا أفلس

للأجنبي وللمواريث، لأنه ليس في تصرفه إبطال لحق الورثة في شيء مما يتعلق به حقهم وهو المالية، فكان الواريث والأجنبي في ذلك سواء. (٣)

وذهب أبو حنيفة وأبو الخطاب من المناابلة إلى أنه يتعلق قارة بالصورة والمعنى، ونكرة أخرى بالمعنى دون الصورة، فإذا كان تصرف المريض مع غير واريث كان يتعلق حق الورثة بالمالية، فيصح بيعه للأجنبي بمثل القيمة لا بأقل. وإذا كان تصرفه مع واريث كان حقهم متعلقا بالعين والمالية، فليس للمريض أن يؤثر أحدا من ورثته بعين من ماله ولو يبيع له بمثل القيمة، إذ الإيثار كما يكون بالتبرع بغير عوض، يكون بأن يخصص ماعيان يختارها له من ماله، ولو كان البذل مثل قيمتها. (٤)

والعرف الثاني بين تتعلق حق الدائنين بآل المريض وبين تتعلق حق الورثة أن حق الدائنين

(١) كشف الأسرار ١٤٣١/٤ وما بعدها. المبسوط ١٤/١٥٠، اختلاف أبي حنيفة وابن أبي ليلى من ٢٩، رد المحتار ١/١٥٣ (بولاق ١٦٩٩هـ)، المهذب ١/٤٦٠، بداية المحتاج ٥/٤٠٨، ١١٧، الفتاوى ٣/٢٢٢، النظمه المحبره ١٣٢٤هـ، السنن (ط). المنار ١٣٤٨هـ، ١/١٦١، الإنصاف ٢/١٧٢

(٢) كشف الأسرار ١٤٣٢/٤، المبسوط ١٤/١٥٠، رد المحتار (بولاق ١٦٩٩هـ) ١٩٣/٤ العقود الدرية لأبن عابد ٣/٢٦٨، فتاوى قاضيخان ٢/١٧٧، الإنصاف للمرداوي ١٧٢/١٧

(١) نهاية المحتاج ٤/٣١٧، كشف الغناع ٣/٤٢٤، حاشية الشرواني على تحفة المحتاج ٥/١٣٥، شرح منتهى الإرادات ٢/٢٨٤

(٢) جاية المحتاج ٤/٣١٧، تحفة المحتاج ٥/١٣٥

صاحبه، والعين بيد الصانع، فانه يتعلق بها في يده من متاعه، ويقدم به على سائر الغرماء.^(١)

جاء في «المكسوة»: «إذا أفلس الرجل وله حلي عند صائغ قد صاغه له، كان هو أولى بأجره، ولم يجاهه الغرماء، بمنزلة الرهن في يديه».^(٢) وكل ذي صنعة مثل الخياط والصباغ والصائغ وما أشبههم منهم، أحق بما في أيديهم من الغرماء في الموت والتفليس جميعا، وكل من تكسوري على محل متاع فحمله إلى بلد من البلدان، فذاكرى أحق بما في يديه من الغرماء في الموت والتفليس جميعا».^(٣)

١٩ - ز - دين الكسوة الذي يستحقه صاحب الأرض المؤجرة إذا أفلس المستأجر بعدها زرعها، فإنه يتعلق بالزرع، ويقدم به على سائر غرماء المستأجر.^(٤) قال النووي: «لأن الزرع كرهن بيده في كراتها، فيباع ويؤخذ الكراء من ثمنه».^(٥) وكذا وكل من استأجر في زرع أو نخل أو أصل بسقيه، فسفله ثم فليس صاحبه،

(١) القوانين الفقهية ص ٣٤٧، ملهجة شرح الحنفية للنسوي ٢٣٣/٢، شرح مبارة على تحفة ابن حاصم ٢٤٢/٢.
(٢) الفتاوى ٢٢٩/١٣، مطبعة السلفية بمصر سنة ١٣١٣ هـ.
(٣) الفتاوى ٢٢٩/١٣ (مطبعة السلف سنة ١٣٢٢ هـ).
(٤) شرح مبارة على التحفة ٢٤٦/٢، والقوانين الفقهية ص ٣٤٧.
(٥) ملهجة شرح الحنفية ٢٣٣/٢.

فساقه أولى به من الغرماء حتى يستوفي حقه».^(٦)

٢٠ - ح - الدين الواجب على من توفي وترك مالا، فإنه يتعلق بتركته كتعلق الدين بالموت. وقد أنبت الشارع هذا التعلق لمصلحة الميث كمي نيرا فتمته «فاللاحق به ألا يسقط الوارث عليه».^(٧)

٢١ - ط - الدين الذي يكون للمستأجر الذي عجل الأجرة وتسلم العين المؤجرة، إذا فسخت الإجارة قبل انتهاء مدتها لموت المؤجر، فإن ما يقابل المدة الباقية من الأجرة يكون ديناً متعلقاً بالعين المؤجرة، فإذا بيعت الدين على مالهاا الشرفى كان دين المستأجر مقدما على ديون سائر الغرماء، وهذا على مذهب الحنفية القائلين بانقضاء الإجارة بموت أحد المتعاقدين. قال ابن عابدين: «فإنه إذا أعطى الأجرة أولا ثم مات الأجر صلت الدار هنا بالأجرة».^(٨)

أسباب ثبوت الدين :

٢٢ - الأصل برادة ذمة الإنسان من كل دين أو

(١) الفتاوى ٢٢٨/١٢.
(٢) المسألة للمصنفين (مطبعة المينية سنة ١٢١٩ هـ).
(٣) روضة الطالبين ٨١/١، المهذب ٣٣٤/١.
(٤) شرح منتهى الإرادات ٢٨٦/٢، كشف القناع ١٢٧/٣، المحرر على غليل ٢٠٣/٨، منح الجليل ١٩٧/١.
(٥) رد المحتار ٤٨٤/٤ (برلاق ١٢٧٢ هـ).

الالتزام أو مسئولية عالم يوجد سبب ينشئ ذلك ويلزم به، ومن هنا كان لا بد لثبوت أي دين من سبب موجب يقتضيه... والباحث في كتب الفقه يجد أن أسباب وجوب الدين عديدة متنوعة، غير أنه يمكن حصرها في تسعة أسباب:

٢٣ - أحدها: الالتزام بالمال: سواء أكان في عقد يتم بين طرفين كالبيع، والإسليم، والقرض، والإجازة، والزواج، والطلاق على مال، والحوالة، والكفالة بالمال، والاستصناع ونحوها، أو كان في التزام فردي يتم بزيادة واحدة كنذر المال عند جميع الفقهاء، والالتزام المعروف عند الملكية^(١).

فتي القرض مثلاً يلتزم المقرض أن يرد للمقرض مبلغ من النقود، أو قدوا من أموال

(١) حيث إن الملكية يرون أن كل التزام فردي بيعة، أو صنف، أو جيس، أو جائزة، أو قرض، على وجه الصلة وطب البر والكفاية وما أشبه ذلك من الوجوه المعروفة بين الناس في احتسابهم وحسن معاملتهم، لا بد لصاحبه، لا يخل منه الرجوع عنه، ولصاحب الحق فيه إذا كان عيناً أو بماله، قد أمام القضاء، يفضى عليه به، وقد جاء في تحرير الكلام في مسائل الالتزام للحطاب ١/ ٣٦٩ (مطبوع ضمن فتح العمل بالسلك لطيف ط الحلي ١٩٥٨م): ومن التزام الإنسان على شخص منه معينة أو مدية حياة لتفقد أو المثل عليه، أو حتى يقدم زيد، أو بني أجل بمجهول الزمة فالمرطس أوجبت، لا في كلام ابن رشد أن للمر وف... على مدبب مالك وأصحابه - لازم من لوجه على نفسه عالم بقلس أو بعت.

مطلبة يكون قد اقترضها منه، وثبتت ديناً في ذمته.

على أن جميع الديون التي تثبت في عقود المعاولات المالية لا تستقر في الذمة بعد لزومها إلا بقبض البذل المقابل لها، إذ به يحصل الأمن من نسخ العقد بسبب تعذر تسليمه إلا ديناً واحداً، وهو دين السلم، فإنه وإن كان لازماً، فهو غير مستقر، لاحتمال طروء انقطاع السلم فيه، مما يؤدي إلى انقضاء العقد وسقوط الدين.

وتعيل ذلك أن استقرار الدين في أي عقد من عقود المعاولات إنما يعني الأمن من نسخ العقد بسبب تعذر حصول الدين المذكور، لعدم وجود جنسه وامتناع الاعتراض عنه... وذلك مخصوص بدين السلم دون بقية الديون، لجواز الاعتراض عنها عند انقطاع جنسها.^(١)

٢٤ - والثاني: العمل غير المشروع المقتضي لثبوت دين على الفاعل: كالثقل الموجب للدية والجنايات الموجبة للأرض، وإتلاف مال الغير، وكتعدي يد الأمانة أو تعريضها في المحافظة على ما بحوزته من أموال، كتعمد الأجير الخائن إتلاف الأعيان الموجودة تحت يده أو إهماله في

(١) الأتيام والتظار للسلطوي ص ٣٢٦، الأتيا، والتظار لابن نجيم ص ٣٥.

حفظها. (١)

ويعد من هذا الفيصل ما لو أتلّف على شخص وثيقة تتضمن ديناً له على إنسان، ولم من إتلافها ضياع ذلك الدين، فيلزمه الدين. (٢)

٢٥ - والثالث: حلاك المال في يد الحائر إذا كانت يد ضيان، مهما كان سبب الهلاك، كتلف المنصوب في يد الناصب وهلاك المتاع في يد الأجير المشترك أو القايض على مرم الشراء ونحو ذلك.

٢٦ - والرابع: تحقق ما جعله الشارع مناطاً لثبوت حق مالي: كحولان الطول على التصاب في الزكفة، واحتباس المرأة في نفقة الزوجية، وحاجة الغريب في نفقة الأقارب، ونحو ذلك. - فإذا وجد سبب من ذلك وجب الدين في ذمة من قضى الشارع بإلزامه به.

٢٧ - والخامس: إيجاب الإمام لبعض التكاليف المالية على المقاديرين عليها للوفاء بالمصالح العامة للأمة إذا عجز بيت المال عن الوفاء بها، أو للمساهمة في إغاثة المكروبين، وإعانة

(١) الفتاوى الفقهية لأبن حزم من ٣٦٠، الشروق للقرافي ٢٠٦/٢

(٢) قاله الإمام تقي الدين السيدي، ونقله عنه والده تاج الدين في طبقات المشافعية الكبرى (ط. حسني الحلبي) ٩٢٢/١٠، ونظر الفتاوى الفقهية من ٣٦١، القروى

المتضررين بولزال منعر، أو حريق شامل، أو حرب مهلكة، ونحو ذلك مما يفجأ الناس ولا يتسع بيت المال لتحملة أو التعويض عنه. (٣)

لكن لا يجوز هذا إلا بشروط:

الشرط الأول: أن تتعين الحاجة، فلو كان في بيت المال ما يقوم به لم يجوز أن يفرض عليهم شيء.

الشرط الثاني: أن يصرف فيه بالعدل. ولا يجوز أن يتأثر به تون المسلمين، ولا أن يتفقه في صرف، ولا أن يعطي من لا يستحق، ولا يعطي أحداً أكثر مما يستحق.

الشرط الثالث: أن يصرف مصروفه بحسب المصلحة والحاجة لا بحسب الغرض.

الشرط الرابع: أن يكون الغرم على من كان قادراً من غير ضرر ولا إجحاف. ومن لا شيء له، أو له شيء قليل فلا يغرّم شيئاً.

الشرط الخامس: أن يتفقد هذا في كل وقت، فربما جاء وقت لا يقتصر فيه لزبادة على ما في بيت المال، فلا يوزع. وكما يتعين المال في

(١) رد المحتار (ط. مصطفى الحلبي ١٤٢٦هـ) ٣٣٦/١

٣٣٧، عمدة المحتاج ٥٠/٨، حاشية الجمل ٥٥٨/٢

١٨٢/١، الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ٣١٢/٢

للبيان للقرطبي ط. الأوقاف للقريبة ١٢١/١١

التوزيع ، فكذاك إذا تعينت الضرورة للمعونة بالأيديين ولم يكف المال ، فإن الناس يجبرون على التعاون على الأمر الداعي للمعونة بشرط القدرة وتعين المنفعة والانتفاع إلى ذلك .^(١)

٢٨ - السبب السادس من أسباب ثبوت الدين : أداء ما يظن أنه واجب عليه ، ثم يتبين براءة ذمته منه : كمن دفع إلى شخص مالا يظنه ديناً واجباً عليه ، وليس يتبين واجب في الحقيقة ونفس الأمر ، فله أن يرجع على القابض بها أخذه منه بغير حق ، ويكون ذلك ديناً في ذمته ، وذلك لأن من أخذ من غيره ما لا حق له فيه ، فيجب عليه رده إليه .^(٢) وقد نصت م ٢٠٧ من مرشد اختيار ومن دفع شيئاً ظاناً أنه واجب عليه ، فتبين عدم وجوبه ، فله الرجوع به على من قبضه منه بغير حق .

٢٩ - والسابع : أداء واجب مالي يلزم الغير عنه بناء على طلبه : كما إذا أمر شخص غيره بأداء دينه ، فأداء المأمور من ماله عنه ، فإن ما دفعه يكون ديناً في ذمة الأمر للمأمور ، يرجع عليه به ، سواء شرط الأمر رجوعه - بأن قال له : أد ديني على أن أؤديه لك بعد - أو لم يشترط ذلك ، بأن

قال له : أد ديني - فقط - فإداءه .^(٣) ومثل ذلك ما لو أمر شخص آخر بشراء شيء له ، أو ببناء دار ، أو ذك كان ، أو غير ذلك ، ففعل المأمور ذلك ، فإنه يرجع على الأمر بما دفعه ، سواء اشترط عليه الرجوع أو لم يشترط .^(٤) وكذا لو أمر شخص آخر بأن يكفله بالمال ، فكفله ، ثم أدى المكفول ما كفله به ، فترجع يرجع على المكفول بما أدى عنه .^(٥) وكذا إذا أمان مدين دائنه على شخص غير مدين للمكفيل ، فرضي الممان عليه ، وأدى عنه المدين الممان به بناء على طلبه ، فإن الممان عليه يرجع على المكفيل بما أدى عنه .^(٦)

(١) رد المحتار ط . الحلبي ١٣٨٦ هـ / ١٩٦٤ ، تكملة رد المحتار ١٣٨٦ هـ / ١٩٦٤ ، اختلاف الفقهاء لابن جرير طبري ١٢/٢ وما بعدها ، نهاية المحتاج ١٤٨٨ هـ ، فتح العزيز ١٠/١٠٠ ، وانظر م ١٥٠٦ من المجلة العدلية وم ١٩٨٨ من مرشد المختار .

(٢) تكملة رد المحتار ٣٣٤/٦ وانظر م ١٥١٨ من النتيجة العدلية وم ٣٠٠ من مرشد المختار .

(٣) رد المحتار ٢٧١/٤ ، المقنن لابن قدامة ٨٦/٥ - نهاية المحتاج ١٤٧٢/١ ، المهذب ٣٤٩/١ ، فتح العزيز ١٠/١٠٠ وانظر م ١٩٩ من مرشد المختار . الإشراف للفاضل عبد الوهاب ط . تونس ٢١/٢ .

(٤) بدائع الصنائع ٣٤٣/٧ ، طبعة الإمام ، رد المحتار ١٠/١٠٠ ، المبين اختلاف ١٧٤/٤ ، فتح العزيز ١٠/١٠٠ ، المقنن ١٧٩/٤ ، المنى المطالب ٢٣٦/٢ . المهذب ٣٤٥/١ ، كشاف القناع ٣٧٢/٢ ، الهدية شرح التحفة ٥٨/٢ ، شرح هشام على التحفة ١٥٧/٢ ، الشرح الكبير على التبع ٥٨/٥ .

(١) المختار للتوتريسي ١٣٧/١١ - ١٢٨ -

(٢) وهذه العبارة فرع للفاضة : النفقة المكتبة ولا يجوز لأحد عزل أحد بلا سبب شرعي ٩٢ م ١٩ من مجلة العدلية ، وانظر تبديع لبرهان الدين ابن مفتاح شرح المفتاح ٢٠٢/٤ .

عنه كان واجبا على المالك، والواجب لا يؤخذ له عوض.^(١)

وهناك رأي ثالث عند المالكية، وهو أن المضطر إلى طعام الغير يدفع الهلاك عن نفسه إنما يقضى قيمته لصاحبه إن كانت معه. أي بأن كان معه مال حاضر. وإلا فلا شيء عليه لموسوب بذل ربه له.^(٢)

٣٠ - والناسخ: القيام بعمل نافع للغير بدون إذن: وهو نوعان:

النوع الأول: أن يأتي بعمل يلزم الغير أو يحتاجه بدون إذنه، كمن أتفق عن غيره نفقة واجبة عليه، أو قضى عنه ديناً ثابتاً في ذمته، ولم ينز المفق بذلك التبرع، فإن ما دفعه يكون ديناً في ذمة المفق عنه. وعلى ذلك نص المالكية والحنابلة،^(٣) خلافاً للمذنبية والحنفية.^(٤) فقد جاء في مرشد الحيران (م ٢٠٥): وإذا قضى أحد دين غيره بلا أمره سقط الدين عن

٣٠ - والثامن: الفعل المشروع حاله الضرورة إذا اقرب عليه إتيان مال الغير: كمن أكل طعام غيره بدون إذنه مضطراً لدفع الهلاك عن نفسه، فإن ترخيص الشارع وإباحته استهلاك مال الغير بدون إذنه لداعي الضرورة لا يسقط عن الفاعل المسؤولية المالية، ولا يعفيه من ثبوت مثل ما أتلفه، أو قيمته ديناً في ذمته للمالك، فالأعذار الشرعية لا تنافي معصية الحل، والإباحة للاضطرار لا تنافي ضمن.^(٥) ولأن إذن الشارع العام بالتصرف إنما ينفي الإثم والمؤاخاة بالعقاب، ولا يعفي من تحمل تبعه الإتيان، بخلاف إذن المالك،^(٦) وللقاعدة الفقهية الكلية الاضطرار لا يبطل حق الغير (م ٣٣) من الجلة العدلية. وهذا قال جمهور الفقهاء من الحنفية والشافعية والحنابلة والمالكية في المشهور عندهم، وغيرهم.^(٧)

وخالف في ذلك بعض المالكية فقالوا: لا ضمان عليه في هذه الحالة، لأن دفع الهلاك

(١) الفروق للفراقي ١/١٩٦

(٢) الزرقاني على خليل وحاشيته للطبع عليه ٣/٣٠، منح الجليل وحاشيته لعيش ١/٥٩٩، المعلى لابن حزم ٣٠٣/٨

(٣) شرح المحرشي ١/٦٤، ١٦٨، الزرقاني على خليل ١/٦٣، ١١٢، القواعد لابن رجب م ١١٢ وما بعدها، منح الجليل ١/١٣٩، المجموع لأحكام الفروق للفرطبي ١/٣٢١، أعلام الموقعين ١/٤١٤ - ٤٢٠، القفاص لابن تيمية (ط السلفية) م ٣٨

(٤) فتح الميزان ١٠/٣٨٨، نهاية المحتاج ٢/٤٤٨

(٥) رد المحتظر ٥/٢١٥

(٦) وصحوا ما جرحه الفروق بقوله: «إذن العام من ليل صاحب النسخ في التصرفات لا يسقط الضمان، وإذن المالك الأجنبي في التصرفات سقط» الفروق ١/١٩٥
(٧) قواعد الأحكام لشمس بن محمد السلام ١/٩٤، ٢/١٢٦، القواعد لابن رجب م ٣٧، ٩٩، ٧٢، الفروق ١/١٩٦، رد المحتظر ٥/٢١٥، المذهب ١/٢٥٧، التبيه لشمس الرازي (ط خلدني) م ٥٣، نهاية المحتاج ١/١٥٢ وما بعدها (٣٣) من مجلة الأحكام العدلية

المدينون، سواء أقبل أم لم يقبل، ويكون الدافع متبرعا لا رجوع له على المدينون بشيء مما دفعه بلا أمره، ولا رجوع له على رب الدين القايض لاسترداد ما دفعه إليه.

وحجبتهم على ذلك: أن من أدى عن غيره واجبا عليه من دين أو نعمة على قريب أو زوجة من غير إذنه، فهو إما فظوي، وهو جدير بأن يفوت عليه ما نفعه على نفسه، أو متفضل فموضه على الذين من تفضل عليه، فلا يستحق مطالبته. (١)

٣٢ - وقد ذكر علي حيدر في كتابه: «درر الحكام» شرح مجلة الأحكام، قاعدة الخنعة في هذا النوع وهي: وأن من أدى مصروفا عائدا على غيره بدون أمره أو إذن الحاكم يكون متبرعا. وحكي لهذه القاعدة فروعا كثيرة منها:

أ - إذا وفى شخص دين آخر بدون أمره يكون متبرعا. (٢)

ب - إذا دفع الراهن أو المرتهن من تلقاء نفسه مصروفا على الزهن يلزم الأخير بدون أمره أو إذن الحاكم بغير متبرعا، ولا يحق له المطالبة به، لأنه ليس مضطرا لهذا الإنفاق طالما أنه معتدل على استحصان أمر من الحاكم به لتأمين حقه بالرجوع على المستفيد بما أدى عنه. وعلى

ذلك نصت المجلة العدلية في (م ٧٢٥). (٣)
ج - إذا أدى المستاجر الفصاريث اللازمة على المؤجر بلا أمره يكون متبرعا (م ٥٢٩) من المجلة العدلية. (٤)

وإذا أعطى المستاجر الحيوان المأجور علفا بدون أمر المؤجر يكون متبرعا. (٥)

د - إذا كفل شخص دين آخر بدون أمره يكون متبرعا. (٦)

هـ - إذا صرف السودع على السديعة بلا أمر صاحبها أو إذن الحاكم يعد متبرعا. (٧)

و - إذا عثر الشريك الملك المشترك من تلقاء نفسه بدون إذن الشريك أو الحاكم يعد متبرعا. (٨)

ز - لو أنشأ أحد دارا أو عتقها لمصاحبها بدون أمره كان البناء أو العترة للصاحب العترة أو الدار، ويكون المثنى متبرعا فيها أنفق. (٩)

ح - لو أنفق شخص على عرس آخر بلا إذنه

(١) انظر درر الحكام ١١٦/٣ وما بعدها، ٦٤٣/٣

(٢) وانظر درر الحكام ١١٧/٣ وما بعدها، ٦٤٤/٢

(٣) م ٦٦٦ من المجلة. وانظر درر الحكام ٥٤١/١، ٦٤٢/٣، ١١٦/٢

(٤) درر الحكام ١١٦/١، ٦٤٤/٢

(٥) انظر م ٧٨٦ من المجلة، درر الحكام ١١٦/٢، ٦٤٤/٢

(٦) انظر م ١٣١١ من المجلة وم ٧٦٩ - ٧٦٨ من مرشد الحكماء، درر الحكام ١١٦/٢، ٦٤٤/٢ وما بعدها.

(٧) درر الحكام ٦٤٢/٣

(٨) انظر أملاهم لتوفيق ٩١٨/٦

(٩) درر الحكام ١١٦/٢، ٦٤٤/٣

كان متبرعا. (١)

٣٣ - والنوع الثاني من القيام بعمل نافع للغير: أن يقوم بعمل يحتاجه لمصلحة نفسه ولا يتوصل إليه إلا بإسداء نفع لغيره يحتاجه ولم يأذن له فيه. كما إذا أعار شخص لأخر عينا ليرهنها بدين عليه، ولما أراد المبر استردادها لم يتمكن من ذلك إلا بقضائه دين المرحمن قعقل، فإنه يرجع على المستعير بالدين. وهذا فإن جمهور الفقهاء من الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة، (٢) وعليه نصت مجلة الأحكام العدلية في (٧٣٢م) منها.

أقسام الدين :

٣٤ - ينقسم الدين باعتبار التعلق إلى قسمين : أ - دين مطلق : وهو الدين المرسل التعلق بالثمة وحدها.

ب - دين موقوف : وهو الدين المتعلق بعين مالية لتكون وثيقة لمطالب الاستيفاء كدين الرهن ونحوه.

وثمرة هذا التقسيم تؤول إلى أمرين :

(١) حرر الحكم ٦٤٢/٣

(٢) تيسير الخصائص للزبلي ٨٩/٦، رد المحتار ٤٣٩/٥، الصواعق لابن رجب ص ١٤٦-١٤٨، إعلام الموقعين ٢٦٧/٢ وما بعدها، درر المفاتيح شرح مجلة الأحكام العدلية ص ١٦٣/٢، ١٦٣/٣، ٣٢١ وما بعدها. والنظر ١٣١٦-١٣١٩ من مجلة الأحكام العدلية، وم ٧٦٥-٧٦٨، ٧٧٢ من مرشد الميراث.

أحدهما: تقديم حق صاحب الدين الموقوف في استيفاء دينه من العين التي تعلق حقه بها على سائر الدائنين في حال حياة المدين باتفاق الفقهاء.

والثاني: تقديم الديون الموقوفة المتعلقة بأعيان التركة في حال وفاة المدين على تجهيزه عند جمهور الفقهاء من الحنفية والمالكية والشافعية. (١) وإشاراً للأهم، كما تقدم فلنك الحقوق على حقه في الحياة. (٢) أما الديون المرسلة في الذمة فيقدم التجهيز عليها. قال ابن عابدين: «فلذا رهن شيئاً وسلمه، ولم يترك غيره، فدين المرحمن مقدم على التجهيز، فإن فضل بعده شيء صرف إليه». (٣) وإنما قدمت الديون الموقوفة على التجهيز لتعلقها بالمال قبل صيرورته تركة، «والأصل أن كل حق يقدم في الحياة يقدم في الوفاة». (٤)

وعالّف في ذلك الحنابلة وقالوا بتقديم حق الميت في تجهيزه من تركته على حقوق الدائنين، ولو كانت ديونهم متعلقة بأعيان التركة كما يقدم الفلاس بنقشه على غراماته، ولأن لباس المفلس

(١) رد المحتار (يولاق ١٢٧٢هـ) ٤٨٣/٥ - ٤٨٤ وما بعده المحتاج ٨٠٧/٥، مجلة المحتاج ٣٨٥/٦، والزلفي على خليل ٢٠٣/٨، ٢٠٤

(٢) مجلة المحتاج ٩/٩

(٣) رد المحتار ٤٨٣/٥ (يولاق سنة ١٢٧٢هـ)

(٤) رد المحتار ٨٤/٥

واين أي ليلى والتعصي من الخنابلة: وهو أن ديون الصحة تستوي مع ديون المرض في الاستيفاء من التركة، وتقسم بينهم على قدر حصصهم^(١).

واستدلوا على ذلك بمصوم قوله تعالى: ﴿مَنْ بَعْدَ وَصِيَّةٍ يوصي بِهَا أَوْ دِينَ﴾^(٢) حيث لم يفضل أحد الدينين على الآخر، فوجب أن يتساويا في الاستيفاء، ولأنهما حقان يجب قضائهما من رأس المال لاستوائهما في سبب الوجوب وفي عمله.

أما السبب: فهو الإقرار الصادر عن عقل ودين. من شأن العقل والدين أن يمنعنا من قاطع به عن الكذب في الإخبار، إذ الإقرار إخبار عن الواجب في ذمة المقر وهذا المعنى لا يختلف بين الصحة والمرض، بل في حالة المرض يزداد رجحان جهة الصنف، لأن المرض سبب التورع عن المعاصي والإنابة عما جرى في الماضي، لكونه آخر عهده بالدنيا، وأول عهده بالآخرة،

(١) نهاية المحتاج ٧١/٥، مفتي المحتاج ٢١٠/٢، الأم ديوان (١٣٢٢هـ) ١١٠/٧، (عامة الطالبين ١٩٤/٣، الجبرمي على الخطيب ١٣٦/٣، البسوط ٢٦/١٨، اختلاف أبي حنيفة وابن أبي ليلى ٦٢، المهذب ٢١٥/٦، بدائع الصنف ٢٦٥/٧، تبيين الحقائق ٧٣/٥، تكملة فتح القدير ٢/٧، القصة الفينة للقرنوي ص ١٠٨ (مطبوعة السليمان بيمبر ١٩٥٠م).

(٢) سورة النساء ٦٩.

مقدم على قضاء ديونه، فكذلك كفن الميت، ولأن سفرته واجبة في الخيلة، فكذلك بعد الموت^(٣).

٣٥ - وينقسم الدين باعتبار قوته وضعفه إلى قسمين:

أ - دين الصحة: وهو الدين الذي شغلته به ذمة الإنسان حال صحته، سواء ثبت بإقراره فيها أم بالبيعة، ويلحق به في الحكم الدين الذي لزمه وهو في مرض الموت، وكان ثبوته بالبيعة.

ب - دين المرض: وهو الدين الذي لزم الإنسان بإقراره وهو في مرض الموت، ولم يكن طريق ثبوته غير ذلك^(٤).

وفقد اتفق الفقهاء على استواء دين الصحة ودين المرض في الاستيفاء من التركة إذا كان في التركة صفة لهما^(٥).

٣٦ - أما إذا كانت التركة لا تفي بكنيتها، فقد اختلف الفقهاء في تقديم دين الصحة على دين المرض في الاستيفاء من التركة على قولين:

أحدهما: للأكبة والشفاعة في الأصح

(١) العلق الطاهر شرح عمدة القلوس ١٣/١
(٢) البدائع ٢٦٥/٧، تكملة فتح القدير (٢)، مطبوعى عهد سنة ١٣٥٦هـ ٢/٧، تكملة رد المحتار (مصر سنة ١٣٢٠هـ) ١٣٠/٢
(٣) المفتي (مطبوعة قسطنطينة ١٣١٨هـ) ٢٤٣/٥، النسخ الكبير على المنهج ٢٢٥/٥، إضاءة الطالبين ١٩١/٣، جواهر النيرة للأسير طر (القاهرة ١٩٥٥م) ١٨/١

ديون المرض أن الحقوقي إذا اجتمعت في مال الميت يقدم الأقوى، كالدين يقدم على الوصية، والوصية تقدم على الميراث، وبين الصحة هنا أقوى، لأنه ظهر بإقراره في وقت لم يتعلق به له حق أصلاً، ولم يرد عليه نوع حجر، ولهذا صح عتقه وهبه من جميع المال، بخلاف دين المرض الذي ثبت في حاله تعلق بأموال دين صحته، وصارت هذه الأموال محلاً لوفاء به، وضمانه له، وورد عليه فيه نوع حجر، ألا ترى أن تبرعاته لا تنفذ إلا من الثلث، فكان الأقوى أولى.

وسبب إلحاق السهمون التي لزمته في حال مرضه بالبينة بديون الصحة في الحكم هو انتفاء التهمة في ثبوتها، إذ الثابت بالبينة لا مرد له، فقدم على المقر به في حال المرض. (١)

٣٧ - وينقسم الدين باعتبار الدائن إلى قسمين:

أ - دين الله: وهو كل دين ليس له من العباد من يطالب به على أنه حق له. وهو نوعان:

- نوع يظهر فيه وجه العبادة والتقرب إلى الله تعالى، وهو ما لا مقابل له من المنافع الدنيوية، كصدقة الفطر، وقدية الصيام، ودين الصدور،

(١) قوة ديون الأحياء ١٢٠/٢، تكملة فتح القدير ٥/٧، حاشية الشطي عن تبين الحقائق ٢٣/٥، القيسوط ٢٧/١٨.

فيكون خوف المقر أكثر، كما يكون أبعد عن الكذب، فإذا لم يكن الإقرار في حالة المرض أولى، فلا أقل من أن يكون مسدوداً.

- وأما المحل: فهو الذمة، إذ هي محل الوجوب في الصحة والمرض ولا فرق.

فلما استويا في سبب الوجوب ومحل لزم أن يستويا في الاستيفاء.

والثاني: الحنفية والحنابلة والشافعية في غير الأصح: هو أن ديون الصحة وما في حكمها مقدمة على ديون المرض، وإذا لم تف التركة بديون الصحة قسمت بين دائتي الصحة بالخصص. وكذلك الحال إذا لم تكن ديون صحة، وكانت هنالك ديون مرض، وضاعت عنها التركة، فإنها تقسم بين الدائنتين بالخصص، ومثل ذلك في الحكم ما لو وفت ديون، ولم يبق ما يفي من التركة بديون المرض كلها. (٢)

ودليلهم على تقديم ديون الصحة على

(١) جامع الفصولين (يولاي ١٤٠٠هـ) ١٨٢/٢، وميلاده، القيسوط ٢٦/١٨، تبين الحقائق وحاشية الشطي عليه ٢٦/٥، البديائع ٢٥٨/٧، تكملة فتح القدير ٢/٢، انتهى لايز فعادة (مطبوع مع الشرح الكبير) ٣٢٢/٥، بداية المحتاج ٢٤٠/٢، مغني المحتاج ٧١/٥، شرح الكبير على المفتي ٢٧٥/٥، العدة المنتجة للغزوي ص ١١٨، وانظر ١٦٠٢ من مجلة الأحكام المدونة ص ٥٦٩ من الأحكام الشرعية في الأحوال الشخصية.

ولكفارات ونحو ذلك ، فإنها عبادات يؤديها المسلم امتثالاً لأمر الله تعالى وتقرباً إليه .

- ونوع يفرض لشكوك الدولة من القيام بأعباء المصالح العامة للأمة ، وهو ما يقابل - في لغائلب - بمنفعة دينية للمكلف ، كخمس الغنائم ، وما أفاء الله على المؤمنين من أعدائهم من غير فتل ، وما يفرضه الإمام على القادرين من أفراد الأمة للوفاء بالمصالح التي يعجز بيت المال عن الوفاء بها .

وتفصيل ذلك في مصطلح : (دين الله) .

ب - ودين العبد : وهو كل دين له من العباد من يطالب به على أنه حق له ، كتمن مبيع ، وأجرة دار ، وبدل قرض ، وإنصاف ، وأرض جنبية ، ونحو ذلك . ولصاحب هذا الدين أن يطالب به المدين ، وأن يرفع أمره إلى القاضي إذا امتنع عن الأداء ، ليجبره عليه بالطرق المشروعة . (ر : حيس ، ححن) .

٣٨ - وينقسم الدين باعتبار السقوط وعدمه إلى قسمين : صحيح وغير صحيح ^(١) .

أ - فالدين الصحيح : هو الدين الثابت الذي لا يسقط إلا بالأداء أو الإبراء ، كدين القرض

ودين المهر ، ودين الاستهلاك ونحوها .

ب - والدين غير الصحيح : هو الدين الذي يسقط بالأداء أو الإبراء وبغيرهما من الأسباب المتضمنة سقوطه ، مثل دين بدل الكتابة ، فإنه يسقط بعجز العبد لتكاتب عن أدائه .

٣٩ - وينقسم الدين باعتبار الشركة فيه إلى قسمين : مشترك وغير مشترك ^(٢) .

أ - فالدين المشترك : هو ما كان سببه متحداً ، سواء أكان ثمن مبيع مشترك بين اثنين أو أكثر ، بيع صفقة واحدة ولم يذكر عند البيع مقدار ثمن حصّة كل واحد من الشركاء ، أم دبت آيلاً بالإرث إلى عدة ورثة ، أم قيمة مال مستهلك مشترك ، أم بدل قرض مستقرض من مال مشترك بين اثنين أو أكثر .

ب - الدين غير المشترك : هو ما كان سببه مختلفاً لا متحداً ، كأن تقرض انسان كل منها على حدة ، فبلغا لشخص ، أو باعاه مالا مشتركاً بينهما ، وصحى حين البيع كل واحد منهما لتسوية ثمنهما على حدة .

٤٠ - وتبرز ثمة هذا التقسيم في المسائل التالية :

أولاً : إذا كانت الديون المطلوبة من المدين

(١) رد المحتار المختار مع رد المحتار (بولاق ١٢٧٢ هـ) ٤ / ٤٨٠ ، دور الحكماء شرح عمدة الأحكام ٥٣ / ٣ ، وانظر ١٩٩ ، ١٧٠ من مرشد المحققين والدار التونسية ١٩٧١ م ، ص ٥٦ ، والشافعي الهندية ٣٣٦ / ٢ .

(١) رد المحتار (بولاق ١٢٧٢ هـ) ٤ / ٢٩٣ ، كتاب اصطلاحات الفنون ٤ / ٢٢٢ ، وصاحبها ، مختصر بصائر المخرجاني (الدار التونسية ١٩٧١ م) ، ص ٥٦ ، وانظر ٨٥٢ م ، ٨٥٣ من مرشد المحققين

ثالثاً: إذا قبض أحد الشريكين حصته من الدين المشترك، وثقلت في يده بدون تعد منه ولا تقصير، فلا يضمن حصته شريكه في المقبوض، ولكنه يكون مسئولاً حصته نفسه، وما بقي من الدين في ذمة المدين ليكون حفاً للشريك الآخر.^(١)

رابعاً: إذا أخذ أحد الدائنين - ديناً مشتركاً - كفيلاً بخصته من الدين المشترك، أو أحاله المدين على آخر، فلشريكه الآخر أن يشاركه في المبلغ الذي يأخذه من الكفيل أو المحال عليه.^(٢)

٤١ - وينقسم الدين باعتبار الوقت أدائه إلى قسمين: حال ومؤجل.^(٣)

أ. فالدين الحال: هو ما يجب أدائه عند طلب الدائن، فتجوز المطالبة بأدائه على الفور، والخاصة فيه بانساق. ويقال له والدين المعجل أيضاً.

ب. والدين المؤجل: هو ما لا يجب أدائه قبل حلول الأجل. لكن لو أدي قبله يصح، ويسقط عن ذمة المدين.

(١) الفتاوى الهندية ٢/ ٣٣٧، دور الحكم ٣/ ٧٧، والنظر ١١٠٦م من المجلة العدلية وم ١٧٦ من مرشد الخيران

(٢) الفتاوى الهندية ٢/ ٣١٠، دور الحكم ٣/ ٧٥، والنظر ١١٠٩م من المجلة العدلية وم ١٨٦ من مرشد الخيران.

(٣) كشف اصطلاحات الفنون ط كاكبه ٢/ ٢٠٠

غير مشتركة، فكل واحد من أربابها استيفاء دينه على حدة من المدين، وما يقبضه بحسب من دينه خاصة، لا يشاركه فيه أحد من الدائنين الأخر.^(١)

أما إذا كان الدين المطلوب من المدين مشتركاً بين اثنين أو أكثر، فلكل واحد من الشركاء أن يطلب حصته منه، ولا يختص القابض منهم بما قبضه، بل يكون مشتركاً بين الشركاء، لكل واحد منهم حق فيه بقدر حصته.^(٢)

ثانياً: إذا قبض أحد الشريكين حصته من الدين المشترك وأخرجها من يده بوجه من الوجوه كهبه، وقضاء دين عليه، أو استهلاكها فلشريكه أن يضعه حصته منها.

فلو كان مبلغ ألف دينار ديناً مشتركاً بين اثنين مناصفة، فقبض أحدهما من المدين خمسمائة واستهلكها، فللدائن الآخر أن يضعه مائتين وخمسين. أما الخمسمائة الأخرى فتبقى بين الاثنين مشتركة.^(٣)

(١) ١٧٦م من مرشد الخيران، ١٠٩٩م من المجلة العدلية، والفتاوى الهندية ٢/ ٣٣٧، دور الحكم ٣/ ٦٢

(٢) الفتاوى الهندية يولاي ١٣١٠-١٣١١م، دور الحكم ٣/ ٦٢، ومسايسها، والنظر ١١٠٠، ١١٠١ من المجلة العدلية وم ١٧٣ من مرشد الخيران

(٣) الفتاوى الهندية ٢/ ٣٣٧، دور الحكم ٣/ ٦٦، والنظر ١١٠٢م، ١١٠٣ من المجلة العدلية، ١٧٥م من مرشد الخيران

وفي هذا المقام تجدر الإشارة إلى أن من الدين ما لا يكون إلا حالا، بحيث لا يصح تأجيله، فإن تأجل فسد العقد، مثل رأس مال السلم (ر: السلم) والبدلين في الصرف (ر: الصرف) بانقضاء الفقهاء، ورأس مال المضاربة عند خفية والمالكية والشافعية (ر: مضاربة) والأجرة في إجارة الشفعة عند المالكية والشافعية (ر: إجارة) ومصطلح: (أجل).

توثيق الدين :

معنى توثيق الدين :

٤٢ - التوثيق في اللغة معناه الإحكام. ومن هنا سمي العهد ميثاقا وموثقا لما فيه من الإحكام والثبوت. (١)

أما في الاصطلاح الفقهي :

فذكر إكنيا افراسي في كتابه : «أحكام القرآن» أن الوثيقة هي «ما يزداد بها الدين وكادته». (٢) ويتبع استعمال الفقهاء لمصطلح : «توثيق الدين» نجد أنهم يطلقونه على امرين :

أحدهما : تقوية وتأكيد حق الدائن فيما يكون

(١) لسان العرب، معجم مقاييس اللغة، المصباح النير:

(وثق) والمطلق للثبوت من ٢٤٧

(٢) أحكام افراسي لإكنية افراسي (ج ١) دار الكتب الحديثة

بمصر ١٩٧١

له في ذمة الدين من مال يشي، يعتمد عليه - كالكتابة والشهادة - لمنع ندين من الإنكار، وتذكيره عند التمسك، ولتحيلولة دون ادعائه أقل من الدين، أو ادعاء الدائن أكثر منه، أو حلونه أو انقضاء الأجل وضو ذلك، بحيث إذا حصل نزاع أو خلاف بين الدائنين، فيعتبر هذا التوثيق وسيلة ينجح بها إثبات الدين المتنازع فيه أمام انقضاء.

والأمر الثاني : تثبيت حق الدائن فيما يكون له في ذمة المدين من مال وإحكامه، بحيث يتمكن عند امتناع المدين عن الوفاء - لأي سبب من الأسباب - من استيفاء دينه من شخص ثالث يكفل المدين بهاله، أو من عين مالية يتعلق بها حق الدائن وتكون رهينة بدينه.

طرق توثيق الدين :

اتفق الفقهاء على أن طرق توثيق الدين أربعة :

أ - توثيق الدين بالكتابة :

٤٣ - «دلت آية الدين وهي قوله تعالى : ﴿بما ليها الذين آمنوا إذا تدانيسم بدين إلى أجل مسمى فاكتبوه...﴾ (١) إلى آخر الآية على مشروعية

(١) سورة البقرة / ٢٨٢

وثيقة واضحة، لأن الشهادة برفع الشك وتبريل الاحتمال.^(١)

ومن أهم صور التوثيق بالكتابة :

٤٤ - قولاً : إذا أصدر شخص آخر بياناً يكتب إقراره، فيكون هذا الأمر إقراراً حكيماً.^(٢)

جاء في دفتر الخزانة : الأمر مكتوبة الإقرار بإقرار حكيماً، فإنه كما يكون باللسان يكون بالبنان، قلر قال للصكك : اكتب خط إقرارى بألف علي، أو اكتب بيع داري، أو طلاق أمري صبح.^(٣)

٤٥ - ثانياً : إن قبرد الشجر - كالصرف والبيع والمصارف - التي تكون في دفاترهم المعتد بها، وتبين ما عليهم من ديون تعتبر حجة عليهم، وتوهم تكن في شكل صحت أو سند رسمي، وذلك

توثيق الدين بالكتابة المينة له، المعربة عنه. المعروفة لنحاكم بما يحكم عند التراجع إليه : وذلك في صك موصل للدين بجميع صفاته.^(٤)

غير أن انقضاء الاختلاف في حجية الكتابة في توثيق الدين على قولين :

أ - فذهب الجمهور (الحنفية والمالكية والشافعية) إلى صحة توثيق الدين بالكتابة، وأنها بينة معتبرة في الإثبات إذا كانت صحيحة النسبة إلى كاتبها.^(٥)

ب - وذهب مالك والشافعي وأحمد في رواية عنه وجماعة من الفقهاء إلى أنه لا يعتمد على الخط المجرد إذا لم يشهد عليه، لأن الخطوط تشبه والتزوير فيها ممكن، وقد تكتب لتجربة أو التهور. ومع قيام هذه الاحتمالات وانشبات لا يبقى للخط المجرد حجية، ولا يصنع للاعتناء عليه وحده. أما إذا شهد عليه فاعتد

(١) طرح التشرريب ١/ ١٩٠، لأبي علي معبر ص ٥٥٠/١، ٢٣٨/١، أمم الفاضلي للهاورد ١/ ٩٨، أصول السرخسي ١/ ٢٥٨، كتف الأسرار لشعاري ٣/ ٥٢، المهذب ٢/ ٣٠٥، رد المحتار (جولاق ١٢٧٢ هـ) ١/ ٥٥٢، الأشياء والظواهر لابن تيميم ص ٢١٧، معبر أحكام الفطري بلقي ط - الخليلي : ص ١٢٥، الطرق الحكيمة وط السنة المتعددة) ص ٣٠١ وما بعدها، مرآة المفاتيح للعلامة الفقاري ١/ ٣٩٧، الإشراف الفاضلي عند النواجب ٢/ ٢٨٠، كتف الفلاح ١/ ٢٧٣، شرح سنن الإبراهيم ١/ ٥٣٩،

(٢) لغة معيون الأخبار (المعينة ١٣٢١ هـ) ٢/ ٩٧، الفاري الحنفية (جولاق ١٣١٠ هـ) ١/ ١٦٧، نور الحكام ١/ ١٣٨، وانظر ١٦٠٧ هـ من مجلة العقيدة

(٣) رد المحتار (جولاق ١٢٧٢ هـ) ١/ ٥٥٥

(٤) أحكام القرآن لابن العربي ١/ ١٤٨

(٥) شرح أدب القاضي للخصاص ص ٢٥٤، معبر الفقاري المصرية لابن تيميم ص ١٠١، نبذة الأحكام لابن فرعون زبارة قساري طبع ١/ ٣٩٣، كتف الانفتاح ١/ ٣٧٣، طهر الملاقي فيما يجب في القضاء على القاضي لعبد بن حسن حاد (الأمور) ص ١٣٠، ١٣١، الطرقي الحكيمة ص ٣٠٥، كتف الأسرار ٣/ ٥٢، معبر الأحكام ص ١٢٥، فتح لملي الملك لمليش ٢/ ٣١١، نور الحكماء شرح مجلة الأحكام ١/ ١٢٧

أما إذا أنكر خط السند الذي أعطاه مرسومنا أيضا وقال: إنه ليس خطي، فينظر:

١- فإن كان خطه مشهورا ومتعارفا بين الحار وأهل البلد وثبت أنه خطه، فلا يعتبر إنكاره، ويعمل بذلك السند بدون حاجة لإثبات مضمونه. ^(١)

٢- أما إذا لم يكن خطه مشهورا ومتعارفا فيستكتب، ويعرض خطه على الخبراء، فإذا أضافوا أن الخطين لشخص واحد، فيؤمر ذلك الشخص بإدائه الدين المذكور، وإلا فلا. ^(٢)

٤٨- خلافا: إذا أعطى شخص لأخر سندا رسميا ينبغي أنه مدين له بمبلغ من المال، ثم توفي، فيلزم ورثته بإيفائه من الزكاة إذا اعترفوا بكون السند للفقير، ولو أنكروا الدين.

أما إذا أنكروا السند، فينظر: إن كان خط الفقير وختمه مشهورا ومتعارفا، وثبت أن الخط خطه والختم ختمه، فيجب عليهم أداء الدين من الزكاة، ولا عبرة بإنكارهم. وإن كان خلاف ذلك فلا يعمل بالسند لوجود شبهة التزوير فيه. ^(٣)

لأن المعادة جرت أن الناصر يكتب دينه ومطلوبه في دفتره صيانة له من النسيان، ولا يكتبه لليهو واللعب. أما ما يكتب فيها من ديون لهم على الناس فلا يعتبر وثيقة وحجة. ويحتاج في إثباتها إلى وجه آخر. ^(٤)

٤٩- ثالثا: السندات والوصلات الرسمية تعتبر حجة معتدلة في توثيق الدين وإثباته. ^(٥)

جاء في فتاوى قاري، أهداية: إذا كتب على وجه التصكوك يلزمه المال، وهو أن يكتب: يسوق فلان الفلاني أن في دمي لفلان الفلاني كذا وكذا، فهو إقرار يلزم. ^(٦)

٥٠- رابعا: إذا أنكر من كتب أو استكتب سندا رسميا مضميا بأعضائه أو محتوما بختمه الدين الذي يمتريه ذلك السند مع اعترافه بخطه وختمه، فلا يعتبر إنكاره، ويلزمه أداء ذلك الدين دون حاجة إلى إثبات بوجه آخر. ^(٧)

(١) فتح القلي الثالث ٣١١/٦، الأبياء والنظائر لابن نجيم ص ٢١٨، نشر الصرف لآبر حليدين ضمن رسائل ابن حليدين - لبنان ١٤٤٠/٣، معين الحكم ص ١٢٩، قرة عين الأعيان ١/٦٠-٦١، الفتاوى المندية ١٢٧/١، مرور الحكم ١٣٨/١، وانظر ١٦٠٩هـ من مجلة المندية، رد المحتار ٣٥٢/٤ وما بعدها.

(٢) رد المحتار ٣٥٢/٤، مرور الحكم ١٣٩/٤، ١٤٠، وانظر ١٦٠٩هـ من مجلة المندية.

(٣) رد المحتار ٣٥٢/٤، ٣٥٣/٤، وانظر ١٦٠٩هـ من مجلة المندية.

(٤) قرة عين الأعيان ١/٨٩، رد المحتار ٣٥٢/٤، ٣٥٣، مرور الحكم ١٤١/٤، وانظر ١٦٠٩هـ من مجلة المندية.

المذهب ملين ، وقد درج الثامن من عهد الأصحابة إلى يومنا هذا على عدم كتابة الدين مادامت الثقة قائمة بين المتدابين ، ولم ينقل من فقهائهم تكثير مع اشتهار ذلك

٥١ - والثاني : لأن جريير الطبري وبعض القسوف : وهو أن كتابة الدين واجبة نقوله تعالى : ﴿ فَاكْتُبُوا ﴾ إذا الأصل في الأمر إرادة الوجوب . ومما يؤكد دلالة هذا الأمر على الوجوب اهتمام الآية ببيان من له حق الإملاء ، وصفة الكاتب ، وحث على الاستجابة إذا طلب منه ذلك ، ودخول على كثرة التقليل والتكثير ، ثم التعبير عن عدم وجوب الكتابة في المادلات الناحية بنفي الجمل ، حيث أنه يشعر بلوم من ترك الكتابة عند تعامله بالدين ^(١)

ب - توثيق الدين بالشهادة :

٥٢ - دل قوله تعالى : ﴿ وَاسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ مِمَّنْ ثَبَتُونَ مِنَ الشَّهَادَةِ ... ﴾ ^(٢) إلى آخر الآية على مشروعية توثيق الدين بالشهادة وأنها وثيقة واحتياط للدائش ، لأن استشهاده الشهود أنفى للريب ، ويبقى للحق ، وأدعى إلى رفع

٢٩ - مذهبنا : إذا وجد ثبوت خطأ لمورث يفيد أن عليه دينا فلهذه كذا وكذا لفلان ، فوجب على السوابق الفعل بخلق مورثه ودفع الدين إلى من هو مكتوب باسمه من التركة ^(١)

حكم التوثيق بالكتابة :

اختلف الفقهاء في حكم توثيق الدين بالكتابة على قولين :

٥٠ - أحدهم : بجمهور الفقهاء ، وهو أن كتابة الدين مندوب إليها وليست واجبة ^(١)

إذا الأمر في قوله تعالى : ﴿ فَاكْتُبُوا ﴾ نفي رشاد لمن يخشى ضياع دينه بالنسيان أو الإتيار ، حيث لا يكون المدين موضع ثقة كاملة من دائته ، يدل على ذلك قوله تعالى : ﴿ فَإِنْ أَمِنَ بَعْضُكُم بَعْضًا فَلْيُؤَدِّ الَّذِي أُؤْتِيَ أَمَانَتَهُ ﴾ ^(٢) وهو يفيد أن الكتابة غير مطلوبة إذا توفرت الأمانة والثقة بين

- وغير المزور - يعني النظر إليها بعد اختيار لاغية تكاد تكون بينة

(١) شرح مني الإردات ١/٢٠٧ - رد المحتار ١/٣٥١ ، عنصر فقهي مصري لابن تيمية ص ١٤٧ ، الإنصاف لابن هبة ط ١/٢٠٧ ، كشف القناع ١/٢٠٣ ، أحكام القرآن للجهنمي (استانبول) ١/٤٨٦ ، أحكام القرآن للشافعي ١/١٣٧ ، الآم (١) المعرفة ١/٣٤٣ ص ١/٣ وما بعدهما ، المعنى لابن قدامة ١/٣٦٢ ، جامع البيان للطبري ١/٧٧ ، تفسير القرطبي ١/٣٨٢

(٣) سورة بقره ٢٨٢

(١) المحلى لابن حزم ١/٨٠ ، تفسير الطبري (بولاق) ١/٧٧ ، ٧٨ ، تفسير القرطبي (دار الكتب) ٣/٣٨٢

(٢) سورة البقرة ٢٨٢

النزاع والاختلاف، وفي ذلك صلاح الدين والدينا معا.

وبينت الآية أن مصاب الشهادة على الدين هو: إما رجلان، أو رجل وامرأتان من يرتضى من الأصول الثقات، فإذا تحقق ذلك كان وثيقة معتمدة وحجة شرعية في إثبات الدين، وبينة قوية يعتمد عليها القاضي في الحكم به لظانها.

حكم التوثيق بالشهادة

اختلف الفقهاء في حكم توثيق الدين بالشهادة على فوتين:

٥٣ - أحدهما: جمهور الفقهاء من الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة: وهو أن الإشهاد على الدين مندوب إليه وليس بواجب،^(١) لقوله تعالى: ﴿فَإِنْ أَمِنَ بَعْضُكُم بَعْضًا فليؤدِّ الَّذِي أُؤْتِنَ أَمَانَتَهُ﴾، قال إلكيا الهراسي: «ومعلوم أن هذا الأمن لا يقع إلا بحسب الظن والتوهم لا على وجه الحقيقة، وذلك يدل على أن الشهادة إنما أمر بها لطمأنينة قلبه لا لحق الشرع، فإنما لو كانت لحق الشرع لما قال: ﴿فَإِنْ أَمِنَ بَعْضُكُم بَعْضًا﴾ ولا ثقة بأمن الجاهل، إنما الاعتداد على ما يراه الشرع

مصلحة، فالشهادة متى شرعت في النكاح لم تنطط بتراضيها وأمن بعضهم بعضا، فذلك

ذلك أن الشهادة (في غير النكاح) شرعت للطمأنينة، ولأن الله تعالى جعل لتوثيق الديون طرقا منها: الكتاب، ومنها الرهن، ومنها الإشهاد، ولا خلاف بين علماء الأمصار أن الرهن مشروع بطريق النصب لا بطريق الوجوب، فيعلم من ذلك مثله في الإشهاد،^(٢)

٥٤ - والثاني: لبعض السلف: وهو أن الإشهاد على الدين واجب لقوله تعالى في آية الدين: ﴿وَاسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ﴾. الآية^(٣)

جد - توثيق الدين بالرهن :

٥٥ - المراد بالرهن المال الذي يجعل رهنه بالدين ليستوفي من ثمنه إن تعذر استيفاءه من مو عليه.^(٤) وهذه الوثيقة يصير المرهن أحق بالرهن من سائر الغرماء، فإذا كان على المرهن دين آخر لا نفي بها أمانته، ويبيع الرهن لسداد ما عليه، كان للمرهن أن يستوفي دينه

(١) أحكام القرآن لإلكيا الهراسي ٣٦٥/١

(٢) المحقق ٨٠/١٨، أحكام القرآن لـ أبي حنيفة ٤٨١/١، ٤٨٢/١

(٣) لفتي ٣٦١/١، وانظر رد المحتار ٣٠٧/٥، شرح منتهى

الإرادات ٦٦٨/٢

(٤) أحكام القرآن لابن العربي ٢٦٢/١، أحكام القرآن لـ أبي حنيفة ٤٨٢/١، أحكام القرآن لإلكيا الهراسي

٣٦٥/١

من ثمنه أولاً، فإذا بقي شيء فهو لسائر الغرماء.^(١)

الكفيل إلى ذمة المكفول في الالتزام بالدين، فيثبت في ذمتها جميعاً، ولصاحب الحق مطالبة من شاء منها.^(٢)

حكم التوثيق بالرهن :

وشغل الدين الواحد ذمتين على سبيل التعلق والاستيفاء، كتعلق دين الرهن به وبذمة الراهن.^(٣) وأنه كفرض الكفائية، يتعلق بالكل ويسقط بفعل البعض، وتعلقه هذا لا يخي تحده، لأنه في الحقيقة واحد. وما اتحد إلا بالنسبة لمن تعلق بهم فقط.^(٤) وعلى هذا فلا زيادة في الدين، لأن الاستيفاء لا يكون إلا من واحد منها.^(٥)

٥٩ - ذهب جماهير الفقهاء إلى أن توثيق الدين بالرهن غير واجب، وأن الأمر به في الآية للإرشاد.^(٦) قال ابن قدامة: هو الرهن غير واجب، لا نعلم فيه مخالفاً، لأنه وثيقة بالدين، فلم يجب كالضمان والكتابة، وقول الله تعالى: ﴿فَرِهَانٌ مَّقْبُوضَةٌ﴾^(٧) إرشاد لنا، لا إيجاب علينا، بدليل قوله تعالى: ﴿فَإِنْ أَمِنَ بَعْضُكُم بَعْضًا فليؤدِّ الَّذِي أَوْفَرَ أَمَانَتَهُ﴾، ولأنه أمر به عند إحوال الكتابة، والكتابة غير واجبة، فكذلك بدلها.^(٨)

٢ - وذهب المالكية إلى أنها تضم ذمة الكفيل إلى ذمة المكفول في الالتزام بالدين، إلا أنهم قالوا: ليس للمكفول له أن يطالب الكفيل بالدين إلا إذا تعذر عليه الاستيفاء من الأصل، لأن الضمان وثيقة، فلا يستوفى الحق منها إلا عند العجز عن استيفائه من المدين، كالرهن.^(٩)

د - توثيق الدين بالكفالة :

٥٧ - اختلف الفقهاء في حقيقة كفالة الدين على أربعة أقوال :

١ - فذهب الشافعية والحنابلة إلى أنها تضم ذمة

(١) الأم ٢٢٩/٣، فلهذا ٣١٨/١، حاشية المحتاج ٤٤٣/٤، كشف القناع ٣٥٠/٢ وسابغهما، الشرح الكبير على القنع ٧٠/٥، شرح منتهى الإرادات ٢١٥/٢، المغني ٥٩٠/٢

(٢) شرح منتهى الإرادات ٢٤٦/٢

(٣) حاشية المحتاج ٤٤٤/٤

(٤) تبين الحقائق للزبلي ١١٦/٤

(٥) المحرشي على خليل وحاشية المدني عليه ٢١/٦، ٢٨،

القوانين الفقهية ص ٣٥٤، طرزقاني على خليل ٢٢٢/٦،

١٩، مجمع الجليل ٢٤٤/٢، ٢٥٨،

(١) أحكام القرآن للبيضاوي ٢٣٣/٦

(٢) أحكام القرآن لإكبر المراسي ٣١٥/٦، أحكام القرآن للبيضاوي، ١٨٢/١، البرهان للزركشي ٣٩/٣، الأم (ط) دار المعرفة ١٣٨/٣، المحلى ٨٠/٨، كشف القناع ٣٠٧/٣ (ط) مكة.

(٣) سورة البقرة ٢٨٣

(٤) المغني ٣٩٢/٤

التصرف في الدين :

التصرف في الدين إما أن يكون من الدائن ،
وإما أن يكون من المدين .

تصرف الدائن :

يتحصر تصرف الدائن في دينه بتميمه
للمدين أو لغيره بإحدى طرائق التمليك
المشروعة ، سواء موعض أم بغير عوض .

الحالة الأولى : (تمليك الدين للمدين) :

يختلف حكم تمليك الدين للمدين بحسب
حال الدين ومدى استقرار ملك الدائن عليه ،
وذلك لأن الدين نوعان :

٥٨ - (النوع الأول) ما يكون الملك عليه
مستقرا . كقرابة المثلث ، وبذل القرض ، وقيمة
المقصوب ، وعوض الخلع ، وثمن المبيع ،
والأجرة بعد استيفاء المنفعة ، والمهر بعد
الدخول ، ونحو ذلك . وهذا النوع من الديون
لا خلاف بين الفقهاء في جواز تملكه لمن هو
عليه بعوض أو بغير عوض .^(١)

٣ - ذهب الحنفية إلى أنها قسم ذمة الكفيل إلى
ذمة الأصيل في وجوب الأداء ، لا في وجوب
الدين ، لأن ثبوت الدين في الذمة اعتبار شرعي
لا يكون إلا بدلي ، ولا دليل على ثبوته في ذمة
الكفيل ، لأن التوثيق يحصل بالمشاورة في وجوب
الأداء من غير حاجة إلى إيجاب الدين في
الذمة ، كالوكيل بالشراء يطلب بالثمن ، والتمن
في ذمة الموكل وحده ، وعلى هذا عرفوها بأنها
قسم ذمة الكفيل إلى ذمة الأصيل في
المطالبة .^(٢)

٤ - ذهب ابن أبي يعلى وابن شبرمة وأبو ثور
وأحمد في رواية عنه إلى أن الدين ينقل بالكفالة
إلى ذمة الكفيل - كما في الموائمة - فلا يكون
للدائن أن يطالب الأصيل .^(٣)

وعلى أية حال ، فسواء أكانت كفالة الدين
معناها ضم ذمة الكفيل إلى ذمة المكفول في
الالتزام بالدين ، أم في المطالبة فقط ، أم انقضاء
الدين من ذمة المكفول إلى ذمة الكفيل . - فإنها
تقتضي بإتفاق الفقهاء التزام الكفيل بأداء
الدين إلى الدائن إذا تعذر عليه استيفاءه من
الأصيل ، وذلك هو معنى التوثيق ، وقائده ،
ولم يرد .

(١) للمجموع شرح المذهب ٢٧١/٩ ، فتح العزيز ٢٣٤/٨
وسابغدها ، المذهب ٢٦٩/١ ، ٢٧٠ ، مجلة الحاج
٨٨/١ ، أسنى المطالب ٨٨/٢ ، الأنباء والنقائر للسيوطي
ص ٣٣١ ، رد المحتار ١/٤ ، ١٦٦ ، ٢٤٤ ، إيسر الخصال
للزبيدي ٨٢/٤ ، الأنباء والنظائر لابن نجيم ص ٣٥٨ ،
الفتاوى لابن كحلان ١/٤ ، ١٣٤ ، شرح منتهى الإرادات
١/٢ ، ٢٢٢ ، كسالك الخصال ٣/٣ ، ٢٩٢ ، المبدع =

(٢) رد المحتار ٢٤٩/٤ ، تبين الخصال ١/٤ ، ١٤٦ ، نعيقات
الميرجاني (ط) تونس ، وانظر ٨٢٩ من مرشد اعتبارات ،
١٣٢٣ من مجلة الأحكام تعليلية

(٣) المحل ١/٨ ، ١١١ ، الفرج الكبير على الفتح ٢١/٥

شيء (١٠) فقد شرط بشيء القرض قبل التفريق (١١).

وعلى ذلك فإذا قبض المدين العبد من المجلس، فإنه يصح بيع الدين وتخليكه لا تصح، المانع، إذ يصح على ما ذكرناه من أن يبيع المدين القرض الحقيقي في العوض المدعوع لصاحب الدين، والحكمي فيما في ذمة مقدس، لأنه كأنه قبضه منه ورده إليه (١٢).

وكذلك اشترط جمع من الفقهاء انتفاء بيع الدين بالمدين لصحة فليك الدين لمن هو غايه، حيث نقل أحمد وابن المنذر وابن رشد والسبكي وغيرهم إجماع أهل العلم على أن يبيع المدين بالدين غير جائز (١٣)، وعلى ذلك:

١- نص الشافعية والحابلة على عدم جواز صرف ما في المدة، فلو كان لرجل في ذمة رجل

عمر كجمهور الفقهاء من الحنفية والشافعية والحابلة استثنوا من قاعدة جواز فليك الدين لمن عليه عوض مدد التصرف ورأس مال المضم، فلم يجوزوا التصرف في أي مبيع قبل فسخه، لأن في ذلك ثغوراً لشرط الصحة، وهو القبض في يدي الصرف ورأس مال المضم قبل الافتراق (١٤).

كما اشترط الشافعية والحابلة لصحة فليك الدين لمن عليه أن يتخلو العقد من ربا المبيعة، ولو باع المدين دينه من المدين ما لا يباع به شيئا كذهب بفضة أو حنطة بشعر وتحو ذلك من الأموال الربوية، فلا يصح ذلك إلا إذا قبض المدين العوض قبل التفريق من المجلس، وذلك لحديث ابن عمر رضي الله عنهما قال:

كنت أبيع الإبل بالبيع، فبيع بالدين وأخذوا بهم، وأبيع بالقرهم وأخذوا بالدين، أخذ هذه من هذه، وأعطاني هذه من هذه، فأبيت رسول الله ﷺ فأنته عن ذلك فقال: ولا بأس أن تأخذها بسعر يومها ما لم تغرف وبينكما

١- شرح المغني ١/١٩٨، بدائع المحتاج (مطبعة الإمام) ٣/٣٧٧، والنظر ٤٢٦ م من مرشد مشرك.

(١) تبين أحسن وحاشية الشلي عليه ٢/٨٢، ١١٨.

(٢) رد المحتار ١/١٦٦، ٢-٩، ٢٩٩، بدائع الصانع ٢/٣٧٧ وما بعدها، ٣١٨٨/٧، أسنى المطالب ٨٥، ٢.

(٣) الفرائد لابن رجب ص ٨٢، والنظر ٥٥٩ م من مرشد

أحمد إن

(١١) حديث ابن عمر: «كنت أبيع الإبل بالبيع» أخرجه أبو داود (١٣/٦٥٠-٦٥١)، تحقيق عروت هبيرة رحمان، وهو انتهى عن شدة أنه حكم عليه بالتوقف، كذلك التلخيص الأخير (٣/٢٦٦)، ط شركة المطبعة العلمية.

(١٢) هبيرة المحتاج ١/١٩٨، الألفية والفتاوى للسيوطي ص ٢٢١، شرح منتهى الإرادات ٢/٢٢٢، المعنى لا يرقد ص ٥١٤، ١٢٤، التبليغ ١/١٩٨، شرح التحرير ص ١٧٢، ١٧٣، كشف القناع ص ٢٩١، مع العرب ١/٢٦٦، المجموع شرح الفهات (مطبعة) ١/٢٦٦، الأملوي ١/٢٧١.

(١٣) حاشية الشراسبي على هبيرة المحتاج ١/٨٩، كشف القناع ٣/٢٥٧، شرح منتهى الإرادات ٢/٢٠١، المعنى ٤٢٤.

(١٤) كمله المجموع للسبكي: «طبعة المصنفين الأحوي»

١٠٧٧/١، المعنى ٢/٢٧٢، مدية المجلد ٢/٢٦٢.

دنانير، وأآخر عليه دراهم، فاصطرفا بها في
فتمتسها، فلا يصح ذلك^(١) قال الشافعي في
الأم: «ومن كانت عليه دراهم لرجل،
ولرجل عليه دنانير، فحلت أوم تحل،
فتطرحاها صرف، فلا يجوز، لأن ذلك دين
لدين»^(٢)

وخالف في ذلك الحنفية والمالكية ونفي الدين
للسبكي من الشافعية ونفي الدين بن تيمية من
الحنابلة وقالوا: يجوز صرف ما في النذعة، لأن
ثمنه الحاضرة كالعين الحاضرة.

غير أن المالكية شرطوا أن يكون الدينان قد
حلا معاً، فافهموا حلون الأهلين في ذلك مقام
الناجز بالناسخ^(٣)

(١) شرح منتهى الإرادات ٢/ ٣٠٠، المبع ٤/ ١٥٦، المغني
٥٣/ ٤، نكتة المجموع للسبكي ١٠٧/ ١، كشاف
القناع ٢/ ٦٥٧

(٢) الأم ٣/ ٣٣، ط: دار المعرفة ببغداد ١٣٩٣ هـ

(٣) بداية المجتهد ٦/ ٢٢٤، ط: دار الكتب الحديثة بصرى،
تبيين الحقائق للزيتوني ١/ ١٤٠، شرح الخرشي ٥/ ٣٢٤،
الرد المحتار على خليل ٥/ ٢٢٦، منح الجليل ٣/ ٥٣،
احكام الفقهاء للعصري ص ٩٠، إيضاح المسالك
للمرتضى ص ١٩١، ٣٢٨، حقايق الشافعية لابن
السبكي ط: المطبعي ١٠/ ٦٢١، مواهب المجلد
١٤/ ٢١٠، الاختيارات الفقهية من فتاوى ابن تيمية للعلوي
ص ١٢٨، رد المحتار ٤/ ٢٢٩، نكتة المجموع للسبكي
(مطبعة الصفاين الأخيرة) ١٠٧/ ١، الفتاوى الفقهية
لابن جزى ص ٣٦، مجموع فتاوى ابن تيمية (ط:
الرياض) ١٠/ ٥١٦، نظرية عقد لابن تيمية ص ٢٤٥

ب - ذهب جمهور الفقهاء من الحنفية والشافعية
والحنابلة وغيرهم، إلى أنه لا يجوز جعل الدين
الذي على المسلم إبه رأس ماله مسلم، وذلك
لأنه يؤدي إلى بيع الدين بالدين، وهو غير
جائز^(١)

وخالف في ذلك نفي الدين ابن تيمية وابن
القيم وقالوا: يجوز لعدم تحقق المنهي عنه - وهو
بيع الكائي، بالكائي -، أي الدين المؤخر
بالدين المؤخر - في هذه المسألة^(٢)

ج - نص الحنفية والحنابلة والشافعية في وجه
على أن الدائن إذا باع الدين ممن هو عليه شيء
موصوف في النذعة، فيشترط لصحة ذلك أن
يقبض الدائن العوض قبل التفريق من
المجس، كيلا يترتب على ذلك بيع الدين
بالدين، وهو غير جائز^(٣)

أما إذا باع الدين ممن هو عليه شيء معين،
فلا يشترط في مذهب الحنفية قبض المشتري،

(١) رد المحتار ٢/ ٢٠٩، تبيين الحقائق ٤/ ١٤٠، فتح العزيز
٩/ ٦١٧، الشرح الكبير على المنتقى ٣٣٦/ ٤، بداية
المصالح ٧/ ٣١٤٥ (مطبعة الإمام)، نهاية المحتاج
٤/ ١٨٠، المغني ٤/ ٣٢٩، شرح منتهى الإرادات
٢/ ٦٥٦

(٢) أعلام الموقعين ٢/ ٩

(٣) البدائع ٧/ ٣٢٣، شرح منتهى الإرادات ٦/ ١٢٢،
كشاف المحتاج ٣/ ٢٩٤، المغني ٤/ ٣٢٤، المجموع
٤/ ١٩٩، المجموع شرح المفهم (مطبعة المعارف
الأخوي) ٩/ ٦٧٤، فتح العزيز ٨/ ١٣٧

المسلم فيه للمدين، أو الاعتياض عنه على قولين:

أحدهما: لجمهور الفقهاء من الحنفية والشافعية والحنابلة، وهو أنه لا يصح بيع المسلم فيه قبل قبضه لمن هو في دفته، لأنه لا يؤمن من نسخ العقد بسبب انقطاع المسلم فيه وامتناع الاعتياض عنه، فكان كالمبيع قبل القبض، وقوله رحمته: «من أسلم في شيء فلا يصرفه في غيره» (١) قالوا: وهذا يقتضي ألا يبيع المسلم دين السلم لا من صاحبه ولا من غيره (٢).

والثاني: للمالكية وأحمد في رواية عنه، وصححه تقي الدين بن تيمية وابن القيم، وهو جوز بيع العرض المسلم فيه قبل قبضه لمن هو في دفته بشحن المثل، أو دونه، لا أكثر منه (٣).

(١) حديث: «من أسلم في شيء فلا يصرفه في غيره» أخرجه أبو داود (٣/٧٤٤-٧٤٥) بحديث عروة بن عبد الله (صلى) والدارقطني (٣/٤٥) ط دار الفاضل (١) من حديث أبي سعيد الخدري واللفظ للدارقطني، وشيخه ابن حجر ونقل عن غيره أنه حكاه بالتحقيق والأصطحاب التميمي الطبري (٣/٢٥) شركة طابعة الفينة.

(٢) الأم ٣/١٣٣، رد المحتار ١/١٦٩، ٢٠٩، كتيب الحقائق وحاشية الشافعي عليه ١/١١٨، أصح المصطلح ١/٨١، هدية المحتاج ١/٨٧، المهذب ١/٢٧٠، فتح المميز ١/١٣٢، مجموع فتاوى ابن تيمية ٢٩/٥٠٠، ٥٠٣، ٥٠٦، المغني ١/٣٣٤، المبدع ١/١٩٧، شرح منتهى الإرادات ١/١٢٢، الأئمة والمصنفون لموسى بن عيسى ٣٩٦، ٣٣١، وتقر ٥٩٩ من مرشد الحيران.

(٣) مجموع فتاوى ابن تيمية ٢٩/٥٠٣، ٥٠٤، ٥١٨، ٥١٩، هداية مستنير في تلويح وإيضاح مشكلاته لابن -

لاتضاء بيع الدين بالدين، قال الكاساني: «إن الدين لا يتخلو من أن يكون دراهم، أو دنانير، أو فلوس، أو مكيل، أو موزون، أو قيمة المستهلك، فإن كان دراهم أو دنانير فاشترى به شيئاً بعينه جاز الشراء، وقضى المشتري ليس بشرط، لأنه يكون اقترافاً عن عين بدين، وأنه جائز فيما لا يتضمن ربا التمساء، ولا يتضمن هتافاً. وكذلك إن كان الدين مكيل أو موزون أو قيمة المستهلك لما قلناه» (١).

٥٩ - (والنوع الثاني من الديون) ما لا يكون الملك عليه مستحراً: كالسلم فيه والأجرة قبل استيفاء المنفعة أو مضي زمانها، والمهر قبل استيفاء المنفعة أو مضي زمانها، والمهر قبل الدخول ونحو ذلك... وهذا النوع من الديون يجوز غلبته ممن هو عليه بغير عرض، لأن ذلك يعتبر إسقاطاً للدين عن المدين، ولا دليل على منعه (٢).

أما غلبته بغير عرض، فقد فرق الفقهاء بين دين السلم وبين غيره من الديون غير المستفزة. وبيان ذلك فيما يلي:

١ - دين السلم.

٦٠ - اختلف الفقهاء في صحة بيع المسلم الدين

(١) نبدائع ١/٣٢٩.

(٢) رد المحتار ١/٢٠٩، المبدع ١/٣١٧، كشف القناع

١/٢٩٣، شرح منتهى الإرادات ١/٢٢٢.

عليها لعدم قبض المدين الشيء المقابل لها،
كلاجرة قبل استيفاء الخضعة أو مضى زمانها،
وكالمهر قبل الدخول ونحو ذلك.

وهذه الديون تختلف الفقهاء في جواز
تخليكها من هي عليه بعرض على قولين:
(أحدهما) للحنابلة: وهو أنه لا يجوز بيعها عن
هي عليه، لأن ملكه عليها غير تام. (١)

والثاني: للحنفية والشافعية: وهو جواز بيعها
من هي عليه، كالديون التي استقر ملك الدائن
عليها، إذ لا فرق بينها. (٢)

الحالة الثانية: (تخليك الديون لغير المدين):

٦٧ - اختلف الفقهاء في حكم تخليك الدين لغير
من عليه على أربعة أقوال:

أحدها: رواية عن أحمد ووجهه عند
الشافعية: وهو أنه يجوز تخليك الدين من غير من
عليه الدين بعرض وبغير عرض. (٣)

واستدلوا على جواز بيعه من المدين
والاعتراض عنه إذا كان بسعر المثل أو دونه بعدم
المانع الشرعي، إذ الحديث الذي استدل به
المناصرون ومن أسلم في شيء فلا يصرفه إلى
غيره ضعيف عند علماء الحديث، وحتى لو
صح، فإن معنى وفلا يصرفه إلى غيره أن
لا يصرفه إلى سلم آخر، أو لا يبيعه بيمين
مؤجل، وذلك خارج عن محل النزاع. قال ابن
القيم: «ثبت أنه لا نص في التحريم ولا إجماع
ولا قياس، وأن النص والقياس يقتضيان
الإباحة». (٤)

أما عدم جواز الاعتراض عنه بأكثر من
قيمة، فلأن دين المسلم مضعون على البائع،
ولم يتخل إلى ضمان المشتري، فلو باعه المشتري
من المسلم إليه بزيادة، فقد ربح رب المسلم فيما
لم يضمن، وقد صح عن النبي ﷺ أنه «نهى عن
ربح ما لم يضمن». (٥)

٦٨ - (ب) الديون التي لم يستقر ملك الدائن

القيم ١١٧/٥، الفرائدين الفقهية ص ٢٩٦، مختصر

فتاوى المصرية لابن تيمية ص ٣٢٥

(١) مهلب من أبي داود وإسحاق مشكلا لابن القيم
١١٧/٥

(٢) حديث: «نهى عن ربح ما لم يضمن». ورد من حديث
عبد الله بن عمرو بن نفيل: «لا يجل سلف وبيع، ولا شرطان
في بيع، ولا ربح ما لم يضمن».

لمنصرجه المنزلي (٣/٥٢٧ - ط الحلي)، وقال:
«حديث حسن صحيح».

(١) شرح معنى الإرادات ٦٦٣/٦، كشاف القناع ٢٩٤/٣

(٢) رد المحتار ١/١٦٦، نهاية المحتاج ٢/٥٨، المصروع شرح
المهلب (مطبعة غلطنيان الأنجوي) ٩/٢٧٥، فتح العزيز
٨/١٢٦ وما بعدها، الألباء، وفتاوى المنصور ص ٣٣٩

(٣) الميعاد يشرح المختار ١/١٩٩، مجموع فتاوى ابن تيمية
٢٩/٥٠٦، مهلب من أبي داود وإسحاق مشكلا لابن

القيم ١١٧/٥، فتاوى القواعد للزركشي ١/١٦٦

ملكه المدين في قبض ذلك المدين من مدينه .
فيصح ذلك، ويقبض الذين من المدين باعتبارهم
وكيلا عن الدائن، وبمجرد قبض بصر فابضما
لنفسه، وتنقل ملكية الدين إليه.

والثانية - إذا أخل الدائن بالشخص الذي
ملكه الذين على مدينه، فيصح ذلك، ويقبض
لذين من المدين باعتباره عدالا من الدائن عليه،
وبمجرد القبض تنقل ملكية الدين إليه.

والثالثة: الموصية، فإنما تصح بالدين لغير
من هو عليه، لأب عليك مضاف إلى ما بعد
الموت، فيقتل انتك فيه كذا يقتل بالاثوث.

والثالث: فلشاعية في قول - صححه كثير
من أئمتهم كالشيرازي في المذهب والنووي في
زوائد الروضة، واختاره السكي وأفتى به زكريا
الأنصاري وغيره - وهو أنه يجوز بيع سائر الديون
- عدا دين السلم - لغير من عليه الدين، كما
يجوز بيعها للمدين ولا فوق، وذلك إذا كان
المدين حالا والمدين مقرا مليا له عليه بينة
لا كلفة في إقامتها. وذلك لانقضاء الغرر الناشئ
عن عدم قدرة الدائن على تسليم الدين
إليه. (١)

(١) المذهب ١/ ٢٢٠، الأشبه وانتظار نسيب ١/ ٣٨٠،
المجموع شرح المذهب ١/ ١٢٥، فتح العزيز ١/ ٤٣٩،
نهاية المحتاج ١/ ٩٠، روضة الطالبين لمروى ١/ ٥١١،
كسى الطالب شرح روض الطالب ١/ ٨٥

والثاني: للمخينة وخيانة والشاعية في
الأظهر: وهو أنه لا يصح عليك الدين لغير من
هو عليه، سواء كان بعوض أم بغير عوض.

كان يقول شخص لأخر - وهبك عا لي من دين
على فلان، فيقبل. أو يقول له: اشتريت منك
كذا بيا لي من دين على فلان، فيقبل أو يقول
له: استأجرت منك كذا بالدين الثابت لي في
ذمة فلان، فيقبل. فهذه كله غير جائزة، لأن
السواهب أو المشفري أم المستاجر يبيع ويبيع
ما ليس في يده. ولأنه من السلطة شرعا
ما يمكنه من نفسه منه، فكذلك يبيع لشيء
لا يقدر على تسميه، إذ وجب منه المدين أو
جده، وذلك غير، فلا يجوز. (٢)

وقد استثنى الحنفية من قاعدة عدم جواز
تلك الدين لغير من هو عليه ثلاث
حالات: (٣)

الأولى: إذا وكل الدائن الشخص الذي

(١) رد المحتار ١/ ١٦٦، نيسب الحنفى ١/ ٨٢، الأشبه
والطائرا لابن نجيم ١/ ٣٥٧، ٣٥٨، لمشي الطالب
١/ ٨٥، نهاية المحتاج ١/ ٨٩، فتح العزيز ١/ ٤٣٩،
المجموع شرح المذهب ١/ ٢٢٥، الأشبه وانتظار
النسيب ١/ ٣٢١، شرح منتهى الإوائد ١/ ٢٢٢،
امدح ١/ ١٩٩، كشاف النعاج ٣/ ١٩٤، ٢٩٤، بدائع
الصالح ١/ ٣١١، الشرح الكبير على المفتح ١/ ٣١٦

(٢) رد المحتار ١/ ١٦٦، الأشبه والطائرا لابن نجيم
١/ ٣٥٧، ٣٥٨، مجمع ١/ ٣٠١

٧ - أن يكون الدين مما يجوز بيعه قبل قبضه، احترازاً عما لو كان طعاماً، إذ لا يجوز بيعه قبل قبضه.
٨ - ألا يقصد المشتري إعانت المدين والإضرار به.

تصرف المدين :

٩٣ - ينحصر تصرف المدين في الدين الثابت في ذمته في أمرين : الحوالة ، والسفينة .
الحالة الأولى : الحوالة . (ر : حوالة) .
الحالة الثانية : السفينة . (ر : سفينة) .

الدين في ظل تغيرات النقود :

٦٤ - بفرق الفقهاء في أحكام الدين من النقود عند طرؤه التغيرات على النقد بين ما إذا كان الدين الثابت في الذمة نقداً بالخلقة (أي من النسيب أو القضة) وما إذا كان ثابتاً بالاصطلاح (بأن كان من غير النقدين وجرى الاصطلاح على استعماله استعمال النقدين) كالفلوس الرائجة ونحوها من العملات . . . ويان ذلك فيما يلي :

تغير النقود إذا كان الدين نقداً بالخلقة :

٩٥ - إن الدين الثابت في الذمة إذا كان عملة ذهبية أو فضية محددة مساهة ، فقلت أو رخصت عند حلول وقت الأداء ، فلا يلزم المدين أن

وكما اشترط التقاضي في المجلس في بيع الدين للمدين إذا كان به لا يساع به تيسة - كالتبويات بعضها - فإنه يشترط كذلك في بيع الدين تغير من هو عليه .

والرابع : للملكية ، وهو أنه يجوز بيع الدين لتغير المدين بشروط تباعد بينه وبين الغرر ، وتنفي عنه سائر المعطورات الأخرى ، وهذه الشروط ثمانية :^(١)

١ - أن يعجل المشتري الثمن ، لأنه إذا لم يعجل في الحين فإنه يكون من بيع الدين بالدين .
٢ - أن يكون المدين حاضراً في البلد ، ليعلم حاله من فقر أو غنى ، لأن عوض الدين يختلف باختلاف حال المدين ، والمبيع لا يصح أن يكون مجهولاً .

٣ - أن يكون المدين مقراً بالدين ، فإن كان منكراً له فلا يجوز بيع دينه ولو كان ثابتاً بالبيئة حسباً للمنزعات .

٤ - أن يساع بتغير جنسه ، أو بجنسه بشرط أن يكون مساوياً له .

٥ - ألا يكون ذهباً بفضة ولا عكسه ، لا بشرط التقاضي في صحة بيعها .

٦ - ألا يكون بين المشتري والمدين عداوة .

(١) منح الجليل ٥٦٤/٢ وما بعدها ، الزرقاني على خليل ٨٢/٥ ، المبهجة شرح التلحة ٤٧/٢ وما بعدها ، الموطأ (ط : محسن المطلي) ٦٧٥/٢ ، شرح المحرشي ٧٧/٥ ، فتاوى على النخبة ٤٨/٢

والأم، والمالكية في المشهور عندهم. (١) قال الشافعي: «ومن سلف فلوساً أو دراهم أو باع بها، ثم أبطلها السلطان، فليس له إلا مثل فلوسه أو دراهمه التي سلف أو باع بها». (٢)

وقال بعض المالكية: إذا أبطلت هذه العملة واستبدل بها غيرها، فيرجع إلى قيمة العملة المنقولة من الذهب، ويأخذ صاحب الدين القيمة ذهباً. (٣)

أما إذا عدت تلك العملة أو انقطعت أو فقدت في بلد الشرايين، فتجب عندئذ قيمتها مما تجرد وتوفر التعامل به من العملات. (٤)

ولو قلت أو عجز وجودها في أيدي الناس، فإنه لا يجب غيرها، لإمكان تحصيلها مع العسرة، بخلاف انقطاعها وانعدامها وفقدانها. (٥) قال الميمني: «ولو باع بنقد دراهم أو دنانير، وعين شيئاً موجوداً، اتبع وإن عجز». (٦)

وتجدر الإشارة في هذا المقام إلى أن المخاطلة قبلوا القول بالزام الدائن بقبول مثل النقد الذي ثبت في نعمة الدين، والزام الدين بأدائه إذا كان

يؤدي غيرها، لأنها نقد بالخلق، وهذا التنير في قيمتها لا تأثير له على الدين البينة. (٧) وقد جاء في (٨٥٥م) من مرشد الخيران: «وإن استقرض شيئاً من المكبيلات أو الموزونات أو انسكوكات من الذهب والفضة، فرخصت أسعارها أو غلت، فعليه رد مثلها، ولا عرة برخصها وغلوها».

وحتى نوزلات الجهة المصدرة لهذه العملة سعرها أو نقصته، فلا يلزم المدين إلا ما جرى عليه العقد. (٨) يقول ابن عابدين: «ثم اعلم أنه تعدد في زماننا ورود الأمر السلطاني بتغيير سعر بعض من النقود السرائجسة بالنقص، واختلف الإفتاء فيه. والذي استقر عليه الحال الآن دفع النوع الذي وقع عليه العقد لو كان معينا، كما إذا اشترى سلعة بمائة ريال فرنجي أو مائة ذهب عتيق». (٩)

ولو أبطلت السلطة المصدرة هذه العملة التعامل بها، فإنه لا يلزم المدين سواها، وفاء بالعقد، إذ هي العقود عليها، وهي الثابتة في الذمة دون غيرها. وعلى ذلك نص الشافعي في

(١) حاشية الزهري ١١٨/٥، ١١٩، مع الجليل ٥٣٤/٢.

حاشية القلي على كنون ١١٨/٥.

(٢) الأم ٣٣/٣ ط (دار المطبعة بيروت).

(٣) حاشية الزهري ١١٩/٢.

(٤) مع الجليل ٥٣٥/٢.

(٥) نهاية المحتاج ٣٩٧/٣.

(٦) تحفة المحتاج ٢٥٥/٤.

(٧) تنبيه الرقعة على مسائل العقود لابن عابدين (مطبوع).

ضمن رسائل ابن عابدين ١١/٢.

(٨) مع الجليل لعلي ٥٣٤/٢، قطع المصاحفة عند تغيير

المعاملة للمصنوع (مطبوع ضمن كتاب الحلوي للفتاوى).

(٩) ٩٧/١ وما بعدها.

(١٠) تنبيه الرقعة ٢٦/٢.

وهو ما يسميه الفقهاء بـ «كسب النقد»^(١)

ففي هذه الحالة : لو اشترى شخص سلعة بنقد محدد معلوم، ثم كسب ذلك النقد قبل الوفاء، أو استدان نقدا معلوما ثم كسب قبل الأداء، أو وجب في ذمته المهر المؤجل نقدا محدد، ثم كسب قبل حلوله... فقد اختلف الفقهاء في ذلك على أربعة أقوال :

المقول الأول : لا يبي حنيفه، وهو أن النقد الذي كسب إذا كان تمنا في بيع، فإنه يفسد العقد، ويجب الفسخ مادام ممكنا، لأن بالكسب خرج عن كونه تمنا، حيث أن تمنيه ثبت بالاصطلاح، فإذا ترك الناس التعامل به، فإنها تزول عنه صفة التمنية، فيفسد المبيع بلا ثمن، وفسد البيع.

أما إذا كان دينا في فرض أو مهورا مؤجلا، فيجب رد مثله ولو كان كاسدا، لأنه هو الثابت في الذمة لا غيره.^(٢) حيث «إن القرض إعارة، وموجبها رد الدين معنى، وذلك يتحقق برده مثله

متوفرا - في حالتي الغلاء والرخص - بأن يكون التعامل بهذا النقد مسموحا به من قبل الدولة.

أما إذا منعت الدولة الناس من التعامل به، فلا يبرر الدائن على قبوله، ويكون له القيمة وقت ثبوت الدين من غير جنسه من النقود إن ترتب على أخذ القيمة من جنسه ربا الفضل، سواء اتفق الناس على ترك التعامل بهذا النقد أم لم يتفقوا، أما إذا لم يترتب على أداء القيمة من جنسه ربا الفضل، فلا مانع من أن يكون الوفاء بقرضه من جنسه.^(٣)

تغير النقود إذا كان الدين نقدا بالاصطلاح :

إذا كان الدين الثابت في الذمة نقدا بالاصطلاح لا بالخلقة، كسائر التسلطات الأخرى غير الذهبية والفضية، فطرا عليه تغير عند حلوله، فنعلمد بفرق بين خمس حالات :

الحالة الأولى : (الكسب العام للنقد) :

٦٦ - وذلك بأن توقف الجهة المصدرة للنقد التعامل به، فتترك المعاملة به في جميع البلاد،

(١) كشاف القناع ٣/ ٣٠١، الشرح الكبير على القناع

٣/ ٣٥٨، شرح منتهى الإرادات ٢/ ٣٢٦، المحقق

٣/ ٣٦٥ (مطبوع مع الشرح الكبير بمطبعة السور

١٣٤٧ هـ). المدع ١/ ٢٠٧، للمرحل الدين بن تيمية

٣٣٥/١

(٢) التكملة في السنة - عم الضاق لفته طرقيات. (المصباح

المشتر ١/ ٦٤٤) أما في اصطلاح الفقهاء - فهو أن يظل

الفساد يفسد من العملة، ويسقط رواجها في البلاد

كافة (شرح المحلة لملي حيدر ١/ ١٠٨)، تبين الحقائق

١١٣/٤، تنبيه الزمخراي لابن علقم ٢/ ٩٠

(٣) الفتاوى الهندية ٣/ ٣٢٥، يدايح الصنائع ٧/ ٣٢٤٤

وميلدها. تبين الحقائق ٤/ ٢٤٢، حرر الحكام لملي حيدر

٩١/٣

٨٠٥٥ من مرشد الحيران حيث جاء فيها: «إذا استقرض مقدرا معيناً من القومى، الثرائجة والنقود غالبية لغش،^(١) فكسدت وبطل التعامل بها فعليه رد قيمتها يوم قبضها لا يوم ردها».

وامتدلوا على ذلك

أولاً: بأن إيفاء التعامل بها من قبل الجهة تصدرة لها منع لغاقتها وإبطال ثاليتها، إذ هي أتيان بالاصطلاح لا بالخلفة، فصار ذلك إطلافاً لها، فيجب بدلها وهو القيمة بناء على قاعدة الجواهر.

ثانياً: ولأن الدائن قد دفع شيئاً مستغنياً لأخذ عوض متفجع به، فلا يظن بإعطائه ما لا يتفجع به.

قالوا: وإنما اعتبرت القيمة يوم التعامل، لأنه وقت الوجوب في الذمة.

والقول الثالث: لمحمد بن الحسن الشيباني وبعض الحنابلة، وهو أنه يجب على المدين رد قيمة النقد الذي وقع به التعامل من وقت الأخر وقت الكساد، أي في آخر نفاقها، وهو آخر ما تعامل الناس بها، لأنه وقت الانتقال إلى القيمة، إذ كان يترمه رد مثلها ما دامت نافقة، وإذا كسدت انتقل إلى قيمتها حينئذ.^(٢)

(١) تكرر بالقول غلبة الغش: العملة التي يكون حالها من معتق غير الذهب والفضة.

(٢) الشرح الكبير على لمصنف ٢٥٨/١، الفتاوى الجديدة ٥٥

- ولو كان كاسداً - لأن التمنية زيادة فيه، حيث إن صحة القرض لا تعتمد التمنية، بل تعتمد المثلية، وبالكساد لم يخرج من أن يكون مثلاً، ولهذا صبح استقراضه بعد الكساد، وصح استقراض ما ليس بشئ كالجوز والبعض والمكيل والموزون وإن لم يكن ثمناً، ولولا أنه إعارة في المعنى لما صح، لأنه يكون مبادلة الجنس بالجنس نسيئة وأنه حرام، فصار المرود عين تقبوض حكماً، فلا يشترط فيه الرواج كرد المعين المفصولة، والقرض كالتعصب إذ هو مضمون بعينه.^(٣)

والقول الثاني: لأبي يوسف والحنابلة على الرجوع عندهم والمالكية في غير الشهور، وهو أنه لا يجزئ رد التل بعد كساد، ويجب على المدين رد قيمة النقد الذي وقع عليه العقد - يوم التعامل - من نقد آخر.^(٤) وهذا أخذت المأخذ:

(١) نيبس الحقائق للزيلعي ١٤١/١

(٢) الفتاوى الهندية ٢٢٥/٣، نيبس الحقائق ١٤٢/٤، حرر الحكماء شرح مجلة الأحكام ٩٤/١٣، كتاب الفساح ٣٠٠/٤، شرح منتهى الإرادات ٢٦٦/٦، الشرح الكبير على المنهج ٢٥٨/١٤، حاشية الروضوي ١٢٠/٥، حاشية المفتي ١١٨/٥

ومدح حكى صاحب الذخيرة فخرانية، أن هذا القول هو أقصى به في ملابح احتفية، وذلك لأنه أبسط، حيث إن القيمة يوم التعامل تكون معلومة، بخلاف يوم كساد.

نائب لا تعرف إلا بخرج، وانظر الفتاوى الهندية ٢٦٥/١٣

نيبس الحقائق ١٤٤/١، فتاوى على تسون الحقائق

١٤٢/٤، نيبس الرقود ٥٩/٢

الاداء، فإن البيع لا يفسد، ويكون البيع بالخيار بين أن يطالبه بالتدفع الذي وقع به البيع، وبين أخذ قيمة ذلك النقد من عملة راتجة. وهذا هو القول المعتمد في مذهب اخنفة^(١).

وحكي عن أبي حنيفة وأبي يوسف أنه إذا كسد النقد في بلدة واحدة، فيجري عليه فيها حكم الكساد العام في جميع البلاد اعتبارا لاصطلاح أهل تلك البلدة^(٢).

الحالة الثالثة: (انقطاع النقد):
٦٨ - وذلك بأن يفقد النقد من أيدي الناس، ولا يتوفر في الأسواق لمن يريته^(٣).

ففي هذه الحالة: لو اشترى شخص سلعة

والقول الرابع: لشافعية والمالكية على المشهور عندهم، وهو أن النقد إذا كسد بعد نيوته في العملة وقبل أدائه، فليس للدائن سواء. ويعتبر هذا الكساد كجائحة نزلت بالدائن، ولا فرق في ذلك بين أن يكون الدين قرضاً أو ثمن مبيع أو غير ذلك^(٤).

الحالة الثانية: (الكساد المحلي للنقد):

٦٧ - وذلك بأن يعطل التعامل بالنقد في بعض البلاد لا في جميعها. ومثله في عصرنا الحاضر العملات التي تصدرها بعض الدول وتنتج تداولها في خارج أراضيها.

ففي هذه الحالة: إذا اشترى شخص نقد تافق ثم كسد في البلد الذي وقع فيه البيع قبل

- (١) تبين الحقائق وحاشية الشامي عليه ١٤٢/١، تنبيه الرغود لابن عابد بن ٥٩/٢: ٦٠
- (٢) حاشية الشامي على تبين الحقائق ١٤٣/٤
- (٣) وحسد الانقطاع - كما جئنا في تبين الحقائق والذخيرة البرهانية - هو ألا يوجد في السوق، وإن كان يوجد في يد الصرافة وفي البيوت. (تبين الحقائق ١٤٢/١، تنبيه الرغود ٦٠/٢)

وفي شرح المجلة لمصلي حيسر: «الانقطاع - هو عدم وجوده مثل نقدي» في الأسواق، ولو وجد ذلك لقلل في البيوت، لأنه ما لم يوجد في الأسواق، فبعد منقطعاً. (شرح الحكم ١٠٨/١).

وقال الحارثي والزرقلاني في ضابط الانقطاع: «إن العبرة بالعمم في بلد العملة أي البلد التي تعادلاً فيها، ولو وجد في غيرها فإنه يعتبر منقطعاً». (انظر شرح الحارثي ٥٥/٥، زرقلاني على خليل ٦٠/٥).

- ٢٢٥/٣، المزيلي ١٤٢/٤، وحاشية الشامي على تبين الحقائق ١٤٢/١، تنبيه الرغود ٥٩/٢، مرق الحكام شرح مجلة الأحكام ٩٤/٣

وقد جاء في كتب الحنفية المشار إليها نقلاً عن المعيط والقيمة والحقائق أن الغشوى في المذهب على قول الأمام محمد بن الحسن رها بالمعنيين، حيث إن الغشوة في آخر النصف تكون عادة أقل مما يوم التعامل.

- (١) تحفة المحتاج وحاشية الشرواني عليه ٢٥٨/٤، ٤٤/٥، أسنى المطالب ١٤٢/٢، قطع الجردلة عند تغيير العملة للبيوطي ٩٧/١ وما بعدها، للمجروح شرح المذهب ٢٨٢/٩، ٣٣١، الأم ٣٣/٣، نهاية المحتاج ٣٩٩/٣، ٢٢٣/١، شرح الحارثي ٥٥/٥، المزرقنتي على خليل ٦٠/٥، حاشية الرهوني ١٢٠/٢، ١٢١، منيع الجليل ٥٣٤/٢

قيته، سواء أكان دين قرض أو ثمن مبيع أو غير ذلك.

لكن أصحاب هذا القول اختلفوا في الوقت الذي تجب فيه القيمة عندما يصار إليها:

فقال الشافعية: تجب في وقت المطالبة^(١).
- وقال المالكية في المشهور عندهم: (٢) تجب في بعد الأجلين من الاستحقاق - وهو حلول الأجل - والعدم الذي هو الانقطاع^(٣).

- وذهب بعض المالكية إلى أن القيمة إنما تغلر وقت الحكم^(٤).

الحالة الرابعة: (خلاء النقد ورخصه).

٦٩ - وذلك بأن تزيد قيمة النقد أو تنقص بالنسبة إلى الذهب والفضة، اللذين يعتبران

(١) نسخة المسند ١/٢٥٨، مجلة المسند ٣/٣٩٩، وقطر طبع في جامعة السويسي ١/٩٧
(٢) منح الجليل ٢/٣٣٥، المحرري ٥/٥٥، الزرقاني على خليل ٥/٦٠
(٣) سواء عطاه المدين بها أم لا، كما هو ظاهر كلام خليل والمبدئية، وذهب المحرري وغيره إلى أن هذا عقيد ما إلتام يحصل من الضيق مطلق، ولا يجب عليه ما لا إليه، أي من المصلحة المعتبرة لا القيمة، أي ما أن إليه الأمر من السكة، بل بدنية الزائدة على القيمة - لأنه ظلم - وكان صاحب تكميل المساج، هذا ما مر إننا قلنا الأمر إلى الأخص، فإن لنا إلى الأثر أننا يعطيه ما ترتب في ذمة الظاهر المحرري ٥/٥٠، الزرقاني ٥/٦٠، منح الجليل ٢/٣٣٥، حاشية المرقوي ٥/١٦١.

(٤) منح الجليل ٢/٣٣٥، الزرقاني على خليل ٥/٦٠

ينقد معين، ثم انقطع قبل أن يؤدي الثمن، فقد اختلف الفقهاء في ذلك على أربعة أقوال:

القول الأول: للمعاقلة ومحمد بن الحسن الشيباني، وهو المفتي به في مذهب الحنفية، وهو أن على المشتري أداء ما يساويه في القيمة في آخر يوم قبل الانقطاع، لتعذر تسليم مثل النقد بعد انقطاعه، فيصار إلى بدله وهو القيمة. ومثل ذلك يقال في دين القرض وغيره.

وإنما اعتبرت القيمة قبل الانقطاع، لأنه الوقت الذي يتقل الواجب فيه من المثل إلى القيمة^(١).

والقول الثاني: لأبي يوسف، وهو أنه يجب على المدين أداء ما يساويه في القيمة يوم التعامل، لأنه وقت الواجب في الذمة^(٢).

والقول الثالث: لأبي حنيفة، وهو أن الانقطاع كالكماد يوجب فساد البيع^(٣).

والقول الرابع: للمالكية والشافعية، وهو أنه إن أمكن الحصول على ذلك النقد مع قصده وانقطاعه، فيجب السواء به، وإلا فوجب

(١) الشرح الكبير على المسند ٤/٣٥٨، تبيين الحقائق وحاشية الشافعي عليه ٤/١٤٣، شبه الرغود ٢/٥٩، ٦٠

(٢) انظر في الهدية ٣/٢٢٥، تبيين الحقائق ٤/١١٢

(٣) تبيين الرغود ٢/٥٩، تبيين الحقائق ٤/١٢٢، انظر في الحنفية ٣/٢٣٥

ثانياً: الإبراء :

٧١ - وذلك كما إذا كان لزيد في ذمة بكر مائة دينار من مبيع أو بدن فرض أو غير ذلك فأبراءه من الدين كله، فينتهي بذلك التزام المدين لتفراغ ذمته بالإبراء، وينقضي الدين. كما أبرأ ذمة الكفيل بالدين تبعاً لبراءة ذمة الأصل إذا كان الدين مضموناً. ولو أبرأه من بعض الدين لم يبق له إلا مطالبته بالباقي. والإبراء يتم بإيجاب من الدائن، ولا يحتاج إلى قبول من المدين، غير أنه يرند برده، لأن الإبراء عن الدين إسقاط من وجه وثليث من وجه آخر. - فمن جهة كونه إسقاطاً لا يتوقف على القبول، وباعتباره تقليباً يرند بالرد، لأن المرد لا يجبر على إدخال شيء في ملكه بغير رضاه. إلا في الإرث. (١)

(ر: إبراء).

ثالثاً: المفاصة :

٧٢ - وهي إسقاط دين مطلوب لشخص من غيره في مقابلة دين مطلوب من ذلك الشخص لغيره، وذلك بأن تشغل ذمة الدائن بمثل ماله على المدين في الجنس والصفة ووقت الأداء، فعندئذ تقع المفاصة ويسقط الدينان إذا كانا متساويين في المقدار، فإن تفاوتنا في المقدار سقط من الأكثر بقدر الأقل وبقيت الزيادة، فتكون

الدين إلى الدائن لوفائته الذي له ولاية قبض ديونه، فإن ذمة المدين تبرأ بالأداء، ويسقط عنه الدين. أما إذا دفع الدين إلى من لا ولاية له على قبض ديون الدائن، فلا ينقضي الدين، ولا تبرأ ذمة المدين. (٢) (ر: أداء).

وولاية قبض الديون بطريق النيابة تثبت بأمرين: إما بتولية الدائن، وإما بتولية الشارع. - أما التي تثبت بتولية الدائن: فهي ولاية التوكيل بقض الدين، لأن من ملك التصرف في شيء أصالة ملك التوكيل فيه، ونفس القبض والاستيفاء مما يتبل النيابة، فكان قبض التوكيل بمنزلة قبض الموكل ولا فرق. - ولا بد في ذلك أن يكون كل من التوكيل والموكل أهلاً للقبض. (ر: قبض).

- وأما التي تثبت بتولية الشارع: فهي ولاية من يملك المال المحجور ويتولى قبض حقوقه. وهذه الولاية ليست بتولية الدائن، لانتهاء أهليته وانها هي بتولية الشارع. (ر: ولاية).

ويشترط لتفادق ذمة الدين والبراءة منه أن يكون الدافع مالاً لما دفعه، فإن استحل بالبيعة وأخذ صاحبه فله الدائن المخرج بدنه على غيره. (٣)

(١) انظر م ١٩٥، ١٩٦، ١٩٧، ٢٠٤، ٢١٧، ٢١٨ من

مرشد المحررين

(٢) م ٣٢١ من مرشد المحررين.

(٣) انظر م ١٥٦ من مجلة الأحكام العدلية، وانظر م ٣٢٤،

(١٥٦، ٢١٦ من مرشد المحررين).

على الأعيان المالية بختيار من الخيارات، أو بسبب من الأسباب الموجبة لفسخه، فإنه ينقضي الدين الذي كان مترثاً عليه، ويترأفه المدين من البدل الذي وجب عليه بالتعقد. ومن أمثلة ذلك هلاك العين المضمع بها، وفسوخ المتبعة المقصودة منها في إجارة الأعيان، حيث تنسقط الأجرة عن المدة المتبقية، وتبرأ ذمة المستاجر منها. وإن كان قد عجل شيئاً منها، فله استرداد ما عجله زائداً على أجرة المدة السابقة على هلاك العين.^(١) (ر: فسخ، إجارة، بيع، حياض).

سابعاً: تجديد الدين :

٧٦ - وذلك باستبدال دين جديد بالدين الأصلي، حيث نص الفقهاء على جواز فسخ عقد المعاينة الأولى وتجديدها في عقد آخر بتراضي المتدينين، كما إذا كان زيد مديناً لـ كبر بمبلغ عشرين ديناراً أجرة منزل مملوك لـ كبر استأجره زيد منه، فيفسخ معه على أن يبقى ذلك الدين بذمته على سبيل المقرض.^(٢)

ولا يخفى أنه إذا فسخ عقد المعاينة الأولى وصار تجديد العقد بعقد آخر، منقط الدين الواجب بالعقد الأول، وترتب على المدين دين جديد

المقاصة في القدر المشترك، ويبقى أحدهما مديناً للآخر بما زاد.^(٣) (ر: مقاصة).

رابعاً: اتحاد الذمة :

٧٣ - وذلك كما إذا كان زيد مديناً لأخيه الشقيق بكبر بمبلغ ألف دينار مثلاً، ثم مات بكبر الدين، وليس له وارث إلا أخوه زيد، فترث زيد من ضمن ما يرثه عن بكبر هذا الدين، وبذلك يكون زيد مديناً ودائماً لخلوته محل الدائن المورث، فإذا طالب بالدين، فهو إنما يطالب نفسه بأحده، لتعاضد ذلك لاتحاد الذمة، فيسقط الدين وينقضي لعدم الثبات في المطالبة. (ر: يرث).

خامساً: التقادم :

٧٤ - لا يعتبر التقادم من أسباب انقضاء الدين شرعاً، لأن الحق ثابت لأصل بذمة من عليه الدين لمن هو له، لا يفسد تقادم الزمن مهما طال. ولكن تقادم الزمن يؤثر في مسح سماع المدعى إذا كان المدعى عليه منكراً، والمدعى لا عذر له في ترك المطالبة، على ما هو مقرر في موضعه بياناً مفصلاً.^(٤) (ر: تقادم).

سادساً: انقضاء سبب الوجوب :

٧٥ - وذلك كما إذا فسخ عقد المعاوضة الوارد

(١) انظر ٢٥٣ - ٢٥٥ من مرشد الخيران.

(٢) الفتاوى الحنفية ٢٦٨/٢، وانظر ٢٥٠ من مرشد الخيران.

(٣) انظر ٢٢٦، ٢٢٧ - ٢٣٠ من مرشد الخيران.

(٤) انظر ٢٥٦ - ٢٥٧ من مرشد الخيران وم ١٦٦ - ١٦٧ من مجلة الأحكام العدلية.

عن الميت نفلس، إلا إذا كان به كفيل حال حياته أو رهنه^(١) ومن هنا نصح عندهم كفالة دين ميت نفلس بعد وفاته^(٢) رخصانهم في ذلك مسائل الفقهاء للأحاديث الواردة على قضاء الدين عليه بعد موته^(٣) (رد: إفلاس، كفالة، تركة).



بالعقد الثاني^(٤) ومن أشار انقضاء الدين وسقوطه في هذه الحالة أنه إن كان الدين الأول مكفولاً، وبسخ عقد، وصار تجديده بعقد آخر، بطلت الكفالة وبصرى فكفيل، فلا يضرب الدين لمباصل بالعقد الجديد، إلا إذا حدثت الكفالة^(٥).

ثامناً: الحوالة :

٧٧ - وذلك أن المحال إن قبل الحوالة ورضي المحال عليه بها بصرى المحيل وكفيله - إن كان له كفيل - من الدين ومن المطالبة معا، لانقضاء الدين بالحوالة. ويثبت للمحال حق مطالبة المحال عليه، غير أن برزء المحيل وكفيله المشار إليها مقيدة بسلامة حق المحال لدى المحال عليه عند الحثيثة^(٦) (رد: حوالة).

ثامناً: موث الدين مفلساً :

٧٨ - وذلك عند احتيئة المذاهب إلى سقوطه المدين في أحكام الدين عن المسين إذا مات مفلس، ولم يكن هناك كفيل بالدين، أو رهن قبل الموت. قال ابن عاتق: إن الدين يسقط

(١) رد المحتار ١٤/٢٧١.

(٢) رد المحتار ١٤/٢٧١.

(٣) انظر الإشراف على مسائل الخلاف لمفتي عبة الوهاب

٢٩/٢ - تلخيص لابن قدامة ١٩/٥٩٣ - مكتبة إرياض

المدينة ١-١٤٥ هـ

(٤) العقود الدرية في منافع الشراى الحنفية ١: ٢٥٨. وانظر ٢٥١ م من مرشد أحيوان

(٥) العقود الدرية في منافع الشراى المصنوعة ١: ٢٨٨ - بولاق ١٢٣٠ هـ وانظر ٢٥١ م من مرشد الحبر -

(٦) رد المحتار ١٤/٢٩١ - ٢٩٢ بولاق ١٢٧٢ هـ

وهذا في الجملة يد أن الزكاة من حق الإمام
المطالبة بها وكذا قال بعض الفقهاء بالنسبة
للحقوق الثالثة كالنكاح والهدى ^(١)

دینِ اللہ

التعميم

١٠ في اللغة: دان يدين ديناً، وذاينه مذانيه
وذايان: عمله بالدين فأعطاه ديناً وأخذ بدينه.
وذايان: قترض مصادره. والدين القرض
وومن الدين: وكل ما ليس حاضراً.^(١)

والسبب في هذا هو أن تعريفات كثيرة
وأولها هذه التعريفات هو أن
لغة (١٧)

وهذا التعريف يشمل كل ما يشعل فية
الإنسان سوء أكان حثف نلعبد أم لله سبحانه
وتعالى .

ودين الله تعالى هو حقوقه التي ثبت في الدماء
ولا مطالب لها من جهة التعبد، كالشور
والكفارات، وصدقة الفطر، وإخمس، والصدوم
الذي لم يؤد، والصلاة التي خرج وقتها ولم تؤد،

(١) لك القبر وبهم مفيدس لملحه وانجم التوسيط
والصباح التوسيط. والفتاوى على خطه بفتح القدير
١٦٦/١ ٣٥٦/١ هـ إحياء التراث وابن عسدي ١٦٦/١

(٦) فيه المعاد طرح الفجر ٢٠

الألفاظ ذات الصلة

حق انہ تعالیٰ :

۶۔ الحق ضد الباطل، وهو الامر: اي ثبت

إِحقِ اللهَ سبحانه وتعالى ما يتعلق به المصلحة
الانعام للعالم فلا يختص به أحد، وينسب إلى الله
تعالى بعضه.

وقال الشافعي: حق الله أمره ونهيّه. وفي الحديث: «حق الله تعالى على عباده أن يعبدوه ولا يشركوا به شيئاً»^(١).

وفد قسم انقذهم، حقوق الله تعالى في
عبادات وعقوبات وكفارات^(١٤) . . . المح

(٢٦) الزبيدي ١/ ٢٣٠، والذائع ١/ ٩٥، ٨-٤٧٦،
ومع الجليل ١/ ٣٦٣، ونوروق ١/ ١٣٤، والمحطاب
٤٠٩، ومغني الحناج ١/ ٤١٩، ٣/ ٢٣، ونظمي
١٥/ ٣٣، ونسخ البزري ١/ ٦٦، ١٥/ ١، ومع تفسير
١٣٧٢- ١٣٩٠ نشر دار المرقعة

(٦) حديث: «حق الله على عباده أن يعبدوه ولا يشركوا به شيئاً» أخرجه البخاري (الفتح: ١/٣٩٧-٣٩٨، م. انصافه)، ومسلم (١/٥٨)، ط. الحلبي، من حديث ابن عمر.

١٤٢-١٤٣-١٤٤

وكذلك قال النبي ﷺ : « من نسي صلاة فليصل إذا ذكرها ، لا كفارة لها إلا ذلك » (١)

وقد اتفق الفقهاء على ذلك، إلا ما ذكره من ابن بنت الشافعي أن من ترك الصلاة لغیر عذر لا يقضي لمقهور قوله عليه الصلاة والسلام: «من نسي صلاة أو نام عنها فكفارتها أن يعطيها» إذا ذكرها. ^(٢) وحكمته التعليل عليه، قال الشريفي الخطيب: وهو مذهب جماعة. ^(٣)

هذا مع اختلاف الفقهاء فيما يجب على
المغور أو التراخي وفيما يقضى عن الميت أو
لا يقضى .

أسباب صيرورة حق الله تعالى ديناً في الدنيا :
بصير حق الله تعالى ديناً في الدنيا لأسباب
متعددة منها :

فحق الله تعالى أعظم من دين الله تعالى لأبيه
يشمل كل ما وجب لله تعالى سواء أكان ديناً
تربى في النعمة أم لا .

الحاكم العليّ :

٣ - زين الله تعالى انذي يترتب في ذمة المكلف سواء أكان هذا الدين عبادات بدنية أم مالية أم كان كخصاوات أم نذورا يجب فضاؤه، لما روى البخاري عن ابن عباس رضي الله عنهما وأن امرأة من جهينة جاءت إلى النبي ﷺ فقالت: إن أمي نذرت أن تحج فلم تحج حتى ماتت، أفتحج عنها؟ قال: نعم، حجي عنها، أريبت لو كان على أمك دين أكننت قاضيه؟ افضو الله، قاله أحد الزوفاة. (١)

قال ابن حجر: ويلاحظ في الفتح كل حق ثبت في السنة من كثرة أوزان أوزان أوزان ذلك. (٢٠)

وروى البخاري كذلك عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: جاء رجل إلى النبي ﷺ فقال: يا رسول الله إن أمي ماتت وعليها صوم شهر أفأفطره؟ قال: نعم، فدين الله أحق أن يقضى. (٢١)

١٠: حديث ابن عباس: «أبى القحطان على أمك...»
الخرجه البخاري (مفتح ٩/ ٦٤ - ط المصنعة).

(٢) قطع الجذع في

(3) حديث ابن عباس: «بني الله خلقاً بفضي» أخرجه البخاري (الفتح ١٩٢/٤ - ط الفقه).

(١) حديث: «من نسي صلاة غلبت له الأمور» أخرجه البخاري (الفتح ١٤٠٠ - ط المسقية)، ومسلم (١/ ١٧٧ - ط الخلفي)، من حديث أنس بن مالك.

(٢) حديث: «من نسي صلاة لزم عليها تكفارا بها...» أخرجه مسلم (١/ ١٧٧ - ط الخلفي)، من حديث أنس بن مالك.

(٣) امر عاكف: ١/٩٩٢، وبدائع الصنائع: ١/٢١٦-٣١٧،
١/١٠٣، وقح: ٢/١١٢، ومع الجلب: ١/١٢٠،
٣٩٢، ٥٢٢، والمنصور: ١/١٠١، ٣١٧،
وأعيان السبوطي: ١/٣١٩ ط الحني، وفي افتتاح
١/١٢٧، ١٢٨، ٣٩١، ٤١٠، ٤١٥، والسنن للعلامة
١/٢٥٩، وشرح منتهى الآداب: ١/١٢٩، ١٥٣، ٤٥٦

أ - خروج الوقت قبل الأداء:

٤ - العبادة البدنية التي لها وقت محدد كالصلاة والصوم إذا فات الوقت المحدد لها قبل الأداء استمرت ديناً في ذمة المكلف ووجب القضاء، يقول الفراقي: الصلاة لا ينتقل الأداء فيها إلى الذمة إلا إذا خرج الوقت، لأنها معينة بوقتها، والقضاء ليس له وقت معين يتعين حده بخروجه فهو في الذمة، فالصلاة إن تمسك فيها الأداء بخروج وقتها (أي الاختياري والضروري) لمعسر لا يجب القضاء، وإن خرج لغير عذر تريت في الذمة ووجب القضاء. ويمثل ذلك قال المكاساني: (١)

ويستعمل في ذلك ما أوجبه العبد على نفسه بالتأخر من عبادات يذنية مقبلة بوقت كمن نذر صوم شهر رجب مثلاً ومضى شهر رجب دون أن يصومه فإنه يصح ديناً في ذمته ويجب عليه القضاء.

ولذلك يقسم الحنفية صوم الفرض إلى قسمين: حين وحين. فالحين ما له وقت معين إما بتعيين الله تعالى كصوم رمضان وإما بتعيين العبد كالصوم المنذور في وقت بعينه، وأما صوم الذين فما ليس له وقت معين كصوم قضاء رمضان (٢) ... الخ يقول الكسائي: فمن

قال: لله على صوم رجب فانقضت فيه قضى في شهر آخر لأنه فوّت الواجب عن وقته نقصاً ديناً عليه والدين مقضي على لسان رسول الله ﷺ (٣)

ويتبغي أن يراعى أن كون الصلاة أو الصيام تصحح ديناً في الذمة بخروج الوقت لا يناقض التعلق بالذمة في وقت الأداء، وهذا مبني على كلام الأصوليين في التفرقة بين أصل الوجوب ووجوب الأداء، وبين الواجب بالأمر والواجب بالسبب وينظر ذلك في الملحق الأصولي.

ب - إلتلاف المعين من الأموال أو تلفه:

٥ - مع اختلاف الفقهاء في تعلق الزكاة بالمعين أو بالذمة إلا أنهم جميعاً يتفقون على أن استهلاك مال الزكاة أو انقصراف فيها بعد الوجوب يجعلها ديناً ثابتاً في الذمة. يقول الفراقي: إن الزكاة ما دامت معينة بوجود نصائها لا تكون في الذمة فإذا تلف النصيب بعسر لا يضمن نصيب الفقراء ولا ينتقل الواجب إلى الذمة، ويقول الكاساني: من ألتف انشأه أو الرع أو أكلها بعد وجوب الزكاة فيها ضمنها وكانت ديناً في ذمته كما لو ألتف مال الزكاة بعد حلوله (٤) ويتظر تفصيل ذلك في: (زكاة).

(١) طبع ٩٥/٥، والمضي ٢٨/٩ - ٣١ -

(٢) الفروق، ١٣٤/٢، والبدائع، ٧٢/٢، ٧٣، والمضي

٦٧٩/٢، ومنه الطلح ١١٩/١

(١) الفروق للفراقي ١٣٤/٣، والبدائع ٩٥/٩

(٢) البدائع ٧٦/٩ - ٧٧

وینصیل ذلك فی : (صوم ، وكفارة ، وقتل ، وظلم).

د - الذنور المطلق :

٧ - وهي التي لم تعلق على شرط أو تقيد بوقت بل كانت مضافة إلى وقت مبهم كمن قال: لله علي أن أصوم شهرا ، فهي في الذمة إلى أن تؤدي وجميع العمر وقت لها عند من يقول بأن الأمر المطلق على التراخي.

ویدخل فی ذلك الحج عند من يقول بأنه على التراخي كالخفية^(١).

ويقول الشريبي نخطيب : بشرط في انعقاد نذر القرية المالية كالصدقة والأصحية الالتزام لها في الذمة أو الإضافة إلى معين يملكه^(٢).
ويقول انقرافي : جميع العمر ظرف لوقوع التكليف بإيقاع الذنور والكفارات لوجود التكليف في جميع ذلك^(٣).

التيابة عن الغير في أداء دين الله :

٨ - ذين الله المالي المحض كالزكاة والقضات والكفارات تجوز فيه انبياء عن الغير سواء أكان من هو في ذمة فادها على ذلك بنفسه أم لا ، لأن الواجب فيها إخراج المال وهو يحصل بفعل التناوب ، وسواء أكان الأداء عن الحي أم عن

ویدخل فی ذلك ما كان معينا من نذر أو هدي واجب . فمن عين هديا فغلب أو سرق أو ضل عاد الوجوب إلى ذمته^(٤).

ج - المعجز عن الأداء حين الوجوب :

٩ - قال النووي والسيوطي والزرکشي : الحقوق المالية الواجبة لله تعالى ثلاثة لضرب :

١ - ضرب يجب لا سبب مباشرة من العبد كزكاة الفطر فإذا عجز عنه وقت الوجوب لم يثبت في ذمته فلم أيسر بعد ذلك لم يجب .

٢ - وضرب يجب بسبب من جهته على جهة البدل كجزاء الصيد وقضية الخلق والطيب واللباس في الحج ، فإذا عجز عنه وقت وجوبه ثبت في ذمته تغليا بمعنى الغرامة لأنه يتلاف محض .

٣ - وضرب يجب بسببه لا على جهة البدل ككفارة الخياع في نهار رمضان وكفارة اليمين والظهار والقتل ، فيها قولان مشهوران أصحهما أنها ثبتت في الذمة عند المعجز لأن حق الله تعالى وجب بسبب من جهته فلم يستطع المعجز كجزاء الصيد^(٥).

(١) المغني ٥٣٤/٥ ، وابن عابدين ١٢/٢

(٢) المجموع شرح المذهب ٣٠٩/٢ ، والنباء طيوطي ص ٣٦١ ط ميسر المحلى ، والفتاوى ٥٩/٢ - ٦٠ ، ومغني

انتهاج ٣٦٧/٢ و ٤٤٠/١ ، ٤٤٠

(٣) الهداي ٩٤/٥

(٤) مغني المحتاج ٣٥٨/١

(٥) الفتاوى ٢٢٦/١ - ٢٢٦

ينظر في مصطلح : (وصية) .

أما عند الشافعية فلا يجوز القضاء عن الميت عما ترتب في ذمته من صلاة فاتته ومات دون قضائها . وأما الصوم فلم ترتب في ذمة الميت منه فهي الحديدي لا يصح الصوم عنه لأنه عبادة بدنية لا تدخلها النيابة في حال الحياة فكذلك بعد الموت ، وإنما يكفر عنه بإخراج مد من طعام عن كل يوم فاته ، وفي التقديم يجوز أن يصوم وليه عنه لحبر الصحيحين : «من مات وعليه صيام صام عنه وليه» ،^(١) وهذا هو المأثور والمعنى به ، والفضلان يجران في انصباغ المنذور إذا لم يؤد .

وأما الخنابة فقد فصلوا بين الواجب بأصل الشرع من صلاة وصيام وبين ما أوجبه الإنسان على نفسه من نذر صلاة وصيام . فقالوا : من مات وفي ذمته صلاة مفروضة لم تزد ، أو صيام رمضان لم يؤد ، فلا يجوز النيابة عن الميت في ذلك لأن هذه العبادة لا تدخلها النيابة حال الحياة فبعد الموت كذلك . أما ما أوجبه الإنسان على نفسه بالنذر من صلاة وصوم وتمكن من الأداء ولم يفعل حتى مات سن لوليّه فعل النذر

الميت ، إلا أن الأداء عن الحي لا يجوز إلا بإذنه باتفاق وذلك لانقصار في الأداء إلى الية لأنها عبادة فلا تسقط عن المكلف بدون إذنه . أما بالنسبة للميت فلا يشترط الإذن إذ يجوز التبرع بأداء الدين عن الميت . وهذا في الجملة .

وأما العبادات البدنية المحضة كالصلاة والصوم فلا يجوز النيابة فيها حال الحياة لقول الله تعالى : ﴿وَأَنْ لَّيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى﴾^(٢) وقول عبدالله ابن عباس رضي الله عنهما : «لا يصلي أحد عن أحد ولا يصوم أحد عن أحد»^(٣) .

قال الكاساني : أي في حق الخروج عن العهدة لا في حق الثواب . وهذا باتفاق . وكذلك الحكم بعد المات عند الخنابة والمالكية .

وهذا الحكم إنما هو بالنسبة لقضاء العبادة نفسها عن الميت . أما فدية الصيام وكفارة الإقطار فيجوز للورثة أن يتبرعوا بها عن الميت إذا لم يوص . أما إذا أوصى فقال الخنفة فتزوي من ثلث ماله^(٤) . ولغيرهم من الفقهاء تفصيل

(١) سورة التجم ٣٩ .

(٢) الأمر عن ابن عباس : «لا يصلي أحد عن أحد ، ولا يصوم ...» أخرجه انسائي في الكبرى ٣٤١/٦ ط النكبة القبية ، وصححه ابن خباز في التمهيد ٢٠٩/٢ ط شركة الطباعة القنانية .

(٣) عقيد الساج ٤١/٢ ، ٥٣ ، ١٠٣ ، ١١٨ ، ٢٦٢ ، ٩٦/٥ ، وابن عبيدين ٤٩١/٢ ، ٤٩٣ ، والمزيلى ٢٣٠/٦ .

١ - منيع الجليل ١/٣٧٥ ، ٣٨٣ ، ١٠٢ ، والمطرب ٥٤١ - ٥٤٢ ، والفروى ٢٠٥/٢ و ١٨٨/٣ .
(٢) حديث : «من مات وعليه صيام صام عنه وليه» أخرجه البخاري في المصنف ٩٩٢/٤ ط السنة ، ومسلم ٨٠٣/٦ ط المطبوع من حديث عائشة .

فَقَالَ لَهَا النَّبِيُّ ﷺ : حَجِي عَنْ أُمِّكَ .^(١) وَلَأنَّهُ
عَنِ تَدَخُّلِهِ النِّبَاةِ خَالَ الْحَيَاةِ فَلَمْ يَسْقُطْ بِالْمَوْتِ
كَذَيْنِ الْأُمِّيِّ ، وَسِوَاهُ فِي ذَلِكَ حِجُّ الْقَرِيبَةِ
وَالْبُذْرِ . فَإِنْ حَجَّ عَنْ الْمَوَارِثِ بِنَفْسِهِ أَوْ بِاسْتِجَارِ
سَقَطَ الْحَجُّ عَنْ الْمَيِّتِ . وَأَضَافَ الشَّافِعِيُّ أَنَّهُ لَوْ
حَجَّ عَنْ الْمَيِّتِ لَجُنِيَ جَازٌ وَلَسِيْلًا إِذْ كَانَ لَهُ
أَنْ يَقْضِيَ دِيْنَهُ بِلَا إِذْنٍ .

وَعِنْدَ الْحَنْفِيَّةِ وَالْمَالِكِيَّةِ يَبْهُوُ تَبْرَعُ الْمَوَارِثِ
بِالْحَجِّ بِنَفْسِهِ عَنِ الْمَيِّتِ أَوْ بِإِلْحَاجٍ عَنْ رَجُلٍ
أَخَرٍ وَلَكِنْ مَعَ الْكِرَاهَةِ عِنْدَ الْمَالِكِيَّةِ .^(٢)

أَثَرُ دِيْنِ اللَّهِ تَعَالَى فِي وَجُوبِ الزَّكَاةِ :

٢٨ - مِنْ شُرُوطِ وَجُوبِ الزَّكَاةِ أَلَّا يَكُونَ هَذَا دِيْنُ
لَأَدَامِيٍّ يَمْنَعُ وَجُوبَ الزَّكَاةِ عِنْدَ بَعْضِ أَفْقَهَاءِ
لَأنَّهُ مُطَالِبًا مِنْ جِهَةِ الْعِبَادِ .

وَهَذَا بِالنِّسْبَةِ لِذِيْنِ اللَّهِ تَعَالَى كَالْكُفَّارَةِ
وَالْبُذْرِ وَالْهَدْيِ وَصَدَقَةِ الْقَطْرِ وَغَيْرِ ذَلِكَ .

فَعِنْدَ اخْتِفَاقِهِ وَهُوَ الْأَظْهَرُ عِنْدَ الشَّافِعِيَّةِ وَقَوْلِ
خَلِيلِ بْنِ رَشْدٍ مِنَ الْمَالِكِيَّةِ أَنَّهُ لَا يَمْنَعُ وَجُوبَ

عَنْهُ لِحَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ : وَجَاءَتْ امْرَأَةٌ إِلَى
رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَسَأَلَتْ : يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنْ أُمِّي
مَاتَتْ وَعَلَيْهَا صَرْمٌ نَفَرٌ أَفَأَصُومُ عَنْهَا؟ قَالَ :
لَوْ أَتَيْتَ لَوْ كَانَ عَلَى أُمِّكَ دِيْنٌ فَقَضَيْتَهُ لَكَانَ
يُؤَدِّي ذَلِكَ عَنْهَا؟ قَالَتْ : نَعَمْ ، قَالَ : فَصُومِي
عَنْ أُمِّكَ .^(١) لِأَنَّ الشَّدْرَ أَخْفَ حُكْمًا مِنَ
الْوَاجِبِ بِأَصْلِ الشَّرْعِ .

وَيَحْزَنُ تَفْسِيرُ الرُّوِيِّ فَعَلَ مَا عَلَى الْمَيِّتِ مِنْ نَذْرِ
بِإِذْنِهِ وَيَشُوْنُ إِذْنُهُ .^(٢)

وَقَدْ اخْتَلَفَ الْأَفْقَهَاءُ بِالنِّسْبَةِ لِلْحَجِّ لِمَا فِيهِ مِنْ
جَانِبٍ مَالِيٍّ وَجَانِبٍ بَدَنِيٍّ ، فَمَنْ كَانَ عَاجِزًا
بِنَفْسِهِ عَنِ آدَاءِ الْحَجِّ وَأَمَكَّنَهُ الْآدَاءُ بِإِيَّائِهِ بِإِنَاةٍ
غَيْرِهِ مَنَابَ نَفْسُهُ لَزَمَهُ الْإِنَاةُ فِي الْحَجِّ عَنْهُ ، وَهَذَا
عِنْدَ الْحَنْفِيَّةِ وَالشَّافِعِيَّةِ وَالْمَالِكِيَّةِ وَبَعْضِ أَفْقَهَاءِ
الْمَالِكِيَّةِ ، وَالْمَشْهُورُ عَنْهُمْ عَدَمُ جَوَازِ النِّبَاةِ فِي
الْحَجِّ . وَهَذَا بِالنِّسْبَةِ لِلْحَجِّ فِي الْجُمْلَةِ .

أَمَّا مَنْ مَاتَ وَكَانَ مُسْتَطِيعًا أَوْ يَحْجُ فَعِنْدَ
الشَّافِعِيَّةِ وَالْمَالِكِيَّةِ يَجِبُ الْقَضَاءُ مِنْ رَأْسِ مَا لَمْ
تَرَكَهُ ، لِمَا رَوَى يَزِيدَةُ قَالَ : دَأَبْتُ النَّبِيَّ ﷺ امْرَأَةً
فَسَأَلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنْ أُمِّي مَاتَتْ وَلَمْ تَحْجِ ،

(١) حَدِيثُ يَزِيدَةَ : وَحَجِي عَنْ أُمِّكَ . لِعَصْرِجَةِ مُسْلِمٍ
(٢/٨٠٥ - هَذَا الْخَطْبُ) .

(٢) الْمُبْدِئُ ٢/٢٦٢ - ٢٦٣ ، وَابْنُ عَابِدِينَ ٦/٥٦٤ -
٥٦٥ ، ٢/٢٤٥ ، وَالشَّرْحُ الْكَبِيرُ ١/٢٠١ ، وَمَعْنَى الْمُصَنَّفِ
١/٤٦٨ ، وَالْمَجْمُوعُ شَرْحُ الْمَهْدَبِ ٧/٨٢ - ٨٧ ، وَالْفَتْوَى
٢١٤/٢ - ٢١٥/٢

(١) حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ : وَجَاءَتْ امْرَأَةٌ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ . . .
أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٢/٨٠٤ - هَذَا الْخَطْبُ) .

(٢) حَلِيلَةُ الْمُصَنَّفِ ٢/١٨٤ - ١٨٧ ، وَالْمَجْمُوعُ شَرْحُ الْمَهْدَبِ
٦/٧٧ ، ٢٣٧ ، ٢٤٣ تَحْقِيقُ الطَّبْطَبِيِّ ، وَمَعْنَى الْمُصَنَّفِ
١/٣٩٩ ، ٢/٩٨ - ٩٩ ، شَرْحُ مَتْنِهِ الْإِرَادَاتُ ١/١٢٢ ،
٢٥٣ ، ٢٥٧ ، ٢٥٨ ، وَالْفَتْوَى ٢/١٤٣ - ١٤٩ ، ٣١ - ٣٠

الزكاة، لأن أمر هذا الدين إنما هو في حق أحكام الأخرى وهو الشواب بالأداء والإثم بالترك، ولا إطلاق للأدلة الموجبة للزكاة.

وعند الحنابلة وفي قول للشافعية وعند ابن عتاب من المالكية أن هذا الدين يمنع وجوب الزكاة، وذلك لما روى أبو عبيد في الأموال عن المسائب بن يزيد قال: سمعت عثمان بن عفان يقول: هذا شهر زكاةكم فمن كان عليه دين فليؤده حتى تخرجوا زكاة أموالكم. ولقول النبي ﷺ: «دين الله أحق أن يقضى»^(١).

وفي قول ثالث للشافعية أن هذا الدين يمنع زكاة المال الباطن وهو النقد والعرض ولا يمنع زكاة المال الظاهر وهو الماشية والزروع والثمار والمعادن.

وهذا الحكم عام بالنسبة لدين الله تعالى بما في ذلك دين الزكاة، وذلك عند الشافعية والحنابلة.

أما الحنفية والمالكية فقد فرقوا بين دين الزكاة وغيره من الديون. فالحكم السابق عندهم إنما هو بالنسبة لغير دين الزكاة.

أما من كان في ذمته زكاة سنوات مضت فإن الحكم يختلف بالنسبة للزكاة الحاضرة.

فعند المالكية وأبي حنيفة ومحمد دين الزكاة يمنع وجوب الزكاة الحاضرة، وهو قول زفر في

(١) حديث «دين الله أحق أن يقضى» سبق لمحمد ق/٢.

الأموال الظاهرة.

وقال أبو يوسف: دين الزكاة لا يمنع وجوب الزكاة الحاضرة، وهو قول زفر في الأموال الباطنة.

وحجة القائلين بالمنع أن دين الزكاة له مطالب من جهة العباد وهو الإمام فأنشبه دين الأدي وهو تعليل زفر في الأموال انظاهرة بخلاف الباطنة.

ويلاحظ أن الأحكام السابقة جميعها إنما هي عند المالكية بالنسبة لزكاة العين (النقددين وعروض التجارة) فهي التي يؤثر فيها الدين، أما زكاة الحرث والماشية فلا يؤثر الدين في وجوب إخراجها^(١). ولتفصيل ذلك ينظر: (زكاة).

حكم الإيصاء بدين الله تعالى:

٩- ديون الله تعالى المالية التي استقرت في ذمة العبد من زكاة أو كفارة يمين، أو نطاري رمضان، أو ظهار، أو قتل، أو فدية أذى في الحج، أو جزاء صيد، أو هدي تمتع أو قران إذا أدرسته الوفاة ولم يؤدها يجب عليه الإيصاء بها. وكذلك من كان فاعداً عنى الحج، أو كان

(١) البدائع ٢/٩-٨، وابن عابدين ٥/٢، والقسوني

١/٤٨٣، ومنح الجليل ١/٣٦٢-٣٦٣، ومنح المحتاج

١/٤١٩، ونهاية المحتاج ٣/١٢٠، وشرح منتهى

الإرجاء ١/٣٦٨-٣٦٩.

سبحانه وتعالى المنزب في ذمة الميت يتعلق بتركته، ويجب أدائه منها سواء أوصى الميت بذلك أم لم يوص.

وذهب الحنفية إلى أن الدين الذي لله سبحانه وتعالى في ذمة الميت لا يتعلق بالتركة إلا أن يوصي به الميت فإذا أوصى به أخرجه الزكاة من التركة.

وأما المالكية فعندهم أنه لا يتعلق دين الله بالتركة إلا في أحوال خاصة هي:

- أ - أن يوصي الميت بذلك فتخرج من التركة.
- ب - أن يشهد في صحته بأثر هذا الدين في ذمته لله تعالى فيخرج من التركة ولو لم يوص بذلك.
- ج - أن تكون الدين الواجب بإخراجها قائمة كركاة الخمر والمناسية. وهذا في الجملة.
- وهل يكون ذلك من رأس المال أم من الثلث، وما يقدم من ذلك يحضه على بعض^(١) سنن تفصيله في مصطلح: (تركة).

موقوف دين الله:

١١ - الأصغر من دين الله تعالى لا يسقط ولا تراثه الذمة إلا بالقضاء، لكن هناك بعض الأسباب التي يسقط بها القضاء ومن ذلك:

- (١) ترح المبروجة المبرجاني بحاشية الفاري ص ٣٠، والدموي ٤٤١/٤ - ٤٥٧، ومنه المحتاج ٦٨/٣ - ٦٩، ونسابة المحتاج ٧/٦، وشرح منتهى الإرادات ١٢٦/١، ٣٧٧، ٤١٧، ٤٥٧، ٤٥٨، ٥١٧/٦، والنفه ٦٨٢/٢ - ٦٨٤، ٨٩/٣، ١٤٣ - ١٤٥.

عاجزا بنفسه ولمكنه الأداء بهاله بإثابة غيره مناب نفسه فإنه يجب عليه أن يوصي بالخروج عنه.

أما العبادات البدنية التي ترتت في ذمة المكلف كالصيام والصلاة فإن الصيام الذي فوط الإنسان فيه كقضاء رمضان أو صيام كفارة أو نذر، فإنه يجب عليه أن يوصي عند وفاته بالقضية، وهي إطعام مسكين عن كل يوم من أيام الصيام التي فاتته.

والحكم في جميع ما سبق هو اتفاق الفقهاء. وزاد الحنفية وجوب الوصية بالنسبة لمن فاتته صلاة يقصدها. قال ابن عابدين: من فاتته صلوات وكان يقدر على الصلاة ولو بالإتياء ولم يصل فإنه يلزمه الإيصا، ما تكفارة بأن بعض لكل صلاة فاتته نصف صاع من زكاة الفطرة، قال: وكذلك حكم الوتر. ونقل البوطي من الشافعية أن يطعم لكل صلاة مذ^(٢).

تعلق دين الله بتركة الميت:

١٠ - ذهب الشافعية والحنابلة إلى أن دين الله

(١) البدائع ١١٣/٢، ١١٤، ١١٨، ٢٢١، ٣٣٠/٧، وابن عابدين ١٩١/١ - ١٩٢، وفتح القدير ٢٧٣/٢، زاد أسماء الترمذ، ونكاحي لابن عبد الله ٣٣٨/١ - ٣٣٩، ١٠٣٦/١، ومنه المحتاج ١٤٣/١، والشرح الصغير ١٦٥/١، حاشية، ومنه المحتاج ٤٣٩/١، ٤٣٩/٣، ٤٣٩/٣، ونفهي ٦٧٧/٣، وشرح منتهى الإرادات ٥١٠/٢ - ٥١١.

وهو أيضا من اختيارات ابن تيمية (١).

١ - الحرج :

١٢ - أ - فالخائض والغاسق لا يسقط عنها قضاء الصوم ويسقط عنها قضاء الصلاة للحرج ، يقول الكاساني : يجب على الخائض والغاسق قضاء الصوم لغزوات صوم رمضان عليهما ولقدرونها على القضاء في عدة من أيام أخر من غير حرج ، وليس عليهما قضاء الصلوات لما فيه من الحرج لأن وجوبها يتكرر في كل يوم خمس مرات (٢).

ب - المغنى عليه ، إن غشى على شخص يوما ليلة أو أقل يجب عليه قضاء الصلاة لانعدام الحرج ، وإن زاد على يوم وليلة لا قضاء عليه لأنه يخرج في القضاء لدخول العبادة في حد التكرار ، وهذا عند الحنفية . وعند المالكية والشافعية لا قضاء عليه إلا أن يفتى في جزء من وقتها . وعند الحنابلة يقضى الصلوات التي فاتته حال إغماؤه .

وقد سبق تفصيل ذلك في مصطلح : (إغماء) .

ج - يقول الحنفية : المريض العاجز عن الإتياء في الصلاة إذا فاتته صلوات ثم برأ ، فإن كان ما فاتته يوما أو أقل قضاء ، وإن كان أكثر لا قضاء عليه لما في ذلك من الحرج ، وذلك هو الصحيح عند الحنفية ، ويمثل ذلك دوي عن الإمام أحمد

(١) البدائع ١/ ٨٩ ، والمغنى ٣/ ١٤٣ ، والفروق ٢/ ٦٢ .

٢ - العجز عن القضاء :

١٣ - أ - من أخر قضاء رمضان لعجز من سفر أو مرض ثم مات سقط عنه القضاء ولا شيء عليه ، لأنه حق لله تعالى وجب بالشرع ، وقد مات قبل إمكان فعله فسقط إلى غير بدل كالخروج (٣).

ب - من عجز عن كفارة الإفطار في رمضان التي وجبت بجساع أو غيره ، على تفصيل في المسالك ، سقطت عنه لأن النبي ﷺ وأمر الأعرابي أن يطعم أهله (٤) ، ولم يأمره بكفارة أخرى ولا يبرأ له بقاءها في ضمة .

وهذا مذهب الحنابلة ، وهو مضال الأظهر عند الشافعية . وعند الحنفية والمالكية والشافعية في الأظهر وفي رواية عن الإمام أحمد : ينقضي في ضمة (٥).

٣ - هلاك مال الزكاة :

١٤ - هلاك تصاب الزكاة بعد وجوبها بخولان

(١) البدائع ١/ ٢٤٦ ، والاختيارات ص ٧٦ ، والمغنى ١/ ٤١١ .
(٢) البدائع ٢/ ١٠٣ ، والاعتبار ١/ ١٣٤ ، ومنح الجليل ١/ ٤١٣ .
(٣) ومنح المحتج ١/ ٤٣٨ ، والمهملات ١/ ١٩٤ .
(٤) شرح مشي الإبداعات ١/ ٢٥٧ .

(٥) حديث : وأمر الأعرابي أن يطعم أهله - أخرجه البخاري (المفصّل ٢/ ١٦٣ - ط السنية) من حديث أبي هريرة .

(٦) شرح مشي الإبداعات ١/ ٤٥٣ ، والمغنى ٣/ ١٣٢ ، ومنح المحتج ١/ ٤٤٥ ، والمطالع ٢/ ٤٣٣ ، والبدائع ٥/ ١١٢ .

١ - الردة :

١٥ - ذهب الحنفية والمالكية إلى أن الردة تسقط دين الله تعالى ، سواء أكان بديها أم مالياً لقول الله تعالى : ﴿ قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ يَنْتَهُوا يُغْفَرْ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ ﴾ ^(١) وقول النبي ﷺ : «الإسلام يهدم ما كان قبله» ^(٢)

وعلى هذا فمن كان مسلماً ثم ارتد - والعبادة بالله - ثم أسلم فما كان من ديون الله تعالى في ذمته فقد بطل تعلقه بها وسقط عنه القضاء .

وذهب الشافعية إلى أن الردة لا تسقط حقا لله تعالى مالياً أو دينياً . ^(٣)

وقد فصل ابن قدامة القول بالنسبة لمذهب الحنابلة فقال في الزكاة - من ارتد قبل مضي الحول وحال الحول وهو مرتد فلا زكاة عليه ، نص عليه لأن الإسلام شرط لوجوب الزكاة فعدمه في بعض الحول يسقط الزكاة كالفلك والنصاب ، وإن رجع إلى الإسلام قبل مضي الحول امتثاف حولا ، أما إن ارتد بعد الحول لم تسقط الزكاة عنه .

الحول يسقط الزكاة عند الحنفية سواء أكان الملاك قبل التمكن من الأداء لم بعده لأن وجوب الضمان يستدعي نفوق ملك أو يد ، وتأخير الزكاة عن أول أوقات الإمكان لم يفوت على الفقير ملكا ولا يدا فلا يضمن .

وقول ابن عبد البر من المالكية : من وجبت عليه زكاة فعزها وأخرجها فتلفت منه بغير تفريط فلا شيء عليه . وعند الشافعية لا تسقط الزكاة إلا إن تلف المالك قبل التمكن من الأداء بلا نقصير ، أما بعد التمكن فتلف المالك يوجب الضمان . ^(٤)

وقال ابن قدامة : الزكاة لا تسقط بتلف المالك فرط أو لم يفرط ، هذا المشهور عن أحمد ، وحكى عنه الميموني أنه إذا تلف النصاب قبل التمكن من الأداء سقطت الزكاة عنه ، وإن تلف بعده لم تسقط ، وحكاها ابن المنذر مدهيا لأحمد ، ثم قال ابن قدامة بعد ذلك : والصحيح إن شاء الله أن الزكاة تسقط بتلف المالك إذا لم يفرط في الأداء لأنها تجب على سبيل المواساة فلا تجب على وجه يجب أدائها مع عدم المال وفقير من تجب عليه . ^(٥)

وينظر تفصيل ذلك في : (زكاة) .

(١) السجدة ١٢/٢ ، والأشباه لابن نجيم ص ٣٥٩ ،

والكافي لابن عبد البر ٢/١٠٢ ، ومغني المحتاج ١/٢١٨ ،

(٢) المغني ١٢/٢٢ - ١٢/٢٣ ،

(٣) سورة الأعراف ٣٨/

(٤) حديث ٢٠ للإسلام يهدم ما كان قبله أخرجه مسلم

(١/١١٢ - ط الحلبي) من حديث عمر بن الخطاب .

(٥) المبداء ص ١/٢ ، ١١٧ ، ١٢٦/٢ ، ومنع الجليل

٤٧٢/٢ ، ومنع المحتاج ١/١٢٠ ، ١٢٠

وعنها يوم نذر أقاصوم عنها قال : وأرايت لو كان على أمك دين فضضيه أكان يؤدي ذلك عنها؟ قالت : نعم. قال : قصومي عن أمك. ^(١)

وبما روى النسائي أن رجلاً قال : يا رسول الله إن أبي مات ولم ينجح أفأحج عنه؟ قال : وأرايت لو كان على أبيك دين أكنت قاضيه؟ قال : نعم. قال : فدين الله أحق. ^(٢) كما استدل الشافعية بصيام الولي بقول النبي ﷺ : «من مات وعليه صيام صام عنه وليه». ^(٣)

ويرى الحنفية أن الموت من أسباب سقوط دين الله تعالى إذا لم يوص به ، فمن مات وفي ذمته صلاة أو صوم أو زكاة أو حج أو كفارة أو غير ذلك مما هو من حقوق الله تعالى سقطت عنه في حق أحكام الدين ، ولذلك لا تؤخذ من تركه ولا يؤمر الوصي أو الوارث بالأداء من الزكاة ، لأن دين الله عبادة ومعنى العبادة لا يتحقق إلا بنية المكلف وفعله فإذا لم يوص فقد فلت الشرط سمونه فلا يتصور بقاء الواجب فيسقط في حق أحكام الدنيا المتمدر.

لكنهم اختلفوا في العشر إذا كان قائماً ، فمن

وأما الصلاة فلا تسقط أيضاً لكن لا يطالب بفعلها لأنها لا تصح منه ولا تدخلها النيابة ، فإذا عاد وصح عليه قضاؤها ، والزكاة تدخلها النيابة ولا تسقط بالردة كالدين. ^(٤) وينظر تفصيل ذلك في : (ردة ، زكاة).

٥ - الموت :

١٦ - ذهب الشافعية واختابة إلى أن ديون الله لا تسقط بالموت بل تتعلق بالتركة فيخرج منها ما على الميت من ديون الله تعالى كديون الأدي . وهذا بالنسبة للمحقوق المالية كالزكاة وانكفارات ويدخل في ذلك الحج فيحج عنه من ماله . أما العبادات البدنية المحضة فإن الصلاة تسقط عنه عندهما في حق أحكام الدنيا إلا ما قاله البيهقي الشافعي من الإلزام عنه لكل صلاة منه ، ومثل ذلك قيل في الاعتكاف الواجب في الذمة .

ومما الصيام فيمضى عنه ، وفي القديم عند الشافعية يصام عنه ، قال الشريفي الخطيب :
والقديم أظهر

وعند الاختابة نذر العبادة يفعل عن الميت من تركه ، أما صوم ومضان والكفارة فيقطع عنه .
وتعد استدل الشافعية واختابة لعدم سقوط دين الله بالموت بما رواه مسلم عن ابن عباس قال : قالت امرأة : يا رسول الله إن أبي مات

(١) حديث ابن عباس : «قالت امرأة : يا رسول الله إن أبي مات وعليها ...» أخرجه مسلم (٢٦/ ٨٠٩ ط الخلفي) .
(٢) حديث : «أرايت لو كان على أبيك دين ...» أخرجه النسائي (١٦٨/ ٥) ط التفتة المتجولة . من حديث عبيدة بن عباس .

(٣) حديث : «من مات وعليه صيام ...» سبق ترجمه فـ ٧

مات وعليه العشر، فإن كان الخراج قاتلاً فلا يسقط بالموت في ظاهر الرواية، وروى عبدالله بن المبارك عن أبي حنيفة أنه يسقط، أما لو كان الخراج مستهلكاً فإنه يسقط.

والأصل عند المالكية أن الموت يسقط ما على المكلف من ديون الله تعالى إلا في أحوال ثلاثة وهي:

أ - إذا أوصى بها.

ب - إذا أشهد في صحته أنها بدمته ولو لم يوص بها.

ج - إذا تعلق معين قائمة كزكاة الخمر والمخاضية^(١).

وينظر تفصيل ذلك في: (حج، وصوم).



صورة المسألة وما لحقت به:

٢ - صور الفقهاء والدينارية الصغرى في إرث اصحصر في مبيع عشيرة أمتي، هن: ثلاث زوجات، وحدثان، وأربع أخوات لأم، وثلاث أخوات شقيقات لأب.

(١) لسان العرب، والمعجم الكبير مادة: «عشر»، الخاسر

الضربة ١١٨، ١٢٠، ١٢١، ١٢٢، ١٢٣

(٢) إسنو للطلاب ٢٥/٢٤

(١) ابن عابدين ١١٢/١، ١١٢/٢، ١١٢/٣، وطريقتي ١٢٠/٦

والبدائع ٣٠/٣، وشرح السراية بحاشية الفاري

ص ٣٠ وأشيء ابن ميم ص ٣٩، ولسوقي ١١١/١

١١٢، ١١٣، ١١٤، وفتح الجليل ١١١/١ - ١١٢ - ١١٣

الدينارية الصغرى ٣

انسان، وتكفل واحدة من الأخوات الأربع للام
سهم من نصيبهن الثلث، وهو أربعة، وتكفل
واحدة من الأخوات الشقيقات أولاد سهم من
نصيبهن والثلثان، وهما ثمانية.
أصل المسألة اثنا عشر وعالت إلى سبعة
عشر.

وهذه المسألة من المسائل التي يعاينها
فيقال: بيع عشرة امرأة من جهات مختلفة،
اقتسم مال الميت، حصل لكل واحدة منهن
سهم.^(١)

وليزيد من التفصيل في هذه المسألة ونحوها
براجع: «إرث» و«ينظر» و«عول».



ولقب هذه المسألة بالقلب أخرى - غير
لقب: الدينارية الصغرى - منها: «النسبة
عشرية» نسبة إلى عدد الوارثات فيها، و«ام
الأرامل» لكثرة ما فيها من الوارثات الأرامل،
و«أم الفروج» لأن جميع الوارثات فيها من
النساء، و«تشرية»، وأما تليفيها بالدينارية
الصغرى، فلأن ميت ترك سبعة عشر ديناراً
لفخص كن واردة دينار.^(٢)

الحكم في الدينارية الصغرى:

٣ - اتفق الفقهاء على أن الإرث حين ينحصر
في: ثلاث زوجات، وجديتين، وأربع أخوات
لام، ومثل أخوات شقيقات أولاد، فإنه يكون
للزوجات الثلث الربع - وهو ثلاثة من أصل
المسألة وهو اثنا عشر - ولجديتين المدمس - وهو
انسان - وللأخوات للام الثلث - وهو أربعة -
وللأخوات الشقيقات أولاد الثلث - وهو ثمانية
- فيكون مجموع السهام سبعة عشر، وهو العدد
الذي عالت إليه المسألة.

ويكون لكل واحدة من الوارثات سهم؛
لكل واحدة من الزوجات الثلث سهم من
نصيبهن الربع، وهو ثلاثة، ولكل واحدة من
الجديتين سهم من نصيبهما المدمس، وهو

(١) الاختصار ٢٢٧/٣، ٢٢٨، الزرقاني ٢١٦/٨، ٢١٧.

روضة الطالبين ٦٢/٦، أسنى المطالب ٣٥/٣، مطالب

الولي النسي ٥٨٣/٦ - ٥٨٤.

(٢) المراجع السابقة.

وقالت: إن أخي ترك مائة دينار فأعطاني
شريع ديناراً واحداً فقال علي: لعل أخاك ترك
زوجة، وأما، وبنتين، وأثنى عشر أخاً، وأنت؟
قالت: نعم، فقال علي، ذلك حقك ولم
يظلمك شريع شيئاً.

وتلقب أيضاً «بأمة أودية» لأن داود الطائي
سئل عن مثلها فقسمها هكذا، فجاءت الأخت
- وهي غير الأخت في المسألة السابقة - إلى أبي
حنيفة فقالت: إن أخي مات وترك مائة دينار
فما أعطيت إلا ديناراً واحداً، فقال: من قسم
التركة؟ قالت: تلميذك داود الطائي، قال: هو
لا يظلم، هل ترك أخوك جدة؟ قالت: نعم،
قال: هل ترك بنتين؟ قالت: نعم، قال: هل
ترك زوجة؟ قالت: نعم، قال: هل معك اثنا
عشر أخاً؟ قالت: نعم، قال: إذن حقك دينار.
وتلقب أيضاً «بالعامرية» لأن الأخت سألت
عامراً الشعبي عنها، فأجاب بمثل ذلك.^(١)

الحكم في الدينارية الكبرى:

٣ - اتفق الفقهاء على أن الإرث حين يتحصر
في: زوجة، وأم أوجدة، وستين، وأثنى عشر
أخاً وأخت واحدة لأب وأم أولاد، والتركة
مستأنة دينار، أنه يكون للبنتين الثلثان أربعمائة
دينار، وللأم أو ابنة السدس مائة دينار،

الدينارية الكبرى

التعريف:

١ - الدينارية: منسوبة إلى الدينار، وتفصيله في
مصطلح ودانير.
والكبرى: صفة تميزها عن «الدينارية
الصغرى». انظر مصطلح: «دينارية صغرى».
والدينارية الكبرى في اصطلاح الفقهاء هي
سألة من المسائل المتعلقات في الموارث.
وقد سبق التعريف بها في مصطلح:
«الدينارية الصغرى».

صورة المسألة، وما لقيت به:

٢ - صورة المسألة: انحصار الإرث في زوجة،
وأم، وستين، وأثنى عشر أخاً، وأخت لأب وأم،
أو لأب.

ولقب «بالدينارية الكبرى»، «وبالركابية»،
وبالشاكية» لأن شريعاً قضى فيها للأخت بدینار
واحد، وكانت التركة مستأنة دينار، فلم ترض
الأخت، وصفت إلى علي كرم الله وجهه
تشتكي شريعاً، فوجدته راكباً، فأمسكت بركابه

(١) الاختصار ٢٥٨/٣، شرحها ٦١٧/٨، أسنى المصنف

٢٧/٣، مطلب أوتي المي ٨٨١/٤

وللزوجة الثمن خمسة وسبعون ديناراً، ولكل أخ
ديناران، وللأخت ديناراً. يتوزع الباقي بعد
القروض على الإخوة الأثني عشر، وعلى
الأخت للذكر مثل حظ الأنثيين.
والمسألة عادلة، وهي من أربعة وعشرين،
وهي من مسائل المعايلة.^(١)

ولزيد من التفصيل يرجع إلى: (إدب).

ديوان

التعريف:

١ - الديوان فارسي معرب، ويطلق في اللغة
على مجتمع الصحف، وعلى الكتاب الذي
يكتب فيه أهل الجيش وأهل العطفية، وعلى
جريدة الحساب، ثم أطلق على الحساب، ثم
على موضع الحساب، وفي تاج المروص: معاني
الديوان خمسة: الكتبة ومحلمهم، والدفتر، وكل
كتاب، ومجموع الشعر.^(٢)

والديوان في الاصطلاح: دفتر الذي ثبتت
فيه الأسماء أو الوثائق. وما وضع تحفظاً ما يتعلق
بحقوق السلطنة والسفوة من الأعمال،
والأموال. ومن يقوم بها من الجيوش والعلماء.^(٣)

الألفاظ ذات الصلة:

أ - السجل:

٢ - السجل لغة: الكتاب الكبير، وفي حديث



(١) طه حسين المحيط، لسان العرب، للبحر المروص، الطبعة

الترجمة، دار الفكر، ١٩٥٨، وفيهيب الأسماء واللغات ١/٣٠٧

(٢) دفتر المختار ١/٣٠٨، جواهر الإكليل ١/٢٥٦، كشف

الغشاح ١/٣١٢، الأسماء السنخارية للبارودي ١٩٩

(٣) المرجع السابق.

أول من وضع الديوان في الإسلام :

٤ - أول من وضع الديوان في الإسلام عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه .^(١)

وتفصيل ذلك في مصطلح أهل الديوان (الموسوعة ج ٧/ ١٦٨).

ما يتعلق بالديوان من أحكام :
اتخاذ الديوان :

٥ - ذهب المالكية إلى أنه يجوز للإمام أن يعمل ديواناً أي : دفترًا يجمع فيه أسماء الجند وعظماهم .^(٢)

وقال الشافعية - في المعتمد عندهم - : إن وضع ديوان الجند مستحب كما اقتضاه كلام الشيخين (النووي والرافعي) ، وكلام إمام الحرمين صريح فيه ، وهو ظاهر كلام القاضي أبي العلي الطبري في المحرر ، قال صاحب الأنوار : يستحب أن يضع الإمام دفترًا ، وإن قال بعض المتأخرين : إن الظاهر الوجوب ، لئلا تشبه الأحوال وضع الخيط والغلط .^(٣)

وقال المختار : ينبغي للإمام أن يضع ديواناً

الحساب يوم القيامة : ... فتوضع السجلات في كفة ...^(٤)

وقيل : أنجل حجر كان يكتب فيه ، ثم سمي كل ما يكتب فيه سجلاً

وقال القرطبي : السجل : القسط ، وهو اسم مشتق من السجالة وهي الكتابة .^(٥)

والمصطلح : ما يكتب متضمناً حكم القاضي ، أي ما يكتب من ادعاء وإجابة ، وبينة ، وحكم القاضي .^(٦)

والديوان قد يتضمن السجل وغيره من المحاضر ، وألحاج ، والوثائق ، ولا عكس .

ب - المحضر :

٣ - المحضر لغة : السجل .

والمصطلح : ما يكتب من وقائع الدعوى دون حكم .^(٧)

والديوان يتضمن - عادة - المحضر وغيره من الأوراق والوثائق .

(١) حديث : فتوضع السجلات في كفة - أخرجه النووي (٢٥/ ٢٥) ط (عليه) من حديث جده بن عمرو ، وقال هذا حديث حسن لم يرد .

(٢) لسان المصنف مادة : سجل ، وفردات ٢٦٥ ، وتعبير القرطبي ٣٩٧/ ١١

(٣) الدر المختار ٣٥١/ ٤ ، شرح النخل على المنهاج ٣٠٣/ ٤ ، كشف اللثام ٣١٩/ ٦

(٤) لسان المصنف مادة : حصص ، وفي المنهاج ٣٩٤/ ٤

وقال ابن عابدين عن أكثر أئمة العصر ما كتب فيه ما سرق بين المحصنين من السرار أو ابتكار وإحكام بينة أو نكل على وجه مرمع الانتباه ، ابن عابدين ٣٠٨/ ٤

(١) الأحكام السلطانية للهارودي ص ١٩٩ . الأحكام السلطانية لأبي علي ص ٢٣٧ ، بدائع الصنائع ٢٥٦/ ٧ ، بناية المنهاج ٣٨/ ٦

(٢) حوامير الإكليل ٢٥٦/ ١

(٣) النوى الرملي ج ١ منشئ العلوي الكبرى تلخيص ١٣٥/ ٦ ، التلخيص ٩٨٩/ ٣

فيه أسماه المقاتلة ، وقدر أرزاقهم فسطط لهم ، ولما
قدروا لهم ^(١)

ديوان الدولة وأقسامه :

٦ - ديوان الدولة - ونحوها كالسلطنة أو الإمارة أو
الملكفة - وضع لحفظ ما يتعلق به من الأعمال ،
والأموال - ومن يقوم به من خيوش والعياك .
وقسم - في أصل وضعه - أربعة أقسام :

النقسم الأول : ما يختص بالجيش من ثبات
وعطاء .

٧ - ذكر الماوردي وأبو يعنى أن الإثبات في
الديوان معتبر بثلاثة شروط :

وينظر فيه صحتها في مصطلح : أهل
الديوان ، ومصطلح : (عطاء)

الإخراج أو الخروج من ديوان الجيش :

٨ - إذا أراد ولي الأمر إسقاط بعض الجيش من
الديوان لسبب أوجبه ، أو لعدم اقتضاء جرت
وإن كان تغير سبب لم يجوز لأنهم جيش
المسلمين .

وإذا أراد بعض الجيش الإخراج بنفسه من
الديوان جاز مع الاستئذان عنه ، ولم يجوز مع
حاجة إليه ، إلا أن يكون معذوراً

وإذا حرد الجيش لقتال فاستمر - وهم أكفاء

(١) مطلب الوقي الس ٢ : ٤٧٥ ، المص ١٧٧

من حاربهم - منقطت أرزاقهم ، وإن ضعفوا
عنهم لم تنقط

ويذا مرض بمضطهد أو جن ورجى زوال
المريض أو الجنون وتويعده مدة طويلة أعطي
ويبقى معه في اسديوان لثلا يرغب الناس عن
الجهاد ويستغلوا بالكسب ، فإنهم لا يأمنون هذه
الموارض بدتفاق الشافعية والمختلفة .

وإن لم يرج زوال المريض أو الجنون ، فقال
المختلطة يخرج من الديوان وينقط سهمه ، لأنه
في مقابل عمل قد عدم ، وهو الأظهر عند
الشافعية ، ويعطى المكافأة الثلاثة به ، ومقابل
الأظهر عندهم أنه لا يعطى لعدم وجده نفعه .
أي : لا يعطى من أربعة أحسن النية المدة
للمقاتلة ، ولكن يعطى من غيرها وإن كان
عاجلاً ^(١)

النقسم الثاني : ما يختص بالأعيان من رسوم
وحقوق :

٩ - ويثانه من جوانب

الأول : تحديد العمل بها يتميز به عن غيره ،
وتتصل بل نوعه التي تختلف أحكامها ، فيجعل
لكل بلد حداً لا يشاؤكه فيه غيره ، ويفصل
نوامي كل بلد إذا اختلفت أحكامها .

الثاني : أن حال البلد هل فتح عنوة أو صلحا

(١) أحكام السطاب الماوردي ٢٠٩ ، الأحكام السطبة

لهم يعني ص ٢٩٣

وما استقر عليه حكم أرضه من عشر أو خراب، فإن كان جميعه أرض عشر في يلزم أنساب صاحبته، لأن العشر على التزرع دون الساحة، ويكون ما مستوف زرع مرفوعاً إلى ديوان العشر لا مستخرجاً منه، ويلزم تسمية أربابه عند رفعه إلى الديوان، لأن وجوب العشر فيه معتبر بأربابه دون رقاب الأرضين، وإذا رفع التزرع مأسماً، أربابه ذكر مبالغ كيله وحال سقيه بسبح (ماء جرد) أو عمل، لاختلاف حكمه ليستوفى على وجهه.

وإن كان جميعه أرض خراج لزم تسمية صاحبته لأن الخراج على الساحة، فإن كان هذا الخراج في حكم الأحرار لم يلزم تسمية أرباب الأرض لأنه لا يختلف بالإسلام ولا بكفر، وإن كان الخراج في حكم الجزية لزم نسبة أربابهم ووصفهم بـ"مسلم" أو كافر لاختلاف حكمه باختلاف أهله.

وإن كان بعضه عشر وبعضه خراجاً فصل في ديوان العشر ما كان منه عشراً، وفي ديوان الخراج ما كان منه خراجاً، لاختلاف الحكم بينهما، وأجري على كل واحد منهما ما يختص بحكمه.

ثالث: بيان أحكام الأرض الخراجية وما استقر عليها من مقاسمة على التزرع أو ورق (عقبة) مقدر على الخراج.

الرابع: ذكر من في كل بلد من أهل الذمة

وما استقر عليهم في عقد الجربة، فإن كانت مختلفة باليسار والإعصار سموها في الديوان مع ذكر عددهم، ليختار حال يساوهم وإعصارهم، وإن لم تختلف في اليسار والإعصار جاز الاقتصاد على ذكر عددهم ووجب مراعاتهم في كل عام ليثبت من بلغ ويسقط من مات أو أتم، لينحصر بذلك ما يستحق من جزئهم.

الخامس: ذكر اجناس المعدن في البلد. إن كان من بلدان المعدن - وعدد كل جنس، ليستوفى حق المعدن منها.

السادس: إن كان البلد ثعباً يتأخض دار الحرب وكانت أموال الكفار قد دخلت دار الإسلام معشورة عن صلح استقر معهم وثبت في ديوان عدد صلحهم وقدر المأخوذ منهم من عشر، أو خمس، أو ريدة، أو نقصان، فإن كان يختلف باختلاف الأمتعة والأموال فصلت فيه. وكان الشبوان موضوعاً لإخراج رسومه، والاستيفاء ما يرفع إليه من معادير الأمتعة المحمولة إليه.^(١)

القسم الثالث: ما يختص بالعمل من تقليد وعزل.

١٠ - وبيانه فيما يلي :

الأول: ذكر من يصح منه تقليد العمال، وهو

(١) - الأحكام التنظيمية للثوري من ٢٠٢٠، ٢٠١٩، ٢٠١٨، ٢٠١٧، ٢٠١٦، ٢٠١٥، ٢٠١٤، ٢٠١٣، ٢٠١٢، ٢٠١١، ٢٠١٠، ٢٠٠٩، ٢٠٠٨، ٢٠٠٧، ٢٠٠٦، ٢٠٠٥، ٢٠٠٤، ٢٠٠٣، ٢٠٠٢، ٢٠٠١، ٢٠٠٠، ١٩٩٩، ١٩٩٨، ١٩٩٧، ١٩٩٦، ١٩٩٥، ١٩٩٤، ١٩٩٣، ١٩٩٢، ١٩٩١، ١٩٩٠، ١٩٨٩، ١٩٨٨، ١٩٨٧، ١٩٨٦، ١٩٨٥، ١٩٨٤، ١٩٨٣، ١٩٨٢، ١٩٨١، ١٩٨٠، ١٩٧٩، ١٩٧٨، ١٩٧٧، ١٩٧٦، ١٩٧٥، ١٩٧٤، ١٩٧٣، ١٩٧٢، ١٩٧١، ١٩٧٠، ١٩٦٩، ١٩٦٨، ١٩٦٧، ١٩٦٦، ١٩٦٥، ١٩٦٤، ١٩٦٣، ١٩٦٢، ١٩٦١، ١٩٦٠، ١٩٥٩، ١٩٥٨، ١٩٥٧، ١٩٥٦، ١٩٥٥، ١٩٥٤، ١٩٥٣، ١٩٥٢، ١٩٥١، ١٩٥٠، ١٩٤٩، ١٩٤٨، ١٩٤٧، ١٩٤٦، ١٩٤٥، ١٩٤٤، ١٩٤٣، ١٩٤٢، ١٩٤١، ١٩٤٠، ١٩٣٩، ١٩٣٨، ١٩٣٧، ١٩٣٦، ١٩٣٥، ١٩٣٤، ١٩٣٣، ١٩٣٢، ١٩٣١، ١٩٣٠، ١٩٢٩، ١٩٢٨، ١٩٢٧، ١٩٢٦، ١٩٢٥، ١٩٢٤، ١٩٢٣، ١٩٢٢، ١٩٢١، ١٩٢٠، ١٩١٩، ١٩١٨، ١٩١٧، ١٩١٦، ١٩١٥، ١٩١٤، ١٩١٣، ١٩١٢، ١٩١١، ١٩١٠، ١٩٠٩، ١٩٠٨، ١٩٠٧، ١٩٠٦، ١٩٠٥، ١٩٠٤، ١٩٠٣، ١٩٠٢، ١٩٠١، ١٩٠٠، ١٨٩٩، ١٨٩٨، ١٨٩٧، ١٨٩٦، ١٨٩٥، ١٨٩٤، ١٨٩٣، ١٨٩٢، ١٨٩١، ١٨٩٠، ١٨٨٩، ١٨٨٨، ١٨٨٧، ١٨٨٦، ١٨٨٥، ١٨٨٤، ١٨٨٣، ١٨٨٢، ١٨٨١، ١٨٨٠، ١٨٧٩، ١٨٧٨، ١٨٧٧، ١٨٧٦، ١٨٧٥، ١٨٧٤، ١٨٧٣، ١٨٧٢، ١٨٧١، ١٨٧٠، ١٨٦٩، ١٨٦٨، ١٨٦٧، ١٨٦٦، ١٨٦٥، ١٨٦٤، ١٨٦٣، ١٨٦٢، ١٨٦١، ١٨٦٠، ١٨٥٩، ١٨٥٨، ١٨٥٧، ١٨٥٦، ١٨٥٥، ١٨٥٤، ١٨٥٣، ١٨٥٢، ١٨٥١، ١٨٥٠، ١٨٤٩، ١٨٤٨، ١٨٤٧، ١٨٤٦، ١٨٤٥، ١٨٤٤، ١٨٤٣، ١٨٤٢، ١٨٤١، ١٨٤٠، ١٨٣٩، ١٨٣٨، ١٨٣٧، ١٨٣٦، ١٨٣٥، ١٨٣٤، ١٨٣٣، ١٨٣٢، ١٨٣١، ١٨٣٠، ١٨٢٩، ١٨٢٨، ١٨٢٧، ١٨٢٦، ١٨٢٥، ١٨٢٤، ١٨٢٣، ١٨٢٢، ١٨٢١، ١٨٢٠، ١٨١٩، ١٨١٨، ١٨١٧، ١٨١٦، ١٨١٥، ١٨١٤، ١٨١٣، ١٨١٢، ١٨١١، ١٨١٠، ١٨٠٩، ١٨٠٨، ١٨٠٧، ١٨٠٦، ١٨٠٥، ١٨٠٤، ١٨٠٣، ١٨٠٢، ١٨٠١، ١٨٠٠، ١٧٩٩، ١٧٩٨، ١٧٩٧، ١٧٩٦، ١٧٩٥، ١٧٩٤، ١٧٩٣، ١٧٩٢، ١٧٩١، ١٧٩٠، ١٧٨٩، ١٧٨٨، ١٧٨٧، ١٧٨٦، ١٧٨٥، ١٧٨٤، ١٧٨٣، ١٧٨٢، ١٧٨١، ١٧٨٠، ١٧٧٩، ١٧٧٨، ١٧٧٧، ١٧٧٦، ١٧٧٥، ١٧٧٤، ١٧٧٣، ١٧٧٢، ١٧٧١، ١٧٧٠، ١٧٦٩، ١٧٦٨، ١٧٦٧، ١٧٦٦، ١٧٦٥، ١٧٦٤، ١٧٦٣، ١٧٦٢، ١٧٦١، ١٧٦٠، ١٧٥٩، ١٧٥٨، ١٧٥٧، ١٧٥٦، ١٧٥٥، ١٧٥٤، ١٧٥٣، ١٧٥٢، ١٧٥١، ١٧٥٠، ١٧٤٩، ١٧٤٨، ١٧٤٧، ١٧٤٦، ١٧٤٥، ١٧٤٤، ١٧٤٣، ١٧٤٢، ١٧٤١، ١٧٤٠، ١٧٣٩، ١٧٣٨، ١٧٣٧، ١٧٣٦، ١٧٣٥، ١٧٣٤، ١٧٣٣، ١٧٣٢، ١٧٣١، ١٧٣٠، ١٧٢٩، ١٧٢٨، ١٧٢٧، ١٧٢٦، ١٧٢٥، ١٧٢٤، ١٧٢٣، ١٧٢٢، ١٧٢١، ١٧٢٠، ١٧١٩، ١٧١٨، ١٧١٧، ١٧١٦، ١٧١٥، ١٧١٤، ١٧١٣، ١٧١٢، ١٧١١، ١٧١٠، ١٧٠٩، ١٧٠٨، ١٧٠٧، ١٧٠٦، ١٧٠٥، ١٧٠٤، ١٧٠٣، ١٧٠٢، ١٧٠١، ١٧٠٠، ١٦٩٩، ١٦٩٨، ١٦٩٧، ١٦٩٦، ١٦٩٥، ١٦٩٤، ١٦٩٣، ١٦٩٢، ١٦٩١، ١٦٩٠، ١٦٨٩، ١٦٨٨، ١٦٨٧، ١٦٨٦، ١٦٨٥، ١٦٨٤، ١٦٨٣، ١٦٨٢، ١٦٨١، ١٦٨٠، ١٦٧٩، ١٦٧٨، ١٦٧٧، ١٦٧٦، ١٦٧٥، ١٦٧٤، ١٦٧٣، ١٦٧٢، ١٦٧١، ١٦٧٠، ١٦٦٩، ١٦٦٨، ١٦٦٧، ١٦٦٦، ١٦٦٥، ١٦٦٤، ١٦٦٣، ١٦٦٢، ١٦٦١، ١٦٦٠، ١٦٥٩، ١٦٥٨، ١٦٥٧، ١٦٥٦، ١٦٥٥، ١٦٥٤، ١٦٥٣، ١٦٥٢، ١٦٥١، ١٦٥٠، ١٦٤٩، ١٦٤٨، ١٦٤٧، ١٦٤٦، ١٦٤٥، ١٦٤٤، ١٦٤٣، ١٦٤٢، ١٦٤١، ١٦٤٠، ١٦٣٩، ١٦٣٨، ١٦٣٧، ١٦٣٦، ١٦٣٥، ١٦٣٤، ١٦٣٣، ١٦٣٢، ١٦٣١، ١٦٣٠، ١٦٢٩، ١٦٢٨، ١٦٢٧، ١٦٢٦، ١٦٢٥، ١٦٢٤، ١٦٢٣، ١٦٢٢، ١٦٢١، ١٦٢٠، ١٦١٩، ١٦١٨، ١٦١٧، ١٦١٦، ١٦١٥، ١٦١٤، ١٦١٣، ١٦١٢، ١٦١١، ١٦١٠، ١٦٠٩، ١٦٠٨، ١٦٠٧، ١٦٠٦، ١٦٠٥، ١٦٠٤، ١٦٠٣، ١٦٠٢، ١٦٠١، ١٦٠٠، ١٥٩٩، ١٥٩٨، ١٥٩٧، ١٥٩٦، ١٥٩٥، ١٥٩٤، ١٥٩٣، ١٥٩٢، ١٥٩١، ١٥٩٠، ١٥٨٩، ١٥٨٨، ١٥٨٧، ١٥٨٦، ١٥٨٥، ١٥٨٤، ١٥٨٣، ١٥٨٢، ١٥٨١، ١٥٨٠، ١٥٧٩، ١٥٧٨، ١٥٧٧، ١٥٧٦، ١٥٧٥، ١٥٧٤، ١٥٧٣، ١٥٧٢، ١٥٧١، ١٥٧٠، ١٥٦٩، ١٥٦٨، ١٥٦٧، ١٥٦٦، ١٥٦٥، ١٥٦٤، ١٥٦٣، ١٥٦٢، ١٥٦١، ١٥٦٠، ١٥٥٩، ١٥٥٨، ١٥٥٧، ١٥٥٦، ١٥٥٥، ١٥٥٤، ١٥٥٣، ١٥٥٢، ١٥٥١، ١٥٥٠، ١٥٤٩، ١٥٤٨، ١٥٤٧، ١٥٤٦، ١٥٤٥، ١٥٤٤، ١٥٤٣، ١٥٤٢، ١٥٤١، ١٥٤٠، ١٥٣٩، ١٥٣٨، ١٥٣٧، ١٥٣٦، ١٥٣٥، ١٥٣٤، ١٥٣٣، ١٥٣٢، ١٥٣١، ١٥٣٠، ١٥٢٩، ١٥٢٨، ١٥٢٧، ١٥٢٦، ١٥٢٥، ١٥٢٤، ١٥٢٣، ١٥٢٢، ١٥٢١، ١٥٢٠، ١٥١٩، ١٥١٨، ١٥١٧، ١٥١٦، ١٥١٥، ١٥١٤، ١٥١٣، ١٥١٢، ١٥١١، ١٥١٠، ١٥٠٩، ١٥٠٨، ١٥٠٧، ١٥٠٦، ١٥٠٥، ١٥٠٤، ١٥٠٣، ١٥٠٢، ١٥٠١، ١٥٠٠، ١٤٩٩، ١٤٩٨، ١٤٩٧، ١٤٩٦، ١٤٩٥، ١٤٩٤، ١٤٩٣، ١٤٩٢، ١٤٩١، ١٤٩٠، ١٤٨٩، ١٤٨٨، ١٤٨٧، ١٤٨٦، ١٤٨٥، ١٤٨٤، ١٤٨٣، ١٤٨٢، ١٤٨١، ١٤٨٠، ١٤٧٩، ١٤٧٨، ١٤٧٧، ١٤٧٦، ١٤٧٥، ١٤٧٤، ١٤٧٣، ١٤٧٢، ١٤٧١، ١٤٧٠، ١٤٦٩، ١٤٦٨، ١٤٦٧، ١٤٦٦، ١٤٦٥، ١٤٦٤، ١٤٦٣، ١٤٦٢، ١٤٦١، ١٤٦٠، ١٤٥٩، ١٤٥٨، ١٤٥٧، ١٤٥٦، ١٤٥٥، ١٤٥٤، ١٤٥٣، ١٤٥٢، ١٤٥١، ١٤٥٠، ١٤٤٩، ١٤٤٨، ١٤٤٧، ١٤٤٦، ١٤٤٥، ١٤٤٤، ١٤٤٣، ١٤٤٢، ١٤٤١، ١٤٤٠، ١٤٣٩، ١٤٣٨، ١٤٣٧، ١٤٣٦، ١٤٣٥، ١٤٣٤، ١٤٣٣، ١٤٣٢، ١٤٣١، ١٤٣٠، ١٤٢٩، ١٤٢٨، ١٤٢٧، ١٤٢٦، ١٤٢٥، ١٤٢٤، ١٤٢٣، ١٤٢٢، ١٤٢١، ١٤٢٠، ١٤١٩، ١٤١٨، ١٤١٧، ١٤١٦، ١٤١٥، ١٤١٤، ١٤١٣، ١٤١٢، ١٤١١، ١٤١٠، ١٤٠٩، ١٤٠٨، ١٤٠٧، ١٤٠٦، ١٤٠٥، ١٤٠٤، ١٤٠٣، ١٤٠٢، ١٤٠١، ١٤٠٠، ١٣٩٩، ١٣٩٨، ١٣٩٧، ١٣٩٦، ١٣٩٥، ١٣٩٤، ١٣٩٣، ١٣٩٢، ١٣٩١، ١٣٩٠، ١٣٨٩، ١٣٨٨، ١٣٨٧، ١٣٨٦، ١٣٨٥، ١٣٨٤، ١٣٨٣، ١٣٨٢، ١٣٨١، ١٣٨٠، ١٣٧٩، ١٣٧٨، ١٣٧٧، ١٣٧٦، ١٣٧٥، ١٣٧٤، ١٣٧٣، ١٣٧٢، ١٣٧١، ١٣٧٠، ١٣٦٩، ١٣٦٨، ١٣٦٧، ١٣٦٦، ١٣٦٥، ١٣٦٤، ١٣٦٣، ١٣٦٢، ١٣٦١، ١٣٦٠، ١٣٥٩، ١٣٥٨، ١٣٥٧، ١٣٥٦، ١٣٥٥، ١٣٥٤، ١٣٥٣، ١٣٥٢، ١٣٥١، ١٣٥٠، ١٣٤٩، ١٣٤٨، ١٣٤٧، ١٣٤٦، ١٣٤٥، ١٣٤٤، ١٣٤٣، ١٣٤٢، ١٣٤١، ١٣٤٠، ١٣٣٩، ١٣٣٨، ١٣٣٧، ١٣٣٦، ١٣٣٥، ١٣٣٤، ١٣٣٣، ١٣٣٢، ١٣٣١، ١٣٣٠، ١٣٢٩، ١٣٢٨، ١٣٢٧، ١٣٢٦، ١٣٢٥، ١٣٢٤، ١٣٢٣، ١٣٢٢، ١٣٢١، ١٣٢٠، ١٣١٩، ١٣١٨، ١٣١٧، ١٣١٦، ١٣١٥، ١٣١٤، ١٣١٣، ١٣١٢، ١٣١١، ١٣١٠، ١٣٠٩، ١٣٠٨، ١٣٠٧، ١٣٠٦، ١٣٠٥، ١٣٠٤، ١٣٠٣، ١٣٠٢، ١٣٠١، ١٣٠٠، ١٢٩٩، ١٢٩٨، ١٢٩٧، ١٢٩٦، ١٢٩٥، ١٢٩٤، ١٢٩٣، ١٢٩٢، ١٢٩١، ١٢٩٠، ١٢٨٩، ١٢٨٨، ١٢٨٧، ١٢٨٦، ١٢٨٥، ١٢٨٤، ١٢٨٣، ١٢٨٢، ١٢٨١، ١٢٨٠، ١٢٧٩، ١٢٧٨، ١٢٧٧، ١٢٧٦، ١٢٧٥، ١٢٧٤، ١٢٧٣، ١٢٧٢، ١٢٧١، ١٢٧٠، ١٢٦٩، ١٢٦٨، ١٢٦٧، ١٢٦٦، ١٢٦٥، ١٢٦٤، ١٢٦٣، ١٢٦٢، ١٢٦١، ١٢٦٠، ١٢٥٩، ١٢٥٨، ١٢٥٧، ١٢٥٦، ١٢٥٥، ١٢٥٤، ١٢٥٣، ١٢٥٢، ١٢٥١، ١٢٥٠، ١٢٤٩، ١٢٤٨، ١٢٤٧، ١٢٤٦، ١٢٤٥، ١٢٤٤، ١٢٤٣، ١٢٤٢، ١٢٤١، ١٢٤٠، ١٢٣٩، ١٢٣٨، ١٢٣٧، ١٢٣٦، ١٢٣٥، ١٢٣٤، ١٢٣٣، ١٢٣٢، ١٢٣١، ١٢٣٠، ١٢٢٩، ١٢٢٨، ١٢٢٧، ١٢٢٦، ١٢٢٥، ١٢٢٤، ١٢٢٣، ١٢٢٢، ١٢٢١، ١٢٢٠، ١٢١٩، ١٢١٨، ١٢١٧، ١٢١٦، ١٢١٥، ١٢١٤، ١٢١٣، ١٢١٢، ١٢١١، ١٢١٠، ١٢٠٩، ١٢٠٨، ١٢٠٧، ١٢٠٦، ١٢٠٥، ١٢٠٤، ١٢٠٣، ١٢٠٢، ١٢٠١، ١٢٠٠، ١١٩٩، ١١٩٨، ١١٩٧، ١١٩٦، ١١٩٥، ١١٩٤، ١١٩٣، ١١٩٢، ١١٩١، ١١٩٠، ١١٨٩، ١١٨٨، ١١٨٧، ١١٨٦، ١١٨٥، ١١٨٤، ١١٨٣، ١١٨٢، ١١٨١، ١١٨٠، ١١٧٩، ١١٧٨، ١١٧٧، ١١٧٦، ١١٧٥، ١١٧٤، ١١٧٣، ١١٧٢، ١١٧١، ١١٧٠، ١١٦٩، ١١٦٨، ١١٦٧، ١١٦٦، ١١٦٥، ١١٦٤، ١١٦٣، ١١٦٢، ١١٦١، ١١٦٠، ١١٥٩، ١١٥٨، ١١٥٧، ١١٥٦، ١١٥٥، ١١٥٤، ١١٥٣، ١١٥٢، ١١٥١، ١١٥٠، ١١٤٩، ١١٤٨، ١١٤٧، ١١٤٦، ١١٤٥، ١١٤٤، ١١٤٣، ١١٤٢، ١١٤١، ١١٤٠، ١١٣٩، ١١٣٨، ١١٣٧، ١١٣٦، ١١٣٥، ١١٣٤، ١١٣٣، ١١٣٢، ١١٣١، ١١٣٠، ١١٢٩، ١١٢٨، ١١٢٧، ١١٢٦، ١١٢٥، ١١٢٤، ١١٢٣، ١١٢٢، ١١٢١، ١١٢٠، ١١١٩، ١١١٨، ١١١٧، ١١١٦، ١١١٥، ١١١٤، ١١١٣، ١١١٢، ١١١١، ١١١٠، ١١٠٩، ١١٠٨، ١١٠٧، ١١٠٦، ١١٠٥، ١١٠٤، ١١٠٣، ١١٠٢، ١١٠١، ١١٠٠، ١٠٩٩، ١٠٩٨، ١٠٩٧، ١٠٩٦، ١٠٩٥، ١٠٩٤، ١٠٩٣، ١٠٩٢، ١٠٩١، ١٠٩٠، ١٠٨٩، ١٠٨٨، ١٠٨٧، ١٠٨٦، ١٠٨٥، ١٠٨٤، ١٠٨٣، ١٠٨٢، ١٠٨١، ١٠٨٠، ١٠٧٩، ١٠٧٨، ١٠٧٧، ١٠٧٦، ١٠٧٥، ١٠٧٤، ١٠٧٣، ١٠٧٢، ١٠٧١، ١٠٧٠، ١٠٦٩، ١٠٦٨، ١٠٦٧، ١٠٦٦، ١٠٦٥، ١٠٦٤، ١٠٦٣، ١٠٦٢، ١٠٦١، ١٠٦٠، ١٠٥٩، ١٠٥٨، ١٠٥٧، ١٠٥٦، ١٠٥٥، ١٠٥٤، ١٠٥٣، ١٠٥٢، ١٠٥١، ١٠٥٠، ١٠٤٩، ١٠٤٨، ١٠٤٧، ١٠٤٦، ١٠٤٥، ١٠٤٤، ١٠٤٣، ١٠٤٢، ١٠٤١، ١٠٤٠، ١٠٣٩، ١٠٣٨، ١٠٣٧، ١٠٣٦، ١٠٣٥، ١٠٣٤، ١٠٣٣، ١٠٣٢، ١٠٣١، ١٠٣٠، ١٠٢٩، ١٠٢٨، ١٠٢٧، ١٠٢٦، ١٠٢٥، ١٠٢٤، ١٠٢٣، ١٠٢٢، ١٠٢١، ١٠٢٠، ١٠١٩، ١٠١٨، ١٠١٧، ١٠١٦، ١٠١٥، ١٠١٤، ١٠١٣، ١٠١٢، ١٠١١، ١٠١٠، ١٠٠٩، ١٠٠٨، ١٠٠٧، ١٠٠٦، ١٠٠٥، ١٠٠٤، ١٠٠٣، ١٠٠٢، ١٠٠١، ١٠٠٠، ٩٩٩، ٩٩٨، ٩٩٧، ٩٩٦، ٩٩٥، ٩٩٤، ٩٩٣، ٩٩٢، ٩٩١، ٩٩٠، ٩٨٩، ٩٨٨، ٩٨٧، ٩٨٦، ٩٨٥، ٩٨٤، ٩٨٣، ٩٨٢، ٩٨١، ٩٨٠، ٩٧٩، ٩٧٨، ٩٧٧، ٩٧٦، ٩٧٥، ٩٧٤، ٩٧٣، ٩٧٢، ٩٧١، ٩٧٠، ٩٦٩، ٩٦٨، ٩٦٧، ٩٦٦، ٩٦٥، ٩٦٤، ٩٦٣، ٩٦٢، ٩٦١، ٩٦٠، ٩٥٩، ٩٥٨، ٩٥٧، ٩٥٦، ٩٥٥، ٩٥٤، ٩٥٣، ٩٥٢، ٩٥١، ٩٥٠، ٩٤٩، ٩٤٨، ٩٤٧، ٩٤٦، ٩٤٥، ٩٤٤، ٩٤٣، ٩٤٢، ٩٤١، ٩٤٠، ٩٣٩، ٩٣٨، ٩٣٧، ٩٣٦، ٩٣٥، ٩٣٤، ٩٣٣، ٩٣٢، ٩٣١، ٩٣٠، ٩٢٩، ٩٢٨، ٩٢٧، ٩٢٦، ٩٢٥، ٩٢٤، ٩٢٣، ٩٢٢، ٩٢١، ٩٢٠، ٩١٩، ٩١٨، ٩١٧، ٩١٦، ٩١٥، ٩١٤، ٩١٣، ٩١٢، ٩١١، ٩١٠، ٩٠٩، ٩٠٨، ٩٠٧، ٩٠٦، ٩٠٥، ٩٠٤، ٩٠٣، ٩٠٢، ٩٠١، ٩٠٠، ٨٩٩، ٨٩٨، ٨٩٧، ٨٩٦، ٨٩٥، ٨٩٤، ٨٩٣، ٨٩٢، ٨٩١، ٨٩٠، ٨٨٩، ٨٨٨، ٨٨٧، ٨٨٦، ٨٨٥، ٨٨٤، ٨٨٣، ٨٨٢، ٨٨١، ٨٨٠، ٨٧٩، ٨٧٨، ٨٧٧، ٨٧٦، ٨٧٥، ٨٧٤، ٨٧٣، ٨٧٢، ٨٧١، ٨٧٠، ٨٦٩، ٨٦٨، ٨٦٧، ٨٦٦، ٨٦٥، ٨٦٤، ٨٦٣، ٨٦٢،

من جهة المولي، وله صرفه والاستيدال به إن رأى ذلك صلاحاً.

ب - أن يقدر بالعمل، فيقول المولي: قللتك خراج ناحية كذا في هذه السنة، أو قللتك صدقات بلد كذا في هذا العام، فتكون مدة نظره مقدرة بفراغه عن عمله، فإذا فرغ انعزل عنه، وهو قبل فراغه يجوز أن يعزله المولي، وعزله لنفسه معتبر بصحة جاريته^(١) وقضائه.

ج - أن يكون التقليد مطلقاً فلا يقدر بمدة ولا عمل، فيقول المولي مثلاً: قللتك خراج الكوفة، أو أعتار البصرة، أو حابة بغداد، وهو تقليد صحيح وإن جهلت مدته.

الحساس: في جاري (مقابل) العامل على عمله، ولا يتخلو من ثلاثة أحوال:

أ - أن يسمى معلوماً، فيستحق المسمى إذا وى العمالة حقها، فإن قصر فيها روعي تفصيله، وإن زاد في العمل روعيت الزيادة.

ب - أن يسمى مجهولاً، فيستحق جاري مثله فيما عمل، فإن كان جاري العمل مقدراً في الديوان، وعمل به جماعة من العمال، صار ذلك القدر هو جاري المثل، وإن لم يعمل به إلا واحداً لم يصرف ذلك مألوفاً في جاري المثل.

ج - أن لا يسمى بمجهول ولا بمعلوم، وفيها

(١) الجاري هو ما يجري عليه من الرزق والرتب.

معتبر بنفوة الأمر وجواز النظر، وهذا يكون من أحد ثلاثة: السلطان المستولي على كل الأمور، أو وزير الخوض، أو عامل عام الولاية كعامل إقليم أو مصر عظيم يقلد في خصوص الأعمال عاملاً.

أما وزير التنفيذ فلا يصح منه تقليد عامل إلا بعد الطالعة والاستشارة.

الثاني: ذكر من يصح أن يقلد العمالة، وهو من استقبل بكفايته ووثق بأمانته، فإن كانت عمالة تنويش تقتصر إلى اجتهد روعي فيها الحرية والإسلام. وإن كانت عمالة تنفيذ لا اجتهد للعامل فيها، لم ينظر إلى الحرية والإسلام. الثالث: ذكر العمل الذي يقلده، وهذا يعتبر فيه ثلاثة شروط:

أ - تمديد الناحية بها تتميز به عن غيرها.
ب - تعيين العمل الذي يختص بنظره فيها من جباية أو خراج أو عشر.
ج - العلم بوسوم العمل وحقوقه على تفصيل ينفي عنه الجهالة.

فإذا استكمل هذه الشروط في عمل علم به المولي والمولي صبح التقليد وتقد.

الرابع: بيان زمان النظر، ولا يتخلو من ثلاثة أحوال:

أ - أن يقدر بمدة محصورة، فيكون التقدير به المدة مجوزاً للنظر فيها، وماتعاً من النظر بعد انقضائها، ولا يكون النظر في المدة المقدرة لازماً

المعقود، وإن كان عن توقيع المولى بتقليده خطأ لا لفظاً صحيح التقليد، وانعقدت به الولايات السلطانية إذا اقتربت به شواهد الحال، باعتبارها بالمعرف الجاري فيه، وهذا إذا كان التقليد مفصلاً عليه لا بتداده إلى استاتية غيره فيه، ولا يصح إن كان عام متعدياً.^(١)

كاتب الديوان :

١ - كاتب الديوان هو صاحب قلمه .
والمعنى في صحة ولايته شرطان : العدالة ، والكفاية .

أما العدالة : فلأنه مؤتمن على حق بيت المال والرعية ، فانتضى أن يكون في العدالة والأمانة على صفة المؤتمن .

وأما الكفاية : فلأنه مباشر لعمل ينتضي أن يكون في القيام به مستغلاً بكفاية المباشرين .
فإذا صح تقليد الكاتب فالذي ندب له ستة أشياء :

- ١ - حفظ القوانين على الرسوم المأذنة من غير زيادة تنحيف بها الرعية أو نقصان ينظم به حق بيت المال .
- ٢ - استيفاء الحقوق عن وجبت عليه من العاملين ، ومن انقاضيها من العيال .

يستحقه خلاف : قال المساوردي : اختلف الفقهاء في استحقاقه الجاري مثله على عمله على أربعة مذاهب قالها الشافعي وأصحابه .

فمذهب الشافعي أنه لا يجري له على عمله ويكون متطوعاً به حتى يسمي جازياً معلوماً أو مجهولاً لخلو عمله من عوض .

وقال المزني : له جاري مثله وإن لم يسمه ، لاستيفاء عمله عن إفته

وقال ابن سريج : إن كان مشهوراً يأخذ الجاري على عمله فله جاري مثله ، وإن لم يشهر يأخذ الجاري عليه فلا جاري له .

وقال المروزي من أصحاب الشافعي : إن دعي إلى العمل في الأبد ، أو أمر به ، فله جاري مثله ، فإن ابتدأ بالطلب فاذن له في العمل فلا جاري له .

ولخص أبو يعلى رأي الخنابلة فقال : قياس المذهب أنه إن كان مشهوراً يأخذ الجاري على عمله فله جاري مثله ، وإن لم يشهر يأخذ الجاري عليه فلا جاري له . وهو موافق لقول ابن سريج من الشافعية .

وقال المساوردي وأبو يعلى : إذا كان في عمله مال يجنبى لحاربه يستحق فيه وإن لم يكن فيه فجاريه في بيت المال مستحق من سهم النصارى .

السادس : فيما يصح به التقليد ، فإن كان نطقاً بلفظ به المولى صح به التقليد كما تصح به سائر

(١) الأحكام السلطانية للمساوردي من ٢٠٩ - ٢١٣ ، وأما معنى من ٢١٧ ، ٢١٨

٦ - تصفح الظلمات . . وهو مختلف بحسب
الختلاف المتظلم :

فإن كان المتظلم من المراجعة تظلم من عامل
تحيفه في معاملة ، كان صاحب الديوان فيها
حاكما بينهما ، وجاز له أن يتصفح الظلامة ويزيل
التحيف ، لأنه مندوب حفظ القانونين واستيفاء
الحقوق ، فصار بمقتد الولاية مستحقا لتصفح
الظلمات .

وإن كان المتظلم عاملا جوزف في حيايه أو
غولط في معاملة ، صار صاحب الديوان خصما
في الظلامة ، وكان المتصفح لها ولي الأمر .^(١)

أهل الديوان :

١٢ - أهل الديوان هم الذين يعطون من
الديوان عطاء ويأخذون منه رزقا .
وفي بيان أصنافهم ، وشروط إتيانهم في
الديوان ، والضابط للمصارف . تفصيل ينظر في
مصطلح : (أهل الديوان) .

عقل الديوان عن أهله :

١٣ - يتحمل الديوان الدية التي تجب بذات
القتل إذا كان القاتل واحدا من أهل الديوان . .
عنى تفصيل وخلاف ينظر في : (أهل الديوان ،
ودية ، وعاقلة) .

٣ - إثبات الرفع ،^(٢) وينقسم ثلاثة أقسام .

أ - رفع المساحة والعمل . . فإن كانت أصوبا
مقدرة في الديوان اعتبر صحة الرفع بمقابلة
الأصل ، وأثبت في الديوان إن وافقها ، وإن لم
يكن لها في النسيوان أصول عمل في إثباتها على
قول رافعها .

ب - رفع قبض واستيفاء . . فيعمل في إثباتها
على قول رافعها ، لأنه يقر بها على نفسه لا لها .
ج - رفع الخراج والتفقة . فراجعها مدع فما فلا
تقبل دعواه إلا بالحجج البالغة .

٤ - محاسبة العمال . . ويختلف حكمها باختلاف
ما تقلدوه ، فإن كانوا من عمال الخراج لزهمهم رفع
الحساب ، ويجب على كاتب الديوان محاسبتهم
على صحة ما رفعوه ، وإن كانوا من عمال العشر
لم يلزمهم على مذهب الشافعي رفع الحساب ،
ولم يجب على كاتب الديوان محاسبتهم عليه ،
لأن العشر عنده صدقة لا يقف مصرفها على
اجتهاد الولاية ، ولو نفرد أهلها بمصرفها
أجزأت ، ويلزمهم على مذهب أبي حنيفة رفع
الحساب ، ويجب على كاتب الديوان محاسبتهم
عليه ، لأن مصرف الخراج والعشر عنده
مشترك .

٥ - إخراج الأموال . . ولا يخرج منها إلا ما علم
صحته ، ولا يندىء بذلك حتى يستدعى منه .

(١) الخروج الزهدي الذي تروى على القرينات ولاستحققت
وعبرها .

(٢) الأحكام السلطانية فلزوردي ص ٢١٠ - ٢٦٨ ، الأحكام
السلطانية لآبي بطل ص ٢٥٣ - ٢٥٧

١٤ - هو ما فيه وثائق الناس من المحاضر والمجلات وغيرها.

وأول ما يبدأ به القاضي إذا تقلد أن يطلب ديوان القاضي قبله، لأن الديوان وضع ليكون حجة عند الحاجة، فيجعل في يده من له ولاية القضاء، ولأنه الأساس الذي يبنى عليه القاضي حكمه، ويلزم القاضي السابق تسليمه إلى القاضي الذي خلفه، لأن الديوان كان في يده بحكم الولاية، وقد صارت إلى القاضي الجديد.^(١)

وليزيد من التفصيل ينظر (قضاء).^(٢)

ذات عرق

التعريف :

١ - ذات عرق بكسر العين المهملة واسكان الراء بعدها ذوق، ميفت أهل العراق ومن يمر بها من أهل الأفاق، وهي على مرحلتين من مكة.^(١)

الألفاظ ذات الصلة :

٢ - يتصل بذات عرق الألفاظ وهي : جميع الموافيت 'المعروفة' وإحرام . وتفصيل ذلك في : (إحرام ، حج ، وميفات).

الحكم الإجمالي ومواطن البحث :

٣ - لا خلاف بين الفقهاء في أن ذات عرق مرفقات لأهل افعراق ومن يمر به من أهل الأفاق كما لا خلاف بينهم في أن الإحرام منها واجب على كل من مر بها من أهلها أو من غيرهم ، فاصدا مكة لأداء أحد التسيكين (الحج

(١) ابن عثيمين ٣٠٨/٤ ، أدب القضاء ، السور المقطوعات في الأنصبة والاختصاصات لأن إلى 'نعم' ص ١١٦ ، كتشاف النتائج ٣١٢/٦

(٢) مقدمة من حلقون ١١٨/٢ طعة طبعان شعري

(٣) ترى اللجنة أن ترتيب السبيل من الأمور الإجرائية التنظيمية التي قد تتغير بمرمان أو قككك ، والشرع لا يمنع من تخصيصه المصلحة من حوير في الديون بحيث لا يخالف نصا أو مجمعا منه أو قاعدة ، بشرط أن لا يسيب ظمها أو قصادا

(١) لذهب الأسبق ، والامعات ١١٤/٣ ، الكعبة الشلية ، والمصباح مدط ، «عرق»

احتج الغائلون بشونه بالنص بأحدديث منها،
ما أخرجه مسلم في صحيحه عن أبي الزبير أنه
سمع جابر بن عبد الله رضي الله عنهما، يسألك
عن المهمل فقال: سمعت - أحسبه رفع إلى
النبي ﷺ - فقال: «مهمل أهل المدينة من نبي
الحليفة والطريق الآخر الجحفة، ومهمل أهل
العراق من ذات عرق، ومهمل أهل نجد من
قرن، ومهمل أهل اليمن من يلملم»^(١).

ومنها ما ورد عن عائشة رضي الله عنها أن
النبي ﷺ «وقت لأهل العراق ذات عرق»^(٢).

قالوا: والأحاديث الدالة على ذلك وإن
كانت أساسية مفرداتها ضعيفة، فمجموعها
يقوي بعضها بعضاً، ويصير الحديث حسناً،
ويحتج به، ويعمل تحديد عمر رضي الله عنه
باجتهاده على أنه لم يبلغ تحديد النبي ﷺ،

والعسرة لقوله ﷺ: «همن لمن ولين أنى عليهن
من غيرهن ممن أراد الحج والعسرة»^(٣).
وأما من قصد مكة لقبر ذلك فغير خلاف^(٤)
يرجع إليه في إحرامه.

ولا خلاف بين الفقهاء أيضاً في أن المواقيت
الأربعة وهي ذو الحليفة والجحفة، وقرن المنازل
ويلملم، ثابت توقيتها بالنص.

وأما ذات عرق، ففي ثبوت كونها ميقاتاً
بالنص أو بالاجتهاد خلاف. فصحيح الحنفية
والخطاب من المالكية ومجمهور الشافعية والحنابلة
أنه ثابت بالنص، وهو قول عطاء بن أبي رباح
من السلف.

وذكر مالك في المدونة، والشافعي في الأم،
أن توقيتها ثابت بالاجتهاد، أي باجتهاد عمر
رضي الله عنه، وهو قول طاووس وابن
سبرين^(٥).

١ - المكتب الإسلامي، حاشية القليوبي ٩٢/٢-٩٣.
ط. الحلبي، نهاية المحتاج ٢٥٢/٣ ط. المكتبة الإسلامية،
والجسر ١٩٧/٧ ط. الفلسفية، الأم ١٣٨/١
ط. المعرفة، كشف المقتض ٤٠٠/٢ ط. المنصور، الكافي
١١٨-١٠٧/٣ ط. المكتب الإسلامي، المبدع ١٠٧/٣-١١٨
ط. المكتبة الإسلامية، الإيضاح ١٢٤/٣-٤٢٥
ط. المذات، الفقه ٢٥٨/٣ ط. الرياض، فتح غلاري
٣٩٠/٣ ط. الرياض.

(١) حديث جابر: «مهمل أهل المدينة». أخرجه مسلم
(٨٤١/٢ - ط. الحلبي).

(٢) حديث عائشة: «وقت لأهل العراق ذات عرق». أخرجه
أبو عرجة الساجي (١٢٨/٥ - ط. المكتبة التجارية).

(١) حديث: «همن لمن ولين أنى عليهن من غيرهن». أخرجه
أبو داود (٢٨٤/٣ - ط. السلفية) ومسلم (٨٣٨/١)
٨٣٩ ط. الحلبي) من حديث ابن عباس.

(٢) فتح غلاري ٣٨٤/٢ ط. الرياض، صحيح مسلم شرح
نسوي ٨٣/٨ ط. المصرية، تبيين الحقائق ٦٠/٢-٧٠
ط. بولاق، القسولي ٢٣/٢ ط. الفكر، الكافي ٣٨٨/١
ط. المكتب الإسلامي.

(٣) بدائع الصنائع ١٦٤/٢ ط. الجبلية، حاشية ابن عابدين
١٥٢/٢-١٥٣ ط. بولاق، فتح المستجير ١٣١/٢
ط. الأمية، مذهب الجليل ٣٩/٢ ط. الجناح، جواهر
الإكليل ١٦٩/١ ط. المعرفة، روضة الطالبين ٣٩/٢ -

فحدده بالجهاد، فوافق النص.^(١)

واحتج القائلون بشيئته بالاجتهاد بما أخرجه البخاري عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: «لما فتح هذان المصران (أي البصرة والكوفة) أتوا عمر فقالوا: يا أمير المؤمنين إن رسول الله ﷺ حد لأهل نجد قرنا وهو جُور (أي ميل) عن طريقنا، وإننا إن أردنا قرنا شق علينا قال: فانظروا حدودها من طريقكم، فحدَّ لهم ذات عرق».^(٢)

هذا والأحكام الخاصة بذات عرق وغيرها من الوقايت المكانية يذكرها الفقهاء في الحج ويبحث عنها أيضا في مصطلح: (إحرام، وميقات).

نؤابة

التعريف:

١ - من معاني النؤابة في اللغة: الضفيرة من الشعر إذا كانت مرسلة، وطرف العصابة، والجمع النؤابات والنؤائب.^(٣)
ويستعمل الفقهاء النؤابة بهذين المعنيين.^(٤)

الألفاظ ذات الصلة:

أ - العقبية:

١ - العقبية هي الضفيرة من الشعر إذا كانت ملوية. وتختلف العقبية عن النؤابة في أن النؤابة هي الضفيرة من الشعر إذا كانت مرسلة.^(٥)



ب - الضفيرة والضميرة والغديرة:

٣ - قال النووي نقلا عن الأزهري: الضفائر

(١) شرح صحيح مسلم للنووي ٨/٨٦ ط. المصرية، المجموع ١٩٤/٧، ١٩٧ ط. المصنعة، التي ٣/٢٥٨ ط. الرياض.

(٢) فتح الباري ٣/٣٨٩ ط. قريظ، المجموع ١٩٧/٧ ط. المصنعة.

وحديث ابن عمر. ولما فتح هذان المصران... وأخرجه البخاري، المعجم ٣/٢٨٩ ط. المصنعة.

(١) المصباح المنير

(٢) كشاف المقام ١/٥٧، ١١٩

(٣) الجملة في طرب الخيف وكشاف المقام ١/٧٥ والمختصر في التشاغل المصنعة ص ٦٥

والغضائر والغدث الرهي، والذوائب إذا أدخل بعضها في بعض نسجا^(١).

العذبة :

٤ - قال القسطلاني : العذبة الطرف : كعذبة السوط واللسان أي : طرفهما.

فالطرف الأعلى يسمى عذبة من حيث اللغة، وإن كان مخالفاً للاصطلاح العرفي الآن^(٢).

والذوابة شرعا : هي طرف العمامة المرسل على العنق فأسفل، ولا فرق بين أن يكون المرسل الطرف الأعلى أو الأسفل^(٣).

فالعذبة بالمعنى الاصطلاحي والذوابة لفظان مترادفان بمعنى واحد، إذ الذوابة عند الفقهاء هي طرف العمامة المرخي^(٤).

الأحكام المتعلقة بالذوابة :

أولا : بمعنى الضميرة :

١ - جعل الشعر ذوابة :

٥ - اغتاذ شعر الرأس أفضل من إزالته^(٥)، إلا أن يشق إكراهه، وينتهي رُجُل إلى إذنيه، أو

(١) لسان التفسير والمصباح مادة «ضفر» و«ضمير»، و«ضمير»، والمجموع لسننوي ١/٧، وانظر القسطلاني المعتمدة من ٦٥.

(٢) إرشاد الساري ٢٨/٨.

(٣) الدين الحنفى لمحمود البكي ٦/٢٢٧، وانظر روضة الطالبين ٢/٦٩، والمخطوب ١/١٠١.

(٤) كشاف الفتاوى ١/١٩٩.

(٥) المغني ١/٨٨، ط نزل، والألعاب الشرعية لابن مفلح.

إلى منكبه كضميره^(٦) ولا بأس بزيادة على الشكين وجعله ذوابة^(٧) فقد روى الترمذي عن أم هانئ : بنت أبي طالب قالت : « قدم رسول الله ﷺ مكة فذمة له أربع غدائر^(٨) » قال صاحب المرقاة : الغدائر جمع غديرة بمعنى ضميرة، ويقال لها ذوابة أيضا^(٩).

٢ - تنقض الذوائب عند الغسل :

٦ - يرى جمهور الفقهاء أنه ليس على المرأة أن تنقض خفافها وتبذل ذوائبها عند الغسل إذا بلغ الماء ثصون شعرها، لحديث أم سلمة رضي الله عنها قالت : قلت لرسول الله : إني امرأة أشد صفرا رأسي أفأنقضه لغسل الجنابة ؟ قال : لا، إنما يكفيك أن تحثي على رأسك ثلاث حثيات ثم تفيضن عليك الماء فتطهرين^(١٠)، وفي رواية : « أفأنقضه للمحيضة والجنابة فقال : لا^(١١) » ولأن

١/٢٠٠، ونبذ الأوطار ١/١٢٢ ط المشاية وسرقاة الفحيح شرح مشكاة المصابيح ٨/٣٩٤ ط مفلح.

(٦) حديث : ورد من حديث أنس : « كان يهرس شعر رأسه الذي ﷺ منكبه » أخرجه البخاري (الفتح ١٠/٣٥٦ - ط الشافعية) ومسلم (٤/١٨١٩ - ط الحلبي).

(٧) مطالب أولي النهى ١/٨٥، ٨٦، وكشاف الفتاوى ١/٧٥.

(٨) حديث أم هانئ : « قدم رسول الله ﷺ مكة... » أخرجه الترمذي (١/٢٤٦ - ط الحلبي) وأعله الترمذي بالانقطاع بين حمادة وأم هانئ.

(٩) مرقاة المفاتيح شرح المشكاة ٨/٣٠١.

(١٠) حديث أم سلمة : « إني امرأة أشد صفرا رأسي... » أخرجه مسلم (١/٢٥٩ - ٦٦٠ - ط (الحثي) برواية

شعرها من الحيض؟ قال: نعم، قلت له: وكيف تنقذه من الحيضة ولا تنقذه من الجنابة؟ فقال: حديث أمية عن النبي ﷺ أنه قال: «لا تنقذه».

قال ابن قدامة: لا يختلف المذهب في أنه لا يجب تقضي الشعر من الجنابة، وأما نقضه للفصل من الحيض فاختلف أصحابنا في وجوبه، فمنهم من أوجبه وهو قول الحسن وطاووس لما روي عن عائشة رضي الله عنها أن النبي ﷺ قال لها، إذ كانت حائضا: وانقضي رأسك وامتشطي. ^(١) ولا يكون المشط إلا في شعر غير مضفور، وفي رواية: «انقضي شعرك واغتسلي»، ولأن الأصل وجوب تقضي الشعر ليتمكن حق وصول الماء إلى ما يجب غسله فمضي عنه في غسل الجنابة لأنه يكثر فيشق ذلك له والحيض بخلافه فبقي على مقتضى الأصل في الوجوب، وقال بعض المخالفة: هذا مستحب غير واجب، وهو قول أكثر الفقهاء. قال ابن قدامة: وهو الصحيح إن شاء الله. ^(٢)

في النقض عليها حرجاء وفي الخلق مثلة
مستطير (١)

ويشترط المالكية لسقوط وجوب نقض الشعر
المنفصور بجانب كون الشعر رخوا بحيث بدت
الماء وسطه أن يكون مضمورا بنفسه أو يخط أو
يخيطين. (١) أما ما خضر من الشعر يخطو كثيرة
فيجب نقضها في الوضوء، وكذا في الغسل
اشتدت أم لا، كما أنه يجب نقض الضفر إذا
اشتد بنفسه في الغسل خاصة، وأما الخيط
والخيطان فلا يضران في وضوء ولا غسل إلا أن
يشبها. (٢)

قال الحنابلة: تنقض المرأة شعرها لضمها
من الحيض وليس عليها نقضه من الجنابة إذا
أروت أصوله، وهذا ما حكاه ابن المنذر عن
الحسن وطاووس.

قال مهنا: سألت أحمد عن المرأة تنقض شعرها إذا اغتمسك من الجنابة؟ فقال: لا، قلت له: في هذا شيء؟ قال: نعم - حديث أم سلمة. ^(١) قلت: فتتقض

(١٩) حديث - واقفي وأسدك وامطفي. أخرجه البخاري
(المشع ٢١٧/١ - ط. الطليعة) - ومسلم (٨٧٠/١) - ط
الخلي من حديث عائشة. والرواية الأخرى: واقفي
شعرك وامطفي. في سنن ابن ماجه (٢١٠/١) - ط
الحق.

(٣) المني، ١/ ٢٢٥ - ٢٢٧، وكشاف النسخ ١/ ١٥٤،
والجزم ٢/ ١٨٧

(١٦) البنية ١/٣٦٤ - ١٦٣، والمزبلي ١/١٤٣، فتح المغيبر ١/٤٠ ط الأصرية، والمفتوي الحانية يهاتن الحندية ١/٣٣٤، المجموع ١/١٦٨، وحشية العادي على شرح الرسالة ١/١٨٨، ١٨٩ نشر دار المعرفة.

(٢) سواتية العلوي، علي شرم فلرسالة ١٩٨٩م

(۴) التوزيعات

(۴) اسلوبیت نظامی، م.

إرخاء الذؤابة أحاديث كثيرة، منها صحيح
وهي حسن، خاصة على عمله عليه السلام لإرخاء
الذؤابة لنفسه ولجماعة من أصحابه وعلى أمره
به. ^(١)

فقد أخرج الشيخان من حديث عمر
رضي الله عنهما أنه قال: «كان لبي عليه السلام إذا
اعتَمَ سدل عمامته بين كتفيه». ^(٢)

وأخرج أبو داود من حديث عبد الرحمن بن
عوف قال: «سمي رسول الله عليه السلام فسدنها من
بين يدي ومن خلفي». ^(٣)

قال ابن رسلان في شرح السنن عند ذكر
حديث عبد الرحمن: وهي التي صارت شعار
المساكين المتصمكين بالسنّة، يعني إرمال
الجماعة على الصدر. وقال: وفي الحديث أنه
عن العبد الملتصقة، ^(٤) قال أبو عبيد: الملتصقة:

وروي الحسن عن أبي حنيفة فيها هو مقابل
لتصحيحه، أنه قال: إن المرأة تسيل دوائها ثلاثاً
مع كل بنة عصرة ليبلغ الماء شعب فرونها ^(٥)
وقال ابن القيم والمعنى: والأصح أنه غير
واجب للتخصير المذكور في الحديث. ^(٦)

قال النخعي: يجب نقض الضمائر بكفي
حال. ^(٧)

هذا، وقيل جهود العنقا، ولو كان لرجل
شعر مضفور فهو كثره في ذلك فلا يجب عليه
نقص شعره إذ كان رخوا بحيث يدخل الماء
وسننه. ^(٨)

وقال الصدر الشهيد من الحنفية: إذا أغسنت
الرجل شعره يجب إيصال الماء إلى انته
الشعر. قال المعنى: والاحتياط إيصال الماء. ^(٩)

ثانياً - بمعنى طرف العمامة:

١ - إرخاء الذؤابة:

٧ - إرخاء الذؤابة من السنة، ^(١٠) فقد جاء في

إحسان المحلل ٨٩/٢

(١) حديث: «كان ابن عثم سدل عمامته بين كتفيه». أخرجه
الترمذي (٢٢٤/٤ - ط الخليل) وقال: حديث حسن
غريب.

(٢) حديث عبد الرحمن بن عوف: «سمي
رسول الله عليه السلام». أخرجه أبو داود (٣٤١/١٦٦) - تحقيق
عبد عبيد عباس: ذكر المدري في عصره أن في إسناده
جهالة مختصر السنن (٤٤/٦) - نشر دار المعرفة.

(٣) قوله: وفي الحديث أنه عن العبد الملتصقة. ورد فيه ما
ذكره أبو عبيد في غريب الحديث (٦٣/١٢٠) - ط دار الفکر.

(٤) البداية ٢٦٢/١، ونساية يراش فتح القدير ٤٠/١.
(٥) الناية ٢٦٢/١، وفتح القدير ٤٠/١، ٤١.
(٦) البداية ٢٦٢/١، والتميم ١٨٧/٢.
(٧) حاشية نعموي على شرح الرسالة ١٨٩/٢، والتميم
١٨٧/٢، والمغني ٢٢٩/١، وابتداء ٢٩٢/١.
(٨) البداية ٢٦٢/١.
(٩) لأدب التوسعة ٤٢٦/٣، وكنز الدقائق ١٩٩/١،
وابن عابدين ١٨٦/٤، والأغنياء ١٧٨/٢، وسوءب
المجلد ٥٤١/١، وحاشية الحسن ٨٩/٢.

التي لا نؤابة لها ولا حد^(١)

قال لسوي - يجوز ليس العمارة بإرسال طرفها وبغير إرساله، ولا كراهة في واحد منها، ولا يصح في الهي عن موك إسماعيل^(٢).
وقد استدل على جواز ترك العمارة ابن القيم في المغني بحديث جابر عن عبد الله بن مسعود أن رسول الله ﷺ ودخل مكة وعليه عمامة سوداء^(٣)، يذون ذكر النؤابة، قال: فدل على أن النؤابة لم يكن يرتديها ذاتها بين كعبه^(٤).

كيفية إرخاء النؤابة :

٨ - لقد وردت عدة أحاديث في كيفية إرخاء النؤابة :

ممن - ما يدل على إرخاء النؤابة بين الكتفين كحديث ابن عمر الذي سبق ذكره وحديث أبي موسى : أن حبرئيل نزل على النبي ﷺ وعليه عمامة سوداء، قد أرخى ذراعيه من وراءه^(٥).

المعروف (المتين) في حديثه عليه الصلاة والسلام أنه لم يأتني وحى من الإنعاده، ولم يذكر له بعد^(٦).
(١) نيل الأوطار ٨/٢ - ٨/١، ط. الخفيف.
(٢) روضة الطالبين ١٢/٦٩، ونيل الأوطار ٢/١١٠، ونجدة الأسودي ٢/١١٥.

(٣) حديث جابر : أن رسول الله ﷺ دخل مكة وعليه عمامة سوداء، أخرجه مسلم (٢/٩٩٠، ط. الخفيف).
(٤) نيل الأوطار ١٠/٩٠، ونجدة الأسودي ١٢/١٠٥.
(٥) نجدة الأسودي ١١/١١٥، ١١٢.

وحديث أبي موسى أن حبرئيل نزل على النبي ﷺ =

وباستصحاب إرخاء النؤابة بين الكتفين بقول الخفيف واختصاصه وأكثر الشافعية وأبو العربي من ذلك^(١).

ومن الأحاديث ما يدل على إرخاء النؤابة بين يدي القنم ومن حله كحديث عبد الرحمن بن عوف قال : سمعت رسول الله ﷺ يسدلها من بين يدي ومن يخفي^(٢).

ومن أشك من إرخاء العمامة بين الكتفين قال : لم أر أحداً من أدركته برخي بين كفيه إلا عمار بن عبد الله بن الربيع وليس ذلك بحرام ولكن يرسلها بين يديه وهو أكمل^(٣).

كما أن هناك أحاديث تدل على إرخاء النؤابة من تحت الأيس كحديث أبي أمامة قال : كان رسول الله ﷺ لا يربو وأبداً حتى يعصمه ويرجي لها من جانبه الأيس نحو الأذن^(٤).

= وعليه عمامة سوداء أرخى ذراعيه فنهى في الصحيح المعروف =
١٠/٦١٠ - ط. الخفيف، ومسال إدوء الطبراني، وفيه حديثه بن عامر، وهو صحيح.

(١) ابن مسعود (٢/٢٨٦)، والربيعي (٦/٢٢٩)، وحاشية الجليلي ٧/٨٩، وكشف المفاتيح ٦/١٩٩، والآداب الفخرية لأبو مفتح ٣/٣٦٠، وصحيح الزهري بشرح ابن العربي المالكي ٢/٢٤٣.

(٢) الحديث نفسه ٧/٣٠٧.
(٣) معجم القاري ٢/٣٠٧.
(٤) حديث أبي أمامة : كان لا يربو وأبداً حتى يعصمه، أخرجه البخاري في معجمه الكبير (٨/١٢٠)، ط. وزارة

نؤابة ٩

العذبة إرسالاً فاحشاً كإرسال الثوب بحرم
للتخلاء ويكره لغيره.^(١)

فقد ورد عن النبي ﷺ أنه قال: «الإسبال في
الإزار والغصص والعلمعة، من حرمها شربها
خيلاء لا يظفر الله إليه يوم القيامة».^(٢)

قال ابن بطال: وإسبال العمامة المراد به
إرسال العذبة زائداً على ما جرت به العادة.
وقد نقل القاضي عياض عن العلماء كراهة كل
ما زاد على العادة وعلى المعتاد في اللباس من
الطول والسعة. قال الصنعاني: ويتبغي أن يراد
بالمعتد ما كان في عصر النبوة.^(٣)



أما رخاء لذؤابة من الجانب الأيسر فقد قال
الحافظ الزين العراقي: المشروع من الأيسر ولم
أر ما يدل على تعيين الأيمن إلا في حديث أبي
أمامة - المذکور آنفاً - بسند فيه ضعف عند
الطبراني في الكبير. وقال: وعنى تقدير ثبوته
فلعله كان يرخيها من الجانب الأيمن ثم يردّها
من الجانب الأيسر.^(٤)

٢ - مقدار النؤابة :

٩ - اختلف الفقهاء في مقدار النؤابة : منهم من
قدر ذلك بشر. ومنهم من قال إلى وسط الظهر
ومنهم من قال إلى موضع الخلوص.^(٥)

وقال بعض الحفاظ: أقل ما ورد في ضول
النؤابة أربع أصابع - وأكثر ما ورد ذراع ،
وبينها شبر.^(٦)

هذا وإطالة الذؤابة كثيراً من الإسبال المنهي
عنه.^(٧)

قال مسروري والجمال من الشافعية : إرسال

١ - الأوتف العراقي، وأورده الحيني في المجموع ١٢٠ / ٥
ط القدسي وقال: رواه الطبراني، وفيه جميع بن نوب،
وهو منكر.

(١) إرشاد الساري للفظان ٤٢٨ / ٨

(٢) تبيين الحقائق ٣٢٩ / ١، والأدب الشريعة لأبي مفلح
٥٣٧ / ٣

(٣) حاشية، لحمل ٨٩ / ٢

(٤) الأدب الشريعة ٥٣٧ / ٣، وروضة الطالبين ٦٩ / ٢،

وتشافت الفاع ٣٧٧ / ١

(١) نيل الأوطار ١١٠ / ٩ ط التنبيه، ولحقة الأحوني
١٤٣ / ٥

(٢) حديث، «الإسبال في الإزار والغصص والعلمعة»، انظر
الطبراني ٢٠٨ / ٨ ط المكتبة التجارية، من حديث
عبد الله بن عمرو، وصححه إسماعيل الشوري ورياض
الصالحين وهي ٣٥٧ - ط الرسالة

(٣) حبل السلام ٣٠٩ / ٩ نشر دار الكتب المصرية.

ووالحيوان، مثل اللحم يفتح انلام وهما
العظماء اللذان ينتفبان في الذقن، وثبت عليها
الأسنان السفلى.

والفقههاء يريدون هذا المعنى حين يقولون
مثلاً: (يستحب في الغنم ونحوها الذبح)^(١) أي
أن تقطع في حلقها لا في لبنها.

(الثاني) القطع في الحلق أو اللبة وهذا أعم
من الأول لشموله القطع في اللبة، والفقههاء
يريدون هذا المعنى حين يقولون: إن الحبيزة
المستخرجة هي ما فوق حركة الذبوح وهي الحركة
الشديدة التي يتحركها الحيوان حيناً يقارب
الموت بعد القطع، سواء أكان ذلك القطع في
حلقه أم في لبته^(٢) ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وما
ذبح على نصب﴾^(٣) فإنه يشمل ما قطع في
حلقه وما قطع في لبته.

(الثالث): ما يوصل به إلى حل الحيوان
سواء أكان قطعاً في الحلق أم في اللبة من حيوان
مقتدر عليه، أم إزهاقاً لروح الحيوان غير
المقتدر عليه بإصابته في أي موضع كان من
جسده بمحطة أو بجراحة معلنة.
وهذا المعنى أعم من سابقه. وهو المراد في
قول الفقهاء (لا تحل ذبيحة المشرک) فالمراد كل

ذَبَائِح (١)

التعريف:

١ - الذبائح جمع ذبيحة - وهي الحيوان المذبوح -
ما خورقة من الذبح - يفتح الدال - وهو مصدر ذبح
بذبح كجمع يمنع.

ويطلق الذبح في اللغة على الشق وهو المعنى
الأصلي، ثم استعمل في قطع الحلقوم من باطن
عند التنصیل، وهذا المعنى ذكره صاحب
اللسان، والحلقوم هو مجرى النفس - يفتح القاف
- والمراد بالباطن مقدم العنق، والتنصیل - يفتح
النون وكسر الصاد - مفصل ما بين العنق
والرأس تحت اللحين.^(١)

والذبیح في الاصطلاح ثلاثة معان:

(الأول) القطع في الحلق، وهو ما بين اللبة
واللحین من العنق، واللبة - يفتح اللام هي
الشقرة بين الترقوتين أسفل العنق.

(١) هذه الترجمة للحنفة والمتأففة، وترجمة المالكية والحنابلة
(بالذكاة).

(٢) القاسموس المحيط، وأيضاً العرب والصبيان والسير،
والقروانات في غريب القرآن للرحلب الأمصهري مادة:
(ذبح).

(١) يفتح الصلح ٦٠ / ٥

(٢) يفتح الصلح ٥١ / ٥

(٣) سورة المائدة ٣

لأن ناجر الإبل كان يصوب إحدى قوائمها ثم ينحرها.^(١)

وقد استعمله الفقهاء بمعنى الإصابة القائنة للحيوان في أي موضع كانت من بدنه إذا كان غير مقدور عليه سواء أكانت بالسهم أم بجوارح السباع والطيور.^(٢)

ج - الجرح

٤ - الجرح يطلق في اللغة على الكعب، ومنه قوله تعالى: ﴿ويعلم ما جرحتم بالنهار﴾.^(٣) وعلى التثنية في الشيء، بالسلاح،^(٤) ويطلق في بعض كتب الفقه على معنى والعقر، المتقدم.^(٥)

د - الصيد

٥ - الصيد في اللغة: مصدر صاد الوحش أو الطير أو السمك، إذا أمسكها بالصيد^(٦) أو أخذها، ويطلق على ما صيد، وعلى ما يصاد.

(١) اللسان مادة: (عقر)

(٢) نداء ٣/٥

(٣) سورة الأنعام / ٦٠

(٤) اللسان مادة: (جرح)

(٥) اللسان ٤/٥

(٦) الصيد: بكسر الهم وسكون الصاد وفتح الهم وسكون الصاد وفتح الهم وكسر الصاد أنه تصيد، والمقصود بالإسكان إزالة الشبهة بالتصيد أو الحبس أو التمتع أو القتل لو غير ذلك.

ما أصابه المشرك في حلقه أوليته إن كان مقدورا عليه، أو في أي موضع كان من جسده إن كان غير مقدور عليه.^(١)

الألفاظ ذات الصلة:

أ - النحر

٢ - يستعمل النحر في اللغة اسما ومصدرا وذلك أنه يطلق على أعلى الصدر وموضع الغلدة منه، والتصدر كله، ويطلق على النظم في نية الحيوان، لأنها مسامته لأعلى صدره، يقال: نحر النحر ينحرو نحر.^(٢)

والنحر في الاصطلاح الضعن في البية أيضا فهو مقابل للذبح بمعنى الشرعي الأول، ومن ذلك قول الفقهاء (يستحب في الإبل النحر، وفي الغنم ونحوها الذبح).^(٣)

ب - العقر

٣ - العقر بفتح العين ومكون الضاف لغة ضرب قوائم البعير أو الشاة بالسيف وهو قائم، ثم اتسع فيه المعرب حتى استعملوه في القتل والإهلاك، وربما استعملوه في النحر خاصة،

(١) وصرح الشافعية بإزالة هذا الفصح نظام حينا نكلموا في أول موضوع الذبابح عن تعريف الذبح وأركانه. شرح معج نطلاب بعثة البيهقي ٦٨٥/٤

(٢) اللسان، والظالمون، وفتح المروض مادة: (نحر)

(٣) بدائع الصنائع ٦٠/٥

وحل الانتفاع بجلده وشعره إن كان غير مأكول. (١)

أثر الذكاة في الحيوان :

٧ - الحيوان نوعان مأكول وغير مأكول ولذلك أثر في كل منهما.

١ - أثر الذكاة في الحيوان غير المأكول :

٨ - ذهب الحنفية إلى أن الحيوان الذي لا يؤكل :

١ - إن كان نجساً حياً وميتاً كان خنزيراً لم يقبل

أي ما شأنه أن يصاد لا متناحه بشدة العدو أو الطير أو الغرور. ولأنه يستعملونه مصدره. ومعنى ما صيد وما يصاد أيضاً، لكنهم حينما يستعملونه مصدراً يطلقونه ثارة على إزالة منعة ما كان تمتعاً من الحيوانات، وثارة على إزهاق روح الحيوان البري المتوحش بإرسال نحو سهم أو كلب أو صفر، فإرادف «الغمر» المتقدم، وحينما يستعملونه بمعنى ما صيد بقصدون به قارة ما أزيلت منعة، وثارة ما أزيلت روحه من الحيوان البري المتوحش... الخ. وحينما يستعملونه بمعنى ما يصاد يريدون به الحيوان البري المتوحش. وتفصيل ذلك في مصطلح : (صيد).

هـ - التفكية :

٦ - التفكية في اللغة : مصدر ذكيت الحيوان أي ذبحته أو نحرت، والتذكاة : اسم المصدر ومعناها إتمام النسيء والذبح. (٢)

وفي الاصطلاح : هي السبب الموصل لخل أكل الحيوان البري اختياراً. (٣)

وتعرف عند الحنفية بأنها السبيل الشرعية لبقاء طهارة الحيوان وحل أكله إن كان مأكولاً.

(١) لسان العرب. والعلوس الثعبان. والفرغمة في حروب القرآن للراغب الأصفهاني مادة : (ذكا).

(٢) الشرح الصغير جلد ١ صفح ٢٦٦/٦

(١) ما هنا قولان صحيحان للحنفية : أحدهما : أن الحيوان غير المأكول يبقى طهره بجلده ولحمه بالذكاة ولو اضطراره. والثاني : أن اللحم لا يبقى طهره. وجزم صاحب الحنفية والكثير بصدف التفصيل بين اللحم والجلد فكلاهما يبقى طهره. قال ابن عابدin : «التفصيل أصح ما يقتضيه». وينقل عن صاحب المحررة أنه قال : «اختلفوا في الوجوب لظهوره فلا يؤكل لحمه هل هو جزء النسيء أو النسيء مع النسيء. والظاهر الثاني. ولا ينزج ظهوره ما فيه الجوسي». وأما

ثم نقل عن صاحب البحر أن كتاب الطهارة وإن فسخ الجوسي وتارك النسيء عند وجوب الطهارة على الأصح، وأما صاحب البحر بأنه في النهاية حتى حلالة بكلية قبل. التي تدل على التمهين.

ويؤخذ من الأمر الأخير أن شرط بقاء طهر الجسد المتعلق بالذبح، فإن لم يحصل الذبح كجملته والفقهاء الصنفين تم بين طهره بالذكاة

(صاحب ابن عابدin على حدود النسيء ١٣٦/٦ - ١٣٩)

١٩٥/٥، ١٩٦، ٢٠٥

الذكاة، لأنها إنما تغيب بقاء الطهر ولا تغلب
النفس طاهرا.

٢ - وإن كان طاهرا حيا وميتا - وهو ما ليس له
نفس سائلة كالتمصل والنحل - فلا حاجة إلى
تذكيته لأن طهره باق.

٣ - وإن كان طاهرا في الحياة نجسا بالموت
كالخيل الأهلي فهو صالح للتذكية ولها فيه أثران:
الأول: بقاء طهره ولو لا التذكية لتنجس
بالموت.

والثاني: حل الانتفاع بجلده وشعره دون
حاجة إلى ذبايح. (١: نجاسة، ذبايح).

وصرح المالكية بأن الذكاة لا تعمل في غير
الماكول (٢) لكن يستحب ذكاة ما لا يؤكل إن
أيس من حياته بمرض أو عى بمكان لا علف
فيه، ولا يرجى أخذ أحد له، وهذه الذكاة
ليست بالمعنى الشرعي لأنها للإراحة
لا للتطهير. (٣)

وصرح الشافعية بتحريم ذبح غير الماكول ولو
لإراحة، لكن لو اضطر إنسان لأكله، كان ذبحه
أولى من سائر أنواع القتل، لأنه أسهل لخروج
الروح. (٤)

(١) بدائع الصنائع ٨٥/١، ٨٦، فخر المختار على حاشية ابن
خليلين ١٩٩/٥

(٢) الفروع المصنوع بلفظ المالك ١٩٩/١، ٣٢٦

(٣) المحرر على خليل بمطابقة للمعنى ٣٢٦/٢

(٤) فيجيري على الإنتاج ٢٤٨/٤

وقال الحنابلة: لا يطهر جلد غير الماكول
بالذكاة لأنها ذكاة غير مشروعة. (١)

ب - أثر الذكاة في الحيوان الماكول:

١ - الحيوان الماكول إن كان ممكنا أو جرادا فلا
حاجة إلى تذكيته، لأن ميتها طاهرة حلالة، لما
رواه ابن عمر رضي الله عنهما: «أحلت لنا
ميتان ودمان، فلما الميتان فالخوت والجراد، ولما
الدمان فالكبد وفطحال». (٢) ولقول النبي ﷺ
في البحر: «هو الطهور ماؤه الحل ميتته». (٣)

وأما سائر الحيوانات البحرية غير السمك
فعند الجمهور تؤكل ولو غير تذكية، وعند
الحنفية لا تؤكل أصلا ولو ذكيت.

وساير ما لا نفس له سائلة يؤكل عند
الجمهور ولو بلا تذكية. (ونظر: أطعمة).

وخالف المالكية فيها ليس له نفس سائلة
فقالوا: إنه لا يعمل إلا بالتذكية.

(١) المغني ٢١/٨

(٢) حديث: «أحلت لنا ميتتان ودمان: فلما الميتان فلخوت

.....، أخرجه أحمد (٩٧/٢) - ط الميمنية، والبيهقي

(٧/١٠) - ط دائرة المعارف الميمنية، وصحح الفارابي

وقد كفا في القاموس (٣٩/١) - شركة الطباعة الهندية،

وكذا تهذيب البيهقي.

(٣) حديث: «هو الطهور ماؤه الحل ميتته» أخرجه أبو داود

(٦٤/١) - تحقيق عزت عبيد عباس، والترمذي (٦٠٦/١) -

ط الحلبي، من حديث أبي هريرة، وصححه البخاري كذا

في القاموس الجدير (٩/١) - ط شركة الطباعة الهندية.

وهو كاليدل عن الأول، إذ لم يجزه الشارع إلا عند العجز عنه رحمة بالناس ورعاية لحاجاتهم. ومن هنا انقسمت الذكاة إلى اختيارية وهي النوع الأول، واضطورية وهي النوع الثاني.

وقد انفرد الحنفية بتسمية هذين النوعين بهذين الاسمين ^(١) ويسمى بعض الفقهاء النوع الأول ذكاة المقدور عليه، والنوع الثاني ذكاة غير المقدور عليه ^(٢).

ومضى أن هناك نوعاً آخر من الذكاة ^(٣) هو ذكاة ما ليس له نفس سائلة عند المالكية. وبقي نوع يشترط به بعض الفقهاء وهو ذكاة الجنين بذكاة أمه.

فجتملة الأنواع انشعباً واختلافاً أربعة هي : الذكاة الاختيارية، والذكاة الاضطورية، وذكاة ما ليس له نفس سائلة، وذكاة الجنين نبهاً لأمه.

النوع الأول من أنواع الذكاة :

(الذكاة الاختيارية) :

أ - حقيقتها .

١ - حقيفة الذكاة الاختيارية الذبح فيها يذبح وهو ما عدا الإبل من الحيوانات المقدور عليها.

(١) المذبح ١٠/٥

(٢) الإقناع بحاشية البجيرمي ١٤٦/١، ١٤٧

(٣) ر : ف ٩/١

وإن كان الحيوان المأكول برياً ذا نفس سائلة فهو صالح للذكاة.

ولها فيه ثلاثة أثار : الأول : بقضاء ظهره، والثاني : حل الانتفاع بجلده وشعره دون دماغه، والثالث : حل أكله ^(١).

تقسيم الذكاة :

١٠ - سبق أن الذكاة لها أثر في الحيوان البري الطاهر الذي له نفس سائلة سواء أكان مأكولاً أو غير مأكول عند الجمهور ^(٢).

والحيوان إما أن يكون مقدوراً عليه كالمتنس من الدواب والطيور، أو غير مقدور عليه كالمتوحش منها.

ولهذا كانت الذكاة نوعين :

(الأول) : المذبح أو الشرح على حسب نوع الحيوان إن كان مقدوراً عليه.

(الثاني) : الصيد بالرمي أو بإرسال الجارحة عند امتناع الحيوان وتوحشه بالطيران أو العدو.

(١) الدرر المختار بحاشية ابن عديم ١٩٦/٥ ومهذب المحتجب ١٠٥/٨، ١٠٧/٣، والمذبح ٥٣١/٣، والمحرر على تحليل بحاشية المدوي ٣٦٣/٦

(٢) إنما قيد بالبري لأن السمك لا ذكاة له عند الجمهور. وقيد بالطاهر، لأن النجس كالخنزير لا ذكاة له إجماعاً. وقيد بالذي له نفس سائلة، لأن ما لا نفس سائلة له هو كمن غير مأكول فلا ذكاة له اتفاقاً. وإن كان مأكولاً كالفراغ فلا ذكاة له عند الجمهور

وقد علم هذا كله مما مضى.

بأمركم أن تذبحوا بقرة ﴿١١١﴾ وقال: ﴿وفديته بدمع عظيم﴾. ﴿١١٢﴾ والدمع - بك - والدال - بمعنى الدمسج وهو الكشر الذي قد به إسماعيل عليه السلام، ولأن الأصل في الذكاة إنرا هو الأسهل على الحيوان، وما فيه نوع رحمة له فهو أفضل - والأسهل في الإبل انحر لحنجر سنها عن اللحم، واجتماع اللحم فيها سوءا، ولغير الغناء ونحوها جميع عطفها لا يختلف. ﴿١١٣﴾ والحق الشافعية بالإبل سائر ما طرأ عليه كالأوز والبط وما قدر عليه من النعم. ﴿١١٤﴾

والنحر فيها بحر وهو الإبل خاصة، وتخصيص الذكاة الاختيارية بالذبح والنحر واجب فلا يعود المتدبر عنها في مقدور عليه بلا خلاف قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه: «الذكاة في الحلق والنبه لمن قدر، وفي الأضرس حتى ترهقه». وعن ابن عباس قال: «الذكاة في الحلق والله». ﴿١١٥﴾ ويقصد بالذكاة في كلام عمر وبين عباس - رضي الله عنهم - ذكاة المقصور عنه، لأن نحر المقصور عليه صفة أخرى ذكرت في أحاديث المصنف.

وأوجب المالكية النحر في الإبل لقوله تعالى: ﴿فصل لربك وانحر﴾ وفاسوا على الإبل ما قدر عبه من الزر في الذبيلة.

وتخصيص الإبل بالنحر وما عداها بالذبح مستحب عند الحنفية والشافعية والحنابلة لا واجب، ووجه استحبابه أن الله تعالى ذكر في الإبل النحر، وفي البقر والعنم الذبح فقال: ﴿فصل لربك وانحر﴾. ﴿١١٦﴾ وقال: ﴿إن الله

وأجازوا الذبح والنحر مع أفضلية الذبح - في البقر لم يورد الذبح فيه في قوله تعالى: ﴿إن الله بأمركم أن تذبحوا بقرة﴾، ولما انحر فقد قيل في ذبيله عندهم: «من عتق البقرة لما كان خوف النساء ودون عتق البعير جز فيها الأمران جميعا استباح والنحر» - فنصرت خروج الدم من جوفها بالذبح، والنحر به أخف، وما يجر الذبح في البعير ليعاد خروج الدم من جوفها بالذبح.

١) انظر عمر بن الخطاب وابن عباس تخرجهما عبد البر في المصنف (١: ٩٩٥) ط المجلس العلمي
وورد في معاصم حديث مرفوع: نص أبي هريرة قال بعث رسول الله ﷺ بتبديل بين ذبائح الحرام على حمل أو لا يصح في ذبائح من الذكاة في الحلق والنبه. ألا ولا يصحوا الأضرس أن ترهق. وأبى من أدم كمثل وشرب ويحل
تخرجه شاذوطني (١٩١/ ٢٨٢) ط المجلس العلمي، وأوردته صبري في كتاب الزكاة (١: ١٨٥) ط المجلس العلمي
ويصلح هو من أصلي في التبع أنه قال بهذا إسناده ضعيف بمرارة
(٢) سورة الكوثر ١/

- (١) سورة البقرة: ٢٧٠
(٢) سورة النمل: ١٧-١٨
(٣) البدائع ٤: ٤٠، ٤١، والفتح ٣: ٤٣٨
(٤) الإقناع بعاشية الجبرمي ١٢: ٢٤٩، ٢٥٠

الذبيح، وأن يذكّر الإنسان إكرام الله له بإباحة
إزهاق روح الحيوان لأكله والانتفاع به بعد
موته.^(١)

وقاسوا عليه ما قدر عليه من بفر الوحش وعمره
وخيله وبغاله.

وأوجبوا الذبيح فيها عدا هذه الأصناف
الثمانية.^(٢)

ج - تقسيم الذكاة الاختيارية :

١٣ - تنقسم الذكاة الاختيارية - كما علم من
حقيقتها - إلى ذبيح ونحر، ولكل منهما حقيقة
وشرائط وآداب ومكرهات.

(أولاً) الذبيح :

حقيقة الذبيح :

١٤ - حقيقة الذبيح قطع الأوداج كلها أو بعضها
في الحلق على حسب اختلاف المذاهب.

وبيان ذلك أن الأوداج أربعة وهي :
الخفصوم، والمريء، والعرقان اللذان يحيطان بها
وسميان (النودجين).^(٣) فإذا فرغ ذلك كله
فقد أتى بالذكاة بكاملها. وإن فرغ بعضها دون
بعض فبها خلاف.

فذهب الشافعية والمختلطة إلى أنه إذا قطع
الخفصوم والمريء، حل إذا استوعب قطعها، لأن
الذبيح إزالة الحياة، والحياة لا تبقى بعد قطعها

ب - الحكمة في اشتراطها :

١٢ - الحكمة في اشتراط الذكاة أن الحرمة في
الحيوان المأكول لمكان الدم المسفوح، ولا يزول
إلا بالذبيح أو النحر، وأن الشرع إنما ورد بإحلال
الطيئات خاصة قال تعالى : ﴿بِأَلْوَنِكَ مَاذَا
أَحَلَّ لَكُمْ قُلْ أَحَلَّ لَكُمْ الطَّيِّبَاتُ﴾^(١) وقال
تعالى : ﴿وَيَحِلُّ لَكُمْ الطَّيِّبَاتُ وَيَحْرَمُ عَلَيْهِمُ
الْغَيِّبَاتُ﴾.^(٢) ولا يطيب إلا بخروج الدم
وذلك بالذبيح أو النحر، ولهذا حرمت الميتة لأن
المحصر وهو الدم المسفوح فيها قائم، ولذا
لا يطيب مع قيامه، ولهذا يفسد في أدنى مدة
لا يفسد في مثاها المذبوح، وكذا المتخنة
والموقودة والمتردية والطيبة وما أكل السبع إذا لم
تدرك حياة، فذبيح أو نحر.^(٣)

ومن الحكمة أيضاً التفرغ عن الشرك وأعمال
المشركين، وتغيير مأكول الأدمي عن مأكول

(١) الشرح الصغير مع ملحة المسالك ١/ ٣٦٤، والمصنف شرح

الموطأ ١٠٨/٣ الناشر دار الكتاب العربي

(٢) سورة المائدة ٤

(٣) سورة الأعراف ١٥٧

(٤) بدائع الصنائع ١٠/ ٥٠، ينظر منه المحتاج ١/ ٢٩٧

(١) حجة الله البالغة للعقوي ٢/ ٨١٢ وما بعدها نشر دار
الكتب الحديثة بالقاهرة.

(٢) سميت الصرور الأربعة أوداجاً تنفلياً كما قيل للفرمان في
الشعر والقمر.

وهو خروج الدم، لأنه يخرج به ما يخرج بقطع الجميع^(١).

وقال المالكية: إذا قطع جميع الخلقوم والودجين حل، ولا يكفي نصف الخلقوم مع جميع الودجين على الأصح^(٢).

وفي رواية عن أحمد يشترط قطع الأوداج الأربعة، اختارها أبو بكر وابن البنا وأبو محمد الجوزي وغيرهم^(٣)، وحججهم أن قطع الأعضاء الأربعة يجمع عليه وقطع بعضها يختلف فيه، ولا أصل التحريم فلا يعدل عنه إلا بيقين، ويؤيد ذلك حديث ابن عباس وأبي هريرة: «هي رسول الله ﷺ عن شريطة الشيطان»^(٤)، وهي التي تدبح فيقطع الجلود ولا تفري الأوداج.

حكم المخلصمة:

١٥ - المخلصمة اسم مفعول من قولهم: غلصمه إذا قطع غلصمته. والغلصمة هي جوزة العنق وهي رأس الخفوم، وهي صفيحة غضروفية

عادة وقد تبقى بعد قطع الودجين إذا هما عرقان كسائر العروق والحياة لا تبقى بعد قطع عروق من سائر العروق^(١).

وقال أبو حنيفة: إذا قطع أكثر الأوداج، وهو ثلاثة منها - أي ثلاثة كانت - وفرك واحدا حل، لأن للأكثر حكم الجميع فيجب بني على التوسعة في أصول الشرع، والذكاة بنيت على التوسعة حيث يكشف فيها بعض، بلا خلاف بين الجمهور، وإنما اختلفوا في الكيفية فيقام الأكثر فيها مقام الجميع^(٢).

وقال أبو يوسف: لا يجل حتى ينقطع الخلقوم والمريء وأحد العرقين، لأن كل واحد من العروق ينصب بقطعه غير ما يقصد به الآخر، إذ الخلقوم يجري النفس، والمريء يجري الطعام، وإذا جاز مجريان للدم، فإذا قطع أحدهما حصل منطمة المقصود منها، وإذا ترك الخلقوم أو المريء لم يحصل بقطعه ما سواه المقصود من قطعه^(٣).

وقال محمد: لا يجل حتى ينقطع من كل واحد من الأربعة أكثره، لأنه إذا قطع الأكثر من كل واحد من الأربعة، فقد حصل المقصود بالذبح

(١) نهاية المحتاج ١/٥، ١١٠، والمفتح ٣/٥٣٧، ٥٣٨.

(٢) بذائع الصنائع ١/٥.

(٣) بذائع الصنائع ١/٥.

(١) بذائع الصنائع ١/٥.

(٢) الشرح الصغير مع بنية شافعية ١/٦، ٣١١.

(٣) المفتح ٣/٥٣٧، ٥٣٨.

(٤) حديث: «هي عن شريطة الشيطان، أخرجه أبو داود

(٣/٣٥٦). تحقيق عزت حميد دحمان، وأعطاه ابن الفطنان

بأحمد دونه، كذا في الفهرست لمصنوعي (١/٣٣٢)، ط المكتبة

المجارية.

وحدد. وقد شنع الإنفاقي في «غاية التبيين» على من شرط بقاء العقدة في الرأس وقال: إنه لم ينفذ إلى العقدة في كلام الله تعالى ولا كلام رسوله ﷺ، بل الذكاة بين النية والتحسين، وقد حصلت، لأسبغاً على قول الإمام من الاكتفاء بثلاث من الأربع أياً كانت، ويجوز ترك الخلقوم أصلاً، فبالأولى إذا قطع من أحلامه وبقيت العقدة أسفل^(١).

شروط الذبيح :

هي ثلاثة أنواع : شروط في المذبوح، وشروط في الذابح، وشروط في الألة.

شروط المذبوح :

١٦ - يشترط لصحة الذبيح ثلاث شروط راجعة إلى المذبوح وهي :

١ - أن يكون حياً وقت الذبيح .

٢ - أن يكون زهوق روحه بمحض الذبيح .

٣ - ألا يكون صيداً حرامياً .

وزاد بعض المذاهب شروطاً أخرى منها :

٤ - ألا يكون مختصاً بالنحر . وقد صرح بذلك المالكية .

(١) حاشية ابن عثيمين ١٤٧/٥

عند أصل اللسان، سرجية الشكل، مغطاة بغشاء مخاطي، وتحد إلى الخلف لتغطي فتحة الحنجرة لإفصالها في أثناء البلع^(١).

والمراد بالمفصلة عند الفقهاء الذبيحة التي انحازت الجوزة فيها بلجهة البدن، بأن يعمل الذابح يده إلى جهة الذنن فلا يقطع الجوزة بل يجهنمها كلها منحازة لجهة البدن مفصولة عن الرأس^(٢).

وصرح المالكية في المشهور بأن المفصلة لا يجعل كلها، وهو قول الشافعية، لأن انقطع حيث صار فوق الخلقوم، فإن الذبيح لم يكن في الخلقوم وإنما كان في الرأس^(٣).

وفي حاشية ابن عثيمين من كتب الحنفية ما خلاصته : صرح في الذبيحة بأن الذبيح إذا وقع أعلى من الخلقوم لا يجل، لأن المذبح هو الخلقوم، لكن رواية الرستماني تخالف هذه حيث قال : هذا قول العموم وليس بمعتبر، فتحصل سواء بقيت العقدة مما يلي الرأس أو الصدر، لأن المعتبر عندنا قطع أكثر الأوداج وقد

(١) كفه مرهها بجميع اللغة العربية في النجوم النورية ماينا (مخلص)

(٢) الشرح الصغير ٢١٣/١

(٣) الشرح الصغير مع بقية المسالك ٣١٢/١، والمريض مع المصنوع ١٠١/٢، وحاشية الرموني على الروايات ٢/٣، وحاشية كنون يامش حاشية الزهوق ٣/٢، ٣.

والمراد على الفتنة ٣٢٢/٩

روايتان: (أحدهما أن يعلم أن المذبوح يعيش لو لم يذبح ، والثانية أن يكون له من الحياة مقدار ما يعيش به نصف يوم).^(١)

وروي عن محمد في بيان الاستقرار أن يعلم أنه يبقى من حياة ما يراه ذبحه أكثر مما يبقى من حياة المذبوح .

وذكر الطحاوي قول محمد مضرا فقال: إن على قول محمد إن لم يبق معه إلا الاضطراب للموت فذبحه فإنه لا يجل ، وإن كان يعيش مدة كالقوم أو كصفه حل.^(٢)

وأما اشترط أبو يوسف ومحمد استقرار الحياة لأنه إذا لم تكن للمذبوح حياة مستقرة كان في معنى الميتة فلا تلحقه الذكاة كاللينة حقيقة.^(٣)

وقال المالكية: إن لم يحدث بالحيوان ما يقتضي البأس من بقاء حياته كفي في حله التحرك بعد الذبح أو سيلان الدم ، وإن لم يكن كل منهما قويا .

وإن حدث به ما يقتضي البأس من بقاء حياته كإخفاء مرضه ، أو انتفاخ بعشب ، أو دق عنق ، أو سقوط من شاطئ ، أو غير ذلك حل بشرطين:

تجمل الشرائط أربع .

١٧ - أما الشريطة (الأولى) وهي كونه حيا وقت الذبح فقد ذهب الشافعية والحنابلة إلى اشتراط الحياة المستقرة في الذبيح قبل الذبح إن كان هناك سبب يحال عليه الهلاك كالانحساق والشرطي والضرب والسطع وأكل السبع وخروج الأمعاء ، فإن لم يوجد سبب يحال عليه الهلاك فهو يكمي وجود الحياة ولو كان الحيوان في آخر زمن ، ومثل الشافعية لذلك في لوجاع الحيوان أو مرضه إلا أن يكون مريض بأكل نبات مضر .

والحياة المستقرة هي ما زادت عن حركة المذبح سواء انتهت إلى حال يعلم أنها لا تعيش معه أو تعيش ، أم لم تنته إلى هذه الحال .

وجعل الشافعية علامة الحياة المستقرة - إذا لم تعلم قبل الذبح - أن يتحرك الحيوان بعد الذبح حركة شديدة ، أو يتقجر منه الدم .^(٤)

وقرب من ذلك ما قاله أبو يوسف ومحمد : ولا يكفي بقاء أصل الحياة بل لا بد من الحياة المستقرة.^(٥)

وروي عن أبي يوسف في بيان الاستقرار

(١) البدائع ٥/٥٦

(٢) المرجع السابق نفسه .

(٣) المرجع السابق نفسه .

(٤) غايه المحتاج ١١١/٨ ، المجتبى على الإتيان ٢٤٩/٤

والفتح ٣/٤٠

(٥) البدائع ٥/٥٠

فقد صار مذكى ويدخل تحت النص وهو قوله تعالى: ﴿إِلَّا مَا ذُكِّرْتُمْ﴾^(١) فإن عمت حياة المذبح قبل الذبح لم يشترط بعد الذبح تحريك ولا خروج دم، وإن لم تعلم كأن كان لمذبح مريضاً أو منخفاً أو نطيحاً أو نحو ذلك وشككتنا في حياته فذبحناه فتحرك أو خرج منه الدم كان هذا علامة على الحياة فيحلى، والمراد بالحركة الحركة التي تدل على الحياة قبل الذبح، ومنها ضم الغم وضم العين وقبض الرجل وقيل الشعر، بخلاف فتح الغم أو العين وعد الرجل ونسوم الشعر فهي لا تدل على سيق الحياة، والمراد بخروج الدم سيلانه على اهبة التي يسيل بها دم الحي بعد ذبحه وهذا هو المختار لفتوى عبد الحنفية.^(٢)

وقيل: الاكتفاء بأصل الحياة، وهو رواية عن أحمد اختارها ابن تيمية، لكن ظاهر كلامه اشتراط خروج الدم، فإنه قال: متى ذبح الحيوان فخرج منه الدم الأحمر الذي يخرج من المذكى المذبح في العادة ليس هو دم الميت فإنه يحل أكله وإن لم يتحرك.^(٣)

١٨ - وأما الشريطة (الثانية) وهي: أن يكون

الذبحة بذلك مقتل منه قبل الذبح، وإن يكون قوي الحركة مع الذبح أو بعده، أو يشخب منه الدم بعد الذبح أي يخرج بقوة.^(٤) ونفاد المقتل يكون عندهم بواحد من خمسة أمور:

أولها: قطع الشخ، وأما كسر الصلب فليس مقتلاً.

ثانيها: قطع روج، وأما شقه بلا قطع ففيه قولان.

ثالثها: نشر دماغ وهو ما تحويه الجمجمة، وأما شريح الرأس أو خرق عريضة الدماغ فلا انتشار فليس بمقتل.

رابعها: نشر حشوة وهي ما حواه البطن من قلب وكبد وضحال وكلية وأمعاء أي إزالة ما ذكر عن موضعه بحيث لا يمكن إعادته إلى موضعه.

خامسها: ثقب مصير - وهو المعى ويجمع على مصيران وجمع الخنجر مصارين - وأما ثقب الكرش فليس بمقتل فالبهيمة المتفحمة إذا ذبحت فوجدت متفوية الكرش تؤكل على المعتد.^(٥)

وذهب أبو حنيفة إلى أنه يكفي قيام أصل الحياة قلت أو كثرت، لأنه إذا دبح في هذه الحالة

(١) سورة المائدة ٣١

(٢) بدائع الصنائع ٥٠/٥، حاشية ابن عابدين ١٨٧/٥.

١٩١

(٣) المغني ٣/٤٣٩، ٤١٠

(٤) الشرح الصغير مع نفخة السالك ١/٣٢٠

(٥) الشرح الصغير مع نفخة السالك ١/٣٦٠

زهروق ووجهه بمحض الذبح : فهي مأخوذة من قول صاحب البساطع : ذكر اسر سماعه في نوادره عن أبي يوسف : لو أن رجلاً قطع شاة تصفين ثم إن رجلاً قري أوداجها والرأس يتحرك ، أو شق رجل يطنها فأخرج ما في جوفها وفري رجل آخر الأوداج فإن هذا لا يؤكل لأن الفعل الأول قتل ، وذكر القذوري أن هذا على وجهين : إن كانت الضربة مما يلي العجز لم تؤكل الشاة ، وإن كانت مما يلي الرأس أكلت ، لأن العروق المشروطة في الذبح متصلة من القلب إلى الساع ، فإذا كانت الضربة مما يلي الرأس فقد قطعها فحلت ،^(١) وإن كانت مما يلي العجز فلم يقطعها فلم تحل .^(٢)

وصرح المالكية والشافعية^(٣) بما يفيد اشتراط هذه الشرطية ، ومثل له الشافعية بيا لمؤلفي القرن بذهب الشاة مثلاً منزع الحشوة ، أو نخس الحاصرة ، أو القطع من القفا فلا تحل الشاة لاجتماع مبيع ومحرم فينبط المحرم .^(٤)

والظاهر أن سائر المذاهب لا يخالف في هذه

(١) يؤخذ من هذه أن الذبح بالعض السائر للشرع عند صاحب هذا الرأي لا ينعى بالعض ، بل يشمل كل شئ فوق القلب تنقطع به عروق الوجب قطعها في الذبح والتحرر .

(٢) البدائع ٥١ / ٥٢ .

(٣) المحرشي على خليل معاشية العدوي ٢ / ٣١٠ ، والجبرمي على الإقناع ٢٤٨ / ٢ ، وفروضة الوجهة ٢ / ٢٦٨ .

(٤) الجبرمي على الإقناع ٢٤٨ / ٢ .

الشرطية لأنها منية على قاعدة لا خلاف فيها وهي تغليب المحرم على المبيع عند اجتماعهما ، بل إن الحنابلة زادوا على ذلك أنه لو حدث بعد الذبح وقبل الموت ما يعين على الملاك حرمت الذبيحة ، ففي القنع وحاشيته من كتب الحنابلة ما خلاصته أنه إذا ذبح الحيوان ثم غرق أو وطئ ، عليه شيء يقتله مثله ففيه روايتان عن أحمد :

(أحدهما) : لا يحل ، وهو المذهب لقوله رحمته في حديث عدي بن حاتم في الصيد . وإن وقع في الماء فلا تأكل^(١) . وللقول ابن مسعود رضي الله عنه (من رمى طائراً فوق في ماء فغرق فيه فلا يأكله) . ولأن الغرق سب يقتل فإذا اجتمع ما يبيح وما يحرم غلب التحريم .

(والثانية) : أنه يحل ، وبه قال أكثر المتأخرين من الحنابلة لأنها إذا ذبحت صارت مذكرة حلالة ، فلا يضرها ما يحدث لها بعد الذبكية وقبل تمام خروج الروح .

وهل الذبح ماله مسمومة يعتبر من قبل اقتراح محرم ومبيح فتحرم الذبيحة ، أو لا يعتبر ، لأن سريان السم إنها يكون بعد تمام الذبح ؟ صرح المالكية والشافعية بالثاني .

وفصل الحنابلة فقالوا : إذا غلب على غن

(١) حديث : إذا وقع في سم فلا تأكل ، لمصرجه البخاري (١) .
(٢) القنع ٦١٠ / ٩ - ط الصغرى

المالكية^(١) - وهي ألا يكون المذبوح مختصاً بالنحر - فحاصلها أن الحيوان المختص بالنحر - وقد سبق اختلافهم فيه - يحرم فيه العدول عن النحر إلى الذبيح لغير ضرورة، ويصير المذبوح حينئذ ميتة. فلو كان العدول لضرورة كفقد الإلالة اتصاله بالنحر، وكان وقوعه في حفرة، واستعصاء الحيوان لم يحرم ولم يحرم الذبيحة. وخالف سائر المذاهب في هذه الشريعة، فجوزوا العدول بكرأه أو بلا كراهة كما يأتي في مكروهات الذبيح.

شروط الذابح :

- ٢١ - يشترط لصحة الذبيح في الجملة شروط راجعة إلى الذابح وهي :
- ١ - أن يكون عاقلاً.
- ٢ - أن يكون مسلماً أو كتابياً.
- ٣ - أن يكون حلالاً إذا ذبح صيد البر.
- ٤ - أن يسمى الله تعالى على الذبيحة عند التذكير والقدرة.
- ٥ - ألا يهل بالذبيح لغير الله تعالى.
- وزاد المالكية :
- ٦ - أن يقطع من مقدم أذن.
- ٧ - ألا يرفع يده قبل تمام التذكية.
- ٨ - أن ينوي التذكية.

أن اسم الله تعالى مذكور فلا بد من صحة حرام، وإلا فلا^(٢).

١٩ - وأما الشريعة (الثالثة) - وهي ألا يكون المذبوح صيداً حراماً - فلأن التعرض لصيد الحرم بالقتل والدلالة والإشارة محرم، حقا لله تعالى. قال تعالى : **وَلَا تُلَاقُوا بِرُؤُسِهِمْ وَأَنْتُمْ جُنُودٌ حَرَامٌ** معنا **وَتَخَطَّفُ النَّاسُ مِنْ حَوْلِهِمْ** ^(٣) وقيل النبي ﷺ في صفة مكة **وَلَا يَفْرُ صَيْدُهَا** ^(٤) والفعل في الحرم شرعاً لا يكون ذكاة، وسواء أكان مولده الحرم أم دخل من الحلي إليه؛ لأنه يضاف إلى الحرم في الحائز، فيكون صدقاً محرم. فإن ذبح صيد الحرم كان ميتة سواء أكان الذابح محرماً أم حلالاً^(٥).

ولزيادة التفصيل انظر مصطلح : (حج) (حرم) (أحرام).

٢٠ - وأما الشريعة (الرابعة) : التي زادها

(١) المقنع ٢/ ٥٣٨. والمفني مع الشرح الكبير ١١/ ١٦١.

(٢) سورة التنبؤ ٦٧.

(٣) حديث **وَلَا يَفْرُ صَيْدُهَا** أخرجه البخاري (الفتح

١٦/ ١٦ - ط السلفية)، وصنفه (٣/ ٦٥٨ - ط الحلبي).

واللفظ لسان.

(٤) بدائع الصنائع ٥/ ٥٦. ويلاحظ أن صاحب البدائع حمل

هذه الشريعة خاصة بالذكاة لا بغيره وهو سهو لم يميز

قلم. لأن الصيد الحرام يحرم جمعه ونحره وعقره وتعرض

له فهي شريعة عامة.

والشمسوي على الشرح الكبير ٢/ ٧٢. ومفني المحتاج

١٥/ ١٥٠، وكشاف المفاتيح ٢/ ٤٣٧.

(١) شرح الصغير مع بلغة الصالح ١/ ٢١٤. ٢١٩

فلا تحمل ذبيحة الوثني والمجوسي وهذا متفق عليه .

وروجه اشتراطها أن غير المسلم والكتابي لا يخلص ذكر اسم الله ، وذلك أن المشرك يهمل غير الله أو يذبح على النصب . وقد قال تعالى : **فُحِرمَت عَلَيْكُمُ المَيْتَةُ والسَّمُومُ والحِمَامُ** وما أهل لغير الله به **وتخنثى والمو سقذة والمتردية والنطيحة وما أكل السبع إلا ما ذكبتهم وما ذبح على النصب** .^(١) والمجوسي لا يذكر اسم الله على الذبيحة .

وقد قال عليه الصلاة والسلام في المجوس : **«سئوا بهم سنة أهل الكتاب غير ناكحي نسائهم ولا آكلي ذبائحهم»** .^(٢)

والمرتد - ولو لدين أهل كتاب - لا يفر على الدين الذي انتقل إليه فهو في هذه المسألة كالمسلم ، فإن كان المرتد غلاماً مراهقاً لم تؤكل ذبيحته عند أبي حنيفة ومحمد بناءً على أن رده

٢٢ - الشريعة الأولى : أن يكون عاقلاً سواء كان رجلاً أو امرأة بالغاً أو غير بالغ إذا كان عيماً وهذا عند الجمهور (الحنفية والمالكية والحنابلة وهو قول للشافعية) .

وعلى الحنفية اشتراط العقل بأن صحة الفصد إلى النسيئة عند الذبح لا بد منها ، وذلك بأن يكون الذابح متمكناً من قصد النسيئة وإن لم يكن قصدها وإيجاباً ، ولا تتحقق صحة النسيئة ممن لا يعقل ، فلا تؤكل ذبيحة المجنون والعبي الذي لا يعقل ، والسكران الذي لا يعقل ، أما العبي والسكران والمعتوه الذين يعقلون الذبح ويقدمون عليه فتؤكل ذبائحهم .

وروجه من قدامة الاشتراط بأن غير العاقل لا يصح منه الفصد إلى الذبح .

والأظهر عند الشافعية حل ذبيحة العبي غير المميز ، والمجنون والسكران مع الكراهة . بخلاف النائم - أما الحل فلأن لهم قصداً في الجملة ، وأما الكراهة فلأنهم قد يخطئون الذبيح ، وإنها حرمت ذبيحة (النائم) لأنه لا يتصور له قصد .^(٣)

٢٣ - الشريعة الثانية : أن يكون مسلماً أو كتابياً

(١) حاشية ابن عثيمين على الدر المختار ١/٥ ، والحرشي على خليل ٢/٣٠١ ، وهبيلة المصالح ١/٨ ، والمفتع ٢/٣٥٣ ، والمفتي ٨/٥٨٦

(١) سورة المائدة / ٣
(٢) حديث : «سئوا بهم سنة أهل الكتاب غير ناكحي نسائهم ولا آكلي ذبائحهم» رواه الشيخان في الموطأ (١/٢٧٨ ط الحلي) وقال ابن عبد البر في المنهاج (٢/١١٢ ط وزارة الأوقاف العراقية) : «هذا حديث مقطوع» وأخرج عنه البيهقي (٩/١٩٢ ط دار الفكرة المصروف العشاقية) من حديث الحسن بن محمد بن علي وأهله بالإرسال .

السلام لا تحمل ذبيحته، والنصارى الذي علموا دخول أول آياته في المسيحية بعد بعة انسى ^{٢٣} لا تحمل ذبيحته، لأن الدخول في الدين بعد البعة الناسخة نه غير مقبول فيكون كاللوة. ^(١) وقال ابن نعيمة: إن كون الرجل كتابيا أو غير كتابي هو حكم يستفيد به نفسه لا تنسبه، فكل من تدعى بدين أهل الكتاب فهو منهم، سواء كان أبوه أو جده قد دخل في دينهم أم لم يدخل، وسواء أكان دخوله بعد النسخ والتبديل أم قبل ذلك، وهو المنصوص الصريح عن أحمد. ^(٢)

حكم ذبائح الصابئة والسامرة: ^(٣)

٢٥ - تؤكل ذبائح الصابئة في قول أبي حنيفة، وعند أبي يوسف وعبد لا تؤكل.

فعند أبي حنيفة أنهم قوم يؤمنون بكتاب، فإنهم يقرءون الزبور ولا يعملون الكواكب ولكن يعظمونها كعظيم المسلمين الكعبة في الاستقبال إليها، إلا أنهم يخالفون غيرهم من أهل الكتاب في بعض ديانتهم، وهذا لا يمنع المناكحة

معتبرة، وعند أبي يوسف تؤكل بناء على أن دينه غير معتبرة. ^(١)

وأما حلت ذبيحة أهل الكتاب لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَنْهَوْنَهُمْ أَن يَدِينُوا بِدِينِهِمْ﴾ ^(٢) والمراد من طعامهم ذبائحهم، إذ لو لم يكن المراد ذلك لم يكن للتخصيص بأهل الكتاب معنى، لأن غير الذبائح من أطعمة سائر الكفرة مأكول، ولم يفرض أن الطعام غير مختص بالذبائح فهو اسم لما يتطعم، والذبائح مما يتطعم، فيدخل تحت اسم الطعام فيحل لنا أكلها. ^(٣)

من هو الكتابي :

٢٤ - المقصود بالكتابي في باب الذبائح اليهودي والنصراني ذميا كان كل منهما أو حرييا، ذكرا أو أنثى، حرا أو رقبا، لا المجوسي. ^(١)

واشترط الشافعية في كل من اليهود والنصارى ألا يعلم دخول أول آياتهم في الدين بعد بعة ناسخة، فاليهودي الذي علمنا دخول أول آياته في اليهودية بعد بعة المسيح عليه

(١) مجيبري على الإقناع ٢٣٣/٤، وبهية المحتاج ٨٢/٨ -

(٢) المفتح ٢٠٤/٢

(٣) الصابئة طائفة من انصارى نبي إلى صاب - صم غر، والسامرة فرقة من اليهود نسبة إلى السامري حاكم الجبل وهو الذي صنته. (مجيبري على الخطيب ٢٣٣/٤).

(١) ذبائح الصنائع ٤٥/٥

(٢) سورة المائدة / ٥

(٣) ذبائح الصنائع ٤٥/٥، والحري على خليل بحاشية العدد ٢٠١/٢، وبهية المحتاج ١٠١/٨ والمفتح ٢٣٥/٢

(٤) الذبائح ٤٥/٥، والحري ٢٠١/٢

حكم ذبايح نصارى بني تغلب :

٢٦ - بسنوي نصارى بني تغلب مع سائر النصارى في حل ذبايحهم ، لأنهم على دين النصارى ، إلا أنهم فسروا العرب فيسأولهم عموم الآية الشريفة .

وحكى صاحب البدايع أن علياً رضي الله عنه قال : لا تؤكل ذبايح نصارى العرب لأنهم ليسوا بأهل الكتاب ، وقرا قوله عز وجل ﴿ ومنهم أميون لا يعلمون الكتاب إلا أمياً ﴾ ، (١) وثى ابن عباس - رضي الله عنهما - قال : تؤكل ، (٢) وقرا ﴿ ومن يتولهم فانه منهم ﴾ . (٣) ونظر مصطلح : (جزية)

حكم من انتقل إلى دين أهل الكتاب أو غيرهم :

٢٧ - إذا انتقل الكتاب إلى دين غير أهل الكتاب من الكفرة لا تؤكل ذبيحته ، لأنه لا يصح كتاباً ، وهذا لا خلاف فيه .

وإذا انتقل الكتابي من دينه إلى دين أهل كتاب آخرين كيهودي تنصر أكلت ذبيحته ، وكذا لو انتقل غير الكتابي من الكفرة إلى دين أهل الكتاب فإنه يؤكل ذبيحته . (٤)

كاليهود مع النصارى ، فلا يمنع حل الذبيحة . وعبد أبي يوسف وعبد أنهم قوم بعيدون الكواكب (وعباد الكواكب كعباد النور) فلا يجوز للمسلمين تناول ذبايحهم ولا كسل ذبايحهم . (٥)

وفى في الكعبة بين السامرة والنصارى فأحلوا ذبايح السامرة ، لأن مخالفتهم لليهود ليست كبيرة . وحرموا ذبايح الصبغة لعظم مخالفتهم للنصارى . (٦)

وقال الشافعية : إن الصابغة قرقة من النصارى ، والسمرة قرقة من اليهود وتؤكل ذبايح الصابغة إن لا تكفرهم النصارى ولم يخالفوهم في أصول دينهم ، وتؤكل ذبايح السامرة إن لم تكفرهم اليهود ولم يخالفوهم في أصول دينهم . (٧)

وقال ابن قدامة : الصحيح أنه يضرب الصابغة ، فإن كانوا يوافقون أحد أهل الكتابين في شيء وكتابهم فهم منهم ، وإن خالفوهم في ذلك فليسوا من أهل الكتاب . (٨)

(١) البدائع ٣/ ٢٧٩ ، ٤٦١/ ٥ . وابن عابد بن عدى الدر المنثور

١٨٨/ ٥

(٢) المحرر في حاشية العلوي ٣/ ٣٠٥ ، والشرح الصغير مع

بنية المالک ١/ ٢٦٣

(٣) البحرى على الإنشاع ١/ ٢٣٣

(٤) المنى ١٨/ ٤٧٧

(١) سورة البقرة ١٧٨

(٢) البدائع ٥/ ٤٥١ ، والفوائد الفقهية ٢٢٠ ، ومعنى المحتاج

٢٤٤/ ٤ - والمفتح ١٢/ ٣٥٥

(٣) سورة المائدة ٥١

(٤) الدر المختار بعناية ابن عابد بن ١٩٠/ ٥

ووافق الشاكبة على هذا إلا أن يرحب
صريحاً بأن المجوسي إذا تصير أو يهود يفر على
الذين ينتقل إليه ويصير له حكم أهل الكتاب
من كل ذبيحته وغيره من الأحكام.^(١)
وقال الشافعية : من انتقل إلى دين أهل
كتاب بعد عنة ناسخة لا فعل ذبيحة ولا ذبيحة
ذريته من بعده.^(٢)

حكم المتولد بين كتابي وغير كتابي :

٢٨ - ذهب الحنفية والحنابلة إلى إحدى الروايتين
إلى أن المولود بين كتابي وغير كتابي تؤكل
ذبيحته أيها كان المكتابي الأب أو الأم.^(٣)
وقال المالكية : يعتبر الأب فإن كان كتابياً
تؤكل ولا فلا ، هذا إذا كان أباً شرعياً بخلاف
الزاني فإن المتولد لا يتبعه وإنما يتبع الأم.^(٤)
وقال الشافعية : لا تؤكل ذبيحة المولد
مطلقاً ، لأنه يتبع أخس الأصلين
حسباً طناً.^(٥) وهي رواية عن أحمد^(٦)

شروط حل ذبيحة الكتابي :

٢٩ - قال الحنفية : إنما تؤكل ذبيحة الكتابي إذا

لم يشهد ببحه ، ولم يسمع منه شيء ، أو شهد
وسمع منه تسمية الله تعالى وحده ، لأنه إذا لم
يسمع منه شيء لم يعمل على أنه قد سمي الله
تعالى ، وجرد التسمية بحسب الظن به كمن
بالمسلم وإن سمع منه ذكر اسم الله تعالى لكنه
عسى به - عز وجل - الشيع عليه السلام تؤكل ،
لأنه أظهر تسميةً هي نسبة المسلمين إلا إذا
أصر فقال مثلاً : سب الله الذي هو ثالث ثلاثة ،
فلا يحل ، وإذا سمع منه أن سمي المسيح وحده
أو سمي الله تعالى والمسيح لا تؤكل ذبيحته
لقوله عز وجل : ﴿ وما أهل لعبر الله به ﴾.^(١)
وهذا أهل لعبر الله به فلا يؤكل^(٢)
وقال الشافعية : تحل ذبيحة الكتابي إذا لم
نعلم أنه أهل به لعبر الله كما هو الشأن في
المسلم.^(٣)

وقال المالكية : بشرط في ذبيحة الكتابي
ثلاث شرائط :

١ - أن يذبح ما يحل له بشرط من عنده وبشر
وغیرهما إذا ذبح لنفسه - أي ذبح ما يملكه -
وخرج بذلك ما لو ذبح اليهودي لنفسه حيواناً إذا
طهر ، وهو ما له جلالة بين أصابعه كالإبل والأوز
فلا يمل لنا أكله.^(٤)

(١) الخريزي على خليل ٢/٢٠٦

(٢) البجيرمي على الإقناع ٢٢٢/٤

(٣) البدائع ١٥/٥ ، والمفتي ٥٣٥/٣

(٤) العدوي على الخريزي ٢-٣

(٥) البجيرمي على الإقناع ٢٢٢/٤

(٦) المفتي ٥٢٥/٣

(١) سورة النحل - ١١٥١

(٢) البدائع ٤٩/٥

(٣) إقناع بطلانية البجيرمي ٢٥٦/٤ ، ٢٥٦

(٤) الخريزي مع العدوي ٢-٣

وهذا قال المختارة في أحد وجهين. لكنهم لم يقبلوا مسألة بكون اليهودي ذبح لنفسه بل قالوا: لو ذبح اليهودي ذنبا لم يكن لنا في أحد وجهين عن أحمد. والوجه الثاني عدم التحريم وهو الرجوع عنهم.^(١)

قال المالكية: فإن ذبح نسمة بأمره عليه قولان: أرجحهما عند ابن عرفة بالتحريم - كما ذكره العدوي على الحارثي - سواء أكان مما يحرم عليه أم لا. وفي (شرح المصنف): الرجوع الزكاهة.^(٢)

فإن ذبح مسلم من غير أمره فالظاهر الحل - كما قرره العدوي - لأنه لما تقدم على ذبحه الموجب لغرمه يصير كائنمؤكد له.^(٣)

وإن ذبح الكتبي لكتابي آخر مما يحل له، أو ما يحرم عليه، أحرم علينا، أو ما يحل لأحدهما ويحرم على الآخر. فالظاهر اعتبار حال الذابح.^(٤)

ب - ألا يذكر عليه اسم غير الله، فإن ذكر عليه اسم غير الله كأن قال: باسم المسيح أو العذراء أو الصنم لم يؤكل، بخلاف ما لو ذبحوا لأنفسهم ذبيحة بقصد أكلهم منها ولو في أعيادهم وأفراسهم، وقصدوا التقرب بها ليعسى

عليه السلام أو الصنم من غير ذكر اسميهما فإنه يحل لنا أكلها مع الزكاهة.^(٥)

وبالحل في هذه المختارة قال أحمد في ترجيح الروايتين عنه وهي الرواية التي اختارها أكثر أصحابه، لما روي عن العرياض بن سلمة رضي الله عنه أنه سئل عنه فقاس: كلوا وأطعموني رواه سعيد، وعن أبي أمامة وأبي الغداء كذلك رواهما سعيد، ورخص فيه عمرو ابن الأسود ومكحول وضمرة بن حبيب لقوته تعالى: ﴿وطعام الذين أوتوا الكتاب حل لكم﴾^(٦) وهذا من ضماهم.

وفي رواية عن أحمد أنه يحرم وإن ذكر اسم الله عليه واختار ذلك الشيع نفق الدين وابن عقيل وهو قول ميمون بن مهران.^(٧)

وقيل: إن ذكر في هذه الصورة اسم عيسى عليه السلام أو الصليب لا يضر، وإنما الذي يضر إخراجهم قربة لذناب غير الله، لأنه الذي أهل به نغى الله.^(٨)

ج - ألا يغيب حال ذبحه عنا إن كان ممن يستحل الميتة، إذ لا بد من حضور مسلم عارف بالذكاة الشرعية خوفا من كونه قتلها أو نخعها أو سعى عليها غير الله.

(١) المقنع ٤/٤٢٢

(٢) العدوي على الحارثي ٢/٢٠٣. الشرح الصغير مع بلغة

• فسالك ١/٣١٥

(٣) الحارثي مع العدوي ٢/٢٠٩

(٤) الشرح الصغير مع بلغة فسالك ١/٣١٥

(٥) الشرح الصغير مع بلغة فسالك ١/٣١٦

(٦) سورة المائدة / ٥

(٧) المقنع ٣/٤٤٩

(٨) الشرح الصغير مع بلغة فسالك ١/٣١٥

٣١ - الشريعة (الرابعة) ذهب الجمهور إلى اشتراط تسمية الله تعالى عند التفكير والقدرة. فمن تعمد تركها وهو قادر على النطق بها لا تؤكل ذبيحته - مسلماً كان أو كلباً - ومن نسيها أو كان آخرها أكلت ذبيحته.

وذلك لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا مما لم يذكر اسم الله عليه وإنه لفسق﴾^(١)

نفس سبحانه من أكل متروك التسمية وسماه فسقاً، والمقصود ما تركت التسمية عليه عندما مع القدرة، لما روي عن ابن عباس أن النبي ﷺ قال: «المسلم يكفيه اسمه، فإن نسي أن يسمى حين يذبح فليسم وليذكر اسم الله ثم ليأكل»^(٢) وبقياس على المسلم - في الحديث - الكتابي، لأن الله تعالى أباح لنا طعام الذين أوتوا الكتاب بشرط فهم ما يشترط فيها.^(٣)

وذهب الشافعية إلى أن التسمية

ولا تشترط عندهم في الكتابي تسمية الله تعالى بخلاف المسلم.^(٤)

٣٠ - الشريعة (الثالثة) عند الجمهور أن يكون حلالاً إذا ذبح صيد البر، وهو الوحش طيراً كان أو دابة.

فللمحرم يحرم عليه أن يتعرض للصيد البري سواء أكان التعرض باصطياد، أم ذبح، أم قتل، أم غيرها، ويحرم عليه أيضاً أن يدل الحلال على صيد البر أو يأمر به أو يشير إليه، فيها ذبحه المحرم من صيد البر ميتة، وكذا ما ذهبه الحلال بدلالة المحرم أو إشارته. قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرُمٌ﴾^(٥) وقال تعالى: ﴿أَحْلَلْ لَكُمْ صَيْدَ الْبَحْرِ وَطَعَامَهُ مَتَاعاً لَكُمْ وَلِأَهْلِكُمْ صَيْدَ الْبَرِّ مَا دُمْتُمْ حُرُمًا﴾^(٦)

وخرج بالصيد: المستأنس كاللذجاج والغنم والإبل، فللمحرم أن يذكيها، لأن التحريم مخصوص بالصيد أي بما شأنه أن يصاد وهو الوحش ميتي غيره على عموم الإباحة. وعلى هذا اتفق جميع المذاهب.^(٧)

(١) الشرح الصغير مع بلغة السالك ٣١٦/١، القوانين الفقهية ١٨٥

(٢) سورة المائدة / ٩٥

(٣) سورة المائدة / ٩٦

(٤) الميدان ٥٠/٥، والشرح الصغير مع بلغة السالك،

١ - ٢٩٧/١، وسبله فتحاح ٣٢٢/٣، ٣٤١، والفتح ١٢٦/١، والدسوقي ٧٢/٢، وسفي المحتاج ٥٦٥/١، وكتاب الفتح ٣٧/٢

(١) سورة الأنعام / ١٢١
(٢) حديث: والمسلم يكفيه اسمه، أخرجه الدارقطني (٢٩٦/٤) ط دار الفاضل، وأعله ابن القطان بإخلاق في أحمد ورواه، كما في نصب الرتبة للزبيدي (١٨٢/٤) ط المجلس العلمي، ثم ذكر الزبيدي أنه أهل كذلك بالولع

(٣) بدائع الصنائع ٤٦/٥، ١٧، وحاشية ابن عابدين ١٨٩/٥، والشرح الصغير مع بلغة السالك ٣١٩/١، والبيهقي صفي الإقناع ٢٥١/١، والفتح ٥٤١، ٥٤١

ومما يدل على عدم اشتراط التسمية ما أخرجه البخاري عن عائشة - رضي الله عنها - أن قوما قالوا للنبى ﷺ: إن قوما يأتوننا بلحم لا ندري أذكر اسم الله عليه أم لا؟ فقال: «سما عليه كنتم وكلوه» قالت: «وكانوا حديثي عهد بالكفر»^(١) فلم كانت التسمية شريطة لما حلت بالذبيحة مع انشك في وجودها، لأن الشك في الشريطة شك فيما شرطت له.

ويشهد له ما أخرجه الدارقطني من حديث أبي هريرة قال: سألت رجل النبي ﷺ الرجل منا يذبح ويسمى أن يسمى الله قال: «اسم الله على كل مسلم»^(٢) وفي نكض وعلى فم كل مسلم وهذا عام في الناسي والمسلم، لأن العبارة بمعنى اللفظ لا بخصوص السبب.^(٣)

ثم إن المتفقين على اشتراط التسمية تنفقوا على أن المسلم الباطق لعالم بالوجوب إذا تركها معناه حرم ذبيحته

واختلفوا في الكتابي والأخرس والنسائي واحدان بالوجوب.^(٤)

أم الكتابي فقد قال المالكية: لا يشترط في

مستحبة^(٥) ووافقه ابن رشد من المالكية^(٦) وعي رواية عن أحمد مخالفة للمعهور لكن اختارها المبرك^(٧) لأن الله تعالى «يأج لنا ذرائع أهل الكتاب بمولته تعالى: ﴿وضعنا الذين أولوا الكتاب حل لكم﴾^(٨) وهم لا يذكر بها، ولما قوله تعالى: ﴿ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه فإنه فسق﴾^(٩) فنه ناولان أحدهما: أن المراد ما ذكر عليه اسم غير الله، يعني ما ذبح لأصنام بدليل قوله تعالى: ﴿وما نعلم لغبر الله به﴾^(١٠) وسابق الآية دال عليه فإنه قال: ﴿وإنه فسق﴾ والحدالة التي يكون فيها فسقا هي الإهلال لغبر الله.

قال تعالى: ﴿وقد أحل لغبر الله به﴾^(١١) ثانيهما: ما قاله أحد أن المراد به نيئة بدائش قوله تعالى: ﴿وإن الشياطين ليوحون إلى أوليائهم ليجادلوكم﴾^(١٢) وذلك لأنهم كانوا يقوسون: أناكلون ما فتلتم - أي ذكيتم - ولا ناكلون ما فتل الله؟ يعوذ الميت.

(١) البجومي ع: إقناع ٢٥١/٤

(٢) بلغة السالك على المشرح الصغير ٣١٩/١

(٣) للمفتح ٥٤١/٢

(٤) سورة المائدة ٥

(٥) سورة الأنعام ١٢١

(٦) سورة النحل ١١٥

(٧) سورة الأنعام ١٤٥

(٨) سورة الأنعام ١٤١

(١) حديث عائشة: «سما عليه كنتم وكلوه» أخرجه البخاري

(٢) للمفتح ٦٣٤/١ ط: نسفية

(٣) حديث: «اسم الله على كل مسلم» أخرجه الدارقطني

(٤) ط: دار المعائن، وضف بعد رواه.

(٥) البجومي ع: الإقناع ٢٥١/٤، بلغة السالك ع

(٦) شرح الصغير ٣١٩/١، والمفتح ٥٤١/٢

(٧) انظر مراجع المقادير السابقة

ثم إن للتسمية حقيقة، وشرائط، ووفاء،
نذكرها في الفقرات التالية.

حقيقة التسمية :

٣٢ - حقيقةها : ذكر اسم الله تعالى أي اسم
كان لقوله تعالى : ﴿فَكَلُوبًا ذَكَرَ اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ
إِنْ كُنْتُمْ بِآيَاتِهِ مُؤْمِنِينَ . وَمَا لَكُمْ أَلَّا تَأْكُلُوا مِمَّا
ذَكَرَ اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ . . .﴾^(١) من غير فصل بين
اسم واسم، وقوله : ﴿وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يَذْكُرْ اسْمَ
اللَّهِ عَلَيْهِ . . .﴾^(٢) لأنه إذا ذكر الذبائح اسما من
أسماء الله لم يكن المأكول مما لم يذكر اسم الله عليه
فلم يكن محرما، وسواء أقرن بالاسم الصفة بأن
قال : الله أكبر، الله أجل، الله الرحمن، الله
الرحيم، وذكر ذلك أم لم يذكر بأن قال : الله، أو
الرحمن، أو الرحمن لو غير ذلك، لأن الشرط
بالاية ذكر اسم الله - عز شأنه - وكذلك التهليل
والتحميد والتسبيح، سواء أكان جاهلا بالتسمية
المعروفة أم عالما بها، وسواء أكانت التسمية
بالعربية أم بغيرها، عن لا يحسن العربية أو
يحسنها. هذا مانص عليه الحنفية.^(٣)

ووافق منائر المذاهب على التسمية المعروفة
بالعربية، وخالف بعضهم في إختلاف الصيغ

حقه التسمية، لأن الله سبحانه ذبائح أهل
الكتاب، وهو يعلم أن منهم من يترك
التسمية.^(٤) واشترطها الباقون في الكتابي.

وأما الآخرس فقد اشترط الخبلة أن يشير
بالتسمية : بأن يوجه إلى السماء،^(٥) ولم يشترط
ذلك الباقون.^(٦)

وأما السامي عن التسمية فحرم ذبيحته،
وهو رواية عن أحمد مخالفة للمشهور^(٧)

وفرع على ماذهب إليه من تحريم ذبيحة
السامي، أو من ذبح ذبيحة لغيره بأمره فحرم
أن يسمى الله تعالى، أو تعمد، فهو ضامن مثل
الحيوان الذي أفسد، لأنه ميتة وأموال الناس
تضمن بالعمد والتسبيح.^(٨)

وأما الجاهل بوجوب التسمية إذا تركها عمدا
فهذه المسألة تختلف فيها بين الصحابة وغيرهم
من الفقهاء. فمن عبده الله بن عمر وعبد الله بن
يزيد : يحرم متروك التسمية عمدا وسهوا.

ومن ابن عباس وإسحاق والثوري وعطاء
وطاوس وسعيد بن المسيب وعبد الرحمن بن أبي
ليلى وربيعة : يحرم متروك التسمية عمدا لا
سهوا.

(١) الشرح المصم ٣١٤/١

(٢) الفتاوى ٤١٠/١٢

(٣) راجع الملعب السليبي

(٤) الفتاوى ٤١١/٣

(٥) راجع المذاهب السابقة.

(١) سورة الأنعام / ١١٨، ١١٩

(٢) سورة الأنعام / ١٢١

(٣) الذبيائح ٤٨/٥

الأخرى بها، وبعضهم في وقوعها بغير العربية. (١٦)

فالمالكية قالوا: إن التسمية الواجبة هي ذكر اسم الله بأية صيغة كانت من تسمية أو تمليل أو تسييح أو تكبير، لكن الأفضل أن يقول بسم الله والله أكبر. (١٧)

والشافعية قالوا: يكفي في التسمية: بسم الله، والأكمل: بسم الله الرحمن الرحيم. وقيل: لا يقول الرحمن الرحيم، لأن الذبح فيه تعذيب (والرحمن الرحيم) لا ينهيه. (١٨)

والحنابلة قالوا: إن المذهب المنصوص عليه هو أن يقول: بسم الله، لا بقوم غيرها مقامها، لأن إطلاق التسمية عند ذكرها ينصرف إليها، وقيل: يكفي تكبير الله تعالى ونحوه كالتهييج والتهديد، وإن ذكر اسم الله بغير العربية أجزاءه وإن أحسن العربية، وهذا هو المذهب عندهم؛ لأن المقصود ذكر اسم الله تعالى، وهو يحصل بجميع اللغات. (١٩)

شروط التسمية :

٣٣ - يشترط في التسمية أربع شرائط :

١ - أن تكون التسمية من الذبايح حتى لو سمي

غيره وهو ساكت فذكر غير ناس لا يحل عند من أوجب التسمية. (٢٠)

٢ - أن يريد بها التسمية على الذبيحة، فإن من أراد بها التسمية لاقتتاح العمل لا يحل، وكذا إذا قال الحمد لله وأراد به الحمد على سبيل الشكر، وكذا لو سبح أو هلك أو كبر ولم يرد به التسمية على الذبيحة ونسبها لأراد به وصفه بالوحدانية وانتزعه عن صفات الخلو لا غير. وهذا أيضا عند من أوجب التسمية.

ومن غفل عن إرادة الذكر والتعظيم لم تحرم ذبيحته حيث لم يرد معنى آخر مما ذكرنا. (٢١)

٣ - ألا يشوب تعظيمه تعالى بالتسمية معنى آخر كالدعاء، فلو قال: اللهم اغفر لي، لم يكن ذلك تسمية، لأنه دعاء، والدعاء لا يقصد به التعظيم المحض، فلا يكون تسمية كما لا يكون تكبيرا. (٢٢)

٤ - أن يعين بالتسمية الذبيحة لأن ذكر اسم الله عنها لا يتحقق إلا بذلك. (٢٣)

وقت التسمية :

٣٤ - ذهب الحنفية والمالكية إلى أن وقت التسمية في الذكاة الاختيارية هو وقت لتذكية،

(١٦) البدائع ٤٨/٥

(١٧) البدائع ٤٨/٥، وأثير المختار بحاشية ابن هادي

١٩٦/٥

(١٨) البدائع ٤٨/٥

(١٩) البدائع ٤٩/٥ - ٥٠

(٢٠) ر. مراجع المذهب السابقة في التسمية.

(٢١) انشرح القميص مع بلغة مشاكك ٣١٩/١

(٢٢) تيسيري على الإنفاع ٢٥١/٤، ومغني المحتاج ٢٧٩/١

٦٧٣ -

(٢٣) المغني ٥٤٠/٣

الرسول بهذا لا يحل، نقوله تعالى: ﴿وَمَا أَهْلُ
لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ﴾^(١) ولأن المشركين يذكرُونَ مع الله
غيره فتجب مخالفتهم بالتحريم.

ولو قال الذابح: بسم الله - عند رسول الله
فإن قال: وعمد - بالجر - لا يحل، لأنه أشرك في
اسم الله اسم غيره. وإن قال: وعمد - بالرفع -
بحل، لأنه لم يعطفه بل استأنف فلم يوجد
الإشراك، إلا أنه يذكر لوجود الموصول من حيث
المصورة فيتصور بصورة إخراج فبكره، هذا ما
صرح به الحنفية.^(٢)

وصرح الشافعية بأنه لو قال: بسم الله واسم
عمد، فإن قصد التشريك كفر وحرمت
الذبيحة، وإن قصد ذبح باسم الله وأترك
باسم عمده كان لقول مكروهها والذبيحة
حلالا، وإن أطلق كان لقول محرما لإيهامه
التشريك وكانت الذبيحة حلالا.^(٣)

الصورة الثانية: أن يقصد الذابح التقرب لغير
الله تعالى بالذبح وإن ذكر اسم الله وحده على
الذبيحة ومن ذلك أن يذبح لقدم أمير ونحوه.
وفي الدر المختار وحاشية ابن عابدين عليه ما
خلاصته: لو ذبح لقدم الأمير ونحوه من
المعطاء (تعمير) حرمت ذبيحته، ولو أفرد

لا يجوز تقديمها عليه إلا زمان قليل لا يمكن
التحرر عنه.^(٤)

ومما الحائلة فالصحيح من مذهبه أن ذكر
الله يكون عند حركة يد الذابح، وقال جماعة
منهم عند الذبح أو قبله قريبا، فصل بكلام
أولا.^(٥)

٣٥ - الشريطة (الخامسة) - من شرائط الذابح -
ألا يهل لغير الله بالذبح. والمقصود هو تعظيم
غير الله سواء أكان مرفح الصوت أم لا. وسواء
أكان معه تعظيم الله تعالى أم لا. وقد كان
المشركون يرفعون أصواتهم عند الذبح بأسماء
الآلهة متفريدين إليها بذبايحهم.^(٦) وهي شريطة
متفق عليها نصريح القرآن الكريم بها، إلا أن
المالكية يستنون الكتابي في بعض أحواله كي
تقدم في الشريطة النافذة من شرائط الذابح.
(ز: ف/ ٢٩).

وإلا هلال لغير الله صور:

الصورة الأولى: ذكر اسم غير الله عند الذبح
على وجه التعظيم سواء أذكر معه اسم الله أم
لا، فمن ذلك أن يقول للذابح: بسم الله واسم

(١) الذابح ٤٨/٥، ٤٩. ولشرح الصغير ج ٤، ص ٤٤٢
٣٦٩/١

(٢) المفتي بحاشيته ٥١٠/٣

(٣) تفسير أبي السعود (١٧/١) ط - محمد علي مكيح: لله
تعالى ﴿أَلَا حُرْمٌ عَلَيْكُمْ أَيْدِي﴾ سورة البقرة: ١٧٣
الآية

(٤) سورة النحل ١١٥

(٥) بدائع الصنائع ٤٩/٥

(٦) السجدي على الإجماع ٢٥١/١

وقال الخنابلة : إن تعمد ذلك ففي إحدى السرويتين وصححها ابن قدامة والمرداوي : تحمل ، والشامية : لا تحمل ، وهو مخصوص أحمد ومفهوم كلام الخرفي .^(١)
٣٧ - الشريطة (السايفة) التي انفرد بها المالكية أيضا .

الأ يرفع يده قبل ثم التذكية ، فإن رفع يده عنيه تفصيل ، وحاصله : أنه لا يضسر إلا في صورة واحدة ، وهي ماثلو الفذ بعض مقاتلها وعاد لتكملة الذبح عن بعد . وما عدا هذه تؤكل اتفاقا أو على الراجح .
وصورة الانسحاق ما إذا كانت أو تركت تعيش ، أو لا تعيش وكان الرفع اضطرارا .

وصورة الراجح ما إذا كانت أو تركت لم تعيش وعاد عن قرب وكان الرفع اختيارا .^(٢)
وقال الشافعية : إن رفع يده مرة أو أكثر لم يضسر إن كانت في الذبوح حياة مستقرة عند يده المرة الأخيرة ، فإن بدأها وفيه حركة مذبوح لم يحمل .^(٣)

٣٨ - الشريطة (الثامة) :

ذهب المالكية والشافعية والحنابلة إلى اشتراط

اسم الله تعالى بالذكر ، لأنه أهل بها لغير الله . ولو ذبح للضيف لم تحرم ذبيحته لأنه سنة الخليل عليه السلام ، وإكرام الضيف تعظيم لشرع الله تعالى ، ومثل ذلك ما لو ذبح للوليمة أو لنبيح .

والفرق بين ما يحمل وما يحرم : أن قصد تعظيم غير الله عند الذبح يحرم ، وقصد الإكرام ونحوه لا يحرم .^(٤)

وفي حاشية الجبرمي على الإقناع دأبني أهل بخارى بتحريم ما يذبح عند نقاء السبطان تقريبا إليه .^(٥)

٣٩ - الشريطة (السادسة) التي انفرد بها المالكية :

إن يقطع الذبايح من مقدم العنق ، فلا تحمل لذبيحة إن ضرب من الغفا ، لأنها يقطع النخاع تصير ميتة ، وكذا لا تحمل إن ضربها من صفحة العنق وبلغ النخاع ، أما إن بدأ الضرب من العفصة ومال بالسكين إلى النصفحة الأخرى من غير قطع النخاع ، فإنها تؤكل . وصرح الشافعية والحنابلة بأنه لو ذبح من الغفا عصى ، فإن أسرع فقطع الخلقوم والشرية وبالذبيحة حياة مستقرة حلت . لأن الذكاة صادفتها وهي حية وإلا فلا تحمل ، لأنها صارت ميتة فلا يفيد الذبح بعد ذلك .

(١) الشرح الصغير مع لفظ السلك ١/٣١٦ ، وفي الحديث

٣٧١/١ ، وانفرد ١/٣١٦

(٢) الحاشي على العمري ٢/٢١٢

(٣) الجبرمي على الإقناع ١/٣١٨

(٤) لمخاض مع حاشية ابن حنبلين ١/١٩٩

(٥) الجبرمي على الإقناع ١/٣١٦

بالتطهر مطلقا وكراهيتها بالنسبة مطلقا
وروي عن مالك أيضا جواز الذكاة بالعظم
مطلقا.

ومحل قول المالكية أن توجد آلة معها غير
الحديد فإن وجد الحديد تعيب وإن لم توجد آلة
سواها تعين الذبح بها^(١).

آداب الذبح :

٤٢ - يستحب في الذبح أمور^(٢) منها :
" أن يكون بالآلة الحديد حادة كالسكين والسيف
لخادين لا غير الحديد ولا بالكلية لأن ذلك
عائق للإراحة المطلوبة في قوله **يُذَبِّحُ** : وإلبرح
ذبيحته^(٣) .

ب - التدفيع في القطع - وهو الإسراع - لأن فيه
إراحة للذبيحة .

ج - أن يكون الذبايح مستقبل القبلة ، والذبيحة
موجهة إلى القبلة بعد ذبحها لا بوجهها إذ هي
جهة الرغبة إلى طاعة الله عز شأنه ، ولأن ابن
عمر - رضي الله عنها - كان يكره أن يأكل ذبيحة
لغير القبلة . ولا يخالفه من المصحابة ، وصح
ذلك عن ابن مسيرين وجابر بن زيد .

(١) أخرجه عن الصدوق ٣١٥/٢

(٢) ر في هذه الآداب : ذبايح الصنائع ١٠/٥ ، وحاشية ابن
عابد على الفروع للحارث ١٠٨٨/٥

(٣) حديثه ، والشرح فيحيته ، أخرجه مسلم

(٣/١٥٢٨) ط الحنفية عن حديث نداد بن أوس

وهذا لو كان التطهر القائم فطر غيره جز
وذلك بأن يأخذ الذابح يده غير يمسر ظفرها كما
يمس السكين فإن الذبيحة تحل ، لأنها قطعت ولم
تتسخ ، وأخرج بقيد قائلين ، الس والتطهر
المزوعان إذا كانا قاطعين فتجوز الذبكية بهما^(١)
وهذا لا يعارض الحديث السابق فإن المراد فيه
بالس والتطهر القائلان لا المزوعان ، ويؤيده
حديث الضري من رواية أبي أمامة قال : قال
رسول الله **يُذَبِّحُ** : وكل ما لم يرق الأوداج مالم يكن
قراض من أوحز ظفرو^(٢) .

وذهب لثناوية وهو الصحيح عند المالكية
إلى أنه لا تجوز الذكاة بالنس والتطهر وبقيته
العظام مطلقا متصلين كان أو منفصلين فظاهر
حديث الصحيحين السابق^(٣) .

وقال الخنابلة لا يجوز بالنس والتطهر ، وفي
العظم روايتان عن أحمد ، والذهب الجوار^(٤)
والقول الثالث عند المالكية ، أنه تجوز الذكاة
مطلقا بالنس والتطهر منفصلين ومتصلين .

والقول الرابع عند المالكية جواز الذكاة

(١) البدائع ١٦/٥

(٢) حديث ذكره في الأوداج ، أخرجه الطبراني في
معجمه كبير ٣٥١/٨٩ - وزارة الأوقاف (مراجعة) وأورده
المجتبي في جميع الروايات ٣٤/٤ - ط القدسي وقال : فيه
عمل بن زيد ، وهو ضعيف

(٣) أخرجه عن الصدوق ٣١٥/٢ ، ونهاية المحتج ١١٣/٨

والفتح ٥٣٧/٣

(٤) الفتح ٥٣٧/٣

البسرى جلنفة حلقها من النحي الأسفل بالصوف أو غيره فمدته حتى تثبت البشرا، وتضع السكين في المذبح حتى تكون الجوزة في الرأس، ثم تُسمي الله وتشر السكين مرا مجعزا من غير نزديد، ثم ترفع ولا تنقع ولا تضرب بها الأرض ولا تجعل رجلك على عصفها.

ومصرح الشافعية باستجاب شد قوائمها وترك رجلها اليس لتسريح بشعريتها.

واندليل على استجاب الإضجاع في جميع المذبحات حديث عائشة أن النبي ﷺ أمر بكبش قرن بيا في سواد، ومبرك في سواد، وينظر في سواد فأنى به ليضحى به، فقال ها: يا عائشة، هاهي المذبة ثم قال: واشحذها بحجر ففعلت، ثم أخذها وأخذ الكبش فأضحى ثم ذبحه. (١)

قال النووي: جاءت الأحاديث بالإضجاع وجميع عليه المسلمون، وانفق العلماء على أن إضجاع الذبيحة يكون على جانبها الأيسر لأنه أسهل على المذبح في أخذ السكين باليمين وإمساك رأسها باليسار. (٢)

وقاس الجمهور على الكرش جميع المذبحات التي تحتاج فيها إلى الإضجاع.

(١) حديث عائشة: وأمر بكبش قرن . والمعركة مسلم (٣/١٥٥٢) ط الهنلي.

(٢) نيل الأوطار ١/١٣٨.

د - إحداد الشفرة قبل إضجاع الشاة ونحوها، صرح بذلك الحنفية والمالكية والشافعية (١) وانفقوا على كراهة أن يجد المذبح الشفرة بين يدي الذبيحة وهي مهابة للمذبح فما أخرجه الحاكم عن ابن عباس - رضي الله عنهما - أن رجلا أضجع شاة يريد أن يذبحها وهو يجد شفرته، فقال له النبي ﷺ: «تريد أن تميتها موتات؟ هلا حدثت شفرتك قبل أن تضجعها». (٢)

ولا تحرم الذبيحة بذلك شيء من مستحبات المذبح أو فعل شيء من مكروهاته، لأن النبي المستقل من الحديث ليس لعن في النبي عنه بل لعن في غيره، وهو ما يلحق الحيوان من زيادة ألم لا حاجة إليها، فلا يوجب القتل. (٣)

هـ - أن تضجع الذبيحة على شقها الأيسر برفق.

وذكر المالكية كيفية الإضجاع وما يسر معه فقالتوا: السنة أن تأخذ الشاة برفق وتضعها على شقها الأيسر ورأسها مشرف، وتأخذ بيدك

(١) الشرح الصغير ١/٣١٩، ونهاية المحتاج ١/١١٢.

(٢) حديث: «تريد أن تميتها موتات؟ هلا حدثت شفرتك قبل أن تضجعها» (١/١٣٨) ط دائرة المعارف الشافعية، وصححه دواته الذهبي.

(٣) الشرح الصغير ١/٣١٩، ونهاية المحتاج ١/١١٢، وانعقد

في «لنهاية» هو «كسر رقعة الذبيحة قبل أن
تزد» فإن نضج أو سبخ فسل أن تزد لم يحرم
الذبيحة لوجود التذكية شرطا لها.

وصرح المالكية والشافعية والحنابلة بكراهة
قطع عضو منها أو إلقائها في النار بعد تمام ذبحها
وقبل خروج روحها.^(١)

وصرح الشافعية أيضا بكراهة تحريكها
ونقلها قبل خروج روحها.

وقال القاصي من الحنابلة: يحرم كسر عظمها
حتى تبرد، وقطع عضو منها قبل أن تبرد.^(٢)

ثانياً - النحر :

حقيقة النحر :

٤٣ - حقيقتها قطع الأوداج في اللبة عند القدرة
على الحيوان، وهذا رأي الجمهور، وقال
المالكية: إن حقيقتها الطمس في اللبة طعاً يفضي
إلى الموت وإن لم يقطع الأوداج، وهذا إما يكون
عند القدرة على الحيوان أيضاً.^(٣)

واللبة هي الشفرة بين الشرفتين أسفل العنق
تقريباً في (ف/١).

و- موقوف الذبيحة إلى المدبح برفق - صرح
بذلك الشافعية

ز- عرض اللبة على الذبيحة قبل ذبحها، صرح
بذلك الشافعية أيضاً.

ح - وإذا كانت الذبيحة قريبة من الممرات
كالأصحية يكبر الذابح ثلاثاً قبل الضحية وثلاثاً
بعدها، ثم يقول: اللهم هذا منك وإليك
فتضد مبي، صرح بذلك الشافعية (٤)
أصحبه).

ط - كون الذبح باليد اليمنى - صرح بذلك
المالكية والشافعية.^(٥)

ي - عدم المسالفة في القطع حتى يبلغ الذابح
المخاض أو يبين رأس الذبيحة حال ذبحها وكذا
بعد الذبح قبل أن تبرد ركة، نسخها قبل أن تبرد
لما في كل ذلك من زيادة لإلام لا حاجة إليها.^(٦)
والحديث ابن عباس رضي الله عنهما «أن
النبي ﷺ نهى عن الذبيحة أن تفرس».^(٧)

قال إبراهيم الحريمي في «عريب الحديث»:
«الفرس أن يلبس الشاة فتتخيم» وقال ابن الأثير

(١) «المشرح الصغير» ٣٩٩/١، والمحرشي على العدوي

٣٩٩/٢، ومباية المحتاج ١١٢/٨، والجمهوري على

الإتباع ٢٥٠/٤، والمصنف بحديثه ٤٢٥/٦

(٢) بلغة السالك على الشرح الصغير ٣٩٩/١

(٣) حديث - ومن عن تذييلها أو تفرس - أخرجه طبراني

٢٨٠/٩ - طائفة المعارف (الشافعية) ثم قال: وهذا

إسناده صحيح

(٤) المحرشي مع العدوي ٣٩٩/١، والجمهوري على الإتباع

٢٠٨/٢

(٥) المحرشي مع العدوي ٣٩٩/٢، ومباية المحتاج ١١٢/٨

والمصنف ٣٩٩/٢

(٦) المحرشي على العدوي ٣٠١/٢، ٣٠٢/٢، والمشرح الصغير

مع نسخة السالك ٣١٤/٦

خلافاً لساير المذاهب التي تحرم نحر ما يذبح .

أدب النحر :

٤٥ - يستحب في النحر كل ما يستحب في السباح ، واختلاف المذاهب هناك هو نفس اختلافها هنا إلا أن الإبل تنحر قائمة على ثلاث معقولة اليد اليسرى .^(١)

ويذكر المالكية للنحر كيفية وهي أن يوجه الساحر ما يريد نحره إلى القبلة ويقف بجانب الرجل اليمنى غير المعقولة ممسكاً مشفره الأعلى بيده اليسرى ويقطعه في لبه بيده اليمنى سمي .^(٢)

ونقل عن أحمد أنه إن خشي عليها أتاحتها .^(٣)

وما يدل على استحباب إقامة الإبل على ثلاث عند النحر قوله تعالى : ﴿فَاذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهَا صَوَافٍ﴾^(٤) قال ابن عباس : (معقولة على ثلاثة) .^(٥)

وأحاديث منها : «أن النبي ﷺ وأصحابه

وسبق في حقيقة الذكاة الاحتياطية (ف/ ١١) أن المختصر بالنحر من الحيوانات هو الإبل عند الجمهور ، وزاد الشافعية كل ما طال عنقه ، وزاد المالكية ما قدر عليه من الزراف والفيلة ، وجوزوا الذبح والنحر مع أفضلية الذبح - في البقر وما قدر عليه من بقر الوحش وحمره وخيله وبغالته .

ثم إن خلاف الأئمة فيما يكفي من قطع الأوداج في النحر هو الخلاف السابق في حقيقة الذبح (ف/ ١٤) . إلا أن المالكية فرقوا بين الذبح والنحر فقالوا : إن الذبح يكون بقطع الخلقوم والردجين ، والنحر يكون بالعظم في اللبة طعناً مفضياً إلى الموت ، دون اشتراط قطع شيء من العروق الأربعة على الجمهور . خلافاً للحمي ، لأن وراء اللبة عرفاً متصلاً بالقلب يفضي طعته إلى سرعة خروج الروح .^(٦)

شروط النحر -

٤٤ - يشترط في صحة النحر الشرائط السابق ذكرها في الذبح ، إلا أن المالكية قالوا بشرط أن لا يكون الحيوان المنحور مختصاً بالذبح وهو ما عدا الأصناف الثمانية . فلو نحر ما يختص بالذبح الغير ضرورة حرم النحر والحيوان المنحور

(١) البدائع ١١/٥ ، ونهاية المحتاج ٨/ ١١١ ، وانفتح بحاشيته ٤٧١/١

(٢) التلخيص الصغير مع بلغة طهناك ٣١٩/١

(٣) الفتاوى بحاشيته ٤٧٥/١ ، والإقناع بحاشية البجيرمي ٣٥٠/١٤

(٤) سورة الحج ٣٦/

(٥) ابن ابن عباس أخرجه البيهقي (٥/ ٢٣٧) ط دائرة المعارف فقهانية .

(٦) الحاشي على المعصومي ٣١٩/٢ ، ٣٠٢ ، والشرح الصغير مع بلغة المالكي ٣١٤/١

كانوا يحرقون البدنة معقولة السرى قائمة على ما بقي من قوائمه^(١).

ومنها ماورد عن زياد بن جابر أن ابن عمر أتى على رجل وهو يحد ويدنه بركة، فقال: «يعنها فيما مقيدة سنة نبيكم ﷺ»^(٢) مكر وهات النحر:

٤٦ - بكروه في النحر جميع المكر وهات التي سبق ذكرها في المديح.

الذكاة الاضطرابية:

٤٧ - الذكاة الاضطرابية هي الحرج في أي موضع كان من ابدن عند المعز عن الحيوان. أي كأنها صيد، فتستعمل للصورة في المعجوز عنه من الصيد والأنعام، ونسب هذه الحالة: المعز.

ذهب جمهور الفقهاء (الحنفية والمالكية والحنابلة) إلى أن لحم الحيوان بذكاة الضرورة لأد المديح إذا لم يكن مقدورا، ولا بد من إخراج الدم لإزالة المحرم وهو الدم المسموح وتطبيب اللحم، فيضام سبب للمديح عدمه وهو الإخراج. لأن التكليف بحسب الوضع.

(١) حديث «أن علياً رضي الله عنه وأصحابه كانوا يحرقون البدنة معقولة السرى قائمة على ما بقي من قوائمه» أخرجه أحمد (٢٧١/٢٧١)، ترمذ (٢٧١/٢٧١)، بنحو حرب عبد عباس وأورده ابن حجر في الفتح (٥٥٢/٢٧١) ط السلفية وصححت عنه.

(٢) حديث زياد بن جابر عن ابن عمر أخرجه البخاري: الفتح (٥٥٤/٢٧١) ط السلفية، ومسلم (٩٥٦/٢٧١) ط الحلبي، واللفظ شتم.

فمن توحش حد وإن أهلي بعد أن كان إنسيا أو مسانبا، أو نذ بعير (تسرد) أو تودي في بشر ونحوه. ولم يمكن الذكاة الاختيارية أي عجز عن دبحه في الحلق فذكاته حيث يصاب بأي جرح من بدنه، ويشمل حبس الذكاة كصيد الطائر أو الحيوان المشوحش، حديث رافع بن خديج، قال: كنا مع رسول الله ﷺ في سفر، فذبح بعير من إبل النعم، ولم يكن معهم خيل، فمروا رجلا بهم فحبسه، فقال رسول الله ﷺ: «إن هذه إبلهم أو أريد كأود السوحش فإذا غلبكم منها شيء فافعلوا به هكذا»^(١).

وسواء نذ البعير أو البقرة أو النشاة في الصحراء أو في المصرا، فذكاتها المعقر، وبه قال علي وابن مسعود وابن عمر ومن عباس وعائشة رضي الله عنهم.

قال الكناشي: «إن نذت الشاة في المصرا فذكاتها المعقر، لأنه لا يقدور عليها، وإن نذت في المصرا لم تجز عقرها، لأنه يمكن أخذها، إذ هي لا تدفع عن نفسها فكان المديح مقدورا عليه فلا يجوز العقر، وهذا لأن العقر يخلط من الذبح والمقدرة على الأصل تمنع إصير إلى الخلف.

ثم لا خلاف في الذكاة الاضطرابية بالسهم والرمح والحجر والخشب وأدواته، وأما إذا لم

(١) حديث وضع من حديث «إن هذه نهائم أو أريد» أخرجه البخاري: الفتح (٥٢٨/٢٧١) ط السلفية، ومسلم (٩٥٨/٢٧١) ط الحلبي.

يخرج فلا يهل أكله^(١) لما روي أن رسول الله ﷺ سئل عن النصيد بالمراض، فقال عليه السلام: وإذا أصاب بحدته فكل وإذا أصابه بمرضه فقتل فإنه وفيه فلا تأكل^(٢).

وقال المالكية: إن جميع الحيوانات المستأنسة إذا شردت وتوحشت فإنها لا تؤكل بالعقر عملاً بالأصل، وقال ابن حبيب إن توحش غير البقر لم يؤكل بالعقر، وإن توحش البقر جاز أكله بالعقر، لأن البقر لما أهمل في التوحش ترجع إليه، أي شبهها بغير الوحش.

وإن وقع في حفرة عجز عن إخراجها فلا يؤكل بالعقر، وقال ابن حبيب: يؤكل الحيوان المزدري المعجوز عن ذكاته بقر أو غيره بالعقر صيانة للأموال^(٣).

والتفصيل: (ر: صال وصيد).

ذكاة ما ليس له نفس مسألة:

٤٨ - سبق بيان أن ما ليس له نفس مسألة

(١) البدائع ١٣/٥، وتبيين الحقائق ٦/٥٤، ٥٨، وروضة الطالبين ٢/٢٤٠، ومبسطة المحتاج ١٨/١١٣، ومنه المحتاج ١٤/٢٦٢، والمغني ٨/٥٥٨ - ٥٥٩، والفتاوى ٢/١٢٧ - ٥٤٨، وقيل الأوطار ٨/١٦٨، في مصطلح الحلي.

(٢) حديث، وإذا أصاب بحدته فكل، وإذا أصاب بمرضه فقتل، فإنه وفيه فلا تأكل، أخرجه مسلم ٣/١٥٣ - ط الحلي.

(٣) المسروق ٢/١٠٣، وبإضافة المسالك ١/٢١٥، وبإضافة المنهاج ١/٢٦٩.

وتفصيل الخلاف في ذلك أن جتين الذكاة الذي خرج بعد تذكيتهما له حالتان^(١).

(١) حديث: وأكلت لما ميتان وميتان... سيق لخرجه (ل: ٩).

(٢) بدائع الصالح ٥/١٢، ١٣، وحاشية ابن عثيمين ٥/٢٩٢، والشرح الصغير ١/٣٢٦، والإيضاح بمحاشية الجيعمي ٤/٣٥٥، ٣٥٦، والفتح ٣/٤٤١.

(٣) المغني ١٢/٣٢٣، ٣٢٤، والفتح ٣/٣٥٥.

(الحالة الأولى) : أن يخرج قلب نفع الروح فيه بأن يكون علقه او مضغة او جيبنا غير كامل الخلقه فلا يحل عند الجمهور لأنه ميتة ، إلا فلا يشترط في الموت تقدم الحياة قال تعالى : ﴿وكنتم أمواتا فأحياكم ثم يميتكم﴾^(١) فمعنى قوله ﴿كنتم أمواتا﴾ كنتم مخلوقين بلا حياة ، وذلك قبل أن تنفع فيهم الروح .

(الحالة الثانية) : أن يخرج بعد نفع الروح فيه بأن يكون جيبنا كامل الخلقه - أشعر أو لم يشعر - وهذه الحالة صوري .

الصورة الأولى : أن يخرج حيا حياة منفردة فتجب تذكيته فإن مات قبل التذكية ، فهو ميتة اتفاقا .

الصورة الثانية : أن يخرج حيا كحياة مذبوح فإن أدركنا ذكاته وذكيته حل اتفاقا ، وإن لم ندرك حل أيضا عند الشافعية والحنابلة لأن حياة المذبح كلاً حياة فكانه مات بتذكية أمه ، وينحو هذا قال أبو يوسف ومحمد .

ويشذذ قال المالكية أيضا ، نكحهم اشتراطوا في حله حيثشذ أن يثبت شعر جسده وإن لم يتكامل ولا يكفي شعر رأسه أو عينه

الصورة الثالثة : أن يخرج ميتا وعلم أن موته كان قبل تذكية أمه فلا يحل اتفاقا ، ويعرف موته قبل ذكائه بأمور منها : أن يكون متحركا في

بطونها فتضرب فتسكن حركته ثم تذكي ، فيخرج ميتا ، ومنها : أن يخرج رأسه ميتا ثم تذكي .

الصورة الرابعة : أن يخرج ميتا بعد تذكية أمه بعلقة لتواني التذكي في إخراجها ، فلا يحل اتفاقا للشك في أن موته كان بتذكية أمه أو بالاشتقاق للتواني في إخراجها .

الصورة الخامسة : أن يخرج ميتا عقب تذكية أمه من غير أن يعلم موته قبل التذكية فيقلب على الظهر أن موته بسبب التذكية لا بسبب آخر . وهذه الصورة محل خلاف بين الفقهاء ، فالمالكية والشافعية ، والحنابلة ، وأبو يوسف ، ومحمد ، وجهور الفقهاء من الصحابة وغيرهم يقولون إنه لا بأس يأكله .

غير أن المالكية اشتراطوا الإشعار ، وهو مذهب كثير من الصحابة . ودليل الجمهور قول النبي ﷺ : ذكاة الحنئين ذكاة أمه^(٢) وهو يقتضي أنه بتذكي بذكاة أمه ، واحتجوا أيضا بأنه تبع لأمه حقيقة وحكما ، أما حقيقته فظاهر ، وأما حكما فلأنه يباع ببيع الأم ، ولأن جبين الأمة يعتق بعقها وإحكام في التبع يثبت بعلقة الأصل ولا تشترط له علة على حدة لئلا يتقلب التبع أصلا

(١) حديث : ذكاة الحنئين ذكاة أمه . أخرجه أبو داود (٢٥٢/٤) - لمحقق عزت عبيد دعلج والحاكم (١/١١٨) - ط دائرة المعارف العثمانية من حديث حمير بن عتبة ، وصححه الحاكم . ووافقه الذهبي .

(٢) سورة البقرة / ٢٨

الذبايح أهلاً للذكاة ليس بشرط، وقد يفرق بين
حادثة الفتوى واللفظة بأن الذبايح في الأولى غير
الملك قطعاً وفي الثانية يحتمل.^(١)

وأفاد ابن عابدين أن بين مسألة البازي
ومسألة المذبوح في البستان فرقاً وهو أن البازي
الذي طبعه، الاصطياد طاهر حاله أنه عبر مرسلاً
وعبر مملوك لأحد بخلاف الذبايح في بلاد
الإسلام فإن الطاهر أنه تحل ذبيحته وأنه سمي -
واحتيال عدم ذلك موجود في اللحم الذي يباع
في السوق وهو احتمال غير معتبر في التحريم
قطعاً.

وأفاد أيضاً أن مسألة البعير الذي وجد
مذبوحاً قيدت بقيدتين: الأولى: أنه لا يكن قريباً
من الماء لأنه إذا كان قريباً منه احتل أنه وقع فيه
فأخرجه صاحبه منه فذبحه على ظن حياته فلم
يتحرك ولم يخرج منه دم فتركه لعنه بموته
بالماء، فلا يتأني احتمال أنه تركه إبادة للناس،
والقيد الثاني: أنه وقع في القلب أن صاحبه فعل
ذلك إبادة للناس، والمقصود بالوقوف في القلب
الظن الغالب لا مجرد الخطور فيه لا يترتب عليه
حكم.

وأفاد أيضاً أنه يجب التفرقة بين ما لو كان
الموضع الذي وجد فيه المذبوح يسكنه ويسلك
فيه من لا تحل ذكاته كالحومسي أولاً، ففي

وذهب أبو حنيفة ووزعوا الحسن بن زياد إلى
أنه لا يحل لقوله تعالى: ﴿حرمت عليكم
الميتة﴾^(٢) والجنين الذي لم يدرك حياً بعد تذكية
أمه ميتة، وما يؤكد ذلك أن حياة الجنين مستقلة
إذ يتصور بقاؤها بعد موت أمه فتكون تذكيته
مستقلة.

هل يشترط العلم بكون الذبايح أهلاً للذكاة:
٥٠ - قال الزيني: لو أن يازياً معلماً أخذ صيداً
فقتله ولا يدري أرسله إنسان أولاً، لا يؤكل
لوقوع الشك في الإرسال، ولا إبادة بدونه،
وإن كان مرسلاً فهو مال الغير فلا يجوز تناوله إلا
بإذن صاحبه، حكى ذلك عن الزهلي صاحب
الدر المختار، ثم قال: وقع في عصرنا حادثة
الفتوى وهي أن رجلاً وجد ثيابه مذبوحة بيته
فهل يحل له أكلها أولاً؟ ومقتضى ما ذكره
الزهلي أنه لا يحل لوقوع الشك في أن الذبايح
من محل ذكاته أولاً، وهل سمي الله تعالى عليها
أولاً؟ لكن في الخلاصة في اللفظة: إن
أصاب قوم يعبدون مذبوحاً في طريق البداية ولم
يكن قريباً من الماء ووضع في القلب أن صاحبه
فعل ذلك إبادة للناس فلا بأس بأخذه والأكل
منه، لأن الثابت بالدلالة كالثابت بالصريح.
وهذا من صاحب الخلاصة يدل على إبادة
الأكل بالشريعة المذكورة. فعلم أن العنم يكون

(١) الدر المختار بحاشية ابن عابدين ٥/ ٣١٦، ٣١٧.

(٢) سورة النساء: ٣.

ذبح بطريق غير مشروع لا يجوز أكله، لأنها إذا لم تؤكل من المسلم فمن الكتابي أولى، وأما ما قاله ابن العربي من جواز أكل غنوقه الكتابي فقد دبره عليه

قال ابن جزى: إذا غاب الكتابي على الذبيحة فإن علمنا أنهم يدعون أكلها، وإن علمنا أنهم يستحلون الميتة كنهاري الأندلس، أو شككنا في ذلك لم نأكل ما غابوا عليه، ولا ينبغي للإنسان أن يقصد الشراء من ذبايح اليهود وينهى المسلمون عن شراء ذلك منهم، وينهى اليهود عن البيع منهم، ومن اشترى منهم فهو راجل سوء ولا يفسخ شراؤه، وقال ابن شعبان: أكره قديد الروم وجبنهم لما فيه من أبقعة الميتة. قال القرافي: وكراهيته عمولة على التحريم تشوت أكلهم الميتة، وأنهم يخفون البهائم ويضربونها حتى تموت. (١)

ذبح

و: ذبايح

المخالفة الأولى لا يؤكل بخلاف الحالة الثانية. (٢)

ويستاسب هذا حاقى كتاب الإقناع في مذهب الشافعي وهو أخيره فاصق أو كتابي أنه ذبح هذه النشاة مثلاً حل أكلها لأنه من أهل الذبح، فإن كان في البلد مجوس ومسلمون وجهل ذابح الحيوان هل هو مسلم أو مجوسي لم يحل أكله للشك في الذبح المبيع والأصل عدمه، فكس إن كان المسلمون أغلب كما في بلاد الإسلام فينبغي أن يحل، وفي معنى المجوسي كل من لم يحل ذبيحته. (٣)

وفي كتاب المقنع في المذهب الحنبلي وإذا لم يعلم اسم الذابح أم لا، أو ذكر اسم غير الله أم لا، فذبيحته حلال، لأن الله تعالى أباح لنا كل ما ذبحه المسلم والكتابي وقد علم أننا لا نفق على كل ذابح. (٤)، وقد أخرج البخاري عن عائشة رضي الله عنها أنهم قالوا: يا رسول الله إن قومنا هم حديثو عهد بشرك يأتونا بلحم لا ندري أفكروا اسم الله أم لم يذكره قال: وسموا عليه أنتم وكلوه. (٥)

غنوقه الكتابي:

٥٩. اتفق الفقهاء على أن غنوقه الكتابي وما

(١) حاشية ابن عابدين على إسناده المختار ٥/١٠٩، ٣٠٧.

(٢) مجوسي على الإقناع ١٤٦/٢.

(٣) المقنع بمحلته ٣/٥٤١.

(٤) حديث عائشة سبق تخريجه بهذا المعنى (ر: ف/ ٣١).

(٥) سائفة الموحدين على الرقابي ٣/ ١١ - ١٥، والقرافيون

الفتحية ص ١٨٥

الأصابع، فهي تشمل الذراع بالمعنى الأول، كما تشمل العضد والكف. فذراع الإنسان جزء من يده. وتطلق اليد على الإحسان والقدرة على سبيل التجوز، فيقول: يده عليه، أي سلطانه، والأمرييد فلان، أي في تصرفه.^(١)

ذراع

التعريف :

١ - الذراع في اللغة تطلق على معنيين :

الأول : اليد من كل حيوان، لكن الذراع من الإنسان من المرفق إلى أطراف الأصابع. وقال بعضهم : (هي الساعد الجامع لمعظمي الزند. والزند وصل طرف الذراع بالكف) وذراع اليد تذكر وتؤنث.

الثاني : ذراع القياس التي تقاس بها المساحة، يقال : ذرعت الثوب ذراعاً أي قسته بالذراع، وتجمع على أذرع وذراعان.

وذراع القياس أنثى في الأكثر، وبعض العرب يذكرونها.

وتستعمل في الاصطلاح بالعلمين المذكورين.^(٢)

الألفاظ ذات الصلة :

أولاً : بالنسبة للمعنى الأول :

أ - اليد :

٢ - اليد في اللغة من المنكب إلى أطراف

(١) المعجم المنير، وإسلام العرب، مادة ذراع، وكشاف القناع ١/٥٠٤، وصحح لأحمد بن حنبل ٢/٢٨٣

(٢) المعجم المنير في المادة، والبستاني ٤/١، المحطاب

١/١٩٦، وكشاف القناع ١/٩٨، ومغني المحتاج ٢/١٠٢

(٢) المعجم المنير مادة (رذق)، والبناء على المقدمة ١/١٠٩، والمحطاب

١/١٩٦، وعواهر الإكمال ١/١٤٤

(٣) الأشمل جيل يقاس به وهي مبطنة مبرية (مكشنة)

الذراع في الوضوء، لقوله تعالى: ﴿وَيَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ﴾^(١).

والمراد بجمع طرف الساعد والعقد، أو هو أعز عظم الذراع المتصل بالعقد فشملت الآية كل المرفق إلى المرفق، وإنما اختلفت في فرضية غسل المرفق نفسه فأخبرهم وهم الشافعية والحنبلة وأكثر الحنفية والمشهور عند المالكية أن المرفق يجب غسله كذلك. فمدعى قوله تعالى: ﴿إِنِّي لَمُرْفِقٌ﴾ مع المرافق، لحديث أبي هريرة أنه توضأ فغسل يديه حتى أشرع في المصليين ثم قال: وهكذا رأيت رسول الله ﷺ يتوضأ^(٢).

وقال زهر من الحنفية ومالك في رواية: إنه لا يجب غسل المرفقين، لأن الغاية لا تدخل تحت الغنى، فالمرقد لا يدخلان في الغسل، كما لا يدخل النبل في الغسل^(٣) في قوله تعالى: ﴿وَأَتُوا الصِّيَامَ إِلَى النَّبْلِ﴾^(٤).

(١) سورة المائدة: ٦

(٢) حديث أبي هريرة، أنه توضأ فغسل يديه... أخرجه مسلم (٢١٦/١) - ط الخليلي

(٣) انشأ على بداية (١/١٠٦)، ١٠٩، ونادى لكسبي (٤/١) - ومواف أحسن المطبوعات (١/١٩٩)، ومقتضى المحتاج (١/٥٢)، وأسنن الطالب شرح روض الطهارة (١/٢٢٢).

وكشاف المقام (١/٩٦)

(٤) سورة البقرة: ١٨٧

عشره. فحصل من هذا أن المرفق عشرة آلاف ذراع^(٥).

ب - المين والفرسخ والريد :

٥ - الميل بالكسر عند العرب يطلق على مقدار مدى النسر من الأرض كما نقله فصاح عن الأزهري. وعند القدماء من أهل الهيئة هو ثلاثة آلاف ذراع. قال في انصباح: والفرساح لمضي، لأنه تقفوا على أن مقداره ستة وتسعون ألف أصبع. ولكن القدماء يقولون: الذراع اثنان وثلاثون أصبعاً، والمحدثون يقولون: أربع وعشرون أصبعاً.

أما الفرسخ فهو ثلاثة أميال، والريد أربعة فرسوخ أي اثنا عشر ميلاً^(٦).

الأحكام التي تتعلق بالذراع :

الذراع بالمعنى الأول - أي الساعد - ذكره الفقهاء وبينوا أحكامها في مسائل يذكر منها مايلي.

أ - غسل الذراعين في الوضوء -

١ - لا خلاف بين الفقهاء في وجوب غسل

(١) المصباح المتبرعان - احمد. ونظر الأحكام المطلوبة للورد في (١٥٢، ١٦٣) حيث أورد كشوح الذراع في العهد الإسلامي

(٢) المصباح الشيم مراد - رسال - فرسخ - برد، وجواهر الإكتفاء (١/٨٨)، ومقتضى المحتاج (١/٢٦٦)، وكشاف المقام (١/٤١١)

وتفصيل الموضوع مع أدلة الجمهور نظر في مصطلح: (وضوء).

ب - افتراض الذراعين في الصلاة -

٧ - يكره التحصيل أن يفترس ذراعيه في الصلاة، أي بسطهما في حالة السجدة عند الفقهاء^(١) وذلك حديث نُسِىَ رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: ﴿اعتدلوا في السجود، ولا يسبط أحدكم ذراعيه انبساط الكلب﴾^(٢).

وتسعيبه في مصطلح: (صلاة) بحث ما يكره فيها.

ج - الجنابة على الذراع :

٨ - اتفق الفقهاء على أن من قطع ذراع إحدى من الفصص، أي المرفق، فضي التعمد قصاص، وفي الخط نصف اليد.

واختلفوا في قطع الذراع أو كسره من غير المتعمد :

فيري الخنثية والشافعية وهو رواية عند إحسانه أن من جنى على ذراع إنسان فكسرها فلا قصاص فيه ولا دية معينة؛ عمداً كان أو

(١) حاشية ابن عابدين ١٣٠١، ولا خيار لتبطل الخيار للموصوف ٦١٠٠، مدافع معاصي للكشاف ١/ ٢١٠.

(٢) وضع البخاري ٣٠١٢، وكشف الذراع ٣٧١.

(٣) معناه: واعتدلوا في السجود، أخرجه البحري: (المج ١/ ٣٠٦ ط السفة).

خساً، بل يحب فيها حكومة عدل،^(١) وذلك لأنواع تحقيق المبادئ، وهي الأمل في جردن الغصاص، لأنه قد يكسر زيادة عن عصور الجاني، أو يقيم حمل فيه، فيرد فيه تقدير معين من الذية^(٢).

يكن الجنابة صرحوا بأن في كسر الزند أربعة أمه، لأنه عطيان. قال ابن قدامة: الصحيح إن شاء الله أنه لا تقدير في حراح أبداً غير الخمسة: الضلع، والرفق، والرس، لأن التقدير يست بالنويف، بمقتضى الدليل وحرب الحكومة في هذه الأعضاء، وإنما حاشية في هذه الأعضاء لقصص، عسر رضي الله عنه، فعيا عذاها يعني على مفسد الدليل^(٣).

وفي السردية تشابة عند الحابلة في الذراع من إن. إذا حده ذلك مفسد، أن في على ما كان عليه من غير أن يعبر عن صفته. وإن ما ينجر فيه حكومة عدل^(٤).

وهذه المالكية إلى أنه يفاد في كسر العظام إلا ما يعطى خطره كالرقبة والقدم والصلب.

(١) الحكومة هي ما يجب في الجنابة الوضوء غير ما دور العسر غير لسه أو أثر مقدر، ونسوة لظهورها خط مصطلح حكومة عدل.

(٢) ابن عابدين ٣٥٣/٥، ٣٥٤، مد به المعهد ٢٢٥/٢، وجماعر الاكتفاء ٢/ ٣٠١، ٢٠٢، والمف ١٧٨/٨، مصر المصالح ١٨٤.

(٣) اتفق لأثر قدامة ٥٣١/٨، ٥٣٢.

(٤) كشف الضاع ٥٧/٦، ٥٨.

(٥) بداية المشهد ٢٢٥، وجماعر الإكثير ١١/ ٢٩٠.

وتعصبه في مصطلح : (دية ، وقصاص ،
وحناية).

ثانيا - الذراع بالمعنى الثاني

الذراع بالمعنى الثاني ، أي ما نفاس بها ،
ذكرها الفقهاء في مسائل منها مايلي

ذرية

التعريف :

١ - الذرية : إم فعية : من الذر : أي صغار
السم أو أوفسولة : من اذره وهو خلق أمدلت
الهمزة به ، ثم قنت التوابع ، وأدغمت الياء في
الياء ، ولجمع ذريات وذرازي ، ومعناه : في
اللغة : بيل : سبل النخلين ، وقيل : هي ولد
الرجل ، وقيل : من أسماء الأضداد نحي : تارة
بمعنى ، النساء^(١) قال تعالى في قصة نوح :
(وَجَعَلْنَا ذُرِّيَّتَهُ هُمُ الْبَاقِينَ) ^(٢) ونحي : تارة
بمعنى الأبناء ، والأحاديث^(٣) كما في قوله تعالى :
(وَأَيُّهُمْ أَلَّا جَاءَنَا ذُرِّيَّتُهُمْ فِي الْفُلِكِ
نُحِشُونَ) ^(٤)

والاصطلاح الشرعي لا يخرج عن المعنى
اللفظي .

أ - تقدير الماء الكثير :

٩ - قدر لغتها ، الماء الكثير والفيل بالذراع فيما
إذا حالطه حاسة ، بمصطلح ذلك في مصطلح .
(مياه) .

ب - تحديد مسافة السفر :

١٠ - المسافر له أحكام خاصة ، كحواز الإفطار ،
وقصر الصلاة الرباعية ، وحواز الحج على
المتن ثلاثه أيام ، وسقوط الجمعة والعديد
ونحوه

والأصل فيه قوله تعالى : (إِنَّ اللَّهَ رَضِعَ عَنْ
الْمَسَافِرِ الصَّوْمَ بِشَرِّ الصَّلَاةِ) ^(١)
وختلف الفقهاء في تحديد السفر الذي ثبت
له هذه الأحكام .

وتمتدح ل ذلك في صلاة المسافر ، والنصيب ،
المسبح على الخفين .

(١) الكلمات ٢ / ٣٦٦ = مجمع من اللغة

(٢) سورة الصافات : ٧٧

(٣) نهار القرطبي ١٥ / ٢٤

(٤) سورة يس : ٤٣

(١) حديث : (إِنَّ اللَّهَ رَضِعَ عَنْ الْمَسَافِرِ الصَّوْمَ بِشَرِّ

الْعَمَلِ لِأَنَّهُ أَخْرَجَهُ مِنْ مَدِينَتِهِ) (٣ / ٨٥ ط الخفي) من

حديث أبيه عن مالك الكوفي ، وقال : حدثت حسن

الألفاظ ذات الصلة :

أ - الأولاد :

٢ - الأولاد جمع ولد، ويطلق على الذكر والأنثى.^(١)

ب - النسل :

٣ - النسل في الأصل عبارة عن خروج شيء عن شيء مطلقا، وهو أعم من الأولاد والذرية.

ج - العقب :

٤ - العقب هو الولد : من أعقب الرجل إذا مات وخلف عقباً أي ولداً.^(٢)

د - الأحفاد :

٥ - الأحفاد أو الحفدة يقتضين : يطلق في اللغة : على ولد الولد، وعلى الأعمام، والخدم، والأختان، والأصهار، والمفرد : حفيد وحفيد.^(٣)

هـ - الأسباط :

٦ - الأسباط : جمع سبط، وهو ولد الأب والابنة.^(٤)

الحكم التكليفي :

٧ - ذهب جمهور الفقهاء (الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة) إلى أن الذرية تتناول البنين، والبنات، فإذا وقف على ذرية دخل فيه أولاد البنات، لأن البنات ذريته، وأولادهن ذرية له حقيقة، فيجب أن يدخلوا في الوقف، ودل على صحة هذا قول الله تعالى : ﴿وَنُوحًا هَدْيًا مِنْ قَبْلِ رَبِّهِ دَاوُدَ وَسُلَيْمَانَ﴾ إلى قوله : ﴿وَعِيسَى﴾^(١) وهو من ولد بنته، فجعله من ذريته . وكذلك ذكر الله قصة دعيس^٢ وإبراهيم^٣ وموسى وإسماعيل^٤ ، وإدريس^٥ ثم قال : ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ مِنَ النَّبِيِّينَ مِنْ ذُرِّيَةِ آدَمَ﴾^(٦) وعيسى معهم.^(٧)

وقال الحنفي : لا يدخل أولاد البنات في الوقف على الذرية.

واستدل بأن الله تعالى قال في كتابه العزيز : ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمُ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَى﴾^(٨) فدخل فيه أولاد البنين دون أولاد البنات وهكذا كل موضوع ذكر فيه الولد في الإرث والتمتع يدخل ولد البنين دون ولد

(١) سورة الأنعام / ٨٤ - ٨٥

(٢) سورة مريم / ٥٨

(٣) النبي لإبراهيم عليه السلام / ٦١٥ ، طبرسي / ١ - ٤ ، ابن عسكرو / ١٣٣ ، حاشية السلسولي / ١ / ٩٢ ، شرح

القرطبي / ٢ / ٨٩

(٤) سورة النساء / ١١

(٦) تاج المروس والمصباح المير

(٧) المحكمات / ٢ / ٣٦١

(٨) عوار الصالح

(٩) المعجم الرميطة مادة : وسد

أثبات، والمذرية والنسل في حكم الأولاد.^(١)

بنظر التفصيل في مصطلح: (ولد) وباب الوقف.

ذرق

١ - الذرق في اللغة عره الطائر، من ذرق الطائر يذرق بكسر الراء وضمها ذرق وذرقا إذا رمى بسلاحه، وهو من الطائر كالنخوط من الإنسان، وقد استعار في الثعلب والبع.^(٢)
ويطلق في اصطلاح الفقهاء على المعنى اللغوي نفسه.^(٣)

الألفاظ ذات الصلة :

٢ - الحرة والذرق والحنى والبع والروث والنحو والعذرة ألقاها تطلق على فضلة الحيوان الخارجة من المدير. والفرق بين هذه الألفاظ كما جاء في ابن عابدين أن الروث يكون للفرس والبغل والحمير، والحنى للبع والغنم، والبع للإبل والغنم، والحرة للطيور، والنحو للكلب، والعذرة للإنسان، والروث يطلق على الروث والغبية.^(٤)

ذرعات

ر: مثلي



(١) لسان العرب والمصباح المنير ومن اللغة في اللغة.

(٢) ابن عابدين ١/ ١٤٧، ٢١٣، وسلسلة القليوبي ١/ ١٨٤.

(٣) حاشية ابن عابدين ١/ ١٤٧، المصباح (راجع).

(٤) الغني ٥/ ٦٦١ - ٦٦٣.

ومع ذلك فقد صرحوا بأنه يعنى عن ذوق الطيور المأكولة اللحم، سواء أكان قليلا أم كثيرا على الأصح عند الشافعية لمشقة الاستئذان عنه. وفي رواية لا يعنى عن كثيره.

وفرق بعضهم بين الصلاة وغيرها، فقالوا بالمفروعة في الصلاة مطلقا، وفي خارج الصلاة يعنى عن قليله ولا يعنى عن كثيره. (١)

ثانيا - ذوق الطيور التي لا يؤكل لحمها:

١ - جمهور الفقهاء على أن ذوق الطيور التي لا يؤكل لحمها، كالباقر والشاهين والرخم والغراب والحدأة نجس، وهذا قول المالكية والشافعية والحنابلة، وهو الأصح والمعتمد عند الحنفية، لأنه مما أحاطه طبع الحيوان إلى تنزها وقسا. (٢)

وفي رواية الكرخي أنه طاهر عند أبي حنيفة وأبي يوسف خلافا لمحمد. واستدلوا بطهارته بأنه ليس لما ينفصل من الطيور تنزها ورجحوا رافحة.

- إرساله من الطريق الذي روي، ولكن ذكر ابن أبي حاتم الرزقي في علل الحديث (٢٦/١) ط السلفية طريقة أخرى له وهو أبو عقول

(١) حاشية الطليوسي ١٨٤/١، ومغني المحتاج ٧٩/١، ١٩٣.

والفتي لابن تيمية ٨٨/٢

(٢) ابن حبيب ٢١٤/١ - غنية على الحديث ٧٤٧/٩، والاعتبار ٣٤/١، ومغني المحتاج ٧٩/١، وفتاوى

١٨٤/١، والفتي ٨٦/١، وكشاف الفتاوى ١٩٣/١، وجواهر الإكليل ٩٠/١، ٢٦٧.

وحاشية الدرر ١٨٦/١

وهذا في الغالب. وقد يستعمل بعضها مكان بعض نوحا، كما ورد في عبارات الفقهاء. (٣)

الحكم الإجمالي:

أولا: ذوق الطيور التي يؤكل لحمها:

٣ - ذوق الطيور مما يؤكل لحمه، كالحمام والعضافير، طاهر عند جمهور الفقهاء (الحنفية والمالكية وهو الظاهر عند الحنابلة) وذلك لعدم البلوى به بسبب اشتلاء الطرق والخانات بها. وإجماع المسلمين على ترك الحمام في المساجد. وعلى ذلك فإن أصاب شيء منه بدن الإنسان أو ثوبه داخل الصلاة أو خارجها لا يفسد صلاته ولا ينجس ثوبه. (٤)

واستثنى الحنفية والمالكية من هذا الحكم خمر الدجاج والبط الأهلي، لأنها يتغذيان بنجس فلا يخلو خروجهما من الثمن والقلا. (٥)

وقال الشافعية - وهو رواية عن أحمد - بنجاسة خمر الطيور، سواء أكان من مأكول اللحم، أم من غيره، لأنه داخل في عموم قوله ﷺ: «تنزهوا من البول» (٦) ولأنه رجيح فكان نجسا كرجيع الأضي.

(١) ابن حبيب ١٨٧/١، وجواهر الإكليل ٩٠/١، ٢٦٧.

ومغني المحتاج ٧٩/١

(٢) الاعتبار ٣٤/١، وجواهر الإكليل ٢١٧/١، وكشاف

الفتاوى ١٩٣/٩، ١/٤، والفتي لابن قدامة ٨٩/٢

(٣) الاعتبار ٣٥/١، وجواهر الإكليل ٩٠/١

(٤) حديث: «تنزهوا عن البول» أخرجه الدرر ١٢٧/٩

- طحار المحضين من حديث أنس بن مالك، وصوب -

تخفى فيه. فإن أصابه شيء من دم بطنه يريقها ثم قصعته يريقها^(١) وروى أن ابن عمر كان بسجد فيخرج يديه فيضعهما بالأرض، وهما يضطربان دما من شقاق كان في يديه، وعصر بثره فخرج منها شيء من دم وفتح فمسحه بيده وصلى ولم يتوضأ.

وعلى ذلك إن صلى وفي ثوبه نجاسة، وإن قلت، أعاد^(٢).

وفي رواية عن أحمد أنه يخفى عن يسير الشيء والنذري وربى البغل والحماد وسباع البهائم وسباع الطير. قال القاضي أبو يعنى: وكذلك الحكم في أبواها وأرواتها لأنه يشق التحرز عنه^(٣).

أما الخنفة فعلى الرواية بنجاسة الذوق، اعتبره أبو حنيفة وأبو يوسف من النجاسة الخفيفة لأنها تفرق في الهواء وانحامي عنه متصفاً، واعتبره محمد من النجاسة الغليظة، لأن التخفيف للضرورة، ولا ضرورة هنا، لعدم محافظة هذه الطيور للناس^(٤).

وعلى ذلك يعني قدر ما دون ربع الثوب أو البदन النصاب يترق الطيور غير مأكولة اللحم عند أبي حنيفة وأبي يوسف، ولا يعني أكثر من قدر السدرهم عند محمد بناء على أصل الخنفة

ولا ينحى شيء من الطيور عن المساجد فعرفنا أن حره الجميع ظاهر ولأنه لا فرق في الحره بين ما يؤكل لحمه وما لا يؤكل لحمه^(٥).

٥ - وعلى القول بنجاسته - كى ذهب إليه الجمهور - قال المالكية: يعني عمداً أصاب منه الثوب أو البदन مقدار ما يصعب وشق الاحتراز عنه، بأن يكون مقدار السدرهم أو أقل في المساحة^(٦).

وإن الشافعية: يعني عن قليله لعدم البلوى ويعسر الاحتراز عنه، ولا يعني عن كثيره لندوره وعدم مشقة الاحتراز عنه^(٧).

ويعرف الكثرة والقلّة عندهم بالعادة الغالبة، فما يغلب عادة التلطّخ به ويعسر الاحتراز عنه عادة قليل، وما زاد عليه كثير^(٨).

وقدال الخنابلة: لا يعني عن يسير شيء من النجاسات إلا إذا كانت دماً أو فيها يسيراً عما لا يفتش في نظر الشخص، لأن الأصل عدم التمسك عن النجاسة إلا ما خصه النذيل، ولم يوجد إلا في الدم والقريح فقد روي عن عائشة أنها قالت: (ما كان لإحدانا إلا ثوب واحد

(١) حديث مائة. وما كان لإحدانا إلا ثوب واحد. أخرجه

أبو داود (٦٥٤/١) - تحقيق حزب جيد دعاء

(٢) المنى ٧٧/٢، ٧٨، وكشاف القناع ١/١٩٢، ١٩٤

(٣) كشاف القناع ١/١٩٣، ١٩٤، والمنى لأين قدامة ٢/٢٨٦

(٤) البناية على الخنفة ١/٢٤٦، ٢٤٧

(٥) البناية على الخنفة ١/٢٤٧

(٦) حواشي الإكامل ١/١١١، وحاشية المدسوبي ١/٧١، ٧٢

(٧) حاشية القلوبي ١/١٨١، وبناية المحتاج ٢/٢٦٦، وسنن

المحتاج ١/٧٩، ٩٢

(٨) الترمذ في مسابقة

من التفرقة بين النجاسة الحقيقية والنجاسة الغليظة.

ويعرف قدر الدرهم عندهم في النجاسة المتجسدة بالتوزن، وفي المائعة بالساحة بأن تكون قدر مقرر الكعب داخل مفاصل الأصابع.^(١)

وتفصيل الموضوع في مصطلح: (نجاسة).

ذريعة

التعريف:

١- الذريعة لغة: الوسيلة المفضية إلى الشيء.
جاء في اللسان: يقال: فلان ذريعتي إليك أي سبيبي وصفتي الذي أنسب به إليك. والذريعة السبب إلى الشيء. وأصله أن الذريعة في كلامهم محل يحتل به الصيد يمشي الصيد إلى جبه فيسترويه رمي الصيد إذا أمكنه، وذلك الجمل يُسَيَّب أولاً مع الوحش حتى تالفه.^(٢)
والذريعة في الاصطلاح: ما يوصل به إلى الشيء.

والذريعة كما تكون إلى المفساد المحرمة، تكون إلى المصالح أيضاً، فالوسيلة إلى الحج كالسفر والاستعداد له، فالهجج من المقاصد، والسفر من الوسائل والذرائع، والمقاصد هي الأمور الكفيلة للمصالح والمفاسد في ذاتها، فلربما مقصد محرم، ويبيع الأجل ذريعة إليه، والحج مقصد مشروع، والسفر وسيلة إليه.



(١) فقهية على إنداد ١/٢٤٧، والمصطلح على مرقى الفلاح ص ٨٣-٨٤، وحاشية ابن عابدين ١/١٤٧.

(٢) لسان العرب مادة ذرعه.

الحكم الإجمالي :

٢ - حكم الفريضة يتعلّق بها من جهتين : الأولى

سد الذرائع ، والثانية : فتحها .

ونظر مصطلح : (سد الذرائع) والتمسّ

الأصولي .

ذقن

التعريف :

١ - الذقن في اللغة مجتمع اللحيين من أسفلهما ،

وهما الحظبان اللذان نمت عليهما الأسنان

السفلى ، وجمعه أذقان .^(١) ويطلق أيضا على

الوجه كله ، تسمية لكل باسم الجزء ، كما ورد

في قوله تعالى : ﴿ يَجْرُونَ لِلْأَذْقَانِ سَجْدًا ﴾ ،^(٢)

قال ابن عباس : أي للوجوه . وإنشأ غص

الأذقان بالذكر ، لأن الذقن أقرب شيء من

الوجه .^(٣)

وإطلاق الذقن على ما ينبت على مجتمع

اللحيين من الشعر مولد .^(٤)

وفي الاصطلاح يطلق الذقن على نفس

المعنى اللغوي ، كما نعت عليه عبارات أكثر

الصفهاء في حد الوجه المفروض غسله في

الوضوء . حيث قالوا : « حد الوجه طولا من



(١) لسان العرب والمصباح الثبر في اللغة ، وحاشية الطبري .

(٢/١)

(٣) سورة الإسراء / ٧٠

(٤) تفسير القرطبي ١٠ / ٢٤١

(٥) من اللغة في اللغة

(٦) شرح تلح الفصول من ٢٠٠

منها يقال لها خبي وعجل اجتماعها هو الذقن. (١)

الأحكام التي تتعلق بالذقن :

أولاً : غسل الذقن .

٣ - اتفق الفقهاء على أن الذقن من الوجه ،

فيجب غسله في الوضوء لقوله تعالى : ﴿وَيَا أَيُّهَا

الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا

وُجُوهَكُمْ﴾. (٢)

٤ - ولا خلاف بين الفقهاء في وجوب غسل

الذقن الذي نبت عليه النجعة الخفيفة ، أي

التي تظهر البشرة تحتها ، ولا تسترها عن

الرائي .

أما عانت على الذقن من النجعة الكثيفة

فيجب غسل ظاهرها لأنها نبتت في محل

القرص ، والواجبة تحصل بها فتدخل في اسم

الوجه . أما باطنها من الذقن والبشرة فلا يجب

غسله في الوضوء ، لعدم إيصال الماء إليه ، ولما

ورد أنه ﷺ نوحاً بفرف غرفة غسل بها وجهه (٣)

وكانت حوته الكريمة كثيفة ، وبالفرفة الواحدة

لا يصل الماء إلى ذلك غالباً. (٤)

منابت شعر الرأس إلى أسفل الذقن أي منتهي

الطحين. (١)

وضرو في الشعر بأنه نبت الأسنان

السفلى. (٢) والمعنى واحد .

الأنفاظ ذات الصلة :

النجعة ، الحنك ، اللحي ، اللحي :

١ - النجعة اسم يجمع من الشعر ما نبت على

الخددين والذقن ، أو هي الشعر النازل على

الذقن. (٣)

والحنك بالفتح اللحي ، والفتكان المحيان ،

وقيل مجتمع المحيين عند الصدغ من أعلى

واسفل . قال في اللسان نقلاً عن التهذيب :

الفتكان ملتقى الشدين. (٤)

واللحي عظم الحنك ، وهو الذي عليه

الأسنان . وهو من الإنسان حيث نبت الشعر .

والحنك من الإنسان والدابة باطن أعلى الفم

من الداخل ، وقيل : هو الأسفل في طرف مقدم

المحيين من أسفلهما ، ومنه تحريك الصبي ، وهو

مضع الثمر ثم تدليكه بحنكه . قاله المصوفي :

حاصله أن ضبة الحنك السفلى قطعان كل

(١) لسان العرب والمصباح الفير ، وحشية القليوبي ٢٥٦/١ .

والشرح الكبير للدميري ٨٦/١ .

(٢) سورة المائدة/٦ .

(٣) حديث . ونوحاً بفرف غرفة . . . أخرجه البخاري

(الفتح ٢١٠/١ - ط السلفية) من حديث ابن عباس .

(٤) لسان العرب ٦٩، ٦٨/١ ، وحشية المصوفي على الشرح

السكرير ٨٦/١ ، ومعجم المحتسج ٥١/١ ، ٥٢ .

(١) كفاية الطالب الرباني ٥٠/١ ، ويولوع الإكمال ١١/١ .

(٢) الإقناع للشرطي ٣٥/١ ، ومطالع أولي القلم ١١٣/١ .

وكتشاف اللغج ٩٥/١ .

(٣) حاشية ابن عابدين على الشعر المختار ٦٥/١ .

(٤) لسان العرب والمصباح الفير .

(٥) لسان العرب والمصباح الفير .

وتفصل هذه لتستل في مصطلحي : (حبة ووصوه)

ثانيا : وجوب الذبة :

٥ - صرح الفقهاء في ذبة الأطراف أن من فوت منفعة على الكمال ، أو أزال جمالا مقصودا على الكمال ، فإذا كان العضو من الأفراد ولم يكن له نظير في بدن الإنسان ، كالأنف واللسان ، ففيه ذبة كاملة . وإذا كان من الأزواج مثل العينين والأذنين ففي كليهما ذبة كاملة ، وفي إحداهما نصف الذبة .^(١)

وعلى ذلك نفس المشافعية والمخاطبة على وجوب الذبة الكاملة في السحين كسبهما ، لأن فيها نقعا وجمالا ليس في البدن مثلهما . وفي إحداهما نصف الذبة . فإن قلعهما به عنهما من الإنسان وجبت ديتهم وذبة الأسنان معا ، فلا تدخل ذبة الأسنان في التلحين^(٢) وتفصيله في مصطلح : (ذبة لحية)

ذَكَرَ

التعريف :

١ - الذكر اسم للعضو المعروف ، جمعه ذكوة يؤذن (عنية) ومذكير على غير قياس . ولذكر أيضا خلاف الأنثى . وجمعه ذكران وذكور ، ولصدر الذكورة^(١) ونظرو مصطلح : (ذكوة).

الألفاظ ذات الصلة :

الأنثى :

٢ - أنثى : هي خلاف الذكر من كل شيء والجمع إناث وأنث ، مثل حمار وحر ، والثنائيت خلاف التذكير^(٢)

الفرج :

٣ - الفرج من الإنسان يطلق على القبل والوبر من الذكر والأنثى ، لأن كل واحد منهما منفرج ، وأكثر استعماله في العرف في القبل^(٣)

ذكاة

ر : ذباح : صيد

(١) لسان العرب والمصباح الثمر ، غرب القربان للأصفهاني عانة : ذكره .

(٢) المصباح الثمر - لسان العرب عانة : أنثى .

(٣) مصباح الثمر .

- وكشاف القناع ١/ ٩٦ ، والمعي لابن قدامة ١/ ١١٧ .

١١٨

(١) حاشية بن عابدس ٥/ ٣٦٩ ، وجواهر الإقبال ٢/ ٢١٨

(٢) معجم المحتاج ١/ ٦٥ ، وكشاف القناع ١/ ٤١ ، ٤٥

والشيخ والشاب، كما يستوي فيه الذكر الكبير والصغير، والصحيح والمريض، لأن ما وجب الفصاخص فيه من الأطراف لم يختلف بهذه المعاني.

ودع الحنفية إلى أنه لا فصاخص في قطع الذكر من أصله أو قطع بعضه إلا الحشفة، لأن الذكر ينقبض مرة وينسط أخرى، فلا يمكن مراعاة المثلثة فيه. والمثاله شرط من شروط وجوب الفصاخص فيما دون النفس، ونعدامها يمنع وجوب الفصاخص. أما قطع الحشفة ففيه الفصاخص، لإمكان استبقاء المثل، لأن لها حدا معلوماً تنتهي إليه. (١)

وفي وجوب الفصاخص في قطع ذكر الخصي والعنين خلاف بين الفقهاء إذا كان الفاضع غير خصي ولا عين. راجع تفصيل هذا الخلاف في مصطلح: (فصاخص).
واتفقوا على أنه لا يخص ينقطع الذكر السليم بالمثل. (٢)

وجوب المدة في قطع الذكر:

٦- أجمع أهل العلم على أن في قطع الذكر الدية كاملة إذا لم يجب الفصاخص؛ لقوله ﷺ في

ما يتعلق بالذكر من الأحكام:

أ- انتفاض الوضوء بمس الذكر:

٤- تختلف الفقهاء في انتفاض الوضوء بمس الذكر بالكف.

فذهب المالكية والشافعية وهرواية عند الحنابلة إلى انتفاض الوضوء بمس الذكر بالكف. (١)

وذهب الحنفية وهرواية عن الإمام أحمد إلى عدم انتفاض الوضوء بمس الذكر مطلقاً. (٢)
وراجع التفصيل والأدلة في (حدث).

الفصاخص في قطع الذكر:

٥- ذهب الجمهور وهم المالكية والشافعية والحنابلة وأبو يوسف من الحنفية إلى وجوب الفصاخص في قطع الذكر السليم إذا ناهزت شروط الفصاخص، لقوله تعالى: ﴿وَالْجُرُوحُ قُصَاصٌ﴾ (٣) ولأن له نهاية منضبطة فأخفت بالمقصر. ويمكن انفصاخص به من غير حيف.

ويستوي في ذلك ذكر الصغير والكبير،

(١) مني المحتاج ٢٥/١، المجموع ١٠/٢، المفتي لأن لاداة ١٧٩/١، الإنصاف ٢٠٢/١.

(٢) البدائع ٢٠/١، وسواهم الإكليل ٢٠/١، ومني المحتاج ٢٥/١، المجموع ١٠/٢، وقضي لأن فتاوى ١٧٨/١، والإنصاف ٢٠٢/١.

(٣) سورة المائدة ٤٥.

إنه لا تكس فيه المذبة، لأن منبذة المذكر هي
الإسزان والإحسان والجماع وقد عدم ذلك منه في
خان الكيان، فلم تكمل دته، وإلى هذا ذهب
هتده^(١)

٧. وختلف العلماء كذلك في وجوب المذبة بذكر
الخصي، فذهب الحنفية وهو أحد القولين عند
المالكية ورواية عن الإمام أحمد، وهي أنها حقة
عند الحنفية، إلى عدم وجوب ذبة كاملة فيه،
لأن المنصوص من المذكر هو الإنزال ونحصيل
النسل.

وإلى هذا ذهب الثوري وفتادة وإسحاق.
وذهب الشافعية وهو القول الآخر عند
المالكية والرواية الثانية عند الحنفية، إلى أن في
ذكر الخصي ذبة كاملة، لعدم قوله ﷺ:
«وفي المذكر المذبة»^(٢) ولأن من صفة المذكر الجماع
وهو باق فيه.^(٣)

والفناصيل في مصطلحات: (ذبة، عشقة،
حكومة عدل، عتير، خصي، فصاص).
ووردت في كتب لغوة أحكام أخرى تتعلق

بكتابه لسرور حرم: «وفي المذكر المذبة»^(٤)
ولأنه عصب واحد في البدن فيه المذبة والمحرال
فكملت فيه المذبة كما اجمعوا على وجوب المذبة
في قطع الخشعة وهي رأس المذكر. لأن معضه
مائع الدم وهو ذبة المباشرة تتعلق به، وأحكام
الوطء عليها، فما عداها من المذكر كالتيغ ها،
كالكف مع الأصابع، ونعم المذبة كذلك في
شغل المذكر، لأنه ذهب بضعه، ولا فرق في
وجوب المذبة في المذكر بين المذكر الكبير
والصغير، ولا بين ذكر الشبع والشباب سواء
فصر على الجماع أو لم يفسد. بشرط أن يعلم
صحة ذكر الصغير عند الجماع، ولكم اختلفوا
في وجوب المذبة بذكر العتير، وذلك لعدم
انعدام ما على أنه لا ذبة في قطع ذكر الأثرل
ومفطوح الخشعة، فذهب جمهور الفقهاء وجم
أحنفية والشافعية وهو التراجع عند المالكية
والحنابلة، إلى وجوب المذبة في ذكر العتير
لعدم الحديث، ولأنه عصب لا خلل في نفسه بل
هو سليم، وعدم الانتشار يعود لصعق في
الغيب أو التماسخ أو العوامل أخرى، ولأنه غير
مبذور من جماعه

وفي قول المالكية وهو رواية عن الإمام أحمد:

(١) حديث «وفي المذكر المذبة» أخرجه النسائي (٥٨٨/٨) - ط
لكسة البخارية: «وفي من سجد في الطلوع» ٨٨/١١ - ط
شركة الطباعة الفنية عن نسخة من المخطوط أمير
محمود.

(٢) حديث «وفي المذكر المذبة» سبق ترجمه فدا ٦١
(٣) حاشية ابن عابد ٣٧٠/٥ - ٣٧٢، معي قشع
٢٧/١١ - حاشية المدسوقي على الشرح الكبير ٢٧٣/١١.
فصل لأن قدمه ٣٣/٨ - كتاب لغات ١٩/٩

بِالذِّكْرِ مِنْهَا: وَجُوبُ الْمَسَلِ بِتَغْيِيبِ حَشْفَةِ
الذِّكْرِ فِي الْفَرْجِ.

وَمِنْهَا أَنْ الْمَهْرَ يَسْتَقِرُّ لِلْمَرْأَةِ بِالْوَطءِ
وَمِنْهَا أَنْ الْإِحْصَانَ يَحْصُلُ بِذَلِكَ إِذَا كَانَ فِي
نِكَاحٍ صَحِيحٍ.

وَمِنْهَا أَنْ حَدَّ الزَّوْنِ يَجِبُ بِإِجْلَاجِ شَيْءٍ مِنْ
الذِّكْرِ لِلرَّجُلِ الْبَالِغِ فِي فَرْجِ امْرَأَةٍ مُشْتَبِهَةٍ بِحَرَمَةٍ
حَالِيَةٍ عَنِ الشَّيْءِ.^(١١)

وَالْتَفَاصِيلُ فِي مَصْطَلَحَاتِ: (غُلٍّ، وَمِهْرٍ،
وَإِحْصَانٍ، وَزَوْنٍ، وَحَشْفَةٍ، وَوَطءٍ).

ذَكَرَ

التعريف :

١ - الذِّكْرُ نَفْسُ مَصْدَرِ ذَكَرَ الشَّيْءَ بِذِكْرِهِ ذَكَرًا
وَذِكْرًا، وَقَالَ الْكِسَائِيُّ: الذِّكْرُ بِاللِّسَانِ ضِدُّ
الْإِنْصَاتِ ذَالُهُ مَكْسُورَةٌ، وَبِالْقَابِ ضِدُّ السِّبَاقِ
وَذَالُهُ مَضْمُومَةٌ، وَقَالَ عِيْرَةُ: يَلِي هُمَا لُغَتَانِ.^(١٢)
وَهُوَ يُدْعَى فِي اللُّغَةِ سُبْعَانٍ.

الأول: الشَّيْءَ يُجْرِي عَلَى اللِّسَانِ، أَيْ مَا
يَنْظُرُ بِهِ، يُقَالُ: ذَكَرْتُ الشَّيْءَ، أَذْكَرُهُ ذِكْرًا وَذِكْرَةً
إِذَا تَنَطَّقْتُ بِاسْمِهِ أَوْ تَحَدَّثْتُ عَنْهُ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ
تَعَالَى: ﴿ذَكَرْ رَحْمَةً مِنْكَ عِنْدَهُ ذِكْرًا﴾.^(١٣)

والثاني: اسْتِحْصَارُ الشَّيْءِ فِي الْغُلْبَةِ، صَدُّ
السِّبَاقِ قَالِ تَعَالَى حِكَايَةً عَنْ فَنَى مُوسَى:
﴿وَمَا أَنَسَايَهُ إِلَّا الشَّيْطَانُ أَنْ أَذْكَرَهُ﴾.^(١٤)

ثالث: الرَّاغِبُ فِي الْفُرْدَاتِ، وَنَقْلُهُ عَنْهُ صَاحِبُ
الْمَعَامُوسِ فِي بَعْضَاتِهِ: «الذِّكْرُ تَارَةً يَرَادُ بِهِ حَيْثُ



(١١) نَاجِ الْعَرَبِيَّةِ، وَمَعْرِفَاتُ الرَّامِ، وَتَشْدَادُ الْفَصَاحِ عَنْ بَنِي

الْإِفْخَامِ، الرِّيَاضِ، مَكْتَبَةُ النَّهْرِ الْحَدِيثَةِ ١٩٤٦/٦

(١٢) سُورَةُ مَرْيَمَ ٢١

(١٣) سُورَةُ الْكَهْفِ ١٣

(١٤) تَفْسُوتَانِ الْعَقَبَةِ ص ١٠٧، ٢٦٠، وَمَعْنَى الْمُنْتَجِعِ

٢/٢٢٤، ١١٣/٤، ١١٧، وَالْمَعْنَى لِأَنْ تَقْدَمَ ١/٢-٢،

١٦١/٨، ١٦٤/٦

الله أكبر^(١) وقول النبي ﷺ فيما يرويه عن الله تعالى: «من شغله القرآن وذكرى عن مسألتي أعطيته أفضل مما أعطي السائلين»^(٢) فجعلت الآية الذكر غير الصلاة، على التفسير بأن نهي ذكر الله عن الفحشاء والمنكر أعظم من نهي الصلاة عنها، وجعل الحديث الذكر غير تلاوة القرآن، وغير المسألة وهي الدعاء. وهذا الاستعمال الأخص هو الأكثر عند الفقهاء، حتى إن ابن علان ذهب إلى أنه الحقيقة، وأن استعماله لغير ذلك من المعاني مجاز. قال: «أصل وضع الذكر هو ما تعبدنا الشارع بلفظه مما يتعلق بتعظيم الحق والثناء عليه».

وذكر الحديث، أن النبي ﷺ امتنع من رد السلام على المهاجرين فنفذ حتى نوصأتم قال: إني كرهت أن أذكر الله تعالى إلا على ظهره^(٣).

قال ابن علان: جواب السلام ليس موضوعاً لذلك، أي للثناء والتعظيم. فاطلاق الذكر

للنفس بها يمكن الإنسان أن يحفظ ما يفتنيه من الذمعة، وهو كالحفظ، إلا أن الحفظ يقال اعتباراً بإحرازه، والذكر يقال باعتبار استحضاره، وتارة يقال لحضور الشيء القلب أو الفؤاد. ولذلك قيل: الذكر ذكران: ذكر بالقلب، وذكر باللسان، وكل واحد منهما ضربان: ذكر عن نسيان، وذكر لا عن نسيان، بل عن إدامة حفظ. وكل قول يقال له ذكر. ومن الذكر بالقلب واللسان معاً^(٤) قوله تعالى: «فقد أفضيتم مناسكتكم فاذكروا الله كذكركم أماءكم أو أشد ذكراً»^(٥).

أما في الاصطلاح فيستعمل الذكر بمعنى ذكر العبد لربه عز وجل، سواء بالإخبار المجرد عن ذاته، أو صفاته، أو أفعاله، أو أحكامه، أو بتلاوة كتابه، أو بمسأله ودعائه، أو بإنشاء الثناء عليه بتقديسه، وتمجيد، وتوحيده، وحمله، وشكره وتعظيمه.

ويستعمل الذكر اصطلاحاً بمعنى أخص من ذلك، فيكون بمعنى إنشاء الثناء بما تقدم، دون سائر المعاني الأخرى المذكورة. ويشير إلى الاستعمال بهذا المعنى الأخص قوله تعالى: «إن الصلاة تنهى عن الفحشاء والمنكر ولذكر

(١) مطلب أولي النبي ١٠٧/١، حنفى، الكتب الإسلامية - ١٣٨٠م.

(٢) سورة البقرة / ٢٠٠

(١) سورة التوبة ٢٥/١

(٢) حديث: «من شغله القرآن وذكرى عن مسألتي أعطيته أفضل مما أعطي السائلين» من حديث أبي هريرة الشريفي (١٨٤/٥ - ط الحلبي) من حديث أبي سعيد الخدري، وقال الترمذي: «حديث حسن صحيح».

(٣) حديث: «إني كرهت أن أذكر الله إلا على ظهره». أخرجه أبو داود (٢٢/١١ - تحقيق حوت عبيد عباس) وأحمد (١٦٧/١ - ط فائز المصنف العشائرية) وصححه الحاكم ووافقه الذهبي.

عليه مجاز شرعي سبه - أي علاقته - المشابهة أي من حيث هو قول يبي عليه الثواب. (١)

وأطلق اندكر في القرآن على عدة أمور باعتبار المعنيين النفسيين أو واحد منهما، فأطلق على القرآن العظيم نفسه في مثل قوله تعالى: ﴿وهذا ذكر مبارك أنزلناه﴾ (٢) وقال: ﴿ذلك تنلوه عليكم من الآيات والذكر الحكيم﴾ (٣).

وأطلق على الشريعة في قوله تعالى: ﴿ولقد كتبنا في الزبور من بعد الذكر أن الأرض يرثها عبادي الصالحون﴾ (٤).

وأطلق على كتب الأنبياء المتقدمين، قال الواغب: فونه تعالى: ﴿فاسألوا أهل الذكر﴾ (٥) أي انكتب المقدمة. وقال الزبيدي: كل كتاب من كتب الأنبياء ذكر، وقال تعالى: ﴿إم اخذوا من دونه آفة فل هاتوا برهانكم هذا ذكر من معي وذكر من قبلي﴾ (٦) أي هذا هو الكتاب المنزل على من معي والكتاب الآخر

المنزل على من تقدمني. وهو التوراة والإنجيل والزيور والصحف، وليس في شيء منها أن الله أذن بأن تتحدوا إلهاً من دون الله. وقد فسرت الآية أيضاً بغير ذلك. (١)

وأطلق الذكر على النبي ﷺ في قوله تعالى: ﴿قد أنزل الله إليكم ذكراً رسولاً﴾ (٢) فقد قيل: إن الذكر هنا وصف للمرسول ﷺ كما أن الكلمة وصف لعيسى عليه السلام، من حيث إنه بشر به في الكتب المتقدمة.

وأطلق الذكر بمعنى النصيب، ويكون في الخير والشر، وبمعنى الشرف، من حيث إن صاحبها يذكر بها. وقد فسرها قوله تعالى: ﴿قد أنزلنا إليكم كتاباً فيه ذكركم﴾ (٣) وقوله: ﴿وإنه لذكر لك ونفوسك﴾ (٤).

وأطلق الذكر بمعنى الانعاط وما يحصل به الوعظ. وقد فسره بذلك (٥) قوله تعالى: ﴿ونفذ بسرن القرآن للذكر فهل من مدكر﴾ (٦) وقوله

(١) الفصحى الربانية شرح الأذكار النبوية، لمحمد بن علاء الطنطاوي الشافعي، بيروت. المكتبة الإسلامية، بتصوير عن طبعة القاهرة، جمعية النشر والتأليف الأهرية ١٩٦١

(٢) سورة الأنبياء ٥٠

(٣) سورة آل عمران ٥٨

(٤) سورة الأنبياء ١٠٥

(٥) سورة الأنبياء ٧٠

(٦) سورة الأنبياء ٢٤

(١) تفسير الرازي ١٢٢/١٢٨ عند الآية ٢٤ من سورة قلمية.

(٢) سورة الطلاق ١٠/١٩

(٣) سورة الأنبياء ١٠٠

(٤) سورة الرحمن ١١

(٥) تفسير الرازي وتفسير ابن كثير عند هذه الآية من سورة القمر.

(٦) سورة القمر ١٨

بإشتائها، كحال الجلوس على قضاء الحاجة،
وحال سماع الخطبة^(١) على ما يأتي.

ودليل استحبابه أن الله أمر به في آيات
كثيرة، ونهى عن غده من الغفلة والنسيان،

وعلق الصلاح باستدامته وكثرته، وأثنى على
أهله وجعلهم أهل الانتفاع بأبائهم، وأهم أولو

الألباب، وأخبر عن خسران من لها عن الذكر
بغيره^(٢)، وجعل ذكره تعالى لأهله جزاء ذكرهم

له، وأخبر أنه أكبر من كل شيء، وجعله فرين
الأعمال الصالحة، وجعله مفتتحها وختمها^(٣)،

في آيات كثيرة يرد بعضها أثناء هذا البحث
لا نطيل بذكرها هنا، يزداد استحباب الذكر في

مواضع يأتي تفصيلها.

وقد يكون واجبا، ومن الذكر الواجب بعض
أذكار الصلاة كتكبير الإحرام وقراءة القرآن.

ومن الذكر الواجب الأذان والإقامة على القول
بأنهما يجبان على الكفاية، ورد السلام،

والتسجعة على الذبيحة. فينظر تفصيل أحكام
كل منها في موضعه.

وقد يكون الذكر حراما، وذلك كأن يتضمن
شركا كتلبية أهل الجاهلية، أو يتضمن نكصا،

مثل ما كانوا يقولونه في أول الإسلام: السلام
على من لا نبي بعده.

(١) فتح الباري ١/ ٢١٢، ٢٠٩.
(٢) زل الأبرار لصديق حسين علي ص ٦٠ (بطلت النشر عبر
مطبعة)

(٣) مشرق السالكين لابن القيم ٢/ ٤٢٤، ٤٢٥.
(٤) فتح الباري، القاسم. المكتبة العلمية ١/ ٢٩٠.

تعالى: ﴿أَفَتَضِرُّكُمْ الذِّكْرُ صَفْحًا أَنْ تَنْتَفِيسُوا مِنْهُ صَافِرِينَ﴾^(١) قال الرازي: المعنى: أنرد
عنكم النصائح والشرائع^(٢)، وقد فسرت بغير

ذلك.

وأطلق الذكر في السنة النبوية على اللوح
المحفوظ، وذلك في قول النبي ﷺ: «وكتب الله

في الذكر كل شيء»^(٣) أي لأن اللوح محل للذكر
كتب الله فيه كل شيء من الكائنات^(٤).

ويشمل هذا غلبت على ما يلي:

١ - الذكر بمعنى ذكر الله تعالى والثناء عليه.

٢ - والذكر بمعنى النظر ماسم الشيء.

٣ - والذكر بمعنى استحضار الشيء في القلب.

٤ - والذكر بمعنى الشهادة والصيت والشرف.

وأما الذكر بسائر المعاني فننظر أحكامه في مواضع
أخرى (را: قرآن، تودله، إنجيل، وعظ،

دعاء).

أولا: ذكر الله تعالى:

حكم ذكر الله تعالى:

٢ - الذكر محبوب مطلوب من كل أحد مرغوب
فيه في جميع الأحوال، إلا في حال ورد الشرع

أفضل من الذكر^(١) ووجه الأول ما في حديث أبي الدرداء مرفوعاً: «ألا أنبئكم بحير أفعالكم وزكاه عند مليككم وأرفعها في درجاتكم، وخير لكم من إيقاع الذهب والفضة، وخير لكم من أن تلقوا عدوكم فتضربوا أعناقهم ويضربوا أعناقكم؟» قالوا: بلى، قال: ذكر لله^(٢) قال صاحب فزل الأسرار: «أعاد الحديث أن الذكر خير الأعمال على العموم، وأنه أكثرها ناء وبركة وأرفعها درجة».

ومثله حديث العزري في مسيل الله لو ضرب بسيفه في الكفار حتى ينكسر ويتخضب وما لكان الذكرون الله أفضل منه درجة^(٣) واستشكل بعض العلماء تخصيص الذكر على الجهاد مع ورود الأدلة الصحيحة أنه أفضل الأعمال^(٤) وجمع بعض أهل العلم بين ذلك بأنه باعتبار الأشخاص والأحوال فمن كان مطيقاً للجهاد قوي الأثر فيه فأفضل أعماله الجهاد، ومن كان كثير المال فأفضل أعماله الصدقة، وغير هذين

(١) الفتوحات الربانية ٢٩١/١، وزل الأبرار له في مسيل الله ص ١٥٠، وشرح لإحياء التريدي ١/١١.

(٢) حديث: «ولا أنبئكم بحير أفعالكم...» أخرجه الترمذي (٥٩٩/٥) ط المحيبي، والمحقق (٤٩٦/٤) ط دار السور.

(٣) الحديث: «والذكر أفضل من إيقاع الذهب والفضة» أخرجه الترمذي (٥٩٩/٥) ط المحيبي، وأعله الترمذي بقوله: «هذا حديث حري».

(٤) زل الأبرار ص ١٤ - ١٦.

على الله من عباده، فقال النبي ﷺ: «لا تقولوا السلام على الله فإن الله هو السلام، ولكن قولوا: الله حيّات الله والصلوات والطيبات...»^(١) فإن الإسلام إنما يطلب لمن يحتاج إليه، والله هو السلام، فالسلام يطلب منه ولا يطلب له، بل ينشئ عليه به تحية اللهم أنت السلام ومنك السلام^(٢).

وقد يجرى الذكر في أحوال خاصة كالذكر في حل خطبة الجمعة^(٣) وتخصيله في مصطلح: (صلوة الجمعة).

وقد يكون الذكر مكرهاً وذلك في أحوال خاصة يرد ذكرها أثناء البحث.

فضائل الذكر وفوائده :

٣ - تعيين منزلة الذكر بين شعائر الدين بوجوده كثيرة منها ما يلي :

الأول : أن الذكر بانعنى الشئ لثلاثة كتاب الله تعالى هو أفضل الأعمال على الإطلاق، ومقل ابن علان عن شرح المشكاة لأبي حنيفة أن قضية كلام الشافعية أن الجهاد

(١) حديث: «لا تقولوا السلام على الله، فإن الله هو السلام» أخرجه البخاري (٢٢٠/٢) ط السلفية، من حديث عبيدة بن حمزة.

(٢) حديث: «اللهم أنت السلام ومنك السلام» أخرجه مسلم (١١٤/١) ط المحيبي، من حديث ثوبان.

(٣) مجموع الفتاوى ج ١ ص ١٠٠، ومابعدها ط الرياض، وحوار الإكليل ٩٨/١.

الذكر في صلاتهم ، قال تعالى : ﴿ وَإِذَا قُمُوا إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْمُوا كَمَا لَمَّا إِذَاؤُنَ لِلنَّاسِ وَلَا يَذْكُرُونَ اللَّهَ إِلَّا قَلِيلًا ۝ ﴾ (١)

الثاني : أن جميع العبادات إنما شرعت لإقامة ذكر الله تعالى (٢) من ذلك قول الله تعالى في شأن الصلاة ﴿ وَأَقِمِ الصَّلَاةَ لَذِكْرِي ۝ ﴾ (٣) وقوله النبي ﷺ في المساجد وإنما هي تذكروا الله عز وجل والصلاة وقرء القرآن (٤)

الثالث : أن الله تعالى مع الذاكرين بالقرب والتولية والنصر والمجبة والتوفيق ، وأنه يذكروا ذكره ، ومن نسي الله سيئه وأساء نفسه (٥)

قال الله تعالى : ﴿ فَادْكُرُونِي أَذْكُرْكُمْ وَاشْكُرُوا لِي وَلَا تَكْفُرُوا ۝ ﴾ (٦) وقال : ﴿ نَسُوا اللَّهَ فَنَسِيَهُمْ ۝ ﴾ (٧) وفي الحديث عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : « يقول الله تعالى : أنا عبد ظن عبدي بي ، وأنا معه إذا ذكرني ، فإن ذكرني في نفسه ذكرته في نفسي ، وإن ذكرني في ملا غير منهم » (٨)

أفضل أعماله بالذكر والصلاة ونحو ذلك . قال الشوكاني : ولكن يدق هذا تصريحه ﷺ بأفضلية الذكر على الجهاد نفسه في هذه الأحاديث (٩)

ورحم الله حجرمان إيراد بالذكر الذي هو أفضل من الجهاد ، الذكر الكامل الجامع بين ذكر اللسان وذكر القلب بالتفكير والانتحضر ، فالذي يحصل له ذلك يكون أفضل من بقدر التكثار من غير انتحضر لذلك ، وأفضلية الجهاد هي بالنسبة للذكر اللساني المجرد . ونقل عن أبي العريبي أن وجه الجمع أنه ما من عمل صالح إلا والذكر مشروط في تصحيحه ، فمن لم يذكر الله بقلبه فليس عمله كاملاً ، فصار الذكر أفضل الأعمال من هذه الخبيثة (١٠)

وأفضل أهل كل عصر أكثرهم فيه ذكر الله تعالى ، فأفضل الصالحين أكثرهم ذكر الله ، وأفضل الصالحين أكثرهم في صومهم ذكر الله ، بكلمة الججاج والمعيز (١١) قال رسول الله ﷺ « سبق المفسدون ، قالوا ومن المفسدون يا رسول الله ، قال : الذاكرون الله كثيراً والذاكرات » (١٢) ودم الله تعالى المتفقيين بقلة

(١) نفحة الذاكرين للشوكاني شرح هذه المحسن المحسن لجزيري ص ١٠ ، دار الكتاب العربي

(٢) فتح الباري ١/ ١١

(٣) نزول الأبرار ص ٢٧ - ٢٩ ، وانظر مدارج السالكين ١٩١/ ٢

(٤) حديث « سبق المفسدون » أخرجه مسلم (٤/ ٢٠٦٩) ط الحلي من حديث أبي هريرة

(١) سورة النساء ١٤١

(٢) نزول الأبرار ص ٢٧

(٣) سورة طه ١٤

(٤) حديث : « إنسي الله تذكروا الله بالصلاة والتلاوة القرآن » أخرجه مسلم (١/ ٢٣٧) ط الحلي من حديث أسد ابن مالك

(٥) نزول الأبرار ص ١٢ ، ٢٦

(٦) سورة البقرة ١٥٢

(٧) سورة التوبة ٦٧

(٨) حديث : « يقول الله أنا عبد ظن عبدي بي » أخرجه ط الحلي من حديث أبي هريرة

والشهابية وسورتهم بحبة الله التي هي روح الإسلام، ويحيى عندهم المراقبة والإقامة إليه وأهبة له وتنزل لمكينة. (١)

وفي الذكر حياة قلب الذكر ولينه، وزوال نمونه، وفيه شفاء القلب من أدواء الغفلة وحب المصاصي، ويعين الإنسان على ما سواه من الضاعات، ويرى أمرها، فاته بجيها إلى الإنسان ولذها له، فلا يجد لها من التكلفة والمشفة ما يجمد انغاف.

وفي الصحيح موقوعا مثل الذي يذكوره والدي لا يذكوره مثل الحبي والميت. (٢)
ومعني الحديث أن التارك للذكر وإن كان في حياة ذاتة فليس لحياته اعتبار، بل هو شبه بالأموات حسا الذين أحادهم عرضة لنهولهم، وبواطنهم متعقلة عن الإدراك والفهم. (٣)

السابع: أن الذكر أيسر العبادات مع كونه أجلا وأفضلها وأكرمها على الله تعالى، فإن حركة اللسان أخف حركات الجوارح، فيه يحصل الفضل للذاكر وهو قاعد على فرش وفي سوقه، وفي حال صحته وسقمه، وفي حال نحيبه ولذته، ومعاشه، وقيامه، وقعوده، واضطجاعه، وسفره، وإقامته، فليس شيء

الرابع: أن ذكر الله تعالى يحصن الذاكر من وسوسة الشيطان ومن أذاه. (٤) قال الله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ اتَّقَوْا إِذَا مَسَّهُمْ طَائِفٌ مِنَ الشَّيْطَانِ تَذَكَّرُوا فَإِذَا هُمْ مُبْصِرُونَ﴾. (٥)

وعن ابن عباس قال: ما من مولود إلا على قلبه الوسواس، فإذا عقل فذكر الله خنس، وإذا غفل وسوس. (٦)

الخامس: ما في الذكر من الأجر العظيم. ومن ذلك ما في الحديث: «ألا أحدثكم شيئا تذكرون به من سبقكم، وتسبقون به من بعدكم ولا يكون أحد أفضل منكم إلا من صنع مثل ما صنعتم، فقلوا بلى يارسول الله، قال: تسبحون وتحمدون وتكبرون خلف كل صلاة ثلاثا وثلاثين». (٧)

السادس: أن الذكر يكسو الذاكرين الجلالة

البخاري، الفتح ٢٨٨/١٣ - ط السلفية، .، وسلم (٤) ٢٠٦١/٤ - ط الخليلي، من حديث أبي هريرة (٥) نزول الأبرار ص ٢٣، ولحقة هذا الحديث من ١٤ (٦) سورة الأعراف/ ٢٠١

(٣) حديث: «ما من مولود إلا على قلبه الوسواس»، أخرجه ابن جرير في تفسيره ٣٠١/٣٥٥ - ط الخليلي، وضعه ابن حجر في نسخ البخاري ٧٤١/٨ - ط السلفية، وعنده البخاري بنقل مطاب، ورجع ابن حجر في الأولى وزود حيزه التفتيح من البخاري

(٤) حديث: «ألا أحدثكم شيئا...» أخرجه البخاري، الفتح ٣٢٥/١١ - ط السلفية، وسلم ١١٩/١١ - ط الخليلي، من حديث أبي هريرة.

(١) نزول الأبرار ص ٢٢
(٢) حديث: «مثل الذي يذكوره...» أخرجه البخاري، الفتح ٣١٨/١١ - ط السلفية، من حديث أبي هريرة
(٣) لحقة هذا الحديث من ١٦، والفرجات الربانية ٢١٩/١

من الأعمال الصالحة بعم لاوقات والأحوال مثله (١).

هذا يأتي قريب معص ماورد في النسيح والتحميد، وسائر أنواع الذكر من الفضل نوعا نوعا.

ما يكون به الذكر :

٤ - الذكر يكون باللسان وبالقلب. وإفراد بالذكر باللسان أن يتحرك به اللسان ويسمع نفسه على الأقل إن كان ذا سمع، ولم يكن هناك لفظ يمنع السماع.

وذكر اللسان على الوجه المبين يتأدى به لذكر تكلف به في الصلاة ونحوها، ولا يجزىء في ذلك مجرد إمرار الذكر المطلوب على القلب. قال الفقهاء : وذلك معنوم من أقواله ﷺ أن من قال كذا فله من الأجر كذا. ولا يحصل ذلك إلا بما يصدق عليه القول.

وقد اتفق العلماء على أن الذكر باللسان وبالقلب جميعاً أفضل من الذكر باللسان وحده دون مواطاة القلب أي مع عدم إجماعه على القلب نسيحاً كان أو تهليلاً أو غيرهما، وأفضل من إمرار الذكر على القلب دون نطق باللسان. أما في حال انفراد أحد الذكرين عن الآخر فقد اختلف أيهما أفضل.

(١) نزول الأبرار ص ٢٤ - ٢٥

ف قيل : ذكر القلب أفضل، وأيه ذهب النووي في أذكاره وابن تيمية وابن حجر الهيثمي في شرح المشكاة، وقيل : لا ثواب في الذكر بالقلب وحده نقله اهينمي عن عياض والبلغيني، وقيل : ذكر اللسان مع الغفلة عن المعنى يحصل به الثواب وهو أفضل من الذكر بالقلب وحده، لأن في ذكر اللسان امتثالاً لأمر الشرع من حيث الذكر، لأن ما نعيدنا به لا يحصل إلا بالتلفظ به بحيث يسمع نفسه، بخلاف الذكر بالقلب وحده، فلا يحصل به الامثال.

وهذا كله في الذكر القلبي بالمعنى المبين، أما الذكر القلبي بمعنى تذكر عظمة الله عند أمره ومواهبه وإرادة الفعل الذي فيه رضاه فبعده، أو السذي فيه سحقه فيركه، والتذكر في عظمة الله وجروته وآبته في أرضه وسراواته ومصنوعاته فقال عياض : هذا النوع لا يقدر به ذكر اللسان، فكيف بغضه (٢) وفي الحديث «خير الذكر الخفي» (٣).

(١) فضوحات الربانية ١/١٠٦ - ١٠٨، ونزول الأبرار ص ١١، وسدراج المسكين ٢/٢٣١، ومحضر العاوي المصرية ص ٤٩ مطبوعة لتصل السنة المستترة

(٢) حديث : «خير الذكر الخفي» أخرجه أحمد ١/١٧٦ - ١٧٧، البيهقي من حديث سعد بن أبي وقاص، وفي نسخة انقطاع بين سعد والنوفري عنه وهو محمد بن عبد الرحمن بن أبيه كوفي نزلته من التهذيب لأبي جعفر ١/٢٠١ - ٢٠٢ دائرة المعارف العثمانية.

صحيح الذكر :

٥ - الأذكار القولية فسان : أذكار مأثورة، وهي ما ورد عن النبي ﷺ تعليمها والأمريها، أو ورد عنه قولها في مناسبة خاصة أو في غير مناسبة ومن قبيل الذكر المأثور الأذكار القرآنية كذكر ركوب الدابة في قوله تعالى : ﴿لنستوي على ظهوره ثم نذكركم وأنت تعلم إذا استويتم عليه وتقبلوا سبحان الذي صخرنا هذا وما كنا له مقرنين . وإنا إلى ربنا منتقلون﴾ (١).

التفصيل :

وأما المأثورات عن النبي ﷺ فكثيرة وسباني في أثناء البحث جملة منها ثم المأثورات عنه ﷺ فيها ما ورد أنه كان يقوله مطبعا أو لسبب، ومنها ما ورد أنه أمر به مطلقا أو لسبب، فينبغ بحسب ذلك. وفيما يلي من الأذكار المأثورات أنواع حصلت بزيادة تأكيد :

٧ - وهو قول (لا إله إلا الله) (٢) ومنها ما نفي الألوهية عن كل شيء وكل أحد، وإثبات استحقاقها لله تعالى وحده، فلا رب غيره ولا بعد سواه. وتسمى هذه الكلمة كلمة التوحيد، فإنها تدل على نفي الشريك عنى لإطلاق. وتسمى أيضا كلمة الإخلاص (٣).

وكلمة التوحيد خلاصة دعوة الرسل، كما قال تعالى : ﴿وب أرسلنا من قبلك من رسول إلا نوحي إليه أنه لا إله إلا أنا فاعبدون﴾ (٤) ولا يصح الإيمان بلفظ إلا بالنطق بها مع التصديق بمعناها بالجنان، وقيل : يحصل بالتصديق بها، وهو خاص بترك النطق،

القسم الأول : الأذكار المأثورة :

٦ - الأذكار الواردة في الكتاب والسنة كثيرة ألفدها كثير من العلماء بالتحليف منهم النووي وابن الجزري وغيرهما. والقرآن وإن كان كله ذكرا بالمعنى الأعم للذكر إلا أن فيه مما يتعلق بتعظيم الله تعالى والثناء عليه - وهو الذكر بالمعنى الخاص - الشيء الكثير العليل. وقد جمع النووي في أذكاره جملا من ذلك، وكذا الشيخ صديق حسن خان في باب الدعوات القرآنية من كتابه (٥).

فمن ذلك أمره تعالى لب بالاستعاذة عند قراءة القرآن بقوله : ﴿فإذا قرأت القرآن فاستعذ بالله من الشيطان الرجيم﴾ (٦).

(١) مع طباري ٢٠١/١١

(٢) الفتوحات الربنية ٢١٣/١ - ٢١٧. ونسخ الباري

٢٠٣/١١

(٣) سورة الأنعام/ ٢٥

(٤) سورة الزخرف/ ١٣، ١٤

(٥) تزي الأبرار ص ١٤٦ - ١٥٨. والقبلي ٩٥/١

(٦) سورة الممتحن/ ٩٨

ومنها إذا أصبح الإنسان وإذا أمسى ، بعد صلاة الصبح وصلاة المغرب ويأتي بيان ذلك ، ومنها إذا سبق لسانه بالحلف وغير الله ، كما قال النبي ﷺ : « من حلف فقاتل في حلفه واللائع والعزى فليقل لا إله إلا الله » (١)

النسب :

٨ - وهو قول سبحانه الله ، ومعناه أن القاتل ينزه الله تعالى ثنوها عن كل نقص ، ومنه نفي الشريك والصاحبة والتولد وجميع النقص (٢) وقد روي في حديث موسى بن طلحة مرسل أن النبي ﷺ قال : « في قول العبد سبحانه الله - » وتنزيه الله من السوء (٣)

وقد أمر الله تعالى بالنيح مطلقاً كما في قوله تعالى : « فاصبح باسم ربك العظيم » (٤) وقوله :

- (١) حديث : « من حلف فقاتل في حلفه - واللائع والعزى فليقل لا إله إلا الله » أخرجه البخاري (الفتح ٨ / ٦٦١ - ط السلفية) ، ومسلم (٣ / ١٩٦٧ - ١٩٦٨ - ط الحلبي) من حديث أبي هريرة
(٢) الفتوحات الموبانية ١ / ١٧٨ وفتح الباري ٦ / ٢٠٦ - ٢٠٧ وفتاوى ابن تيمية ١٠ / ٢٤٨
(٣) حديث موسى بن طلحة : « تنزيه الله من السوء » أخرجه الشيخ في الأسس - والمصنف ١ / ٧٦ - ط دار الكتاب العربي ، وهو مرسل لأن موسى تابعي ، ووجه الزيادة من حديث طلحة بن عبيد الله كما في مجمع الزوائد ١٠ / ٩٤ - ٩٥ - ط القدسي ، وقال الغني : « له عبد الرحمن بن هذال الطلحي ، وهو ضعيف »
(٤) سورة الواقعة ٧٨ /

وأجمهر على الأول (٥) ومن شهد بها وبمرسالة محمد ﷺ دخل في الإسلام حكماً (٦) (إسلام) ، وقد جعلت الشهادتان جزءاً من الأذان ، ومما ذكر من أذكار الصلاة واجب ، وقيل : سنة (٧) (إذ أن ، وشهد) .

وفضل التهليل عظيم ، وورد في ذلك قول النبي ﷺ : « وإن الله قد حرم على النار من قال لا إله إلا الله يفتني بنفسك وجه الله » (٨) وقوله : « أفضل الذكر لا إله إلا الله » (٩)

والتهليل مستحب في كل وقت وحال ، وورد في السنة لأمره في مواضع منها :

عند دخول السوق ، لحديث : « من دخل السوق فقال : لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، له الملك وله الحمد يحيي ويميت وهو حي لا يموت ، بيده الخير وهو على كل شيء قدير ، كتب الله له ألف ألف حسنة ، ومحا عنه ألف ألف سيئة ، ورفع له ألف ألف درجة » (١٠)

- (١) فتوحات الربانية ١ / ١٨٨ ، ٢١٣
(٢) حديث : « إن الله قد حرم على النار - » أخرجه البخاري (الفتح ١ / ٥١٩ - ط السلفية) ، ومسلم (١ / ٥١٩) - ط الغني من حديث عبيد بن مالك
(٣) حديث : « أفضل الذكر لا إله إلا الله » أخرجه الترمذي (٥٩٢ / ٥) - ط الحلبي ، من حديث حابر بن عبد الله ، وقال : « حديث حسن »
(٤) حديث : « من دخل السوق فقال : لا إله إلا الله وحده - » أخرجه الترمذي (٥٩٦ / ٥) - ط الحلبي ، من حديث حماد بن عطاء ، قال الترمذي : « هذا حديث غريب » .

﴿وَنُكَلِّ عَلَى الْخَلْقِ الَّذِي لَا يَمُوتُ وَبِاسْمِهِ﴾^(١)
 ﴿وَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ حِينَ تَقُومُ. وَمِنَ اللَّيْلِ
 فَسَبِّحْهُ وَإِدْبَارَ النُّجُومِ﴾^(٢).

وفي السنة في مواضع منها دعاء الاستفتاح
 سبحانك اللهم وبحمدك... الخ^(٣)
 والأمير بالسيح في الركوع «سبحان ربي
 العظيم» وفي السجود «سبحان ربي
 الأعلى»^(٤) وورد الأمر بفعله بعد الصلاة.

ويجوز التسبيح لمن في الصلاة إذا تأبه أمر
 تنبيهها لغيره، وأمر به وعند سماع الوعد.

وكذا إن حكى نسبة ما فيه نقص إلى الله
 تعالى وتقدس، كما قال تعالى: ﴿وَقَالُوا اتَّخَذَ
 اللَّهُ وَلَدًا سُبْحَانَهُ﴾^(٥) أو سمع ذلك، أو سمع
 ما يتعجب منه كما في حديث أبي هريرة أنه كان
 جنباً ورأى النبي ﷺ فأنخس، فقال النبي ﷺ:

﴿وَنُكَلِّ عَلَى الْخَلْقِ الَّذِي لَا يَمُوتُ وَبِاسْمِهِ﴾^(١)
 ﴿وَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ حِينَ تَقُومُ. وَمِنَ اللَّيْلِ
 فَسَبِّحْهُ وَإِدْبَارَ النُّجُومِ﴾^(٢).

والأكثر قرن التسبيح باسم دال على
 التعظيم، أو بالحمد، ووجهه أن التسبيح تنزيه
 وتخليّة فهو من باب السلب، والحمد ثناء
 بصفات الكمال فهو من باب الإيجاب^(٣)، ولذا
 قال الله تعالى: ﴿سَبِّحْ بِاسْمِ رَبِّكَ
 الْعَظِيمِ﴾^(٤) و﴿سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى﴾^(٥)
 وقال ﴿وَنُكَلِّ عَلَى الْخَلْقِ الَّذِي لَا يَمُوتُ وَبِاسْمِهِ﴾^(٦)
 ﴿وَنُكَلِّ عَلَى الْخَلْقِ الَّذِي لَا يَمُوتُ وَبِاسْمِهِ﴾^(٧)
 ﴿وَنُكَلِّ عَلَى الْخَلْقِ الَّذِي لَا يَمُوتُ وَبِاسْمِهِ﴾^(٨)
 ﴿وَنُكَلِّ عَلَى الْخَلْقِ الَّذِي لَا يَمُوتُ وَبِاسْمِهِ﴾^(٩)

وقيل التسبيح عظيم كما قال النبي ﷺ:
 «كلمتان خفيفتان على اللسان ثقيلتان في
 الميزان، حبيبتان إلى الرحمن: سبحان الله
 وبحمده، سبحان الله العظيم»^(١٠).

وورد الأمر بالتسبيح في القرآن ﴿حِينَ تَسْجُدُ
 وَحِينَ تَقُومُ﴾^(١١) و﴿بِكُرَّةٍ وَحَبِيلَةٍ﴾^(١٢)

(١) سورة الطور/٤٨، ٤٩.
 (٢) دعاء الاستفتاح: «سبحانك اللهم وبحمدك». أخرجه
 أبو داود (١٩١/١) - تحقيق عزت حيد دعاس - وأحمد
 (١/٢٢٥) - ط مازروا للطباعة العثمانية - من حديث عائشة
 وصححه الحاكم ووافقه الذهبي.
 (٣) الأمر بالتسبيح في الركوع: «سبحان ربي العظيم»..
 أخرجه أبو داود (١٩١/١) - تحقيق عزت حيد دعاس -
 والحاكم (١/٢٢٥) - ط دار المعارف العثمانية - من حديث
 طيبة بن حارث، ويقال فلان عن أسد رواه: قلت: ليس
 ليس يانعم وقت. وقال أنصاري: ليس باللفظي، كما في
 فتحه لابن حجر (١/٣٨٩) - ط دار المعارف
 العثمانية.

(٤) سورة الفرقان/٥٨.
 (٥) القسوسات الرسانية ١/١٧٩، ولناوي ابن نمية
 ١٠/٢٥٠، ٢٥١.
 (٦) سورة الواقعة/٧٤.
 (٧) سورة الأعلى/١.
 (٨) سورة الفرقان/٥٨.
 (٩) سورة الإسراء/٢٤.
 (١٠) حديث: «كلمتان خفيفتان على اللسان...» أخرجه
 البخاري (الفتح ١١/٥٦٩) - ط السلفية -، ومسلم
 (١/٢٠٧٢) - ط الحلبي - من حديث أبي هريرة.
 (١١) سورة الروم/١٧.
 (١٢) سورة الأحزاب/٤٢.

وسبحان الله إن المؤمن لا ينجس.^(١)
وفي أكثر هذه المسائل تفصيل ينظر في
مصطلح: (تسبيح).

التحميد:
٩- ويسمى أيضا الحمدلة، وهو قول:
الحمد لله، نطقا. ومعنى كون الحمد لله: أن
كل حمد، أو حقيقة الحمد، أو الحمد المعهود،
أي الذي حمد الله به نفسه وحمده به أنبيأؤه
وأوليأؤه، مخلوق أو مستحق له، فحمد غيره
لا اعتداد به، لأن كل النعم منه تعالى، وفي
الحديث واللهم لك الحمد كله.^(٢) وهذا
يرجع أن المعنى الاستغراق وهو قول
الجمهور.^(٣)

وحقيقة الحمد: الثناء باللسان على الجليل
الاختياري على قصد التمجيد، وهذا فارق
المندح، فإن المندح الثناء باللسان على الجليل
الاختياري وغيره.^(٤) وقيل الحمد الوصف

(١) حديث: وسبحان الله، إن المؤمن لا ينجس. المخرج
البيهقي (الفتح ١/ ٣٩٠ - ط الحلبي) من حديث
أبي هريرة

(٢) حديث: واللهم لك الحمد كله. المخرج البيهقي كما في
الترغيب للبخاري (٢/ ٤٤١ - ط الحلبي) من حديث
أبي سعيد الخدري، وصححه المنذري بحقيقة المصنف.

(٣) الفتاوى الربانية ١/ ١٨٤، ونزل الأبرار ص ١٥٨

(٤) نزل الأبرار ص ١٥٨، والعلوي على شرح المنهاج ١/ ٤١،
والفتاوى الربانية ٢/ ١٨٥

بالجميل اختياريًا كان أو غيره بقصد الثناء،^(١)
وهذا أصح. وقيل الحمد في العرف يكون
بالقول والفعل أيضا.^(٢)

ومعنى الشكر قريب من معنى الحمد إلا أنه
كما قال الزغشري أهم موردًا، أي لأن الشكر
يكون باللسان والقلب والجوارح، والحمد
باللسان فقط، والحمد أهم متعلقًا، لأن الشكر
لا يكون إلا في مقابلة نعمة، والحمد يكون في
مقابلة نعمة ويكون لمجرد انصاف المحمود
بالجميل.

قال ابن القيم: والتمجيد أخص من
التحميد، فإن التمجيد: المندح بصفات الجلال
والملك والسؤدد والكبرياء والمظمنة.^(٣)

والذكر بحمد الله وتمجيده وشكوه مأسوريه
في الكتاب والسنة، وفضله كبير، قال الله تعالى
﴿فأذكروني﴾ أذكركم واشكروا لي ولا
تتكفروني^(٤) وقال ﴿ولذ تاذن وبكم لئن شكرتم
لأزيدنكم﴾^(٥) وقال النبي ﷺ للأسود بن
سريع: «إن ربك يحب الحمد»^(٦) وقال:

(١) العلوي على شرح المنهاج ١/ ١

(٢) حاشية الدسوقي على التشرح الكبير ١/ ١٠

(٣) نزل الأبرار ص ١٥٨، ١٥٩، ولسان العرب، ويختصر
الفتاوى المصرية لابن تيمية ص ٩٤

(٤) سورة البقرة ١٨٢

(٥) سورة إبراهيم ٧

(٦) حديث: إن ربك يحب الحمد. أخرجه أحمد (٣/ ٤٣٥ =

الحمد لله تملأ الميراث^(١).

قال النبي ﷺ: ذكر تكبيرة صدقة^(٢).

وتسن الحمدلة في ابتداء كل عمل ذي مال، في خطبة الجمعة وخطبة النكاح، واحتطية عند عقده، وفي التدريس، والنسبة، وغير ذلك، وبعد الأكل أو الشرب وعند العطاس، وعند الخروج من الخلاء، وفي افتتاح الدعاء واختتامه وعند حصول النعم أو اندفاع المكروه ويسن لمن صابته مصيبة أن يقول: (الحمد لله على كل حال)^(٣) واستغاثه في مصطلح (تحميد).

التكبير:

١٠ - وهو لغة التعظيم، وشرعا قول: (الله أكبر).

وورد الأمر به مطلقا في قوله تعالى: ﴿وذكرك فكم﴾^(٤) وقوله: ﴿وذكره تكبيرا﴾^(٥) وقوله: ﴿ولذكروا الله على ما هداكم﴾^(٦) وفي السنة

١ - ط المصنف، وذكره المصنف في المجموع ١٦/٩ - ط القدسي: وقال: «رواه أحمد والطبراني بنحوه ورجحهما ثقات، وفي بعضهم حلال».

(١١) حديث: (الحمد لله تملأ الميراث). أخرجه مسلم (١٠٢/١) - ط الحلبي: من حديث أبي مالك الأشعري.

(١٢) الفتاوى الربانية ٢٨٥/٣ - ١٩٥، وفتح الأبرار ص ١٥٨.

(١٣) سورة المؤمن ٣.

(١٤) سورة الإسراء ١١١.

(١٥) سورة البقرة ١٨٥.

وورد الأمر به في مواضع، منها في الأذان والإقامة، ومنها تكبيرة الإحرام بالصلاة وتكبيرات الانتقال فيها، والتكبير في العيدين في الخطبة والصلاة، والتكبير في صلاة الجنازة، وعند الشاعية والحنابلة يكبر في صلاة الاستسقاء.

ويسن التكبير عقب الصلاة المكتوبة، وعند تمام القسم حتى يصلي العبد، وفي يوم عيد الفطر وأيام الترميز، ويكبر الحاج والمعتبر عند ابتداء طوافه، وعند ابتداء سعيه، وفي أثناء السوف يعرفه. ويكر الدافع والمصادع مع التسمية، ويسن التكبير عند رؤية الهلال، ويسن للمسافر إذا علا شرفا أو ركب دابة أو نحو ذلك^(٧).

وفصّل ذلك بنظر في مصطلح: (تكبير).

وورد في فضله أحاديث منها قول النبي ﷺ: «أحب الكلام إلى الله أربع» فذكر منهن التكبير^(٨).

(٦) حديث: (كل تكبيرة صدقة أخرجه مسلم (١٠٢/١) - ط الحلبي: من حديث أبي فر.

(٧) فتاوى ابن تيمية ١٩٩/١٠.

(٨) حديث: (أحب للكلام إلى الله أربع) أخرجه مسلم (١٠٢/٣) - ط الحلبي: من حديث مسند بن حنبل.

الحقولة :

وورد في القرآن الأمر بها في قوله تعالى :

﴿وَلَوْلَا إِذْ دَخَلْتَ جَنَّتَكَ قُلْتَ مَا شَاءَ اللَّهُ لَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ﴾ (١)

واستيفاء ذلك في مصطلح : (حقولة).

الباقيات الصالحات :

١٢ - هذه الأنواع الخمسة المتقدمة من الأذكار الماثورة وردت نسبتها «الباقيات الصالحات» وذلك في حديث أبي سعيد رضي الله عنه ، قال : قال رسول الله ﷺ : «استكثروا من الباقيات الصالحات» قيل : وما هي يا رسول الله ؟ قال : التكبير والتهليل والتسبيح والشحميد ولا حول ولا قوة إلا بالله» (٢) وفي حديث أبي السدود مرفوعا «قل سبحان الله واحمد الله ولا إله إلا الله والله أكبر ولا حول ولا قوة إلا بالله» ومن يحططن الخطايا كما تحط الشجرة ورتها ، ومن من كنوز الجنة . وفي لفظ وتذهن قيل أن يحال بينك وبينه» (٣)

وورد في فضل الأربع الأول منها أحاديث

١١ - هي قول : «لا حول ولا قوة إلا بالله» . ومعناها على ما قال ابن حجر : لا حول للعبء عن معصية الله إلا بمعصية الله ، ولا قوة له على طاعة الله إلا بتوفيق الله ، وفي الفتوحات الربانية أن تضرع بذلك رواء اليزار عن ابن مسعود مرفوعا (١) وفي لفظه : يحون الله . وقال النووي : هي استسلام وتقويض ، وأن العبد لا يملك من أمره شيئا ، وليس له حيلة في دفع شر ولا قوة في جلب نفع ، إلا بإرادة الله تعالى وتوفيقه .

وورد في فضلها أن النبي ﷺ قال لأبي موسى الأشعري : «يا عبد الله بن قيس» ألا أعلمك كلمة هي من كنوز الجنة : لا حول ولا قوة إلا بالله» (٢)

وورد الأمر بقوله مطلقا كما تقدم .

وورد الأمر بقوله في إجابة المؤذن عند قوله : حي على الصلاة ، وحي على الفلاح» (٣)

- (١) حديث : «تقصر لا حول ولا قوة إلا بالله» لورده المحقق في مجمع المرفوع (٩٩/١٠٠ - ط القدسي) وقال : «رواه اليزار بإسنادين أحدهما منقطع وقبه بسند بن عراش والغلب عليه الضعف» والأخر متصل حسن .
- (٢) حديث : «يا عبد الله بن قيس» ألا أعلمك كلمة . . . أخرجه البخاري (الفتح ٩١/٥٠٠ - ط فلسطين) . ومسلم (٢٠٧٦/٤ - ط الحلبي)
- (٣) فتح قفاري (٩١/٥٠٠ - ط الهند ٧٧) ، وكشاف الفتح ٢٤٦/١ ، والفتوحات الربانية (١/٢٤٦ - ٢٤٣)

(١) سورة الكهف/ ٢٩

(٢) حديث : «استكثروا من الباقيات الصالحات» أخرجه أحمد (٣٧/٧٥ - ط الهيثمي) ، وفي إسناده ما وضعه الذهبي في الميزان (٢/٢٤٢ - ٢٥٠ - ح الحلبي) .

(٣) حديث : «قل سبحان الله واحمد الله ولا إله إلا الله» أخرجه القسبي في مجمع الزوائد (١٠٠/٩٠ - ط القدسي) وقال : رواه الطبراني بإسنادين في مسندهما صحيحين رآه البهلي ، وقد وثق علي ضعفه ، وبقية رجاله رجال الصحيح .

وورد الأمر بقوها عند المعصية مطلقاً، صغيرة كانت أو كبيرة فإنها تسهل على الإنسان فقد ما فقد، قال تعالى: ﴿وشر الصابرين الذين إذا أصابتهم مصيبة قالوا إنا لله وإنا إليه راجعون﴾^(١) وورد في السنة الأمر بما لمن مات له ميت، أو بلغه وفاة صديقه،^(٢) ويأتي إن شاء الله بيان بعض ذلك.

التسمية :

١٤ - وهي قول (بسم الله) أو (بسم الله الرحمن الرحيم).

يقال: سمعت الله تعالى أي قلت بسم الله، ويقال أيضاً: بسعلت، والمصدر البسيلة. ومعناها: أبتديء هذا الفعل أو هذا القول مستعيناً بالله عني إتماماً، أو متريكاً بذكر اسمه تعالى.

وقد اقتضح الله بها فاتحة كتابه وجميع سورة ما عدا سورة براءة. وورد الأمر بقوها في ابتداء التوضوء، وعند الغسل، ودخول المسجد أو الخروج منه، وعلى الذبيح، وإرسال المصل أو الجارية على الصيد، وعلى الأكل أو الشرب أو الجليء، وكذا عند دخول الخلاء.^(٣) وينظر

جامعة، منها: أنهم وأحب الكلام إلى الله^(٤) ومنها حديث سمرة مرفوعاً: «من أفضل الكلام بعد القرآن، ومن من القرآن، لا يضرك ما بين يداك»^(٥) وأما أحب إليه ﷺ مما طلعت عليه الشمس،^(٦) وإن الله اصطفى من الكلام أربعة^(٧) فذكرهن.^(٨)

وورد الأمر بقولهن بعد السلام من الصلاة، ويأتي صيغة ذلك.

الاسترجاع :

١٣ - هو قول إنا لله وإنا إليه راجعون. ومعنى إنا لله إقرار قائليها أنت نحن وأهلنا وأموالنا عبيد لله يصنع فيما يشاء، ومعنى «وإنا إليه راجعون» إقرار قائليها على نفسه بأفلاك ثم بالبحث والنشور إلى انفراد الله تعالى بالحكم كما كان أول مرة.

(١) حديث: «أحب الكلام إلى الله...» أخرجه مسلم (١٦٨٥/٣ ط الحلي).

(٢) حديث سمرة: «من أفضل الكلام بعد لقراءة» أخرجه أحمد (٢٠/٥ ط الميمنة)، وإسناده صحيح.

(٣) حديث: «المن أحب إليه ﷺ مما طلعت عليه الشمس» أخرجه مسلم (٢٠٧٢/٤ ط الحلي) من حديث أبي هريرة.

(٤) حديث: «إن الله اصطفى من الكلام أربعة» أخرجه أحمد (٣٠٢/٢ ط الميمنة) من حديث أبي هريرة وأبي سعيد مينا، وأورده ابن أبي شيبة (١٠/٨٧ ط القدسي) وقال: «رواه أحمد والبخاري ورجاهما رجال صحيح».

(٥) نسخة الحاكمين ص ٢٤٣، ٢٤٨.

(١) سورة البقرة: ١٥٥، ١٥٦.

(٢) الأذكار التوبة والعنونات الربانية ٢٩/٤، ١٢٠ - ١٣٦، ٢٩٦/٢٣.

(٣) تفسير ابن كثير ١٨/١ الفتح، عيسى الحلبي، وتفسير الرازي ١٠٢/١، ١٠٣.

تفصيل للقول في كل شيء من ذلك في موضعه ،
(١) : (تسمية) .

قول ما شاء الله :

١٥ - ورد ذكرها في قوله تعالى : ﴿ وَلَوْلَا إِذْ دَخَلْتَ جَنَّتِكَ قُلْتَ مَا شَاءَ اللَّهُ لَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ ﴾^(١) قال القرطبي : أي هذه الجنة هي ما شاء الله . وقال الزجاج والفراء : تقديره : الأمر ما شاء الله .

وفي حديث أنس قال النبي ﷺ : « من رأى شيئاً فاعجبه فقال : ما شاء الله لا قوة إلا بالله لم يقصره العين »^(٢) وقالت عائشة رضي الله عنها : « إذا خرج الرجل من منزله فقال : بسم الله قال أشك : هديت ، وإذا قال : ما شاء الله قال : كفت ، وإذا قال : لا قوة إلا بالله قال الملك : وقيت » .

قال أشهب : قال مالك : ينبغي لكل من دخل منزله أن يقول هذا . يعني ما ورد في الآية .^(٣)

الصلاة على النبي ﷺ :
١٦ - وهي قول « صلى الله على محمد وسلم » أو نحوها مما يفيد سؤال الله تعالى أن يصلي على رسوله ويسلم عليه .

وقد أمر الله تعالى المؤمنين بذلك في قوله تعالى : ﴿ إِنْ أَهْلَ اللَّهُ وَهْلَكَهُ يَصْلُونِ عَلَى النَّبِيِّ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا ﴾^(١) وقال النبي ﷺ : « لَا تَجْعَلُوا فِئْرِي عِيْدًا ، وَصَلُّوا عَلَيَّ فَإِنْ صَلَّيْتُمْ بَلَغْتَنِي حَيْثُ كُنْتُمْ » .^(٢) ومن الصبح السائرة ما ورد في حديث أبي مسعود الأنصاري أن بشير بن سعد قال للنبي ﷺ : أمرنا الله أن نصلي عليك يا رسول الله ، فكيف نصلي عليك ؟ قال : قولوا : اللهم صل على محمد وعلى آل محمد ، وبارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على آل إبراهيم في العالمين إنك حميد مجيد » .^(٣)

والصلاة من الله تعالى على عبده ثوابه عليه ، وقيل : رحمة له ، وصلاة الملائكة والعباد عليه دعاء بالرحمة مفرون بالتمظيم .^(٤)

(١) سورة الأحزاب / ٥٦

(٢) حديث : « لَا تَجْعَلُوا فِئْرِي عِيْدًا ، ... » أخرجه أبو داود (٣٤١/٢) من تحقيق عزت حميد (عص) من حديث أبي هريرة ، وصححه الثوري في الأذكار (ص ٢٠٦) ط دار ابن كثير

(٣) حديث أبي مسعود الأنصاري في سؤال بشير بن سعد . أخرجه مسلم (٣٠٥/١) ط الخليلي .

(٤) التروحات القرآنية ١/ ٣٤٠ ، ونجدة المذكرين ص ٢١

(١) سورة الكهف / ٣٩

(٢) حديث : « من رأى شيئاً فاعجبه فقال : ما شاء الله » أخرجه ابن أبي الدنيا في حبل اليوم والليلة (ص ١٠٦) ط دار البیان ، وفي إسناده : أبو بكر المنفل ، وهو ضعيف كما في «مؤلفات الاحمد» للذهبي (١٩٧/٦) ط الخليلي

(٣) تفسير القرطبي ١٠ / ٤٠٧ ، ٤٠٨

وقد جمعها كثير من العلماء كابن السني في
«عبد ليوم والنبوة» والنووي في «الأذكار» وابن
القيم في «الوسائل» النقيب من «الكلام الطيب»
وصديق حسن خان في «تذوق الأبرار» . ويعرض
لها الفقهاء في مواضع مختلفة من مباحث لفقه .

أفضل الأذكار :

٢٠ - قال النووي : «لأن أفضل الذكر . قال
انقرطبي : لأنه مشتمل على جميع الذكر من
تدكير وتلهيل وتحميد وتسبيح وتمجيد . وعلى
الحروف والرجاء والدعاء والسؤال والأمر بالتفكير
والاعتبار وغير ذلك . فمما وقع على ذلك
وتعبه فقد حصل أفضل العبادات ، وهو قبل
ذلك كلام الله فلا بد أنه شيء» .

ثم ذكر في أفضليته عيد فقال : «أفضل الذكر
إقرآن لمن عمل به» . ونقل ذلك عن سعيد
النووي .

وفي الحديث القدسي : «من شغله القرآن
عن مسألتي أعطته أفضل مما أعطيت
المسائلين» . «وأفضل كلام الله على سائر الكلام
كفضل الله على خلقه»^(١) .

وباستدلال ابن تيمية تكون القرآن أفضل من
سائر المذكرات فإنه في الصلاة ، وأنه لا يقره

وتفصيل ذلك في مصطلح : (الصلاة على
النبي ﷺ) .

التلبية :

١٧ - وهي قول «لبيك اللهم لبيك» وهي من
أذكار الحج والعمرة ، ومعناها : أقبل على
إجابتي يا رب إقامة بعد إقامة . وينظر تفصيل
أحكامها في مباحث الحج والعمرة

الحسبة :

١٨ - وهي قول «حسبي الله» ومعناه الاكتفاء
بدفاع الله وعونه عن دفاع غيره وعونه .

ويسن قولها لمن عليه أمر^(١) . ثم في حديث
عوف بن مالك أن النبي ﷺ قضى بين رجائي
فقال «يُقضَى عليه له أمر» . وحسبي الله ونعم
الوكيل . فقال النبي ﷺ : «إن الله تعالى يلوم
عبي المعجز . ولكن علك بالكيس» فإذا غلبك
أمر فقل حسبي الله ونعم الوكيل»^(٢) .

أذكار مأثورة أخرى :

١٩ - وهناك أذكار أخرى مأثورة مرتبطة بأسباب
أو مطلقه يأتي بيان بعضها في البحث .

(١) أذكار النووي ، وفتح جود الربيع ١/ ٥٥

(٢) حديث «إن الله يلوم على العجز» . أخرجه أبو داود

١١٦١ - ١١٦٥ . «تحف عروت عبد دعات» . وفي إسناده

من به جهالة

(١) حديث «من شغله القرآن عن مسألتي» . تقدم بحرقه في
(٢) (١)

وأفضل الدعاء يوم عرفة، وأفضل ما قلت أنا
والنبيون من قبلي لا إله إلا الله وحده لا شريك
له^(١)

والحديث الآخر القدسي «لو أن السموات
والأرض وعامرهن غبري في كلمة ولا إله إلا الله
في كلمة مالت بين لا إله إلا الله^(٢)» والحديث
الآخر أفضل الذكر لا إله إلا الله^(٣) وفي
حديث «هي أفضل الحسنة»^(٤) ولا عا
مفتاح الإسلام وبابه الذي لا يدخل إليه إلا
منه، وعموده الذي لا يقوم بغيره، وهي أحد
أركان الإسلام^(٥).

قال ابن حجر: ويعارض ذلك في الظاهر

(١) حديث: «أفضل الدعاء يوم عرفة...» أخرجه مالك في
الموطأ (١/٦١٥ - ط الحلبي) من حديث حذيفة بن عباد
مرسلًا، ووجه الترمذي (٥/٥٧٢ - ط الحلبي) من
حديث عباد بن عمرو بن العاص بنسبة يشهد لإسناد
الموطأ

(٢) حديث: «لو أن السموات والأرض...» أخرجه أبي
يحيى في الروايات (١٠/٨٢٦ - ط القدسي) وقال «رواه أبو
يعلى، ووجهه وثقه على ضعف فهم».

(٣) حديث: «أفضل الذكر لا إله إلا الله...» تقدم ترجمته في
(٧/٧).

(٤) حديث: «هي أفضل الحسنة» أخرجه أحمد (٥/١٦٩ -
ط البيهقي) من حديث أبي ذر، وفي إسناده جهالة.

(٥) أن ذكرنا في أفضل الأذكار للقرطبي ص ٤٠، ونفع الباري
(١١/٢٠٧)، ونقطة الذكركين ص ٢٣٢، والفتوحات
تربوية ١/١٨٩

جنب، ولا يسم إلا الطاهر، سحلف الذكر
والدعاء^(١)

ولا تختلف الأحاديث في أن أفضل الأذكار
بعد القرآن الكلمات الأربع «سبحان الله،
والحمد لله، ولا إله إلا الله، والله أكبر»^(٢) ورد
ذلك من حديث سمرة بن جندب، وفي حديث
أبي هريرة أن النبي ﷺ قال: «لأن أقولن أحب
إلي مما طلعت عليه الشمس»^(٣) وورد «أن
الله اعظمي من الكلام أربعة»^(٤) فذكرهن.

وهذه يدل على أن الذكر من أفضل ما
بغيرهن مما في القرآن، ومن كذلك أفضل من
سائر الأذكار المذكورة، مع سمرة أن النبي ﷺ
قال: «من أفضل الكلام بعد القرآن، ومن من
القرآن، لا يضرك بأيهن بدأت»^(٥)

أما الأفضل من هذه الكلمات الأربع فهو
كلمة (لا إله إلا الله) صرح بذلك القرطبي
والطبري، واستظهره ابن حجر، ما في الحديث:

(١) مختصر الفتاوى المصرية ص ٩٧

(٢) حديث: «سبحان الله، والحمد لله، ولا إله إلا الله...»
تقدم ترجمته في (٦٢/١)

(٣) حديث: «لأن أقولن أحب إلي مما طلعت...» تقدم
ترجمته في (٦٢/١)

(٤) حديث: «إن الله اعظمي من الكلام أربعة...» تقدم
ترجمته في (٦٢/١)

(٥) حديث: «من أفضل الكلام بعد القرآن، ومن من...» تقدم
ترجمته في (٦٢/١)

النوري : أما المأثور في وقت أو نحوه - أي لبس - فالاشتغال به - أي في الوقت أو عند السبب - أفضل ^(١) . وهذا يقتضي أن الاشتغال بالذكر المؤقت في وقته ، والمقيد بسبب عند سببه ، أفضل من الاشتغال بمأثور المأثورات ، حتى من التسييح والتكبير ونحوهما وحتى من الاشتغال بقراءة القرآن . قال ابن علان : ما ورد من الذكر مختصا بمكان أو زمان أو حال كالتذكارات الطواف و ليلة الجمعة وحال النوم فالاشتغال به أفضل من الاشتغال بالتلاوة ^(٢) . قال عمر بن أبي سلمة : سألت الأوزاعي : قراءة القرآن أعجب إليك أم الذكر ؟ فقال : سل أبا محمد ، يعني سعيدا ، أي ابن المسيب ، فسأله فقال : بل القرآن . فقال الأوزاعي : إنه ليس شيء يعدل القرآن ، ولكن إنسا كان هدي من سلف يذكر الله تعالى قبل طلوع الشمس وقبل الغروب ^(٣) . قال الشوكاني : وهكذا ما وردت به السنة من الأذكار في الأوقات وعقب الصلوات فإنه ينبغي الاشتغال بها ورد عنه عليه السلام فإن إرشاده إليه يدل على أنه أفضل من غيره ^(٤) . وصرح بمثل ذلك العز بن عبد السلام في قواعد ابن تيمية في فضله ^(٥) . وفي مطالب أولي النهى

حديث أبي ذر المرفوع : أن أحب الكلام إلى الله سبحانه الله وبحمده ^(٦) . وجمع بين ذلك بأوجه منها : أن أفضلية سبحانه الله وبحمده لدخول معاني الكلمات الأربع تحتها إما بالتصريح أو بالاستلزام فقد صرحنا بالتزمية والتحميد ، وإذا كان معناها تنزيهه تعالى عما لا يليق بجلاله اندرج فيه معنى لا إله إلا الله ، وإذا كان كل فضل وإفضال منه تعالى فلا شيء أكبر منه ، وأما أفضلية لا إله إلا الله فلذكر الوجدانية صريحا ^(٧) .

وينبغي أن يعلم أن الذكر أفضل من الدعاء من حيث الجملة ، ^(٨) لحديث من شغله القرآن وذكرني عن مسألتي أعطيت أفضل ما أعطي السائلين ^(٩) .

أفضل الأذكار من حيث الاشتغال بها :

٢١ - ما تقدم هو الأفضلية في الذكر المطلق : أفضله الاشتغال بقراءة القرآن ، فهي أفضل من الاشتغال بالتهليل والتسبيح المطلق . ثم الكلمات الأربع : ثم سائر أنواع الذكر ، قال

(١) حديث : وأحب الكلام إلى الله سبحانه الله وبحمده ، أخرجه مسلم ٢٠٩١/١ - ط الحلي .

(٢) الفوائد الربانية ١/١٨١ ، وضع جباري ٢٠٧/١١

(٣) مجموع فتاوى ابن تيمية ١٠/٢٧

(٤) حديث : من شغله القرآن وذكرني عن مسألتي

أعطيت . . . تقدم ترجمته في (ف ١)

(١) الأذكار النورية والفتوحات الربانية ٣/٢٢٧ ، ٢٨٨/١

(٢) التذكار في أفضل الأذكار ص ٤٣

(٣) معية المؤمن المخلص ص ٢٣

(٤) قواعد الأحكام في مصالح الأناس ١/١٧١ ، مجموع فتاوى

ابن تيمية ١٠/٢٧

لنقرأ أن أفضل من سائر الأذكار يمكن الاشتغال بالذات من الذكر في عنه كتابي الصلوات، أفضل من تلاوة القرآن في ذلك الحين^(١)

وعلى هذا فلا تفصل عند الأذان الاشتغال واجابته، وعند الصلاة بالأذكار الواردة، وعند الإفطار في رمضان الاشتغال به^(٢) ورد من الذكر، وهكذا

الذكر بغير المأثور

أ - في الأذكار المطلقة

٢٢ - يجوز في الأذكار المطلقة إتيانها به هو صحيح في نفسه مما يضمن الله^(٣) على الله تعالى ولا يعظم نصيبه من التوجه، وإن لم تكن تلك الصيغة مأثورة عن النبي ﷺ وهذا في الذكر المطلق موضع اتفاق.

ولا يدخل في المأثور في هذا الباب، نقل عن الصحابة رضي الله عنهم، على ما قاله ابن عثارة من الشافعية، قال: لأن ما ورد عن الصحابي مما شرأى به مدخل لا يكون له حكم المأثور^(٤) فيكون ما ورد من أذكار الصحابة رضي الله عنهم مضموما إلى ما نقل من الأذكار

عن غيرهم في كونه من غير المأثور، وإن كان فيها نقل عنه الكثير الصب مما يحسن تعلمه واستنبطه.

والمشهور أن الاشتغال بالذكر المأثور أفضل من الاشتغال بالذكر بغيره الإنسان من عند نفسه. ووجه الأفضلية واضح وهو ما فيه من الاقتداء بالنبي ﷺ وكونه أعلم بالله تعالى وأسمائه وصفاته وأفعاله، وكونه أصح العرب وأعلمهم بموقع الكلام، وكونه أوثق جوامع الكلم، وأمد بالنسب الزمان، وكذا النصح لأمته^(٥)

وقال النووي: الخيم والفضل إنهم في اتباع المأثور في الكتاب والسنة وفيه ما يكفي في سائر الأوقات، ويجوز على ذلك أصحابنا، وقال في موضع: أورد مشايخنا وأمرائهم لا بأس بالاشتغال به.

وقال ابن عثارة عن أئمة أنه ينبغي أن يدعو في صلاته بدعاء محفوظ، وأما في غيرها فينبغي أن يدعو بما يحضره^(٦)

ب - الذكر بغير المأثور في مناسبات معينة:

٢٣ - ما تقدم هو في الذكر المطلق، أما في الأسباب والمناسبات معينة

أ - فإن كان في مثل تلك المناسبات ذكر مأثور فمن

(١) الفوائد الربانية ١٧٩

(٢) رد المحتار ٢: ٢٥٢

(٣) مغالطة كوني شهر ١٠٣/١

(٤) الفتاوى الربانية ١: ٢٨٨ و ١٩٩

التي أنه لم ينقل فيها عن أصحابنا كراهة. قال
بن عابد بن: يمكن أن يدعى بذلك قوله: عید
مبارك ونحوه

ثم قال: على أنه قد ورد الدعاء بالركعة في
أمر شئ فيؤخذ منه استحباب الدعاء بهذا
أيضا. وعن أحمد بن محمد بن: أن الناس لم
يزالوا مختلفين فيه والذي رآه أنه لا سنة فيه
ولا بدعة. ^(١) وفي المغني: عن أحمد أنه
قال: لا أبدى به أحدا وإن قاله أحد رددت
عليه. ^(٢)

وعن مالك في مثل: تقبل الله منا ومنك،
وغفر لنا ولك، يوم العيد: قال: لا أعرفه
ولا أذكره. قال ابن حبيب: أي: لا يعرفه سنة
ولا ينكره على من يقوله لأنه قول حسن، لأنه
دعاء. قال صاحب الطحاوي: ومثله قول الناس
بعضهم لبعض في اليوم المذكور: عید مبارك،
وأحبكم الله لأمثاله لا شك في جواز كل
ذلك. ^(٣)

وقال الأوزاعي: هو بدعة. ^(٤)
وعند الشافعية أنها سنة. ^(٥) والنظر بحث
(تمت) من الموسوعة (٩٩/١٤).

التكليف يتلوه به. فلو أتى بدله بذكر غير ما تورد
ففي المسألة تفصيل:

فما كان ركنا من أركان العبادة أو واجبا من
واجباتها لم يمكن إبداله. وذلك كأذكار الأذان،
وأذكار الصلاة التي لا بد منها كالقنطرة، وتكبير
الإحرام، والشهد.

وما كان الإتيان به من الأذكار الماثورة مستحب
أو جائز ففي إبداله بغيره تفصيل:
فالأصل أن الإتيان بالذكر الماثور أفضل،
وإذا دعا وذكر بغيره، بيق فلا بأس.

فمن حنة ذلك الطواف، قال النووي: قال
أصحابنا: القراءة في الطواف أفضل من
الدعوات غير الماثورة وأما الماثورة فهي أفضل
من القراءة على الصحيح. ^(١)

ب. أما إن لم يكن في المسألة العينة ذكر وابد،
فذهب بعض العلماء إلى أنه لا منكر لمتعة إن
ذكر مما يجب الإنسان مما يليق بشأنه، أخذا
من إطلاق الأمر بالذكر والدعاء في النصوص
القرآنية والنبوية، دون أن يلحق لذلك الذكر أو
الدعاء فضلي أو خصوصية معينة.

ومن جملة ذلك التهنية بالعيد ومدحون
الأعوام والأشهر، قال صاحب الدرر: التهنية
بالعيد بنقطة تقبل الله منا ومنكم لا شك. قال
ابن عابد بن: إذا قال ذلك لأنه لم يحفظ فيه
شيء عن أبي حنيفة وأصحابه. قال: وفي

(١) أذكار النووي والمنحولات الم بنية ٢٨٨/٤

(١) ابن حبان ٥٥٧/١. ومائة الدعاء ٣٩١/١

(٢) المع ٣٩٩/٢

(٣) الطحاوي ٣٢٢/١

(٤) ابن عابد بن ٥٥٧/٤

(٥) المغني ٣٩١/١، المستدرج السرياني-

الزيادة في الذكر على ما ورد:

٢٤ - الزيادة في الذكر المرنب شرعا على سبب، الأصل فيه الجواز عند الجمهور، ويتخذ بقوله تفهم عما تقدم، فمنب أن يكون صحيح المعنى لا يستلزم نقصا بوجه من الوجوه، وألا يكون مما علم أن الشارع أراد المحافظة فيه على اللفظ السوارد، فلا يزداد على الفاظ الأذان والاقاظ الشاهد ونحوهما، وأن يكون بمعنى ما ورد، وأن يكون مما يليق.

وقد نقل ابن علان أن زيادات العلماء في الفنون ونحوه من الأذكار يكون الإتيان بها أولى، وفارق الشاهد وغيره بأن العلماء فهموا أن المدار فيه على لفظه فلذا لم يزدوا فيه، ورأوا أن الزيادة فيه خلاف الأولى بخلاف الفنون فإنهم فهموا أن للدعاء تأثيرا عظيما في الاستجابة فتوسعوا في الدعاء فيه. (١)

وقد ورد أن ابن عمر رضي الله عنه كان يلبي في الحج بتلبية النبي ﷺ عليك اللهم ليبيك، ليبيك لا شريك لك ليبيك، إن الحمد والنعمة لك والملك لا شريك لك، لا يزيد على ذلك ثم كان ابن عمر يزيد فيها عليك ليبيك وسعديك، وأخير بيديك ليبيك، والربحاء إليك والعمل.

١ - ١١٩/١، ١٠٩/٥، ٣٧٧، الاعتصام ١٠/٢

(١) الفتاوى المصرية لابن حجر ١٠٩/٥، مختصر الفتاوى المصرية لابن

وفي رواية: قال ابن عمر: كان عمر يهل بهذا (أي بتلبية النبي ﷺ) يزيد: ليبيك وسعديك. (١) أخرجه.

قال ابن حجر: قال الطحاوي: قال قوم: لا بأس أن يزيد في التلبية ما أحب من الذكر لله، وهو قول محمد والثوري والأوزاعي. واحتجوا بهذا المروي عن عمر وأبيه. وقال آخرون: لا ينبغي أن يزداد على ما علمه رسول الله ﷺ الناس، كما علمهم التكبير في الصلاة فلا ينبغي أن يتعدى في ذلك شيئا مما علمه. ثم قال ابن حجر: وقول من قال: إنه لا بأس بالزيادة على التلبية هو قول الجمهور وبه صرح أئمة. وحكى ابن عبد البر عن مالك الكراهة. قال: وهو أحد قولي الشافعي. وقال الشيخ أبو حامد: وحكى أهل العراق عن الشافعي في القديم أنه كره الزيادة على الترفع، وغلطوا، بل لا يكره ولا يستحب.

وحكى الترمذي عنه إن زاد في التلبية شيئا من تعظيم الله فلا بأس وأحب إلي أن يقتصر على تلبية رسول الله ﷺ. وحكى عن أبي حنيفة: إن زاد في التلبية عما ورد فحسن. وحكى في المعرفة عن الشافعي أيضا قوله: ولا ضيق على أحد في قول ما جاء عن ابن عمر وغيره من تعظيم الله ودعائه، غير أن الأختيار عندي أن يفرق ما روي

(١) حديث ابن عمر في التلبية والزيادة فيها. أخرجه مسلم (٢/٢٨١، ٨١٢ - ط الحلي).

الحمد لله والسلام على رسول الله . فقال ابن عمر : وأما أقول : الحمد لله والسلام على رسول الله وليس هكذا علمنا رسول الله ﷺ^(١)

ثم بين القاري وجه إنكار ابن عمر لتلك الزيادة قائلا : الزيادة المطلوبة هي المتعلقة بالحمد له سواء ورد أم لا ، وأما زيادة ذكر آخر بطريق الضم إليه فغير مستحسن ، لأن من سمع بها يتوهم أنه من جملة المأثور به .^(٢)

التبديل في الفاظ الأذكار الواردة :

٢٥ - تبديل لفظ من الأذكار الواردة بلفظ آخر .
اختلف فيه أئمة فقيل : هو جائز لأنه تشبيه بالرواية بالمعنى ، والمشهور عند المحدثين أن الرواية بالمعنى جائزة إذا كان اللفظ التبديل مساويا في المعنى للفظ الوارد ، وخالف في ذلك المازري فقال تعليقا على حديث البراء بن عازب أن النبي ﷺ قال له : « إذا أتيت مضجعك فتوضأ وضوءك للصلاة ، ثم اضطجع على شقك الأيمن . ثم قل : اللهم أسلمت

عن النبي ﷺ في ذلك » . قال ابن حجر : وهذا أصل الوجه ، فيرد ما جاء مرفوعا ، وإذا احتار قول ما جاء موقوفا ، أو أنشأ هو من قبل نفسه بما يليق ، قاله على انفساده حتى لا يختلط بالمرفوع . قال : وهو شبيه بحال الدعاء في التشهد فإن النبي ﷺ قال فيه : « ثم ليخبر بعد من المسألة ما شاء » .^(٣) أي بعد أن يفرغ من المرفوع .^(٤)

وذكر البخاري حديث رفاعة الزرقي قال : كنا يوما نصلي وراء النبي ﷺ ، فلما رفع رأسه من الركعة قال : سمع الله لمن حمده ، قال رجل وراءه ، ربنا ولك الحمد جدا كثيرا عني مباركاً فيه ، فلما انصرف قال : من التكليم ؟ قال : أنا . قال : رأيت بضعة وثلاثين ملكا يندرونها أيهم يكتبها أوله ،^(٥) ثم قال ابن حجر : استدل بهذا على إحداث ذكر في الصلاة غير مأثور إذا كان غير مخالف للمأثور .^(٦)

قال علي القاري : وروى الترمذي عن ابن عمر : « أن رجلا عطش إلى جنبه فقال :

(١) حديث : « ثم ليخبر بعد من المسألة ما شاء » أخرجه مسلم (٢٠٦/١ - ط الحلبي) من حديث عبد الله بن مسعود .

(٢) فتح الباري ١/٣ : ١١١ .

(٣) حديث : رفاعة الزرقي أخرجه البخاري (٢٨١/٢ - ط السنية) .

(٤) فتح الباري ٢/٢ : ٢٨٧ .

(١) حديث : ابن عمر في الصلوة . أخرجه الترمذي (٨١/٤) .

ط الحلبي ، وضعفه بقوله : « هذا حديث غريب » .

(٢) مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح (لعل القاري ٩/ ١٠٠

الملكاني وساكنتان) ، المكتبة الإمدادية ، ص ٢٠٠ ، والفتوحات

الربانية ١٤/٦

معرفة مفيدة. وإنما يعطيه تصوراً معقلاً. والذكر
بالاسم المقدر أبعد عن السنة (٢٦)

آداب الذاكرين.

للتذكر والدعاء آداب يستعملها كمال المذكر
وجلاله، وإذا روعيت كانت أولى بالقبول
والإجابة، فمن تلك الآداب:

أ - طلب العون من الله تعالى على الذكر:

٢٧ - وقد حث النبي ﷺ معاذاً على أن يقول:
«اللهم عني على ذكرك وحسن عبادتك» (٢٧)

ب - أن يكون الذاكر منزهاً عن الحداث:

٢٨ - واستدل لذلك بحديث المهاجرين فنصف
قال: «رايت النبي ﷺ وهو يقول، فسمعت عليه
قلم يرد علي ستم نوحاً، ثم اعتذر إلي وقال:
إني ترهت أن أذكر الله إلا على ظهر، أو قال:
عنى فهاهنا» (٢٨)

وقال ابن علال: يؤخذ من الحديث أن

(٢٦) نهاية المحتاج وسلسلة الرشد (١/١١٧)، مختصر فتاوى
المصريين ص ٩٦، ومجموع فتاوى ابن تيمية (١٠/٢٢٦،
٢٣٧، ٢٤٦ - ٢٦٥)

(٢٧) حديث: «اللهم عني على ذكرك، وشكرك، وحسن
عبادتك» أخرجه أحمد (٥/٢٤٧ - ط لمبنة) والحاكم
(٢/٢٧٣ - ٢٧٤ - ط ٤ لراة المنزهة العظيمة) من حديث
معد بن جبل، وصححه الحاكم ووافقه الذهبي.

(٢٨) الحديث تقدم بحريجه ق

نفسه إليه... إلى قوله: «كنت بكاتبك الذي
أنزلت ونبئت الذي أرسلت... قال فرددها
على النبي ﷺ فقلت: «ورسولك» قال: لا،
ونبيك الذي أرسلت» (٢٩)

قال المنذري عقبه: سبب هذا الإنكار أن
هذا ذكر ودعاء، فينبغي فيه ألا يقتصر المرعى
الذكر الوارد بحروفه، وقد يتعلق الجزء بتلك
الحروف، ولعمد أوحى إليه بتلك الكلمات،
فتميز أداؤها بحروفه (٣٠) وإلى مثل ذلك ما
ابن حجر (٣١) وهذا كما هو واضح في الأذكار
المفيدة التي رتب الشارع عليها فصلاً خاصاً،
لا في الذكر المطلق.

الذكر بالاسم المفرد، وبالصغير المفرد:

٢٩ - ذكر الشهيدي في حاشيته على النهاية
ما يدل على أن في الذكر بالاسم المفرد
(الله، الله، الله) خلافاً في أنه ذكر أم لا.

وقال ابن نجية: الاسم المفرد مظهر أو
مضمراً ليس بكلام تام ولا يتعنى به إيمان
ولا كفر، ولا أمر، ولا نهي، ولا يعطي القلب

(٢٩) حديث قلزم بن عازب «رايت النبي ﷺ يقول: «اللهم
عني على ذكرك، وشكرك، وحسن عبادتك» أخرجه
البيهقي (الفتح ٣/٣٥٧، ط اسلفية) ومسلم (٤/٢٠٨١ -
٢٠٨٢ - ط الحلبي)

(٣٠) الفتوحات الربانية ٤/١٤٤، وشرح صحيح مسلم للأبي
١٣٥/١٧

(٣١) فتح الباري ١١/١١٣

الأفضل ألا توجد الأذكار إلا في أكمل الأحوال، كالطهارة من الخبثين، وطهارة القم من الخبث. ^(١) ولم يقسوا بإشتراف ذلك لما ثبت أن النبي ﷺ: «كان يذكر الله على كل أحيائه». ^(٢) وكان إذا خرج من الغائط قال: «غفرانك»، ^(٣) وكان يقول: «أحمد لله الذي أحببني لأذى وعادني». ^(٤)

والفصل بين الإقامة والصلوة بالاستغفار بأعمال الوضوء، والإقامة شرعت متصلة. ^(٥)

وبهم من كلام الحنفية أن استحباب التطهر للذكر إنما هو في أحوال خاصة كخطبة الجمعة والأذان، ^(٦) وفي الدر المختار: الوضوء مطلق الذكر مندوب ولو للجنب، وتركه خلاف الأولى. ^(٧)

وقال النووي: إن كان في فعه نجاسة أزالها بإلقاء، فلو ذكر ولم يغسله فهو مكروه ولا يجرم، ولو قرأ القرآن وقعه نجس كره، وفي تحريمه وجهان لأصحاب أصحابها لا يجرم. ^(٨)

وقال الشوكاني: تغليف القم عند الذكر بالسواك أصح حسن لأنه المحل الذي يكون التذكرة في الصلاة، وقد صح: «أنه ﷺ لما سلم عليه بعض الصحابة نيم من جدار لحائط ثم رد عليه»، ^(٩) فهذا في مجرد السلام فدكر الله سبحانه أولى. ^(١٠)

ويستثنى من الأحكام المتقدمة القرآن،

(١) أذابة وفتح القدير ١/ ١٧٦، ١١٤.

(٢) فتح القدير ١/ ١١٤.

(٣) الدر المختار وحاشية ابن علقين ١/ ١١٧، ١١٥.

(٤) الفروع الرابطة ١/ ١٤٣.

(٥) حديث: «أنه صلى الله عليه وسلم لما سلم عليه بعض الصلوة نيم» أخرجه شيخنازي (الفتح ١/ ١٢٢ - ط الشافعية) من حديث أبي حنيم بن الحارث.

(٦) شرح عمدة المحققين ١/ ٢٢، ونزل الأبرار ١/ ٢٩.

فهذا ذكر على غير طهارة. وقد أجمعوا على جواز الذكر بالقلب واللسان للمحدث والجنب والحائض والنفساء. ^(١١)

ومذهب الحنفية على ما في الهداية وشروحه أن الذكر يستحب له أن يكون متوقفاً، ومن ذلك الأذان والإقامة، فإن أذن بلا وضوء جاز بلا كراهة في ظاهر الرواية كسائر أنواع الذكر، وإن أقام بلا وضوء جاز مع الكراهة لما فيه من

(١) الفروع الرابطة ١/ ٣٩٦.

(٢) حديث: «كان يذكر الله على كل أحيائه» أخرجه مسلم.

(٣) ٢٨٢/١ - ط الحنفية من حديث عائشة.

(٤) حديث: «كان إذا خرج من الغائط قال: غفرانك».

(٥) أخرجه الترمذي ١/ ١٦ - ط الحنفية من حديث عائشة.

(٦) وقال: «حديث حسن صحيح».

(٧) حديث: «الحمد الذي أذهب هي الأثر» أخرجه ابن

ماجي ١/ ١١٠ - ط الحنفية من حديث أبي، وقال

«حسن صحيح» وهذا حديث صحيح، ولا يصح فيه بدا

المقطع من النبي ﷺ، كذا في «مصابيح الرخصة»

(ص ٩٢ - ط دار البیان).

(٨) الفروع الرابطة ١/ ١٢٧.

تعالى . وإن يتكلم ، صرح به من الشافعية النسوي وغيره ، وهو مذهب الحنابلة . وقال ابن كنج : إنه يحرم الذكر في ثلث الحال ، وإليه مال الأذري والزرركشي .

ونقلت إجازة لذكر في المرحاض عن عبادة بن عمرو رضي الله عنهما ، وعن النخعي .

وصرح النسوي في المجموع بأنه إذا عطس في الخلا ، فلا يحمد الله بلسانه بل يقله . وقال في الأذكار : وصرح بعض أصحابنا بأنه لا يشمت عاتيا ولا يرد السلام ولا يجيب المؤذن . وكذا في حال الجماع .^(١)

وانظر مصطلح : (قضاء الحاجة) .

ج - الشرعي في الأمكنة :

٣٠ - يجتنب الذكر في المواضع المتفرقة وموضع التخليل كما تقدم .^(٢) ومن الأدب أن يكون موضعه نظيفا خاليا عما يشغل البال .^(٣)

أما الحرام فقد صرح الشافعية والحنابلة بأنه لا يكره ذكر الله تعالى فيه ، أو على سطحه ونحوه من كل ما يتبعه في بيع أو إجارة ، لما روى

فحرم قرأته على الخنص والنساء والجنب ، الحديث : ولا يقرأ الخنص ولا الجنب شيئا من القرآن .^(٤)

وتفصيل ذلك في (قرآن ، جنابة ، وحيض) . فإن قرا شيئا من الأذكار التي توافق القرآن من وجب عليه الغسل ، وكان يسوي بها الذكر لا القرآن ، فلا بأس ، وذلك كالجملة ، واخمد لله رب العالمين . ولا إله إلا الله ، وكأني بالركوب ﴿ سبحان الذي سخر لنا هذا . . . ﴾^(٥) وآية التزوي : ﴿ وب أنزلني منزلا مباركا . . . ﴾^(٦) وآية الاسترجاع ﴿ إنا لله وإنا إليه راجعون ﴾ .^(٧)

وفيل : يحرم على من عليه غيب قراءة آية ولو بقصد ذكر ، سد للباب . ذكره صاحب مطالب أولي النهى .^(٨)

ذكر الله تعالى حال قضاء الحاجة :

٢٩ - يكره لمن هو في الخلا حاجته أن يذكر لله

(١) حديث : لا يقرأ الخنص ولا الجنب شيئا من القرآن المخرجه الترمذي (١/ ٢٢٦) ط اعني من حديث ابن عمر ، ثم نقل الأزهري هو البخاري ضعيف واوفي منه

(٢) سورة الزمر / ٣٣

(٣) سورة المؤمنون / ٢٩

(٤) سورة البقرة / ١٥٦

(٥) كتاب الفتاوى ١/ ٢٤٨ . مصطلح أولي النهى ١/ ١٧٠ .

(٦) الفتاوى ١/ ١٢٠ . والمجموع ٢/ ٢٥٦ . ونزل

الأمر ١ ص ١٠ . ونهاية المحتاج ١/ ٢٠٤

(١) الفتاوى الربانية ١/ ٢٩٤ ، ٢٨٧ ، وكتاب الفتاوى

١/ ٦٣ . وابن عابدين ١/ ٢٣٠ . وضع القدير ١/ ٤١٤

(٢) نزل الأمر ص ٣٦٩

(٣) الفتاوى الربانية ١/ ٤٢٢

وقال النبي ﷺ فيها: «إنها هي لذكر الله والصلاة وقراءة القرآن»^(١)
ومنها المشاعر العظيمة، كما قال الله تعالى:
﴿فإذا أفضت من عرفات فاذكروا الله عند
المشعر الحرام﴾^(٢).

هـ- تحري الأماكن المفاضلة:

٣٢- وذلك كالغدير والأحسا، وأطراف الليل والنهار، لما ورد من الأمر بذلك في كتاب الله تعالى كتوبه: ﴿وسبح بحمد ربك بالعشي والإبكر﴾^(٣) وقوبه: ﴿فاصبر على ما يقولون وسبح بحمد ربك قبل طلوع الشمس وقبل غروبها ومن أناء الليل فسيح وأطراف النهار لعنك نرضى﴾^(٤) وقوبه: ﴿واذكر اسم ربك بكرة وأصيلا. ومن الليل فاسجد له وسبحه ليلا طويلا﴾^(٥).

قبل وإنما خص من النهار البكرة والعشي لأن الشغل فيها غالب على الناس.

قال النووي: أشرف أوقات الذكر في النهار الذكر بعد صلاة الصبح، قال ابن علان: إنها فضل الذكر ذلك الوقت لكونه تشهد

(١) الحديث نكلم لمخرجه ٣

(٢) سورة البقرة ١٩٨

(٣) سورة غافر ٥٥

(٤) سورة طه ١٣٠

(٥) سورة الإنسان ٢٥، ٢٦

التخفي أن أبا هريرة دخل الحرام فقال: لا إله إلا الله^(١)

ولا يكره ذكر الله في الطريق،^(٢) وفي الحديث وما سنك رجل طريقا لم يذكر الله عز وجل فيه إلا كان عليه ثواب^(٣).

والأصل في جميع المواضع أن ذكر الله تعالى فيها مندوب إليه ما لم يكن في الموضع سبب من أسباب الكراهة^(٤) لقوبه تعالى: ﴿فإذا قضيت الصلاة فانتشروا في الأرض وابتغوا من فضل الله واذكروا الله كثيرا لعلكم تفلحون﴾^(٥).

د- تحري الأماكن المفاضلة:

٣١- كالساجد لقوبه تعالى: ﴿في بيوت أذن الله أن ترفع ويذكر فيها اسمه﴾^(٦)

(١) كتاب الفتن ١/ ١٦٠، ومطلب أدبي النبي ١/ ١٨٧ والفتوحات الربانية ١/ ١٦٦

(٢) نزول الأبرار ص ٢٩٩، والفتوحات الربانية ١/ ١٦٦

(٣) حديث: «ما سنك رجل طريقا لم يذكر الله فيه إلا كان عليه ثواب» أخرجه أحمد ٤/ ٤٣٢، طائفة، وابن السكيت في معجم اليوم والليلة (ص ٩٣ - ط دار البیان) من حديث أبي هريرة، واللفظ لابن السكيت، وقال المصنف في الجمع ١/ ١٠٠، ١٠١، ورواه أحمد، وأبو إسحاق عيسى بن عديله بن العباد لم يوثقه أحمد ولم يخرجوه، وعليه رجال أحمد إسناده أحمد رجال صحيح.

والثاني: التضرع أو البهجة العبدية، ملحة، مؤثرة.

(٤) الفتوحات الربانية ١/ ١٦٦

(٥) سورة الجمعة ١٠

(٦) سورة النور ٢٦

و تجنب الذكر في الأحوال معينة :

٣٤ - وذكر منها مايلي :

١ - حال قضاء الحاجة كما تقدم .

٢ - حال الجماع . قال ابن علان : الذكر عند نفس قضاء الحاجة أو الجماع لا يكره بالغلب بالإجماع . ولما الذكر باللسان حيث قليل مما شرع لنا ولا ندبنا إليه النبي ﷺ ، ولا تغل عن أحد من الصحابة ، بل يكفي في هذه الحال الخياء والمراقبة .^(١)

لما عند إزاحة قضاء الحاجة أو الجماع فهناك أذاكار ماثورة معروفة .

٣ - حال خطبة الجمعة لمن يسمع صوت الخطيب ، لقوله تعالى : ﴿وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾^(٢) ولأن الإنصات إلى الخطبة واجب عند الجمهور .^(٣) ومثاله التسيب والتهليل .^(٤) لكن إن كان لا يسمع بعده أو لخبر ذلك من الأسباب فقد ذهب بعض الفقهاء إلى أنه يجوز له من الكلام أن يذكر الله من غير أن يرفع صوته ، قال أحمد : لا بأس أن يصل على النبي ﷺ بينه وبين نفسه . قال ابن قدامة :

ورخص له في القراءة والذكر عطاء وسعيد والتخفي والشافعي . واحتج لهذا بما روى عبدالله بن عمرو عن النبي ﷺ ويحضر الجمعة ثلاثة نفر : رجل حضرها بغيره ، وهو حظه منها ، ورجل حضرها يدعو ، فهو رجل دعا الله إن شاء أعطاه وإن شاء منعه ، ورجل حضرها بإنصات وسكوت . . الحديث .^(٥)

وإن كان للذكر سبب كتشعبت العاطس ورد السلام فقد اختلف فيه الفقهاء فذهب الثوري وأحمد في رواية عنه وإسحاق إلى أنه يفعله وإن كان يسمع الخطبة لكونه واجبا كتطير ضريره ، وذهب أحمد في الرواية الأخرى إلى أنه لا يرد سلاما ولا يشمت عاطسا إن كان يسمع الخطبة ، ويفعله إذا لم يسمع .^(٦) وكالثامين على دعاء الخطيب والصلاة على النبي ﷺ والتعوذ عند ذكر ما يستدعيه صرح المالكية بجوازه على اختلاف في أنه يسره أو يجهره به .

وفي المدونة : من عطس والإمام يخطب حمد الله سرا .^(٧)

ومذهب الشافعية أن يحل التحريم للذكر

(١) حديث «يحضر الجمعة ثلاثة نفر» أخرجه أبو داود

(٢) ٦٦٦/١ لمحقق عزت عبيد دهلبي ، وإسناده حسن .

(٣) المغني ٢/ ٣٢٠ - ٣٢١ . والقليوبي على شرح المنهاج

٢٨٠/١

(٤) مؤلف الجليل ١٧٦/٢ ، والله سوقي ٣٨٨/١ ، وسواهم

الإكليل ٩٨/١

(١) الفتاوى الزيرية ١٢٣/١

(٢) سورة الأعراف ٢٠٤ .

(٣) الفروع حنفية الزيرية ١١٩/١ ، والقليوبي ٢٨٠/١

(٤) مؤلف الجليل ١٧٦/٢ ، والسنوسي ٣٨٨/١ ، وسواهم

الإكليل ٩٨/١ ، والقليوبي ٢٢/٢

متخشعا سكية ووفار. قال النووي: وتوذكر على غير هذه الأحسان جاز ولا كراهة، ويكون تاركاً للأفضل أ. هـ.

لكن الخطبة مرفوعة حالة كون الخطبة في ذكر أيا من الخطبة دون ماعداها. فلا يحرم فيها ولا بينها ولا بعدها ولا يكره^(١).

قال ابن علان: قوله متخشعا أي ذا خشوع في التباطؤ ولو بتكلفه، وقيل الخشوع في الجوارح والخشوع في القلب^(٢)، وما يرشد إلى ذلك قوله تبارك وتعالى: ﴿وَاذْكُرْ رَبَّكَ فِي نَفْسِكَ نَضَعَا وَخِيفَةً﴾^(٣) وقال ابن كثير: أي ذكر الله في نفسك رغبة ورهبة وبالفؤاد^(٤) وقال أبو حيان: أي يذكره بالفؤاد الخفي الذي يشعر بالمثل والخشوع كما يناجي الملوك^(٥).

ح - استقبال القبلة في مجلس الذكر:
٣٥ - من آداب الذكر استقبال لذكر القبلة قال الشوكاني: وجه ذلك أنها الجهة التي يتوجه إليها العابدون لله سبحانه وتعالى والداعون له والقرعون بآية^(٦).

وروى الطبراني من حديث أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «إِنْ كُنْ لَكَ شَيْءٌ سَبَدًا وَإِنْ سَبَدَ الْمَجَالِسُ فَيَأْتِي الْقَبِيلَةَ»^(٧).

ومن ذلك أن النبي ﷺ لما أراد أن يدعوه في الاستسقاء استقبل القبلة^(٨).

ط - الرغبة والخشوع والتدبير:

٣٦ - من آداب الذكر أن تجلس الذكر متذللاً

ويبني أن يكون التذكار متديراً متعللاً لما يذكره من التسبيح والتهليل وذكر أسماء الله تعالى وصفاته، وإذ جهل شيئاً مما يذكره يعني أن يتبينه ولا يحرص على تحصيل الكثرة بالصحفة فإنه يؤدي إلى كداء لذكر مع الغفلة وهو خلاف المطلوب، وقيل التذكار مع حضور القلب خير من الكثير منه مع الجهل والغفلة.

وقال الشوكاني: التذكير تذكرك أكل لأن

التذكار يكون في حكم الماخذب والمناهي. ثم قال: ويكون آخره ثم وأوفاً، ولا يسأل في ثبوت

(١) القليوبي ١: ٢٨٠.

(٢) مجلة الذكريين ص ٣٩، ٣٥. الفتوحات تربوية ١٣٩/١.

(٣) حديث: «إِنْ كُنْ لَكَ شَيْءٌ سَبَدًا، وَإِنْ سَبَدَ الْمَجَالِسُ فَيَأْتِي الْقَبِيلَةَ» أوردته أبيه في التجميع ٥٩/٨٦ - ط (تقلمي).

وقال: «وَلَا يَطْرُقُ إِلَى الْأَمْرِ رَبِّهِ حِينَ»

(٤) حديث: «لَمَّا ارَادَ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يَدْعُوهُ لِاسْتِسْقَاءِ اسْتَقْبَلَ الْقِبْلَةَ» أخرجه البخاري (الفتح ١٢/٥٦٥ - ط الخطبة).

من حديث عبد الله بن زبده الأنصاري

(١) الفتوحات التربوية ١٣٩/١، مجلة الذكريين ص ٣٩.

(٢) سورة الأعراف ٢٥٥.

(٣) تفسير ابن كثير عند تفسير آخر سورة الأعراف

(٤) الفتوحات تربوية ١٣٩/١.

الحديث: «سبعة يظلمهم الله في قله يوم لا ظل إلا ظله» فذكر منهم: «ورجل ذكر الله خالياً ففاضت عيناه»، وفي رواية: «ذكر الله في خلوة»^(١) قال ابن حجر: أي لأنه أبعد عن الزبانية.^(٢)

وسأني حكم الاجتناع على الذكر (ف/ ٥٠)

حكم إخفاء الذكر :

٣٨ - لا يعتد بشيء مما رتب الشارع الأجر على الإنسان به من الأذكار الواجبة أو المستحبة في الصلاة وغيرها حتى يشغل به المذاكر ويسمع نفسه إذا كان صحيح السمع، وذلك لأن قول النبي ﷺ في أكثر من مناسبة بأن من قال كذا كان له من الأجر كذا لا يحصل له ذلك الأجر إلا بما يصدق عليه معنى القول، وهو لا يكون إلا بالتلفظ باللسان. ولا يحصل ذلك عند الجمهور بمجرد تحريك اللسان بغير صوت أصلاً بل لا بد من صوت، وأقله أن يسمع نفسه.

وفي الحديث القدسي «أنا مع عبدي إذا هو ذكرني وتحركت شفته»^(٣)

ما ورد الوعد به من الأذكار لمن جاء بها وإن لم يشعر بها، لأنه لم يرد تفيد ما وعد به من ثوابها بالتدبير والتعمد. ووافقه الشيخ صدق حسن بخان.^(٤)

أما ابن علان فقال: نص العلماء على أنه لا بد من فهم معنى التهليله والالتفات بها صاحبها في الإنقاذ من الخلود في السار، قال: ومثلها باقي الأذكار لا بد في حصول ثوابه من معرفته ولو بوجه.^(٥)

ي - المحرص على الذكر في العزلة والافتراق عن الناس :

٣٧ - الذكر في حال العزلة عن الناس والافتراق عنهم حيث لا يعلم به إلا الله تعالى أفضل من الذكر في الملأ، ولكل من الخالين فضله، لقوله تعالى في الحديث القدسي: «أنا عند ظن عبدي بي، وأنا معه إذا ذكرني، فإن ذكرني في نفسه ذكرته في نفسي وإن ذكرني في ملأ ذكرته في ملأ خير منهم».^(٦) قال ابن حجر: «قال بعض أهل العلم: يستفاد منه أن الذكر الخفي أفضل من الذكر الجهرى، والتدبير: إن ذكرني في نفسه ذكرته بنواب لا أطلع عليه أحدا»^(٧) وفي

(١) حديث «سبعة يظلمهم الله في قله» أخرجه البخاري (الفصح ١٢/ ١١٣ - طرابلسية) من حديث أبي هريرة، ورواية: «ذكر الله في خلوة» أخرجه البخاري (الفصح ١٢/ ١١٢).

(٢) فتح الباري ١/ ١٢٧، وصلة البخاري ١/ ١٢٩، ١٨٠.

(٣) حديث. «أنا مع عبدي إذا هو ذكرني وتحركت

(١) تحفة المذاكرين ص ٣٧ والفتاوى الربانية ١/ ١٤٨، ونزل الأبرار ص ١٠.

(٢) الفتاوى الربانية ١/ ١٤٨.

(٣) الحديث تقدم ترجمته في ج ٣.

(٤) فتح الباري ١/ ٢٨٦.

المؤمن به في الذكر، فالأصل أن المذاكر يناجي ربه، والله تعالى قد وسع سمعه الأصوات، فيبني أن لا يجهر بالذكر فوق ما يسمع نفسه، لأن ذلك أقرب للخشوع وأبعد من الرياء، وقد قال الله تعالى: ﴿وَذَكَرْكَ فِي نَفْسِكَ تُضْعِغًا وَخِيفَةً وَدُونَ الْجَهْرِ مِنَ الْقَوْلِ بِالْقُدُّو والأَصْغَارِ وَلَا تَكُنْ مِنَ الْغَافِلِينَ﴾^(١) وقال: ﴿ادْعُوا بِكُمْ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَصِدِينَ﴾^(٢) قال بعض المفسرين: أي المعتدين برفع أصواتهم في الدعاء.^(٣)

وقال النبي ﷺ: «اربعوا على أنفسكم إنكم لا تدعون أصم ولا غائب، إن الذي تدعون أقرب إلى أحدكم من عنق راحته»^(٤)

قال في نزل الأبرار: الطريقة المثلى في هذا الباب أن يجهر في الموضع الذي ورد فيه الجهر، ويسر في الموضع الذي ورد فيه الإسرار، وهذه المواضع مينة في علم الحديث، والموضع الذي لم يرد فيه الدليل على الجهر أو السر فالذاكر فيه بالخيار، ولكن لا بد للذاكر فيه من ملاحظة قوله

وقال الشوكاني: لم يرد ما يدل على اشتراط أن يسمع نفسه بل يصدق عليه أنه قول يمجرد اتلفظ وهو تحريك اللسان وإن لم يسمع نفسه.^(٥)

ومع هذا فلا يسرار بالذكر بالقلب بدون تلفظ ولا تحريك للسان بل بإمرار الكلام الذي يذكر به على القلب من تسييح وتحميد وتهليل وغير ذلك كله جائز ويؤجر عليه فاعله لقول الله تعالى في الحديث القدسي «وإن ذكرني في نفسه ذكرته في نفسي»^(٦)

وهذا النوع من الذكر جائز حيث يمتنع الذكر اللساني، كحال قضاء الحاجة والجماع وعند خطبة الجمعة. ومن ذلك إسرار القرآن على القلب للجانب أو الحائض، قال ابن علان: ومن ذلك المحس به من غير أن يسمع نفسه لأنها ليست بقراءة فلا يشملها النهي.^(٧)

رفع الصوت بالذكر :

٣٩ - ينبغي أن يراعى مقدار رفع الصوت

- شفاء: أخرجه أحمد (٢/ ٥١٠) ط البنية، من حديث لمي مروا، وأحكام (١/ ٤٩٦) ط دائرة المعارف العثمانية من حديث أبي الدرداء، وصححه الحاكم ووافقه الذهبي.
(١) لجنة المذاكرين ص ٣٢، ونزل الأبرار ص ٦١، والفتاوى الربانية ١٥٥/٦ وصححه.

(٢) الحديث تقدم ترجمته في ص ٣

(٣) الفتاوى الربانية ١/ ١٢٧ - ١٢٩

(١) سورة الأعراف/ ٢٠٥

(٢) سورة الأعراف/ ٥٥

(٣) لجنة المذاكرين ص ٣٩، وابن عابدين (٢/ ١٧٥) وسواهم الإكمال ٢٥٩/١

(٤) حديث: «اربعوا على أنفسكم». أخرجه مسلم

(١/ ٢٠٩، ٢٠٧) ط الحلبي، من حديث أبي موسى الأشعري.

وتفصيل ذلك في مصطلحي : (إسراء).

جهر

٢ - بعض أنواع أذكار الصلاة وردت السنة فيها بالجهر كالنسيئة، والتأمين، والقنوت، والتكبير، والتسبيح، والتحميد بعد الصلاة، وتكبيرات العيد، والتلبية في الحج^(١) وفي بعض ذلك خلاف يرجع إليه في مواضعه، وفي مصطلحي : (إسراء، وجهر).

٣ - بعض الأذكار التي يراد بها التنبه أو التعليل، أو فائدة أخرى كان يرفع صوته بالتسمية على الضم حتى ينسبه غيره، أو بالقرأة في صلاة الليل لسمع أهله^(٢) قال المالكية : ورفع صوت مرابط وحارس بحر بالتكبير في حرسه لأنه شعارهم ليلاً ونهاراً^(٣).

الاجتماع للذكر :

٤٠ - أورد صاحب نزول الأبرار الحديث الموقوف ولا يقعد قوم يذكرون الله إلا حفتهم الملائكة، وغشيتهم الرحمة، ونزلت عليهم السكينة، وذكرهم الله فيمن عنده^(٤) ثم قال : في الحديث

تعالى : ﴿وَابْتَغِ بَيْنَ ذَلِكَ سَبِيلًا﴾^(١) للثلاث تجاوز الحدود المفروضة له^(٢) ولذلك صرح الحنفية بكراهة رفع الصوت بالذكر مع الخساسة^(٣) وقد اضطرب كلام الحنفية في هذا الأصل، فنقل عن القاضي أن الجهر بالذكر في غير المواضع التي ورد فيها حرام لما صح عن ابن مسعود رضي الله عنه أنه أخرج جماعة من المسجد يهللون ويصلون على النبي ﷺ جهراً، وقال لهم : ما أراكم إلا مبتدعين. وقال في الفتاوى الحصرية : إن ذلك يختلف باختلاف الأشخاص والأحوال فالإسراء أفضل حيث خيف الرياء أو ناذي تفصيل أو التباهي، والجهر أفضل حيث خلا عما ذكر^(٤).

ويستثنى من هذا الأصل مواضع ينبغي فيها الجهر بالذكر ورفع الصوت به، لما في ذلك من المنافع التي قدرها الشرع في ذلك، فعنب :

١ - ما قصد به الإسماع والتبليغ، كالأذان والإقامة وتكبيرات الإمام وقراءته في إجماعية وتكبيرات المبلغ والقراء السلام وجوابه. ومحو ذلك فيجهر في ذلك بالقدر الذي يحصل به المقصود^(٥).

(١) حوامر الإكليل ٢٥٦/١

(٢) كشك الشفع ٣٦٦/١ - ٣٦٨

(٣) حوامر الإكليل ٢٥٦/١

(٤) حديث : لا يقعد قوم يذكرون الله أعرجه مسلم

(٥) ٢٥٦/١ - عا اختص من حديث أبي هريرة رضي

سعيد

(١) سورة الإسراء/ ١١٠

(٢) نزول الأبرار ص ٤

(٣) فتح القدير ٤٦٩/١

(٤) ابن عابدين ٢٥٥/٥

(٥) ابن عابدين ٢٧٥/٢

وقال ابن تيمية: لا اجتماع على القراءة والذكر والدعاء حسن إلا لو يتخذ سنة واحدة ولا تقرون به منكر من بدعة.^(١)

وقال عطاء: «يخالص الذكر في مجالس الحلال والخير في أي مجالس العلم ولا يعني ذلك انحصار مجالس الذكر للمشروعة بها، بل هي من جملة مجالس الذكر، ونسأله أن يخطأ التصحيف على انحصار أسواعه، وليست مجالس البدع ومزامير الشيطان».^(٢)

وعن الإمام أحمد: لم اجتماع القوم لقراءة دعاء وذكر فعه أنه قال: وأي شيء أحسن منه، وعن: لا بأس بذلك. وعن: أنه يحدث ونقل عنه ابن منصور: ما أكرهه إذا اجتمعوا على غير وعد إلا أن يذكروا. قال ابن منصور: يعني يتخذوه عادة. وقال ابن عثيمين: أبرأ إلى الله من جموع أهل وقت في المساجد والمنشآت في ليال يسمونها إحياء. وكرهه مالك.^(٣)

الذكر الجماعي:

٤١ - وهو من ينطق به الذاكرون المجتمعون بصوت واحد يوافق بعضهم بعضاً، وقد جعله

ترغيب عظيم في الاجتماع على الذكر، فإن هذه الخصائص الأربع في كل واحدة منها ما يثير رغبة المؤمنين، ويغوي عزيمة الصالحين على ذكر الله.^(٤)

وفي الحديث أيضاً أن النبي ﷺ قال: «إن الله تعالى ملائكة يطوفون في الطريق يتسمون أهل الذكر، فإذا وجدوا قوماً يذكرون الله نادوا: هدموا إلى حاجتكم، فيحرقون بأحنتهم إلى السماء الدنيا». أخذت وفي آخره «فقول الله عز وجل: أشهدكم أني غفرت لهم فيقولون: ما من من الملائكة فيهم فلا نأمنهم، إنما جاء لخذلهم» قال: هم الجلساء لا يشفق جلسهم».^(٥)

ومن هنا قال السوي: يستحب الجلوس في حلقة الذكر.^(٦) وأورد ما في صحيح مسلم أن النبي ﷺ خرج على حفلة من أصحابه، فقال: «ما أجسكم؟» قالوا: جئنا نذكر الله ونحسده على ما هدانا للإسلام ومن به علينا. «إلى أن قال: أتاني جبريل وأخبرني أن الله يباهي بكم ملائكته».^(٧)

(١) قول الأثير ص ١٦٢

(٢) حديث: «إن ملائكة يطوفون في الطريق» أخرجه البخاري (المصحح ٢٠٨، ٢٠٩، ٢٠٨، ٢٠٩) ط نسخة، ومسلم

(٣) ١٠٩٩، ١٠٧٠ - في إخطائي من حديث أبي هريرة

(٤) الفوائد الربانية ١٠٩، ١٠٧، ١٠٨

(٥) حديث: «أن النبي ﷺ خرج على حفلة من أصحابه»

- أخرجه مسلم ٢٠٧٥، ٢٠٧٦ - في إخطائي من حديث

سديدة

(٦) عنصر الصلوات المصرية ص ٨٦، نسخة إخطائي

(٧) الفتوحات الربانية ١٠٩، ١٠٧

(٨) كتابه فتاوى ١٣٢، ١٣٣

حال المؤمنين عند الذكر :

٤٦ - ذكر الله تعالى حال المؤمنين عند الذكر، ففتحتهم تارة بالوجل، كما في قوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ ﴾، ^(١) وبالخشوع، كما قال تعالى : ﴿ أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ آمَنُوا أَنْ تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ لِذِكْرِ اللَّهِ وَمَا نَزَلَ مِنَ الْحَقِّ وَلَا يَكُونُوا كَالَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلُ فَطَالَ عَلَيْهِمُ الْأَمَدُ فَقَسَتْ قُلُوبُهُمْ ﴾ ^(٢) ونعتهم تارة أخرى بالطمأنينة عند الذكر كما في قوله تعالى : ﴿ الَّذِينَ آمَنُوا وَتَطْمَئِنُّ قُلُوبُهُمْ بِذِكْرِ اللَّهِ أَلَا بِذِكْرِ اللَّهِ تَطْمَئِنُّ الْقُلُوبُ ﴾. ^(٣)

وجمع بين الأمرين في قوله تعالى : ﴿ اللَّهُ نَزَقَ أَحْسَنَ الْحَدِيثِ كِتَابًا مَتَشَابِهًا مَتَابِعًا تَقَشَّعُ رُءُوسُهُمْ جُلُودَ الَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ ثُمَّ تَلِينُ جُلُودُهُمْ وَقُلُوبُهُمْ إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ ذَلِكَ هُدًى اللَّهِ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ وَمَنْ يُضِلِلِ اللَّهُ فَمَا لَهُ مِنْ هَادٍ ﴾. ^(٤)

فأما الوجل فهو الخوف واخشية من الله تعالى فلا يقوم بالقلب من الرهبة عند ذكر عظمت وجلاله ونظيره إلى القلوب والأعْيُن، وذكر أمر الآخرة وما فيها من الحساب والعقاب، فيفشعر الحلد بسبب الخوف الأخذ بمجامع القلوب،

الشاعبي إذا التزم بدعة إضافية تجتنب، ^(١) قال : إذا ندب الشرع إلى ذكر الله فالتزم قوم الاجتماع عليه على لسان واحد وصوت واحد لم يكن في ندب الشرع ما يذل على هذا التخصيص الملتزم لأن التزام الأمور غير اللازمة يفهم على أنه تشريع، وتخصيصاً مع من يقتدى به في مجامع الناس كالمساجد، فإذا أظهرت هذا الإظهار ووضعت في المساجد كآثار الشعائر كالأذان وصلاة العبدلين والكوف، فهم منها بلاشك أنها سنة إن لم تفهم منها الفرضية، فلم يتناولها الخليل المستدل به، فصارت من هذه الجهة بدعاً محدثة. ونحوه لابن الحاج ^(٢) في المدخل. ^(٣)

(١) الاعتصام للشاطبي ٢٠٠/١٦ القاموس، المكتبة التجارية ونظر ابن حليين ٢٥٥/٥

(٢) اللجنة ترى أن اشتراك جموعة في الأكل المتوفرة في الأديعة الواردة في قراءة التوراة بصوت واحد جائز بشرط عدم مختوش على المعنى أو غيرهم بما هم فيه من عمل مشروع ولا سيما إذا كانت هذه الطريقة تساعد على النشاط وتعليم غير المتعلم، وبشرط ألا تعطف هذه الكيفية لها وبعبارة أخرى بصورة وإتقان وسيلة لتعليم غير المتعلم ولتعليمه على البر والتقوى، واللجنة تشير إلى أنه بعض علماء المالكية يقولون بهذا الشأن نظرياً في ج ١ ص ٢٨٦ من كتاب المعيار للمراب أحمد بن يحيى مؤرخيهم في التاريخ كما استند النووي في جواز رفع الصوت بالذكر إلى حديث في الصحيحين عن ابن عباس أن رفع الصوت بالذكر حين يصحرف البعض من المكتوبة كان على عهد رسول الله ﷺ وقال ابن عباس : كنت أسمع إذا انصرفوا يمشون إذا سمعوا الحديث تقدم لغيره في ف/ ٣٣ (الذكر ص ١٦٧) (٣) للمدخل لابن الحاج ٢٩٧/١

(١) سورة الأنفال/ ٢

(٢) سورة الحديد/ ١٦

(٣) سورة الزمر/ ٢٨

(٤) سورة الزمر/ ٢٢

وخاصة عند تذكرهم ما وقعوا فيه من المعصية والتعريط في جنب الله .

وأما الطمانينة فهي ما يحصل من لين القلب ورفقه وسكونه ، وذلك إذا سمعوا ما أهد للمتقين من جزيل الثواب ، وذكروا رحمة ومغفرته وصدق وعده لمن فعل الطاعات واستقام على شرع الله تعالى .^(١)

وقد يصحب الحشية البكاء ، وفيض الدمع ، كما في الحديث عن عبد الله بن الشخير قال : « انتهيت إلى النبي ﷺ وهو يبكي والمحرونة أزيز كأزيز المرجل من البكاء » .^(٢) وقال النبي ﷺ : « سبعة يظلهم الله في ظله يوم لا ظل إلا ظله . . . فذكر منهم : « ورجل ذكر الله خاليا ففاضت عيناه » .^(٣)

لما ما يتكلفه بعض الناس من التغاضي والصنع والصياح والتططح فقد قال الشاطبي وغيره : هو بدع مستكرة .

وقال ابن كثير : قال قتادة في قوله تعالى :

(١) تفسير القرطبي ١٩ / ١٩ عند الآية ٢٨ من سورة الزمر ، وتفسير ابن كثير عند الآية نفسها . وتفسير القرطبي ٣٦٥ / ١٥ ، ٣٥٠ / ٢٤ .

(٢) حديث عبد الله بن الشخير : « انتهيت إلى النبي ﷺ وهو يبكي » أخرجه السهلي (١٣ / ٣) ط الكتيبة النجدية والحاكم (١٦ / ٣٦٤) ط دائرة المعارف المطبوعة وصححه الحاكم ووافقه الذهبي .

(٣) الحديث تقدم ترجمته في لسان ٣٧

﴿ ثم تلين جلودهم وقلوبهم إلى ذكر الله ﴾^(١) هذا نبت أولياء الله ، ولم ينعمهم بذهاب عقوبهم والغشيان عليهم إنما هذا في أهل البدع .^(٢)

وقال الشاطبي : وقد مر ابن عمر يرجل من أهل العراق ساقط ، والناس حوله ، فقال : ما هذا ؟ قالوا إذا فرى عليه القرآن ، أو سمع الله عز وجل يذكره ، خرم من غشية الله ، قال ابن عمر : والله إنا لنخشى الله ولا نسقط ، ثم قال : إن الشيطان يدخل في جوف أحدكم ، ما كان هذا صنيع أصحاب محمد ﷺ . قال الشاطبي : وهذا إنكار .

ويقال لأسماء بنت أبي بكر : « إن ناسا ها هنا إذا سمعوا القرآن تأخذهم غشية ، فقالت : أعوذ بالله من الشيطان الرجيم » .

ويقال لمائشة رضي الله عنها : إن قوما إذا سمعوا القرآن بغض عليهم . فقالت : إن القرآن أكرم من أن تنزف عنه عقول الرجال ، ولكنه كما قال الله تعالى : ﴿ نقشمر منه جلود الذين يخشون ربهم . . . ﴾ الآية .^(٣)

ومن أنس بن مالك أنه سئل عن القوم يقرأ عليهم القرآن فيصعقون ، قال : وذلك فعل الخوارج وهذا تنبيه منه رضي الله عنه إلى أن هذا فعل من لم يعلم من البين إلا ظاهره ، ولم

(١) سورة الزمر / ٢٢

(٢) تفسير ابن كثير ٤ / ٥١ حك الآية ٢٢ من سورة الزمر .

(٣) سورة الزمر / ٢٢

للعقلاء، رحمة لهم، إذ لم يتخذ مثل هذا طريقاً إلى الله ونشها بالصالحين^(١).

وقال الأجرى: يقال لمن فعل هذا: اعلم أن أصلك الناس موعظة، وأنصح الناس لأمتهم، وألرق الناس قلباً، وتخبر الناس من جاء بعدهم. أي يعد النبي ﷺ - لا يشك في ذلك عاقل، ما صرخوا عند موعظة، ولا زعفوا، ولا قصوا، ولا زفوا، ولو كان هذا صحيحاً لكانوا أحق به أن يفعلوه بين يدي النبي ﷺ، ولكنه بدعة وباطل ومكرر ١ هـ^(٢).

وقال ابن عابدين: وفي الملتقى عن النبي ﷺ أنه كره رفع الصوت عند قراءة القرآن والجنائز والزحف والتذكير، فما ظنك عند الغناء الذي يسمونه وجداً ومجة فإنه مكروه لا أصل له في الدين^(٣).

نسوة القلب عند الذكر:

٤٤ - هذه حال مشابهة لحال المؤمنين، ومثابة لحال الكفار والمنافقين، قال الله تعالى في حق المؤمنين: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ﴾^(٤) فكما أن وجل القلوب عند

بغضه حدوده، ويظهر أن هذا الأمر كان في اختسارج قاشيا، كما قال أبو حزة الشاري يمدح أصحابه من الشراة وكلما مروا بآية خوف شهقوا خوفاً من التاء وإذا مروا بآية رحمة شهقوا شوقاً إلى الجنة^(٥).

وعن ابن الزبير قال: «جئت أبي، فقال: أين كنت؟ فقلت: وجدت أقولاً يذكرون الله، فيرهم أحدهم حنسى يغشى عليه من خشية الله، ففعدت معهم. فقال: لا تقصد بعدهم. فرأيت كأنه لم يأخذ ذلك في. فقال: رأيت رسول الله ﷺ يتلو القرآن، ورأيت أبا بكر وعمر يتلوان القرآن، فلا يصيبهم هذا، أقرأهم أختسع لله من أبي بكر وعمر؟ فرأيت ذلك كذلك فتركهم^(٦).

الرقص والدوران والطبل والزمر عند الذكر:

٤٣ - يزيد بعض أهل البدع عند الذكر على ما تقدم أموراً أخرى، قال الشاطبي: يألينهم وقفوا عند هذا الحد المذموم، ولكنهم زاحوا على ذلك الرقص والزمر والدوران والضرب على المصدور، وبعضهم يضرب على رأسه، وما أشبه ذلك من العمل المضحك للحمقى، لكونه من أعمال الصبيان والمجانين، المبكي

(١) الاحتصام للشاطبي ١/٢٢٣ - ٢٢٤، وتفسير القرطبي

٢٤٩/١ هـ

(٢) الاحتصام للشاطبي ١/٢٢٦

(٣) ابن عابدين ٢٥٠/٥

(٤) سورة الأنفال ١

(٥) البداية والنهاية لابن كثير ١٠/٣٦ (٣٨) في حركات سنة

١٣٠ هـ

(٦) الدعاء لابن الحاج ١/٢

﴿ألم يأن للذين آمنوا أن تخشع قلوبهم لذكر الله﴾ (١)

الإكثار من الذكر:

٤٥ - الإكثار من الذكر مندوب إليه لقول الله تبارك وتعالى: ﴿يا أيها الذين آمنوا اذكروا الله ذكرا كثيرا. وسبحوه بكرة وأصيلا﴾ (٢) وقوله: ﴿والذاكرين الله كثيرا والذاكرات أعد الله لهم مغفرة وأجرا عظيما﴾ (٣) وقول النبي ﷺ: سبق المفسرون قالوا وما المفسرون يأمرون الله؟ قال: «الذاكرون الله كثيرا والذاكرات». (٤) وقال رجل للنبي ﷺ: إن شرائع الإسلام قد كثرت علي فأخبرني بشيء أتشبث به؟ فقال: «لا يزال لسانك رطبا من ذكر الله». (٥)

وذكر الله تعالى المنافقين بأنهم: ﴿إذا قاموا إلى الصلاة قاموا كسالى يراؤون الناس ولا يذكرون الله إلا قليلا﴾ (٦) وقد اختلف في

الذكر علامة على صدق إيمانهم وإيمانهم، وقال في شأن الكفار ﴿وإذا ذكر الله وحده انشأرت قلوب الذين لا يؤمنون بالآخرة﴾ (٧) وفي شأن الكفار والمنافقين ﴿فويل للنافسين من ذكر الله أولئك في ضلال مبين﴾ (٨)

وقد حذر الله تعالى المؤمنين من قسوة القلب عند الذكر بسبب طول الأمد والانشغال بما يصرف عن ذكر الله والانشغال به فقال: ﴿رجال لا تلهيهم تجارة ولا بيع عن ذكر الله وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة...﴾ (٩) وقال تعالى: ﴿ألم يأن للذين آمنوا أن تخشع قلوبهم لذكر الله وما نزل من الحق ولا يكونوا كالذين أوتوا الكتاب من قبل ففعلوا عليهم الأمد فنفست قلوبهم وكثير منهم فاسقون﴾ (١٠)

وعن ابن مسعود قال: ما كان بين إسلامنا وبين أن عاتبنا الله بهذه الآية: ﴿ألم يأن للذين آمنوا أن تخشع قلوبهم لذكر الله﴾ إلا أربع سنين. (١١)

وعن أبي قال: استبطأ الله قلوب المهاجرين بعد مبعث عشرة من نزول القرآن فأنزل الله:

(١) حديث شمس: أخرجه السيوطي في طهر المنثور ١/ ٥٧ - ط دار الفكر، وهما لابن مردويه.

(٢) سورة الأحزاب / ٤١، ٤٢

(٣) سورة الأحزاب / ٣٥

(٤) الحديث تقدم تحريجه في ٢ / ٣

(٥) حديث: «لا يزال لسانك رطبا من ذكر الله». أخرجه الترمذي (٤٨٨/٥) - ط الحظي، وقال: حديث حسن غريب.

(٦) سورة النساء / ١٤٢

(٧) سورة الزمر / ١٥

(٨) سورة الزمر / ٢٢

(٩) سورة النور / ٣٧

(١٠) سورة الحديد / ١٦

(١١) حديث ابن مسعود. أخرجه مسلم (٢٣١٩/٤) - ط الحظي.

الحديث: «أحب الأعمال إلى الله أدومها وإن قل»^(١).

وتمتلك بالإكثار من الذكر والمواظبة عليه أمور منها:

أ - التحريص والأوراد وقضاء ما يقوت:

٤٦ - قال ابن قتيبة: الحزب من القرآن، لورده وهو شيء، يفرضه الإنسان على نفسه بقرؤه كل يوم ١ هـ. والمراد هنا ما يرتبه الإنسان على نفسه من الأذكار. وفي الحديث: «من نام عن حربه أو عن شيء منه فقره» فيما بين صلاة الفجر وصلاة الظهر كتب له كأنها قرأه من الليل»^(٢). وهذا وارد في الحزب من القرآن، لكن قال النووي: ينبغي لمن كان له وظيفة من الذكر في وقت من ليل أو نهار، أو عقب صلاة، أو حادثة من الأحوال، ففاته، أن يتداركها ويأتي بها إذا تمكن منها ولا يهملها، فإنه إذا اعتاد عليها لم يعرضها للتنسيب وإذا تساهل في قضائها سهل عليه تضييعها في وقتها. قال الشوكاني: وقد كان

الذكر الكثير المأمور به في الآية، فقال ابن عباس: والمراد يذكرون الله تعالى في أديار الصلوات، وغدوا وعشيا، وفي المضاجع، وكلما استيقظ من نومه، وكلما غدا أودع من مسرله ذكر الله تعالى. ويوضحه ما قاله أبو عمرو بن الصلاح عما يصح به العبد من الذكاريين الله كثيرا والذكريات، قال: إذا واظب على الأذكار المأمورة الثبته صباحا ومساء في الأوقات والأحوال المختلفة ليلًا ونهارًا كان منهم. أي لأنه إن واظب عليها فهي تشمل الأوقات والأحوال.

وقال عطية: من صلى الصلوات الخمس بحقوقها فهو داخل في الآية^(٣).

وروي أبو سعيد الخدري وأبو هريرة أن النبي ﷺ قال: «إذا أيقظ الرجل أهله من الليل فصليا، أو صلى ركعتين جميعا كتب في الذكاريين والذكريات»^(٤).

وقال الشوكاني: صدق كثرة الذكر على من واظب على ذكر الله ولو قليلا أكمل من صدقه على من ذكر الله كثيرا من غير مواظبة^(٥). وفي

(١) الأذكار الصورية والقصصات الربانية ١١٢ - ١١٦، ونزل الأبرار من.

(٢) حديث: «إذا أيقظ الرجل أهله من الليل» أخرجه أبو داود (٢٧/٧٤) بتحقيق عزت عبيد وصالح، والحاكم (٤١٦/٧) - ط دائرة المعارف العشوية وصححه الحاكم ووافقه الذهبي.

(٣) نزل الأبرار من: رعدة المؤمن الحصين من ٣٣.

(٤) جمعته وأحب الأعمال إلى الله أدومها وإن قل. أخرجه شيخنا (مختصر) ٢٩١/١١ - ط السلفية، ومسلم (١١٢٩/٤) - ط الحلبي من حديث عائشة.

(٥) حديث: «من نام عن حربه أو عن شيء منه» أخرجه مسلم (١١٥٠/١) - ط الحلبي من حديث صبرين الخطيب.

بالأنامل يأنس مسؤولات مستطعات^(١) يعني
أن الأنامل تشهد للذاكر، وأمرهم أن يعقدن
عدد التبع مستعينات بالأنامل.

وعن عدا الله بن عمرو قال: رأيت
رسول الله ﷺ يعقّد التسبيح^(٢) وفي رواية
قال: «عقد التسبيح بغيره»^(٣).

قال ابن علان: يحمل أن المراد انعقد بنفس
الأنامل، أو بجملته الأصابع قال: والعقد
طلفصل أن يضع يده في كل ذكر على
مفصل. والعقد بالأصابع أن يعقد هاتم
يفتحها. وفي شرح الشكوك: العقد هاتما
يتعارفه الناس^(٤).

ويجوز التبع بالخصى والنوى ونحو ذلك،
وقد عقد أبو داود بدأ بعنوان: باب التسبيح
بالخصى^(٥) وأورد فيه حديث سعد بن أبي
وقاص رضي الله عنه: قال النبي ﷺ دخل على
امرأة وبين يديها نوى أو خصى تسبح به، فقال:
أخبرك بما هو أسوأ عليك من هذا، أو أفضل.

الصحابة وضوا الله عليهم يقضون ما فاتهم من
تذكرهم النبي ﷺ يفعلونها في أوقات مخصوصة.

وقال ابن علان: لمرد بالأحوال: الأحوال
للمتعلقة بالآفات، لا المتعلقة بالأسباب كالذاكر
عند رؤية الحلال، وسامع لرعد، ونحو ذلك فلا
يعد تكراراً عند قنوت سب. ومن ترك الأوراد
بعد عشاها يكره له ذلك^(٦).

ب- تكرار الأذكار وعدها:

٤٧- تكرار الذكر مشروع وقد وردت
الأحاديث الكثيرة بترتيب الأحرار على أدنى
تكرار، كما في الحديث: «من قال لا إله إلا الله
وحده لا شريك له، له الملك وله الحمد، وهو
على كل شيء قدير في يوم مائة مرة كانت له
عمل عشرين رقاب وكنت له مائة حسنة» وعجبت
عنه مائة سنة، حديث إلى قوله: «ولم يأت أحد
مأفول مما جاء به إلا رجز عمل أكثر منه»^(٧).

والتكرار لعدد محدود يقضي عند الذكر شيء
يحبسه به، وورد عن شعبة أن النبي ﷺ قال:

«عليكم بالتسبيح والتهليل والتقديس» (المعتمد

(١) - غرر الحيات والذكار النووية ١/ ١٤٩ وما بعدها.

وعده المصنف المصنف من ٣٣، ويزال الأبرار من ١٠.

(٢) - حديث: «من قال لا إله إلا الله وحده لا شريك له»

أخرجه البخاري: المص ١/ ٢٠١ ط السلفية: ومسلم

١/ ١٠٧ ط الحلي: من حديث أبي هريرة.

(١) - حديث: «عليكم بالتسبيح» أخرجه الترمذي

(٢) - حديث: «من قال لا إله إلا الله وحده لا شريك له»

أخرجه أبو داود: ١٢٠٠ - ١٧١ - تخفيض بحث

عبد الرحمن: وأما قوله: «عليكم بالتسبيح»

لغيره: ومصححه للهي

(٣) - الفتاوى الربانية ٣/ ٢٥١

(٤) - مؤلف الفتاوى ٢/ ٢١٠ نشر المكتبة السلفية بالمدينة المنورة

فقال: سبحان الله عدد ما خلق في السماء، سبحان الله عدد ما خلق في الأرض، وسبحان الله عدد ما خلق بين ذلك، وسبحان الله عدد ما هو خالق، والله أكبر مثل ذلك، ولا حول ولا قوة إلا بالله مثل ذلك.^(١)

استخدام السبحة في عدد الأذكار:

٤٨ - السبحة كما قال ابن منظور هي الحُرَازَاتُ التي يعد بها المسبِّح تسبيحه قال: وهي كلمة مؤنثة، وقد قال: السبحة.

قال الشيخ محمد شمس الحنفى شارح السنن بعد أن أورد حديث سعد بن أبي وقاص السابق ذكره: الحديث دليل على جواز عد التسبيح بالنسوى والخصى، وكذلك بالسبحة، لعدم انفراق، لتفسيره ﷺ للمرأة على ذلك وعدم إنكاره، والإرشاد إلى ما هو أفضل منه لا ينافي الجواز. قال: وقد وردت في ذلك آثار، ولم يصب من قال إن ذلك بدعة.^(٢) ويجوز صاحب الحُرَاز على أنها بدعة إلا أنه قال: إنها مستحبة، ونقل

(١) حديث: «دخل على امرأة وبين يديها نوى ثم حس تسبيح به» أخرجه أبو داود (١٦٩/١) - ١٧٠ - تحقيق حزب جيد (عسلى)، وقال الذهبي عن روايته وخبره في الميزان (١٥٣/١) - هو الخطي - ولا يعرفه. وقُلْعُ ابْنِ رَوَابْتِ لَهَا الحديث.

(٢) عون المعبود ٢٦٢/٤ نسر دار الفكر المصنوع من طيبة الشريعة بالمدينة.

ابن علان عن شرح المشكاة لأبن حجر قوله: في الحديث المذكور ندب اتخاذ السبحة، وزعم أنها بدعة غير صحيحة، إلا أن يحمل على تلك الكيفيات التي أخرجها بعض السلفاء، مما يحضنها للزينة أو الرباء أو اللعب، وهذا^(١) ورد ابن علان القول بأنها بدعة بأن إقرار النبي ﷺ تلك المرأة عنى المعد بالخصى أو النسوى بنفى أنها بدعة فإن الإقرار هو من السنة، والسبحة في معنى المعد بالخصى، إذ لا يختلف الغرض من كونها منظومة - أي منظومة بخلط - أو مشورة. قال: وقد أقررت السبحة بجزء لطيف سميتها، إيفاد المصائب لشروعية اتخاذ تسبيح، أوردت فيها ما يتفق بها من الأخبار والأثار والاختلاف في تفاصيل الاشتغال بها أو بعقد الأصابع، وحاصله أن العقد بالأصابع أفضل لاسيما مع لأذكار بعد الصلاة، أما في الأعداد لكثرة التي يلهمي الاشتغال بعدها عن الترجيح للذكر فالأفضل استعمال السبحة.^(٢)

الحرص على جوامع الذكر:

٤٩ - المراد بجوامع الذكر ما يقيد فيه الأذكار فقط

(١) في جملته اتخاذ السبحة للزينة ثم اللعب بدعة نهر، لأن بدعة في الدين واتخاذها للزينة أو اللعب أمر ديني لا يخرج به لقوله تعالى: «أقل من حرم زينة الله التي أخرج لعباده» الآية.

(٢) الفوائد الربانية ١/ (١٥)، ٢٥٢

قال الأبي: يدل الحديث على أن الذكر الجاسع يحصل به من الثواب ما ليس كذلك. وكان النبي ﷺ يستحب الجوامع من الدعاء، ويضع ما سوى ذلك. ^(١) ثم قال: والأظهر أن ذلك كتابة عن الكثرة لا أنها مثل كلمات الله تعالى في العدد، لأن كلماته تعالى غير متناهية.

وقال الشوكاني: في الحديث دليل على أن من قال: عدد كذا، وزنة كذا كتب له ذلك المقدر، وفصل الله بينه على من يشاء من عبده. قال: ولا ينبغي هنا أن يقال إن مشقة من قال هذا أخف من مشقة من كرر اللفظ كثيرا، فإن هذا باب منح رسول الله ﷺ لعباده الله وأرشدتهم إليه، ودلهم عليه، تحفيضا عليهم، وتذكيرا لأجورهم دون شعب ولا تصب فلهذا الحمد.

ونقل ابن علان عن الشيخ أحمد بن عبد العزيز النويري قوله: قد يكون العمل القليل أفضل من العمل الكثير كقصر الصلاة في السفر أفضل من الإتمام، لكن لو تكرر إنسان أن يقول: سبحان الله ويحمده عشر مرات، فقال سبحان الله عدد خلقه مرة واحدة فإنه لا يخرج

(١) حديث. وكان النبي ﷺ يستحب الجوامع من الدعاء، ويضع ما سوى ذلك. أخرجه أبو داود (١٦٣/٢)، تقييد عزت عيسى دسائس، من حديث عائشة، ورواه ابن خزيمة في الأدل (٥٩٦) - ط دار ابن كثير.

الذكر بعدد كبير أو مقدار عظيم.

وقد ورد في الإرشاد إلى ذلك أحاديث كثيرة منها حديث سعد بن أبي وقاص المتقدم، ومنها حديث جويرية أن النبي ﷺ خرج من عندها بكرة حين صلى الصبح وهي في سجدتها ثم رجع بعدما أحصى وهي جالسة، فقال: ما زلت على الحال التي فارقتك عنها؟ قالت: نعم، قال: لقد قلت بعدك أربع كلمات ثلاث مرات لو وزنت بما قلت منذ اليوم لوزنتهن، سبحان الله ويحمده، عدد خلقه، ورضا نفسه، وزنة عرشه، ومداد كلماته. ^(٢)

وتحوموا ورد ربنا لك الحمد كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك. ^(٣) والحمد لله حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه كما يحب ربنا ويرضى. ^(٤)

(١) حديث جويرية. وأن النبي ﷺ خرج من عندها. أخرجه مسلم (٢٠٩٠/٢) - ط الحلبي.

(٢) حديث: أو سلطانك الحمد كما ينبغي لجلال وجهك. أخرجه ابن ماجه (١٦٢٩/٢) - ط الخبي. من حديث عبد الله بن عمر، وقال أبو بصير في مصباح أرجوحة (٢٦٦/٢) - ط دار الجنان: وهذا إسناد فيه مقال. وقادسة بن برمك ذكره ابن حبان في الثقات، وصنفه ابن بدير لم أر من جمعه ولا من وثقه. وبلغ رجال الإستاذ ثقات.

(٣) حديث. والحمد لله حمدا كثيرا طيبا مباركا. أخرجه النسائي في حبل السم والذلة (ص ١٨٩) - ط مؤسسة الرسالة. من حديث أنس، وصححه ابن حبان (الإحسان ١٠٤/٢) - ط دار الكتب العلمية.

التيب التي عليها ذكر الله لأهل الذمة^(١) وفي الفروع: يحرم من ذكر الله بنحو، ولا يحرم على المحدث الذكر لو لم يمس ما فيه ذكر بخلاف القرآن، وسواء كان المحدث أصغر أو أكبر لو كان فيها شيء من القرآن^(٢).

وفي تعليق الذكر المكتوب لدفع ضرر واقع خلاف: (ر: نفوذ ف/ ٢٣).

الأذكار التي رتبها الشارع:

٥١ - رتب الشارع كثيراً من الأذكار، في أحوال مختلفة.

فمنها أذكار مرتبة بحسب الزمان كأذكار الصباح والمساء والمغربة ودخول الشهر ورؤية الهلال.

ومنها أذكار بحسب المكان

ومنها أذكار في لعبات، كأذكار الصلاة وما فيها، وأذكار الصوم وإفطاره وأخيه. ومنها أذكار مرتبة للأفعال والأحوال، كأذكار النوم والاستيقاظ منه، وأذكار اللبس والأكل والشرب والدمج. وأذكار عقد النكاح والمعاشرة، وأذكار العطاس ونحو ذلك، كأذكار تقبل عند التطير والتشاور، وعند الكرب والشدة، وعند السفر والنزول، والركوب والعدو، وأذكار

عن عهدته لأنه لأن يعدد هنا منصوص. وجعل إمام الحرمين نظير ذلك من نذر أن يصلي ألف صلاة فصلى في ألف - سجدة الحرام صلاة واحدة، ونذر أن يقرأ ثلث القرآن فقرأ سورة الإخلاص^(١).

كتابة ذكر الله وأحكام الذكر المكتوب:

٥١ - صرح الحنابلة بأنه يحرم كتابة ذكر الله تعالى شيء نجس أو على شيء نجس، فإن فعل ذلك قصد الإهانة استحق القتل، لأنه ردة أعادها الله منها.

وحيث كتب بنحو وجب غشاه بظاهر أو حرقه لصيانته، وكذا لو كان ظاهراً فتجسس، أما إن لم يوجد إلا ماء نجس أو نار حية فلا يجوز الغسل وانحرق بها ويعدن إلى دفع الذكر في موضع ظاهر لا تطؤه الأقدام. ولا تكبره في الذكر كتابته في السور أو غيرها بغير مسجد إذا لم تكس نداس. فإن كانت نداس كره كراهة شديدة، ومحرم دوس الذكر. قالوا: ويكره أن يكتب على حيطان المساجد ذكر أو غيره لأن ذلك يلهي الصلي. وكره الإمام أحمد شراء ثوب فيه ذكر الله بجنس عليه ويدس^(٢) وكره بيع

(١) هذه حصن الحصن ص ٢١٠. والفروع ص ٢١٠.

(٢) ١٩٥/١، ١٩٩/٣، ٢٩٨/٣، وشرح الأبي على صحيح

سلم ١٩٢/٧، ١٩٣/٧

(٣) كتاب الفتاوى ١٣٧/١، ومطالب أولي النسي ١٥٥/١.

١٥٩، ١٥٩

(١) لخص ٥٣٥/٨

(٢) مطالب أولي النسي ١٥٥/١، ١٥٦

الأحكام الأخرى: فمنه ما يكون واجبا كالأداء لشهادة بحق. فإنها ذكر للمشهود به.
ومنه ما يكون مستحباً، كذكر ما يكون فيه الخير، كإصلاح بين الناس ودلائلهم على المعروف، وكذكر الفاسق لجواهر ما فيه ليعرف، وذكر أهل البدع لئلا يفتروا بهم.

ومنه ما يكون مكروهاً كالنطق بأمر فيه شبهة التحريم أو الدلالة عليه.

ومنه ما يكون محرماً كالغيبة،^(١) وهي كما قال النبي ﷺ وذكرك أخاك بما يكره، قيل: أفرأيت إن كان في أخي ما أقول؟ قال: إن كان فيه ما تقول فقد اغتبته وإن لم يكن فيه فقد بهته.

وقد يكون مكفراً كمن يذكر الله تعالى أو رسوله أو كتابه باستهزاء أو استخفاف فيستحق فاقته أن يقسم عليه حد الردة إن كان مسلماً ويستفص عهده إن كان دميماً. وانظر: (غيبة، ردة، استخفاف).

ثالثاً: الذكر بمعنى استحضار الشيء في القلب:

٥٤ - وهو يقابل التمييز.
والذاكر في حال المخالفة بترك الواجب أو فعل المحرم مستحق للإثم، وتلزم الأحكام

المجالس وغير ذلك. وقد ألف فيها العلماء تأليف مشهورة. ويمكن معرفتها بالرجوع إلى مراجعها في هذه الموسوعة أو في الكتب المؤلفة في الأذكار.

أخذ الأجرة على الذكر:

٥٢ - ما كان من الأذكار واجباً لم يجز أخذ الأجرة عليه.

قال القليوبي: ما كان على مسنون كالأذان والإقامة وذكر الله تعالى غير القرآن مجوز الإجارة عليها وأخذ الأجرة حيث كان في ذلك كلفة،^(٢) ومذهب المالكية جواز أخذ الأجرة على الأذان.

ومذهب الحنابلة، وحكاه صاحب المغني عن الحنفية والأوزاعي وابن المنذر: أنه يكره أخذ الأجرة على الأذان.^(٣)

ثانياً: الذكر بمعنى النطق باسم الشخص أو الشيء:

٥٣ - وهو بمعنى القول أو الحكاية.
ويختلف حكمه بحسب الشيء المذكور أو الشخص المذكور، ويحسب ما بقوله عنه. والأصل أن الذكر بهذا المعنى مباح، وتعرض له

(١) حديث: وذكرك أخاك بما يكره. أصحبه مسلم (١/٦٠١) ط (الطلي) من حديث أبي هريرة.

(٢) القليوبي ٧٤/٣

(٣) المغني ٢١٤/١

خالق غير الله يرزقكم من السماء والأرض» (١)
وأمر تعالى بذكر الآخرة وما فيها من الهول
والحساب ونعيم الجنة وعذاب النار ومصارع
الظالمين من سبق ذكرهم في كتابه .
ومن ذلك أن النبي ﷺ قال : «أكثرُوا ذكْرَ
هَادِمِ اللَّذَاتِ» . (٢)

وقال النبي ﷺ : «كنت غيبكم عن زيارة
القبور فزوروها فإنها تذكر الآخرة» . (٣) ومن هنا
ذهب الفقهاء إلى أنه يسلب لكل إنسان
صحيحاً كان أو مريضاً ذكر الموت، بأن يجعله
نصب عينه لأنه أزجر عن المعصية وأدعى
للفطاعة . (٤)

وإبنا : الذكر بمعنى الصيت والشرف :

٥٦ - «امن الله تعالى على نبيه ﷺ بقوله
تعالى :

﴿ووفعنا لك ذكرك﴾ (٥) «ومن على لمت
بقوله : ﴿لقد أنزلنا إليك كتاباً فيه ذكركم أفلا

المرتبة على المخالفة سواء في حقوق الله تعالى
أو حقوق الأتبعين .

أما النسيان فهو من عوارض الأهلية ، وهو
عدم الاستحضار وقت الحاجة .

قال شارح مسلم الشبوت من الخطبة :
النسيان هل هو في حق الإلتزام مطلقاً ، وأما في حق
الحكم فيجب النسيان في حقوق العباد . وأما في
حقوق الله تعالى ، فإن كان مع مذكر فلا عذر ،
كأكل الناس في الصلاة مطلقاً إذ هيأها مذكراً ،
وصيد المحرم ناسياً إذ الإحرام مذكر ، وإن لم
يكن هناك مذكر فيكون عذراً ، كالأكل في حار
ومضبان ناسياً ، وسلام المصلي في القعدة الأولى
ناسياً وترك التسمية عند التبيح ناسياً . (٦)

ويرجع لمعرفة تفصيل ذلك والخلاف فيه إلى
مصطلح : (نسيان) .

الحكم التكليفي للذكر :

٥٥ - الذكر وإن كان أمراً بطراً في الغالب على
الإنسان دون إرادته ، لكن قد يتكلف الذكر
فيذكر ، ومن هنا فقد يكون مكلفاً به لما فيه من
المصالح ومن ذلك أن الله تعالى أمر بذكر اسمه
ليشكر ويعترف الإنسان حق ربه تعالى من
توحيده وإفراده بالعبادة ، كما قال تعالى :
﴿يا أيها الناس اذكروا نعمة الله عليكم هل من

(١) سورة الفاطر / ٣

(٢) حديث : «أكثرُوا ذكْرَ هَادِمِ اللَّذَاتِ» . أخرجه الترمذي

(٣) (٤) ط الخليلي ، من حديث أبي هريرة . وقال : وهذا
حديث حسن صحيح .

(٥) حديث : «كنت غيبكم عن زيارة القبور» . أخرجه مسلم

(٦) (٧) ط الخليلي ، من حديث يريفة ، وأولاه (٨) وفيها
تذكر الآخرة أخرجه أحمد (٩) (١٠) ط الخليلي .

(١) بداية المحتاج ٢ / ٤٢٢ ، والمفاتيح ٢ / ٤٤٨

(٢) سورة الشرح / ١

(٣) إرماع المرحوت شرح مسلم الشبوت ١ / ١٧٠

تعملون^(١) وقال: ﴿بل أنيأهم بذكرهم فهم عن ذكرهم معرضون﴾^(٢) قال القرطبي: المراد بالذكر ههنا الشرف. ^(٣) وأخبر عن إبراهيم عليه السلام أنه دعا الله تعالى فقال: ﴿واجعل لي لسان صدق في الآخرين﴾^(٤) قال مجاهد: هو النساء الحسن، وقال ابن عطية: هو النساء وخلد المكانة بالصفات المقسرين. وقد أجاب الله دعوته فكل أمة تمسك به وتعضمه.

قال القرطبي: ومن هنا روى الشهاب عن مالك: لا بأس أن يحب الرجل أن يشي عليه صالحا، ويرى في عمل الصالحين إذا قصد به وجه الله تعالى. وقد قال الله تعالى: ﴿إن الذين آمنوا وعملوا الصالحات سيجعل لهم الرحمن ودا﴾^(٥) أي حبا في قلوب عباده وثناء حسنة. ^(٦) فبه تعالى بقوله: ﴿واجعل لي لسان صدق في الآخرين﴾^(٧) على استحباب اكتساب ما يورث الذكر الجليل.

قال ابن العربي: قال المحققون: في هذا دليل على الترغيب في العمل الصالح الذي يكسب الله الحسن.

(١) سورة الأنبياء: ١٠

(٢) سورة المؤمنون: ٧١

(٣) تفسير القرطبي ١١/ ٢٢٣

(٤) سورة الشعراء: ٨٤

(٥) سورة مريم: ٩٦

(٦) تفسير القرطبي ١٣/ ١١٣

(٧) سورة الشعراء: ٨٤

ومما يؤيد ذلك ما ورد أن النبي ﷺ كان يشي على من غيّر فعل أو فصل من أصحابه ويحمدهم على ذلك، وكانوا يظهرهم سرورهم بذلك، كقوله: «إني أكل قوما إلى ما جعل الله في قلوبهم من الخير والغنى منهم عمرو بن تغلب» قال عمرو: ما أحب أن لي بكلمة رسول الله ﷺ حر النعم. ^(١) وقال ﷺ: «علي» عمرا إيمانا إلى مشاشه. ^(٢)

لكن على المؤمن في هذا الباب أن يتجنب أموراً:

الأول: لا ينبغي أن يطلب الحمد والثناء بما ليس حقاً وما لم يفعل، بأن يراني فيظهر للناس ما ليس فيه من الفضائل، أو يدعي بفعله خير لم يفعلها، قال الله تعالى: ﴿لا تحسن الذين يفرحون بما أتوا ويغيبون أن يجدوا بما لم يفعلوا فلا تحسبهم بملازمة من العذاب﴾^(٣) وقوله: ﴿كبر مثلاً عند الله أن تقولوا ما

(١) حديث: «إني أكل قوما إلى ما جعل الله في قلوبهم...» أخرجه البخاري (الفتح ٢٦٠/٦ - ط الصلاة) من حديث عمرو بن تغلب

(٢) حديث: «علي» عمرا إيمانا إلى مشاشه. أخرجه الترمذي (١١١ - ط المكتبة العلمية) وصححه الحاكم ووافقه الذهبي. وأما المتن «علي» المضاف للجنة التي يمكن مضاعفها ومفردة مشاشه وهو ما انفرد به من علم المكلف. (البيان

العرب والفتاوى لابن القيم)

(٣) سورة آل عمران: ١٨٨

للاكل. ^(١) وهذا كما أن من طلب بالعبادة فضل الله تعالى في الآخرة بدخول جنته والخلاص من ناره لا يكون فعله منافيا للإخلاص.

فإن كان قصده من العمل الصالح مجرد العلو في الأرض وتحصيل المصالح العاجلة ولم يكن قصده الأول وجه الله تعالى فإن ذلك عبطا لأجره، بل كان ذلك عليه، لما في حديث أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعا وفيه فيقول الله تعالى: «ولكنك قاتلت لأن يقال جريه»، فقد قيل، ثم أمر به فسحب على وجهه حتى ألقي في النار ^(٢) وإن كان إنما فعل العبادة لطلب المنزلة في قلوب الناس فهو الرياء المنهي عنه، وهو الشرك الخفي. ^(٣)

قال ابن تيمية: فرق بين من يكون الدين مقصوده والدين وسيلة، وبين من تكون الدنيا مقصوده والدين وسيلة، والأشبه أن هذا ليس له في الآخرة خلاص كما دلت على ذلك النصوص. ^(٤)

وفي المسألة خلاف وتفصيل يرجع إليه في مصطلح: (نية).

لا تفعلون ^(٥) نزلت في قوم كانوا يقولون جاهلنا وأبينا ولم يجاهدوا، وقيل في تفسيرها غير ذلك. ^(٦)

الثاني: أن لا يكون قصده من العمل مجرد الثناء والذكر الجميل، بل يحصل العمل الصالح لوجه الله تعالى، ويسره أن يظهر ليقبض به فيه، أو يعلم مكانه من الفضل سرورا بالخير أو نحو ذلك، قال ابن رشد: سئل مالك عن الرجل يحب أن يلقي في طريقه المجد، ويكره أن يلقي في طريقه السوء. فالأربعة فكه ذلك وأما مالك فقال: إذا كان أول أمره ذلك وأصله لله فلا بأس بذلك إن شاء الله تعالى قال الله تعالى: «والقيت عليك حبة مني». ^(٧)

وقال تعالى: «وأجعل في لسان صدق في الآخرين» ^(٨) قال مالك: فأي شيء هذا إلا هذا؟ فإن هذا شيء يكون في القلب لا يملكه، هذا إنما يكون من الشيطان ليجتعه العمل. ^(٩)

وقال ابن العربي: إن من صلى صلاة ليراه الناس ويروه فيها فيشهدوا له بالإيمان، أو أراد طلب المنزلة والظهور لقبول الشهادة وجواز الإصاحة، فليس ذلك بالرياء المنهي عنه، وإنما الرياء القهصية: أن يظهرها صيدا للناس وطريقا

(١) تفسير القرطبي ٤/ ٤٦٢، وفتح الموطأ ٢/ ٤٠٢

(٢) حديث «ولكنك قاتلت لأن يقال جريه»، أخرجه

مسلم (٣/ ١٥٦٤) - ط الخليلي من حديث أبي هريرة.

(٣) تفسير القرطبي ٤/ ١٨١، وضع الباقى ١١/ ١٣٦، وكذلك

والنساء لابن القيم ص ١٩٩، وفتح الموطأ ٢/ ١٢٢

(٤) مجموع الفتاوى ٢٦/ ٢٠

(١) سورة الصافات ٢

(٢) تفسير القرطبي ١٨/ ٧٨

(٣) سورة طه ٢٩

(٤) سورة الشعراء ٨٤

(٥) للمفاتيح لابن رشد ٣٠/ ١

في الصلاة :

أ- الإمامة :

٣- ذهب المالكية إلى أن الذكورة شرط لإمامة الصلاة، وأنه لا يجوز أن تؤم المرأة رجلاً ولا امرأة مثلاً، سواء كانت الصلاة فريضة أو نافلة، وسواء علمت الرجال أو وجدت الحديث : «من يفلح قوم ولوا أمرهم امرأة»^(١).

ويُتَظَلَّ صلاة المأموم دون المرأة التي صلت بإمامة فتصح صلاتها.

وواقعهم الحنفية والشافعية والحنابلة والفقهاء السبعة - من فقهاء المدينة - في منع إمامتها للرجال، لما روي جابر رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال : «خطبنا رسول الله ﷺ فقال : «لا تؤمِّن امرأة رجلاً»»^(٢) إلا أنهم خالفوا المالكية في مسألة إمامة المرأة للنساء فيرون أن هذا جائز، والحنفية يرون كراهة إمامتها للنساء، لما روي عن عائشة أنها أمّت نسوة في صلاة العصر وقتعت وسطهن وكذا أم نسوة. كما أن بعض الحنابلة يرون أنه يجوز أن تؤم المرأة الرجال في صلاة التراويح وتكون وراءهم، لما روي عن أم

ذِكُورَة

التعريف :

١- الذكورة لغة خلاف الأنوثة، والتذكير خلاف التأنيث، وجمع الذكر ذكور، وذكورة، وذكران، وذكارة، ومنه قوله تعالى : ﴿أَوْ يَرْجِعْهُمْ ذَكَرًا وَإِنَاثًا﴾^(١) ومعناه الاصطلاحي هو معناه اللغوي^(٢).

الألفاظ ذات الصلة :

٢- الأنوثة : حالة بين الذكورة والأنوثة (انظر مصطلح : خنثى).

الأحكام المتعلقة بالذكورة :

تناول الفقهاء الأحكام المتعلقة بالذكورة في عدة أبواب منها :

(١) حديث : «من يفلح قوم ولوا أمرهم امرأة» . أخرجه البخاري (الفتح ٥٣/١٣ - ط السلفية) من حديث أبي بكر.

(٢) حديث جابر : «لا تؤمِّن امرأة رجلاً» أخرجه ابن ماجه (٢٤٣/١) - ط الحلبي، وضعفه الشوكاني في المسرع (٢٥٥/٤) - ط النيرة.

(١) سورة النور ٤٢/١

(٢) لسان العرب، والمصباح المنير، وفتح القرآن للأصمعي، صاعق (ذكر).

وأنفقوا على أن المرأة لم حضرت وصليت الجمعة صحت منها، لأن قد ثبت في الأحاديث الصحيحة المستبصرة أن النساء كن يصلين خلف رسول الله ﷺ في مسجده.

ولا أنه لا يعتبر النساء في العدد المشرط لانعقاد الجمعة على اختلاف الأقوال في العدد المعتبر.^(١)

ب - صلاة الجمعة :

٤ - اتفق الفقهاء على أن من شروط وجوب الجمعة المذكورة المحققة، فلا تجب على امرأة ولا على ختى مشكل لقوله ﷺ : «الجمعة حق واجب على كل مسلم في جماعة إلا أربعة : عبد مملوك أو امرأة أو صبي أو مريض»^(٢)، ولقوله ﷺ : «من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فعليه الجمعة يوم الجمعة إلا مريضاً أو مسافراً أو امرأة أو صيباً أو مملوكاً، فمن استغنى بلمه أو تجارة استغنى الله عنه، والله غني حميد»^(٣).

في النكاح :
٥ - اختلف الفقهاء فيمن يتولى عقد النكاح. فذهب الجمهور - وهم المالكية والشافعية والحنابلة - إلى اشتراط الذكورة في لولي وأن المرأة لا تملك تزويج نفسها ولا غيرها بكوا كانت أوثياً، شريفة أو ذنبية، وشيدة أو سفينة، حرة أو أمة فإن فعلت لم يصح النكاح لقوله ﷺ : «لا نكاح إلا بولي وشاهدي عدل»^(٤) وقوله ﷺ : «أبما امرأة تكلمت بغير إذن وليها فنكاحها باطل

(١) حديث لم يرفعه، وأن رسول الله ﷺ جعل لها مؤنة. أخرجه أبو داود (٣٩٧/٦) - تحقيق عزت حميد عباس - وصححه ابن عزيمة ٨٩/٣ - ط المكتب الإسلامي.

(٢) المجموع للإمام النووي ٢٥٤/١، ومواعيد الخليل ٩٢/٢، وجواهر الإكليل ٧٨/١، والمواكب الموقرة ٢٣٨/٦، ولبلاغ ١٥٢/٦، وفتاوى ابن قدامة ١٩٨/٢ (٣) حديث - والجمعة حق واجب على كل مسلم - أخرجه أبو داود (٦٤٤/١) - تحقيق عزت حميد عباس - والمحكم ٢٨٨/١٦ - ط دائرة المعارف العلمية - من حديث طارق بن شهاب، وصححه الحاكم ووافقه الذهبي.

(٤) حديث - «من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فعليه»

أخرجه المنار (٣/٢) - ط دار المحاسن - من حديث جابر بن عبد الله - وضعف إسناد به جرحه الذهبي (٦٨/٢) - ط مكتبة الطباعة الفنية (١) البدائع ٦٥٨/١، والمواعيد الموقرة ٣٠٩/١، وفتاوى المحقق ٢٧٩/٢، وفتاوى ابن قدامة ٢٢٧/٢ (٢) حديث - «لا نكاح إلا بولي وشاهدي عدل» - أخرجه المنار (٢/٢) - ط دار المحاسن - من حديث عائشة، وفي إسناده مقال، ولكن له طرق قوي بعضها، ذكر بعضها المنار (٢/٢)، وبراجع تيل الأوطار للشوكلي (٦٥٩/٢) - ط دار الخليل.

نكاحها باطل فنكاحها باطل^(١).

وعند أبي حنيفة وروى الحسن من زياد - وهذا ظاهر الرواية عن أبي يوسف - يجوز للمرأة الرشيدة أن تزوج نفسها ونفس غيرها، وأن توكل في النكاح لقوله تعالى: ﴿فَلَا تَعْضَلُوهُمْ﴾ إن يتكهن أزواجهن إذا تراخوا بينهم بالمعروف^(٢)، ولأن التزويج خالص حقها وهي من أهل المباشرة، كيها وباقي تصرفاتها المالية^(٣).

في الجهاد :

٦ - اتفق فقهاء المذاهب الأربعة وغيرهم من علماء السلف على أن الذكورة المحققة شرط من شروط وجوب الجهاد على المسلم، فلا يجب جهاد على امرأة، ولا على خنثى مشكك، لما روت عائشة رضي الله عنها أنها قالت: يا رسول الله هل على النساء جهاد؟ فقال ﷺ: «نعم، عليهن جهاد لا قتال فيه: الحج والعمرة»^(٤).

ولأن المرأة ليست من أهل القتال لضعفها، وبنيتها لا تخضع للحرب عادة، ولذلك لا يسهم لها من الغنيمة في حالة حضورها. أما الخنثى للمشكل فلأنه لا يعلم كونه ذكرا أو أنثى فلا يجب عليه الجهاد مع الشك في هذا الشرط.

وهذا إذا لم يكن التفسير علما - كما يشول الكاساني -، فإما إذا عم التفسير بأن حجم العنبر على بلد فهو فرض عين يفترض على كل واحد من أحاد المسلمين ممن هو قادر عليه، فيخرج العبد بغير إذن مولاه، والمرأة بغير إذن زوجها والمولود بغير إذن والديه^(٥).

في الجزية :

٧ - قال الفقهاء : لا تضرب الجزية إلا على الرجال فلا جزية على امرأة، ولا خلاف في ذلك بين أهل العلم^(٦) لأن عمر رضي الله عنه كتب إلى أمراء الأجناس أن «تضربوا الجزية ولا تضربوه على النساء والصبيان»^(٧).

(١) البدائع ٩٨/٧، والفرق بين النووي ٤٦٣/١، وبنو المصنف ٢١٦/٤، والفتي لابن قدامة ٢٤٢/٨.

(٢) البدائع ١١٦/٧، وبنو المصنف ٢٤٥/٤، والفتي لابن قدامة ٥٠٧/٨، ولقوانين الفقيه ص ١٦١.

(٣) القس عمر : «وَأَلَّا يَضْرِبُوا الْجَزْيَةَ عَلَى النِّسَاءِ وَلَا عَلَى الصَّبِيِّينَ»، المرجع عبدالرزاق في المصنف ٣٣٦/١٠٠، ط المجلس العلمي والبحري ١٩٥/٩ - ط دائرة المعارف العثمانية.

(٤) حديث: «أبى امرأة نكحت بغير إذن زوجها» أخرجه ابن أبي شيبة ٢٩٩/٣، ط الخطيب من حديث عائشة، وقال: «حديث حسن».

(٥) سررة البيرة ٢٣٢.

(٦) البدائع ٢٤٧/٢، ولقوانين الفقه ص ٢٠، واجمل على شرح فتاوى ١٣٨/٤، والمفتي لابن قدامة ٤٤٩/٧.

(٧) حديث عائشة : «هل على النساء جهاد» أخرجه ابن ماجة ٩٦٨/٢ - ط الخطيب، وإسناده صحيح.

في الولايات العامة :

أ - الإمامة العظمى :

٨ - اتفق الفقهاء على أن من شروط الإمام الأعظم أن يكون ذكراً فلا تصح ولاية امرأة لقوله ﷺ : «لن يفلح قوم ولوا أمرهم امرأة»^(١)، ولكن يتمكن من مخالطة الرجال ويتصرف لتصرف شؤون الحكم. ولأن هذا المنصب تضاف به أعمال خطيبة، وأعضاء جسيمة، تلائم الذكورة^(٢).

ب - للقضاء :

٩ - اختلف الفقهاء في اشتراط الذكورة في القضاء.

فذهب الجمهور وهم المالكية والشافعية والمناذلة إلى اشتراط الذكورة في القاضي ، فلا يجوز عندهم أن تتولى المرأة وظيفة القضاء لقوله ﷺ : «لن يفلح قوم ولوا أمرهم امرأة»^(٣)، ولم يول النبي ﷺ ولا أحد من خلفائه ولا من بعدهم امرأة قضاء ولا ولاية بلد ، ولو جاز ذلك لم يخل منه جميع الزمان غالباً . ويرى الحنفية جواز أن تكون المرأة قاضية في

غير الحدود ، لأن شهادتها تقبل في ذلك ، وأهلية القضاء - عندهم - تدور مع أهلية الشهادة فيما يقبل شهادة المرأة فيه يجوز أن تتولى القضاء فيه ، وما لا فلا . قال الكاساني : أما الذكورة فليست من شروط جواز تفويض القضاء في الجملة ، بل يجوز أن تتولى المرأة القضاء فيها لا حدود فيه ولا تفاصيل.

وذهب ابن جرير إلى جواز تولي المرأة القضاء مطلقاً لأن المرأة يجوز أن تكون منية ، فيجوز أن تكون قاضية^(٤) . وانظر تفصيل ذلك في مصطلح : (قضاء).

١٠ - وهناك أحكام أخرى تخص بالذكورة منها : في العقيقة ، والميراث ، وتطهير يول الرضيع ، وفي العورة ، وليس الحوير والذهب والشهادة في الحدود ، والقصاص ، وفي الشهادات عامة ، وفي زكاة الأنعام . وفي الديات .

وتنظر هذه كلها وغيرها في مصطلح : (أنوثة).



(١) حديث : «لن يفلح قوم ولوا أمرهم امرأة» سبق تخريجه (٣/٥٨).

(٢) حاشية ابن عابدن ٣٦٨/١ ، والفتاوى للفتحية ص ٢٢ ، وسنن المحتاج ١٣٠/٤ ، وكشاف المحتاج ١٥٩/٦ .

(٣) حديث : «لن يفلح قوم ولوا...» سبق تخريجه (٣/٥٨).

(٤) البدائع ٣/٧ ، والفتاوى للفتحية ص ٢٩ ، ومغني المحتاج ٣٩٨/٤ ، والفتاوى لابن قدامة ٣٩٨/٤ .

وفي الاصطلاح : أن يتكلم أمام إنسان بما فيه أوبى ليس فيه .^(١)

ب - البهتان :

٣ - البهتان في اللغة : القذف بالباطل واقتراء الكذب ، وهو اسم مصدره فعله بهت من باب نفع .

وفي الاصطلاح : أن يتكلم بخلف إنسان مستور بما ليس فيه .^(٢)

ج - الغيبة :

٤ - الغيبة في اللغة : ذكر الغير بما يكره من العيوب

وفي الاصطلاح : أن يتكلم خلف إنسان بما هو فيه .^(٣)

د - الشقاق :

٥ - من معنيه في اللغة : الرمي بالحجارة ، والرمي بالغاخشة ، والقديغة الفضيحة وهي الشتم .

وفي الشيع : رمي مخصوص ، وهو الرمي بالزنا صريحاً وهو القذف الموجب للحد .^(٤)

ذم

التعريف :

١ - الذم في اللغة : خلاف المدح ، قال في المصباح : ذمته أذمه ذماً خلاف مدحه فهو ذميم ومذموم أي : غير محمود ، والمذموم بالكسر ما يذم الرجل عنى إضاعته من لحيته ، والذمة يفتح الأيم وتفتح الذال وتكسر مثاء ، والمذموم أيضاً : الحرمة .^(١)

والذم عند الفقهاء لا يخرج عن كونه خلاف مدح ، والخلق الأذى بالشتم ، كان بقذفه أو بسبه أو بعثره بحرقة إلى غير ذلك من الأمور التي ترتب عليها الحد كالقذف أو التعزير كغير القذف من الألفاظ التي لا حد على قائلها والتي عملها مصطلح : (قذف) ومصطلح : (تعزير) .

الألفاظ ذات الصلة :

أ - الشتم :

٢ - الشتم في اللغة : السب ، والاسم الشتمية

(١) المصباح ، والمغرب مادة : (ذم)

(١) المصباح مادة : (شتم) ، والكليات ، والتعريفات

للجرجاني

(٢) المصباح مادة : (بهت) ، والكليات ، والتعريفات

(٣) المصباح مادة : (غيب) ، والكليات ، والتعريفات .

(٤) المصباح مادة : (قذف) ، تبين الحاشية ١٩٩/٣ ط ١

هو - اللعن :

٦ - معناه في اللغة الطرد والإبعاد على سبيل السطح . وذلك من الله في الآخرة عتبه ، وفي الدنيا انقطاع من قبول رحمة وتوفيقه ، ومن الإنسان دعاء على غيره .^(١)
ولا يخرج الاصطلاح الفقهي عن ذلك .

و - المدح :

٧ - وهو خلاف الذم ومعناه في اللغة : الثناء على الغير لما فيه من الصفات ، سواء أكانت تلك الصفات خلقية أم اختيارية وهو أهم من الحمد .

وفي الاصطلاح : الثناء باللسان على الجميل الاختياري قصدا .^(٢)

الحكم الإجمالي :

أ - ذم الله ورسوله ، وذم المؤمنين :

٨ - التجرد على الله ورسوله بأي لون من ألوان الإيذاء ، أشد أنواع الإيذاء حرمة بل هو كفر . قال الله تعالى : ﴿ إِنْ الَّذِينَ يُؤْذُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ لَعَنَهُمُ اللَّهُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَأَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا

مهيئًا ﴾ .^(٣) وذم المؤمن أو المؤمنة وإيذاؤهما بالأقوال القبيحة ، كالبهتان ، والتكذيب الفاحش المخلوق ، والتعير بحسب مذموم ، أو حرفة مذمومة ، أو شيء ينقل على كل واحد منها إذا سمعه حرام في الجملة ، قال القرطبي ، بل هو من الكبائر لقوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ يُؤْذُونَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ بَغْيًا

كَبِيرًا قَدْ احْتَمَلُوا بِهِنَّ وَإِنَّمَا مَيَّنَّا ﴾ .^(٤) وإيذاء المؤمنين والمؤمنات منه ما يكون بحق ، كالحدود والقصاص ، ومنه ما يكون بغير حق ، كالغيبه والتفذذ والكذب وغيره .^(٥)

٩ - وأيضا فإن الله سبحانه وتعالى نهى عن أن يسخر رجل من رجل أو امرأة من امرأة ، ونهى عن الطعز أي العيب سواء أكان بالهيد ، أم بالعين ، أم باللسان ، أم بالإشارة ، ونهى عن التنابذ بالألقاب التي تغضب من لقب بها لقوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا يَسْخَرُوا مِنْ بَعْضِهِمْ

قَوْمٌ عَمَى أَنْ يَكُونُوا خَيْرًا مِنْهُمْ وَلَا تَسْخَرُوا أَنْفُسَكُمْ وَلَا تَنَابَزُوا بِالْأَلْقَابِ ﴾ .^(٦) فإن القرطبي : إنه ينبغي من حيث الجملة ألا يجترأ أحد على الاستهزاء على من

(١) سورة الأحزاب / ٥٧

(٢) سورة الأحزاب / ٥٨

(٣) تفسير القرطبي ١٤ / ٢٤٠ - ط النائية ، روح المعاني

٢٢ / ٨٧ - ٨٨ - ط المنيرة

(٤) سورة احجرات / ٦١

بولاق ، القسوطي ١ / ٣٢٤ - ط الفكر ، حاشية القليوبي

١٤٤ / ٩ - ط الحلبي ، وكشافه القناع ٩ / ١٠٤ - ط

النصر .

(٥) معربات : الرائب الأضهان مادة . (لعن) .

(٦) الضحيح مادة . (مدح) ، (المرقبات) .

الله عنها قالت: قال رسول الله ﷺ: ومن أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه - وفي رواية أخرى ما ليس فيه - فهو رد. (١)

وما ورد أن النبي ﷺ قال: ومن عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد. (٢)

ج - ذم الكفار والمنافقين :

١٢ - ذكر الله سبحانه وتعالى ذم الكفار والمنافقين في آيات كثيرة من القرآن ومن تلك الآيات قوله تعالى في ذم الكفار ﴿إِنْ شَرِ الدُّوَابَّ عِنْدَ اللَّهِ الصَّمَّ الْبِكْمُ الَّذِينَ لَا يَعْقِلُونَ﴾ (٣)

والمعنى كما في روح المعاني أن شر من يدب على الأرض أو شر البهائم عند الله أي في حكمه وقضائه الصمم البكم الذين لا يسمعون الحق، البكم الذين لا يتكلمون به، ووصفوا بذلك لأن ما خلق له الحاستان سماع الحق والتفكير به، وحيث لم يوجد فيهم شيء من ذلك صاروا كأنهم فاقدون لها رأساً. ثم وصفوا بعدم التعقل في قوله تعالى ﴿الَّذِينَ لَا يَعْقِلُونَ﴾، تحقيقاً

بفتحهم بعينه إذا واه رث الحال أو إذا عاهة في مدته، أو غير لبق في محادثته، فقلعه أخلص ضميراً وأنقى قلباً، ممن هو على ضد صفته، فيظلم نفسه بتحقير من وقره الله، والاستهزاء بمن عظمه الله، ويستثنى من ذلك تلقيب الشخص بما يخلب فيه الاستعجال وليس له فيه كسب ولا يجد في نفسه منه عليه، فإنه جائز إخراج الأمة كالأعرج، والأحدب، وقد سئل عبد الله بن المبارك عن الرجل يقول: حيد الطويل، وسليمان الأعشى، وحيد الأهرج، وسروان الأصغر، فقال: إذا أردت صفته ولم ترد عليه فلا بأس به. (٤)

١٠ - وأما سب المسلم بشبهه والتكلم في عرضه بما يعيبه بخبر حق فحرام بإجماع الأمة وفعله فاسق، وأما قتاله بخبر حق فلا يكفر به عند أهل الحق كفسراً يخرج به من المسلم إلا إذا استحلّه، لقوله ﷺ فيما أخرجه البخاري ومسلم عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه «سباب المسلم فسوق وقتاله كفر». (٥)

ب - ذم المبتدعين وبتدعيمهم :

١١ - ذم المبتدعين والبدع مطلوب وأرد في التوسع يدل على ذلك ما ورد عن عائشة رضي

(١) تفسير الطبري ١٩/٣٢٩ - ٣٣٠ ط الأولى

(٢) حديث: «سباب المسلم فسوق وقتاله كفر» لمخرجه

البخاري الفتح ١٠/١٦٦ - ط السلفية ومسلم ٨١/١

- ط الحطمي.

(١) حديث: «من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه ...»

أخرجه البخاري (الفتح ٣٠/١٥ - ط السلفية) ومسلم

(٣/١٣٤٤ - ط الحطمي)، واللفظ لحكم، والرواية

الأخرى للبخاري.

(٢) حديث: «من عمل عملاً ليس عليه أمرنا ...» أخرجه

مسلم (٣/١٣٤٤ - ط الحطمي).

(٣) سورة الأنعام / ٢٢

كتائبهم ، ولا يتعرض إلى ما يؤدي إلى ذلك لأنه بمنزلة البعث على المعصية .^(١)

ذ - ذم المعاصي ومتركبيها :

١٤ - ذم الله سبحانه وتعالى المعاصي في كثير من الآيات وعذر منها ، لأنها موجبة للهلاك ومبعدة عن دار السلام ، وتلحق بمتركبيها الحزني والحوان والذل . وقد ورد في كتاب الله تعالى لعن الظالمين والكافرين ، ولعن أصحاب السبت ، ولعن من نقض ميثاقه ، ولعن الذين يؤثرون الله ورسوله ، قال الله تعالى : ﴿ إِنْ اللَّهُ لَئِنْ لَعَنَ الْكَافِرِينَ وَأَعَدَ لَهُمْ سَعِيرًا ﴾ ،^(٢) وقال تعالى : ﴿ أَوْ لَعَنَهُمْ كَمَا لَعْنَا أَصْحَابَ السَّبْتِ ﴾ .^(٣)

وتنظر صائر أحكام الذم في مصطلح : (سب) .

ذمي

انظر : أهل الذمة .

ذنب

انظر : نوبة .

لكنهم سوء حالهم ، فإن الأصم الأبكم إذا كان له عقل ربما يفهم بعض الأمور ويفهمه غيره ويهتدي إلى بعض مطالبه ، أما إذا كان ناقدا للعقل أيضا فقد بلغ الغاية في الشرية وسوء الحال وبذلك يظهر كونهم شر الدواب حيث أبطلوا ما به يستأزرون عنها .^(١)

وأما المخافتون فقد ذمهم الله سبحانه وتعالى في آيات كثيرة من القرآن الكريم .

من ذلك قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا رَأَوْهُمْ تَعَجَّبْتَ أَجْسَامَهُمْ وَإِنْ يَقُولُوا تَسْمَعُ لِقَوْلِهِمْ كَأَنَّهم خَشَبٌ مُسْتَقَرٌّ ۖ ۝ ﴾^(٢) .

١٣ - هذا وأما سب الكفار ومعبوداتهم فقد ورد النبي عنه في قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَسُبُوا الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ فَيَسُبُوا اللَّهَ عَدْوًا بِغَيْرِ عِلْمٍ ۖ ﴾^(٣) فإن الله سبحانه وتعالى نهى المؤمنين عن سب أولئك الكفار وأصنامهم لعلهم سبحانه وتعالى أن المؤمنين إذا سبوا ازداد هؤلاء الكفار كفرا ونفورا فسيبوا المؤمنين بمثل ما سبواهم به ، وحكم هذه الآية كما قال العلماء يلاق في هذه الأمة على كل حال ، فمتى كان الكافر في منعة وخيف أن يسب الإسلام أو النبي عليه الصلاة والسلام ، لو أنه عز وجل ، فلا يحل لمسلم أن يسب أصنامهم ولا دينهم ولا

(١) روح المعاني ٦/٨٨ - ١٨٩ ط المتبعة .

(٢) سورة الشورى الآية ٢١

(٣) سورة الأنعام / ١٠٨

(١) تفسير القرطبي ٦/ ٦٦ ط الأولى .

(٢) سورة الأعراف / ٦٤

(٣) سورة التوبة / ١٧

النكاح، ويلزمه عشر أرضه وخراجها بالإجماع وغير ذلك من الأحكام. وقد استعملها الفقهاء بمعنى العهد، واستعملها بعض الأصوليين بمعنى أهلية الوجوب، وجاء في المغرب أن الذمة تطلق على محل الالتزام كقولهم: ثبت في ذمتي، وبعض الفقهاء يقول هي محل الضمان والوجوب، وبعضهم يقول هي معنى بصير بسببه الأضي على الخصوص أهلاً للوجوب مخفوق له وعليه.^(١)

ذمة

التعريف:

١ - الذمة في اللغة تنسب بالعهد وبالأمان كسمية المعاهد بالأممي، وقصر قوله **الذمة** للمسلمين واحدة يسمى بها أديانهم^(٢) بالأمان، والذمة أيضا الضمان، فإذا قلت في ذمتي كذا يكون المعنى في ضمانتي، وتجمع على ذمم، كمنوبة وسدر.

وأما الذمة في الشرع فمختلف فيها كما ذكر صاحب التكميلات، فمنهم من جعلها وصفاً وعرفها: بأنها وصف بصير الشخص به أهلاً للإيجاب له وعليه، وظاهر كلام أبي زيد في التقويم يشير إلى أن المراد بالذمة العقل، ومنهم من جعلها ذاتاً، وهو اختيار فخر الإسلام عليه الرحمة، وهذا عرفها بأنها نفس لها عهد، فإن الإنسان يولد وله ذمة صالحة للوجوب له وعليه بإجماع الفقهاء حتى يثبت له ملك الرقبة وملئ

الألفاظ ذات الصلة:
أ - الالتزام:

٢ - أصل الالتزام: اللزوم، ومعنى المزوم في اللغة انقبضت وانخوام، يقال لزم الشيء يلزم لزوماً أي ثبت ودام، ولزمه المال وجب عليه، ولزم: وجب حكمه، وألزمته المال والعمل فالتزمت، والالتزام أيضاً الاعتناء.

والالتزام أيضاً: إلزام الشخص نفسه مأم بكن لأزم له، أي مأم بكن واجبا عليه قبل، وهو بهذا المعنى شامل للبيع والإجارة والنكاح وسائر العقود.

(١) الصحاح والنهاية والمصرب ص ١٠٠ (معجم)، التعريفات للبرجاني ١/ ١٣ ط ١، دار الكتاب العربي، وتكميلات ٢/ ٣٤٦ ط ٢، دمشق، الترمذ على التوضيح ١/ ١٥٢ ط الأولى، وكشف الأصرار لغيري ١/ ٢٢٣ ط ٢، دار الكتاب العربي، وحاشية الجليل على التبع ١/ ٢٠٥ ط ١، إسماعيل التراث، ومائة المحتاج ١٨/ ٧٥ - ٧٦ ط ١، المكتبة الإسلامية

(٢) حديث: ذمة للمسلمين واحدة يسمى بها أديانهم، أخرجه البخاري، الفتح ١/ ٤٦، ط السابقة: وسبعة ١/ ٩٩٨ - ط الحلبي، من حديث علي بن أبي طالب

الحقوق المنشروعة له وعليه، وأهلية الأداء هي صلاحية الإنسان لصدور الفعل منه على وجه يعتد به شرعاً.^(١)

والعلاقة بين الذمة والأهلية أن الأهلية أثر لوجود الذمة، وبيان ذلك: أن أهلية الوجوب في الإنسان ذات عنصريين:-

أحدهما: قابليته لثبوت الحقوق له أي صلاحية الإلزام.

الثاني: قابليته لثبوت الحقوق عليه أي صلاحية للالتزام.

فالعنصر الأول يثبت للشخص منذ كونه جنيناً في بطن أمه بإجماع الفقهاء ولا يستدعي وجوب ذمة مقدرة في شخصه، لأن الحق له لا عليه.

وأما ناحية الالتزام أي ناحية ثبوت الحق عليه وهو العنصر الثاني من أهلية الوجوب فتوقف على أمرين:

أحدهما: قابلية التحمل بأن يكون صالحاً لوجوب الحقوق عليه وهذا لا يتحقق إلا بعد الرلانة.

والثاني: الذمة بمعنى أن يكون في ذلك

وهذا المعنى اللغوي جرت عليه استعمالات الفقهاء حيث تدل تعبيراتهم على أن الالتزام عام في التصرفات الاختيارية، وهي تشمل جميع العتود سواء في ذلك المعاوضات والتبرعات، وهما اعتبره الخطاب استعملاً لغوياً.

قال الخطاب: والالتزام في عرف الفقهاء هو إلزام الشخص نفسه شيئاً من المعروف مطلقاً أو معلقاً على شيء، فهو بمعنى العطية، فدخل في ذلك الصدقة والهبة والحبس (التوقف) والعارية، والعمرى، والعارية، والمنفعة، والإرفاق والإعدام، والإسكان، وإنذار، قال الخطاب في كتابه تحرير الكلام: وقد يطلق في المعرف على ما هو أخص من ذلك، وهو التزام المعروف بلفظ الالتزام.^(٢)

والذمة أهم من الالتزام.

ب - الأهلية :

٣ - الأهلية هي مصدر صناعي لكلمة أهل، ومعناها لغة كما في أصول البرزدي: الصلاحية ويتضح تعريف الأهلية في الاصطلاح من خلال تعريف نوعيها: أهلية الوجوب وأهلية الأداء، فأهلية الوجوب هي صلاحية الإنسان لوجوب

(١) القاموس المحيط ولسان العرب والمصباح جامع: وأهل (التلويح على التوسيع ١/٢٦٦ ط. صحيح، وكشف الأسرار عن أصول البرزدي ١/٩٣٧، والمقرر والمعتبر ١/٣٦٦ ط. الأولى بولاق، فرائح الرحوت ١/١٥٦ ط. دار صادر

(٢) لسان العرب والمصباح للبرزدي مادة (لزم). وتحرير الكلام في مسائل الالتزام من ٦٨ ط. دار العرب الإسلامي، انتشار ٣٩٢/٣، وقسامة الأحكام ٢/٦٩، ٧٣، والبدائع ١٦٨/٥، وأحكام القرآن للمصباح ٢/٣٦٠

معهده الله عليه، وكل ما بين العباد من الموائيق
معهده، والمهد: اليمين يخفف بها الرجل^(١).
والعهد لا يكون إلا من ذي ذمة ولذا سمي
العهد ذمة.

خصائص الذمة :

٥ - تختص الذمة بأمرين :

الأول : الذمة من صفات الشخصية
الإنسانية المستقلة، وهي الشخصية الحقيقية أو
من صفات الشخصية الحكيمة كبيت المال
والوقف.

الثاني : الذمة من توابع الشخصية، فهي
تلازم العنصر الثاني من عنصري أهلية
التجريب، وهو عنصر الالتزام، وهذه الأهلية
مناطها الصفة الإنسانية، فتلازم الإنسان منذ
وجوده حتى لو كان حلاً في بطن أمه، فلا يتصور
وجود إنسان بلا ذمة حتى لو كانت تلك الذمة
فارقة أي خالية من الالتزام.

الثالث : لكل شخص ذمة واحدة، وتلك
الذمة لا تتعدد في الشخص الواحد ولا يجوز
الاشتراك فيها.

الرابع : الذمة لا حد لسمتها فهي تتسع
لكل الديون مهما عظمت، لأن الذمة ظرف
اعتباري يتسع لكل الالتزامات.

الشخص محل مقدر لاستقرار تلك الحقوق فيه
حيث تشغله تلك الحقوق حال ثبوتها ونزع
منها حال سقوطها.

وهذان الأمران اللذان يتوقف عليهما تصور
الالتزام هما متلازمان في الوجود متغايران في
التصور، فإنه يلزم من كون الشخص أهلاً
لتحمل الحقوق أن يكون في شخصه مقدر
ومستودع هاتين العكس، فمضى اعتبرت
لشخص أهلية التحمل شرعاً اعتبرت له ذمة،
وتكن ليست تلك الأهلية هي الذمة نفسها، بل
بينها من الفرق ما بين معنى القابلية ومعنى
المحل.

ذكر المقراني في الفروق في العلاقة بين الذمة
وأهلية الفعلية أن النسبة بينهما العموم
والخصوص الوجهي، فهما يجتمعان في فخر
البالغ الكامل الأهلية فيقال : هو ذو ذمة وذو
أهلية، وتنفرد الذمة في العبد فهو ذو ذمة ولا
أهلية له، وتنفرد الأهلية في القسي المعبر فيقال
هو ذو أهلية ولا ذمة مستقلة له^(٢).

ج - العهد :

٤ - العهد نوع من أنواع الالتزام ومعناه في الذمة
التوصية، يقال عهد إليه بعهد إذا أوصاه،
والعهد: الأمان والمؤثق والذمة، والعهد كل

(١) المصباح المفيد للسان العرب، مادة: (عهد) وأحكام القرآن
للجصاص ٢/٣٩٦.

(٢) الفروق المقراني ٣/٢٢٦ - ٢٢٧ فرق ١٨٣ طبع القاهرة.

معه طيلة حياته ، فإذا مات ذلك الشخص فإن تلك الذمة تنتهي إذ لا بقاء لها بعد الموت ، إلا أن الفقهاء اختلفوا في انتهاء الذمة فوراً بمجرد حصول الموت ، أو أن الموت يضعفها ، أو أن الذمة تبقى بعد الموت حتى تستوفى الحقوق من الميت عنى ثلاثة آراء :

الرأي الأول :

٧ - وهو رأي الجمهور (المالكية والشافعية وبعض الخنابلة) أن الذمة تبقى بعد الموت حتى تنصفي الحقوق المتعلقة بالتركة فيصح للميت اكتساب حقوق جديدة بعد موته كأن يسي لها ، كمن نصب شبكة للاصطياد فوقع فيها حيوان فإنه يملكه وينظر ذمة الميت باقية بعد موته حتى تسدد ديونه لقوله ﷺ : «نفس المؤمن معلقة بدينه حتى يقضى عنه»^(١) ويمكن أن تشغل ذمة الميت بعد موته بديون جديدة كسفلها بثمن البيع الذي رده المشتري على البائع بعد موته بسبب عيب ظهر فيه ، وكالتزامه بضمان قيمة ماوقع في حفرة حفرها الشخص قبل موته في الطريق العام .

وأما السوية للميت فتجوز عند المالكية إن

(١) حديث : «نفس المؤمن معلقة بدينه حتى يقضى عنه» أخرجه الترمذي (٣/ ٣٨٩ ط (الحلي) من حديث أبي هريرة . وقال : «حديث حسن»

أخماس : الذمة تستحق بالشخص لا بأمواله وشروطه ليتمكن من ممارسة أعماله المالية بحرية مطلقاً تمكنه من سداد ديونه ، وله التجاره والبيع ولو كان مدينه بأكثر مما يملك ، وله وفاة أي دين متقدم أو متأخر في الثبوت ، ولا يحق للدائنين الاعتراض عليه ما لم يمنع من ذلك مانع شرعي كإفراجه أو الحجر أو التفليس .

السادس : الذمة ضامن لكل الحقوق بلا ترجيح ولا يقتضي ذلك مع المدين من التصرف بأمواله ، وذلك لأن الذمة لا حد لتسعتها إذ هي شرعاً معلقة عما يملك صاحبها فتساوى فيها الديون في الأصل ولا يكون بين بعضها في الثبوت سبباً للترجيح ، وما ثبت في ذمة الإنسان من حقوق عليه لا يتفقد وقاؤها بنوع خاص من ماله أو بجزء معين منه ، فالديون متى استقرت في الذمة بسبب صحيح تساوت في احترامها وانقضى الترجيح ، ولا لعذر التعامل إذ لا يستطيع أحد أن يعرف ما على من يريد معاملته من ديون سابقة ليكون على بصيرة من رتبة دينه .^(٢)

انتهاء الذمة :

٦ - الذمة تبدأ مع الشخص منذ الحمل به وتنتهي

(١) ابن حزم (٤/ ٢٢٥ ط ، المصرية ، حواشي الإكمال ١٢/ ٣١٧ ط - المصرية ، مني المحتاج ٣/ ١٦ ط - إحياء التراث ، الإختصاص ١٧/ ٢٣٥ - ٢٣٦ ط - إحياء التراث ، فروع الدين ١٩٥ ط المعرفة .

علم الموصي بموته، لأن الترضيع يقع بها في قضاء دينه.

ولا يجوز الوصية للميت عند الشافعية والحنابلة سواء أعلم الموصي بموته أم لا.

لأنه لا يتصور له ذلك، فأنشأ الموت على هذا الرأي يقتصر على عدم مطالبة الميت بالحقوق. وإنما يطالب ورثته بأداء الحقوق لأصحابها.^(١)

الرأي الثاني :

٨ - وهو رأي بعض الحنفية أن الموت لا ينهي الفسخ بل يضعفها، وعلى هذا الرأي فإن ذمة الميت تبقى بقدر الضرورة لتصفية الحقوق المتعلقة بالشركة التي لها سبب في حال الحياة، وينفرد على ذلك أن الميت يمكن أن يكتسب بعد موته ملكاً جديداً كما لو تصب قبل الموت شريكه فوقع فيها صيد بعد موته فزته يملكه، كما أن الميت يلتزم بالتدبير الذي تسبب بها قبل موته كرد المبيع المعيب عليه، والتزامه بالتأمين، وضمان ماوقع في حفرة حفرها في الطريق العام.

فإن لا تصح كفالة دين على ميت مغلس

عند أبي حنيفة، لأن المدين عاوة عن الفعل، والميت عاجز عن الفعل، فكانت هذه كفالة بدين مساقط فلا تصح، كما لو كفل إنساناً بدين ولا دين عليه، وإذا مات ميتاً فهو قاتل بريء، وكذا إذا مات عن كفيل، لأنه قائم مقامه في قضاء دينه.

وأما عند الصاحبين فتصح كفالة دين الميت، لأن الموت لا ينافي بقاء الدين، لأنه مال حكمي فلا يقتصر بقاؤه على الفردية، ولهذا بقي إذا مات ميتاً حتى تصح الكفالة به، وكذا بقيت الكفالة بعد موته مفلساً، وإذا مات عن التكفل تصح الكفالة عنه بالدين، فكأنما يصح الإبراء عنه والتبرع.

ومثل الكفالة في هذا الوصية، فإنها لا تصح للميت عند الحنفية سواء أعلم الموصي بموته أم لا. خلافاً لأبي يوسف فلو أوصى لميت وميت صحت الوصية للميت دون الميت، لأن الميت ليس بأهل للوصية فلا يزاحم الحي الذي هو من أهلها، لكن ذكر أبو يوسف أنه إذا لم يعلم بموته فإن تلك الوصية تصح، بخلاف ما لو علم بموته فلا تصح، لأن الوصية للميت لغو.^(٢)

الرأي الثالث :

٩ - وهو رأي الحنابلة في رواية أن الذمة تنهني

(١) بدائع الصنائع ١/٩ ط - المطبعة، فتح القدير ٨/٤٤٨.

٤٤٩ ط - الأميرة، ابن عابدين ٤/٤٣٦، المصرية

(٢) مواهب الجليل مع النجاشي والإكفيل ٦/٣٦٨ ط - النجاشي، والشمسولي ٤/٤٣٠ ط - الفخر، روضة المعاني للإكفيل ٢/١١٧ ط - المصرية، وروضة المعاني ٦/١١٦ ط - المكتب الإسلامي، ومفاتيح الحلج ٣/٤١٠ ط - إحياء التراث، وحاشية القليوبي ٢/٤٥٧ ط - الخشبي، والمفتي مع الشرح الكبير ٦/٤٣٦ ط الأولى

بمجرد الموت، لأنها من خصائص الشخص الحي، وثمرة الذمة صحة مطالبة صاحبها بتفريقها من الدين الشاغل لها، فيأبوت يخرج الشخص عن صلاحية المطالبة فتهدم الذمة. وعلى هذا إن توفي الشخص المدين دون أن يترك مالا فمسير دينه السقوط.

وإن ترك مالا تعلقت الديون برأيه. وهذا توافق الفقهاء على أنه لا يجب على الولي قضاء ما على الميت من دين إن لم يترك مالا لكن يستحب^(١).

مواطن البحث :

١٠ - مسائل الفقه وفروعه والتي تذكر فيها الذمة أكثر من أن تحصى، فهي متشعبة في أبواب الفقه وفصوله فليرجع إليها في الأبواب المشار إليها وغيرها.

ونظرا ما يتصل بأهل الذمة في مصطلح : (أهل الذمة) وما يتصل بالذمة بمعنى العهد في مصطلح : (أمان، وحلف، ومعاودة).



ذهب

التعريف :

١ - الذهب : معدن معروف، والجمع : أذهب، مثل سبب وأسباب، ويجمع أيضا على ذهبان وذهوب، وهو مذكر، ويؤنث فيقال : هي الذهب الحمراء، وقد يؤنث بأغاء فيقال : ذهبة.

وقال الأزمري : الذهب مذكر ولا يجوز تأنيته إلا أن يجعل الذهب جمعا لذهبة.^(٢)

الأحكام المتعلقة بالذهب :

التوضيح من آنية الذهب :

٢ - اختلف الفقهاء في صحة الترضؤ من إناء الذهب، فذهب جمهور الفقهاء (الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة في الأصح) إلى صحة الترضؤ مع تحريم الفعل لقوله عليه الصلاة والسلام : «لا تشربوا في أنية الذهب والفضة ولا تأكلوا في صحافهما»^(٣) فليس غير

(١) المصباح المفيد لسان العرب.

(٢) حديث : «لا تشربوا في أنية الذهب والفضة ولا تأكلوا في»

(١) الفتاوى ١١٤/٣ ط الرضا، القواعد لابن رجب / ١٩٣ -

١٩٤ ط المرقا

كاليفوت والزبرجد وقد الذهب والفضة إلا أن يكون الشخص في معادنه ولم يجد سواه فيتبع به.^(١)

اتخاذ الرجل لحي الذهب:

٤ - أجمع الفقهاء على تحريم استعمال حلي الذهب على الرجال لقوله ﷺ: «أحل الذهب والحديد لإناث أمتي» وحرم على ذكورهما.^(٢) وظاهر كلام أحمد تحريم فص الحاتم من الذهب إن كان سيرا، واختاره بعض الحنفية.^(٣)

اتخاذ الذهب خاتما:

٥ - اتختم بالذهب حرام على الرجال بإجماع علماء الإسلام، لما رواه البخاري وغيره أن النبي ﷺ: «عن خاتم الذهب»^(٤) ومعلوم أن الأصل في النهي التحريم.^(٥)

الأكل والشرب من سائر الاستعمالات عليها، لأن حلة التحريم وجود عين الذهب والفضة، وقد تحققت في الاستعمالات الأخرى كالطهارة فتكون محرمة أيضا.

ذهب الحنابلة في الشجعة الثاني إلى عدم صحة الوضوء منها قياسا على الصلاة في الدار المفصولة^(٦) ر: مصطلح: (أنية ف/٣).^(٧)

التيمم بالذهب:

٣ - اتفق الفقهاء على عدم جواز التيمم بالمعادن المسبوكة، كالذهب وغيره، أما إذا لم يكن مسبوكا وكان مختلطا بالتراب، فذهب الشافعية إلى عدم جواز التيمم بهذا الخليط سواء أكان قليلا أم كثيرا، وذهب الحنابلة إلى أنه لا يجوز التيمم بتراب خائطه غيره مما لا يصح التيمم به إن كان له غبار وكانت الغلبة لغير التراب. وذهب الحنفية إلى جواز التيمم به إذا كانت الغلبة للتراب.

ونقل الخطاب من المالكية قول النخعي: لا يجوز التيمم به لا يقع به التواضع لله تعالى،

١ - صحاحه، أخرجه البخاري والفتح ٩/ ٥٥٩ - ط
مسلما، وسلم ٣/ ٦٦٣٨ - ط الحنفي
٢ - ابن عابدين ٥/ ٢١٧ وصاحبه، فتح القدير ٨/ ٥١٧
والسروقة ١/ ٤٦، وأسن الطالب ١/ ٢٧، وجوامع
الإكليل ١/ ١٠ والقوانين الفقهية ص ٣٧-٣٨ والمغني
٧٦-٧٥/١

٣ - الموسوعة ١/ ١١٧-١١٨

١ - الفناوي الحنفية ١/ ٢٧ وما بعدها، والخطاب ١/ ٣٥٦
والمجموع ٢/ ٢٢٠، والإقناع ١/ ١٧٢-١٧٣، والمغني
١/ ٩٥٠، وكشاف الطحاوي ١/ ١٧٣

٢ - حديث: «أحل الذهب والحديد لإناث من أمتي وحرم على ذكورهما» أخرجه النسائي ٨/ ١٦١ - ط المكتبة البخارية

من حديث أبي موسى الأشعري، وحسنه ابن أبي كير في التلخيص لابن حجر ١/ ٥٣ - ط شركة الطباعة الفنية

٣ - فتح القدير ٨/ ٩٥، والروضة ٢/ ٤٦٦، ومواهب الجليل ١/ ١٢٥، وكشاف القناع ٢/ ٢٣٠

٤ - حديث: «عن خاتم الذهب» أخرجه البخاري، الفتح ١/ ٣١٥ - ط السلفية، من حديث البراء بن عازب

٥ - فتح القدير ٨/ ٩٦ وحاشية ابن عابدين ١/ ٣٥٩

والخنابلة. ^(١) وقال الشافعية : يجوز وإن أمكن
اتخاذ من فضة .

وذهب أبو حنيفة إلى المنع وقال : إن الأصل
في لذهب تحريمه على الرجال والإباحة
للنساء ، وقد اندفعت بالفضة وهي الأدنى
فيبقى الذهب على التحريم . عبر أن محمد بن
الحسن من الخنابلة وافق الجمهور وكذلك
أبو يوسف في قوله . ^(٢)

اتخاذ أصبع قطعت من الذهب :

٨ - صرح فقهاء ذلك فقه بأنه لا يجوز أن قطعت
بذره أو أصبعه أن يتخذها من ذهب ، وذكر
السوي والفاضي حسين وغيرهما أن في المذهب
وجهًا بجوازها ، وعلّة المنع هي أن أصبع الذهب
لا يعمل فيكون تركيبة مجردة فزينة بخلاف
النسج والأتملة ^(٣)

اتخاذ العلم للنساء من ذهب :

٩ - صرح الخنابلة ^(٤) بأنه لا بأس بالعلم المنسوج

اتخاذ الرجل للذهب في آلة الحرب :

٦ - ذهب جمهور الفقهاء إلى منع تحلية آلة
الحرب بشيء من الذهب لعموم الأدلة القاضية
بتحريم استعمال الذهب للرجال ومن ذهب إلى
ذلك الحنفية والمالكية في المعتمد والشافعية . ^(١)
وذهب الخنابلة إلى أنه يجوز للذكور أن يتخذ
قيعة سيفه من الذهب ، لأن عشرين الخطاب
كان له سيف فيه سبائك من ذهب ، وأيضًا فإن
عثمان بن حنيفة كان في سبيله مسبار من ذهب ،
ذكرهما أحمد نذا رخص في ذلك ، وإن كان له
رواية أخرى بتحريم ذلك مثل الجمهور . ^(٢)

اتخاذ النسن من الذهب :

٧ - يجوز اتخاذ النسن من الذهب عند الجمهور
قياسًا على الأنف ، لأن عرفة بن أسعد قطع
أنفه يوم وقعة كلاب فأتخذ أنف من فضة فأشتر
فلمره النبي ﷺ باتخاذ أنف من ذهب ^(٣)

نعلم أن كل ما دعت إليه الضرورة يجوز
استعماله من الذهب ، وإلى ذلك ذهب المالكية

(١) الروضة ٢/٢٦٣ ، وسواهب الجليل ٩/١٧٦ ، وحاشية

ابن عثيمين ٣٥٩/٦

(٢) المص ٢/٦١٠ ، ومجيب الفاعل ٢/٣٧٨ ، ومطلب الرقي

الهي ٩٣/٢ ، ونرى اللجنة أن التصلب بوجاهة ذهب في

آلة الحرب . الآن - فيه نظر

(٣) حديث عرفة بن أسعد أخرجه أبو داود (٤٣١/٤) - لمحسن

نزهة عبيد دعاس ، والترقي (٤٨٠/٢) ط الحلبي

(١) مرآب الخليل ٩/١٦٦ ، والروضة ٩/٢٦٢ ، والنهي

٦٦٦/٢

(٢) فتح القدير ٨/٩٦ ، وابن عابدين ١٦/٣٦١ - ٣٦٩

(٣) روضة الطالبين ٢/٦٦٢ ، والمجموع ٦/٢٥٦ ، وأسنن

المطلب ٦/٣٧٩

(٤) المنهاج الهندية ٢/٣٢٢

بالذهب للنساء، قلما الرجال فقد أُرِيج أصابع، وما فوقه يكره.

اتخاذ المهن والمهنة من الذهب:

٩٠ - صرح العلماء بتحريم كل ما يصلح تسميته أنبة من الذهب كاللدهن والمسطح والمكحلة والمجسرة ونحوها، لأن النصوص وردت بتحريم الأكل والشرب من أواني الذهب والفضة على الرجال والنساء، لما في ذلك من الخيلاء وكسر نفوس الفقراء، وقبح غير الأكل والشرب من سائر الاستعمالات عليها. (١)

الإسراف في التحلي كاتخاذ المرأة أكثر من خنخال من الذهب:

٩١ - إذا اتخذت امرأة خنخال كثيرة للمغايرة في اللبس جاز، لأنه يجوز لها اتخاذ ما جرت عادتهن بلبسه من الذهب، قل ذلك أو أكثر، لإطلاق الأدلة كقوله ﷺ: «لحل الذهب والحديد لإناث أمي وحرمة على ذكورها». (٢)

وفي المذهب الشافعي وجه بالمنع إذا كان فيه سرف ظاهر، والمذهب القطع بالجواز. (٣)

(١) فتح القدير ٨/ ٨١، والمجموع ٩/ ٤٦، وأسرار الطلب ٢٧/ ١، وكشاف القناع ٩/ ٢٨٣، والروضة ١/ ٤٤.
(٢) حديث: «أحل الذهب والحديد للإناث من أمي...» سنن ترمذي (٤٨٠).
(٣) المجموع ٩/ ٤٠، وكشاف القناع ٣/ ٢٢٩، وفتاوى القلبية ص ٢٤٠، وابن حبان ٥/ ٢٢٤، ٢٢٩، ٢٧٠.

اتخاذ المرأة نعلًا من الذهب:

٩٢ - ذهب بعض الشافعية كالرافعي إلى (بلحة النعال الذهبية للنساء كسائر الملابس)، وذهب آخرون منهم إلى تحريمها لما في لبسها من الإسراف الكبير والإسراف منهي عنه في الشريعة. وأيضاً لم تجر عادة النساء بالتجمل بالنعال الذهبية فلا يمكن اعتبارها حلياً لها (١) لذلك، وصرح فقهاء الحنابلة أن المرأة إذا اتخذت النعال الذهبية حرم ذلك ووجب فيها الزكاة. (٢)

اتخاذ اليد من الذهب:

٩٣ - نص فقهاء الشافعية على أنه لا يجوز لمن قطعت يده أن يتخذ يداً من ذهب أو فضة، لتكون اليد المختلة منها لا تعمل فيكون لمجرد الزينة، ومذهب الجمهور جواز اتخاذ أي عضو من أعضاء الإنسان من الذهب إذا دعت الضرورة إلى ذلك.

ونساء عليه فمن فقد أنملة في أصبع من أصابع يده أو أكثر، فإن له تعويضها بالذهب قياساً على الأنف. فقد رخص الرسول ﷺ لعرفجة بن أسعد أن يتخذ أنفاً من ذهب، فيقاس عليه سائر الأعضاء.

(١) المجموع ٩/ ٤١، والروضة ٢/ ٢٢٣.

(٢) كشاف القناع ٢/ ٢٧٩، ومطالع أول النبي ٢/ ٩٤، والنفثي ٣/ ٤٤، ١٤، والروضة ١٨/ ١١٢.

اتخاذ المرأة لحلي الذهب :

١٥ - سبق في مصطلح (حلي) ^(١) إجماع الفقهاء على جواز اتخاذ المرأة جميع أنواع الحلي من الذهب والفضة .

ليس الصبي المذهب :

١٦ - ذهب الحنفية والحنابلة وهو وجه عند الشافعية إلى تحريم لبس الذكور للذهب سواء كانوا صغارا أو كبارا إلا نضرورة .

وذهب المالكية إلى جواز لبس الصبي الذهب مع الكراهة . وذهب الشافعية - في الأصح ^(٢) - إلى الجواز مطلقا . وفي وجه يجوز قبل ستين وعمر بعدها وبه قطع البيهقي .

استعمال أواني الذهب واتخاذها :

١٧ - اتفق الفقهاء على عدم جواز الأكل والشرب من آنية الذهب والفضة للرجال والنساء على حد سواء ، لحديث حذيفة : «نهانا رسول الله ﷺ أن نشرب في آنية الذهب والفضة وأن نأكل فيها» ^(٣) وقضوه ﷺ : «الذي يشرب

ونقل عن أبي حنيفة الجواز، كما نقل عنه عدم جواز الذهب .

وفقال الأذري من الشافعية : يجب أن يفيد جواز تعويض الأنملة بما إذا كان ماتحتها سلبا دون ما إذا كان أشل ، لأن الأنملة في هذه الحالة لا تستطیع العمل فيكون اتخاذها من الذهب لمجرد الزينة» ^(٤)

وقد ذكر أنسوري أن في المذهب الشافعي وجه بجواز اتخاذ يد من الذهب للضرورة ، ذكره القاضي حين وغيره ^(٥)

اتخاذ الأنف من ذهب :

١٨ - اجمع الفقهاء ^(٦) على أن من فقد أنفه بسبب من الأسباب فإنه يجوز له اتخاذ أنف من ذهب لورود النص بذلك ، فقد ثبت «أن عرفة ابن أسعد قطع أنفه يوم وقعة الكلاب ، فاتخذ أنفا من ورق فأنش عليه ، فأمره النبي ﷺ فاتخذ أنفا من ذهب» ^(٧)

(١) - السنن للطحاوي ١/ ١٧٩ ، وكشاف لفتاوى ٢/ ٢٣٨ ،

ومواهب الجليل ١/ ١٢٦ ، وابن عابدين ٢/ ٢٩٢

(٢) - الروضة ٢/ ٢٦٢ ، وللجرح ٢/ ٣٣٨ ، وأسنن الطلاب ١/ ٣٧٩

(٣) - الروضة ٢/ ١٦٤ ، وحاشية ابن عابدين ٦/ ٣٦٢ ،

ومواهب الجليل على الجليل ١/ ١٢٩ ، والشرح الكبير

على من المتبع ٢/ ٦١٥ - ٦١٦

(٤) - حديث عرفة بن أسعد تقدم ترجمته (١/ ٤)

(١) الموسوعة ١٨/ ١١١

(٢) - ابن عابدين ٢/ ٢٩٢ ، وكشف الخضر الصدر ٨/ ٩٩ ،

ومواهب الجليل ١/ ١٢٦ - ١٢٥ ، وأسنى الطلاب

١/ ٣٧٩ ، والروضة ٢/ ٦٧ ، وكشاف الفتاوى ٢/ ٢٢٨ ،

والإنصاف ٣/ ١١٤ - ١١٥ ، والنفى ٣/ ١٥ - ١٦

(٣) - حديث : «نهانا رسول الله ﷺ أن نشرب في آنية الذهب

» أخرجه البخاري (الفتح ١٠/ ٢٩١ - ط السلفية)

المرأة المسلمة في عدة النوبة من نكاح صحيح ولو من غير دخول بالزوجة .

والإحداد : ترك الزينة الداعية إلى إغراء الرجال بالنساء عادة .

ولما كان لبس الخلي من الزينة المفربة عادة فيمنع التحي به في العدة .

ونقل الروياني عن بعض الشافعية جواز لبسها للخلي ليلا ، ولكنه يكره لغير حاجة ، فلم فعنه لإحراز المال مثلا لم يكره .

وتفصيل ذلك في مصطلحات : (أحداد ، وبخيلة ، وحلي) .

تحلية الكعبة وأبواب المساجد وجدرانها بالذهب :

٢٠ - ذهب الشافعية في الأصح والحذابة إلى تحريم تحلية أبواب المساجد وجدرانها ومحاربيها بالذهب ، وتحجب إزائنه ، إلا إذا استهلك المذهب فلم يجتمع منه شيء لو أزيل ، فلا تحرم استدامته ، لأن ماليته ذهبت فلا فائدة في إنلافه وإزالته .

ولما ولي عمر بن عبد العزيز الخلافة أراد جمع ما في مسجده دمشق مما مره به من الذهب ، فقبل : إنه لا يجمع منه شيء ، فتركه .

أما الحنفية فقال صاحب الدر : ولا بأس بقشه خلا محرابه بجنس وماء ذهب من ماله لا من مال الوقف .

في ماء الفضة إنما يخرج في بطنه نار جهنم .^(١) ونفس الفقهاء غير الأكل والشرب من سائر الاستعلاات عليها لوجود عنه التحريم وهي عين الذهب والفضة ، وبخيلة .

وذهب الجمهور أيضا إلى عدم جواز اتخاذ أواني الذهب والفضة وإن لم يستعملها ، لأن اتخاذها يخرج إلى استعمالها كآلة المهور . ومذهب الحنفية ومقابل الأصح عند الشافعية لا يحرم الانخاذ دون استعمال ، لأن النقص إنما ورد في تحريم الاستعمال ، فيبقى الانخاذ على مقتضى الأصل في الإباحة .^(٢)

استعمال المصطبي بالذهب :

١٨ - المصطب بالذهب فيه خلاف وتفصيل ينظر في مصطلح : (آنية) .^(٣)

التحلي بالذهب حالة الإحداد :

١٩ - أجمع العلماء على رجوب الإحداد على

(١) حديث : «الذي يشرب في إناء فضة إنما يخرج في بطنه نار جهنم» أخرجه البخاري (الفتح ٩٦/١٠ - ط السنية) ومسلم (١٦٣٤/٢ - ط الحلبي) من حديث أم سلمة واللفظ للبخاري : «ليس عندهما ذكر واللعب» ، ورواه مسلم (١٦٣٥/٢) بلفظ : «من شرب في إناء من ذهب أو فضة فإنه يخرج في بطنه نار من جهنم» .

(٢) شرح القدر ٨٦/٨ ، وعلتهوي ٣٧٣/١ ، وجواهر الإكليل ١٠/١ ، وأسنى المطالب ٣٧/١ ، والروضة ٤٤/١ - ٤٦ ، والمغني ٧٧/١ ، وحاشية ابن عابدين ٢٢٦/٤ ، الموسوعة ١١٢/١ - ١١٨ .

(٣) الموسوعة ١١٨/١ .

في ذلك من السرف وكسر قلوب الفقراء، ولكونه لم يعمل به الرسول ﷺ ولا أحد من السلف الصالحين^(١)، والوجه الآخر للشافعية الجواز.

تحلية المصحف بالذهب :

٢١ - تحلية الكتب بالذهب لا يجوز في غير القرآن، صرح بذلك المالكية والشافعية والحنابلة وغيرهم لما في ذلك من تضيق النفدين ولأن الكتب الأخرى لا يجب تعظيمها كالقرآن^(٢). أما القرآن فقد اختلف الشافعية في جواز تحلية بالذهب على أربعة أوجه أصحها - كما قال السرافي - جوازه في المصاحف التي للنساء دون الرجال، والوجه الثاني : جوازه مطلقاً تعظيماً للقرآن، وبه قال الحنفية، وإن كانوا يرون أن تركه أولى لأنهم قالوا في هذه المسألة : لا بأس بذلك.

وقد صرح علماءهم بأنهم متى قالوا كلمة ولا بأسه فذلك دليل على أن المستحب غيره^(٣).

والوجه الثالث عند الشافعية تحريم تحلية القرآن بالذهب مطلقاً. والوجه الرابع - عندهم - جواز تحلية نفس المصحف به دون خلافه.

قال ابن عابدين : في هذا التبرير كما قال شمس الأئمة : إشارة إلى أنه لا يجوز، ويكفيه أن ينحور وأما برأسه. قال في النهاية : لأن لفظ ولا بأسه دليل على أن المستحب غيره، لأن البأس الشدة. ولهذا نقل في الفتاوى الهندية عن المصمريان أن الصرف إلى الفقراء أفضل وعليه الفتوى. أ. هـ.

وقيل : يكره، لقوله ﷺ : «إن من أشرط الساعة أن تزين المساجد»^(٤) الحديث. وقيل : يستحب لما في ذلك من إكرام المساجد ورفع شأنها. وهو وجه عند الشافعية أيضاً.

وعند المالكية يكره ذلك لكونه قد يشغل المصلين، فإن زين المسجد بالذهب بطريقة لا تشغل المصلين جاز في ظاهر المذهب^(٥). وقد صرح علماء الشافعية في أصح وجهين بتحريم تحلية الكعبة وسائر المساجد بالذهب لما

(١) حديث : «إن من أشرط ساعة أن تزين مساجد» ورد في حاشية ابن عابدين (٦٥٨/١ ط الحلبي) ومعه عند إلبه في المصالح المستوجبة لذاتها، ولكن ورد عن أنس مرفوعاً : «لا تقوم ساعة حتى يباهر الناس في المساجد» أخرجه أبو داود (٣١١/١) تحقيق عزت عبد وهاب وإسناده صحيح.

(٢) فتح القدير ٢٩٩/١ وحاشية ابن عابدين ٦٥٨/١ ط مصطفى الحلبي، والفتاوى الهندية ٣١٩/٥. وسواء اجتنب ١٣٠/١، ٢٠٠/٢، والجموع ٤٢/٦. وبهية التلخيص ٩١/١، وفي المحتاج ٢٩/١، ٣٩٣، وكشاف القناع ٢٣٨/١، ومطلب أولي النهي ٩٦/٢.

(١) بهية المحتاج ٩١/١، وكشاف القناع ٢٣٨/١

(٢) مواهب الجليل ١٣٦/١، والمجموع ٤٢/٦، ومطلب

أولي النهي ٩٥/١

(٣) حاشية ابن عابدين ٦٥٨/١

بيع الذهب بالفضة :

٢٤ - لم يختلف العلماء في جواز بيع الذهب بالفضة بالتفاضل إذا كان هذا بيد، للحديث السابق، وتفصيل ذلك في: (بيع، وصرف).

بيع الذهب جزأها :

٢٥ - لا يجوز بيع الربوي بجنسه ومنه الذهب بجزأه، لقول النبي ﷺ: «مثلًا بمثل سواء بسواء» للحديث. وقد تقدم الكلام على هذا في مصطلح: (بيع).^(١)

الذهب والفضة في الأرض الميعة:

٢٦ - من وجد ركازًا في موات، أو في ملكه بالإحياء، فإنه يملكه في الجملة.

أما من وجد ركازًا في ملكه افتقل إليه ببيع أو هبة، فالجمهور على أنه للمالك الأول، وذهب بعض الفقهاء إلى أنه للمالك الأخير، وتفصيله في مصطلح: (ركن).

المعاملة بالغشوش من الذهب:

٢٧ - يكره للإسلام والحاكم ضرب العملة بالذهب الغشوش، تلخبر الصحيح عنه ﷺ

المفصل عنه.^(٢) وذهب المالكية في مشهور مذهبهم إلى جواز تحلية المصحف على أن تكون الحلية مقصورة على غلافه الخارجي، ولا يجوز أن يكتب بالذهب، ولا أن يجعل على الأحزاب والأعشار وغير ذلك، لأنه من زخرفة المصحف وذلك ينهي القاري، ويشغله عن تدبر آياته ومعانيه، ونفس السبب كرهت الحنابلة تحلية المصحف بالذهب.^(٣)

ركاة المذهب :

٢٢ - نجب الركاة في الذهب بالإجماع، وتفصيل ذلك في مصطلح: (ركاة).

بيع الذهب بالذهب :

٢٣ - لا يجوز بيع الذهب بالذهب إلا سواء بسواء، يبدأ به، لأن الذهب من الأصناف الستة التي ورد النبي ﷺ عن التفاضل في النصف الواحد منها، كما في حديث عبادة قال: «سمعت رسول الله ﷺ ينهى عن بيع الذهب بالذهب، والفضة بالفضة، والبر بالبر، والشعر بالشعر، والتمر بالتمر، والملح بالملح، إلا سواء بسواء، حينما يعين لمن زاد أو أزداد فقد أربى».^(٤) وتفصيل ذلك في مصطلح: (بيع، وصرف).

(١) الصرع ١٢/١.

(٢) مواهب الجليل ١٢٦/١، ومطلب أولي طهي ١٥٧/١.

(٣) حديث عبادة قال: «سمعت رسول الله ﷺ ينهى عن بيع الذهب...» أخرجه مسلم (١٢١٠/٢) - ط (أخلى).

(٤) فتاوى ٧٦/٩، فتح البدر ١٧٠/٥، والدمعوني

٢٢/٢، وروضة الطالبين ٢٨٢/٢، والتلخيص

٣٥٣/١٠، ومكتف القاض ٢٥٣/١٠

(إسلاف المذهب في الذهب :

٢٨ - لا يجوز إسلاف الذهب في الذهب، لأنه من بيع الربوي بالربوي فلا يقبل التاجيل - وتقصينه في مصطلح : (سلم).^(١)

الفراض بالذهب المغشوش :

٢٩ - لا خلاف بين الفقهاء في صحة المضاربة على دناتير خالصة.

وقال النووي : بإجماع الصحابة.

واختلفوا في الدناتير المغشوشة، والحلي،

والتيه هل تصح المضاربة بها أم لا ؟^(٢)

فيجوز عند المالكية الفراض بالذهب المغشوش على الأصح، وذهب بعض المالكية إلى عدم جوازه مضررينا كان أو غير مضررين وهو مذهب الشافعي . وقال أبو حنيفة : إن كان الغش النصف فأقل جاز، وإن كان أكثر من النصف لم يجز المقارضة به.

وقال الألباني من المالكية : إن هذا الخلاف

فيهما إذا لم يكن الذهب المغشوش سكة يتعامل بها الناس، فإن كانت كذلك فإنه يجوز الفراض

الذي رواه أبو هريرة : «من غشأ فليس منه»^(١) ولما فيه من إفساد النقود والإضرار بالرعي المحفوق وغلاء الأسعار وانقطاع الأجلاب وغير ذلك من المفاسد التي تؤدي إلى أن يغش بها الناس بعضهم لبعض . فلو قدر أن ضربها الإمام وكان مبيهاها معلوما، صححت المعاملة بها معينة وفي الذمة، وكذلك الحال إذا لم يعلم عيارها وكانت راتجة لأن المقصود رواجها . وقالوا أيضا : يكره لعبير الإمام ضرب الدراهم والدناتير ولو خالصة، لأنه من شأن الإمام، فيكون في ضربه لعبيره افتياتا عليه، ولأنه لا يؤمن فيه الغش.

قال الإمام أحمد : «لا يصلح ضرب الدراهم إلا في دار الضرب وبإذن السلطان، لأن الناس إن رخص لهم ركبوا العظام»^(٢).

ومن ملك دراهم مغشوشة يكره له إمساكها بل يمسكها ويصفيها، إلا إذا كانت دراهم البلد مغشوشة فلا يكره إمساكها.

وقد نص الإمام أحمد رضي الله عنه على كراهة إمساك الدراهم أو الدناتير المغشوشة وافترق أصحابه على ذلك، لأنه يضر به ورثته إذا مات، ويضر به غيره في حال حياته كذلك، علته الشافعي وغيره.^(٣)

(١) حديث : «من غشأ ليس منه» أخرجه مسلم (٩٩/٩٩ - ط الحلي) من حديث أبي هريرة.

(٢) كشف القناع ٢٧٦/٢

(٣) المجموع ١٠٠/١٠٠ - وكشف القناع ٢٧٦/٢ - ٢٧٦

(١) بدائع الصالح ٣١٧٣/٧، والدرسوني ٢/٢٩٦، وفوتوئين للفتوى ص ٢٦٥، والفتي مع الشرح لتكبير ٢٢٨/٤

(٢) ابن حابدين ٣/٣١٠، ٤/٤٨٦، والمحيط ٥/٢٥٨.

(٣) ٢٥٩، ومعنى المحتاج ٢/٣١٠، وكشف القناع ٤٩٨/٢.

من الإعانة على الإثم، لأن استعمال أية الذهب محرم بالإجماع. ومن المقرر عند بعض العلماء أن الإعانة لا يجوز إلا في عين يتبع بها منفعة مباحة مع بقائها على الدوام.^(١) وينظر مصطلح : (إعارة).

بها. لأنها قد صارت عباءة وصارت من أصول لأموال وقسم النفقات، لذلك تتعلق الزكاة بأعيانها. ولو كانت عروضا لم تتعلق الزكاة بأعيانها.^(٢) وتفصيل ذلك في مصطلح : (قراض).

إعارة حلي الذهب للنساء :

٣٣ - يجوز إعارة حلي الذهب للنساء بدون خلاف، لأن التحلي بالذهب مباح في حقهن، وكل عين يتبع بها منفعة مباحة يجوز إعارتها.^(٣) وينظر مصطلح : (إعارة).

استحجار ما احتيج إليه من الذهب :

٣٠ - صرح الحنابلة بأنه يصح استحجار ذنائب للذهب مدة معلومة لتحلي والوزن، وكذلك كل ما احتيج إليه كألف من ذهب، لأنه طبع مباح يستوفى مع غناء النعم. وكل ما كان كذلك حاز استحجاره بلا خلاف. ومنع الشافعية استحجار الذنائب للقرين، ونصوا على جواز استحجار الحلي.^(٤)

اتلاف أية الذهب :

٣٤ - ضمن المثلث من أية الذهب مبني على الخول مجوز اقتنائها وعدمه. فمن ذهب إلى حواز ألا نساء قال بالفساد، ومن ذهب إلى حرمة اقتنائها قال بعدم ضمن الصفة، ويضمن ما يتلفه من النعم.

الأجرة على صنع أواني الذهب :

٣٦ - ذهب الشافعية والحنابلة إلى أن من صنع إناء ذهب لغيره فإنه لا يستحق الأجرة، إلا لا يجوز استعمال إناء الذهب بالإجماع.^(٥)

إعارة أية الذهب :

٣٢ - لا تصح إعارة أية الذهب، ما في إعارتها

وفد ميق الكلام على هذه المسألة في مصطلحي : (أية)،^(٦) و(اتلاف).^(٧)

(١) لمي. وشرح الكبير ٥/ ٢٠٠. وكشاف القناع ١٨/ ٤.

(٢) لمي ٥/ ٣٥٩.

(٣) الموسوعة ١٦/ ١٦١.

(٤) الموسوعة ١٦/ ٢٢٠.

(٥) مواهب الجليل ٥/ ٣٥٨، ٣٥٩.

(٦) مغالب أولي نمس ١٤/ ١٠٣. والفقيه ٣/ ٦٩.

(٧) أسس فطال ١/ ٢٧، راجع المحتاج ٥/ ٢٧٠، وكشف

القناع ١٦/ ٥٥١.

والحنابلة) إلى أنه يشترط لوجوب قطع يد سارق الذهب أن يبلغ المسمرون عنه ربع دينار وربع وقبضه معاً، لقوله ﷺ: «تقطع اليد في ربع دينار فصاعداً»^(١)

وذهب الحنفية إلى أنه لا قطع في أقل من دينار من الذهب.

ويعتبر في غير الذهب ملوغ قيمته ربع دينار فصاعداً على رأي الجمهور.^(٢)
وتفصيل ذلك في مصطلح: (سرقة).

ذو الحجة



انظر: الأشهر الحرم.

(١) حديث: «تقطع اليد في ربع دينار فصاعداً» أخرجه
أبو داود والبيهقي (١٦/١٦٠ ط الطبع) ومسلم
(٣/١٣٦ ط الحديث) من حديث عائشة، واللفظ
للبخاري، وأما لفظ سبع فهو «لا تقطع اليد إلا في ربع
دينار فصاعداً».

(٢) تبين المحقق ٢/٢١١ - ٢١٣، وشرح منع الجنيل
٤/٥٢٠، ومعنى المحتج ١/١٥٨، وكشاف القناع
١/٣٦٠، نشر ملكة العصر الحديثة

إحياء معادن الذهب وإقطاعها:

٣٥ - الذهب من المعادن انماطه وهي التي لا
تمرحح إلا بعمل ومزنة، فهي ملك لمن
ستخرجها عند الحاجة والشافعية وهو احتمال
عبد الحنابلة.

وعند المالكية أن للذهب كالعادن الظاهرة
أمرها إلى الإمام.^(١)
وتفصيل ذلك في مصطلح: (إحياء)

الذبح بالذهب:

٣٦ - لا يجوز الذبح بسكين من الذهب كغيره
من الاستعمالات، ومع ذلك فلو ذبح بها حلت
الذبيحة بشروط الذكية.^(٢)

مقدار الذبة من الذهب:

٣٧ - اختلف من الأصل في تقدير الذبة الإبل،
أو الذهب، أو القضة.^(٣)
وتفصيل ذلك في مصطلح: (ذبة).

سرقة الذهب:

٣٨ - ذهب جمهور الفقهاء (المالكية والشافعية

(١) حاشية ابن عابد ٥/٢٨٢، وحاشية الدررقي ١/٤٨٦
- ٤٨٧، والفتاوى لأبي رشيد ١/٢٢١ - ٢٢٥، وحاشية
«تأصيل» ١/٢٠٢ وشرح الزبد حاشية البيهقي ٢٥٥،
والبحر في علمي الحبيب ٢/١٩٩، والفتاوى ٥/٥٧٥

(٢) نهاية المحتج ١/١١٣

(٣) المحلى ١٠/٣٨٩، ومنه النسائي ٧/٤٤

الحليفة بطن الموادي ويث حتى يصبح^(١)
وفي البخاري عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ
رثي وهو في معرس بني الحليفة، قيل له: «إنك
ببطحاء مباركة»^(٢)

قال الحافظ ابن حجر: «وهي مسجد يعرف
بمسجد الشجرة، غراب، وهي يثر يقال لها: ثر
علي»^(٣)

أما الآن فالتكان والمسجد عامران، وفيها
مرافق للمسافرين والحجاج.
ويعرف ذو الحليفة الآن باسم «أبلا علي»،
وكانه نسبة إلى البئر المنسوب إليه رضي الله
عنه.

وذو الحليفة من مواقيت الإحرام بالحج
والعمرة، وهي ميقات الإحرام لأهل المدينة
وثبت له أحكام المواقيت. (انظر: ميقات،
واحرام).

(١) حديث: «أن رسول الله ﷺ كان إذا خرج إلى مكة يعلى
... وأخرجه البخاري (الفتح ٣/٣٩١ - ط السلفية)
من حديث عبد الله بن عمر
(٢) حديث ابن عمر: «أن النبي ﷺ رثي وهو في معرس
... وأخرجه البخاري (الفتح ٣/٣٩٢ - ط السلفية)
(٣) فتح الباري ٢٤٧/٣ طبع السلفية، ونظر مائة (حذف)
في البداية لابن الأثير والفتاوى المحيطة، ومجمع البلدان
(الحليفة) طبع دار صادر ٢/٢٩٥ ومراصد الإطلاق
١/٤٢٠، والسرور المطاوع في غرر الأمصار للصميري
لخبط إحسان عباس ص ٢٩٦

ذو الحليفة

التعريف:

١ - الحليفة: بالحاء المهملة الضعومة. تصغير
الحلفاء فتح الحاء وسكون اللام.
والحلفاء: نبت معروف. وقيل: قصب لم
يلترك.

وذو الحليفة: ماء من مياه بني جشم، ثم
سمي به الموضع. وهو ميقات أهل المدينة،^(١)
بينه وبين المدينة ستة أميال، وبينه وبين مكة
مائة ميل إلا ميلين.

وكان رسول الله ﷺ إذا خرج إلى مكة يعلى
في مسجد الشجرة، وإذا رجع صلى بذي

(١) أسامو الحليفة الذي ذكر في حديث رواه البخاري (الفتح
٩/٦٢٢ - ط السلفية) وسند (٣/١٥٥٨ - ١٥٥٩ - ط
الحلبي) من حديث مالك بن عديج قال: «كان مع النبي ﷺ
بذي الحليفة. فلهب أصحاب الناس جرح، فلبسوا إبلًا وفتنا
والحديث، لهذا موضع آخر من جهة بني بيت روية
مسلم وهذا الموضع يقع بين أمرة وذات عرق.
ونظر مجمع البلدان (حليفة)، وفيه موضع بين حافة
وذات عرق من أرض تباعة. شرح لأبي علي صحيح
مسلم

ذو الرحم

انظر: زحام.

ذود

التعريف :

١ - الذود في اللغة: الفطيق من الإبل مابين
ثلاث إلى عشر، وهي مؤنثة لا واحد لها من
الجنس، وجمعه أذود.

وفي المغرب : الدود من الإبل من الثلاث إلى العشر؛ وقيل : من اثنين إلى التسع من الإبلات دون الذكور^(١)

انظر : غفلة .

وأما الذود عند فقههاء فهو الثلاث إلى
العشر من الألبان^(١٧)

ذو القریبی

الأحكام المتعلقة بالزود

٤ - يذكر الفقهاء الأحكام الخاصة بمصطلح :
(ذود) في زكاة الأبل من كتاب الزكاة .

نظر: قرآن

وملاحظة ما قالوه في ذلك : أن زكاة الأموال

(١) الخلع، والفسخ، والخرب، والفساد، وأسير
تلافة عامة. (مؤيد)

(*) : خُصَّابة مع خُصم القدير (1991) - ط الأحرار

انظر : الأشهر الحرم.

والفصل عمله زكاة الإبل في مصطلح
(زكاة).^(١)

وأحدة كدبرها من النعم عند وجود النصاب مع
باقى شروط الشركة وأقل نصاب يجب فيه الزكاة
في الذود من الإبل خمس، فلا زكاة فيها دونها،
لقوله ﷺ: «من لم يكن معه إلا أربع من الإبل
فليس فيها صدقة»^(٢)

وقال: «ليس فيها ذود خمس ذود من الإبل
صدقة»^(٣) والصواب الذي يجب إخراجها عن
الخمس من الإبل ستة، لقوله ﷺ: «إذا بلغت
خمس من الإبل ففيها شاة»^(٤)

فإذا بلغت الذود عشرة ففيها شتان.

وفي إخراج الذكر من النعم عن الذود أي
إناء الإبل، أو إخراج البعير عما وجبت فيه
المائة الواحدة أو الشتان خلاف، وفي إخراج
قبة الشاة أيضا خلاف.



- (١) العنانية مع نفع المقدس ١/ ٤٩١ - ط الأسرة، والقوى
القائمة ١/ ١٧٧ - ط المكتبة الإسلامية، وجامع المصنف
٢٩/ ٢٩ - ط الجيلة، وحاشية الدسوقي ١/ ٤٣٢ - ٤٣٣ - ط
المعبر، وحاشية العناني على شرح الرسالة ١/ ٤٣٩ - ط
المعركة، وجمهر الإكمال ١/ ٦١٩ - ط مصر، وشرح
العزيزاني على غنيم حليل ٢/ ١١٦ - ط المعبر، آخر شي
٢/ ١٤٩ - ١٥٠ - ط بلاق، وروضة الطالبين ٢/ ١٥٦ -
١٥٧ - ط المكتب الإسلامي، وحاشية الفلوي ٢/ ٤ - ٥ -
ط الخليلي، المهذب ١/ ١٥٢ - ١٥٣ - ط الحلبي، وكشاف
مفتاح ١/ ١٨٤ - ١٨٩ - ط المعبر، والإبصار ٢/ ١٨ -
٢٩ - ٥٤ - ٥٥ - ط التراث العربي، والمغني ٢/ ٤٧٤ - ٥٧٩
- ط الرياض.

(٢) حديث: «من لم يكن معه إلا أربع من الإبل...» أخرجه
البخاري (فتح ٣/ ٣١٧ - ط نعلية)، وس حديث أبي بكر
الصديق.

(٣) حديث: «ليس فسانون خمس ذود من الإبل صدقة»
أخرجه البخاري (فتح ٣/ ٣١٧ - ط نعلية)، ومسلم
١/ ٦٧٤ - ط الخليلي، من حديث أبي سعيد الخدري.

(٤) حديث: «إذا بلغت خمس من الإبل ففيها شاة»
أخرجه البخاري (فتح ٣/ ٣١٧ - ط نعلية)، من حديث
أبي بكر الصديق.

فذهب المالكية، والشافعية - في الأصح عندهم - إلى وجوب القصاص في ذهاب الذوق بجناية العمد، وقاموا: لأن له عملاً مضبوطاً، ولا هل الخيرة طرفاً في إبطاله. ^(١)

وقال الحنفية والحنابلة: لا يجب القصاص في شيء من العاصي، إلا البصر، وهو قول عند الشافعية، لأن إلتاقها إنما يكون بالجناية على محلها، وهو غير معلوم المقدار فلا تمكن المساواة فيه، فلا يجب القصاص. ^(٢) وتفصيل ذلك في: (دية، جناية على مملوك النفس).

ج - اليمين على الذوق :
١ - إذا حلف أنه لا يذوق طعاماً أو شراباً، فأكل أو شرب فإنه يحنث، أما إذا حلف أنه لا يأكل أو لا يشرب فذائق طعاماً أو شراباً فلا يحنث، لأن كل أكل أو شرب ذوق، ولا عكس. ^(٣) وتفصيل في باب اليمين.

ذيل

انظر: ألبه واختيال.

(١) مني المحتاج ٢٩/١، وشرح الزرقاني ١٧/٨

(٢) المنهاج ١١/٨، وبدائع الصنائع ٣٠٧/٧

(٣) فتح القدير ٤٤/٤، والبحر الرائق ٣٤٤/٤

ذوق

التعريف :

١ - الذوق : إدراك طعم الشيء بواسطة الترطوبة الفنية بالعصب المفروش على عضل اللسان. وهو أحد الخواص الخمس. ^(١)

الأحكام المتعلقة بالذوق :

أ - فوق الصائم الطعام :
٢ - لا خلاف بين الفقهاء في أن الصوم لا يبطل بذوق الصائم طعاماً أو شراباً إن لم يصل إلى الجوف. ولكن الأفضل تحنيه. ^(٢)

ب - الجناية على الذوق :

٣ - لا خلاف بين الفقهاء في وجوب دية كاملة، في إذهاب الذوق بالجناية لأنه من الخواص الخمس فأشبهه بهم. ^(٣)

واختلفوا في وجوب القصاص فيه في جناية العمد.

(١) المصباح الشيرازي: مادة (ذوق)، والتعريفات للبحراني،

ومعنى المحتاج ٧٣/٤ - ٧٤، وشرح الزرقاني ٣٥/٨

(٢) الفقه ١١٠/٢، وابن حنبلين ١٠١/٢

(٣) مني المحتاج ٧٣/٤، والمصباح لابن قدامة ١١/٨،

والمزقاني ٣٥/٨، والإحياء ٣٧/٥

تراجم الفقهاء

الواردة أسماؤهم في الجزء الحادي والعشرين

قضاء القضاة بيت المقدس.

أخذ عن ابن قنوج وانفع به وأبي عبدالله
السرقسطي وأبي الفرج عبدالله البغني وأخذ
ابن أبي يحيى الشريف التلمساني وأبي
إسحاق العبدوسي وغيرهم. وعنه لحافظ
ابن داود وغيره.

من تصانيفه: «شفاة الغليل في شرح
مختصر خليل» في فقه المالكية و«دائع السلك
في طبائع الملك»، و«روضة الأعلام بمنزلة
العربية من علوم الإسلام»، و«الإبريز
المسبوك في كيفية آداب الملوك».

[شجرة النور الزكية ص ٢٦١ - ونيل
الانتهاج ص ٣٢٤، والأعلام ٢١٧/٧،
ومعجم المؤلفين ٤٣/١١].

ابن بطل: هو علي بن خلف:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٦

ابن النينا (٣٩٦ - ٤٧١هـ)

هو الحسن بن أحمد بن عبدالله بن النينا،
أبو علي، البغدادي. فقيه حنيلي، محدث،
شارك في أنواع من العلوم. قرأ القراءات
السبع على أبي الحسن الهشامي وغيره،
وسمع الحديث من هلال الحفار وأبي محمد
السكري وأبي الفتح بن أبي الفوارس وأبي
الحسين بن بشران وأبي علي بن شهاب

ع
أ

الأجري: هو محمد بن الحسين:

تقدمت ترجمته في ج ١٩ ص ٣٠٥

إبراهيم الحريمي: هو إبراهيم بن إسحاق:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٦

ابن أبي ليلى: هو محمد بن عبد الرحمن:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٥

ابن أبي مليكة: هو عبدالله بن عبدالله:

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٣٩٨

ابن الأزرق (? - ٨٩٦هـ)

هو محمد بن علي بن محمد، أبو عبدالله،
شمس المدين القرطابي، المالكي. فقيه، من
القضاة شارك في بعض العلوم، تولى القضاء
بعمرناطة إلى أن استولى عليها الإفرنج.
فانتقل إلى تلمسان، ثم إلى المشرق يستقر
ملوك الأرض لنجدة صاحب غرناطة، وتولى

وغيرهم . وتفقه على أبي ظاهر بن القباري
والقاضي أبي يعلى وهو من قدماء أصحابه .
وعلى أبي الفضل التميمي وأخيه أبي الفرج
وغيرهم . قال ابن عثيل : هو شيخ إمام في
علوم شتى : في الحديث ، والفرائد ،
والعربية . وقال ابن الجوزي وغيره : أنه
صنف خمائة مصنف .

من تصانيفه : «شرح الحرفي» ،
«الكامل» ، في فقه الإمام أحمد بن حنبل ،
«تجريد المذاهب» ، «طبقات الفقهاء» ،
«أدب العالم المتعلم» ، «القياد بمكة» ،
«مناقب الإمام أحمد» ، «نصائير
الشافعي» .

[التجوم الزاهرة ١٠٧/٥ ، طبقات
الحنابلة لابن رجب ١/٣٢ ، والأعلام
١٩٢/٢ ، ومعجم المؤلفين ١/٣] .

ابن تيمية (تقي الدين) : هو أحمد بن
عبد الحليم :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٢٢٦

ابن الجزري : هو محمد بن محمد :

تقدمت ترجمته في ج ٤ ص ٣١٩

ابن جرير الطبري : هو محمد بن جرير :

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤٢١

ابن جزري : هو محمد بن أحمد :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٧

ابن حبيب : هو عبد الله بن حبيب :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٩٩

ابن حجر العسقلاني : هو أحمد بن علي :

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٣٩٩

ابن حجر المكّي : هو أحمد بن حجر
الهيتمي :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٧

ابن راشد : هو محمد بن عبد الله بن راشد :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٨

ابن رسلان : هو أحمد بن حسين :

تقدمت ترجمته في ج ٦ ص ٣٤٠

ابن رشد : هو محمد بن أحمد (الجد) :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٨

ابن الزبير : هو عبد الله بن الزبير :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٩

ابن سريج : هو أحمد بن عمرو :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٩

ابن سبابة : هو محمد بن سبابة النخعي :

ابن العربي : هو محمد بن عبدالله :

تقدمت ترجمته في ج ٣ ص ٣٤١

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣١

ابن سيرين : هو محمد بن سيرين :

ابن عرفة : هو محمد بن محمد بن عرفة :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٩

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣١

ابن شلث : هو عبدالله بن محمد :

ابن عطية : هو عبدالحق بن غالب :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٩

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤٠١

ابن شبرمة : هو عبدالله بن شبرمة :

ابن علان : هو محمد علي بن محمد علان :

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤٠١

تقدمت ترجمته في ج ١٠ ص ٣١٢

ابن شعبان : هو محمد بن القاسم :

ابن عمر : هو عبدالله بن عمر :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٩

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣١

ابن عابد بن : محمد أمين بن عمر :

ابن عون (٩ - ١٥١ هـ)

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣١

هو عبدالله بن عون بن أرتبطان، أبوعون،

ابن عباس : هو عبدالله بن عباس :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣١

الخرقي، البصري، حافظ. حدث عن أبي

ابن عبدالبر : هو يوسف بن عبدالله :

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤٠١

روى عنه : سفيان وشعبة وابن المبارك

ابن عثاب : هو عبدالرحمن بن محمد :

تقدمت ترجمته في ج ٢٠ ص ٣٤٦

ومعاذ بن المعاذ وعباد بن العوام وإسحاق

أربعة اجتمعوا في مصر مثل هؤلاء: أيوب
ويونس والنجمي وابن عون. وقال ابن حبان
في الثقات: كان من سادات أهل زمانه عبادة
وفضلا وورعا ونسقا وصلابة في السنة وشدة
على أهل البدع. وقال النعجلي: بصري ثقة
رجل صالح. قال ابن سعد: كان ابن عون
ثقة، كثير الحديث، وثقه أيضا عبدالله بن
أحمد بن حنبل وأبو شعيب المروزي.

ابن كج: هو يوسف بن أحمد:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣١٤

ابن مسعود: هو عبدالله بن مسعود:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٠

ابن المنذر: هو محمد بن إبراهيم:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٤

ابن نجيم: هو زين الدين بن إبراهيم:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٤

ابن نجيم: هو عمر بن إبراهيم:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٤

ابن الهمام: هو محمد بن عبد الواحد:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٥

ابن وهب: هو عبدالله بن وهب المالكي:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٥

أبو بكر بن العربي: هو محمد بن عبدالله:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣١

أبو بكر الصديق:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٦

[تهذيب التهذيب ٣٤٦/٥، سير أعلام
النسلا ٣٦٤/٦، وشذرات الذهب
٢٣٠/١، وطبقات ابن سعيد ٢٦١/٧ -
٢٦٨، ونذكرة الحفاظ ١/١٥٦].

ابن القاسم: هو محمد بن قاسم:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٢

ابن قتيبة: هو عبدالله بن مسلم:

تقدمت ترجمته في ج ٣ ص ٣٤٤

ابن قدامة: هو عبدالله بن أحمد:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٣

ابن قيم الجوزية: هو محمد بن أبي بكر:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٣

أبو بكر بن محمد بن عمرو بن حزم (؟ - ١٢٠هـ، وقيل ١١٧هـ)

هو أبو بكر بن محمد بن عمرو بن حزم، أبو محمد، الأنصاري الحوزجي المدني. أمير المدينة، ثم قاضي المدينة، أحد الأئمة الأئمة. روى عن أبيه وعبد الله بن زيد بن عبد ربه والسائب بن زيد وعبد الله بن عمرو بن عثمان وعمر بن عبد العزيز وغيرهم. وعنه إنشاء عبد الله ومحمد وعمرو بن دينار والزهرى ويحيى بن سعيد الأنصاري والوليد بن أبي هشام وغيرهم.

قال ابن معين وابن خراش: ثقة، وذكره ابن حبان في الثقات.

[تهذيب التهذيب ١٢/٣٨، وسير أعلام النبلاء ٥/٣١٣، وتاريخ خليفة ص ٣٢٠].

أبو ثور: هو إبراهيم بن خالد: تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٩

أبو حامد الخزازي: هو محمد بن محمد: تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٢٦٣

أبو حمزة الشاري (الخارجي) (؟ - ١٣٠هـ)

هو المختار بن عوف بن سليمان بن مالك، أبو حمزة، الأزدي السلمي البصري. ناثر من الخطباء القضاة. وأخذ بمذهب الإباضية.

وكان في كل سنة يوافي مكة يدعو الناس إلى الخروج على مروان بن محمد. استولى على مكة وتبعه جمع من أهلها ورمي المدينة فقاتله أهلها في «فدينة» فقتل منهم نحو سبع مائة ودخلها عنوة ثم تابع زحفه نحو الشام. وكان مروان قد وجه لقتاله أربعة آلاف فارس بقيادة عبد الملك بن محمد السعدي، فالتقى بوادي القرى فاقتل الجمعان وانحزم أصحابه فسار أبو حمزة يقيهم إلى مكة ولحقه السعدي فكانت بينهما وقعة انتهت بمقتل أبي حمزة.

[التجسيم الزاهرة ١/٣١١، والبداية والنهاية ١٠/٢٥، والأعلام ٨/٧١].

أبو حنيفة: هو النعمان بن ثابت: تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٦

أبو الخطاب: هو محفوظ بن أحمد: تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٢٢٧

أبو داود: هو سليمان بن الأشعث: تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٧

أبو الدرداء: هو هويسر بن مالك: تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٣٤٦

أبو زيد: هو محمد بن أحمد: تقدمت ترجمته في ج ٩ ص ٢٨٦

أبو السعود

(ملحق) تراجم الفقهاء

أسماء بنت أبي بكر الصديق

أبو السعود : هو محمد بن محمد .

أحمد بن حنبل :

تقدمت ترجمته في ج ٣ ص ٣٤٧

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٩

أبو عبيد : هو القاسم بن سلام .

أحمد بن

عبد العزيز

التويري

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٧

(٩٠٠ - ٧٢٣ هـ)

أبو مسعود البصري : هو عتبة بن عمرو .

تعلو : أحمد بن عبد العزيز بن القاسم بن

عبد الرحمن ، شهاب الدين ، التويري

تقدمت ترجمته في ج ٣ ص ٣٤٨

العقيلي . سكن مكة ، وتزوج بها كالب بنت

القاضي نجم الدين محمد بن القاضي جمال

الدين محمد بن الحافظ قاضي مكة ، وولدت

له ابن الفصل محمد وأغلبا . ثم سافر إلى

المدينة وأقام بها ومعه ونداء .

أبو هريرة : هو عبد الرحمن بن صخر .

[الدور الكاسية ١/ ٢٠٢ - ٢٠٣] .

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٩

أبو الوليد الناجي : هو سليمان بن خلف .

الأذري : هو أحمد بن حمدان .

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٢

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٠

أبو يوسف : هو يعقوب بن إبراهيم .

أسامة بن زيد :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٩

تقدمت ترجمته في ج ٤ ص ٣٢٤

الأبي المالك : هو محمد بن خليفة .

إسحاق بن راهويه .

تقدمت ترجمته في ج ٨ ص ٢٨٠

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٠

الأثرم : هو أحمد بن محمد .

أسماء بنت أبي بكر الصديق :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٩

تقدمت ترجمتها في ج ١ ص ٣٤٠

الإسوي : هو عبدالرحيم بن الحسن :

تقدمت ترجمته في ج ٣ ص ٣٤٩

ب

•

أشهب : هو أشهب بن عبدالعزيز :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤١

إليكميا المراسي : هو علي بن محمد :

تقدمت ترجمته في ج ١٣ ص ٣٠٦

البخاري : هو محمد بن إسماعيل :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٣

إمام الحرمين : هو عبدالملك بن عبدالله :

تقدمت ترجمته في ج ٣ ص ٣٥٠

البراء بن عازب :

تقدمت ترجمته في ج ٦ ص ٣٤٥

أم سلمة : هي هند بنت أبي أمية :

تقدمت ترجمتها في ج ١ ص ٣٤١

البرار : هو أحمد بن عمرو :

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤٠٦

أم هانئ :

تقدمت ترجمتها في ج ٢ ص ٤٠٦

البردوي : هو علي بن عماد :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٣

أنس بن مالك :

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤٠٢

بشر بن سعيد :

تقدمت ترجمته في ج ١٤ ص ٢٨٣

الأوزاعي : هو عبدالرحمن بن عمرو :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤١

البليغيني : هو عمر بن رسلان :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٤

البناني : هو محمد بن الحسن :

تقدمت ترجمته في ج ٣ ص ٣٥٢

ج

البنوطي : هو يوسف بن يحيى :

تقدمت ترجمته في ج ١٥ ص ٣٠٦

جابر بن زيد :

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤٠٨

ت

ح

الترمذي : هو محمد بن عيسى :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣١٤

الحارث العكلي (٢ - ٩)

هو الحارث بن يزيد العكلي النخعي .

(العكلي بالضم والتسكون نسبة إلى عكل

مطلن من نخيم) وروى عن أبي زرعة بن عمر

والشعبي وإبراهيم النخعي وعبدالله بن يحيى

الخصومي وغيرهم .

وعنه عمارة بن القعقاع وعبدالله بن شبرمة

وابن عجلان ومغيرة بن مقسم ونصيب

وغيرهم .

قال ابن معين : ثقة ، وقال المحلي : كان

فقيها من أصحاب إبراهيم وكان ثقة في

ث

الثوري : هو سفيان بن سعيد :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٥



الحديث، لم يرو عنه إلا الشيوخ. وقال ابن
سعد: كان ثقة فليل الحديث، وذكره ابن
حبان في الثقات.

[تهذيب التهذيب ٢/ ١٦٣ - ١٦٤].

خليل: هو خليل بن إسحاق:
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٩

الحافظ العراقي: هو عبدالرحيم بن حسين:
تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤١٧

د

الحسن البصري: هو الحسن بن يسار:
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٢٤٦

الدسوقي: هو محمد بن أحمد الدسوقي:
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٠

الحسن بن زياد:
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٧

الخطاب: هو محمد بن محمد بن عبدالرحمن:
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٧

ر

الرازي: هو محمد بن عمر:
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥١

الراغب: هو الحسين بن محمد:
تقدمت ترجمته في ج ٦ ص ٣٤٧

خ

الخرقي: هو عمر بن الحسين:
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٨

رافع بن خديج :

تقدمت ترجمته في ج ٣ ص ٣٥٦

ز

الزائعي : هو عبد الكريم بن محمد :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥١

ربيعة الرأي :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥١

الزاهدي : هو مختار بن محمود :

تقدمت ترجمته في ج ١٩ ص ٣١٤

رفاعة الزوقي (٩ - ٤١ هـ)

هو رفاعة بن مالك بن العجلان بن عمرو
بن عامر بن رزيق، أبو معاذ، الأنصاري
المزريقي.

الزرقاني : هو عبد الباقي بن يوسف :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٢

الزركشي : هو محمد بن بهادر :

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤١٢

شهد العقبة وبقية المشاهد . ورى عن
النبي صلى الله عليه وسلم وعن أبي بكر الصديق، وعبادة
بن الصامت . وعنه يشاه عبيد ومعاذ وابن
أخيه يحيى بن حمزة وإبنة علي بن يحيى
غيرهم

زفر : هو زفر بن الهذيل :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٣

الزهري : هو محمد بن مسلم :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٣

وقال ابن حجر : أبو أول من أسلم من
الأندلس . وقال ابن عبد البر : وشهد رفاعة
مع علي بن أبي طالب وصفين .

زيد بن أرقم :

تقدمت ترجمته في ج ٦ ص ٣٢٨

[الإصابة ٥٩٧/١ . وأسد الغابة

زيد بن ثابت :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٣

٧٣/٢ . وتهذيب التهذيب ٢/ ٢٨٠]

الزبلي : هو عثمان بن علي :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٣

سمرة بن جندب :

تقدمت ترجمته في ج ٥ ص ٣٤٢

السيوطي : هو عبدالرحمن بن أبي بكر :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٥

س

السائب بن يزيد :

تقدمت ترجمته في ج ٥ ص ٣٤٢

السبكي : هو عبدالوهاب بن علي :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٣

الشاطبي : هو إبراهيم بن موسى :

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤١٣

السبكي : هو علي بن عبدالكافي :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٤

الشاطبي : هو القاسم بن مرة :

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤١٣

سعد بن أبي وقاص : سعد بن مالك :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٤

الشافعي : هو محمد بن إدريس :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٥

سعيد بن المسيب :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٤

الشريني : هو محمد بن أحمد :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٦

سليمان بن يسار :

تقدمت ترجمته في ج ١٤ ص ٢٨٨

شريح : هو شريح بن الحارث :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٦

الشعبي: هو عامر بن شراحيل:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٦

صاحب التهمة: هو عبدالرحمن بن مأمون:

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤٢١

صاحب التناوي الخيرية: هو خير الدين

الرملي:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٩

الشوكاني: هو محمد بن علي:

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤١٤

صاحب الفواكه الدواني: هو عبدالله بن

عبدالرحمن:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٥

الشيرازي: هو إبراهيم بن علي:

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤١٤

صاحب الميسوط: هو محمد بن أحمد:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٤

ص

صاحب المرقاة: هو علي بن سلطان الفاري:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦١. والمرقاة هي

مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح.

الصاحبان:

تقدم بيان المراد بهذا اللفظ في ج ١ ص ٣٥٧

صاحب مطالب أولي النهى: هو مصطفى بن

سعد:

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤١١

صاحب البدائع: هو أبو بكر بن محمود:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٦

صاحب نزل الأبرار: ر: صديق حسن

خان:

صاحب الدر المختار: هو محمد بن علي

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٧

صدر الشهيد: هو عمر بن عبدالعزيز:

تقدمت ترجمته في ج ١٢ ص ٣٣٧

صاحب غاية المنتهى: هو مرعي بن يوسف:

تقدمت ترجمته في ج ٧ ص ٣٤١

صديق حسن خان (٢٤٨ - ١٣٠٧ هـ)

هو محمد صديق خان بن حسن بن علي بن لطف الله، أبو الطيب، الحسيني، البخاري، الفنوجي. عالم أميرشاه في أنواع من العلوم. قال عبدالرزاق البيطار:

هو عالم في التفسير والتحديث والفقه والأصول والتاريخ والأدب والتصوف والحكمة والفلسفة وغيرها، وله نيف وستون مصفا بالعربية والفارسية والهندية. وتعلم في دهلي، وسافر إلى بهوال طلبا للمعيشة، فجاز بئروا والفره، قال في ترجمة نفسه: وألقى عصا الترحال في محروسة بهوال، فأقام بها وتوطن وتكول، واستوزر وناب، وألق وصفا، وشزوج بملكة بهوال، وألق بنواب عالي الجاه أمير الملك بهادر.

من تصانيفه: «حسن الأسوة في مائت عن الله ورسوله في النسوة»، و«فتح البيان في مقاصد القرآن»، و«نيل المرام في تفسير آيات الأحكام»، و«الروضة الندية»، و«حصول المأمول من علم الأصول»، و«العبارة مما جاء في الغزو والشهادة والهجرة»، و«هون الباري».

[حلية البشر ٢/ ٧٣٨ - ٧٤٦، وتاريخ آداب اللغة العربية ٤/ ٢٦٤، والأعلام

٣٦/٧، ومعجم المؤلفين ١٠/ ٩٠، وهدي المعارف ٢/ ٣٨٨، وفهرس الفهارس ١/ ٢٦٩].

الصنعاني: هو محمد بن إسماعيل: تقدمت ترجمته في ج ٥ ص ٣٤٤

ط

طاووس بن كيان:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٨

الطبراني: هو سليمان بن أحمد:

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤١٥

الطحاوي: هو أحمد بن محمد:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٨

الطبي: هو الحسين بن محمد:

تقدمت ترجمته في ج ٦ ص ٣٥١

عبدالله بن يزيد (٢ - ٩)

هو عبدالله بن يزيد بن حصن بن عمرو
بن الحارث، أبو موسى، الأوسي الأنصاري،
صحابي، شهد الحديبية وهو ابن سبع عشرة
سنة، وشهد ما بعد ذلك. قال ابن حجر في
الإصابة نقلًا عن الدارقطني: له ولأبيه
صحبة وشهد بيعة انصرحوان وهو صغير،
وشهد اجمل وصفين مع علي رضي الله عنه،
وكان أميره علي الكوفة. وروى عن
النبي ﷺ وعن أبي أيوب وثيب بن سعد بن
عبدالله وزيد بن ثابت والبراء بن عازب
وغيرهم. وعنه ابنه موسى وابن أسه عدي
بن ثابت الأنصاري وعبد بن سبرين
وغيرهم.

[تهذيب التهذيب ٧٨/٦، والإصابة
٢/٢٨٢، وأسد الغابة ٣/٢١٢].

عشان بن عفان:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٠

العدوي: هو علي بن أهد المالكلي:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٧٥

عدي بن حاتم:

تقدمت ترجمته في ج ١٢ ص ٣٠٤

ع

عائشة -

تقدمت ترجمتها في ج ١ ص ٢٥٩

عبد الرحمن بن أبي ليلى:

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٣٦٢

عبد الرحمن بن عوف:

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤١٦

عبدالله بن بريدة:

تقدمت ترجمته في ج ١٩ ص ٣٨٣

عبدالله بن الزبير:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٢٥٩

عبدالله بن عمرو:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣١

عبدالله بن مغفل:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٠

عمرو بن الزبير

(ملحق) تراجم الفقهاء

عمرو بن الأسود

عمرو بن الزبير:

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤١٧

العز بن عبدالسلام: هو عبدالعزيز بن عبدالسلام:

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤١٧

عطاء بن أبي رباح:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٠

عقبة بن عامر:

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤١٧

علي بن أبي طالب:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦١

علي الفارسي: هو علي بن سلطان:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦١

عمر بن الخطاب:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٢

عمر بن عبدالعزيز:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٢

عمرو أبي سلمة (؟ - ١٣٢هـ)

هو عمرو بن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن

عوف الزهري الشامي، فقيه، مكث عن

وفاته. روى عن أبيه وإسحاق بن يحيى بن

طلحة. وعنه ابن عمه سعد بن إبراهيم

ومسفر وهيثم وموسى بن يعقوب وأبو عوانة.

قال ابن معين والنسائي: لا بأس به، وقال

ابن خزيمة: لا يحتج بحديثه. وذكره ابن

حبان في الثقات. وقال ابن شاهين في

الثقات: قال أحمد بن حنبل هو صالح ثقة إن

شاء الله.

[تهذيب التهذيب ٥٦/٧، وسير أعلام

النبلاء ١٣٣/٦، وميزان الاعتدال

٢٠٢/٣.]

عمرو بن الأسود (؟) - مات في خلافة

معاوية)

هو عمرو بن الأسود أبو عياض، العسبي،

ويقال الحمداني، الدمشقي. تابعي، روى

عن عمرو بن مسعود، ومعاذ بن جبل،

وعبيدة بن الصامت، وعبد الله بن عمرو بن

العراس وأبو هريرة، وعائشة رضي الله عنهم.

وعنه مجاهد وخالد بن معدان وشريح بن عبيد

وبصرى بن علقمة وإبراهيم بن مسلم الهجري

وغيرهم. قال ابن حبان في الثقات كان من

عناد أهل الشام وزهادهم، وقال ابن سعد:

كان ثقة قليل الحديث. وقال ابن عبد البر:

أجمعوا على أنه كان من ثعلبة لثقات.
[تهذيب التهذيب ٨/ ٤٠٤].

القاضي أبو يعلى: هو محمد بن الحسين:
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٩٤

عمرو بن حزم:

تقدمت ترجمته في ج ١٤ ص ٢٩٥

القاضي حسين: هو حسين بن محمد:
تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤١٩

عمرو بن مسلمة:

تقدمت ترجمته في ج ٦ ص ٣٥٣

القاضي زكريا الأنصاري: هو زكريا بن
محمد:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٣

عمرو بن شعيب:

تقدمت ترجمته في ج ٤ ص ٣٣٢

القاضي عياض: هو عياض بن موسى:
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٤

عيسى بن دينار:

تقدمت ترجمته في ج ٥ ص ٣٤٥

قناة بن دعامة:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٥

الصفي: هو محمود بن أحمد:

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤١٨

القنوري: هو محمد بن أحمد:
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٥

القراقي: هو أحمد بن إدريس:
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٥

الشرطي: هو محمد بن أحمد:
تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤١٩

ق

القاضي أبو الطيب: هو طاهر بن عبادته:
تقدمت ترجمته في ج ٦ ص ٣٤٣

القليوبي: هو أحمد بن أحمد:
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٦

ك

الكاساني: هو أبو بكر بن مسعود:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٦

الكرخي: هو عبيد الله بن الحسن:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٦

ل

الليثمي: هو علي بن محمد:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٧



م

الماتريدي: هو محمد بن محمد أبو منصور:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٨

المازري: هو محمد بن علي:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٨

مالك: هو مالك بن أنس:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٩

الماوردي: هو علي بن محمد:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٩

المولي: هو عبد الرحمن بن مأمون:

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤٢٠

مجاهد بن جبر:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٩

مهنا الأتباري : هو مهنا بن يحيى :
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٣

محمد بن الحسن الشافعي :
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٧٠

المواق : هو محمد بن يوسف :
تقدمت ترجمته في ج ٣ ص ٣٦٨

المروزي : هو إبراهيم بن أحمد :
تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤٢٦

الموصلي : هو عبدالله بن محمود :
تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤٤٣

المزني : هو إسماعيل بن يحيى المزني :
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٧١

ميحون بن مهران :
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٤

مسروق :
تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٣٦٧

مسلم : هو مسلم بن الحجاج :
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٧١

ن

معاذ بن جبل :
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٧١

معاذ بن جبل :
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٧١

النخعي : هو إبراهيم النخعي :
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٥

معاوية بن الحكم :

النفراوي : هو عبدالله بن عبدالرحمن :
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٥

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٣

مكحول :

النووي : هو يحيى بن شرف :
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٧٣

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٧٢

هلال وأبوقنادة العدوي وأبوقلابة الحرابي
وعبرهم.

[الإصابة ٣/٦٠٥، والاستيعاب
٤/١٥٤١، وأمد الغاية ٤/٦٢٧، وتهذيب
التهذيب ١١/٤٢٢].

هـ

هشام بن عامر (؟ - ؟)

هو هشام بن عامر بن أمية بن زيد بن
الحسحاس بن مالك، الأنصاري،
صحابي، يقال كان اسمه شهاباً، فقبر
رسول الله ﷺ اسمه، وسماه هشاماً. روى
عن النبي ﷺ وعنه ابنه محمد وحميد بن

و

وائلة بن الأسقع :
تقدمت ترجمته في ج ٦ ص ٣٥٦



فهرس تفصیلی

الصفحة	الموضوع	الفقرات
٨-٥	دفع	١-١٠
٥	التعريف	١
٥	الألفاظ ذات الصلة	
٦-٥	أ- درهم ب- رد ج- رفع د- منع	٢-٥
٦	الأحكام الإجمالية ومواطن المبحث	
٦	أ- الزكاة	٦
٦	ب- الزديعة	٧
٦	ج- الصيال	٨
٧	د- دعوى	٩
٧	الدفع أقوى من الوقع	١٠
	دفع الصائل	
	انظر: صيال	
	دف	
	انظر: ملامح	
٢٢-٨	دفن	١-٢٣
٨	التعريف	١
٨	الحكم الإجمالي	٢
٩	أفضل مكان للدفن	٣
٩	نقل الميت من مكان إلى آخر	٤
١١	دفن الأقارب في مقبرة واحدة	٥
١١	الأحق بالدفن	٦
١٢	دفن المسلم للكافر	٧
١٣	كيفية الدفن	٨
١٥	أقل ما يميز في الدفن	٩

الصفحة	العنوان	الفقرات
١٦	تعطية القبر حين الدفن	١٠
١٦	الخلاء التابوت	١١
١٦	الدفن ليلا وفي الأوقات المكرهه	١٢
١٧	الدفن قبل الصلاة عليه ومن غير غسل وبلا كفن	١٣
١٨	دفن أكثر من واحد في قبر واحد	١٤
١٩	دفن أجزاء الميت بعد دفته	١٥
١٩	دفن أنفسهم في مقابر المشركين وعكسه	١٦
٢٠	دفن كافر حامل من مسلم	١٧
٢٠	الخلوس بعد الدفن	١٨
٢١	أجرة الدفن	١٩
٢١	دفن المنيق	٢٠
٢١	دفن الشعر والأظفار والدم	٢١
٢١	دفن النصف	٢٢
٢١	القتل بالتدفن	٢٣
٢٤ - ٢٤	دليل	٧ - ١
٢٢	التعريف	١
٢٣	الألفاظ ذات الصلة	
٢٣	أ - الإمارة، ب - البرهان، ج - الحجة	٢ - ٤
٢٣	الأدلة المثبتة للأحكام	٥
٢٣	الدليل الإجمالي والدليل التفصيلي	٦
٢٤	الدليل القطعي والدليل الظني	٧
٢٥ - ٢٦	د	٥ - ١
٢٥	التعريف	١
٢٥	الألفاظ ذات الصلة	
٢٥	أ - التصديق، ب - التيقن	٢ - ٣

الصفحة	الموضوع	الفرق
٢٥	الحكم الإجمالي	٤
٢٥	مواطن البحث	٥
٢٧ - ٣٠	ذئير	١٢-١
٢٧	التعريف	١
٢٧	الألفاظ ذات الصلة	
٢٧	أ - الدراهم ب - النقود ج - الفلوس د - السكة	٥-٢
٢٧	تعاض العرب بالدينار وموقف الإسلام منه	٦
٢٨	الدينار الشرعي	٧
٢٨	تقدير الدينار الشرعي في العصر الحاضر	٨
٢٩	تقدير بعض الحقوق الشرعية بالدينار	
٢٩	أ - الزكاة	٩
٢٩	ب - الهدية	١٠
٣٠	ج - السرقة	١١
٣٠	ما يتعلق بالدينار من أحكام	١٢
٣١ - ٣٢	ذهري	٦-١
٣١	التعريف	١
٣١	الألفاظ ذات الصلة	
٣١	أ - الزندقي ب - المنحد ج - المنافق د - المرتد	٥-٢
٣٢	الحكم الإجمالي ومواطن البحث	٦
٣٢ - ٣٥	دهن	٧-١
٣٢	التعريف	١
٣٢	الألفاظ ذات الصلة	٢
٣٢	أ - السمين ب - الشحم	٣-٢
٣٢	الأحكام المتعلقة بالدهن:	

الصفحة	العنوان	الفقرات
٣٢	تطهير الدهن المتنجس	٤
٣٣	استعمال الدهن للمحرم	٥
٣٤	بيع الدهن المتنجس	٦
٣٥	الامتصباح بالدهن المتنجس	٧
٣٥	نواء	
	انظر: (فداوي، تطيب)	
٤٣-٣٦	دولة	١- ١٤
٣٦	التعريف	١
٣٨	أولاً: الحاكم أو الإمام الأعظم	٤
٣٨	ثانياً: وكي العهد	٥
٣٨	ثالثاً: أهل الحل والعقد	٦
٣٩	رابعاً: المحشب	٧
٣٩	خامساً: القضاء	٨
٤٠	سادساً: بيت المال	٩
٤١	سابعاً: السوزواء	١٠
٤٢	إمارة الحرب	١١
٤٢	زوال الدولة	١٢
٤٢	تعدد الدول الإسلامية	١٣
٤٣	واجبات الدولة العامة	١٤
٤٤- ٩٥	ديارات	١- ٨٣
٤٤	التعريف	١
٤٤	الألفاظ ذات الصلة:	
٤٤	أ- النصاص	٢
٤٥	ب- القرة	٣
٤٥	ج- الأرض	٤
٤٥	د- حكومة عدل	٥

الصفحة	المضمون	الفقرات
٤٥	هـ - الضمان	٦
٤٥	مشروعية الدية	٧
٤٦	شروط وجوب الدية	
٤٦	أ - أن يكون المجني عليه معصوم الدم	٩
٤٧	ب - وجود المجني عليه بدار الإسلام	١٠
٤٧	أسباب وجوب الدية	
٤٧	أولاً: القتل	١١
٤٨	أنواع القتل الذي تجب فيه الدية	
٤٨	الأول: القتل الخطأ	١٢
٤٨	حكمة وجوب دية الخطأ على العاقلة	١٣
٥٠	الثاني: القتل شبه العمد	١٥
٥٠	وجوب تغليظ الدية وتوقيفها في شبه العمد	١٦
٥١	الثالث: القتل العمد	١٧
٥٢	تغليظ الدية في القتل العمد	١٨
٥٢	حالات وجوب الدية في القتل العمد	
٥٢	أ - العفو عن القصاص	١٩
٥٣	١ - عفو جميع أولياء القتل	٢٠
٥٤	٢ - عفو بعض الأولياء	٢١
٥٤	ب - موت الجاني (فوات محل القصاص)	٢٢
٥٥	ج - الدية في أحوال سقوط القصاص	٢٣
٥٥	١ - قتل الوالد ولده	٢٤
٥٥	٢ - الاشتراك مع من لا قصاص عليه	٢٥
٥٦	٣ - إرث الرلد حتى لاقتصاص من أصله	٢٦
٥٧	د - القتل بالنسيب	٢٧
٥٧	ما تجب منه الدية (أصول الدية)	٢٨
٥٩	مقدار الدية	

الصفحة	العنوان	ال فقرات
٥٩	أولاً : مقدار الذية في النفس	
٥٩	ذية الذكر الحر	٢٩
٥٩	ذية الأنثى	٣٠
٦٠	ذية الخنثى	٣١
٦٠	ذية الكافر	٣٢
٦٢	ذية الجنين	٣٣
٦٤	ثانياً : الاعتداء على مادي النفس	
٦٤	القسم الأول : إيذاء الأطراف (نقطع الأعضاء)	٣٤
٦٥	أولاً : ذية مالا نظيره في البدن من الأعضاء	
٦٥	أ - ذية الأنف	٣٥
٦٥	ب - ذية اللسان	٣٦
٦٦	قطع لسان الآخر وس والصغير	٣٧
٦٧	ج - ذية الذكر والحليفة	٣٨
٦٨	د - ذية الصلب	٣٩
٦٨	هـ - ذية إتلاف مسلك البول ومسلك الغائط	٤٠
٦٨	ثانياً : الأعضاء التي في البدن منها اثنان	
٦٨	الأذنان	٤١
٦٩	العينان	٤٢
٧٠	اليدين	٤٣
٧١	الأنثيان	٤٤
٧٢	الخصيان	٤٥
٧٣	الثديان	٤٦
٧٣	الأليتان	٤٧
٧٤	الرجلان	٤٨
٧٤	الشفتان	٤٩
٧٤	الحاجبان واللمحية وقرع الرأس	٥٠

الصفحة	المنوان	القرات
٧٥	الشفران	٥٦
٧٦	الأعضاء التي في البدن منها أربعة :	
٧٩	أشجار العيين وأهدابها	٥٢
٧٩	ما في البدن من عشرة	
٧٦	أصابع اليدين وأصابع الرجلين	٥٣
٧٧	ما في البدن من أكثر من عشرة	
٧٧	دبة الأسنان	٥٤
٧٩	دبة المعاني والمنافع	٥٥
٨٠	أ- العقل	٥٦
٨٠	ب- قوة التطق	٥٧
٨١	ج- قوة الذوق	٥٨
٨١	د- السمع والبصر	٥٩
٨١	هـ- قوة الشم	٦٠
٨٢	و- اللمس	٦١
٨٢	ز- قوة الجماع والإمناة	٦٢
٨٢	دبة الشجاع والجراح	٦٣
٨٣	جزاء هذه الشجاع	٦٤
٨٣	أ- الموضحة	٦٥
٨٤	ب- الهاشمة	٦٦
٨٥	ج- المنقلة	٦٧
٨٥	د- الأعة أو الماسومة	٦٨
٨٦	هـ- الدامغة	٦٩
٨٦	قد اغل الديان وتعددها	٧٠
٩٠	من تحب عليه الدية	٧٦
٩١	وجوب الدية على أهل القرية	٧٧
٩١	وجوب الدية في بيت المال	

الصفحة	المصنوع	الفقرات
٩١	أ - عدم وجود العقلة أو عجزها عن أداء الدية	٧٨
٩٢	ب - خطأ الإمام أو الحاكم في حكمه	٧٩
٩٢	ج - وجود الغيب في الأماكن العامة	٨٠
٩٢	تعذر حصول الدية من بيت المال	٨١
٩٣	من يستحق الدية	٨٢
٩٤	العصر عن الدية	٨٣
٩٦ - ٩٨	ديانة	٩٠ - ٩١
٩٦	التعريف	١
٩٦	الألفاظ ذات الصلة	
٩٦	أ - الفدية	٢
٩٦	الحكم التكليفي	٣
٩٧	ما يتعلق بالديانة من أحكام	
٩٧	أ - المطلاق	٤
٩٧	ب - القذف والتعزير	٥
٩٧	ج - الشهادات	٦
٩٨ - ١٠٠	ديانة	٩١ - ٩٢
٩٨	التعريف	١
٩٨	الألفاظ ذات الصلة	
٩٨	أ - الغضاء	٢
٩٨	ب - الإقتاء	٣
٩٨	الحكم التكليفي	٤
٩٩	ضابط ما يدين فيه ، وما يقبل ظاهراً	٥
١٠١ - ١٠٦	ديانة	٩٢ - ٩٣
١٠١	التعريف	١
١٠١	الألفاظ ذات الصلة	٢
١٠٦	الأحكام الإجمالية	٣

الصفحة	المستوان	الفقرات
١٠٩	أ - الاستجوابية	٤
١٠٩	ديبر	
١٠٢ - ١٤١	أنظر: معابد	
١٠٢	التعريف	٧٨ - ١
١٠٢	أ - الدين في اللغة	١
١٠٢	ب - معنى الدين في اصطلاح الفقهاء	١
١٠٢	الألفاظ ذات الصلة	٢
١٠٢	أ - العين	٣
١٠٢	ب - الكاليس	٤
١٠٣	ج - القرض	٥
١٠٣	ما يقبل الثبوت في الذمة ديناً من الأموال	٦
١٠٣	أ - أما المثلي	٧
١٠٤	ب - وأما القيسي : فله حالتان :	٨
١٠٦	محل تعلق الدين واستثناءاته	١١
١٠٩	أسباب ثبوت الدين	٢٢
١١٥	أقسام الدين	٣٤
١٢٠	توثيق الدين	
١٢٠	معنى توثيق الدين	٤٢
١٢٠	طرق توثيق الدين	
١٢٠	أ - توثيق الدين بالكتابة	٤٣
١٢٣	حكم التوثيق بالكتابة	٥٠
١٢٣	ب - توثيق الدين بالشهادة	٥٢
١٢٤	حكم التوثيق بالشهادة	٥٣
١٢٤	ج - توثيق الدين بالرهن	٥٥
١٢٥	حكم التوثيق بالرهن	٥٦
١٢٥	د - توثيق الدين بالكفالة	٥٧

	التصرف في الدين	١٢٦
	تصرف المدائن	١٢٦
	الحالة الأولى : (تملك الدين للمدين)	١٢٦
٥٨	(النوع الأول) : من الديون ما يكون الملك عليه مستقرا	١٢٦
٥٩	(النوع الثاني من الديون) : حالا يكون الملك عليه مستقرا	١٢٩
٦٠	أ - دين المسقم	١٢٩
٦١	ب - الديون التي لم يستقر ملك الدائن عليها لعدم قبض المدين الشيء المقابل لها	١٣٠
٦٢	الحالة الثانية : تملك الديون لغیر المدين	١٣٠
٦٣	تصرف المدين	١٣٢
٦٤	المدين في ظل تغيرات النقود	١٣٢
٦٥	تغير النقود إذا كان الدين نقدا بالخلفه	١٣٢
	تغير النقود إذا كان الدين نقدا بالاصطلاح	١٣٤
٦٦	الحالة الأولى : الكساد العام للنقد	١٣٤
٦٧	الحالة الثانية : الكساد المحلي للنقد	١٣٦
٦٨	الحالة الثالثة : انقطاع النقد	١٣٦
٦٩	الحالة الرابعة : غلاء النقد ورخصه	١٣٧
	انقضاء الدين	١٣٨
٧٠	أولاً : الأداء	١٣٨
٧١	ثانياً : الإبراء	١٣٩
٧٢	ثالثاً : المقاصة	١٣٩
٧٣	رابعاً : اتحاد الذمة	١٤٠
٧٤	خامساً : التقادم	١٤٠
٧٥	سادساً : انقاسح سبب الوجوب	١٤٠
٧٦	سابعاً : تجريد الدين	١٤٠

الصفحة	المصنوع	الفقرات
١٤١	ثامناً: الحسوة	٧٧
١٤١	تاسعاً: موت المدين مفلساً	٧٨
١٤٢ - ١٥٣	فبين الله	١٦ - ١
١٤٢	التعريف	١
١٤٢	الألفاظ ذات الصلة	
١٤٢	- حق الله تعالى	٢
١٤٣	الحكم التكنيفي	٣
١٤٣	أسباب صبرورة حق الله تعالى ديناً في الذمة	
١٤٤	أ - خروج الوقت قبل الأداء	٤
١٤٤	ب - إتلاف المعين من الأموال أو تلفه	٥
١٤٥	ج - المعجز عن الأداء حين الوجوب	٦
١٤٥	د - التذور المطلقة	٧
١٤٥	النبابة عن الغير في أداء دين الله	٨
١٤٧	الرددين الله تعالى في وجوب الزكاة	٨م
١٤٨	حكم الإبضاء بدين الله تعالى	٩
١٤٩	تعلق دين الله بركة الميت	١٠
١٤٩	مقرط دين الله	١١
١٥٠	١ - الحسج	١٢
١٥٠	٢ - المعجز عن القضاء	١٣
١٥٠	٣ - هلاك مال الزكاة	١٤
١٥١	٤ - السرقة	١٥
١٥٢	٥ - المسوت	١٦
١٥٣ - ١٥٤	الدينارية الصغرى	٣ - ١
١٥٣	التعريف	١
١٥٣	صورة المسألة وماقتت به	٢
١٥٤	الحكم في الدينارية الصغرى	٣

المقدمات	المصنفون	الصفحة
١-٣	الدينارية الكبرى	١٥٥-١٥٦
١	التعريف	١٥٥
٢	صورة المسألة وما لقيت به	١٥٥
٣	الحكم في الدينارية الكبرى	١٥٥
١-١٥	ديوان	١٥٦-١٦٣
١	التعريف	١٥٦
	الألفاظ ذات الصلة	١٥٦
٢	أ- السجل	١٥٦
٣	ب- المحضر	١٥٧
	ما يتعلق بالديوان من أحكام	١٥٧
٥	اتخاذ الديوان	١٥٧
٦	ديوان الدولة وأقسامه	١٥٨
٧	القسم الأول: ما يختص بالجيش من إثبات وعطاء	١٥٨
٨	الإخراج أو الخروج من ديوان الجيش	١٥٨
٩	القسم الثاني: ما يختص بالأعمال من رسوم وحقوق	١٥٨
١٠	القسم الثالث: ما يختص بالمعامل من تقليد وعزل	١٥٩
١١	كتاب الديوان	١٦١
١٢	أهل الديوان	١٦٢
١٣	عقل الديوان عن أهله	١٦٢
١٤	ديوان القاضي	١٦٣
١٥	ديوان الرسائل	١٦٣
١-٣	ذات عرق	١٦٣-١٦٥
١	التعريف	١٦٣
٢	الألفاظ ذات الصلة	١٦٣
٣	الحكم الإجمالي ومواطن البحث	١٦٣

الصفحة	العنوان	الفقرات
١٦٥ - ١٧٠	ذوابة	١ - ٩
١٦٥	التعريف	١
١٦٥	الألفاظ ذات الصلة :	
١٦٥	أ - القصيصمة	٢
١٦٥	ب - الضغيرة ، والضميرة ، والغديرة	٣
١٦٦	العذبة	٤
١٦٦	الاحكام المتعلقة بالذوابة	
١٦٦	أولاً : بمعنى الضغيرة	
١٦٦	١ - جعل الشعر ذوابة	٥
١٦٦	٢ - نقض الذوائب عند الغسل	٦
١٦٨	ثانياً : بمعنى طرف المعجمة	
١٦٨	١ - إرخاء الذوابة	٧
١٦٩	كيفية إرخاء الذوابة	٨
١٧٠	٢ - مقدار الذوابة	٩
١٧١ - ٢٠٤	ذبائح	١ - ٥١
١٧١	التعريف	١
١٧٢	الألفاظ ذات الصلة	
١٧٢	أ - النحر	٢
١٧٢	ب - العفر	٣
١٧٢	ج - الجرح	٤
١٧٢	د - الصيد	٥
١٧٣	هـ - التدكية	٦
١٧٣	أثر الذكاة في الحيوان	٧
١٧٣	أ - أثر الذكاة في الحيوان غير المأكول	٨
١٧٤	ب - أثر الذكاة في الحيوان المأكول	٩
١٧٥	تقسيم الذكاة	١٠

الصفحة	العنوان	الفتاوى
١٧٥	النوع الأول : من أنواع الذكاة (الذكاة الاختيارية)	
١٧٥	أ - حقيقتها	١١
١٧٧	ب - الحكمة في اشتراطها	١٢
١٧٧	ج - تقسيم الذكاة الاختيارية	١٣
١٧٧	أولاً : الذبيح	
١٧٧	حقيقة الذبيح	١٤
١٧٨	حكم الخلعصة	١٥
١٧٩	شروط الذبيح	
١٧٩	شروط المذبوح	
١٨٠	الشريعة الأولى : كونه حيًا وقت الذبيح	١٦
١٨١	الشريعة الثانية : أن يكون زهوق روحه بمحض الذبيح	١٧
١٨٣	الشريعة الثالثة : ألا يكون المذبوح صبيداً حراً	١٨
١٨٣	الشريعة الرابعة : ألا يكون المذبوح مختصاً بالمنحر	١٩
١٨٣	شروط الذابح	٢٠
١٨٤	الشريعة الأولى : أن يكون عاقلاً	٢١
١٨٤	الشريعة الثانية : أن يكون مسلماً أو كتابياً	٢٢
١٨٥	من هو الكتابي	٢٣
١٨٥	حكم ذبائح الصابئة والصابئة	٢٤
١٨٦	حكم ذبائح نصارى بني تغلب	٢٥
١٨٦	حكم من انتقل إلى دين أهل الكتاب أو غيرهم	٢٦
١٨٧	حكم المقلد بين كتابي وغير كتابي	٢٧
١٨٧	شروط حل ذبيحة الكتابي	٢٨
١٨٩	الشريعة الثالثة : أن يكون حلالاً إذا أراد ذبح صبيد الله	٢٩
١٨٩	الشريعة الرابعة : تسمية الله تعالى عند التذكير والقدرة	٣٠
١٩١	حقيقة التسمية	٣١
١٩٢	شروط التسمية	٣٢

المصطفة	العنوان	الصفحات
١٩٢	وقت التسمية	٣٤
١٩٣	الشريعة الخاصة : ألا يهل لغير الله بالذبح	٣٥
١٩٤	الشريعة السادسة : أن يقطع الذابح من مقدم المتق	٣٦
١٩٤	الشريعة السابعة : ألا يرفع يده قبل تمام التذكية	٣٧
١٩١	الشريعة الثامنة : أن ينوي التذكية	٣٨
١٩٥	شروط آلة الذبح	٣٩
١٩٥	الشريعة الأولى : أن تكون قاطعة	٤٠
١٩٥	الشريعة الثانية : ألا تكون الآلة سنا أو خفرا قائمين	٤١
١٩٦	آداب الذبح	٤٢
١٩٨	ثانيا : المنحر	
١٩٨	حقيقة النحر	٤٣
١٩٩	شروط النحر	٤٤
١٩٩	آداب المنحر	٤٥
٢٠٠	مكروهات النحر	٤٦
٢٠٠	التذكية الاضطرارية	٤٧
٢٠١	ذكاة مالبس له نفس سائلة	٤٨
٢٠١	ذكاة الجنين تبعا لأمه	٤٩
٢٠٣	هل يشترط العلم بكون الذابح أهلا للتذكية	٥٠
٢٠٤	مخزوفة الكتابي	٥١
٢٠٤	فبيع	
	انظر : ذبائح .	
٢٠٥ - ٢٠٨	فروع	١٠٠ - ١
٢٠٥	التمريض	١
٢٠٥	الألفاظ ذات الصلة	
	أولا : بالنسبة للمعنى الأول	
٢٠٥	أ - اليسد	٢

الصفحة	العنوان	الفقرات
٢٠٥	ب- المرتق	٣
	ثانياً: بالنسبة للمعنى الثاني	
٢٠٥	أ- الأصم، القبضة، القصة	٤
	الاضل، القفيز، المشير	
٢٠٦	ب- الليل، الغروب، البريد	٥
	الاحكام التي تتعلق بالذراع	
٢٠٦	أ- غسل الذراعين في الوضوء	٦
٢٠٧	ب- افتراش الذراعين في الصلاة	٧
٢٠٧	ج- الجناية على الذراع	٨
	ثانياً: الذراع بالمعنى الثاني	
٢٠٨	أ- تقدير الماء الكثير	٩
٢٠٨	ب- تحديد مسافة السفر	١٠
٢٠٨ - ٢١٠	قريبة	٧-١
٢٠٨	التعريف	١
	الألفاظ ذات الصلة	
٢٠٩	أ- الأولاد ب- النسل ج- العقب	
	د- الأحفاد هـ- الأسباط	١- ٢
٢٠٩	الحكم التكنيني	٧
٢١٠	فروعيات	
	ر: معني .	
٢١٠ - ٢١٣	فروق	١- ٦
٢١٠	التعريف	١
٢١٠	الألفاظ ذات الصلة	٢
	الحكم الإجمالي	
٢١١	أولاً: فرق الطيور التي يؤكل لحمها	٣
٢١١	ثانياً: فرق الطيور التي لا يؤكل لحمها	٤

الصفحة	العنوان	الفقرات
٢١٣	مواضع البحث	٦
٢١٣ - ٢١٤	ذريعة	٢-١
٢١٣	التعريف	١
٢١٤	الحكم الإجمالي	٢
٢١٤ - ٢١٦	ذكر	٥-١
٢١٤	التعريف	١
	الانفاظ ذات الصلة	
٢١٥	النجية، انكسار، الحنك، المحي	٢
	الأحكام التي تتعلق بالذوق	
٢١٥	أولاً: غسل الذوق	٣
٢١٦	ثانياً: وجوب الذية	٥
٢١٦	زكاة	
	و: ذمائع، صيد	
٢١٦ - ٢١٩	ذكر	٧-١
٢١٦	التعريف	١
	الانفاظ ذات الصلة	
٢١٦	الأشئ	٢
٢١٦	الفرج	٣
	ما يتعلق بالذكر من الأحكام	
٢١٧	١- انتفاص الوضوء بمن الذكر	٤
٢١٧	انتفاص في قطع الذكر	٥
٢١٧	وجوب الذية في قطع الذكر	٦
٢١٩ - ٢٢٥	ذكر	٥٦-١
٢١٩	التعريف	١
٢٢٢	أولاً: ذكر الله تعالى	
٢٢٢	حكم ذكر الله تعالى	٢

الصفحة	العنوان	الفقرات
٢٢٣	فضائل الذكر وفوائده	٣
٢٢٦	ما يكون به الذكر	٤
٢٢٧	صنع الذكر	٥
٢٢٧	القسم الأول: الأذكار المأثورة	٦
٢٢٧	التهليل	٧
٢٢٨	التسبيح	٨
٢٣٠	التحميد	٩
٢٣١	التكبير	١٠
٢٣٢	الحرقلة	١١
٢٣٢	البقيات اصطلاحات	١٢
٢٣٣	الاصرجاع	١٣
٢٣٣	التسمية	١٤
٢٣٤	قول ماشاء الله	١٥
٢٣٤	الصلاة على النبي ﷺ	١٦
٢٣٥	التلبية	١٧
٢٣٥	الحسبة	١٨
٢٣٥	أذكار مأثورة أخرى	١٩
٢٣٥	تفضل الأذكار	٢٠
٢٣٧	أفضل الأذكار من حيث الاشتغال بها	٢١
	الذكر بغير المأثور	
٢٣٨	أ- في الأذكار انطلقت	٢٢
٢٣٨	ب- الذكر بغير المأثور في مناسبات معينة	٢٣
٢٤٠	الزيادة في الذكر على ماورد	٢٤
٢٤١	التبديل في الفاظ الأذكار الواردة	٢٥
٢٤٢	الذكر بالاسم المقدس، وبالضمير المفرد	٢٦
	آداب الذاكرين	

الصفحة	العنوان	المقترحات
٢٤٢	أ - طلب الدعوى من الله تعالى على الذكر	٢٧
٢٤٢	ب - أن يكون الذكر متطهراً من الحدث	٢٨
٢٤٤	ذكر الله تعالى حال قضاء الحاجة	٢٩
٢٤٤	ج - التحري في الأمكنة	٣٠
٢٤٥	د - تحري الأماكن الفاضلة	٣١
٢٤٥	هـ - تحري الأزمنة الفاضلة	٣٢
٢٤٦	و - الدعاء بعد الأعمال الصالحة	٣٣
٢٤٧	ز - تجنب الذكر في أحوال معينة	٣٤
٢٤٨	ح - استقبال القبلة في مجلس الذكر	٣٥
٢٤٨	ط - الرغبة والخشوع والتدبر	٣٦
٢٤٩	ي - الحرص على الذكر في العزلة والانفراد عن الناس	٣٧
٢٤٩	حكم إخفاء الذكر	٣٨
٢٥٠	رفع الصوت بالذكر	٣٩
٢٥١	الاجتناب للذكر	٤٠
٢٥٢	الذكر الجماعي	٤١
٢٥٣	حال المؤمنين عند الذكر	٤٢
٢٥٥	الوقص والتلوذ والعليل والزمير عند الذكر	٤٣
٢٥٥	فسوة القلب عند الذكر	٤٤
٢٥٦	الإكثار من الذكر	٤٥
٢٥٧	أ - المحزوب والأرداء وقضاء ما يفتقر	٤٦
٢٥٨	ب - تكرار الأذكار وعملها	٤٧
٢٥٩	استخدام السجدة في عدد الأذكار	٤٨
٢٥٩	الحرص على جوامع الذكر	٤٩
٢٦١	كتابة ذكر الله ، وأحكام الذكر المكتوب	٥٠
٢٦١	الأذكار التي رتبها الشارع	٥١

الصفحة	العنوان	الفقرات
٢٦٢	أخذ الأجرة على الذكر	٥٢
٢٦٢	ثانياً: الذكر بمعنى النطق باسم الشخص أو الشيء	٥٣
٢٦٢	ثالثاً: الذكر بمعنى استحضار الشيء في القلب	٥٤
٢٦٣	الحكم التكليفي للذكر	٥٥
٢٦٣	رابعاً: الذكر بمعنى الصيت والشرف	٥٦
٢٦٦ - ٢٦٩	ذكورة	١٠ - ١
٢٦٦	التعريف	١
٢٦٦	الألفاظ ذات الصلة:	٢
٢٦٦	الأحكام المتعلقة بالذكر	
٢٦٦	في الصلاة	
٢٦٦	أ - الإمامة	٣
٢٦٧	ب - صلاة الجمعة	٤
٢٦٧	في التكليف:	٥
٢٦٨	في الجهاد	٦
٢٦٨	في الجزية	٧
٢٦٩	في الولايات العلية:	
٢٦٩	أ - الإمامة العظمى	٨
٢٦٩	ب - القضاء	٩
٢٧٠ - ٢٧٣	نم	١٤ - ١
٢٧٠	التعريف	١
٢٧٠ - ٢٧١	الألفاظ ذات الصلة:	
	أ - الشتم	ب - البهتان
	ج - العيبة	
	د - القذف	هـ - النعن
	و - المدح	
٢٧١	الحكم الإجمالي:	٢ - ٧
٢٧١	أ - دم الله ورسوله ، ودم المؤمنين	٨
٢٧٢	ب - دم مبتدعين وبتدعيم	٩

الصفحة	المصنف	القضايا
٢٧٢	ج - ذم الكفار والمنافقين	١٢
٢٧٣	د - ذم المعاصي ومركبها	١٤
٢٧٣	ذمي	
	انتظر: أمل الذمة .	
٢٧٣	ذنب	
	انتظر: توبة .	
٢٧٤ - ٢٧٩	ذمة	١٠ - ١
٢٧٤	التعريف	١
٢٧٤	الألفاظ ذات الصلة :	
٢٧٤	أ - الالتزام	٢
٢٧٥	ب - الأهلية	٣
٢٧٦	ج - العهد	٤
٢٧٦	خصائص الذمة	٥
٢٧٧	انتهاء الذمة	٦
٢٧٧	الرأي الأول :	٧
٢٧٨	الرأي الثاني :	٨
٢٧٨	الرأي الثالث :	٩
٢٧٩	مواطن البحث	١٠
٢٧٩ - ٢٨٩	ذهب	٣٨ - ١
٢٧٩	التعريف	١
٢٧٩	الاحكام المتعلقة بالذهب :	
٢٧٩	التوضيح من أية الذهب	٢
٢٨٠	التبسيم بالذهب	٣
٢٨٠	اتخاذ الرجل لجلد الذهب	٤
٢٨٠	اتخاذ الذهب حاتماً	٥
٢٨١	اتخاذ الرجل للذهب في آلة الحرب	٦

الصفحة	العنوان	الفقرات
٢٨١	اتخاذ السن من الذهب	٧
٢٨١	اتخاذ أصبع قطعت من الذهب	٨
٢٨١	اتخاذ العلم للنساء من ذهب	٩
٢٨٢	اتخاذ الدهن والمسعط والمكحلة من الذهب	١٠
٢٨٢	الإسراف في التحلي كما اتخاذ المرأة أكثر من حلخال من الذهب	١١
٢٧٢	اتخاذ المرأة نعلا من اذهب	١٢
٢٨٢	اتخاذ اليد من الذهب	١٣
٢٨٣	اتخاذ الأنف من ذهب	١٤
٢٨٣	اتخاذ المرأة حللي الذهب	١٥
٢٨٣	لبس الصبي الذهب	١٦
٢٨٣	استعمال ألوان الذهب واتخاذها	١٧
٢٨٤	استعمال التخصيب بالذهب	١٨
٢٨٤	التحلي بالذهب حالة الإحدا	١٩
٢٨٤	تحلية الكعبة ، وأبواب المساجد وجدرانها بالذهب	٢٠
٢٨٥	تحلية النصحف بالذهب	٢١
٢٨٦	زكاة الذهب	٢٢
٢٨٦	بيع الذهب بالذهب	٢٣
٢٨٦	بيع الذهب بالفضة	٢٤
٢٨٦	بيع الذهب جزافا	٢٥
٢٨٦	الذهب والفضة في الأرض المبيعة	٢٦
٢٨٦	المعاملة بالمشغوش من الذهب	٢٧
٢٨٧	بسلان الذهب في الذهب	٢٨
٢٨٧	القراض بالذهب المشغوش	٢٩
٢٨٨	استجار ما احتيج إليه من الذهب	٣٠
٢٨٨	الأجرة على صنع ألوان الذهب	٣١
٢٨٨	إعارة آنية الذهب	٣٢

الصفحة	العنوان	المقررات
٢٨٨	إعارة حلي الذهب للنساء	٣٣
٢٨٨	إتلاف آنية الذهب	٣٤
٢٨٩	إحياء معادن الذهب وإقطاعها	٣٥
٢٨٩	الذبح بالذهب	٣٦
٢٨٩	مقدار الذبحة من الذهب	٣٧
٢٨٩	سرقة الذهب	٣٨
٢٨٩	ذو الحجة	
	انظر: الأشهر الحرم	
٢٩٠	ذو الحليفة	
٢٩٠	التعريف	١
٢٩١	ذو الرحم	
	انظر: أرحام	
٢٩١	ذو غفلة	
	انظر: غفلة	
٢٩١	ذو القري	
	انظر: قرابة	
٢٩١	ذو القعدة	
	انظر: الأشهر الحرم	
٢٩١ - ٢٩٢	ذود	٢ - ١
٢٩١	التعريف	١
٢٩١	الأحكام المتعلقة بالذود	٢
٢٩٣	ذوق	٤ - ١
٢٩٣	التعريف	١
٢٩٣	الأحكام المتعلقة بالذوق	
٢٩٣	١ - ذوق الصائم انطعام	٢

الصفحة	الموضوع	الفقرات
٢٩٣	ب - جنازة على النوق	٣
٢٩٣	ج - اليمين على النوق	٤
٢٩٣	ذيل	
	نظر: البسة، واختيار	

